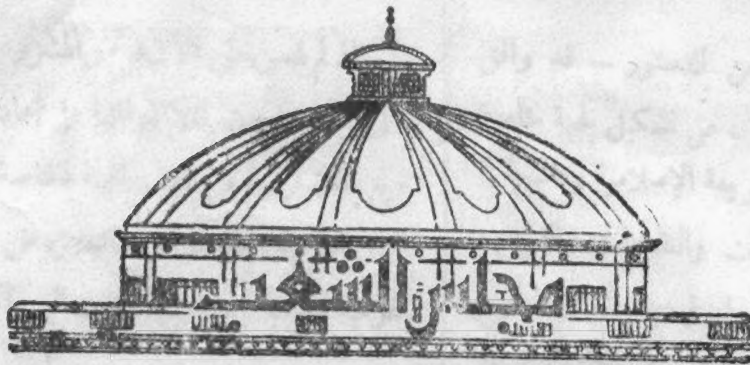


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ



لِجْنَةُ تَقْيِينِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

مُلْحَق رَقْم ٢١

مَضْبُطَةُ الْجَلْسَةِ السَّبْعِينَ

المعقودة يوم الخميس ١٠ من رمضان سنة ١٤٠٢ هـ الموافق الأول من يوليو ١٩٨٢ م

اقترح بمشروع قانون التجارة

مشروعات تقنين أحكام الشريعة الإسلامية

(أولا) تشكيل لجان خاصة (*)

لنظر في أعمال لجان تقنين الشريعة الإسلامية

رئيس المجلس :

يسعدني أن أعرض على المجلس ماتم إنجازها في موضوع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية الذي طال انتظار الشعب له .

كان المجلس - إعمالاً لحكم المادة الثانية من الدستور - قد وافق بجلسته المعقودة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، على تشكيل لجنة خاصة لدراسة الاقتراحات الخاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقنينها . وقد رخص للجنة في أن تستهدي بكل الدراسات والتقنيات والقوانين الخاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، سواء في مصر أو في الخارج كما رخص المجلس لها في الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية وفي القانون .

واستناداً إلى هذا القرار ، ضم إلى اللجنة الخاصة بعض أساتذة الشريعة الإسلامية والقانون وبعض رجال القضاء ، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ برئاسة . وقد بدأت اللجنة - تيسيراً للعمل ورغبة في الإسراع وإنجاز مهمتها - بتشكيل سبع لجان فرعية ، هي : لجان : التقاضي ، والقوانين الاجتماعية ، والمعاملات المالية والاقتصادية والقانون المدني ، والعقوبات ، والتجارة ، والتجارة البحرية .

وقد أنجزت هذه اللجان معظم أعمالها ، ومرضتها على اللجنة الخاصة التي رأت أن تستأنس برأي الأزهر الشريف والجامعات والجهات القضائية ، فبعثت إليها بهذه الأعمال لإبداء الرأي في شأنها .

وقد روجعت بعض المشروعات المقترحة في ضوء ما انتهى إليه من رأي أو اقتراح من تلك الجهات واكتملت صياغتها النهائية .

كما أحطت المجلس علماً في ١٢ من يولية سنة ١٩٨٠ ، في بيان إلى عن نشاطه خلال دور الانعقاد العادي الأول بمناسبة فض هذا الدور ، بما انتهت إليه لجان تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وما أنجزت من عمل .

وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١ أحيط المجلس علماً بذلك وأقر تشكيل اللجنة الخاصة ، ولجانها الفرعية بعد أن أحيط علماً بكل ما أنجزته هذه اللجنة ولجانها الفرعية .

وأحطته كذلك - في بيان إلى في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨١ عن نشاط المجلس خلال دور الانعقاد العادي السابق بمناسبة فض هذا الدور أيضاً - بما انتهت إليه تلك اللجان في إنجاز مهمتها .

ولما لم يمتن حتى الآن عرض المشروعات التي اكتملت صياغتها على المجلس فإني أقترح على حضراتكم الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة الخاصة على أن تعاونها سبع لجان فرعية ، وتتولى اللجنة الخاصة وضع خطة العمل ومتابعة أعمال اللجان الفرعية والتنسيق بين ما تنتجها من أعمال ، وتتولى كل لجنة من اللجان الفرعية دراسة أحد المشروعات التي أنجزتها اللجنة الفنية السابقة وهي :

١ - لجنة التقاضي .

٢ - لجنة القوانين الاجتماعية .

٣ - لجنة المعاملات المالية والاقتصادية .

٤ - لجنة المعاملات المدنية .

٥ - لجنة العقوبات .

٦ - لجنة التجارة العامة .

٧ - لجنة التجارة البحرية .

وللجنة الخاصة وغيرها من اللجان الفرعية الاستعانة بمن ترى الاستعانة به من الخبراء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية والقانون .

ومعنى ذلك أن هناك مشروعات تمت صياغتها بعد استطلاع رأي كل الجهات المسئولة المختصة ، ولما كان الأمر يقتضي تشكيل لجان خاصة طبقاً للدستور واللائحة لعرض الموضوعات على المجلس في صيغتها النهائية ، فإني أقترح على حضراتكم هذا الأسلوب حتى يتسنى لنا نظر ذلك في الاجتماع المقبل إن شاء الله .

فهل توافقون حضراتكم على مبدأ تشكيل هذه اللجان ؟

(موافقة)

رئيس المجلس :

إستنادا إلى نص الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من اللائحة الداخلية
للمجلس فإننى أقترح على حضراتكم الموافقة على أن يكون تشكيل هذه اللجان
على النحو الآتى :

أولا اللجنة الخاصة :

الدكتور صوفى أبو طالب رئيسا

الأستاذ حافظ بدوى
« إبراهيم شكرى
« أحمد على موسى
الدكتور كامل ليله
« جمال العطينى
« طلبه عويضة
الأستاذ ممتاز نصار
الدكتور محمد على محبوب
الأستاذ حنا ناروز

أعضاء

وينضم إليهم من الأساتذة والمتخصصين السادة :

فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر
وزير العدل
وزير الأوقاف
رئيس جامعة الأزهر
فضيلة المفتى
رئيس محكمة النقض
رئيس مجلس الدولة
النائب العام
رئيس إدارة قضايا الحكومة
رئيس محكمة استئناف القاهرة
مدير عام النيابة الإدارية
عبد العزيز عيسى
عبد المنعم النمر
زكريا البرى
عبد المنعم فرج الصدة

أعضاء

عبد الحليم الجندى
إبراهيم القليوبى
أحمد ثابت عويضة
أحمد فتحى مرسى
عبد الله المشد
عطية صقر
إبراهيم الوقفى
محمد أنيس عباده
حسين حامد
إبراهيم صالح
أحمد السيد سليمان
الدكتور جمال الدين محمود
الدكتور فتحى سرور
نقيب المحامين
عمداء كليات الحقوق
عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر

رئيس إدارة قضايا الحكومة سابقا
النائب العام سابقا
نائب رئيس مجلس الدولة
نائب رئيس محكمة النقض سابقا
عضو مجلس الشورى
عضو مجمع البحوث الإسلامية
« « « «
« « « «
رئيس قسم الفقه المقاون بكلية
الشريعة والقانون سابقا
رئيس قسم الشريعة بكلية
الحقوق جامعة القاهرة
نائب رئيس محكمة النقض
نائب الأمين العام السابق لمجلس
الشعب ومستشار رئيس المجلس
أمين عام المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية
أستاذ ورئيس قسم القانون
الجنائى بمحقوق القاهرة

أعضاء

اللجان الفرعية١ - لجنة التقاضى :

الأستاذ ممتاز نصار رئيسا
« عبد الرحمن توفيق على خشبة
« عبد الله على حسن
« فتحى زكى الصادق محمد على
الأستاذة بثينة الطويل
الأستاذ حامد على كريم
الأستاذة عنيات أبو اليزيد يوسف
الأستاذ إبراهيم الزاهد
« على السيد هلالى

أعضاء

٢ — لجنة القوانين الجنائية :

رئيسا	الأستاذ حافظ بدوي
»	كمال خير الله
»	وديع داود فريد
»	حسين المهدي
أعضاء	طارق عبد الحميد الجندى
»	محازم أبو ستيت
»	محمد عبد الغفار السوداني
»	محمد عبد الحميد المراكبي

٣ — لجنة المعاملات المدنية :

رئيسا	الدكتور جمال العطيبي
»	الأستاذ عبد الباري سليمان
»	صلاح الطاروطي
»	جورج روفائيل رزق
أعضاء	عبد الرحيم عبد الرحمن حمادي
»	علي علي الزقم
»	محي الدين عبد الغفار محرم
»	عويس عبد الحفيظ عليوه
»	الأستاذة سماء الحاج أدهم محمد عليوه

٤ — لجنة التجارة البحرية :

رئيسا	الأستاذ أحمد علي موسى
»	حنا ناروز
»	مصطفى غباشي
أعضاء	عبد الغفار أبو طالب
»	حسن أبو هيف
»	عبد السميع عبد السلام مبروك

٥ — لجنة قانون التجارة :

رئيسا	دكتور محمد كامل ليله
»	الأستاذ حسين وشاحي
أعضاء	» أحمد أبو زيد الوكيل
»	سعد أحمد مهنساوي قناوي
»	عدلي عبد الشهيد
»	عرفات محمد محمود شلبايه

٦ — لجنة القوانين الاجتماعية :

رئيسا	الدكتور محمد علي محجوب
»	الأستاذ محمود علي أبو زيد
»	الأستاذة فايدة كامل
»	الأستاذ أحمد محمد أبو زيد
أعضاء	» محمود نافع
»	محمود أحمد سلام أبو عقيل
»	إسماعيل أبو المجد رضوان
»	أبو المكارم عبد العزيز عبد الرحيم
»	نشأت كامل برسوم
»	محمود الفران

٧ — لجنة القوانين المالية والاقتصادية :

رئيسا	الدكتور طلبة عويضة
»	الأستاذ حسن وزيرى السيد
»	مصطفى محمد سليمان
»	أسطفان باسيلي
»	محمد عامر جاب الله
أعضاء	» شاكر السعيد قزامل
»	محمود محمد عبد الرحمن دبور
»	الشيخ صلاح أبو إسماعيل

وهذه اللجان وظيفتها النظر في المشروعات التي أنجزت وإعداد تقرير عنها بصلاحياتها أو بتعديلها حسبما ترى اللجنة الخاصة لكي يعرض على المجلس تهيئتها لإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لمناقشتها واستطلاع الرأي فيها تهيئتها لعرضها على المجلس .

فهل توافقون حضراتكم على هذا التشكيل ؟

(موافقة)

(ثانيا) بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب^(*)

عن مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية

رئيس المجلس :

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

يسعدني اليوم ونحن نختتم هذه الدورة من أدوار انعقاد المجلس الموقر أن يكون حسن الختام بفضل الله وتوفيقه عملا خلافا وهو إنجاز عمل تاريخي ضخم — إعمالا لتعديل الدستورى للسادة الثانية من الدستور — التي تقضى بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ولقد وافقتم حضراتكم بمجلسه ٢٠ يونية ١٩٨٢ على تشكيل اللجنة الخاصة واللجان الفرعية التي ستولى تقديم مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية التي تم إنجازها ولعل حضراتكم تذكرون ما عرضته على المجلس عن المراحل المختلفة التي مر بها هذا العمل الجليل منذ اتخذ المجلس في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قراره بالبدء في تقنين الشريعة ، ولست بحاجة إلى الحديث عن الجهود أو الصعوبات التي اكتنفت إعداد هذه التشريعات فحسبنا اليوم أن الأمل والرجاء قد تحولوا إلى عمل جليل بناء .

إنه وإن كان الزملاء رؤساء اللجان الفرعية ، سيقدمون لحضراتكم بيانا عن كل من هذه المشروعات إلا أنه يجدر بي ، أن أشير بادئ ذي بدء إلى أن وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق والتزول على أحكامها هو عودة بالشعب المصري ، بل بالأمة العربية والإسلامية كلها إلى ذاتها العربية الإسلامية بعد اغتراب عشاها في ظل القوانين الأجنبية أكثر من قرن من الزمان إنه إنهاء للتناقض بين القيم الأخلاقية — نبت هذه الأرض الطيبة — والسياج الحضارى الذى يربط شعبنا بين القوانين الوضعية كما يتضح من النظرة الدينية والأخلاقية في شأن بعض الأعمال كالزنا وشرب الخمر والربا ، وبين النظرة إليها وفقا للقوانين الوضعية القائمة في هذا الخصوص وما يترتب على ذلك من تمزق نفسي ، بل إحباط ، للتناقض بين ما يؤمن به الإنسان المصري والقوانين التي تحكمه .

ويجدر بي في هذا المقام وقبل أن أعرض للسمات الرئيسية والملاح الأساسية لهذه التشريعات ، أن أسجل أمامكم ، أن هذا العمل الذى أنجزناه إعمالا للسادة الثانية من الدستور ، قد روعى في إعدادده وسيراعى في تطبيقه أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية على السواء ، بمعنى أننا كلنا يعلم أن الإسلام يكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب

لإعمال المبدأ ألا أكثر آه في الدين ، كما يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات إعمالا لمبدأ "لهم مالنا وعليهم ما علينا" ويجدر بنا هنا أن نؤكد أن الدستور المصرى قد أفرد العديد من المواد لتطبيق هذين المبدأين ، من ذلك المادة ٤٠ من الدستور التي نصت على أن :

"المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

كما نصت المادة ٤٦ على أن :

"تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية " .

وهذان النصان للدستور يان قاطعان وحاسمان في تقرير المبدأين الإسلاميين "لا إكراه في الدين" "ولأهل الكتاب ما للمسلمين ولهم ما عليهم" .

وفضلا عما سبق ، فمن المسلمات أنه يتعين تفسير أى نص في الدستور بما يتفق مع باقى نصوصه وليس بمعزل عن أى منها ، وهذا ما يخضع له تفسير النص المعدل للسادة الثانية من الدستور مثل باقى نصوصه .

كما أنه من المسلمات أيضا أن مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون في أمور أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وغيرهما لشرائع ملتهم ، وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة منذ أقدم العصور نزولا على ما ورد في الكتاب والسنة ولذلك روعى في التقنينات خضوع غير المسلمين في مسائل الأحوال الشخصية لقوانين ملتهم .

وأهم الملاح الأساسية للتقنينات الجديدة تظهر فيما يلى :

١ — إن هذه التقنينات مأخوذة من الشريعة الإسلامية نصا أو مخرجة على حكم شرعى أو أصل من أصولها وذلك دون التقيد بمذهب فقهى معين ، ومن هنا استنبطت الأحكام من آراء الفقهاء التي تتفق وظروف المجتمع ، ولست في حاجة إلى أن أذكر لحضراتكم أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين :

النوع الأول : أحكام قطعية الثبوت والدلالة ، وهذه لا مجال للاجتهاد فيها .
النوع الثانى : أحكام اجتهادية ، إما لأنها ظنية الثبوت وإما لكونها ظنية الدلالة ، ومن المسلم بالنسبة للأحكام الاجتهادية أنها تتغير بتغير

الإخوة والأخوات :

إن هذا العمل التاريخي الذي كانت إشارة البدء فيه من مجلسكم الموقر مازال بحاجة إلى جهد جهيد يتعين أن يسعى إليه كل الذين يريدون للشرعة الازدهار ، كل في مجال تخصصه وهذا يقتضي أن نبدأ منذ الآن بما يأتي :

(١) تهيئة المناخ الاجتماعي لقبول التقنيات الجديدة ويكون ذلك عن طريق وسائل الإعلام المتعددة وعقد جلسة استطلاع في الموضوعات التي جدت في المجتمع بعد إقفال باب الاجتهاد وتبنت اللجنة بعض الآراء فيها مثل أعمال البنوك ونظم التأمين ونظم استثمار الأموال . . . الخ .

(٢) يتعين تنظيم دورات تدريبية حتى ينفتح المجال أمام القضاة لدراسة واستيعاب التشريعات الجديدة .

(٣) يتعين تغيير برامج الدراسة في كليات الحقوق في الجامعات المصرية بما يتماشى مع التقنيات الجديدة .

بهذا يكون مجلسكم الموقر قد وفى بما وعده به في مدة تعتبر قياسية ، ففى أربعين شهرا أنجز مجلسكم الموقر هذا العمل الذي سيكون خالدا بإذن الله . وكلنا يعلم أن القانون المدني وحده الذي صدر في عام ١٩٤٨ تم إنجازه في اثني عشر عاما وفي هذا المجلس تم إنجاز خمس مجموعات كاملة خلال أربعين شهرا ، فباسمكم أقدم خالص الشكر والتقدير للإخوة أعضاء اللجان الفنية من أساتذة ومستشارين ، وللإخوة الذين عملوا معهم هنا من العاملين بالأمانة العامة للمجلس ، على هذا الجهد الذي أتموه ، بهيدا عن الأعضاء أو أية ضجة إعلامية ، ولم يتقاضوا عنه أجرا .

حفظ الله أمتنا وسدد خطاها على طريق العزة والتصر بقيادة رئيسنا وقائدنا الرئيس محمد حسني مبارك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الزمان والمكان الامر الذي أدى إلى تعدد المذاهب الإسلامية بل والآراء داخل المذهب الواحد ، وهو ما أعطى للفقه الإسلامي مرونة وحيوية أمكن معها القول بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

٢ - حرصت اللجان الفنية التي تولت إعداد هذه التشريعات على بيان الأصل الشرعي لكل نص من النصوص أو الأصل أو المبدأ الذي خرجت الحكم عليه حتى يكون الرجوع في التفسير والتأويل إلى مراجع الفقه الإسلامي بدلا من الالتجاء دائما إلى الفقه الأجنبي .

٣ - أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية والمعاملات المالية الجديدة التي استحدثت ولم يتطرق لها فقهاء الشريعة فقد اجتهدت اللجان في استنباط الأحكام التي تتفق وظروف المجتمع وروح العصر بشرط مطابقتها لروح الشريعة الإسلامية وأصولها ومن أمثلة ذلك معاملات البنوك والتأمينات وطرق استثمار المال . . الخ .

٤ - إنه في سبيل الحفاظ على التراث الفقهي المصري ومبادئ القضاء التي استقرت طوال القرن الماضي فقد حرصت اللجان على الأخذ بالمصطلحات القانونية المألوفة ولم تخرج عليها في الصياغة إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك ، أما المضمون والمعاني فهما مطابقان للفقه الإسلامي .

والتشريعات التي تم إنجازها هي :

١ - مشروع قانون المعاملات المدنية : ويقع في ١١٣٦ مادة .

٢ - مشروع قانون الأثبات : ويقع في ١٨١ مادة .

ومشروع قانون التقاضي : ويقع في ٥١٣ مادة .

٣ - مشروع قانون العقوبات : القسم العام والحاو والتعزيرات ويقع في ٦٣٠ مادة .

٤ - مشروع قانون التجارة البحرية : ويقع في ٤٤٣ مادة .

٥ - مشروع قانون التجارة : ويقع في ٧٦٧ مادة .

(ثالثاً) كلمة السيد العضو الدكتور محمد كامل ليله

رئيس لجنة قانون التجارة عن

الاقتراح بمشروع قانون التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الأخوات والإخوة أعضاء المجلس الموقر :

يسعدني أن أعرض على حضراتكم تقريراً يتعلق بمشروع قانون التجارة الذي تم إعداده وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق لجنة فنية متخصصة من رجال الشريعة ومن أساتذة القانون .

ينظم شئون التجارة قانون التجارة الصادر في سنة ١٨٨٣ ، وذلك بالإضافة إلى بعض القوانين التي نظمت بعض الشئون المتعلقة بممارسة النشاط التجاري ، ومن ذلك قانون السجل التجاري والقانون الخاص بالوكالة التجارية .

ولعل من أهم القوانين المنظمة لشئون التجارة قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ مع ما أدخل عليه من تعديلات بقوانين صدرت في فترات لاحقة ، وأخيراً صدر قانون الشركات الجديد وهو القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

وقد بذلت عدة محاولات لوضع قانون جديد ينظم شئون التجارة خاصة بعد التطورات الهائلة التي طرأت على الحياة التجارية في عالمنا المعاصر .

وعقب صدور التعديل الدستوري في ٢٢ مايو ١٩٨٠ الذي تضمن - فيما تضمنه - تعديل نص المادة (٢) من الدستور حيث أصبح نصها "الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" . شكلت بالمجلس لجنة لإعداد مشروع قانون للتجارة يتفق وأحدث الاتجاهات المنظمة للشئون التجارية ، ويكون - في نفس الوقت - متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وقد عكفت اللجنة على إعداد التشريع المطلوب ، مستهدية في ذلك بالمشروعات السابقة وبتشريعات بعض الدول العربية وبصفة خاصة قانون التجارة الكويتي الذي صدر في العام الماضي ، ويتألف المشروع من أربعة أبواب هي على النحو التالي :

الباب الأول : التجارة بوجه عام ، وتشمل :

— الأعمال التجارية .

— التاجر .

— الدفاتر التجارية .

— السجل التجاري .

— المتجر .

الباب الثاني : الالتزامات التجارية ، ويشمل :

— البيع التجاري .

— الرهن التجاري .

الإيداع في المستودعات العامة .

— الوكالة التجارية .

— السمسرة .

— النقل .

— عمليات البنوك

الباب الثالث : الأوراق التجارية ، ويشمل :

— للكبيالة .

— السند الإذني .

— الشيك .

— الأحكام العامة التي تسري في شأن هذه الأوراق التجارية الثلاث

الباب الرابع : الإفلاس والصلح الواقى منه ، ويشمل :

— إشهار الإفلاس .

آثار الإفلاس .

— إدارة موجودات التفليسة وتحقيق الديون .

— انتهاء التفليسة .

هذا بيان موجز بالأبواب التي يتألف منها مشروع القانون ، ويلاحظ أنه قد طرأت تطورات كبيرة على الحياة المالية والتجارية في السنوات الأخيرة وقد واكبت تشريعات كثيرة من الدول العربية أحدث الاتجاهات في مجال التشريعات التجارية ، مما بقى تشريعنا متخلفاً في هذا المجال . ومن ثم كان لا بد من وضع تشريع جديد يتفق والتطورات العالمية الحديثة .

هذا وفي نفس الوقت روعي أن تتفق أحكام المشروع مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد التزمت اللجنة في إعدادها للمشروع بجميع مصادر

ويمكن بهذه الأصول العامة أن نحكم بالجواز على كل أمر جدد في معاملات الناس ، يحقق مصلحة عامة لهم ، وعلى كل معاملة جديدة تعارف الناس عليها ولا يوجد نص يحرمها ، وعلى كل اتفاق بين المتعاقدين لا يحل حراما ولا يحرم حلالا .

ولا يخفى أن اختلاف الفقهاء في صدد هذه المعاملات من حيث الحل والحرمه يتيح الفرصة لاختيار أنسب الآراء للحكم على ما جرى عليه عمل الناس لتحقيق مصالحهم المشتركة .

وفي ضوء ما تقدم جميعه فإن اللجنة ترى أن مشروع هذا القانون — من حيث الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها — صالح للعرض على المجلس طبقا لأحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس .

وترجو اللجنة المجلس الموقر إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لاستكمال مراحل استصداره ، وشكرا .

(تصفيق) .

التشريع الإسلامي من كتاب أو سنة ، وهما المصدران اللذان ورد بهما النص أو بغير ذلك من المصادر الشرعية فيما لم يرد به نص شرعي مثل الإجماع أو القياس أو العرف المعتبر شرعا .

كما أعتدت اللجنة — بالنسبة إلى بعض الأحكام الشرعية — بالمصلحة المرسلة وهي — كما عرفها بعض فقهاء الشريعة الإسلامية — كل أمر لم يشرع حكم لتحقيقه ، مع ما يقتضيه من جلب منفعة أو دفع مضرة للمجتمع ، ولم يرد فيها نص من الشارع باعتبارها أو بالغائها ، وبمراعاة الشرطين الأساسيين اللذين اشترطهما الفقهاء في اعتبار المصلحة المرسلة وهما :

- أ — أن تكون المصلحة عامة وحقيقية يترتب عليها — على وجه القطع واليقين — جلب مصلحة أو دفع مضرة .
- ب — ألا يعارض التشريع لهذه المصلحة حكما شرعيا ثبت بنص قاطع غير قابل للتأويل .

اقترح بمشروع قانون

بإصدار قانون التجارة

(مادة ٤)

تعتبر الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف :

- ١ - توريد البضائع .
- ٢ - الصناعة .
- ٣ - النقل البرى والنقل فى المياه ائداخلىة .
- ٤ - الوكالة التجارية والسمسرة .
- ٥ - التأمين على اختلاف أنواعه .
- ٦ - عمليات المصارف والصيارفة .
- ٧ - الحساب الجارى .
- ٨ - الإيداع فى المستودعات العامة .
- ٩ - النشر والطباعة والتصوير والإذاعة مرئية كانت أو مسموعة والصحافة ونقل الأخبار أو الصور والإعلان .
- ١٠ - العمليات الاستخراجية لموارد الثروة الطبيعية كالمناجم والمحاجر ومنايع النفط والغاز وغيرها .
- ١١ - مقاولات بناء العقارات وترميمها أو هدمها أو تعديلها .
- ١٢ - شراء العقارات ، والحقوق العينية بقصد بيعها بعد شرائها بالقصد المذكور .
- ١٣ - أعمال مكاتب السياحة ومكاتب التصدير والاستيراد أو الإفراج الجمركى ومكاتب الاستخدام ومحال البيع بالمراد العلنى .
- ١٤ - أعمال الفنادق والمطاعم ودور الخيالة والملاعب والملاهى .
- ١٥ - تأجير واستئجار الدور والشقق والغرف المؤقتة .
- ١٦ - توزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء .
- ١٧ - إجراء المخبرات البرقية والهاتفية والبريدية .

(مادة ٥)

يعتبر أيضا عملا تجاريا كل عمل يتعلق بالملاحة التجارية بحرية كانت أو جوية وعلى وجه الخصوص :

- ١ - بناء السفن أو الطائرات وإصلاحهما وصيانتها .
- ٢ - شراء أو بيع أو تأجير أو استئجار السفن أو الطائرات إلا إذا كان ذلك لغرض غير تجارى .
- ٣ - شراء أدوات أو مواد تموين السفن أو الطائرات .
- ٤ - النقل البحرى أو الجوى .

مشروع قانون التجارة

الباب الأول

التجارة بوجه عام

أحكام عامة

(مادة ١)

تسرى أحكام هذا القانون على المسائل التجارية وعلى كل شخص طبيعى أو معنوى تثبت له صفة التاجر .

(مادة ٢)

- ١ - تسرى على المسائل التجارية أحكام الاتفاق الخاص بين المتعاقدين فإذا لم يوجد اتفاق خاص سرث نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بالمسائل التجارية ثم قواعد العرف التجارى ويرجع العرف الخاص أو المحلى على العرف العام .
- ٢ - إذا لم يوجد عرف تجارى وجب تطبيق أحكام قانون المعاملات المدنية .
- ٣ - لا يجوز تطبيق الاتفاقات الخاصة أو قواعد العرف التجارى إذا تعارضت مع نصوص تشريعية آمرة .

الفصل الأول الأعمال التجارية

(مادة ٣)

يعتبر عملا تجاريا :

- ١ - شراء المنقولات أيا كان نوعها بقصد بيعها أو تأجيرها بذاتها أو بعد تهيتها فى صورة أخرى .
- ٢ - بيع أو تأجير المنقولات السابق شراؤها على الوجه المبين فى الفقرة السابقة .
- ٣ - استئجار المنقولات بقصد تأجيرها وكذلك إيجارها إلى الغير .
- ٤ - جميع العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية كتحريرها وتظهرها ووفاء قيمتها أيا كانت صفة ذوى الشأن فيها وأيا كانت طبيعة العمليات التى أنشئت من أجلها .
- ٥ - تأسيس الشركات التجارية وبيع وشراء أسهمها وسنداتها وترويجها .

٥ - عمليات الشحن والتفريغ .

٦ - استخدام الملاحين والطيارين .

(مادة ٦)

يعتبر عملا تجاريا كل عمل يمكن قياسه على الأعمال المنصوص عليها في المواد السابقة لتشابه في الصفات أو الغايات .

(مادة ٧)

١ - الأعمال التي يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته تعتبر أعمالا تجارية .

٢ - وكل عمل يقوم به التاجر يعتبر متعلقا بتجارته ما لم يثبت غير ذلك .

(مادة ٨)

١ - لا يعتبر عملا تجاريا بيع المزارع منتجات الأرض التي يقوم بزراعتها سواء كان مالكا أو مجرد منتفع بها .

٢ - ومع ذلك إذا قام المزارع بصناعة المواد التي تنتجها أرضه واستخدم في ذلك آلات ذات قوة محركة كبيرة أو عددا غير قليل من العمال اعتبر العمل تجاريا .

الفصل الثاني - التاجر

(مادة ٩)

يعتبر تاجرا :

١ - كل من يزاول على وجه الاحتراف باسمه وحسابه عملا تجاريا .

٢ - كل شركة تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها في قانون الشركات أيا كان الغرض الذي إنشئت الشركة من أجله .

(مادة ١٠)

١ - لمن بلغ إحدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة . أما من بلغ ثمان عشرة سنة كاملة وكان قانون جنسيته يقضى باعتباره قاصرا فلا يجوز له أن يشتغل بالتجارة إلا وفقا للشروط المقررة فيه أما إذا كان القانون المذكور يقضى برشه فلا يجوز له ذلك إلا بإذن من المحكمة المختصة .

٢ - ولا يجوز لمن تقل سنه عن ثمان عشرة سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة ولو كان قانون الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته يعتبره راشدا في هذه السن أو يجيز له الاتجار .

(مادة ١١)

١ - ينظم أهلية المرأة المتزوجة لمزاولة التجارة قانون الدولة التي تنتمي إليها بجنسيتها .

٢ - ويفترض في الزوجة الأجنبية التي تحترف التجارة أنها تزاولها بإذن زوجها فإذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز للزوج الاعتراض على احتراف زوجته التجارة أو سحب إذنه السابق وجب قيد الاعتراض أو سحب الإذن في السجل التجاري ونشره في صحيفة يومية . ولا يكون للاعتراض أو سحب الإذن أثر إلا من تاريخ إتمام هذا الإعلان .

٣ - ولا يؤثر الاعتراض أو سحب الإذن على الحقوق التي اكتسبها الزوج من قبل .

(مادة ١٢)

١ - يفترض في الزوجة الأجنبية الناجرة أنها تزوجت وفقا لنظام انفصال الأموال إلا إذا كانت المشاركة المالية بين الزوجين تنص على خلاف ذلك .

٢ - ولا يحتاج على الغير بالمشاركة المالية إلا إذا أعلن عنها بقيدتها في السجل التجاري ونشر ملخصها في صحيفة يومية .

٣ - ويجوز للغير في حالة إهمال الإعلان أن يثبت أن الزواج قد تم وفقا لنظام مالي أكثر ملاءمة لمصلحته من نظام انفصال الأموال .

٤ - ولا يحتاج على الغير بالحكم الصادر خارج الجمهورية القاضي بانفصال أموال الزوجين إلا من تاريخ قيده في السجل التجاري ونشر ملخصه في صحيفة يومية .

(مادة ١٣)

١ - لا تسري أحكام هذا القانون على أرباب الحرف الصغيرة .

٢ - ويعتبر من أرباب الحرف الصغيرة كل من يزاول حرفة ذات نفقات عامة زهيدة مستخدما في ذلك نشاطه البدني أو آلات ذات قوة محركة صغيرة أو عددا قليلا من العمال للحصول على مقدار من الربح يؤمن معاشه اليومي .

(مادة ١٤)

إذا زاول التجارة أحد الأشخاص الذين حظر عليهم الاتجار بمقتضى قوانين أو أنظمة خاصة اعتبر تاجرا وسرت عليه أحكام هذا القانون .

(مادة ١٥)

تثبت صفة التاجر لكل من احترف التجارة باسم مستعار أو كان مستترا وراء شخص آخر فضلا عن ثبوتها للشخص الظاهر .

(مادة ١٦)

تفترض صفة التاجر فيمن يدعيها بالإعلان عنها في الصحف أو في منشورات أو أوراق أو في غير ذلك من وسائل الإعلان . ويجوز نقض هذه القرينة بإثبات أن من يدعى الصفة المذكورة لم يزاول التجارة فعلا .

(مادة ١٧)

لا تثبت صفة التاجر للدولة وفيها من أشخاص القانون العام ومع ذلك تسرى على الأعمال التجارية التي تتناولها أحكام هذا القانون إلا ما استثنى بنص خاص .

(مادة ١٨)

تثبت صفة التاجر لشركات القطاع العام وتسرى عليها الأحكام التي تنطبق على هذه الصفة باستثناء أحكام الافلاس والأحكام الأخرى التي ينص عليها القانون .

الفصل الثالث - الدفاتر التجارية

(مادة ١٩)

١ - على كل تاجر فردا كان أو شركة أن يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي وما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بالتجارة .
٢ - وفي جميع الأحوال يجب على التاجر أن يمسك الدفترين الآتين :

(أ) دفتر اليومية .

(ب) دفتر الأستاذ .

(مادة ٢٠)

١ - يقيد في دفتر اليومية الأصلي جميع العمليات التجارية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ، ويتم القيد يوما فيوما وتفصيلا باستثناء المسحوبات الشخصية التي يجب أن تقيد إجمالا وشهرا فشهر .

٢ - وللتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفصيلات الأنواع المختلفة من العمليات التجارية ، وفي هذه الحالة يكفي بقيد إجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة . فإذا لم يتبع هذا الإجراء اعتبر كل دفتر مساعد دفترا أصليا .

(مادة ٢١)

١ - يقيد في دفتر الأستاذ تفصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنة المالية أو بيان إجمالي لها إذا كانت تفصيلاتها واردة بدفاتر أو قوائم مستقلة وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر والقوائم جزءا متكاملا لدفتر الأستاذ .

٢ - كما يقيد بدفتر الأستاذ صورة من الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر .

(مادة ٢٢)

على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من المراسلات والبرقيات وغيرها من الوثائق التي يرسلها أو يتسلمها لشئون تتعلق بالتجارة . ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها المراجعة .

(مادة ٢٣)

١ - يجب أن تكون الدفاتر التجارية خالية من كل فراغ أو شطب أو نحو أو كتابة في الهوامش أو بين السطور .

٢ - ويجب قبل استعمال دفتر اليومية الأصلي أن ترقم صفحاته وأن يوقع كل صفحة الموظف المختص ويضع عليها ختم الجهة الإدارية التي يتبعها بعد أن يذكر عدد صفحات الدفتر .

٣ - ويجب تقديم الدفتر المذكور في نهاية السنة المالية للتاجر إلى الموظف المختص للتصديق على عدد الصفحات التي استعملت خلال السنة وعند انتهاء صفحات الدفتر يجب على التاجر أن يقدمه إلى الموظف المختص للتأشير عليه بما يفيد ذلك .

٤ - وعلى كل من التاجر أو ورثته في حالة وقف نشاط المتجر تقديم الدفتر المذكور إلى الموظف المختص للتأشير عليه بما يفيد ذلك .

(مادة ٢٤)

١ - على كل من التاجر أو ورثته الاحتفاظ بالدفاتر التجارية والوثائق المؤيدة للقيود الواردة بها مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع التأشير على الدفتر بانتهائه .

٢ - وعليهم أيضا حفظ صور المراسلات والبرقيات مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تصديرها أو ورودها .

(مادة ٢٥)

- ١ - القيود التي تدون في الدفاتر التجارية من قبل مستخدمي التاجر المأذونين في ذلك تعتبر في حكم القيود التي يدونها التاجر بنفسه .
- ٢ - ويفترض في القيود المدونة في دفاتر التاجر أنها دونت بعلمه ورضائه إني أن يقوم الدليل على غير ذلك .

(مادة ٢٦)

- يجوز للمحكمة بناء على طلب الخصم أو من تلقاء ذاتها أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره إليها لاستخلاص ما يتعلق بالتزاع المعروض عليها . وللمحكمة أن تطلع على الدفاتر بنفسها أو بواسطة خبير تعينه لذلك .

(مادة ٢٧)

- ١ - ليس للمحكمة أن تأمر التاجر بتسليم دفاتره لاطلاع خصمه عليها إلا في المنازعات المتعلقة بالتركات والشركات وقسمة الأموال المشتركة .

- ٢ - وفي حالة الإفلاس أو الصلح الواقع منه تسلم الدفاتر للمحكمة أو لوكيل التفليصة أو لمراقب الصلح .

(مادة ٢٨)

- للمحكمة عند امتناع التاجر عن تقديم دفاتره للاطلاع عليها أن تعتبر ذلك قرينة على صحة الوقائع المطلوب إثباتها بالدفاتر وأن توجه اليقين المنتمية إلى خصمه .

الفصل الرابع

السجل التجاري

(مادة ٢٩)

- ١ - تعد وزارة الاقتصاد سجلاً للتجارة تقيده فيه أسماء التجار أفراداً كانوا أو شركات وتدون في السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها في القانون وكل تعديل بطراً عليها .
- ٢ - ولوزير الاقتصاد أن يمدد عند الحاجة مجعلاً للتجارة في أية محافظة .

(مادة ٣٠)

- ١ - على كل تاجر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح عمله التجاري أو من تاريخ تملكه محلاً تجارياً أن يقدم طلباً للتقيد في السجل التجاري .

- ٢ - ويجب أن يشتمل طلب التقيد على البيانات الآتية :

(أ) اسم التاجر وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ب) الاسم التجاري والعنوان التجاري إن وجد .

(ج) الأهلية التجارية والإذن بمزاولة التجارة إذا كان ذلك لازماً .

(د) موضوع التجارة .

(هـ) تاريخ افتتاح المحل التجاري أو تملكه .

(و) عنوان المركز الرئيسي وعناوين الفروع التابعة له سواء كانت بالجمهورية أو الخارج وعناوين المحال التجارية الأخرى التي للتاجر وموضوع تجارة كل منها .

(ز) أسماء المثلين التجاريين وتاريخ ميلاد كل منهم وجنسيته .

(مادة ٣١)

- ١ - على كل تاجر أن يطلب للتقيد أيضاً في كل إدارة للسجل يوجد له في دائرتها فرع ويقدم طلب التقيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح الفرع من التاجر أو مدير الفرع .

- ٢ - ويجب أن يشتمل طلب التقيد على البيانات الآتية :

(أ) اسم التاجر وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ب) الاسم التجاري والعنوان التجاري إن وجد سواء كان متعلقاً بالمركز الرئيسي أو الفرع .

(ج) رقم قيد المركز الرئيسي في السجل التجاري .

(د) عنوان كل من المركز الرئيسي والفرع .

(هـ) موضوع التجارة .

(و) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ز) تاريخ افتتاح الفرع .

أو إذا اكتسبت صيغة التنفيذ من إحدى محاكمها وكذلك يؤشر في السجل بتغيير مدير الفرع وبكل تعديل في الترخيص الصادر بإنشاء الفرع عند الاقتضاء .

(مادة ٣٥)

- ١ - على مدير الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تأسيسها أن يقدم طلبا لقيدتها في السجل التجاري .
- ٢ - ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :
 - (أ) نوع الشركة وغرضها واسمها التجاري والعنوان التجاري إن وجد .
 - (ب) عنوان المركز الرئيسي وعناوين الفروع سواء كانت بالجمهورية أو الخارج .
 - (ج) رأس المال والقدر المدفوع منه .
 - (د) تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها .
 - (هـ) أسماء الشركاء المتضامنين في شركات التضامن أو التوصية وتاريخ ميلاد كل منهم وجنسيته .
 - (و) أسماء مديري الشركة وأسماء الأشخاص الذين لهم حق التوقيع باسمها مع بيان مدى سلطتهم في الإدارة أو التوقيع .
- ٣ - ويقدم طلب القيد مصحوبا بصورة من عقد الشركة ونظامها .

(مادة ٣٦)

- ١ - على كل شركة أن تطلب القيد أيضا في كل إدارة للسجل يوجد في دائرتها فرع لها ويقدم طالب القيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع من مدير الشركة أو مدير الفرع .
- ٢ - ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :
 - (أ) نوع الشركة وغرضها واسمها التجاري والعنوان التجاري إن وجد .
 - (ب) رقم قيد المركز الرئيسي في السجل التجاري .
 - (ج) عنوان كل من المركز الرئيسي والفرع .
 - (د) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .
 - (هـ) تاريخ افتتاح الفرع .

(مادة ٣٢)

على التاجر أو مدير الفرع أن يطلب التأشير في السجل بكل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين . ويقدم طلب التأشير خلال ثلاثين يوما من تاريخ التصرف القانوني أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك .

(مادة ٣٣)

- ١ - يؤشر في السجل التجاري بما يأتي :
 - (أ) أحكام إشهار الإفلاس وإفائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو تعديله .
 - (ب) الأحكام الصادرة بالتصديق على الصالح القضائي أو بفسخه أو بإبطاله .
 - (ج) أحكام إقفال التفليسة أو إعادة فتحها .
 - (د) أحكام رد الاعتبار .
 - (هـ) الأمر الصادر بافتتاح إجراءات الصالح الواقعي والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بإطاله أو إقفال إجراءاته .
 - (و) الأحكام الصادرة بتوقيع الحجر على التاجر أو برفع الحجر مع بيان اسم من عين نائبا عن المحجور عليه .
 - (ز) الأمر الصادر بسحب الإذن للصغير أو المحجور عليه بالإتجار أو بتقييد الإذن .

٢ - وعلى المحكمة أن ترسل صورة من الحكم أو الأمر خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي يعتبر فيه نهائيا إلى إدارة السجل التجاري المختصة للتأشير فيه بمقتضى أى منهما .

(مادة ٣٤)

- ١ - على كل تاجر يكون مركزه الرئيسي في الخارج وله في الجمهورية فرع أن يطلب إلى إدارة السجل قيده في السجل التجاري .
- ٢ - ويقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع . ويجب أن يشتمل هذا الطلب فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة (٣٠) على ما يأتي :
 - (أ) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .
 - (ب) الترخيص الصادر عند الاقتضاء بإنشاء الفرع .
- ٣ - ويؤشر في السجل بجميع التصرفات القانونية والوقائع والأحكام والأوامر المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كانت صادرة في الجمهورية

٣ — ويؤشر في السجل بجميع التصرفات القانونية والوقائع والأحكام والأوامر المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كانت صادرة في الجمهورية أو إذا اكتسبت صيغة التنفيذ من إحدى محاكمها .

٤ — ويؤشر في السجل بتغيير مدير الفرع وبكل تعديل في رصيد الفرع المدين للمركز الرئيسي في نهاية كل سنة مالية وفي الترخيص الصادر بإنشاء الفرع .

(مادة ٤٠)

١ — على كل تاجر أو مدير فرع أن يودع في إدارة السجل التجاري صورة توقيعه وصورة توقيع ممثليه التجاريين، وعلى كل شركة أن تودع لإدارة السجل صورة توقيع مديريها ومن لهم حق التوقيع باسمها .

٢ — ويتم الإيداع عند طلب القيد أو طلب التأشير في السجل إذا تضمن تعديلا في بيان الأشخاص السابق إيداع صور توقيعاتهم عند طلب القيد .

(مادة ٤١)

١ — على كل من التاجر أو ورثته أو المصفين حسب الأحوال أن يطلب شطب القيد من السجل التجاري في الأحوال الآتية :

(أ) اعتزال التجارة .

(ب) الوفاة .

(ج) انتهاء تصفية الشركة .

٢ — ويجب أن يقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ الواقعة التي تستوجب شطب القيد . فإذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب الشطب كان لإدارة السجل أن تقوم بالشطب من تلقاء ذاتها .

(مادة ٤٢)

١ — على إدارة السجل التجاري أن تتحقق من توافر الشروط اللازمة للقيد أو للتأشير أو الشطب ولها أن تكلف الطالب تقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

٢ — ولإدارة السجل أن ترفض الطلب بقرار مسبب وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر في حكم قرار بالرفض انقضاء ستين يوما دون البت في الطلب .

٣ — ولطالب القيد التظلم من رفض الطلب أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بقرار الرفض أو من تاريخ انقضاء ستين يوما من تقديم الطلب .

(مادة ٢٧)

١ — على مدير الشركة أو مدير الفرع أو المصنفى بحسب الأحوال أن يطالب التأشير في السجل بما يأتي :

(أ) كل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

(ب) كل اتفاق أو حكم بحل الشركة أو بتصفيتها مع بيان أسماء المصنفين ومدى سلطتهم وكل تغيير يحصل في أشخاصهم .

٢ — ويجب أن يقدم طالب التأشير بهذه البيانات خلال ثلاثين يوما من تاريخ التصرف القانوني أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك .

(مادة ٣٨)

١ — يؤشر في السجل التجاري بما يأتي :

(أ) أحكام فصل الشركاء أو عزل المديرين .

(ب) أحكام حل الشركة أو بطلانها وتعيين المصنفين أو عزلهم .

(ج) أحكام إشهار الإفلاس أو الغائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو تعديله .

(د) الأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائي أو بفسخه أو إبطاله .

(هـ) أحكام رد اعتبار الشركاء المتضامنين .

(و) أحكام إقفال التفليسة أو إعادة فتحها .

(ز) الأمر الصادر بإفنتاج إجراءات الصلح الواق والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو إبطاله أو إقفال إجراءاته .

٢ — وعلى المحكمة أن ترسل صورة من الحكم أو الأمر خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذي يصير فيه نهائيا إلى إدارة السجل التجاري المختص للتأشير فيه بمقتضاها .

(مادة ٣٩)

١ — على كل شركة يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها في الجمهورية فرع أن تطلب إلى إدارة السجل التجاري قيده في السجل .

٢ — ويقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع . ويجب أن يشتمل الطلب فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة (٣٦) على ما يأتي :

(أ) رصيد الفرع المدين للمركز الرئيسي .

(ب) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ج) الترخيص الصادر بإنشاء الفرع عند الاقتضاء .

(ب) إهمال طلب شطب القيد في السجل التجارى .

(ج) عدم ذكر رقم القيد في السجلات على المراسلات والأوراق المتعلقة بالتجارة أو على واجهة المحل التجارى .

٢ - وإذا امتنعت المخالفة قائمة لمدة ثلاثين يوما من التاريخ الذى يصير فيه الحكم بغرامة نهائيا قضت المحكمة بغرامة جديدة لاتقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

(مادة ٤٩)

١ - يحكم على التاجر بغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه فى الأحوال الآتية :

(أ) إذا قدم بيانات غير صحيحة سواء كانت متعلقة بالقيد الأصيل أو بالقيود التكميلية .

(ب) إذا ذكر عمدا فى المراسلات والمطبوعات المتعلقة بالتجارة أو على واجهة محله التجارى ما يفيد القيد فى السجل مع عدم حصول القيد أو إذا ذكر عمدا رقم قيد غير صحيح .

٢ - وتأمّر المحكمة إدارة السجل بتصحيح البيانات الكاذبة .

(مادة ٥٠)

يصدر وزير الاقتصاد قرارا بتنظيم السجل التجارى يشمل على وجه الخصوص :

١ - كيفية إجراء القيد والتأشير والشطب .

٢ - الفهارس التى تمسك بأسماء التجار والشركات المقيدة فى السجل .

٣ - نماذج طلبات القيد والتأشير والشطب وصور المستخرجة من السجل .

٤ - الدائرة التى يعهد إليها القيام بأعمال السجل التجارى .

الفصل الخامس - المتجر

(مادة ٥١)

١ - المتجر مجموعة من الأموال المنقولة تخصص لمزاولة تجارة معينة .

٢ - ولا تعتبر أية مجموعة من المنقولات متجرا الا اذا تضمنت عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

٣ - ويجوز أن يتضمن المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية عناصر معنوية أخرى كالأسم التجارية والعنوان التجارى والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والحق فى الاجارة وحقوق الملكية الأدبية والفنية .

(مادة ٤٣)

١ - على كل تاجر أو شركة أن يذكر فى جميع المراسلات والمطبوعات المتعلقة بتجارته إدارة السجل التجارى المقيد بها ورقم القيد .

٢ - ويجب أن يثبت لدى واجهة المحل اسمه التجارى مصحوبا برقم القيد .

(مادة ٤٤)

١ - لكل شخص أن يحصل من إدارة السجل التجارى على صورة مستخرجة من صفحة قيد وفى حالة عدم القيد تعال على إدارة السجل شهادة سلبية .

٢ - ولا يجوز أن تشمل الصورة المستخرجة على ما يأتى :

(أ) أحكام إقهار الإفلاس إذا حكم برد الاعتبار .

(ب) أحكام الحجر إذا حكم برفع الحجر .

(مادة ٤٥)

ينشر فى القشرة التى تصدرها وزارة الاقتصاد ملخص عن البيانات المقيدة فى السجل وغيرها من التنظيمات والبيانات والأوامر التى ينص عليها القانون .

(مادة ٤٦)

١ - تعتبر البيانات المقيدة فى السجل التجارى حجة على الغير من تاريخ قيدها ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - ولا يجوز الاحتجاج على الغير بأى بيان واجب القيد فى السجل التجارى ولم يتم قيده فيه إلا إذا ثبت علم الغير بمضمون البيان .

٣ - ولا يجوز للتاجر فردا كان أو شركة أن يتمسك بعدم قيده فى السجل التجارى للتحلل من الالتزامات التى يفرضها عليه القانون أو التى تنشأ من معاملاته التجارية مع الغير .

(مادة ٤٧)

كل شخص يتقدم إلى المحاكم أو الجهات الإدارية بطلبات تتعلق بصفته تاجرا لا يقبل طلبه ما لم يكن مقيدا فى السجل التجارى .

(مادة ٤٨)

١ - يعاقب بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه على الأفعال الآتية :

(أ) إهمال طلب القيد فى السجل التجارى سواء كان الإهمال متعلقا بالقيد الأصيل أو بالقيود التكميلية .

٤ - ويجوز أن يتضمن المتجر عناصر مادية كالآلات والآلات والأدوات والسلع .

(مادة ٥٢)

إذا لم يبين المتعاقد العناصر التي يتألف منها المتجر محل العقد اشتمل المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية على كل عنصر معنوي أو مادي يكون لازما للاقتناع به بالكيفية التي قصدها المتعاقدان .

(مادة ٥٣)

لا يعتبر العقار الذي يزاول فيه المالك التجارة عنصرا في متجره وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

(مادة ٥٤)

كل تصرف يكون محله نقل ملكية المتجر أو إنشاء حق مبنى عليه يجب أن يكون مكتوبا وإلا كان باطلا .

(مادة ٥٥)

١ - يقيد التصرف في المتجر في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير الاقتصاد ويحفظ بإدارة السجل التجاري .

٢ - ويشهر ملخص التصرف في صحيفة يومية . ويجب أن يشتمل هذا الملخص على البيانات الآتية والاعتبر الشهر كأن لم يكن :

(أ) أسماء المتعاقدين وعناوينهم .

(ب) تاريخ التصرف ونوعه .

(ج) نوع المتجر وعنوانه والعناصر التي اتفق على أن يشملها التصرف .

(د) الثمن إذا كان التصرف بيعا والجزء المدفوع منه عند إبرام العقد وكيفية أداء الباقي .

(هـ) الاتفاقات الخاصة بشأن العقود والتعهدات المتصلة بالمتجر .

(و) الاتفاقات المتعلقة باحتفاظ البائع بحق الفسخ أو حق الامتياز .

(مادة ٥٦)

١ - لا تنتقل ملكية المتجر فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا من تاريخ قيد التصرف في السجل الخاص بذلك ونشر ملخصه في إحدى الصحف .

٢ - وإذا اشتمل المتجر على عناصر خاضعة لنظام خاص للإعلان أو التسجيل فلا يقوم إعلان التصرف في المتجر مقام الإعلان الخاص أو التسجيل إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

(مادة ٥٧)

١ - يحل بحكم القانون من آلت إليه ملكية المتجر محل التصرف في جميع الحقوق والتعهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر إلا إذا اتفق على غير ذلك أو كان العقد قائما على اعتبارات شخصية .

٢ - ومع ذلك يجوز لمن كان طرفا ثانيا في العقود المشار إليها في الفقرة السابقة أن يطلب خلال تسعين يوما من تاريخ شهر التصرف إلغاء العقد بشرط أن تكون لديه أسباب جدية تبرر ذلك وأن يخطر المالك الجديد برفضه في الإلغاء في ميعاد مناسب .

(مادة ٥٨)

١ - لمن آلت إليه ملكية المتجر أن يعين ميعادا للدائنين السابقين على التصرف لتقديم ديونهم لتسويتها . ويجب أن يعلن من هذا الميعاد بنشره في النشرة التي تصدرها وزارة الاقتصاد وفي صحيفتين يوميتين وألا تقل مدته عن ستين يوما من تاريخ النشر .

٢ - وتبرأ ذمة من آلت إليه ملكية المتجر من الديون التي لا يتقدم بها أولياها خلال الميعاد المعين على الوجه المذكور في الفقرة السابقة .

(مادة ٥٩)

تبقى ذمة المتصرف مشغولة بالديون المتصلة بالمتجر والتي يكون تاريخ انشائها سابقا على شهر التصرف إلا إذا أبراه الدائنون منها .

(مادة ٦٠)

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في باب الإفلاس يجوز لبائع المتجر الذي لم يستوف الثمن بكامله أن يحتج على جماعة الدائنين في تفليسه المشتري بحقه في الفسخ واسترداد المتجر أو بحقه في الامتياز إذا كان قد احتفظ بالحق في عقد البيع وذكر صراحة في الملخص الذي نشر في الصحف ولا يقع الفسخ أو الامتياز إلا على العناصر التي شملها .

(مادة ٦١)

١ - لا يجوز لمن تصرف في المتجر بنقل ملكيته إلى الغير أن يزاول تجارة مماثلة لنشاط المتجر بكيفية يترتب عليها ضرر لمن آلت إليه الملكية إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .

٢ - ويسرى هذا الحظر لمدة خمس سنوات من تاريخ شهر التصرف ما لم يتفق على مدة أقل .

(مادة ٦٩)

إذا عين لتنفيذ العقد أجل معين وانقضى دون أن يقوم المدين بالتنفيذ لا يجوز بعد ذلك إجبار الدائن على قبوله .

(مادة ٧٠)

إذا احتفظ أحد المتعاقدين بحق فسخ العقد فقيامه بتنفيذه ما يفرضه عليه العقد من التزامات أو قبوله قيام المتعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته يسقط عنه حق الفسخ الذي احتفظ به .

(مادة ٧١)

لا يجوز المطالبة بوفاء الالتزامات التجارية إلا في ساعات العمل التي يجري عليها العرف .

(مادة ٧٢)

١ - يكون إعداؤ المدين أو إخطاره في المسائل التجارية بإصدار رسمي أو بكتاب مسجل مع علم الوصول .

٢ - ويجوز أن يكون الإصدار بإصدار رسمي أو الإخطار بوقية أو توكيس .

(مادة ٧٣)

لا يجوز للحاكم منح المدين بالتزام أو إذا اقتضت ذلك ضرورة إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون .

(مادة ٧٤)

لا يجبر الدائن على قبول مبلغ التعويض المتفق عليه بدلا من التنفيذ العيني إلا إذا اتفق على خلاف ذلك .

(مادة ٧٥)

الوفاء بدين تجاري لمن يجوز سند الدين . مؤثرا عليه بالتزام من أو لمن يحمل مخالصة من الدائن أو نائبه يرى .

(مادة ٧٦)

كل منافسة غير مشروعة تلزم فاعلها بتعويض الضرر الناجم عنها . وبشر الحكم على فسخ المكموم عليه في الصحف .

(مادة ٧٧)

يعتبر منافسة غير مشروعة كل عمل يخالف العادات والأصول الشريفة المرعية في المعاملات التجارية . ويدخل تحتها الاعتماد على علامات الغير أو اسمه

الباب الثاني

الالتزامات التجارية

أحكام عامة

(مادة ٦٢)

إذا كان العقد تجاريا بالنسبة إلى أحد المتعاقدين سرت أحكام قانون التجارة على التزامات المتعاقد الآخر إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

(مادة ٦٣)

١ - إذا ارتبط شخصان أو أكثر بدين تجاري يكونون متضامنين في هذا الدين ما لم ينص القانون أو اتفاق على غير ذلك .

٢ - ويسرى هذا الحكم عند تعدد الكفلاء في دين تجاري .

(مادة ٦٤)

كوز الكفالة تجارية إذا كان الكفيل بضامن دينا تجاريا .

(مادة ٦٥)

إذا قام التاجر لحساب الغير بأعمال أو خدمات تتعلق بنشاطه التجاري اعتبر أنه قام بها مقابل عوض ما لم يثبت عكس ذلك . ويعين العوض طبقا للعرف فإذا لم يوجد عرف عينته المحكمة .

(مادة ٦٦)

الطالبات والتفويضات الصادرة من التاجر في شؤون تتعلق بأعماله التجارية لا تنقضي بوفاته ، ومع ذلك يجوز للورثة الغاؤها إذا قرروا عدم الاستمرار في التجارة ، وفي هذه الحالة لا يستحق طعيم أى تعويض إذا أخطروا المتعاقد مع المورث برغبتهم في الإلغاء في ميعاد مناسب .

(مادة ٦٧)

إذا كان عمل الالتزام التجاري أداء عمل وجب أن يبذل فيه المدين مناية أبحر العادى .

(مادة ٦٨)

١ - إذا كان عمل الالتزام تسليم شئ خلال موسم معين أو فصل من فصول السنة وجب الرجوع إلى العرف السائد في مكان التسليم لتعيين الوقت الذي يجب أن يتم فيه التسليم .

٢ - ويعتبر العرف السائد في مكان التسليم فيما يتعلق بكيفية قياس البضائع أو وزنها أو عددها أو كيلها متما للعقد .

(مادة ٨١)

١ - يجوز إثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بجميع طرق الإثبات ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - وفيما عدا الأحوال التي يوجب فيها القانون الإثبات بالكتابة في المواد التجارية يجوز إثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابي أو إثبات ما يجاوز هذا الدليل بجميع الطرق .

(مادة ٨٢)

تكون المحررات العرفية في المسائل التجارية حجة على الغير في تاريخها ولو لم يكن هذا التاريخ ثابتا ما لم يشترط القانون ثبوت التاريخ ويعتبر التاريخ صحيحا حتى تثبت مخالفته للحقيقة .

(مادة ٨٣)

يجوز قبول الدفاتر التجارية للإثبات في الدعاوى المقامة من التجار أو المقامة عليهم متى كانت متعلقة بأعمالهم التجارية وذلك وفقا للقواعد الآتية :

١ - تكون البيانات الواردة بالدفاتر ولو لم تكن مطابقة لأحكام القانون حجة على صاحبها ومع ذلك لا يجوز لمن يريد أن يستخلص من هذه الدفاتر دليلا لنفسه أن يجزئ ما ورد بها من بيانات .

٢ - تكون البيانات الواردة بالدفاتر المطابقة لأحكام القانون حجة لصاحب هذه الدفاتر على خصمه التاجر إلا إذا نقضها الخصم ببيانات واردة بدفاتره المطابقة لأحكام القانون أو أقام الدليل بأى طريق على عدم صحتها .

٣ - إذا كانت دفاتر كل من الخصمين مطابقة لأحكام القانون وأسفرت المقارنة بينهما من تناقض بياناتهما وجب على المحكمة أن تطلب دليلا آخر .

٤ - إذا اختلفت البيانات الواردة بدفاتر الخصمين وكانت دفاتر أحدهما مطابقة لأحكام القانون ودفاتر الآخر غير مطابقة كانت العبارة بما ورد بالدفاتر المطابقة إلا إذا أقام الخصم الدليل على عكس ما ورد بها . ويسرى هذا الحكم إذا قدم أحد الخصمين دفاتر مطابقة ولم يقدم الخصم الآخر أية دفاتر .

(مادة ٨٤)

إذا رأت المحكمة الأخذ بما جاء بالدفاتر التجارية لتأييد ما يدعيه صاحبها وجب على المحكمة أن تطلب منه أداء اليمين على صحة البيانات التي تريد الأخذ بها وعلى بقاء الالتزام في ذمة المدين .

التي يملك حق استئجارها وتحريض عمال متجره على إذاعة أسرارها أو ترك العمل عنده وكل فعل أو ادعاء مغاير للحقيقة يكون من شأنه إحداث اللبس في المتجر أو في منتجاته أو إضعاف الثقة في ماله أو في التأمين على إدارته أو في منتجاته .

(مادة ٧٨)

الشخص الذي تكون مهنته تزويد المنشآت التجارية أو المسالية أو غيرها بالمعلومات عن مراكز التجار المسالية وأحوال تجارتهم يلزم بتعويض كل ضرر مادي أو معنوي ينجم عن إعطائه بدون تزويد معلومات مغايرة للحقيقة ولا يحكمه فضلا عن التعويض أن تقضى بنشر الحكم على ثقة المحكوم عايه في الصحف .

(مادة ٧٩)

١ - كل صك يكون محل دفع مبلغ من النقود أو تسليم بضائع يجوز تداوله بطريق التظهير إذا كان لأمر الدائن والمناولة إن كان للحامل .

٢ - ويرتب على التظهير أو المناولة انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الصك إلى الحامل الجديد .

٣ - وفي حالة التظهير يضمن المظهور الوفاء الحق الثابت في الصك في ميعاد الاستحقاق ما لم يتفق على قصر الضمان على وجود الحق وقت التظهير .

٤ - وإذا أنشئ الصك بمناسبة عملية تجارية التزم الموقعون عليه بالتضامن ما لم يتفق على غير ذلك .

٥ - وفي جميع الأحوال لا يجوز للمدين أن يحتج على حامل الصك بالدفع المبدئية على علاقات شخصية بمنشئ الصك أو بإحدى الساترين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الصك الإضرار بالمدين أو كان الدفع يتعلق بنقص أهلية المدين .

٦ - ويجوز للمدين أن يتمتع من الوفاء بقيمة الصك إذا لم يسلم إليه . وشرا عليه بالتخالص .

(مادة ٨٠)

١ - في المسائل التجارية تنقضى التزامات التجار قبل بعضهم البعض والمتعلقة بأعمالهم التجارية بمضى عشر سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالالتزام إلا إذا نص القانون على مدة أقل .

٢ - وكذلك تنقضى مرور عشر سنوات الأحكام النهائية الصادرة في تلك الدعاوى .

(مادة ٩٠)

إذا كان الثمن مقدرا على أساس الوزن فالعبرة بالوزن الصافي إلا إذا اتفق أو جرى العرف على غير ذلك .

(مادة ٩١)

١ - إذا اتفق على أن يكون المشتري تحديد شكل المبيع أو حجمه أو غير ذلك من الصفات غير الجوهرية وجب أن يقوم بهذا التحديد في الميعاد المتفق عليه أو في الميعاد المناسب عند عدم الاتفاق على ميعاد معين وإلا جاز للبائع أن يطلب الفسخ والتعويض .

٢ - وللبائع بعد انقضاء الميعاد المذكور في الفقرة السابقة تحديد شكل المبيع وحجمه وصفاته ويعتبر هذا التحديد نهائيا إذا لم يعترض عليه المشتري خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره به .

(مادة ٩٢)

١ - إذا لم يعين ميعاد التسليم وجب أن يقع بمجرد إبرام العقد ما لم تستلزم طبيعة المبيع تحديد ميعاد آخر .

٢ - وإذا اتفق على أن يكون المشتري يعين ميعاد التسليم التزم البائع بالتسليم في الميعاد الذي يحدده مع مراعاة الفترة التي تستلزمها طبيعة المبيع لإعداده للتسليم .

(مادة ٩٣)

١ - إذا قام البائع بناء على طلب المشتري بإرسال المبيع إلى غير المكان المعين لتسليمه فيه كان الهلاك كليا أو جزئيا على المشتري من وقت تسليم المبيع إلى من يتولى نقله إلا إذا اتفق على غير ذلك .

٢ - وتكون المصروفات التي يقتضيها تسليم المبيع في غير المكان المعين لتنفيذ البيع على المشتري إلا إذا اتفق على غير ذلك .

٣ - وإذا خالف البائع دون ضرورة ملجئة تعليمات المشتري بشأن طريقة النقل كان مسؤولا عما يلحق المبيع من هلاك كلي أو جزئي بسبب هذه المخالفة .

(مادة ٩٤)

لا يعتد عند تسليم المبيع بما يطرأ عليه من نقص يقضى العرف بالتسامح فيه .

(مادة ٩٥)

١ - إذا لم يرقم البائع بتسليم المبيع في الميعاد فالمشتري أن يعذر البائع بالتنفيذ خلال مدة مناسبة فإذا لم يرقم البائع بذلك جاز للمشتري أن يحصل على شيء مماثل للمبيع على حساب البائع وأن يطالبه بالفرق بين الثمن المتفق عليه وبين ما دفعه بحسن نية للحصول على ذلك الشيء .

(مادة ٨٥)

وجود سند الدين في حيازة المدين قرينة على براءة ذمته من الدين إلا إذا ثبت غير ذلك .

الفصل الأول - البيع التجاري

الفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ٨٦)

١ - لا تسرى الأحكام العامة المنصوص عليها في هذا الفصل إلا على البيوع التي يعقدها التجار فيما بينهم لشئون تتماق بالتجارة ما لم ينص على خلاف ذلك .

٢ - وكذلك لا تسرى هذه الأحكام إلا إذا كان البديل المقابل للبيع نقدا أو كان نقدا وعينا وكانت قيمة الجزء العيني أدنى من الجزء النقدي .

(مادة ٨٧)

إذا لم يحدد المتعاقدان الثمن انعقد البيع بالسعر الذي جرى عليه التعامل بينهما فإذا لم يكن بينهما تعامل سابق فبالسعر المتداول في السوق ، وذلك ما لم يقين من الظروف وجوب اعتماد سعر آخر .

(مادة ٨٨)

إذا اتفق على أن يكون البيع بسعر السوق تعين الثمن بهذا السعر في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . وإذا تعدد السعر فالعبرة بالسعر الوسيط .

(مادة ٨٩)

يجوز تفويض الغير في تعيين ثمن المبيع . فإذا لم يرقم بالتعيين في الميعاد المحدد له أو في الميعاد المناسب عند عدم التحديد وجب اعتماد السعر المتداول في السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد .

(مادة ١٠٠)

١ - في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يجب على المشتري أن يخطر البائع بوجود النقص أو العيب أو عدم المطابقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم المبيع إليه تسليما فعليا . وعليه أن يقيم دعوى الفسخ أو إنقاص الثمن خلال ستين يوما من تاريخ هذا التسليم أيضا .

٢ - وإذا لم يقع الإخطار أو لم ترفع الدعوى خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة فلا تسمع دعوى المشتري إلا إذا أثبت الغش من جانب البائع . وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوى بانقضاء ستة أشهر من تاريخ التسليم .

(مادة ١٠١)

١ - إذا تبين بعد تسليم المبيع للمشتري أن كميته تزيد على المقدار المتفق عليه جاز للبائع استرداد الزيادة إذا رفض المشتري تكملة الثمن خلال مدة مناسبة بعد إنذاره بذلك .

٢ - ولا تقبل دعوى البائع بتكملة الثمن بعد مرور ستين يوما من تاريخ تسليم المبيع للمشتري .

(مادة ١٠٢)

١ - يجوز الاتفاق على إلزام المشتري بعدم الهبوط عن ثمن معين عند إعادة البيع إذا كان المبيع سلعة تحميها دلامة تجارية مسجلة .

٢ - ويجوز للحكمة أن تقضى ببطالان هذا الشرط إذا قدوت أن المبيع من السلع الضرورية .

٣ - ولا يلزم المشتري بمراعاة الشرط إلا إذا علم به أو كان في استطاعته العلم به .

(مادة ١٠٣)

لا يجوز في عقود التوريد الاتفاق على منع المشتري من شراء بضائع مماثلة من غير المورد مدة تزيد على خمس سنوات من تاريخ الاتفاق وذلك لقاء مزايا يقررها له المورد . وكل اتفاق على مدة أطول تخفض إلى خمس سنوات .

الفرع الثاني - بعض أنواع البيوع التجارية

١ - البيع بالتقسيط

(مادة ١٠٤)

١ - إذا لم يدفع المشتري أحد أقساط الثمن المتفق عليه فلا يجوز الحكم بفسخ البيع إذا تبين أنه قام بتنفيذ الجزء الأكبر من التزاماته .

٢ - وإذا كان للمبيع سعر معلوم في السوق جاز للمشتري وإن لم يشتر فعلا شيئا مما تلا للمبيع أن يطالب البائع بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر السوق في اليوم المعين للتسليم .

٣ - والمشتري بدلا من ذلك أن يخطر البائع بأن عدم تسليم المبيع خلال المدة المعينة بالإخطار يمل العقد فسخا وله في هذه الحالة أن يطالب التعويض إن كان له مقتضى .

(مادة ٩٦)

إذا اتفق على تسليم المبيع على دفعات جاز للمشتري أن يطالب الفسخ إذا لم يتم البائع بتسليم إحدى الدفعات في الميعاد المتفق عليه .

ولا يسرى الفسخ على الدفعات التي تم تسليمها إلا إذا ترتب على تبعض المبيع ضرر جسيم للمشتري .

(مادة ٩٧)

إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المعين للبائع بعد إعدار المشتري أن يعيد بيع البضاعة للغير . فإذا بيعت بحسن نية بثمن أقل من الثمن المتفق عليه جاز للبائع مطالبة المشتري بالفرق . وإذا كان للبضاعة سعر معلوم في السوق فلا يباع وإن لم يتم بالبائع فعلا أن يطالب المشتري بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر البضاعة في السوق في اليوم المعين لدفع الثمن .

(مادة ٩٨)

١ - إذا امتنع المشتري من تسليم المبيع جاز للبائع أن يثبت حالته بواسطة المحكمة ويطلب منها الإذن في بيعه تحت إشرافها بعد انقضاء مهلة تحددها ويخطر بها المشتري . ويجوز للمحكمة أن تأمر ببيع الأشياء القابلة لتألف سربع دون تحديد مهلة أو إخطار .

٢ - وعلى البائع إيداع مهلة البيع خزانة المحكمة حتى يسوى النزاع بينه وبين المشتري إذا كان المشتري قد دفع الثمن كاملا .

(مادة ٩٩)

إذا تبين بعد تسليم المبيع أن كميته أو صفته أقل مما هو متفق عليه أو أن به عيبا أو أنه غير مطابق للشروط أو للمودج الذي تم العقد بمقتضاه فلا يقضى للمشتري بالفسخ إلا إذا نشأ عن النقص أو العيب أو عدم المطابقة عدم صلاحية المبيع للغرض الذي أعده له المشتري أو صعوبة تصريفه ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بوجوب الفسخ ويكتفى عند رفض طلب الفسخ بإنقاص الثمن .

(مادة ١٠٩)

١ - يلتزم البائع بشحن البضاعة على نفقته على السفينة في ميناء الشحن في التاريخ المتفق عليه في عقد البيع أو في وقت معقول إذا لم يحدد الطرفان وقتا للشحن .

٢ - ويتولى البائع على نفقته استخراج التراخيص اللازمة لتصدير البضاعة من مكان الشحن . كما يتحمل نفقات الحزم ، ومصرفات قياس البضاعة أو وزنها أو عددها أو التأكد من نوعيتها متى كانت هذه العمليات لازمة للشحن . كما يلتزم بالضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة بسبب تصديرها أو شحنها .

٣ - وعليه أن يخطر المشتري دون تأخير بتاريخ شحن البضاعة وامم السفينة .

(مادة ١١٠)

يتحمل البائع تبعة ما قد ياتى على البضاعة من ضرر حتى اللحظة التي تجتاز فيها أثناء شحنها حاجز السفينة . وتنقل هذه التبعة بعد ذلك إلى المشتري .

(مادة ١١١)

١ - يعقد البائع على نفقته مع مؤمن حسن السمعة عقد تأمين بحري على البضاعة يغطي مخاطر الرحلة . وإذا شحن المبيع على دفعات وجب التأمين على كل دفعة على حدة . وليس للبائع أن يقوم بنفسه كؤمن تجاه المشتري .

٢ - ويجب أن يعقد التأمين بوثيقة قابلة للتداول وبالشروط التي يحسرى عليها العرف في ميناء الشحن ، على ألا يقل مبالغ التأمين عن الثمن المذكور في عقد البيع مضافا إليه عشرة في المائة .

(مادة ١١٢)

لا يلتزم البائع إلا بالتأمين ضد أخطار النقل العادية . أما الأخطار الخاصة بتجارة معينة فلا يلتزم البائع بالتأمين ضدها إلا إذا اتفق على ذلك مع المشتري . كذلك لا يلتزم البائع بالتأمين على المبيع ضد أخطار الحرب ما لم ينص العقد على غير ذلك .

(مادة ١١٣)

١ - على البائع أن يرسل إلى المشتري دون تأخير سند شحن نظيفا وقابلا للتداول وخصوصا بالبضاعة المبيعة . ويجب أن يكون مشتملا على ما يثبت أن البضاعة شحنت على السفينة في التاريخ أو خلال المهلة المحددة للشحن ، وأن يتناول المشتري أو من يمثله الحق في تسليم البضاعة بتظهيره إليه أو نقل هذا الحق إليه بالطريق القانوني المناسب . فإن كان السند برسم الشحن وجب أن يكون مؤشرا عليه بأن الشركة الناقلة في تاريخ الشحن بما يفيد إتمام شحن البضاعة على السفينة .

٢ - وفي حالة الحكم بالفسخ يجب أن يرد البائع الأقساط التي قبضها بعد أن يتخلى ما يعادل أجرة الانتفاع بالمبيع بالإضافة إلى تعويض التلف الذي لحقه بسبب الاستعمال غير المأدى . ويقع باطلا كل اتفاق على تحميل المشتري التزامات أشد من ذلك .

(مادة ١٠٥)

١ - إذا احتفظ البائع بملكية البضاعة حتى أداء أقساط الثمن بأجمعها اكتسب المشتري هذه الملكية بأداء القسط الأخير . ويتحمل المشتري تبعة هلاك المبيع من وقت تسليمه إليه .

٢ - ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في باب الإفلاس لا يكون شرط الاحتفاظ بالملكية نافذا قبل الغير إلا إذا كان مدونا في ورقة ذات تاريخ ثابت وسابق على حق الغير أو على إجراءات التنفيذ التي يتخذها اشئون على المبيع .

(مادة ١٠٦)

١ - في البيوع بالتقسيط التي تقع بين التجار ومستهلكي السلع تجارا كانوا أو غير تجار لا يجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل أداء الأقساط بأكملها إلا بإذن مكتوب من البائع . وكل تصرف يجزئيه المشتري للغير بالمخالفة لهذا الحكم لا يكون نافذا في حق البائع إذا أثبت علم الغير وقت التصرف بعدم أداء الثمن بأكملها .

٢ - وللبيع عند تصرف المشتري في المبيع قبل أداء أقساط الثمن بأكملها وبغير إذن منه أن يطالب المشتري بأداء الأقساط الباقية فورا .

(٢) البيوع البحرية

١ - بيع القيام

البيع سيف

(مادة ١٠٧)

البيع سيف هو بيع بضاعة مصدرة بطريق البحر إلى محل معين ببدل مقطوع يشمل ثمن البضاعة والتأمين عليها وأجرة النقل بالسفينة .

(مادة ١٠٨)

١ - على البائع إبرام عقد النقل على نفقته بالشروط المعتادة وذلك لنقل البضائع إلى ميناء الوصول المتفق عليه وبطريق الرحلة المعتاد .

٢ - وعلى البائع أداء أجرة النقل وأية نفقات أخرى لتفريغ البضاعة كما هي محددة في وقت ومكان الشحن .

(مادة ١١٧)

إذا ظهرت بالبضاعة مخالفة لما جاء في الأوراق ، ولم تجاوز المخالفة القدر المسموح به عرفاً ، كان المشتري ملزماً بقبولها ، مسم تخفيض في الثمن يقدره الخبراء وفقاً للعرف المعمول به في ميناء الوصول .
البيع فوب

(مادة ١١٨)

البيع فوب هو البيع الذي يتم فيه تسليم البضاعة في ميناء الشحن على ظهر السفينة التي يعينها المشتري لنقلها .

(مادة ١١٩)

على المشتري إبرام عقد نقل البضاعة وأداء أجرته وإخطار البائع في ميعاد مناسب باسم السفينة التي اختارها للنقل ومكان الشحن وتاريخه أو المهلة المعينة لإجرائه .

(مادة ١٢٠)

- ١ - يلتزم البائع بحزم البضاعة وشحنها على السفينة التي عينها المشتري ، وذلك في التاريخ أو خلال المهلة المعينة للشحن .
- ٢ - ويتحمل البائع نفقات الحزم ومصروفات عمليات الفحص أو القياس أو الوزن أو العد اللازمة لشحن البضاعة .
- ٣ - ويخطر البائع المشتري دون إبطاء بشحن البضاعة ويرسل إليه الأوراق الدالة على ذلك على أن يتحمل المشتري مصروفات الاخطار وإرسال الأوراق .

(مادة ١٢١)

يتولى البائع على نفقته استخراج إذن التصدير وجميع الإجراءات الخاصة بشحن البضاعة .

(مادة ١٢٢)

إذا طلب المشتري تقديم شهادة دالة على مصدر البضاعة التزم البائع بالحصول عليها وتقديمها له .

(مادة ١٢٣)

على البائع تقديم كل معاونة لتمكين المشتري من الحصول على سند الشحن وغيره من المستندات الصادرة في بلد الشحن والتي قد يطلبها المشتري لتمكين من استيراد البضاعة إلى بلد الوصول أو مرورها عبر دولة أخرى عند الاقتضاء . ويتحمل المشتري النفقات اللازمة للحصول على هذه الأوراق .

٢ - ويعتبر سند الشحن نظيفاً إذا لم يشتمل على شروط إضافية صريحة تؤكد وجود عيوب في المبيع أو في كيفية حزمه . ولا يدخل في هذه الشروط الإشارة في سند الشحن إلى سبق استخدام الأوعية أو الأغلفة أو إلى عدم المسؤولية عما يحدث من ضرر بسبب طبيعة المبيع أو إلى جهل الدافل بمحتويات الطرود أو وزنها .

٣ - ويجب أن يكون سند الشحن مصحوباً بقائمة بالبضاعة المبيعة ووثيقة التأمين أو شهادة تقوم مقامها وتشتمل على شروطها الأساسية وتحويل حاملها ذات الحقوق الثابتة بالوثيقة . وكذلك الوثائق الأخرى التي قد يطلبها المشتري لإثبات مطابقة البضاعة لما ينص عليه العقد .

وإذا كان سند الشحن يحيل في بعض الأمور إلى عقد إيجار السفينة وجب أن يكون مصحوباً بنسخة من هذا العقد .

(مادة ١١٤)

١ - لا يلتزم المشتري بقبول المستندات التي يرسلها إليه البائع إذا كانت غير مطابقة للشروط المنصوص عليها في عقد البيع . ويعتبر المشتري قابلاً لتلك المستندات إذا لم يعترض عليها خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمها . ويتم الاعتراض بإخطار البائع بإرسال مستندات مطابقة للشروط خلال مدة مناسبة . والمشتري بعد انقضاء تلك المدة طلب فسخ البيع مع التعويض إن كان له مقتض .

٢ - وإذا رد المشتري المستندات لأسباب معينة أو قبلها بقيود فليس له بعد ذلك أن يبدى أى اعتراض غير الأسباب والقيود التي سبق إبرادها .

٣ - وإذا رد المشتري المستندات دون مسوغ كان مسئولاً عن تعويض البائع عما ينجم من ذلك من ضرر .

(مادة ١١٥)

إذا وصلت السفينة التي شحنت عليها البضاعة المبيعة قبل وصول المستندات أو إذا وصلت المستندات ناقصة وجب على البائع فور إخطاره بذلك القيام بكل ما يلزم لتمكين المشتري من الحصول على نسخة من المستندات التي لم تصل أو استكمال المستندات الناقصة . ويتحمل البائع المصروفات اللازمة لذلك مع التعويض إن كان له مقتض .

(مادة ١١٦)

إذا وصلت السفينة يلتزم المشتري بتسلم البضاعة بعد فحصها والتحقق من موافقتها لما جاء بالأوراق . ويتحمل المشتري المصروفات التي تستحق على البضاعة أثناء الرحلة البحرية حتى وصولها إلى ميناء الوصول ما لم يكن متفقاً على دخول هذه المصروفات في أجرة النقل . كما يتحمل المشتري ما قد يستحق على المبيع من رسوم استيراد أو رسوم جمركية .

٣ - وإذا اتفق على أن تكون الكمية المطلوبة وفق حاجة المستورد مع تعيين الحد الأدنى فقط فعلى المستورد أن يقبل الكمية الكافية لحاجته إذا جاوزت الحد الأدنى المتفق عليه .

(مادة ١٣٠)

في التوريدات الدورية إذا وجب تعيين الثمن وفقاً لأحكام القانون يراعى في ذلك موعد حلول أجل كل توريد والمكان الذي يجب أن ينفذ فيه .

(مادة ١٣١)

في التوريدات الدورية يسدد الثمن عند القيام بكل توريد وحسب نسبته . وفي التوريدات المتواصلة يسدد الثمن حسب حلول الآجال المعتادة .

(مادة ١٣٢)

الأجل المتفق عليه يفترض أنه لصالح الطرفين المتعاقدين وإذا كان للمستورد تحديد أجل كل توريد فعليه أن يخطر المورد بذلك في وقت كاف .

(مادة ١٣٣)

إذا أخل المستورد بالتزاماته أخلاقاً بسيطاً فلا يجوز للمورد أن يوقف تنفيذ العقد إلا بعد انذار المستورد بوقت ملائم .

(مادة ١٣٤)

إذا أخل أحد المتعاقدين بالتزاماته في شأن أحد التوريدات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب فسخ العقد إذا نجم عن عدم الوفاء ضرر جسيم به أو كان من شأنه زعزعة الثقة في إمكان المورد القيام بالالتزامات اللاحقة بصورة مرضية .

(مادة ١٣٥)

يجوز الاتفاق على منح المورد أفضلية في إبرام عقد مستقبل لنفس الشيء ما دامت مدة هذا الشرط لا تتجاوز خمس سنوات فإذا اتفق على أجل أطول أنقص إلى خمس سنوات .

(مادة ١٣٦)

على المستورد أن يخطر المورد بالشروط المعروضة عليه من الغير وعلى المورد أن يعلن تمسكه بالانتفاع من حقه في الأفضلية وفي خلال الأجل المحدد إن وجد وإلا روى العرف .

(مادة ١٢٤)

يتحمل البائع جميع النفقات اللازمة لشحن البضاعة . كما يتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التي تتنازل فيها أثناء شحنها حاجز السفينة . أما ما يلحق البضاعة بعد ذلك من ضرر وما يستحق عليها من مصروفات فيقع على عاتق المشتري .

(مادة ١٢٥)

إذا لم يخطر المشتري البائع باسم السفينة في المعيار المناسب أو احتفظ بحق تعيين مدة لتسليم البضاعة أو لتحديد ميناء الشحن ولم تصدر منه تعليمات محددة خلال تلك المدة ، التزم بالمصروفات الإضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من ضرر من تاريخ انقضاء المدة المتفق عليها للتسليم بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(مادة ١٢٦)

إذا تأخر وصول السفينة إلى ما بعد انتهاء المدة المعينة للشحن أو إذا لم تستطع شحن البضاعة خلال تلك المدة ، التزم المشتري بالمصروفات الإضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من تاريخ انقضاء المدة المعينة للشحن بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

ب - بيع الوصول

(مادة ١٢٧)

العقد الذي يتضمن شروطاً من شأنها تحميل البائع تبعه الهلاك بعد شحن البضاعة ، أو تجعل أمر تنفيذ العقد منوطاً بوصول السفينة سالمة ، أو تعطى المشتري الخيار في قبول البضاعة حسب رغبته أو حسب النموذج المسلم إليه ، يخرج عن كونه بيع سيف أو بيع فوب ويعتبر بيعاً بشرط التسليم في مكان الوصول .

٢ - عقد التوريد

(مادة ١٢٨)

التوريد عقد يلتزم بمقتضاه أحد المتعاقدين (المورد) بتقديم أشياء على فترات أو بصورة متواصلة إلى المتعاقد الآخر مقابل ثمن معين .

(مادة ١٢٩)

١ - إذا لم يعين العقد الكمية المطلوب توريدها كانت مساوية لما يلزم مادة للمستورد مع مراعاة الوقت الذي أبرم فيه العقد .
٢ - وإذا اتفق المتعاقدان على حد أدنى وحد أقصى للكمية التي تورد جملة أو على دفعات للمستورد أن يعين الكمية المطلوبة ما بين الحدين .

٣ - ويكون الرهن المشار إليه في الفقرتين السابقتين نافذا في حق المدين دون حاجة إلى إعلانه إليه أو قبوله إياه .

(مادة ١٤٢)

يثبت الرهن التجارى بالنسبة إلى المتعاقدين وإلى الغير بجميع طرق الاثبات ، وذلك مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

(مادة ١٤٣)

على الدائن المرتهن أن يسلم المدين إذا طلب منه ذلك إيصالا يبين فيه ماهية المرهون ونوعه ومقداره ووزنه وغير ذلك من الصفات المميزة له .

(مادة ١٤٤)

على الدائن المرتهن أن يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق وأن يباشر الاجراءات المتعلقة بالمرهون وأن يقبض قيمته وغلته وغير ذلك من المبالغ الناتجة منه على أن يخضع ما يقبضه من الدين المضمون بالرهن بالكيفية المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية في شأن الرهن الحيازي .

(مادة ١٤٥)

١ - إذا ترتب الرهن على مال منى بقى الرهن قائما ولو استبدل بالمرهون شيء آخر من نوعه .

٢ - وإذا كان المرهون من الأموال غير المثالية جاز للمدين أن يستبدل به غيره بشرط أن يتفق على ذلك في عقد الرهن وأن يقبل الدائن البديل .

(مادة ١٤٦)

١ - إذا لم يدفع المدين الدين المضمون بالرهن كان للدائن بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ إنذار المدين بالوفاء أن يطلب من المحكمة الاذن له في بيع الشيء المرهون بطريق الاستعجال طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية . وتعين المحكمة كيفية البيع .

٢ - ويستوفى الدائن المرتهن بطريق الامتياز حقه من مصروفات وأصل ، من الثمن الناتج من البيع .

(مادة ١٤٧)

١ - إذا نقص سعر المرهون في السوق فأصبح غير كاف لضمان الدين جاز للدائن أن يعين للمدين ميعادا مناسباً لتكملة الضمان . فإذا رفض المدين ذلك أو انقضى الميعاد المحدد دون أن يقوم بتكملة الضمان جاز للدائن أن ينفذ على المرهون باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(مادة ١٣٧)

إذا لم يتفق في العقد على أجل معين للتوريد جاز لكل من المتعاقدين إنهاء العقد بشرط إنذار الطرف الآخر خلال الأجل المعين اتفاقا أو عرفا أو خلال أجل يناسب طبيعة التوريد .

الفصل الثانى

الرهن التجارى

(مادة ١٣٨)

تسرى أحكام هذا الفصل على كل رهن يتقرر على مال منقول تأمينا لدين تجارى .

(مادة ١٣٩)

١ - يشترط لنفاذ الرهن في حق الغير أن تنتقل حيازة المرهون إلى الدائن المرتهن أو إلى عدل يعينه المتعاقدان وأن يبقى المرهون في حيازة من تسلمه منهما حتى انقضاء الرهن .

٢ - ويعتبر الدائن المرتهن أو العدل حائزا للمرهون :

(أ) إذا وضع تحت تصرفه بكتابة تحمل الغير على الاعتقاد أن الشيء أصبح في حراسته .

(ب) إذا تسلم سندا يمثل المرهون ويعطى حائزه دون غيره حق تسلمه .

(مادة ١٤٠)

١ - تنتقل حيازة الحقوق بتسليم السندات الثابتة فيها . وإذا كان السند مودعا عند الغير اعتبر تسليم إيصال الايداع بمثابة تسليم السند ذاته بشرط أن يكون السند معيناً في الإيصال تعييناً نافيا للجهالة وأن يرضى المودع عنده بحيازة السند لحساب الدائن المرتهن .

٢ - وفي هذه الحالة يعتبر المودع عنده قد نحل من كل حق له في حبس السند لحسابه لسبب سابق على الرهن ما لم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبول حيازة السند لحساب الدائن المرتهن .

(مادة ١٤١)

١ - يتم رهن الحقوق الثابتة في السندات الاسمية بحواله يذكر فيها أن على سبيل الرهن وتقييد في دفاتر الجهة التي أصدرت السند .

٢ - ويتم رهن الحقوق الثابتة في السندات الاذنية بتظهير يذكر فيه أنه للرهن أو أية عبارة أخرى تفيد ذلك .

(مادة ١٥٢)

للمستودع أن يطلب من المحكمة الإذن له في بيع البضاعة إذا كانت مهددة بتلف سريع . وتعين المحكمة كيفية البيع .

(مادة ١٥٣)

١ - يتسلم المودع شهادة إيداع يبين فيها اسمه ومهنته وموطنه ونوع البضاعة وطبيعتها وكميتها ، وغير ذلك من البيانات اللازمة لتعيين ذاتيتها وقيمتها واسم المستودع واسم الشركة المؤمنة على البضاعة ان وجدت وبيانا عما إذا كانت قد أدت الرسوم والضرائب المستحقة عليها .

٢ - ويرفق بشهادة الإيداع وثيقة رهن تشتمل على البيانات المذكورة في شهادة الإيداع .

٣ - ويحتفظ المستودع بصورة طبق الأصل من شهادة الإيداع ووثيقة الرهن .

(مادة ١٥٤)

إذا كانت البضاعة المودعة والمسلم عنها شهادة إيداع ووثيقة رهن من الأشياء المنقولة جاز أن يستبدل بها بضاعة أخرى من نوعها إذا كان منصوباً على ذلك في شهادة الإيداع ووثيقة الرهن . وفي هذه الحالة تنتقل جميع حقوق حامل شهادة الإيداع ووثيقة الرهن وإمتهانته إلى البضاعة الجديدة .

(مادة ١٥٥)

١ - يجوز أن تصدر شهادة الإيداع ووثيقة الرهن باسم المودع أو لأمره .

٢ - وإذا كانت شهادة الإيداع ووثيقة الرهن لأمر المودع جاز له أن يتنازل عنهما متصلتين أو منفصلتين التظهير .

٣ - ويجوز لمن ظهرت له شهادة الإيداع أو وثيقة الرهن أن يطلب قيد التظهير مع بيان موطنه في الصورة المحفوظة لدى المستودع .

(مادة ١٥٦)

١ - يجب أن يكون تظهير شهادة الإيداع ووثيقة الرهن مؤرخاً .

٢ - وإذا ظهرت وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الإيداع وجب أن يكون التظهير الأول مقروناً بشرط الإذن وأن يشتمل على بيان الدين المضمون بالرهن وتاريخ استحقاقه واسم الدائن ومهنته وموطنه وتوقيع المظهر .

٢ - وإذا كان المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو كانت صيافته تستلزم نفقات باهظة ولم يشأ المدين تقديم شيء آخر بدله جاز للدائن أن يطلب من المحكمة الإذن له في بيعه فوراً ويلتقل الرهن إلى الثمن الناتج من البيع .

(مادة ١٤٨)

يقع باطلاً كل اتفاق يبرم وقت تقرير الرهن أو بعده ويعطى الدائن المرتهن في حالة عدم استيفاء الدين عند حلول أجله الحق في تملك المرهون أو يبيعه دون مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة (١٤٦) .

الفصل الثالث

الإيداع في المستودعات العامة

(مادة ١٤٩)

١ - الإيداع في المستودعات العامة عقد يتعهد بمقتضاه المودع لديه فرداً كان أو شركة أو شخصاً عاماً بتسلم بضائع وحفظها لحساب المودع أو من تؤول إليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى السندات التي تمثلها .

٢ - ولا يجوز إنشاء أو استثمار مستودع عام له حق إصدار سندات تمثل البضائع المودعة وتكون قابلة للتداول إلا بترخيص من الوزير المختص ووفقاً للشروط والأوضاع التي تصدر بها لائحة خاصة .

٣ - ويراعى عند تطبيق أحكام هذا الفصل على البضائع التي لم تدفع عنها الأجور والضرائب والرسوم الجمركية الأحكام المنصوص عليها في قانون الجمارك أو أي قانون آخر .

(مادة ١٥٠)

١ - يلتزم المودع بأن يقدم إلى المستودع بيانات صحيحة عن طبيعة البضاعة المودعة ونوعها وقيمتها .

٢ - وللاودع الحق في فحص البضائع التي سلمت إلى المستودع لحسابه وأخذ نماذج منها .

(مادة ١٥١)

١ - المستودع مسئول عن البضائع المودعة لديه بما لا يجاوز القيمة التي قدرها المودع .

٢ - ولا يسأل المستودع عما يلحق البضاعة من هلاك أو تلف إذا نشأ ذلك عن قوة قاهرة أو عن طبيعة البضاعة أو حزمها .

(مادة ١٦٠)

١ — لا يجوز لحامل وثيقة الرهن الرجوع على المدين أو المظهرين إلا بعد التنفيذ على البضاعة المرهونة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بدينه .

٢ — ولا تسمع دعوى حامل الوثيقة إذا لم يقع الرجوع على المظهرين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بيع البضاعة .

٣ — ولا تسمع دعوى حامل وثيقة الرهن على المظهرين إذا لم يباشر لإجراءات التنفيذ على البضاعة المرهونة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استحقاق الدين .

(مادة ١٦١)

إذا وقع حادث للبضاعة كان لحامل شهادة الايداع أو وثيقة الرهن على مبلغ التأمين الذى يستحق عند وقوع هذا الحادث ماله من الحقوق المقررة على البضاعة .

(مادة ١٦٢)

١ — يجوز لمن ضاعت منه شهادة الايداع أن يطلب من المحكمة المختصة التى يقع فى دائرتها المستودع العام أمرا بتسليمه صورة من الشهادة الضائعة بشرط أن يثبت ملكيته لها مع تقديم كفيل .

٢ — ويجوز لمن ضاعت منه وثيقة الرهن أن يستصدر أمرا من المحكمة بوفاء الدين المضمون بالرهن عند استحقاقه بشرط تقديم كفيل ، فإذا لم يقم المدين بتنفيذ الأمر كان لمن صدر لصالحه أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٤٦) بشرط أن يكون الرهن أو التظهير الذى حصل له مقيدا فى الصورة لدى المستودع وأن يشتمل الانذار بالوفاء على بيانات هذا التظهير .

(مادة ١٦٣)

١ — إذا لم يسترد المودع البضاعة عند انتهاء عقد الايداع جاز لأمين المستودع طلب بيعها باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٤٦) ويستوفى أمين المستودع من الثمن الناتج من البيع المبالغ المستحقة له ويسلم الباقي إلى المودع أو يودعه خزانة المحكمة .

٢ — ويسرى الحكم المنصوص عليه فى الفقرة السابقة إذا كان عقد الايداع غير محدد المدة وانقضت سنة واحدة دون أن يطلب المودع استرداد البضاعة أو يبدى رغبته فى استمرار عقد الايداع .

٣ — وعلى المظهر الأول أن يطلب قيد تظهير وثيقة الرهن والبيانات المتعلقة بالتظهير فى دفاتر المستودع مع التأشير بذلك على وثيقة الرهن .

(مادة ١٥٧)

١ — لحامل كل من شهادة الايداع ووثيقة الرهن الحق فى تسلم البضاعة المودعة . وله طلب تجزئتها إلى مجموعات متعددة والحصول على شهادة الايداع ووثيقة رهن عن كل مجموعة منها بدلا من الشهادة والوثيقة الاجماليتين .

٢ — ولحامل وثيقة الرهن وحدها دون شهادة الايداع حق رهن على البضاعة المودعة .

٣ — ولحامل شهادة الايداع وحدها دون وثيقة الرهن حق استرداد البضاعة المودعة بشرط أن يدفع الدين المضمون بوثيقة الرهن إذا كان مستحقا . فإذا لم يكن مستحقا جاز له استرداد البضاعة قبل حلول أجل الدين إذا أودع المستودع مبالغا كافيا لأداء الدين ويسرى هذا الحكم إذا استحق الدين ولم يتقدم حامل وثيقة الرهن لقبضه . ويجوز أن يقتصر الاسترداد على جزء من البضاعة بعد دفعه مبالغا يتناسب مع هذا الجزء .

(مادة ١٥٨)

إذا لم يدفع الدين المضمون فى ميعاد الاستحقاق جاز لحامل وثيقة الرهن مفصله عن شهادة الايداع أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٤٦) .

(مادة ١٥٩)

١ — يستوفى الدائن المرتب حق من ثمن البضاعة بالامتياز على جميع الدائنين بعد خصم المبالغ الآتية .

(أ) مصروفات بيع البضاعة وخزنها وغيرها من مصروفات الحفظ .

(ب) الضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة .

٢ — وإذا لم يكن حامل شهادة الايداع حاضرا وقت بيع البضاعة أودع المبلغ الزائد على ما يستحقه حامل وثيقة الرهن لدى المحكمة .

(مادة ١٦٩)

للوكيل أن يمتنع عن إجراء العمل المجهود به إليه إذا كان إجراؤه يتطلب مصروفات غير عادية ولم يرسلها إليه الموكل إلا إذا اتفق أو جرى التعامل السابق بين الطرفين على أن يؤدي الوكيل هذه المصروفات .

(مادة ١٧٠)

إذا رفض الوكيل لإجراء الصفقة المجهود بها إليه فعليه إخطار الموكل بذلك فوراً . وفي هذه الحالة يجب على الوكيل المحافظة على البضائع وغيرها من الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل حتى تصله تعليمات بشأنها . فإذا لم تصل التعليمات في ميعاد مناسب جاز للوكيل أن يطلب من المحكمة الإذن في إيداع البضائع عند أمين تعينه .

(مادة ١٧١)

١ - الوكيل مسئول عن هلاك البضائع أو تلفها وكذلك عن الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل إلا إذا نتج ذلك عن سبب أجنبي لا بد للوكيل فيه أو عن عيب ذاتي في البضاعة أو الشيء .

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالتأمين على الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل إلا إذا طاب الموكل منه ذلك أو كان إجراء التأمين مما يقضى به العرف أو تستلزمه طبيعة الشيء .

(مادة ١٧٢)

١ - لا يجوز للوكيل أن يقيم نفسه طرفاً ثانياً في الصفقة المكلف بإبرامها إلا في الأحوال الآتية :

(١) إذا أذنه الموكل في ذلك .

(ب) إذا كانت تعليمات الموكل بشأن الصفقة صريحة ومحددة ونفذها الوكيل بدقة .

(ج) إذا كانت الصفقة تتعلق بسلعة لها سعر محدد في السوق ، اشتراها الوكيل لنفسه أو باعها من ملكه بهذا السعر .

٢ - ولا يستحق الوكيل في الأحوال المذكورة في الفقرة السابقة أجرًا نظير الوكالة .

(مادة ١٧٣)

يجوز للغير الذي يتعامل مع الوكيل أن يطلب الاطلاع على عقد الوكالة والمراسلات وغيرها من الوثائق المثبتة أو المقيدة لسلطة الوكيل ، ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالقبود الواردة على سلطة الوكيل إلا إذا ثبت علم الغير بها وقت التعاقد .

الفصل الرابع

الوكالة التجارية

الفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ١٦٤)

تطبق أحكام الوكالة التجارية إذا كان الوكيل محترفاً إجراء المعاملات التجارية لحساب الغير .

(مادة ١٦٥)

١ - إذا أعطيت الوكالة التجارية مطلقاً فلا تنصرف إلا إلى الأعمال التجارية .

٢ - وإذا أعطيت الوكالة التجارية مخصصة بمعاملة تجارية معينة جاز للوكيل القيام بجميع الأعمال اللازمة لإجراء هذه المعاملة دون حاجة إلى إذن من الموكل .

(مادة ١٦٦)

١ - الوكالة التجارية بأجر إلا إذا اتفق على غير ذلك .

٢ - ويستحق الوكيل الأجر بمجرد إبرام الصفقة التي كلف بها .

وكذلك يستحق الأجر إذا أثبت الوكيل تعذر إبرام الصفقة بسبب يرجع إلى الموكل .

٣ - وفي غير الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لا يستحق الوكيل إلا تعويضاً عن الجهود التي بذلها طبقاً لما يقضى به العرف .

(مادة ١٦٧)

١ - على الوكيل اتباع تعليمات الموكل الصريحة . فإذا خالفها دون مسوغ مقبول جاز للموكل رفض الصفقة .

٢ - وإذا لم توجد تعليمات صريحة من الموكل بشأن الصفقة فعلى الوكيل تأخير إبرامها وطلب التعليمات من الموكل إلا إذا كان تأخير الصفقة مما يلحق الضرر بالموكل أو كان الوكيل مفوضاً في العمل بغير تعليمات منه .

(مادة ١٦٨)

إذا كانت البضائع أو الأشياء التي يحوزها الوكيل لحساب الموكل مهددة بتلف سريع أو بهبوط في القيمة ولم تصله تعليمات الموكل بشأنها في ميعاد مناسب فللوكيل أن يطلب من المحكمة الإذن في بيعها بالكيفية التي تعينها .

(مادة ١٧٤)

١ - على الوكيل أن يحيط الموكل علما بالصفقات التي يبرمها لحسابه .

٢ - وعلى الوكيل أن يقدم للموكل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يجري عليه العرف أو التعامل السابق بينهما حسابا من الأعمال التي يجريها لذاته . ويجب أن يكون هذا الحساب مطابقا للحقيقة فإذا تضمن من عمد بيانات كاذبة ، جاز للموكل رفض الصفقات التي تتعلق بها هذه البيانات فضلا عن حقه في المطالبة بالتعويض ، ولا يستحق الوكيل أجرا عن الصفقات المذكورة . ويلتزم بها الوكيل أمام الغير .

(مادة ١٧٥)

١ - للوكيل الحق في حبس البضائع وغيرها من الأشياء التي يرسلها إليه الموكل أو يودعها لديه أو يسلمها له . كما يكون له حق امتياز عليها .

٢ - ويضمن حق الحبس والامتياز أجرة الوكيل والمصروفات والمبالغ التي يدفعها من الموكل أو يقرضها له وغير ذلك من المبالغ التي تستحق للوكيل بسبب الوكالة سواء انقضت قبل تسلم البضائع أو الأشياء أو أثناء وجودها في حيازة الوكيل .

٣ - ويتقرر هذا الحق دون اعتبار لما إذا كان الدين قد نشأ عن أعمال تتعلق بالبضائع أو الأشياء التي لا تزال في حيازة الوكيل أو ببضائع أو أشياء أخرى سبق إرسالها إليه أو ايداعها لديه أو تسليمها له .

(مادة ١٧٦)

١ - لا يكون للوكيل الامتياز المشار إليه في المادة السابقة إلا إذا كان حائزا لبضائع أو أشياء لحساب الموكل ، وتحقق هذه الحيازة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا تسلم الوكيل البضائع أو الأشياء فعلا .

(ب) إذا وضعت تحت تصرفه في الجرك أو في مستودع عام أو خاص .

(ج) إذا كان يحوزها قبل وصولها بمقتضى سند شحن أو أية وثيقة نقل أخرى .

(د) إذا أرسلها وظل حائزا لها بمقتضى سند شحن أو أية وثيقة نقل أخرى .

٢ - وإذا بيعت البضائع أو الأشياء التي يقع عليها الامتياز وسامت إلى المشتري إنتقل امتياز الوكيل إلى الثمن .

(مادة ١٧٧)

امتياز الوكيل مقدم على جميع الإمتيازات الأخرى ماعدا المصاريف القضائية والضرائب والرسوم المستحقة للحكومة .

(مادة ١٧٨)

١ - يتبع في التنفيذ على البضائع والأشياء الموجودة في حيازة الوكيل إجراءات التنفيذ على الشئ المرحون وهذا تجاريا .

٢ - ومع ذلك إذا كان الوكيل مكلفا ببيع البضائع أو الأشياء التي في حيازته جاز له التنفيذ عليها ببيعها دون حاجة إلى إتباع الإجراءات المشار إليها في الفقرة السابقة إلا إذا تمذر عليه تنفيذ تعليمات الموكل الصريحة بشأن البيع .

(مادة ١٧٩)

يجوز لكل من طرفي عقد الوكالة التجارية إنهاء العقد في كل وقت . ولا يستحق التعويض إلا إذا وقع إنهاء العقد دون إخطار سابق أوفى وقت غير مناسب . وإذا كان العقد معين المدة وجب أن يستند إنفاؤه إلى سبب مقبول والا يستحق التعويض .

(مادة ١٨٠)

إذا لم يكن للموكل موطن معلوم في الجمهورية اعتبر موطن وكيله موطنه ويجوز مقاضاته وتبليغه بالأوراق الرسمية فيه وذلك فيما يتعلق بالأعمال التي يجريها الوكيل لحسابه .

(مادة ١٨١)

تسرى فيما يتعلق بتنظيم الاشتغال بأعمال الوكالة التجارية القوانين الخاصة بذلك .

الفرع الثاني - بعض أنواع الوكالة التجارية

١ - الوكالة بالعمولة

(مادة ١٨٢)

١ - الوكالة بالعمولة عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل بأن يجرى باسمه تصرفا قانونيا لحساب الموكل .

٢ - وإذا أجرى الوكيل بالعمولة التصرف القانوني باسم الموكل فلا تسرى فيما يتعلق بهذا التصرف أحكام الوكالة بالعمولة وإنما الأحكام العامة في الوكالة التجارية .

٢ - وإذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة إليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها .

(مادة ١٨٩)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل إلا إذا أذنه في ذلك .

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالعمولة بالافضاء إلى الموكل باسم الغير الذي تعاقد معه إلا إذا كان التعامل بأجل . وفي هذه الحالة إذا امتنع عن الأفضاء باسم الغير جاز للموكل أن يعتبر التعامل معجلا .

(مادة ١٩٠)

١ - يلتزم الوكيل بالعمولة مباشرة قبل الغير الذي تعاقد معه ، كما يلتزم هذا الغير مباشرة قبل الوكيل بالعمولة .

٢ - ليس للغير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة الرجوع على الموكل ولا للموكل الرجوع على الغير بدعوى مباشرة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(مادة ١٩١)

١ - إذا أفسس الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع قبل قبض الثمن من المشتري ، جاز للموكل أن يطالب المشتري مباشرة بأداء الثمن إليه .

٢ - وإذا أفسس الوكيل بالعمولة المكلف بالشراء قبل تسلم المبيع جاز للموكل أن يطالب البائع مباشرة بتسليم المبيع إليه .

(مادة ١٩٢)

١ - لا يضمن الوكيل بالعمولة وفاء الغير المتعاقد معه بالتزاماته إلا إذا تحمل هذا الضمان صراحة أو نص عليه القانون أو كان مما يقضى به عرف الجهة التي يمارس فيها نشاطه .

٢ - ويستحق الوكيل بالعمولة الضامن أجرا خاصا تحدده المحكمة عند عدم وجود اتفاق أو عرف بشأنه .

٢ - وكالة العقود

(مادة ١٩٣)

وكالة العقود عقد يلتزم بموجبه شخص بأن يتولى على وجه الاستمرار ، وفي منطقة نشاط معينة ، الترويج لسلعة أو خدمة معينة وإبرام الصفقات بشأنها لمصلحة الموكل مقابل أجر . ويجوز أن تشمل مهمته إبرام هذه الصفقات باسم الموكل وحسابه .

(مادة ١٨٣)

١ - إذا باع الوكيل بالعمولة بأقل من الثمن الذي عينه الموكل أو اشترى بأعلى منه وجب على الموكل إذا أراد رفض الصفقة أن يخطر الوكيل بذلك في أقرب وقت بعد علمه بإبرامها ، والا اعتبر قابلا للثمن .

٢ - ولا يجوز للموكل رفض الصفقة إذا قبل الوكيل تحمل فرق الثمن .

(مادة ١٨٤)

١ - إذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة للنوع أو الصنف الذي طلبه الموكل فلا يلزم بقبولها .

٢ - وإذا اشترى الوكيل بضاعة مخالفة للبيضة المطلوبة ولكن بكمية أكبر فلا يلزم الموكل إلا بقبول الكمية التي طلبها .

(مادة ١٨٥)

إذا تعاقد الوكيل بالعمولة بشروط أفضل من التي حددها الموكل ، عادت المنفعة إلى الموكل ، وعلى الوكيل أن يقدم حسابه على أساس الشروط الحقيقية التي تمت بمقتضاها الصفقة .

(مادة ١٨٦)

١ - إذا منح الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع المشتري أجلا للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير إذن من الموكل جاز للموكل أن يطالب الوكيل بأداء الثمن بأجمعه فورا . وفي هذه الحالة يجوز للوكيل بالعمولة أن يحتفظ بفرق الثمن إن وجد .

٢ - ومع ذلك ، يجوز للوكيل بالعمولة أن يمنح الأجل أو يقسط الثمن بغير إذن من الموكل إذا كان العرف في الجهة التي تم فيها البيع يقضى بذلك إلا إذا كانت تعليمات الموكل تلتزمه بالبيع بشمن معجل .

(مادة ١٨٧)

إذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بشمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بشمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن إلا عند حلول الأجل الذي عينه . وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل .

(مادة ١٨٨)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه إلا إذا كان مأذونا في ذلك صراحة .

(مادة ١٩٤)

يتولى وكيل العقود ممارسة أعمال وكالة وإدارة نشاطه التجاري على وجه الاستقلال ويحمل وحده المسؤوليات اللازمة لإدارة نشاطه .

(مادة ١٩٥)

١ - لا يجوز للوكيل أن يستعين بأكثر من وكيل عقود واحد في ذات المنطقة لذات الفرع من النشاط .

٢ - كما لا يجوز لوكيل العقود أن يكون وكيلًا لاكثر من منشأة تنافس في ذات النشاط وفي ذات المنطقة .

٣ - وفي جميع الاحوال يجوز الاتفاق على خلاف الأحكام الواردة بالفقرتين السابقتين .

(مادة ١٩٦)

يجب أن يثبت عقد وكالة العقود بالكتابة ، وأن يبين فيه بوجه خاص حدود الوكالة وأجر الوكيل ومنطقة نشاطه ومدة العقد إذا كان محدد المدة والعلامة التجارية للسلعة موضوع الوكالة إن وجدت .

(مادة ١٩٧)

إذا اشترط في العقد أن يقيم وكيل العقود مبانى للعرض أو مخازن للسلع أو منشآت للصيانة أو الإصلاح فلا يجوز أن تقل مدة العقد عن خمس سنوات .

(مادة ١٩٨)

١ - لا يجوز لوكيل العقود أن يقبض حقوق الموكل ، إلا إذا أعطى له الموكل هذا الحق . وفي هذه الحالة لا يجوز للوكيل أن يمنح تخفيضا أو أجلا دون ترخيص خاص .

٢ - ويجوز لوكيل العقود أن يتلقى الطلبات المتعلقة بتنفيذ العقود التي تبرم عن طريقه ، وكذلك الشكاوى الخاصة بعدم تنفيذ هذه العقود . ويعتبر ممثلا لموكله في الدعاوى المتعلقة بهذه العقود والتي تقام منه أو عليه في منطقة نشاط الوكيل .

(مادة ١٩٩)

١ - يلتزم الموكل بإداء الأجر المتفق عليه للوكيل .

٢ - ويجوز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية من قيمة الصفقة ، وتحتسب هذه النسبة على أساس سعر البيع إلى العملاء ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٢٠٠)

١ - يستحق وكيل العقود الأجر عن الصفقات التي تتم أو التي يرجع عدم تمامها إلى فعل الموكل .

٢ - كما يستحق الأجر عن الصفقات التي يبرمها الموكل مباشرة أو بواسطة غيره في المنطقة المخصصة لنشاط الوكيل ، ولو لم تبرم هذه الصفقات نتيجة لسعي الوكيل ، ما لم يتفق الطرفان صراحة على غير ذلك .

(مادة ٢٠١)

على الموكل أن يقدم للوكيل جميع المعلومات اللازمة لتنفيذ الوكالة ، وأن يزوده بوجه خاص بمواصفات السلع والنماذج والرسوم وغير ذلك من البيانات التي تعينه على ترويج السلع موضوع الوكالة وتسويقها .

(مادة ٢٠٢)

١ - يلتزم وكيل العقود بالمحافظة على حقوق الموكل . وله اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على هذه الحقوق . وعليه أن يزود موكله بالبيانات الخاصة بحالة السوق في منطقة نشاطه .

٢ - ولا يجوز له أن يذيع أسرار الموكل التي تصل إلى علمه بمناسبة تنفيذ الوكالة وأو كان ذلك بعد إنتهاء العلاقة العقدية .

(مادة ٢٠٣)

١ - تنعقد وكالة العقود لمصلحة الطرفين المشتركة ، فلا يجوز للموكل إنهاء العقد دون خطأ من الوكيل والا كان ملزما بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من جراء عزله . ويبطل كل إنفاق يخالف ذلك .

٢ - كما يلتزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي أصابه إذا نزل عن الوكالة في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول .

(مادة ٢٠٤)

١ - إذا كان العقد معين المدة ، ورأى الموكل عدم تجديده عند إنتهاء أجله ، وجب عليه أن يؤدي للوكيل تعويضا عادلا يقدره القاضي ، ولو وجد اتفاق يخالف ذلك .

٢ - ويشترط لاستحقاق هذا التعويض :

(أ) ألا يكون قد وقع خطأ أو تقصير من الوكيل أثناء تنفيذ العقد .

(ب) أن يكون نشاط الوكيل قد أدى إلى نجاح ظاهر في ترويج السلعة أو زيادة عدد العملاء .

٣ - ويراعى في تقدير التعويض مقدار ما لحق الوكيل من ضرر وما أفادته الموكل من جهوده في ترويج السلعة أو زيادة العملاء .

شخصيا عما قام به من العمل ، ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعلق بنوع التجارة المفوض له القيام بها .

(مادة ٢١١)

للممثل التجاري أن يمثل التاجر في الدعاوى الناشئة عن المعاملات التي قام بها .

(مادة ٢١٢)

لا يجوز للممثل التجاري أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذي استخدمه .

(مادة ٢١٣)

لا يجوز للممثل التجاري المتجول أن يقبض بدل السلع التي لم يتم بيعها أو أن يخفض أو يؤجل شيئا من أثمانها ، وإنما له أن يقبل باسم من يمثله طلبات الغير وأن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق من يمثله .

(مادة ٢١٤)

للتاجر أن يخول بعض مستخدمييه البيع بالتجزئة أو بالجملة في مخزنه . ولطؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الأشياء التي باعوها حين تسليمها . وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه ، وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن إلا إذا كانوا مخولين في هذا الحق كتابة من قبل التاجر .

(مادة ٢١٥)

الممثل التجاري مسئول بالتضامن مع التاجر عن مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة .

الفصل الخامس السمسرة

(مادة ٢١٦)

السمسرة عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لآبرام عقد معين والتوسط لإبرامه .

(مادة ٢١٧)

إذا لم يعين أجر السمسار في القانون أو الاتفاق وجب تعيينه وفقا لما يقضى به العرف وإذا لم يوجد عرف قدرته المحكمة تبعا لما بذله السمسار من جهد وما صرفه من وقت في القيام بالعمل المكلف به .

(مادة ٢٠٥)

١ - تنقضى دعوى التويض المشار إليها في المادة السابقة بمضى تسعين يوما من وقت إنتهاء العقد .

٢ - وتنقضى جميع الدعاوى الأخرى الناشئة عن عقد وكالة العقود بانقضاء ثلاث سنوات على إنتهاء العلاقة العقدية .

(مادة ٢٠٦)

استثناء من قواعد الاختصاص الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تختص بنظر جميع المنازعات الناشئة من عقد وكالة العقود المحكمة التي يقع في دائرتها محل تنفيذ العقد .

٢ - التمثيل التجاري

(مادة ٢٠٧)

يعتبر ممثلا تجاريا من كان مكلفا من قبل التاجر بالقيام بعمل من أعمال تجارته ، بتجولا أو في محل تجارته أو في أى محل آخر ويرتبط معه بعقد عمل .

(مادة ٢٠٨)

١ - يكون التاجر مسئولا عما قام به ممثله من معاملات وما أجراه من عقود وذلك في حدود التفويض المخول له من قبل التاجر .

٢ - وإذا كان الممثل مفوضا من عدة تجار فالمسئولية تترتب عليهم بالتضامن .

٣ - وإذا كان الممثل مفوضا من قبل شركة كانت الشركة مسئولة من عمله ، وترتبت مسئولية الشركاء تبعا لنوع الشركة .

(مادة ٢٠٩)

١ - إذا لم تعين حدود التفويض المخول للممثل التجاري ، أعتبر التفويض عاما شاملا لجميع المعاملات المتعلقة بنوع التجارة التي فوض الممثل في اجرائها .

٢ - ولا يجوز للتاجر أن يحتج على الغير بتحديد التفويض ما لم يثبت علم الغير بهذا التحديد .

(مادة ٢١٠)

على الممثل التجاري أن يقوم بالأعمال التجارية المفوض فيها باسم التاجر الذي فوضه ، ويجب عليه عند التوقيع أن يضع إلى جانب اسمه الكامل اسم هذا التاجر كاملا مع بيان صفته كممثل تجارى ، والا كان مسئولا

(مادة ٢١٨)

- ١ - لا يستحق السمسار أجره إلا إذا أدت وساطته إلى إبرام العقد .
- ٢ - ويستحق الأجر بمجرد إبرام العقد ولو لم ينفذ كله أو بعضه .
- ٣ - وإذا كان العقد معقلا على شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره إلا إذا تحقق الشرط .

(مادة ٢١٩)

إذا فسخ العقد الذي توسط السمسار في إبرامه أيا كان سبب الفسخ ، جاز للسمسار المطالبة بأجره أو الاحتفاظ به إن كان قد قبضه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من جانبه .

(مادة ٢٢٠)

يجوز للحكمة أن تخفض أجر السمسار إذا كان غير متناسب مع الخدمات التي أداها إلا إذا تعين مقدار الأجر أو دفع الأجر المتفق عليه بعد إبرام العقد الذي توسط فيه السمسار .

(مادة ٢٢١)

إذا توسط السمسار في إبرام صفقة متنوعة قانونا مع علمه بذلك فلا يستحق عنها أجر .

(مادة ٢٢٢)

- ١ - لا يستحق السمسار الأجر إلا ممن فوضه من طرفي الصفقة في إبرامها .
- ٢ - وإذا صدر التفويض من الطرفين كان كل منهما مسؤولا قبل السمسار بغير تضامن بينهما عن دفع الأجر المستحق عليه ولو اتفقا على أن يتحمل أحدهما الأجر السمسار بكامله .

(مادة ٢٢٣)

لا يجوز للسمسار استرداد المصروفات التي تحملها في تنفيذ العمل المكلف به إلا إذا أُنْفِقَ على ذلك ، وفي هذه الحالة تستحق المصروفات ولو لم يبرم العقد .

(مادة ٢٢٤)

على السمسار ولو لم يكن مفوضا إلا من أحد طرفي الصفقة أن يعرضها عليها عرضا أميناً وأن يوقفهما على جميع الظروف التي يعلمها عنها ويكون مسؤولا قبلهما عن كل غش أو خطأ يصدر منه .

(مادة ٢٢٥)

لا يجوز للسمسار أن يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة التي يتوسط في إبرامها إلا إذا أجازته المتعاقد في ذلك ، وفي هذه الحالة لا يستحق السمسار أي أجر .

(مادة ٢٢٦)

١ - على السمسار أن يقيد في دفاتره جميع المعاملات التي تبرم بسعيه وأن يحفظ الوثائق المتعلقة بها وأن يعطى عن كل ذلك صوراً طبق الأصل لمن يطلبها من المتعاقدين .

٢ - وفي حالة البيع بالتخوذج يجب على السمسار أن يحتفظ بالتخوذج إلى أن يقبل المشتري البضاعة دون تحفظ أو تسوى جميع المنازعات بشأنها .

(مادة ٢٢٧)

السمسار مسئول عن تعويض الضرر الناجم من هلاك أو فقدان ما يتسلمه من مستندات أو أوراق أو أشياء متعلقة بالصفقة التي يتوسط في إبرامها إلا إذا أثبت السبب الأجنبي .

(مادة ٢٢٨)

١ - لا يضمن السمسار يسار طرفي الصفقة التي يتوسط في إبرامها ولا يسأل عن تنفيذها أو عن قيمة البضائع وصنفها إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ من جانبه .

٢ - ومع ذلك يكون السمسار مسؤولاً عن تنفيذ الصفقة بالتضامن مع المتعاقد إذا كانت له فيما عدا أجره مصلحة فيها .

(مادة ٢٢٩)

١ - إذا أناب السمسار غيره في تنفيذ العمل المكلف به دون أن يكون مرخصاً له في ذلك كان مسؤولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه . ويكون السمسار ونائبه متضامنين في المسؤولية .

٢ - وإذا رخص للسمسار في إقامة نائب عنه دون أن يعين له شخص النائب فلا يكون مسؤولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

٣ - وفي جميع الأحوال يجوز لمن فوض السمسار أن يرجع على النائب مباشرة .

(مادة ٢٣٠)

إذا فوض عدة سماسرة بعقد واحد كانوا مسئولين بالتضامن عن العمل المكلفين به إلا إذا رخص لهم في العمل منفردين .

(مادة ٢٣١)

إذا فوض أشخاص متعددون سماسرا واحدا في عمل مشترك بينهم كانوا مسئولين بالتضامن قبله من تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذا التفويض .

(مادة ٢٣٩)

١ - لا يعتبر من القوى القاهرة في مواد النقل انفجار وسائط النقل أو احتراقها أو خروجها عن القضبان التي تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث التي ترجع إلى الأدوات التي يستعملها الناقل في تنفيذ النقل ولو ثبت أنه اتخذ الحيطة لضمان صلاحيتها للعمل ومنع ما تحدثه من ضرر .

٢ - وكذلك لا يعتبر من القوى القاهرة الحوادث التي ترجع إلى وفاة تابعي الناقل فجأة أو إصابتهم بضعف بدني أو عقلي أثناء العمل ولو ثبت أن الناقل اتخذ الحيطة لضمان لياقتهم البدنية والعقلية .

(مادة ٢٤٠)

لا يسأل الناقل عن تعويض الضرر الناشئ من تعطل النقل أو الانحراف عن الطريق المعين له بسبب الإضرار إلى تقديم المساعدة لأي شخص مريض أو مصاب أو في خطر .

(مادة ٢٤١)

١ - يقصد بالغش في مواد النقل كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه يقصد إحداث ضرر .

٢ - ويقصد بالخطأ الجسم كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه برعونة مقرونة بأدراك لما يتجمل عن ذلك من ضرر .

الفرع الثاني - نقل الأشياء

(مادة ٢٤٢)

١ - على المرسل أن يقدم للناقل بيانات من اسم المرسل إليه وعنوانه والمكان المطلوب الإرسال إليه ونوع الأشياء محل النقل وقيمتها ووزنها وحجمها وكيفية حزمها وعدد الطرود التي تشملها وغير ذلك من البيانات التي يتطلبها الناقل لتعيين ذاتية الشيء .

٢ - يسأل المرسل عن الأضرار الناجمة عن عدم صحة البيانات التي يقدمها أو عدم كفايتها .

(مادة ٢٤٣)

إذا حرت وثيقة نقل وجب أن تشمل بوجه خاص على البيانات الآتية :

١ - مكان تحرير الوثيقة وتاريخ التحرير .

٢ - إسم المرسل والمرسل إليه والناقل والوكيل بالعمولة للنقل إن وجد وعناوينهم .

(مادة ٢٣٢)

تسرى على السمسرة في أسواق المضاربة أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بذلك .

الفصل السادس - النقلالفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ٢٣٣)

عقد النقل اتفاق يلزم بمقتضاه الناقل مقابل أجرة بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شيء أو شخص إلى مكان معين .

(مادة ٢٣٤)

فيما عدا النقل البحري تسرى الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على جميع أنواع النقل أيا كانت صفة الناقل مع مراعاة الأحكام التي تنص عليها القوانين الخاصة بشأن بعض أنواع النقل وأحكام اتفاقيات النقل الدولية المعمول بها في الجمهورية .

(مادة ٢٣٥)

تسرى الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على النقل ولو اقترنت به عمليات من طبيعة أخرى ما لم تكن هذه العمليات هي الغرض الرئيسي من التعاقد .

(مادة ٢٣٦)

١ - يتم عقد النقل وعقد الوكالة بالعمولة للنقل بمجرد الاتفاق . ويجوز إثبات العقد بجميع الطرق المقررة قانونا .

٢ - ويعتبر تسليم الناقل الشيء محل النقل قبولا منه للإيجاب الصادر من المرسل .

٣ - ويعتبر صعود الراكب إلى واسطة النقل قبولا للإيجاب الصادر من الناقل إلا إذا ثبت أن نية الراكب لم تنحصر إلى إبرام عقد النقل .

(مادة ٢٣٧)

إذا كان للناقل أكثر من نموذج واحد للمعقود التي يبرمها لعقد النقل فيكون النقل بمقتضى النموذج الذي يتضمن الشروط العامة ، إلا إذا اتفق على اتباع نموذج آخر . وفي هذه الحالة لا يجوز تجزئة الشروط المذكورة في هذا النموذج .

(مادة ٢٣٨)

تشمل مسؤولية الناقل أفعاله وأفعال تابعيه التي تقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم ، ويعتبر تابعا كل شخص يستخدمه الناقل في تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد النقل .

- ٢ - وإذا اقتضى النقل استعدادا خاصا وجب على المرسل إخطار الناقل بذلك قبل تسليم الشيء إليه بوقت كاف .
- ٣ - ويكون التسليم في محل الناقل مالم يتفق على أن يكون في محل المرسل أو في محل آخر .

(مادة ٢٤٨)

- ١ - إذا اقتضت طبيعة الشيء إعداده للنقل بتغليفه أو تعبئته أو حزمه وجب على المرسل أن يقوم بذلك بكيفية تقيه الهلاك أو التلف والالتعرض للأشخاص أو الأدوات أو الأشياء الأخرى التي انتقلت معه للضرر . وإذا كانت شروط النقل تستلزم اتباع طريقة معينة في التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب على المرسل مراعاتها .

- ٢ - ويكون المرسل مسؤولا عن الأضرار التي تنشأ عن العيب في التغليف أو التعبئة أو الحزم ومع ذلك يكون الناقل مسؤولا عن هذه الأضرار إذا قبل الناقل مع علمه بالعيب ويعتبر الناقل عالما بالعيب إذا كان ظاهرا أو كان مما لا يخفى على الناقل العادي .

- ٣ - ولا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن هلاك أو تلف شيء مما ينقل باثبات أن الضرر نشأ عن عيب في تغليف شيء آخر أو في تعبئته أو في حزمه . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

(مادة ٢٤٩)

- ١ - للناقل الحق في فحص الأشياء المطلوب نقلها للتحقق من حالتها ومطابقتها للبيانات التي أدلى بها المرسل بشأنها .

- ٢ - وإذا اقتضى الفحص فض الأغلفة أو الأوعية وجب إخطار المرسل لحضور الفحص . فإذا لم يحضر في الميعاد المعين له ، جاز للناقل إجراء الفحص بغير حضوره . وللناقل الرجوع على المرسل أو المرسل إليه بمصروفات الفحص .

- ٣ - وإذا تبين من الفحص أن حالة الشيء لا تسمح بنقله دون ضرر ، جاز للناقل رفض النقل أو تنفيذه ، بعد أخذ إقرار من المرسل بعلمه بحالة الشيء ورضائه بالنقل . ويجب إثبات حالة الشيء وإقرار المرسل في وثيقة النقل .

(مادة ٢٥٠)

- تسلم الناقل الأشياء المطلوب نقلها دون تحفظ دليل على أنه تسلمها بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل . فإذا ادعى عكس ذلك فعليه الإثبات .

- ٣ - مكان القيام والوصول .
- ٤ - البيانات المتعلقة بتعيين الأشياء محل النقل وقيمتها .
- ٥ - الميعاد المعين لمباشرة النقل .
- ٦ - أجرة النقل وغيرها من المصروفات مع بيان ما إذا كانت مستحقة على المرسل أو المرسل إليه .
- ٧ - الشروط المتعلقة بالشحن أو التفريغ ونوع الدواب الواجب استخدامها في النقل والطرق الواجب اتباعه وتحديد المسؤولية وغير ذلك من الشروط الخاصة التي يتضمنها اتفاق النقل .

(مادة ٢٤٤)

- ١ - للمرسل أن يطلب من الناقل تسليمه صورة من وثيقة النقل .
- ٢ - وإذا لم تحرر وثيقة جاز للمرسل أن يطلب إعطائه إيصالا موقعا من الناقل بتسليم الشيء محل النقل ويجب أن يكون الإيصال مؤرخا ومشمعلا على البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشيء وأجرة النقل .

- ٣ - ويجوز أن تحرر وثيقة النقل باسم شخص معين أو لأمره أو للحامل ويجرى تداول الوثيقة بالتظهير إذا كانت باسم شخص معين أو لأمره وبالمالولة إذا كانت للحامل .

(مادة ٢٤٥)

- وثيقة النقل حجة في إثبات البيانات الواردة فيها . وعلى من يدعى ما يخالف هذه البيانات إثبات ذلك .

(مادة ٢٤٦)

- ١ - لا تثبت للمرسل إليه الحقوق الناشئة عن عقد النقل ولا تحمل الالتزامات الناتجة عنه إلا إذا قبل هذه الحقوق والالتزامات صراحة أو ضمنا .

- ٢ - ويعتبر على وجه الخصوص قبولاً ضمناً من المرسل إليه تسليم وثيقة النقل أو الشيء محل النقل أو المطالبة بتسليمه أو إصداره تعليمات بشأنه .

(مادة ٢٤٧)

- ١ - على المرسل أن يسلم الناقل الشيء والوثائق الضرورية لتنفيذ النقل ، ويكون المرسل مسؤولاً عن عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للحقيقة ، ويكون الناقل مسؤولاً عن ضياعها أو إهمال استعمالها أو إساءة هذا الاستعمال .

٢ - وعلى المرسل إليه تسلم الشيء في الميعاد الذي عينه له الناقل وإلا التزم بمصروفات الحزن وللناقل بعد انقضاء هذا الميعاد أن ينقل الشيء إلى محل المرسل إليه مقابل أجرة إضافية .

٣ - والمرسل إليه طالب فحص الشيء قبل تسلمه . فإذا امتنع الناقل عن تمكنه من ذلك جاز له رفض تسلم الشيء .

(مادة ٢٥٦)

١ - للمرسل أن يأمر الناقل أثناء وجود الشيء في حيازته بالامتناع عن مباشرة النقل أو بوقفه وإعادة الشيء إليه أو بتوجيهه إلى شخص آخر غير المرسل إليه الأصلي أو إلى مكان آخر أو غير ذلك من التعليمات بشرط أن يدفع المرسل أجرة ماتم من النقل والمصروفات وتعويضاً عما يلحق الناقل من ضرر بسبب التعليمات الجديدة . وإذا تسلم المرسل صورة من وثيقة النقل وجب أن يقدمها إلى الناقل ليُدون فيها التعليمات الجديدة موقعا عليها من المرسل وإلا كان للناقل الامتناع عن تنفيذ هذه التعليمات .

٢ - وينتقل الحق في إصدار التعليمات المتعلقة بالشيء محل النقل إلى المرسل إليه بمجرد تسلمه وثيقة النقل . ويجب في هذه الحالة أيضاً تقديم الوثيقة إلى الناقل ليُدون فيها التعليمات الجديدة موقعا عليها من المرسل إليه وإلا جاز للناقل الامتناع عن تنفيذها .

٣ - ولا يجوز إصدار تعليمات جديدة تتعلق بالشيء محل النقل بعد وصوله وطلب المرسل إليه تسلمه أو إخطاره بالحضور لتسلمه .

(مادة ٢٥٧)

على الناقل تنفيذ التعليمات الصادرة إليه من له الحق في إصدارها طبقاً لأحكام المادة السابقة ، إلا إذا كانت تخالف شروط النقل أو تعذر على الناقل تنفيذها أو كان من شأن تنفيذها اضطراب حركة النقل أو كانت قيمة الشيء محل النقل لا تكفي لتغطية المصروفات التي تتحملها الناقل بسبب تنفيذها . وفي هذه الأحوال يجب على الناقل أن يحظر من أصدر التعليمات الجديدة بامتناعه عن تنفيذها وسبب هذا الامتناع ويكون الناقل مسئولاً إذا امتنع عن التنفيذ دون مسوغ .

(مادة ٢٥٨)

١ - إذا توقف النقل أثناء تنفيذه أو لم يحضر المرسل إليه لتسلم الشيء أو حضر وامتنع عن تسلمه أو عن دفع أجرة النقل والمصروفات المستحقة عليه وجب على الناقل أن يبادر إلى إخطار المرسل بذلك مع طلب تعليماته . واستثناء من أحكام المادة (٢٥٦) يجب على الناقل تنفيذ التعليمات التي تصله من المرسل ولو تعذر عليه تقديم صورة وثيقة النقل التي تسلمها من الناقل .

(مادة ٢٥١)

١ - يلتزم الناقل بشحن الشيء في وسائل النقل الاعتيادية ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وإذا اتفق على أن يقوم المرسل بالشحن فلا يسأل عنه الناقل . ومع ذلك إذا قبل الناقل تنفيذ النقل دون تحفظ يفترض أن الشحن قد تم وفقاً للأصول المرعية حتى يقيم الناقل الدليل على عكس ذلك .

٣ - وإذا طلب المرسل أن يكون الشحن على عربات من نوع معين ، فلا يكون الناقل مسئولاً عما ينتج عن استعمال هذا النوع من العربات من ضرر .

(مادة ٢٥٢)

١ - على الناقل أن يتبع الطريق المتفق عليه . فإذا لم يتفق على طريق معين وجب اتباع أقصر الطرق .

٢ - ومع ذلك يجوز للناقل أن يغير الطريق المتفق عليه أو أن يسلك طريقاً أطول إذا وجدت ضرورة تلجئه إلى ذلك . وفي هذه الحالة لا يكون الناقل مسئولاً عن التأخير وغيره من الأضرار التي تنجم من تغيير الطريق إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من جانبه أو من جانب تابعيه .

(مادة ٢٥٣)

١ - يضمن الناقل سلامة الشيء أثناء تنفيذ عقد النقل .

٢ - وإذا اقتضت المحافظة على الشيء أثناء الطريق إعادة الحزم أو إصلاح الأغلفة أو زيادة الأغلفة أو تخفيفها أو غير ذلك من التدابير الضرورية ، وجب على الناقل القيام بها وأداء ما تستلزمها من مصروفات على أن يرجع بها على المرسل أو المرسل إليه . ومع ذلك لا يلتزم الناقل بالقيام بالتدابير غير المعتادة في النقل .

(مادة ٢٥٤)

١ - يلتزم الناقل بتفريغ الشيء عند وصوله ما لم يتم بذلك المرسل إليه أو شخص آخر بمقتضى اتفاق أو قانون أو لائحة أو تعليمات . وفي هذه الحالة لا يكون الناقل مسئولاً عن الضرر الذي يقع بسبب التفريغ .

٢ - وفي جميع الأحوال يتحمل الناقل مصروفات التفريغ ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٢٥٥)

١ - إذا لم يكن التسليم واجباً في محل المرسل إليه فعلى الناقل أن يحظره بوصول الشيء والميعاد الذي يستطيع خلاله الحضور لتسلمه إلا إذا اتفق على غير ذلك .

(مادة ٢٦٤)

لا يكون الناقل مسئولاً عن هلاك الشيء أو تلفه بعد تسليمه إلى المرسل إليه أو إلى الأمين الذي تعينه المحكمة لإيداع الشيء لديه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه .

(مادة ٢٦٥)

- ١ - لا يسأل الناقل عما يلحق الشيء عادة بحكم طبيعته من نقص في الوزن أو الحجم أثناء النقل ما لم يثبت أن النقص نشأ عن سبب آخر .
- ٢ - وإذا كانت وثيقة النقل تشمل عدة أشياء مقسمة إلى مجموعات أو طرود حدد النقص المتساح فيه على أساس وزن كل مجموعة أو كل طرد إذا كان الوزن معيناً على وجه الاستقلال في وثيقة النقل أو كان من الممكن تعيينه .

(مادة ٢٦٦)

إذا نقل الشيء في حراسة المرسل أو المرسل إليه فلا يكون الناقل مسئولاً عن هلاكه أو تلفه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ٢٦٧)

١ - لا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن هلاك الشيء أو تلفه أو التأخير في تسليمه إلا بإثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي في الشيء أو خطأ المرسل أو المرسل إليه .

٢ - وإذا أثبت الناقل أحدهما من الأمور فله المدعى نقض هذا الإثبات بإقامة الدليل على أن الضرر لم يحدث بسبب أمر منها .

(مادة ٢٦٨)

١ - يقع باطلاً كل شرط يقضى باعفاء الناقل من المسؤولية عن هلاك الشيء كلياً أو جزئياً أو تلفه .

٢ - وكذلك يقع باطلاً كل شرط يقضى باعفاء الناقل من هذه المسؤولية إذا نشأت عن أفعال تابعيه .

(مادة ٢٦٩)

١ - يجوز للناقل :

- (١) أن يشترط تحديد مسؤوليته عن هلاك الشيء كلياً أو جزئياً أو تلفه بشرط ألا يقل التعويض المتفق عليه عن ثلث ما يستحق من تعويض في حالة عدم وجود الشرط . وكل اتفاق على تعويض أقل من هذا الحد يزداد إليه .

٢ - وإذا لم تصل تعليمات المرسل خلال ميعاد مناسب جاز للناقل أن يطلب من المحكمة إثبات حالة الشيء والأذن له في إيداعه عند أمين لحساب المرسل وعلى مسؤوليته .

٣ - وإذا كان الشيء معرضاً لهلاك أو التلف أو هبوط القيمة أو كانت صيافته تقتضى مصروفات باهظة جاز للمحكمة أن تأمر ببيعه بالكيفية التي تعينها وإيداع الثمن خزانة المحكمة .

(مادة ٢٥٩)

١ - يلتزم المرسل بدفع أجرة النقل وغيرها من المصروفات المستحقة للناقل ما لم يتفق على أن يتحملها المرسل إليه .

٢ - وإذا اتفق على أن يتحمل المرسل إليه أجرة النقل أو غيرها من المصروفات كان المرسل والمرسل إليه مسئولين عن دفعها بالتضامن قبل الناقل .

(مادة ٢٦٠)

لا يستحق الناقل أجرة نقل ما يملك بقوة القاهرة من الأشياء التي يقوم بنقلها .

(مادة ٢٦١)

١ - إذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل فلا يستحق الناقل الأجرة .

٢ - وإذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل فلا يستحق الناقل الأجرة ما تم من النقل .

٣ - وفي جميع الأحوال يجوز للناقل المطالبة بمصروفات الشحن والتفريغ وغيرها من المصروفات الضرورية .

(مادة ٢٦٢)

للناقل إمتياز على الثمن عند التنفيذ على الأشياء التي يقوم بنقلها لاستيفاء أجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل . ويتبع في هذا الشأن إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهناً تجارياً .

(مادة ٢٦٣)

١ - يسأل الناقل من وقت تسليمه الشيء عن هلاكه كلياً أو جزئياً وعن تلفه وعن التأخير في تسليمه .

٢ - ويعتبر الشيء في حكم الهالك إذا لم يسلمه الناقل أو لم يخطر المرسل إليه بالحضور لتسلمه خلال ثلاثين يوماً من انقضاء ميعاد التسليم أو من انقضاء الميعاد الذي يستغرقه الناقل العادي في النقل لو وجد في الظروف ذاتها إذا لم يعين ميعاد للتسليم .

(مادة ٢٧٣)

١ - إذا دفع التعويض بسبب فقد الشيء ثم وجد خلال سنة من تاريخ الدفع وجب على الناقل أن يخطر بذلك فوراً من قبض التعويض مع إعلامه بحالة الشيء ودعوته للحضور لمعاينته في المكان الذي وجد فيه أو في مكان القيام أو في مكان الوصول حسب اختياره .

٢ - فإذا لم يرسل من قبض التعويض تعليماته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار أو أرسل التعليمات ولم يحضر للمعاينة في الميعاد الذي حدده الناقل ، أو حضر ورفض استرداد الشيء جاز للناقل التصرف فيه .

٣ - وإذا طلب ممن قبض التعويض استرداد الشيء وجب أن يرد التعويض الذي قبضه بعد خصم مصروفات المطالبة وما يقابل الضرر الذي حدث بسبب التأخير في تسليم الشيء .

(مادة ٢٧٤)

١ - تسلم الشيء محل النقل دون تحفظ يسقط الحق في إقامة الدعوى على الناقل بسبب التلف أو الهلاك الجزئي إلا إذا أثبت المرسل إليه حالة الشيء وأقام الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التسليم .

٢ - ولا يجوز للناقل التمسك بعدم قبول الدعوى وفقاً للفقرة السابقة في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا ثبت أن الهلاك أو التلف نشأ عن غش أو خطأ جسيم صدر من الناقل أو من تابعيه .

(ب) إذا ثبت أن الناقل أو تابعيه تعمّدوا إخفاء الهلاك أو التلف .

(مادة ٢٧٥)

١ - إذا قام عدة ناقلين على التعاقب بتنفيذ عقد نقل واحد كان كل منهم مسئولاً بالتضامن مع الآخرين قبل المرسل والمرسل إليه عن مجموع النقل كما لو كان قد قام بتنفيذه وحده . ويقع باطلاً كل شرط على خلاف ذلك .

٢ - وإذا دفع أحد الناقلين المتعاقبين التعويض أو طوّل به رسمياً كان له الرجوع على الناقلين الآخرين بنسبة ما يستحقه كل منهم من أجرة النقل . وتوزع حصة المعسر منهم على الآخرين بالنسبة ذاتها .

٣ - يعفى من الاشتراك في عمل المسؤولية الناقل الذي يثبت أن الضرر لم يقع في الجزء الخاص به من النقل .

(ب) أن شرط إعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية عن التأخير .

٢ - يجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها المشار إليه في الفقرة السابقة مكتوباً وإلا اعتبر كأن لم يكن . وإذا كان عقد النقل محرراً على نماذج مطبوعة ، وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تسترعى الانتباه ، والاجاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها المشار إليه في الفقرة (١) إذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ٢٧٠)

١ - إذا هلك الشيء أو تلف دون أن تكون قيمته مبيّنة في وثيقة النقل ، فقدر التعويض على أساس قيمته الحقيقية في مكان الوصول وزمانه ، إلا إذا نص القانون أو اتفق على غير ذلك . وفيما عدا حالة الهلاك الكلي ، راعى عند تقدير التعويض قيمة النقص المتسامح فيه وفقاً للمادة (٢٦٥) .

٢ - وإذا كانت قيمة الشيء مبيّنة في وثيقة النقل ، جاز للناقل أن ينازع في هذه القيمة وأن يثبت بجميع طرق الإثبات القيمة الحقيقية للشيء .

٣ - وفيما عدا حالتى الغش والخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه ، لا يسأل الناقل عن ضياع ماعداً إليه بنقله من نقود أو أوراق مالية أو مجوهرات وغير ذلك من الأشياء الثمينة إلا بقدر ما قدمه المرسل بشأن وقت تسليمها من بيانات كتابية صريحة .

(مادة ٢٧١)

١ - لا يجوز الجمع بين التعويض عن الهلاك الكلي والتعويض عن التأخير .

٢ - ولا يقضى بالتعويض عن التأخير في حالة الهلاك الجزئي إلا بالنسبة إلى الجزء الذي لم يهلك .

٣ - وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد التعويض الذي يقضى به عما يستحق في حالة هلاك الشيء كلياً .

(مادة ٢٧٢)

إذا تلف الشيء أو تأخر وصوله بحيث لم يعد صالحاً للغرض منه وثبتت مسؤولية الناقل عن التلف أو التأخير جاز لطالب التعويض أن يتنلى له عن الشيء مقابل الحصول على تعويض يقدر على أساس هلاك الشيء كلياً .

(مادة ٢٧٦)

يجوز لكل ناقل من الناقلين المتعاقبين أن يطلب فحوص الشيء عند تسليمه إليه من الناقل السابق عليه وأن يثبت حالة الشيء . فإذا تسلمه دون تحفظ فيفترض أنه تسلمه بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل حتى يقيم الدليل على غير ذلك .

(مادة ٢٧٧)

الناقل الأخير مسئول قبل الناقلين السابقين عليه عن مطالبة المرسل إليه بالمبالغ المستحقة بسبب النقل ، وله حق تحصيلها بالنيابة عنهم واتخاذ الإجراءات القانونية لاستيفائها بما في ذلك استعمال حق الامتياز على الشيء محل النقل .

(مادة ٢٧٨)

١ - تنقضى بمضى سنة كل دعوى ناشئة عن عقود نقل الأشياء وتسرى هذه المدة من تاريخ تسليم الشيء إلى المرسل إليه أو إلى الأمين الذي عينته المحكمة لإيداع الشيء وفي حالة الهلاك الكلي تسرى المدة من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٣) .

٢ - وتنقضى دعوى الناقل في الرجوع على الناقلين المتعاقبين طبقاً للفقرة الثانية من المادة (٢٧٥) بمضى ستين يوماً من تاريخ وفاء التعويض أو من تاريخ المطالبة به رسمياً .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك بالانقضاء المنصوص عليه في هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم .

الفرع الثالث - نقل الأشخاص

(مادة ٢٧٩)

١ - يلتزم الراكب بأداء أجرة النقل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يقضى به العرف .

٢ - وعليه اتباع تعليمات الناقل المتعلقة بالنقل .

(مادة ٢٨٠)

١ - إذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل أو قامت قبيل مباشرته ظروف تجعله خطراً على الأرواح ، فلا يلتزم الناقل بأداء تعويض بسبب عدم تنفيذ النقل ولا يستحق أجرة النقل .

٢ - وإذا قامت القوة القاهرة أو الخطر على الأرواح بعد مباشرة النقل فلا يستحق الناقل الأجرة إلا عن الجزء الذي تم من النقل .

(مادة ٢٨١)

١ - إذا عدل الراكب عن السفر قبل مباشرته وجب أن يخطر الناقل بعدوله قبل اليوم المعين للسفر . ويجوز في أحوال الضرورة القصوى عمل هذا الاخطار في اليوم المذكور .

٢ - وإذا وقع الاخطار وفقاً للفقرة السابقة فلا يستحق الناقل أجرة النقل ، ومع ذلك يجوز له المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عدول الراكب عن النقل .

٣ - وإذا عدل الراكب عن مواصلة السفر بعد مباشرته استحققت عليه الأجرة كاملة إلا إذا كان عدوله بسبب ضرورة قصوى فلا تستحق عليه إلا أجرة الجزء الذي تم من السفر .

(مادة ٢٨٢)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، إذا لم يحضر الراكب في الميعاد المعين للسفر استحققت عليه الأجرة كاملة . وإذا كان قد دفعها جاز له طلب تنفيذ السفر في ميعاد لاحق .

(مادة ٢٨٣)

١ - إذا ألغى النقل قبل مباشرته أو قبل إتمامه بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الوسائط التي يستعملها في النقل فلا تستحق الأجرة على الراكب .

٢ - وإذا تعطل النقل بعد مباشرته بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الوسائط التي يستعملها في النقل ، جاز للراكب العدول عن النقل .

ويتحمل الناقل في هذه الحالة مصاريف إيصاله إلى المحل المتفق عليه . وللراكب أن يختار الانتظار حتى تعود حركة النقل ، وفي هذه الحالة لا يجوز إلزامه بأداء أية أجرة إضافية .

(مادة ٢٨٤)

يجوز التنازل عن تذكرة النقل قبل مباشرته إلا إذا كانت التذكرة بامم الراكب أو روعي في إعطائها له اعتبارات خاصة .

(مادة ٢٨٥)

١ - إذا اضطرت الراكب إلى استعمال مكان في درجة أدنى من الدرجة المبينة في تذكرة النقل جاز له مطالبة الناقل برد الفرق بين أجرتي الدرجتين .

٢ - وإذا دفع الراكب أجرة إضافية مقابل مزايا خاصة جاز له المطالبة برد هذه الأجرة إذا لم يهيء له الناقل المزايا التي تقابلها .

(مادة ٢٩٢)

- ١ - يجوز للناقل أن يشترط إعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية الناشئة عن التأخير أو عن الأضرار غير البدنية التي تلحق بالراكب .
- ٢ - ويجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية مكتوباً وإلا اعتبر كأن لم يكن . وإذا كان عقد النقل محرراً على نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تيسرعى الإلتباه ، وإلا جاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن .
- ٣ - ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الإعفاء من المسؤولية أو من جزء منها إذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ٢٩٣)

- ١ - الراكب ملزم بحراسة الأمتعة والحيوانات التي يرخص له في نقلها معه . ولا يكون الناقل مسؤولاً عن ضياعها أو عما يلحقها من أضرار جسمانية أو مادية إلا إذا أثبت الراكب صدور خطأ من الناقل أو من تابعيه .
- ٢ - والراكب مسئول عن الضرر الذي يلحق الناقل أو الغير بسبب الأمتعة أو الحيوانات التي ينقلها معه .
- ٣ - ويخضع نقل الأمتعة التي تسلم إلى الناقل للأحكام الخاصة بنقل الأشياء .

(مادة ٢٩٤)

- ١ - إذا توفي الراكب أو أصيب بمرض عرض أثناء تنفيذ عقد النقل التزم الناقل باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على أمتعته إلى أن تسلم إلى ذوى الشأن .
- ٢ - وإذا وجد أحد ذوى الشأن عند وقوع الوفاة أو المرض جاز له أن يتدخل لمراقبة التدابير التي يتخذها الناقل وأن يطالب منه بإقرارا بوجود أمتعة الراكب في حيازته .

(مادة ٢٩٥)

- ١ - يجوز لورثة الراكب وللأشخاص الذين يعولهم تنفيذاً للالتزام بالنفقة أن يقيموا دعوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل في حالة وفاته سواء وقعت الوفاة إثر الحادث مباشرة أو بعد انقضاء فترة زمنية من وقوعه .

(مادة ٢٩٦)

- ١ - تنقضى بمضى ثلاث سنوات كل دعوى تنشأ عن عقد النقل ويكون موضوعها مطالبة الناقل بالتعويض عن وفاة الراكب أو إصابته بأضرار بدنية . وتسرى هذه المدة في حالة الوفاة من تاريخ وقوعها وفي حالة الإصابة البدنية من تاريخ وقوع الحادث .

(مادة ٢٨٦)

- ١ - للأقل حق امتياز على ثمن أمتعة الراكب لاستيفاء أجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل . ويتبع في هذا الشأن إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهناً تجارياً .

(مادة ٢٨٧)

- ١ - يلتزم الناقل بنقل الراكب وأمتعته إلى مكان الوصول في الميعاد المعين لذلك ، وعند عدم التعيين ففي الميعاد الذي يستغرقه الناقل العادى إذا وجد في الظروف ذاتها .
- ٢ - ويجوز للناقل قبل مباشرة النقل أو أثناء الطريق أن يفحص أمتعة الراكب بحضوره للتحقق من مطابقتها لشروط النقل .

(مادة ٢٨٨)

- ١ - يضمن الناقل سلامة الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل .
- ٢ - ويشمل تنفيذ عقد النقل الفترة الواقعة بين شروع الراكب في الصعود إلى واسطة النقل في مكان القيام ونزوله منها في مكان الوصول . وفي حالة وجود أرصفة معدة لوقوف واسطة النقل ، يشمل تنفيذ العقد الفترة الواقعة بين دخول الراكب إلى الرصيف في مكان القيام وخروجه من الرصيف في مكان الوصول ، وإذا اقتضى الأمر تغيير واسطة النقل في الطريق فلا يشمل الضمان فترة انتقال الراكب من واسطة نقل إلى أخرى في غير حراسة الناقل أو تابعيه .

(مادة ٢٨٩)

يسأل الناقل عن :

- ١ - التأخير في الوصول .
- ٢ - ما يلحق بالراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من أضرار بدنية أو مادية .

(مادة ٢٩٠)

- ١ - لا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن التأخير أو عن الأضرار البدنية أو المادية التي تلحق بالراكب أثناء تنفيذ عقد النقل إلا بإثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب أو خطأ الغير .

(مادة ٢٩١)

- ١ - يقع باعلا كل شرط يقضى بإعفاء الناقل كلياً أو جزئياً من المسؤولية عما يلحق بالراكب من أضرار بدنية .

المسئولية ألا باثبات القرة القاهرة أو الغيب الذاتي في الشيء أو خطأ المُرَكَّل أو المرسل اليه .

٢ - وفي نقل الأشخاص يكون الوكيل بالعمولة مسئولاً عن التأخير في الوصول وعملاً يلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من أضرار بدنية أو مادية . ولا يجوز للوكيل أن ينفي هذه المسؤولية إلا باثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب أو خطأ الغير .

(مادة ٣٠٢)

يقع باطلاً كل شرط يقضى بإعفاء الوكيل بالعمولة للنقل كلياً أو جزئياً من المسؤولية عما يلحق الراكب من أضرار بدنية .

(مادة ٣٠٣)

١ - فيما عدا حالات الغش والخطأ الجسيم من الوكيل بالعمولة للنقل أو من تابعيه ومن الناقل أو من تابعيه ، يجوز للوكيل بالعمولة للنقل أن يشترط :

(أ) إعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية الناشئة عن هلاك الشيء محل النقل أو تلفه أو التأخير في تسليمه .

(ب) إعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية الناشئة عن التأخير في وصول الراكب أو عما يلحقه من أضرار غير بدنية .

٢ - وإيجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية مكتوباً والا اعتبر كأن لم يكن . وإذا كان عقد الوكالة بالعمولة محرراً على نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تسترعى الانتباه ، والا جاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن .

(مادة ٣٠٤)

١ - لكل من الموكل والناقل حق الرجوع المباشر على الآخر للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل . وفي جميع الأحوال يجب إدخال الوكيل بالعمولة للنقل في الدعوى .

٢ - والمرسل اليه حق الرجوع المباشر على كل من الموكل والناقل والوكيل بالعمولة للنقل بالحقوق الناشئة عن عقد النقل .

(مادة ٣٠٥)

إذا دفع الوكيل بالعمولة أجرة النقل إلى الناقل حل محله فيما له من حقوق .

٢ - وتنقضي بضي سنة كل دعوى تنشأ عن عقد نقل الأشخاص ، وتسرى هذه المدة من الميعاد المعين للوصول ، وعند عدم التعيين فمن الميعاد الذي كان يستغرقه الناقل العادي في النقل لو وجد في الظروف ذاتها .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك بانتضاء الدعوى المنصوص عليها في هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم .

الفرع الرابع - الوكالة بالعمولة للنقل

(مادة ٢٩٧)

١ - الوكالة بالعمولة للنقل عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يبرم باسمه وحساب موكله عقد نقل وبأن يقوم عند الاقتضاء بالعمليات المرتبطة بهذا النقل .

٢ - وفيما عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية تسمى على الوكالة بالعمولة للنقل أحكام الوكالة بالعمولة .

(مادة ٢٩٨)

يجوز للموكل في كل وقت إلغاء طلب النقل قبل أن يبرم الوكيل عقد النقل بشرط أن يرد الموكل المصروفات التي تحملها الوكيل وأن يعرضه عما قام به من عمل .

(مادة ٢٩٩)

١ - على الوكيل بالعمولة للنقل تنفيذ تعليمات موكله وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بميعاد النقل واختيار الناقل والطريق الواجب إتباعه .

٢ - ولا يجوز للوكيل بالعمولة أن يقيد في حساب موكله أجرة نقل أزيد من الأجرة التي اتفق عليها مع الناقل . وكل ما يحصل عليه الوكيل من مزايا من الناقل تعود فائدة على الموكل مالم يتفق في عقد الوكالة أو يقض العرف بغير ذلك .

(مادة ٣٠٠)

يضمن الوكيل بالعمولة للنقل سلامة الراكب والشيء محل النقل ويقع باطلاً كل اتفاق على غير ذلك .

(مادة ٣٠١)

١ - يسأل الوكيل بالعمولة من وقت تسلمه الشيء محل النقل عن هلاكه كلياً أو جزئياً أو تلفه أو التأخير في تسليمه . ولا يجوز أن ينفي هذه

النقل لازماً لشحن الأمتعة أو البضائع أو لتسليمها أو لنقلها من طائرة إلى أخرى تنفيذاً لعقد نقل جوى وجب افتراض أن الضرر نتج عن حادث وقع أثناء فترة النقل الجوى - حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

(مادة ٣١١)

يسأل الناقل الجوى عن الضرر الذى يترتب على التأخير في وصول المسافر أو الأمتعة أو البضائع .

(مادة ٣١٢)

يعفى الناقل الجوى من المسؤولية إذا أثبت أنه هو وتابعيه قد اتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر أو أنه لم يكن في استطاعتهم اتخاذ هذه التدابير . والعبرة في ذلك بالتدابير التى يجب أن يتخذها الناقل الجوى العادى وتابعوه عند بدء الرحلة وفى خلالها .

(مادة ٣١٣)

يعفى الناقل الجوى من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر كله قد نشأ خطأ طالب التعويض وتخفيض مسؤولية الناقل إذا أثبت أن هذا الخطأ قد أشترك فى أحداث الضرر .

(مادة ٣١٤)

لا يسأل الناقل الجوى عن الأشياء الصغيرة أو الشخصية التى تبقى فى حراسة المسافرين فى أثناء السفر إلا إذا أثبت المسافر أن الناقل أو تابعيه لم يتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر .

(مادة ٣١٥)

١ - يقع باطلاً كل شرط يقضى بإعفاء الناقل الجوى من المسؤولية
٢ - ومع ذلك لا يشمل هذا البطلان الشرط الذى يقضى بإعفاء الناقل من المسؤولية فى حالة هلاك الشيء محل النقل أو تلفه بسبب طبيعته أو عيب ذاتى فيه .

(مادة ٣١٦)

تسلم المرسل إليه الأمتعة أو البضائع دون تحفظ بعد قرينة على أنه تسلمها فى حالة جيدة ومطابقة لوثيقة النقل ما لم يقدم الدليل على عكس ذلك .

(مادة ٣٠٦)

يسرى على انقضاء الدعوى الناشئة عن عقد الوكالة بالعمولة للنقل الأحكام المنصوص عليها فى المادة ٢٧٨ .

الفرع الخامس - احكام خاصة بالنقل الجوى

(مادة ٣٠٧)

تسرى على النقل الجوى أحكام هذا الفصل مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها فى المواد التالية .

(مادة ٣٠٨)

١ - يقصد بالنقل الجوى نقل الأشخاص أو الأمتعة أو البضائع بالطائرات .

٢ - ويقصد بلفظ (الأمتعة) الأشياء التى يجوز للسافر حملها معه فى الطائرة وتسلم للناقل لتكون فى حراسته أثناء السفر . ولا يشمل هذا اللفظ الأشياء الصغيرة أو الشخصية التى تبقى فى حراسة المسافرين أثناء السفر .

(مادة ٣٠٩)

يسأل الناقل الجوى عن الضرر الذى يحدث فى حالة وفاة المسافر أو إصابته أو بآى ضرر بدنى آخر إذا وقع الحادث الذى أدى إلى الضرر فى أثناء وجود المسافر فى الطائرة أو أثناء العمليات الخاصة بصعوده أو نزوله منها .

(مادة ٣١٠)

١ - يسأل الناقل الجوى عن الضرر الذى يحدث فى حالة هلاك الأمتعة والبضائع أو تلفها إذا وقع الحادث الذى أدى إلى الضرر أثناء النقل الجوى .

٢ - ويشمل النقل الجوى الفترة التى تكون فيها الأمتعة أو البضائع فى حراسة الناقل أثناء الطيران أو فى أثناء وجود الطائرة فى أحد المطارات أو فى أى مكان آخر هبطت فيه .

٣ - ولا يشمل النقل الجوى الفترة التى تكون فيها الأمتعة أو البضائع محل نقل برى أو بحرى أو نهري يقع خارج المطار . ومع ذلك إذا كان هذا

الطائرة في أقرب وقت وعليه أن يبدأ بالقاء الأشياء قليلة القيمة إذا استطاع ذلك

٤ - ولا يكون الناقل مسؤولاً عن هلاك الأشياء التي يقرر قائد الطائرة القاءها لسلامة الطائرة

الفصل السابع

عمليات البنوك

الفرع الأول - ودیعة النقود

(مادة ٣٢١)

ودیعة النقود عقد يحوّل البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بمقتضى ونشاطه المهني مع التزامه برد مثلها . ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة .

(مادة ٣٢٢)

١ - يفتح البنك حساباً للمودع لقيد العمليات التي تتم بينهما أو العمليات التي تتم بين البنك والغير لخدمة المودع .

٢ - ولا تقيد في الحسابات العمليات التي يتفق الطرفان على عدم قيدها فيه .

(مادة ٣٢٣)

١ - لا يترتب على عقد ودیعة النقود حق المودع في سحب مبالغ من البنك تزيد على ما هو مودع فيه .

٢ - وإذا أجرى البنك عمليات يترتب عليها أن يصبح رصيد المودع مديناً وجب على البنك إخطاره فوراً لتسوية مركزه .

(مادة ٣٢٤)

١ - ترد ودیعة النقود بمجرد الطلب ما لم يتفق على غير ذلك .

وللمودع في أي وقت حق التصرف في الرصيد أو في جزء منه .

٢ - ويجوز أن يعلق هذا الحق على إخطار سابق أو على حلول أجل معين .

(مادة ٣٢٥)

يرسل البنك بياناً بالحساب إلى المودع مرة على الأقل كل سنة . ما لم يفضي العرف أو الاتفاق بخلاف ذلك . ويجب أن يتضمن البيان صورة من الحساب ومقدار الرصيد بعد آخر حركة له .

(مادة ٣١٧)

١ - على المرسل إليه في حالة تلف الأمتعة أو البضائع أن يرسل إنذاراً إلى الناقل فور اكتشاف التلف وعلى الأكثر خلال سبعة أيام بالنسبة إلى الأمتعة وأربعة عشر يوماً بالنسبة إلى البضائع وذلك من تاريخ تسلمها وفي حالة التأخير يجب أن يرسل الإنذار خلال واحد وعشرين يوماً على الأكثر من اليوم الذي توضع فيه الأمتعة أو البضائع تمت تصرف المرسل إليه .

٢ - ويجوز أن يقع الإنذار في صورة اعتراض يكتب في وثيقة النقل عند تسلم الأمتعة أو البضائع أو في صورة خطاب مسجل يرسل إلى الناقل في الميعاد القانوني .

٣ - ولا تقبل دعوى المسؤولية ضد الناقل إذا لم يرسل إنذار في المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة إلا إذا أثبت المدعي أن الناقل أو تابعيه قد قاموا بأعمال من شأنها تفويت الميعاد القانوني لإرسال الإنذار .

٤ - ولا يسقط الحق في جواز إقامة الدعوى على الناقل طبقاً للفقرة السابقة إذا حالت قوة قاهرة دون إرسال الإنذار في الميعاد القانوني .

(مادة ٣١٨)

تتضمن الدعوى على الناقل الجوي بمضى سنتين . وتسمى هذه المدة من يوم وصول الطائرة أو من اليوم الذي كان يجب أن تصل فيه .

(مادة ٣١٩)

١ - في حالة النقل بغير مقابل لا يكون الناقل الجوي مسؤولاً إلا إذا ثبت صدور خطأ منه أو من أحد تابعيه .

٢ - ويعتبر النقل بغير مقابل إذا كان بدون أجرة ولم يكن الناقل محترفاً النقل . فإن كان الناقل محترفاً اعتبر النقل بمقابل .

(مادة ٣٢٠)

١ - لهائد الطائرة السلطة على جميع الأشخاص الموجودين فيها .

٢ - وله أن يقرر إخراج أي شخص أو شيء يترتب على وجوده في الطائرة خطر على سلامتها أو إخلال بالنظام فيها .

٣ - ولقائد الطائرة أثناء الطيران أن يقرر عند الاقتضاء القاء الأشياء المشحونة في الطائرة أو بعضها أو وقودها على أن يخطر بذلك مستغلاً

الفرع الثاني - وديعة الأوراق المالية

(مادة ٣٣٠)

لا يجوز للبنك أن يستعمل الأوراق المالية المودعة لديه أو يعارض الحقوق الناشئة عنها إلا لمصلحة المودع ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٣٣١)

- ١ - على البنك أن يبذل في المحافظة على الأوراق المودعة عناية الوديع بأجر ويبطل كل اتفاق يعفى البنك من بذل هذه العناية .
- ٢ - ولا يجوز للبنك أن يتخلى عن حيازة هذه الأوراق ألا بسبب يستلزم ذلك .

٣ - ويلتزم المودع بدفع الاجر المتفق عليه أو الذي يحدده العرف فضلا عن المصروفات الضرورية .

(مادة ٣٣٢)

- ١ - يلتزم البنك بقبض عائد الورقة وأرباحها وقيمتها وكل مبلغ آخر يستحق بسببها ما لم يتفق على غير ذلك .
- ٢ - وتوضع المبالغ التي يقبضها البنك تحت تصرف المودع وتفيد في حسابه .
- ٣ - وعلى البنك القيام بكل عملية تكون لازمة للمحافظة على الحقوق المتصلة بالورقة كتسليم الصكوك التي يتم منحها لها مجانا ، وكتعديدها للاستبدال أو اضافة ارباح جديدة إليها .

(مادة ٣٣٣)

على البنك أن يخطر المودع بكل أمر أو حق يتعلق بالورقة ويستلزم الحصول على موافقته أو يتوقف على اختياره ، فإذا لم تصل تعليمات المودع في الوقت المناسب ، وجب على البنك أن يتصرف في الحق بما يعود بالنفع على المودع ، ويتحمل المودع مصروفات العمليات التي قام بها البنك فضلا عن العمولة .

(مادة ٣٣٤)

- ١ - يلتزم البنك برد الأوراق المودعة بمجرد أن يطلب منه المودع ذلك مع مراعاة الوقت الذي يقتضيه إعداد الأوراق للرد . ويكون الرد في المكان الذي تم فيه الإيداع .
- ٢ - ويلتزم البنك برد الأوراق المودعة بذاتها إلا إذا اتفق الطرفان أو أجاز القانون رد المثل .

(مادة ٣٣٦)

إذا أصدر البنك دفتر إيداع للتوفير فيجب أن يكون باسم من صدر لصالحه الدفتر، وأن تدون فيه المدفوعات والمسحوبات . وتكون البيانات الواردة في الدفتر والموقع عليها من موظف البنك حجة في إثبات البيانات المذكورة في العلاقة بين البنك ومن صدر لصالحه الدفتر . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

(مادة ٣٣٧)

يكون الإيداع والسحب في مقر البنك الذي نتج فيه الحساب ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٣٣٨)

إذا تعددت حسابات المودع في بنك واحد أو في فروع بنك واحد اعتبر كل حساب منها مستقلا عن الآخر ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٣٣٩)

للبنك أن يفتح حسابا مشتركا بين شخصين أو أكثر بالتساوي فيما بينهم ما لم يكن هناك اتفاق بخلاف ذلك ومع مراعاة الأحكام الآتية :

- ١ - يفتح الحساب المشترك من قبل أصحابه جميعا أو من قبل شخص يحمل توكيلا صادرا من أصحاب الحساب مصدقا عليه من الجهة المختصة . ويراعى في السحب اتفاق أصحاب الحساب .
- ٢ - إذا وقع حجز على رصيد أحد أصحاب الحساب المشترك فإن الحجز يسرى على حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب من يوم إعلان البنك بالحجز . وعلى البنك أن يوقف السحب من الحساب المشترك بما يوازي الحصة المحجوزة . ويخطر الشركاء أو من يمثلهم بالحجز خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام .
- ٣ - لا يجوز للبنك عند إجراء المقاصة بين الحسابات المختلفة الخاصة بأحد أصحاب الحساب المشترك إدخال هذا الحساب في المناصفة إلا بموافقة كتابية من باقي الشركاء .

٤ - عند وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقد أهلية القانونية يجب على الباقيين إخطار البنك بذلك وبرغبتهم في استمرار الحساب خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ الوفاة أو فقد الأهلية . وعلى البنك إيقاف السحب من الحساب المشترك حتى يتم تعيين الخلف قانونا .

(مادة ٣٣٥)

يكون الرد لمودع الورقة أو لوكيله بوكالة خاصه أو خلفه ولو تضمنت الورقة ما يفيد ملكية الغير لها .

(مادة ٣٣٦)

إذا أقيمت دعوى باستحقاق الأوراق المودعة وجب على البنك إخطار المودع مباشرة والامتناع عن رد الأوراق إليه حتى يفصل القضاء في الدعوى .

الفرع الثالث - إيجار الخزائن

(مادة ٣٣٧)

إيجار الخزائن عقد يتعهد البنك بمقتضاه مقابل أجر بوضع خزانة معينة تحت تصرف المستأجر للاقتفاع بها مدة معينة .

(مادة ٣٣٨)

يكون البنك مسؤولاً عن سلامة الخزانة وحراستها وصلاحيته للاستعمال ولا يجوز له أن ينفي مسؤوليته إلا بإثبات السبب الدخلى .

(مادة ٣٣٩)

١ - على البنك أن يسلم المستأجر مفتاح الخزانة . وللبank دون غيره أن يحتفظ بنسخة منه . ويبقى المفتاح ملكاً للبنك ويجب رده إليه عند انتهاء الإيجار .

٢ - ولا يجوز للبنك أن يأذن لغير المستأجر أو وكيله في فتح الخزانة .

(مادة ٣٤٠)

لا يجوز للمستأجر أن يؤجر الخزانة أو جزءاً منها أو ينازل عن الإيجار للغير إن لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٣٤١)

١ - إذا كانت الخزانة مؤجرة لمدة مستأجرين كان لكل منهم حق استخدامها منفرداً ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وفي حالة وفاة المستأجر أو أحد المستأجرين لا يجوز للبنك بعد علمه بالوفاة أن يأذن بفتح الخزانة إلا بموافقة جميع ذوى الشأن أو بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية .

(مادة ٣٤٢)

لا يجوز للمستأجر أن يضع في الخزانة أشياء تهدد سلامتها أو سلامة المكان الذى توجد فيه .

(مادة ٣٤٣)

إذا لم يدفع المستأجر أجرة الخزانة بعد مضي خمسة عشر يوماً من إذاره بالوفاء اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء ذاته دون حاجة إلى حكم قضائى .

(مادة ٣٤٤)

١ - إذا انتهت مدة العقد ، أو اعتبر مفسوخاً وفقاً للمادة السابقة استرد البنك الخزانة بعد إخطار المستأجر بالحضور لإفراغ محتوياتها ويكون الإخطار صحيحاً إذا تم في آخر موطن عينه المستأجر للبنك .

٢ - وإذا لم يحضر المستأجر في الموعد المحدد بالإخطار ، كان للبنك أن يطالب من رئيس المحكمة الابتدائية الأذن له في فتح الخزانة بحضور من يعينه لذلك من المحضرين . ويحرر المحضر محضراً بالواقعة ويحتويات الخزانة .

٣ - وعلى البنك أن يحتفظ لديه بحتويات الخزانة وله بعد مضي ستة أشهر من تحرير محضر الجرد أن يطالب من رئيس المحكمة الابتدائية أن تأمر ببيعها بالطريقة التى يعينها وإيداع الثمن خزانة المحكمة أو بأمر باتخاذ أى إجراء مناسب آخر .

٤ - ويكون للبنك امتياز على المبالغ المودعة في الخزانة المؤجرة أو على الثمن الناتج عن بيع محتوياتها لاستيفاء الأجرة والمصروفات المستحقة له .

(مادة ٣٤٥)

١ - يجوز توقيع الحجز على الخزانة .

٢ - ويكون الحجز بتكليف البنك ببيان ما إذا كان يؤجر خزانة للحجز عليه . فإذا أقر بذلك وجب عليه منع الحجز عليه من الدخول إلى مكان الخزانة . وتترك للبنك صورة من محضر الحجز مشتملة على بيان السند الذى تم الحجز بمقتضاه كما يعلن مستأجر الخزانة بمحضر الحجز .

٣ - وإذا كان الحجز تخفيفياً جاز للمستأجر أن يطالب من رئيس المحكمة الابتدائية رفع الحجز أو الترخيص له في أخذ بعض محتويات الخزانة .

(مادة ٣٤٥)

(مادة ٢٤٩)

يجوز الإتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل إلى البنك بدلا من تبليغه إليه من الأمر بالنقل .

(مادة ٣٥٠)

- ١ - يملك المستفيد القيمة من وقت قيدها في الجانب الدائن من حسابه . ويجوز للأمر الرجوع في أمر النقل إلى أن يتم هذا القيد .
- ٢ - ومع ذلك إذا اتفق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل إلى البنك فلا يجوز للأمر الرجوع في أمر النقل وذلك مع مراعاة ما تقتضيه به المادة ٣٥٥ .

(مادة ٣٥١)

يقيم الدين الذي صدر أمر النقل وفاء له قائما بضماناته وملحقاته إلى أن تقيد القيمة فعلا في الجانب الدائن من حساب المستفيد .

(مادة ٣٥٢)

- ١ - إذا لم يكن رصيد الأمر كافيا ، وكان أمر النقل موجها مباشرة إلى البنك من الأمر بالنقل ، جاز للبنك أن يرفض تنفيذه ، على أن يخطر الأمر فوراً بهذا الرفض .
- ٢ - أما إذا كان الأمر بالنقل مقدما من المستفيد قيد البنك لحسابه الرصيد الجزئي ما لم يرفض المستفيد ذلك . وعلى البنك أن يؤشر على أمر النقل بقيد الرصيد الجزئي أو برفض المستفيد ذلك .
- ٣ - ويبقى للأمر حق التصرف في الرصيد الجزئي إذا رفض البنك تنفيذ أمر النقل أو رفض المستفيد قيد الرصيد الجزئي طبقا للفقرة السابقة .

(مادة ٣٥٣)

إذا تقدم عدة مستفيدين إلى البنك بجملة واحدة وكانت قيمة أوامر النقل التي يحملونها تتجاوز رصيد الأمر ، كان من حقهم طلب توزيع هذا الرصيد الناقص بينهم بنسبة حقوقهم .

(مادة ٣٥٤)

- ١ - لا يجوز لإجراء التوزيع المشار إليه في المادة السابقة إلا في أول يوم عمل نال ليوم التقديم .
- ٢ - ويسرى على هذه الحالة حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٣٥٢) .

٤ - وإذا كان الحجز تنفيذا وجب على المحضر التنفيذ بعد انذار المستاجر ، بأن يقوم بفتح الخزانة جبرا بعد أن يودع الحاجز مصروفات فتحها وإعادتها إلى حالتها . وتباع محتويات الخزانة وفقا للإجراءات المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

- ٥ - وإذا كان المستاجر غائبا وكان بالخزانة وثائق أو مستندات وجب على البنك حفظها لديه في حوزة يتم بخاتم المحضر والبنك .
- ٦ - وعلى الحاجز أن يؤدي للبنك مبلغا كافيا لضمان أجره الخزانة خلال مدة الحجز .

(الفرع الرابع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي))

(مادة ٢٤٦)

- ١ - النقل المصرفي عملية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معيناً في الجانب المدين من حساب الأمر بالنقل بناء على أمر كتابي منه ، وفي الجانب الدائن من حساب آخر ، وذلك لتحقيق ما يأتي :
- (أ) نقل مبلغ معين من شخص إلى آخر لكل منهما حساب لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين .
- (ب) نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر كلاهما مفتوح باسم الأمر بالنقل لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين .
- ٢ - وينظم الاتفاق بين البنك والأمر بالنقل شروط إصدار الأمر . ومع ذلك لا يجوز أن يكون أمر النقل لحامله .
- ٣ - وإذا كان المستفيد من أمر النقل مفوضا في نقل القيمة إلى الجانب الدائن من حساب شخص آخر وجب أن يذكر اسمه في أمر النقل .

(مادة ٢٤٧)

إذا تم النقل المصرفي بين فرعين أو أكثر للبنك أو بين بنكين مختلفين وجب توحيد كل منازعة صادرة من الغير بشأن القيمة إلى الفرع أو البنك الذي يوجد به حساب المستفيد .

(مادة ٢٤٨)

يجوز أن يرد أمر النقل على مبالغ مقيمة مدة فلا في حساب الأمر بالنقل أو على مبالغ يجري قيدها في هذا الحساب خلال مدة يتفق الأمر بالنقل على تعيينها مقدما مع البنك .

(مادة ٣٦٠)

يجب أن تحدد بدقة في الأوراق الخاصة بطلب فتح الاعتماد المستندي أو تأييده أو الإخطار به المستندات التي تنفذ في مقابلها عمليات الوفاء أو القبول أو الخصم .

(مادة ٣٦١)

يلتزم البنك الذي فتح الاعتماد بتنفيذ شروط الوفاء والقبول والخصم المتفق عليها في عقد فتح الاعتماد إذا كانت المستندات مطابقة لما ورد في هذا العقد من بيانات وشروط .

(مادة ٣٦٢)

١ - يجوز أن يكون الاعتماد المستندي باتاً أو قابلاً للنقض .

٢ - ويجب أن ينص صراحة في عقد فتح الاعتماد على بيان نوعه فإذا لم ينص على ذلك اعتبر الاعتماد قابلاً للنقض .

(مادة ٣٦٣)

لا يترتب على الاعتماد المستندي القابل للنقض أى التزام على البنك قبل المستفيد . ويجوز للبنك في كل وقت تعديله أو إلغاؤه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الأمر دون حاجة إلى إخطار المستفيد بشرط أن يقع التعديل أو الإلغاء بحسن نية وفي وقت مناسب .

(مادة ٣٦٤)

١ - يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندي البات قطعياً ومباشراً قبل المستفيد وكل حامل حسن النية للصك المسحوب تنفيذا للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه .

٢ - ولا يجوز إلغاء الاعتماد المستندي البات أو تعديله إلا باتفاق جميع ذوى الشأن .

٣ - ويجوز تأييد الاعتماد البات من بنك آخر يلتزم بدوره بصفة قطعية ومباشرة قبل المستفيد .

٤ - ولا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد المستندي البات المرسل إلى المستفيد عن طريق بنك آخر تأييداً منه لهذا الاعتماد .

(مادة ٣٦٥)

١ - يجب أن يتضمن كل اعتماد مستندي بات تاريخاً أقصى لصلاحيته الاعتماد وتقديم المستندات بقصد الوفاء أو القبول أو الخصم .

٢ - وإذا وقع التاريخ المعين لانتهاء صلاحية الاعتماد في يوم عطلة للبنوك امتدت مدة الصلاحية إلى أول يوم عمل تال للعطلة .

(مادة ٣٥٥)

١ - إذا أشهر إفلاس المستفيد جاز للأمر أن يوقف تنفيذ أمر النقل ولو تسلمه المستفيد بنفسه .

٢ - ولا يمنع إشهار إفلاس الأمر من تنفيذ أوامر النقل التي قدمت إلى البنك قبل صدور الحكم بشهر هذا الإفلاس ما لم يصدر قرار من المحكمة خلافاً لذلك .

الفرع الخامس - فتح الاعتماد

(مادة ٣٥٦)

١ - فتح الاعتماد عقد يضع البنك بمقتضاه تحت تصرف المستفيد وسائل للدفع في حدود مبلغ معين .

٢ - ويفتح الاعتماد لمدة معينة أو غير معينة .

(مادة ٣٥٧)

١ - إذا فتح الاعتماد لمدة غير معينة ، جاز للبنك إلغاؤه في كل وقت بشرط إخطار المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه للإلغاء بعشرة أيام على الأقل .

٢ - ويقع باطلاً كل اتفاق يكون موضوعه إعطاء البنك حق إلغاء الاعتماد غير المعين المدة دون إخطار سابق أو بإخطار يتم في ميعاد أقل من الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

(مادة ٣٥٨)

لا يجوز للبنك إلغاء الاعتماد قبل انتهاء المدة المتفق عليها إلا في حالة وفاة المستفيد أو الحجر عليه أو وقوفه عن الدفع ولو لم يصدر حكم بإشهار إفلاسه أو وقوع خطأ جسيم منه في استخدام الاعتماد المفتوح لصالحه .

الفرع السادس - الاعتماد المستندي

(مادة ٣٥٩)

١ - الاعتماد المستندي عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الأمر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل .

٢ - ويعتبر عقد الاعتماد المستندي مستقلاً عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه . ويبقى البنك أجنبياً عن هذا العقد .

(مادة ٣٧١)

على المستفيد من الخصم أن يرد إلى البنك القيمة الاسمية للصك الذي لم يدفع .

(مادة ٣٧٢)

١ - يكون للبنك قبل المدين الأصلي في الصك والمستفيد من الخصم وغيرهما من الملتزمين الآخرين جميع الحقوق الناشئة عن الصك الذي خصمه .

٢ - وللبنك فضلا عن ذلك قبل المستفيد من الخصم حق مستقل في استرداد المبالغ التي وضعها تحت تصرفه ، دون امتثال ما قبضه البنك من مصروفات وعمولات ، ويكون للبنك استخدام هذا الحق في حدود الأوراق غير المدفوعة أيا كان سبب الامتناع عن دفعها .

٣ - فإذا كانت حصيلة الخصم مقيدة في الحساب الجاري ، كان للبنك إلغاء القيد عن طريق القيد العكسي وفقا لنص المادة (٣٩٣) مع اخطار المستفيد من الخصم بهذا القيد .

الفرع الثامن - خطاب الضمان

(مادة ٣٧٣)

خطاب الضمان تعهد يصدر من بنك بناء على طلب عميل له (الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب . ويوضح في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من أجله .

(مادة ٣٧٤)

١ - يجوز للبنك أن يطلب تقديم تأمين مقابل إصدار خطاب الضمان .

٢ - ويجوز أن يكون التأمين تنازلا من الأمر عن حقه قبل المستفيد .

(مادة ٣٧٥)

لا يجوز للمستفيد التنازل للغير عن حقه الناشئ عن خطاب الضمان إلا بموافقة البنك .

(مادة ٣٧٦)

لا يجوز للبنك أن يرفض الوفاء للمستفيد لسبب يرجع إلى علاقة البنك بالأمر أو علاقة الأمر بالمستفيد .

٣ - وفيما عدا أيام العطلات لا تمتد صلاحية الاعتماد ولو صادف تاريخ انتهائها انقطاع أعمال البنك بسبب ظروف قاهرة ما لم يكن هناك تفويض صريح بذلك من الأمر .

(مادة ٣٦٦)

١ - على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الأمر بفتح الاعتماد .

٢ - وإذا رفض البنك المستندات فعليه أن يخطر الأمر فورا بالرفض مبينا له أسبابه .

(مادة ٣٦٧)

١ - لا يسأل البنك إذا كانت المستندات المقدمة مطابقة في ظاهرها للتعليمات التي تلقاها من الأمر .

٢ - كما لا يتحمل البنك أية مسئولية فيما يتعلق بتعيين البضاعة التي فتح بسببها الاعتماد أو بكيبتها أو وزنها أو حالتها الخارجية أو تغليفها أو قيمتها ولا فيما يتعلق بتنفيذ الموصلين أو المؤمنين لالتزاماتهم .

(مادة ٣٦٨)

١ - لا يجوز التنازل عن الاعتماد المستندي ولا تجزئته إلا إذا كان البنك الذي فتحه مأذونا من الأمر في دفعه كله أو بعضه إلى شخص أو جهة أشخاص غير المستفيد الأول بناء على تعليمات صريحة صادرة من هذا المستفيد .

٢ - ولا يتم التنازل إلا بموافقة صريحة من البنك ولا يجوز التنازل إلا مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٣٦٩)

إذا لم يدفع الأمر بفتح الاعتماد إلى البنك قيمة مستندات الشحن المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بوصول تلك المستندات ، فللبنك بيع البضاعة باتباع طرق التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا تجاريا .

الفرع السابع - الخصم

(مادة ٣٧٠)

الخصم عقد يعجل البنك بمقتضاه إلى حامل ورقة تجارية أو أى صك آخر قابل للتداول لم يحل أجل استحقاقه القيمة الثابتة بالصك مخصوما منها المصروفات والعمولة ، مقابل انتقال ملكية الصك إليه ، مع التزام المستفيد برد القيمة إلى البنك إذا لم يدفعها المدين الأصلي .

(مادة ٣٨٣)

يعد قيد الورقة التجارية في الحساب الجارى صحيحا على الاحتساب قيمتها إذا لم تدفع في ميعاد الاستحقاق . وفي هذه الحالة يجوز اعادةها إلى صاحبها وعكس قيدها على الوجه المبين في المادة (٣٩٣) .

(مادة ٣٨٤)

١ - تقيد بحكم القانون في الحساب الجارى جميع الديون الناشئة عن علاقات الأعمال التي تم بين طرفي الحساب ما لم تكن هذه الديون مضمونة بتأمينات قانونية أو اتفاقية .

٢ - ومع ذلك يجوز قيد الديون المضمونة بتأمينات اتفاقية سواء كانت مقررة من المدين أو من الغير في الحساب الجارى ، إذا اتفق جميع ذوى الشأن صراحة على ذلك .

(مادة ٣٨٥)

١ - إذا اتفق على قيد الدين المضمون بتأمين اتفاق في الحساب الجارى ، فإن هذا التأمين يتنقل لضمان رصيد الحساب عند اقفاله بمقدار الدين دون اعتبار لما يطرأ على الحساب من تغيرات أثناء سيره ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وإذا اشترط القانون إجراءات معينة لإنعقاد التأمين أو للاحتجاج به على الغير فلا يتم انتقاله إلى الرصيد ولا يجوز الاحتجاج به إلا من تاريخ تمام تلك الإجراءات .

(مادة ٣٨٦)

الديون المترتبة لأحد الطرفين إذا دخلت الحساب الجارى فقدت صفاتها الخاصة وكيانها الذاتي ، فلا تكون بعد ذلك قابلة على حدة للوفاء ولا للاعصاء ولا للانقضاء .

(مادة ٣٨٧)

قيد المدفوعات في الحساب الجارى لا يسقط ما للطرفين من دعاوى بشأن العقود والمعاملات التي ترتبت عليها هذه المدفوعات ، ما لم يشترط خلاف ذلك .

(مادة ٣٨٨)

١ - مفردات الحساب الجارى بمجموعها لا تقبل التجزئة قبل اقفال الحساب واستخراج الرصيد النهائي . واقفال الحساب وحده هو الذي تنشأ عنه المقاصة الاجبالية لجميع مفردات الحساب .

(مادة ٣٧٧)

تبرأ ذمة البنك قبل المستفيد إذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طلب من المستفيد بالدفع إلا إذا اتفق صراحة قبل انتهاء هذه المدة على تجديدها .

(مادة ٣٧٨)

إذا وفي البنك لاستفيد المبلغ المتفق عليه في خطاب الضمان حل محله في الرجوع على الأمر بمقدار المبلغ الذي دفعه .

الفرع التاسع - الحساب الجارى

(مادة ٣٧٩)

الحساب الجارى عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتعاين وغيرها وأن يستعاضا عن تسوية هذه الديون كل دفعة على حدة بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند إقفاله .

(مادة ٣٨٠)

يجوز أن يكون الحساب الجارى مكشوفاً لجهة الطرفين أو مكشوفاً لجهة طرف واحد ، وفي الحالة الأخيرة لا يلتزم أحد الطرفين بتقديم المال للطرف الآخر إلا إذا كان عند الأول رصيد كاف .

(مادة ٣٨١)

١ - إذا تضمنت مفردات الحساب الجارى ديونا نقدية مقومة بعملات مختلفة أو أشياء غير مماثلة جاز للطرفين أن يتفقا على إدخالها في الحساب بشرط أن تقيد في أقسام مستقلة يراعى التماثل في المدفوعات التي تتضمنها ، وأن يصرح الطرفان ببقاء الحساب معتقظاً بوحده رغم تعدد أقسامه .

٢ - ويجب أن تكون أرصدة تلك الأقسام قابلة للتحويل بحيث يمكن في الوقت الذي حدده الطرفان أو عند اقفال الحساب على الأكثر إجراء المقاصة بينها لاستخراج رصيد واحد .

(مادة ٣٨٢)

١ - تنتقل ملكية النقود أو الأموال التي تقيد في الحساب الجارى إلى الطرف الذي تسلمها .

٢ - ولكل طرف في الحساب الجارى أن يتصرف في أى وقت في رصيده الدائن ما لم يتفق على خلاف ذلك .

٣ - ولا يجوز إجراء القيد العكسي إلا فيما يتعلق بالأوراق التجارية التي لم تدفع في مواعيد استحقاقها . ويقع باطلا كل إتفاق على غير ذلك .

(مادة ٣٩٤)

١ - لا تقبل الدعاوى الخاصة بتصحيح الحساب من جراء غلط أو إغفال أو تكرار في القيد أو غير ذلك من التصحيحات بعد انقضاء مئة أشهر من تاريخ تسلم كشف الحساب الخاص بالتصفية والذي يرسل بطريق البريد المسجل المصحوب بعلم الوصول .

٢ - وفي جميع الأحوال تنقضى بمضى خمس سنوات كل دعوى تتعلق بالحساب الجارى وتسرى هذه المدة من تاريخ إقفال الحساب .

الباب الثالث

الفصل الأول

الأوراق التجارية

الفرع الأول - إنشاء الكمبيالة

(مادة ٣٩٥)

تشتمل الكمبيالة على البيانات الآتية :

- ١ - لفظ كمبيالة مكتوبا في متن الصك وباللغة التي كتب بها .
- ٢ - أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .
- ٣ - اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه) .
- ٤ - ميعاد الاستحقاق .
- ٥ - مكان الوفاء .
- ٦ - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) .
- ٧ - تاريخ إنشاء الكمبيالة ومكان إنشائها .
- ٨ - توقيع من أنشأ الكمبيالة (الساحب) .

(مادة ٣٩٦)

الصك الخالى من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر كمبيالة إلا في الأحوال الآتية .

- ١ - إذا خلت الكمبيالة من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبرت مستعجلة الوفاء لدى الاطلاع عليها .
- ٢ - وإذا خلت من بيان مكان الوفاء اعتبر المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه مكانا للوفاء ومحل لإقامة المسحوب عليه في الوقت ذاته .
- ٣ - وإذا خلت من بيان مكان الانشاء اعتبرت منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب .

٢ - ومع ذلك يجوز لدائن أحد طرفي الحساب توقيع الحجز أثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لمدينه وقت توقيع الحجز . وفي هذه الحالة يجري المفتوح لديه الحساب ميزانا مؤقتا للحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه وقت توقيع الحجز .

٣ - وفي حالة الاتفاق على منع المحجوز عليه من التصرف في رصيده الدائن أثناء سير الحساب لا ينفذ الحجز الا بالنسبة إلى الرصيد التام الذي يظهر لمصاحبه عند اقفال الحساب .

(مادة ٣٨٩)

١ - إذا حددت مدة لإقفال الحساب أقفل بانتهائها ويجوز إقفاله قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الطرفين .

٢ - إذا لم تحدد مدة للحساب الجارى جاز إقفاله في كل وقت بإرادة أحد الطرفين مع مراعاة مواعيد الإخطار المتفق عليها أو التي يجري بها العرف .

٣ - في جميع الأحوال يقفل الحساب بوفاء أحد الطرفين أو بفقدانه الأهلية أو بافلاسه .

٤ - ويجوز وقف الحساب مؤقتا أثناء سيره لبيان مركز كل من الطرفين وذلك في المواعيد التي يتفق عليها الطرفان أو تحددها العرف المحلى والإلا ففى نهاية كل ثلاثة أشهر .

(مادة ٣٩٠)

عند إقفال الحساب يعتبر دين الرصيد حالا ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على غير ذلك أو لم تكن بعض العمليات الواجب إدخالها في الحساب قد تمت وكان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد .

(مادة ٣٩١)

تسرى القواعد العامة على إنقضاء الدعاوى الخاصة بدين الرصيد .

(مادة ٣٩٢)

إذا زال الدين المقيد في الحساب أو خفض مقداره بسبب لاحق لدخوله الحساب وجب إلغاء قيده أو تخفيضه وتعديل الحساب تبعا لذلك .

(مادة ٣٩٣)

١ - إذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية في الحساب الجارى ولم تدفع قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق جاز لمن خصم الورقة ولو بعد إظهار إفلاسه من قدمها للخصم ، إلغاء القيد بإجراء قيد عكسي .

٢ - ويقصد بالقيد العكسي قيد مبلغ يعادل قيمة الورقة التجارية مضافا إليها المصروفات والعمولة في الجانب المدين من الحساب .

(مادة ٤٠٣)

- ١ - من وقع كميالة نيابة عن آخر غير تفويض منه التزم شخصيا بموجب الكميالة . فإذا أوفاه آلت إليه الحقوق التي كانت تنول إلى من ادعى بالنيابة عنه .
- ٢ - ويسرى هذا الحكم على النائب إذا جاوز حدود سلطته .

(مادة ٤٠٤)

- ١ - يضمن صاحب الكميالة قبولها ووفاءها .
- ٢ - ويجوز له أن يشترط إعفائه من ضمان القبول ، وكل شرط باعفائه من ضمان الوفاء يعتبر كأن لم يكن .

الفرع الثاني - التظهير

(مادة ٤٠٥)

- ١ - كل كميالة ولو لم يصرح فيها أنها مسحوبة للأمر تتداول بالتظهير .
- ٢ - ولا يجوز تداول الكميالة التي يضع فيها الساحب عبارة (ليست للأمر) أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى إلا باتباع أحكام حوالة الحق المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية مع ما يترتب عليها من آثار .
- ٣ - ويجوز التظهير للسحب عليه سواء قبل الكميالة أو لم يقبلها كما يجوز التظهير للساحب أو لأي ملتزم آخر ، ويجوز لجميع هؤلاء تظهير الكميالة من جديد .

(مادة ٤٠٦)

- ١ - يجب أن يكون التظهير غير معلق على شرط . وكل شرط يعا عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن .
- ٢ - ويكون التظهير الجزئي باطلا .
- ٣ - ويعتبر التظهير لهامل تظهيراً على يابض .

(مادة ٤٠٧)

- ١ - يكتب التظهير على الكميالة ذاتها أو على ورقة متصلة بها ويؤم المظهر .
- ٢ - ويجوز ألا يذكر في التظهير اسم المستفيد ، كما يجوز أن يقتضى على توقيع المظهر (التظهير على يابض) ويشترط لصحة التظهير في الحالة الأخيرة أن يكتب على ظهر الكميالة أو الورقة المتصلة بها .

(مادة ٣٩٧)

- ١ - يجوز سحب الكميالة لأمر الساحب نفسه .
- ٢ - ويجوز سحبها على الساحب .
- ٣ - ويجوز سحبها لحساب شخص آخر .

(مادة ٣٩٨)

يجوز أن تكون الكميالة مستحقة الوفاء في محل إقامة شخص آخر سواء في الجهة التي بها محل إقامة المسحوب عليه أو في أية جهة أخرى .

(مادة ٣٩٩)

- ١ - إذا كتب مبلغ الكميالة بالحروف وبالأرقام معا فالعبرة عند الاختلاف بالمكتوب بالحروف .
- ٢ - وإذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف أو عدة مرات بالأرقام فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغا .

(مادة ٤٠٠)

تكون التزامات عديم الأهلية أو التزامات ناقص الأهلية غير الناجرة الناشئة من توقيعه على الكميالة كساحب أو مظهر أو قابل أو ضامن احتياطي أو بأية صفة أخرى باطلة بالنسبة إليه فقط . ويجوز له التمسك بهذا البطلان قبل كل حامل للكميالة .

(مادة ٤٠١)

إذا حملت الكميالة توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام بها ، أو توقيعات مزورة ، أو لأشخاص وهميين ، أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها لأسباب أخرى ولا لمن وقعت الكميالة باسمائهم ، فإن التزامات غيرهم من الموقعين عليها تبقى مع ذلك صحيحة .

(مادة ٤٠٢)

- ١ - يخضع شكل الكميالة لقانون الدولة التي تم انشاؤها فيها .
- ٢ - ويرجع في تحديد أهلية الملتزم بالكميالة إلى قانون الدولة التي ينتمى إليها بجنسيته فإذا أحال هذا القانون إلى قانون دولة أخرى كان قانون تلك الدولة هو الواجب التطبيق .
- ٣ - وإذا كان القانون الواجب التطبيق يعتبر الملتزم ناقص الأهلية فإن التزامه بتمتضى الكميالة يبقى صحيحا إذا وضع توقيعه عليها في دولة يعتبره قانونها كامل الأهلية .

(مادة ٤١٣)

١ - إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة من الكمبيالة . ومع ذلك إذا ظهر الحامل الكمبيالة اعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل .

٢ - وليس للترمين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر مالم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الكمبيالة الاضرار بالمدين .

(مادة ٤١٤)

١ - التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق ينتج آثار التظهير السابق عليه . أما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لعمل هذا الاحتجاج فلا ينتج إلا آثار حوالة الحق .

٢ - ويفترض في التظهير الخالى من التاريخ أنه حصل قبل انقضاء الميعاد المحدد لعمل الاحتجاج مالم يثبت غير ذلك .

(مادة ٤١٥)

لا يجوز تقديم تاريخ التظهير وإذا حصل اعتبر تزويرا .

الفرع الثالث - مقابل الوفاء

(مادة ٤١٦)

على صاحب الكمبيالة أو من سمحت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابلة وفائها ومع ذلك يسأل الساحب لحساب غيره قبل مظهرى الكمبيالة وحاملها دون غرضهم عن إيجاد مقابل الوفاء .

(مادة ٤١٧)

يعتبر مقابل الوفاء موجودا إذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للأمر بالسحب في ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ من النقود مستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة .

(مادة ٤١٨)

١ - يعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى القابل ، ولا يجوز نقض هذه القرينة في علاقة المسحوب عليه بالحامل .

٢ - وعلى الساحب وحده أن يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق . فإذا لم يثبت ذلك كان ضامنا للوفاء ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانونا . فإذا أثبت الساحب وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذى كان يجب فيه عمل الاحتجاج برئت ذمته بمقدار هذا المقابل مالم يكن قد استعمل في مصلحته .

(مادة ٤٠٨)

١ - ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة .

٢ - وإذا كان التظهير على بياض جاز للحامل :

(أ) أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر .

(ب) أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو إلى شخص آخر .

(ج) أن يسلم الكمبيالة إلى شخص آخر دون أن يملأ البياض ودون أن يظهرها .

(مادة ٤٠٩)

١ - يضمن المظهر قبول الكمبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك .

٢ - ويجوز له حظر تظهيرها من جديد . وفي هذه الحالة لا يكون ملزما بالضمان قبل من تؤول إليه الكمبيالة بتظهير لاحق .

(مادة ٤١٠)

١ - يعتبر حائز الكمبيالة حاملها الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيها بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيراً على بياض . وتعتبر التظهيرات المشطوبة في هذا الشأن كأن لم تكن . وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير أنه هو الذى آل إليه الحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض .

٢ - وإذا فقد شخص حيازة الكمبيالة إثر حادث فلا ينزم الحامل بالتخل منها متى أثبت حقه فيها طبقاً للفقرة السابقة ؛ إلا إذا كان قد حصل عليها بسوء نية أو ارتكب في سبيل الحصول عليها خطأ جسيماً .

(مادة ٤١١)

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٠٨ ليس أن أقيمت عليه دعوى بكمبيالة أن يحتج على حاملها بالدفع المبنية على علاقاته الشخصية بساحبها أو بحاملها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

(مادة ٤١٢)

١ - إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للتحويل) أو (القيمة للقبض) أو (للتوكيل) أو أى بيان آخر قد يفيد التوكيل جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة من الكمبيالة ، ومع ذلك لا يجوز تظهيرها إلا على سبيل التوكيل .

٢ - وليس للترمين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفع التى يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

٣ - ولا تنقض الوكالة التى يتضمنها التظهير بوفاء الموكل أو الحجر عليه .

(مادة ٤١٣)

١ - إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة من الكمبيالة . ومع ذلك إذا ظهر الحامل الكمبيالة اعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل .

٢ - وليس للترمين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر مالم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الكمبيالة الاضرار بالمدين .

(مادة ٤١٤)

١ - التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق ينتج آثار التظهير السابق عليه . أما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لعمل هذا الاحتجاج فلا ينتج إلا آثار حوالة الحق .

٢ - ويفترض فى التظهير الخالى من التاريخ أنه حصل قبل انقضاء الميعاد المحدد لعمل الاحتجاج مالم يثبت غير ذلك .

(مادة ٤١٥)

لا يجوز تقديم تاريخ التظهير وإذا حصل اعتبر تزويرا .

الفرع الثالث - مقابل الوفاء

(مادة ٤١٦)

على صاحب الكمبيالة أو من سمحت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابلة وفائها ومع ذلك يسأل الساحب لحساب غيره قبل مظهرى الكمبيالة وحاملها دون غرضهم عن إيجاد مقابل الوفاء .

(مادة ٤١٧)

يعتبر مقابل الوفاء موجودا إذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للأمر بالسحب فى ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ من النقود مستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة .

(مادة ٤١٨)

١ - يعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى القابل ، ولا يجوز نقض هذه القرينة فى علاقة المسحوب عليه بالحامل .

٢ - وعلى الساحب وحده أن يثبت فى حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء فى ميعاد الاستحقاق . فإذا لم يثبت ذلك كان ضامنا للوفاء ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانونا . فإذا أثبت الساحب وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذى كان يجب فيه عمل الاحتجاج برئت ذمته بمقدار هذا المقابل مالم يكن قد استعمل فى مصلحته .

(مادة ٤٠٨)

١ - ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة .

٢ - وإذا كان التظهير على بياض جاز للحامل :

(أ) أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر .

(ب) أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو إلى شخص آخر .

(ج) أن يسلم الكمبيالة إلى شخص آخر دون أن يملأ البياض ودون أن يظهرها .

(مادة ٤٠٩)

١ - يضمن المظهر قبول الكمبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك .

٢ - ويجوز له حظر تظهيرها من جديد . وفى هذه الحالة لا يكون ملزما بالضمان قبل من تؤول إليه الكمبيالة بتظهير لاحق .

(مادة ٤١٠)

١ - يعتبر حائز الكمبيالة حاملها الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيها بتظهيرات غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيراً على بياض . وتعتبر التظهيرات المشطوبة فى هذا الشأن كأن لم تكن . وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير أنه هو الذى آل إليه الحق فى الكمبيالة بالتظهير على بياض .

٢ - وإذا فقد شخص حيازة الكمبيالة إثر حادث فلا ينزم الحامل بالتخل منها متى أثبت حقه فيها طبقاً للفقرة السابقة ؛ إلا إذا كان قد حصل عليها بسوء نية أو ارتكب فى سبيل الحصول عليها خطأ جسيماً .

(مادة ٤١١)

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٠٨ ليس أن أقيمت عليه دعوى بكمبيالة أن يحتج على حاملها بالدفع المبنية على علاقاته الشخصية بساحبها أو بحاملها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

(مادة ٤١٢)

١ - إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للتحويل) أو (القيمة للقبض) أو (للتوكيل) أو أى بيان آخر قد يفيد التوكيل جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة من الكمبيالة ، ومع ذلك لا يجوز تظهيرها إلا على سبيل التوكيل .

٢ - وليس للترمين فى هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفع التى يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

٣ - ولا تنقض الوكالة التى يتضمنها التظهير بوفاء الموكل أو الحجر عليه .

الفرع الرابع - القبول

(مادة ٤٢٤)

يجوز لحامل الكميالة ولأى حائز لها حتى ميعاد الاستحقاق تقديمها إلى المسحوب عليه في محل إقامته لقبولها .

(مادة ٤٢٥)

١ - يجوز لساحب الكميالة أن يشترط تقديمها للقبول في ميعاد يحدده أو بغير تحديد ميعاد .

٢ - وللصاحب أن يشترط عدم تقديم الكميالة للقبول . ومع ذلك لا يجوز وضع هذا الشرط إذا كانت الكميالة مستحقة الدفع عند شخص غير المسحوب عليه أو في محل آخر غير محل إقامة المسحوب عليه أو كانت الكميالة مستحقة الدفع بعدمدة معينة من الإطلاع عليها .

٣ - وللصاحب أن يشترط أيضا عدم تقديم الكميالة للقبول قبل ميعاد معين .

٤ - ولكل مظهر أن يشترط تقديم الكميالة للقبول في ميعاد يحدده أو بغير تحديد ميعاد ما لم يكن صاحب قد اشترط عدم تقديمها للقبول .

(مادة ٤٢٦)

١ - الكميالة المستحقة الوفاء بعدمضى مدة معينة من الإطلاع عليها يجب تقديمها للقبول خلال سنة من تاريخها .

٢ - وللصاحب تقصير هذا الميعاد أو إطالته .

٣ - ولكل مظهر تقصير الميعاد فقط .

(مادة ٤٢٧)

١ - يجوز للمسحوب عليه أن يطلب تقديم الكميالة للقبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الأول ولا يقبل من ذوى المصلحة الادعاء بأن هذا الطلب قد رفض إلا إذا ذكر في الاحتجاج .

٢ - ولا يلزم حامل الكميالة المقدمة للقبول بالتخلي عنها للمسحوب عليه .

(مادة ٤٢٨)

١ - يكتب القبول على الكميالة داتها ويؤدى بلفظ (مقبول) أو بأية عبارة أخرى تفيد معناه ويوقعه المسحوب عليه .

٢ - ويعتبر قبولا ، بمجرد وضع المسحوب عليه توقيعه على وجه الكميالة .

(مادة ٤١٩)

١ - تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم القانون إلى حملة الكميالة المتعاقبين .

٢ - وإذا كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الكميالة كان للحامل على هذا المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة له على المقابل الكامل ويسرى هذا الحكم إذا كان مقابل الوفاء ديننا متنازعا عليه أو غير حال عند استحقاق الكميالة .

(مادة ٤٢٠)

على صاحب ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد له قانونا أن يسلم حامل الكميالة المستندات اللازمة للحصول على مقابل الوفاء . فإذا أفلس صاحب لزم ذلك وكيل التفليسة .

(مادة ٤٢١)

إذا أفلس صاحب ولو قبل ميعاد استحقاق الكميالة فللحامل دون غيره من دائري صاحب استيفاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه .

(مادة ٤٢٢)

١ - إذا أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديننا في ذمته دخل هذا الدين في موجودات التفليسة .

٢ - أما إذا كان للصاحب لدى المسحوب عليه بضائع أو أوراق تجارية أو أوراق مالية أو غير ذلك من الأموال التي يجوز استردادها طبقا لأحكام الإفلاس وكانت هذه الأموال مخصصة صراحة أو ضمنا لوفاء الكميالة فللحامل الأولوية في استيفاء حقه من قيمتها .

(مادة ٤٢٣)

١ - إذا سحبت عدة كميالات على مقابل وفاء واحد لا يكفي لوفائها كلها فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق حاملها في استيفاء ديونهم من مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكميالة السابق تاريخها على تواريخ الكميالات الأخرى مقدما على غيره .

٢ - فإذا سحبت الكميالات في تاريخ واحد قدمت الكميالة التي تحمل قبول المسحوب عليه .

٣ - وإذا لم تحمل أية كميالة قبول المسحوب عليه قدمت الكميالة التي خصص لها مقابل الوفاء .

٤ - أما الكميالات التي تشتمل على شرط عدم القبول فتأتي في المرتبة الأخيرة .

الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي

(مادة ٤٣٣)

١ - يجوز ضمان وفاء مبلغ الكميالة كله أو بعضه من ضمان احتياطي .

٢ - ويكون الضمان من أى شخص ولو كان ممن وقعوا الكميالة .

(مادة ٤٣٤)

١ - يكتب الضمان الاحتياطي على الكميالة ذاتها أو على ورقة متصلة بها .

٢ - ويؤدى الضمان بصيغة الضمان الاحتياطي أو بأية صيغة أخرى تفيد هذا المعنى ويوقعه الضامن .

٣ - ويستفاد الضمان من مجرد توقيع الضامن على وجه الكميالة ما لم يكن التوقيع صادرا من المسحوب عليه أو من الساحب .

٤ - ويذكر في الضمان اسم المضمون ، والا اعتبر الضمان حاصلا للساحب .

(مادة ٤٣٥)

١ - يلتزم الضامن الاحتياطي بالكيفية التي التزم بها المضمون .

٢ - ويكون التزام الضامن الاحتياطي صحيحا ولو كان الالتزام الذى ضمنه باطلا لأن سبب آخر غير عيب في الشكل .

٣ - وإذا أوفى الضامن الاحتياطي الكميالة آلت إليه الحقوق الناشئة عنها قبل المضمون وقبل كل ملتزم بمقتضى الكميالة نحو هذا المضمون .

(مادة ٤٣٦)

١ - يجوز إعطاء الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة بين فيها المكان الذى تم فيه .

٢ - ولا يلتزم الضامن الاحتياطي الذى أعطى الضمان على ورقة مستقلة إلا باتجاه من أعطى له الضمان .

الفرع السادس - الاستحقاق

(مادة ٤٣٧)

١ - يجوز سحب الكميالة مستحقة الوفاء :

(أ) لدى الاطلاع .

(ب) بعد مضي مدة معينة من الاطلاع .

٣ - وإذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها أو كانت واجبة التقديم للقبول في مدة معينة بناء على شرط خاص بها وجب بيان تاريخ القبول باليوم الذى حصل فيه الا إذا أوجب الحامل بيان تاريخ القبول بيوم تقديم الكميالة فإذا خلا القبول من التاريخ جاز للحامل حفظا لحقوقه في الرجوع على المظهرين وعلى الساحب اثبات ذلك باحتجاج يعمل في وقت يكون مجديا .

(مادة ٤٣٩)

١ - يجب أن يكون القبول غير معلق على شرط . ومع ذلك يجوز للمسحوب عليه فصره على جزء من مبلغ الكميالة .

٢ - وأى تعديل لبيانات الكميالة يقع في صيغة القبول يعتبر رفضا للقبول ومع ذلك يبقى القابل ملزما بما تضمنته صيغة قبوله .

(مادة ٤٣٠)

١ - إذا عين الساحب في الكميالة محلا للوفاء غير محل إقامة المسحوب عليه دون أن يعين اسم الشخص الذى يجب الوفاء عنده جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول ، فإذا لم يعينه اعتبر المسحوب عليه القابل ملزما بالدفع في مكان الوفاء .

٢ - وإذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء في محل إقامة المسحوب عليه جاز له أن يعين في صيغة القبول عنوانا في الجهة التي يجب أن يتم فيها الوفاء .

(مادة ٤٣١)

١ - إذا قبل المسحوب عليه الكميالة كان ملزما بوفاء قيمتها في أعاد استحقاقها .

٢ - وفي حالة عدم الوفاء يكون للحامل ولو كان هو الساحب ذاته مطالبة المسحوب عليه القابل بدعوى مباشرة ناشئة عن الكميالة بكل ما تجوز المطالبة به بمقتضى المادتين ٤٦٠، ٤٦١ .

(مادة ٤٣٢)

١ - إذا شطب المسحوب عليه قبوله المكتوب على الكميالة قبل ردّها اعتبر القبول مرفوضا ويعتبر الشطب حاصلا قبل رد الكميالة ما لم يثبت العكس .

٢ - ومع ذلك إذا أخطر المسحوب عليه الحامل أو أى موقع آخر كتابة بقبوله التزم نحوهم بهذا القبول .

٢ - وإذا محبت الكمبيالة بين مكانين مختلفي التقويم وكانت مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من تاريخ إنشائها ، وجب ارجاع تاريخ الإنشاء إلى اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء ، ويحدد ميعاد الاستحقاق وفقا لذلك .

٣ - ويحسب ميعاد تقديم الكمبيالة وفقا لأحكام المقررة في الفقرة السابقة .

٤ - ولا تسرى هذه الأحكام إذا اتضح من شروط الكمبيالة أو من بياناتها لاتجاه القصد إلى إتباع أحكام أخرى .

الفرع السابع - الوفاء

(مادة ٤٤٢)

١ - على حامل الكمبيالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ إنشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها أن يقدمها الوفاء في يوم استحقاقها أو في أحد يومي العمل التاليين لهذا اليوم .

٢ - ويعتبر تقديم الكمبيالة إلى إحدى غرف المقاصة في حكم تقديمها للوفاء .

(مادة ٤٤٣)

١ - إذا أوفى المسحوب عليه الكمبيالة جازله إسترداها من الحامل موقعا عليها بما يفيد الوفاء .

٢ - ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي .

٣ - وإذا كان الوفاء جزئيا جاز للمسحوب عليه أن يطلب إثباته على الكمبيالة وإعطائه مخالصة به .

٤ - تبرأ ذمة الساحب والمظهرين وغيرهم من الملتزمين في الكمبيالة بقدر ما يدفع من أصل قيمتها . وعلى الحامل أن يعمل الاحتجاج عن القدر غير المدفوع .

(مادة ٤٤٤)

١ - لا يجبر حامل الكمبيالة على قبض قيمتها قبل الاستحقاق .

٢ - وإذا أوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل تبعة ذلك .

٣ - ومن أوفى في ميعاد الاستحقاق دون معارضة صحيحة برئت ذمته إلا إذا وقع منه غش أو خطأ جسيم . وعليه أن يستوفى من انتظام تسلسل التظاهرات ولكنه غير ملزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين .

(مادة ٤٤٥)

١ - إذا اشترط وفاء الكمبيالة في الجمهورية بعملة غير متداولة فيها وجب الوفاء بالعملة الوطنية حسب سعرها يوم الاستحقاق . فإذا لم يتم الوفاء في يوم الاستحقاق كان للحامل الخيار بين المطالبة ببلغ الكمبيالة مقوما بالعملة الوطنية حسب سعرها في يوم الاستحقاق أو في يوم الوفاء .

(ج) بعد مضي مدة معينة من تاريخ إنشائها .

(د) في يوم معين .

٢ - الكمبيالات المشتملة على مواعيد استحقاق غير المذكورة في الفقرة السابقة أو مواعيد استحقاق متعاقبة تكون باطلة .

(مادة ٤٣٨)

١ - الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع تكون واجبة الوفاء بمجرد تقديمها ، ويجب أن تقدم للوفاء خلال سنة من تاريخ إنشائها وللصاحب تقصير هذا الميعاد أو إطالته وللمظهرين تقصيره فقط .

٢ - وللصاحب أن يشترط عدم تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع قبل انقضاء أجل معين . وفي هذه الحالة يحسب ميعاد التقديم ابتداء من حلول هذا الاجل .

(مادة ٤٣٩)

١ - يبدأ ميعاد استحقاق الكمبيالة الواجبة الوفاء بعد مدة من الاطلاع من تاريخ القبول أو من تاريخ الاحتجاج .

٢ - فإذا لم يعمل الاحتجاج أعتبر القبول غير المؤرخ حاصلا بالنسبة إلى القابل في اليوم الأخير من الميعاد المقرر لتقديم الكمبيالة للقبول وفقا للمادة ٤٢٦ .

(مادة ٤٤٠)

١ - الكمبيالة المسحوبة لشهر أو أكثر من تاريخ إنشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها يكون استحقاقها في التاريخ المقابل من الشهر الذي يجب فيه الوفاء . فإذا لم يوجد للتاريخ مقابل في هذا الشهر كان الاستحقاق في اليوم الأخير منه .

٢ - وإذا محبت الكمبيالة لشهر ونصف شهر أو لعدة شهور ونصف شهر من تاريخ إنشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها ، وجب البدء بحساب الشهور كاملة .

٣ - وإذا كان الاستحقاق في أول الشهر أو في منتصفه أوفى آخره كان المقصود اليوم الأول أو الخامس عشر أو الأخير من الشهر .

٤ - ولا تعني عبارة (ثمانية أيام) أو (خمسة عشر يوما) أسبوعا أو أسبوعين وإنما ثمانية أيام أو خمسة عشر يوما بالفعل .

٥ - وتعني عبارة (نصف شهر) خمسة عشر يوما .

(مادة ٤٤١)

١ - إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في يوم معين في مكان مختلف فيه التقويم عن تقويم مكان إنشائها اعتبر تاريخ الاستحقاق معددا في اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء .

(مادة ٤٥٠)

يجوز لمن ضاعت منه كميالة مقبولة أو غير مقبولة ولم يتمكن من تقديم إحدى النسخ الأخرى أن يطلب من المحكمة إصدار أمر يلزم بوفاء الكميالة بشرط أن يثبت ملكيتها لها وأن يقدم كفيلا .

(مادة ٤٥١)

١ - في حالة الامتناع عن وفاء قيمة الكميالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا لأحكام المادتين السابقتين يجب على مالكها، للحفاظ على حقوقه أن يثبت ذلك في احتجاج يحوره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ويخطر به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة ٤٥٧ .

٢ - ويجب تحرير الاحتجاج في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة ولو تعذر الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسب .

(مادة ٤٥٢)

١ - يجوز لمالك الكميالة الضائعة الحصول على نسخة منها ويكون ذلك بالرجوع إلى من ظهر لملك الكميالة ويلتزم هذا المظهر بمعاونته والاذن باستعمال اسمه في مطالبة المظهر السابق . ويرقى المالك في هذه المطالبة من مظهر إلى مظهر حتى يصل إلى الساحب .

٢ - ويلتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على نسخة الكميالة المسامة من الساحب بعد التأشير عليها بما يفيد أنها بدل الأصل المفقود .

٣ - ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيلا .

٤ - وتكون جميع المعروفات على مالك الكميالة الضائعة .

(مادة ٤٥٣)

الوفاء في ميعاد الاستحقاق بناء على أمر المحكمة في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة يبرئ ذمة المدين .

(مادة ٤٥٤)

ينقضى التزام الكفيل المنصوص عليه في المواد ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ بمضي ثلاث سنوات إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى .

الفرع الثامن - الرجوع

(مادة ٤٥٥)

١ - لحامل الكميالة عند عدم وفائها في ميعاد الاستحقاق الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من المزمين بها .

٢ - ويتبع العرف الجاري في محل الوفاء في تعيين سعر العملة الأجنبية واء يجوز للساحب أن يبين في الكميالة السعر الذي يحسب على أساسه المبلغ الواجب دفعه .

٣ - ومع مراعاة القوانين الخاصة بالعملة ومراقبة النقد الأجنبي لا تسمى الأحكام المذكورة في الفقرتين السابقتين إذا اشترط الساحب أن يكون الوفاء بعملة أجنبية متداولة .

٤ - وإذا عين مبلغ الكميالة بعملة تحمل تسمية مشتركة وتختلف قيمتها في بلد الإصدار عن قيمتها في بلد الوفاء اقترض أن المقصود عملة بلد الوفاء .

(مادة ٤٤٦)

١ - إذا لم تقدم الكميالة للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها إيداع مبلغها لدى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها مكان الوفاء ويكون الإيداع على نفقة الحامل وتحت مسؤوليته .

٢ - يسلم الموظف المختص المودع وثيقة يذكر فيها إيداع المبلغ وقدره وتاريخ الكميالة وتاريخ الاستحقاق واسم من حررت في الأصل لمصلحته .

٣ - فإذا طالب الحامل المدين بالوفاء وجب على المدين تسليم وثيقة الإيداع إليه مقابل تسلم الكميالة منه مؤثرا عليها بوقوع الإيفاء بموجب وثيقة الإيداع التي تسلمها وللحامل قبض المبلغ من الموظف المختص بموجب هذه الوثيقة . فإذا لم يسلم للمدين وثيقة الإيداع وجب عليه وفاء قيمة الكميالة للحامل .

(مادة ٤٤٧)

١ - لا تقبل المعارضة في وفاء الكميالة إلا في حالة ضياعها أو افلاس حامليها .

٢ - يقصد بالضياع فقدان حيازة الكميالة بسبب غير إرادى .

(مادة ٤٤٨)

إذا ضاعت كميالة غير مقبولة وكانت محررة من نسخ عديدة جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بالوفاء بموجب إحدى النسخ الأخرى .

(مادة ٤٤٩)

إذا كانت الكميالة محررة من نسخ عديدة وضاعت النسخة التي تحمل صيغة التبول فلا يجوز المطالبة بوفائها بموجب إحدى النسخ الأخرى إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيلا .

(مادة ٤٥٠)

يجوز لمن ضاعت منه كميالة مقبولة أو غير مقبولة ولم يتمكن من تقديم إحدى النسخ الأخرى أن يطلب من المحكمة إصدار أمر يلزم بوفاء الكميالة بشرط أن يثبت ملكيتها لها وأن يقدم كفيلا .

(مادة ٤٥١)

١ - في حالة الامتناع عن وفاء قيمة الكميالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا لأحكام المادتين السابقتين يجب على مالكها، للحفاظ على حقوقه أن يثبت ذلك في احتجاج يحوره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ويخطر به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة ٤٥٧ .

٢ - ويجب تحرير الاحتجاج في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة ولو تعذر الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسب .

(مادة ٤٥٢)

١ - يجوز لمالك الكميالة الضائعة الحصول على نسخة منها ويكون ذلك بالرجوع إلى من ظهر إليه الكميالة ويلتزم هذا المظهر بمعاونته والاذن باستعمال اسمه في مطالبة المظهر السابق . ويرقى المالك في هذه المطالبة من مظهر إلى مظهر حتى يصل إلى الساحب .

٢ - ويلتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على نسخة الكميالة المسلمة من الساحب بعد التأشير عليها بما يفيد أنها بدل الأصل المفقود .

٣ - ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيلا .

٤ - وتكون جميع المعروفات على مالك الكميالة الضائعة .

(مادة ٤٥٣)

الوفاء في ميعاد الاستحقاق بناء على أمر المحكمة في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة يبرئ ذمة المدين .

(مادة ٤٥٤)

ينقضى التزام الكفيل المنصوص عليه في المواد ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ بمضى ثلاث سنوات إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى .

الفرع الثامن - الرجوع

(مادة ٤٥٥)

١ - لحامل الكميالة عند عدم وفائها في ميعاد الاستحقاق الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزمين بها .

٢ - ويتبع العرف الجاري في محل الوفاء في تعيين سعر العملة الأجنبية وإذا يجوز للساحب أن يبين في الكميالة السعر الذي يحسب على أساسه المبلغ الواجب دفعه .

٣ - ومع مراعاة القوانين الخاصة بالعملية ومراقبة النقد الأجنبي لا تسرى الأحكام المذكورة في الفقرتين السابقتين إذا اشترط الساحب أن يكون الوفاء بعملية أجنبية متداولة .

٤ - وإذا عين مبلغ الكميالة بعملية تحمل تسمية مشتركة وتختلف قيمتها في بلد الإصدار عن قيمتها في بلد الوفاء افترض أن المقصود عملة بلد الوفاء .

(مادة ٤٤٦)

١ - إذا لم تقدم الكميالة للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها إيداع مبلغها لدى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها مكان الوفاء ويكون الإيداع على نفقة الحامل وتحت مسؤوليته .

٢ - يسلم الموظف المختص المودع وثيقة يذكر فيها إيداع المبلغ وقدره وتاريخ الكميالة وتاريخ الاستحقاق وأمر من حررت في الأصل لمصلحته .

٣ - فإذا طالب الحامل المدين بالوفاء وجب على المدين تسليم وثيقة الإيداع إليه . مقابل تسلم الكميالة منه مؤثرا عليها بوقوع الإيفاء بموجب وثيقة الإيداع التي تسلمها وللحامل قبض المبلغ من الموظف المختص بموجب هذه الوثيقة . فإذا لم يسلم للمدين وثيقة الإيداع وجب عليه وفاء قيمة الكميالة للحامل .

(مادة ٤٤٧)

١ - لا تقبل المعارضة في وفاء الكميالة إلا في حالة ضياعها أو افلاس حاملها .

٢ - يقصد بالضياع فقدان حيازة الكميالة بسبب غير إرادى .

(مادة ٤٤٨)

إذا ضاعت كميالة غير مقبولة وكانت محورة من نسخ عديدة جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بالوفاء بموجب إحدى النسخ الأخرى .

(مادة ٤٤٩)

إذا كانت الكميالة محورة من نسخ عديدة وضاعت النسخة التي تحمل صيغة التبول فلا يجوز المطالبة بوفائها بموجب إحدى النسخ الأخرى إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيلا .

٢ - ويجوز للمعامل الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق في الأحوال الآتية :

(١) الامتناع الكلى أو الجزئى عن القبول .

(ب) إفلاس المسحوب عليه ، قابلاً كان للكميالة أو غير قابل ، أو وقوفه عن الدفع ولو لم يثبت بحكم ، أو الحجز على أمواله حجزاً غير مجد .

(ج) إفلاس صاحب الكميالة المشروط عدم تقديمها للقبول . ويجوز للضامن عند الرجوع عليه في الحالات المبينة في الفقرتين (ب، ج) أن يطلب من محكمة الأمور المستعجلة التي يقع في دائرتها محل إقامته ، وخلال ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليه ، منحه مهلة للوفاء ، فإذا رأت المحكمة مبرراً لمنح المهلة حددت في قرارها الميعاد الذى يجب فيه الوفاء بشرط ألا يجاوز التاريخ المعين للاستحقاق . ويكون هذا القرار غير قابل للطعن .

(مادة ٤٥٦)

١ - يكون إثبات الامتناع من قبول الكميالة أو عن وفائها باحتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء .

٢ - ويلزم عمل احتجاج عدم القبول في المواعيد المحددة لتقديم الكميالة للقبول . فإذا وقع التقديم الأول للقبول وفقاً للفقرة الأولى من المادة (٢٧) في اليوم الأخير من الميعاد المحدد للتقديم ، جاز عمل الاحتجاج في اليوم التالى .

٣ - ويلزم عمل احتجاج عدم الوفاء من الكميالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها في أحد يومي العمل التاليين ليوم الاستحقاق . وإذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وجب عمل احتجاج عدم الوفاء وفقاً للشروط المبينة بالفقرة السابقة بشأن احتجاج عدم القبول .

٤ - ويغنى احتجاج عدم القبول عن تقديم الكميالة للوفاء وعن عمل احتجاج عدم الوفاء .

٥ - وفي حالة وقوف المسحوب عليه عن الدفع سواء كان قابلاً للكميالة أو غير قابل أو توقيع حجز غير مجد على أمواله ، لا يجوز لحامل الكميالة الرجوع على الضامنين إلا بعد تقديم الكميالة للمسحوب عليه للوفاء وعمل الاحتجاج .

٦ - وفي حالة شهر إفلاس المسحوب عليه ، سواء كان قابلاً للكميالة أو غير قابل ، أو شهر إفلاس صاحب الكميالة المشروط عدم تقديمها للقبول ، يكون تقديم حكم الإفلاس كافياً لتمكين الحامل من استعمال حقوقه في الرجوع على الضامنين .

(مادة ٤٥٧)

١ - على حامل الكميالة أن يخطر من ظهرها له والساحب بعدم قبولها أو بعدم وفائها خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم عمل الاحتجاج أو ليوم تقديمها للقبول أو الوفاء إذا اشتملت على شرط الرجوع بلا مصاريف . وعلى كل مظهر خلال يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الإخطار أن يخطر بدوره من ظهره الكميالة بتسلمه هذا الإخطار مبيناً له أسماء و عناوين من قاموا بالإخطارات السابقة ، وهكذا من مظهر إلى آخر حتى الساحب ويبدأ الميعاد بالنسبة إلى كل مظهر من التاريخ الذى تسلم فيه الإخطار من المظهر السابق عليه .

٢ - متى أخطر أحد الموقعين على الكميالة طبقاً للفقرة السابقة وجب كذلك لإخطار ضامنه الاحتياطى في الميعاد ذاته .

٣ - وإذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية غير مقروءة اكتفى بإخطار المظهر السابق عليه .

٤ - ولمن وجب عليه الإخطار أن يقوم به بأية كيفية ولو برد الكميالة ذاتها .

٥ - ويجب عليه إثبات قيامه بالإخطار في الميعاد المقرر له . ويعتبر الميعاد مرهياً إذا سلم الخطاب المسجل المتضمن الإخطار إلى إدارة البريد في الميعاد المذكور .

٦ - ولا تسقط حقوق من وجب عليه الإخطار إذا لم يتم بغير الميعاد المقرر له ، وإنما يلزمه عند الاقتضاء تعويض الضرر المترتب على أهله بشرط ألا يجاوز التعويض مبلغ الكميالة .

(مادة ٤٥٨)

١ - للساحب ولكل مظهر أو ضامن احتياطى أن يعفى الحامل من عمل احتجاج عدم القبول أو عدم الوفاء عند الرجوع إذا كتب على الكميالة شرط (الرجوع بلا مصروفات) أو (بدون احتجاج) أو أى شرط آخر يفيد هذا المعنى ووقع عليه .

٢ - ولا يعفى هذا الشرط الحامل من تقديم الكميالة في المواعيد المقررة ولا من عمل الإخطارات اللازمة . وعلى من يتسكك تجاه الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد إثبات ذلك .

٣ - وإذا كتب الساحب شرط الرجوع بلا مصروفات سرت آثاره على كل الموقعين . أما إذا كتبه أحد المظهرين أو الضامنين الاحتياطيين ، سرت آثاره عليه وحده .

٤ - وإذا كان الساحب هو الذى وضع الشرط وعمل الحامل احتجاجاً رغم ذلك تحمل وحده المصروفات . أما إذا كان الشرط صادراً من مظهر أو ضامن احتياطى جاز الرجوع على جميع الموقعين بمصروفات الاحتجاج .

(مادة ٤٦٤)

١ - تسقط حقوق حامل الكمبيالة تجاه المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزمين ، ما عدا القابل ، بمضى المواعيد المعينة لاجراء ما يأتى :
(أ) تقديم الكمبيالات المستحقة الوفاء لدى الاطلاع أو بعد مدة معينة من الاطلاع .

(ب) عمل احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء .
(ج) تقديم الكمبيالة للوفاء في حالة اشغالها على شرط الرجوع بلا مصروفات .

٢ - ومع ذلك لا يفيد الساحب من هذا السقوط إلا إذا أثبت أنه أوجد مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق . وفي هذه الحالة لا يبقى للحامل إلا الرجوع على المسحوب عليه .

٣ - وإذا لم تقدم الكمبيالة للقبول في الميعاد الذى اشترطه الساحب سقطت حقوق الحامل في الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء على السواء إلا إذا تبين من عبارة الشرط أن الساحب لم يقصد منه سوى إعفاء نفسه من ضمان القبول .

٤ - وإذا كان المظهر هو الذى اشترط في التظهير ميعادا لتقديم الكمبيالة للقبول فله وحده الافادة من هذا الشرط .

(مادة ٤٦٥)

١ - إذا حالت قوة القاهرة دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج في المواعيد المقررة لذلك فتمتد هذه المواعيد .

٢ - وعلى الحامل أن يخطر دون إبطاء من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، وإن ثبت هذا الاخطار مؤرخا وموقعا منه في الكمبيالة أو في الورقة المتصلة بها . وتتسلسل الاخطارات وفقا للسادة ٤٥٧

٣ - وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة تقديم الكمبيالة للقبول أو للوفاء دون إبطاء ثم عمل الاحتجاج عند الاقتضاء .

٤ - وإذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوما محسوبة من يوم الاستحقاق ، جاز الرجوع على الملتزمين دون حاجة إلى تقديم الكمبيالة أو عمل احتجاج إلا إذا كان الرجوع موقوفا لمدة أطول بمقتضى قانون .

٥ - وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة معينة من الاطلاع عليها مسمى ميعاد الثلاثين يوما من التاريخ الذى أخطر فيه الحامل من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، ولو وقع هذا التاريخ قبل انتهاء مواعيد تقديم الكمبيالة . وتزاد مدة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوما إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها .

(مادة ٤٥٩)

١ - الأشخاص الملتزمون بموجب الكمبيالة مسئولون بالتضامن قبل حاملها .

٢ - وللحامل الرجوع على هؤلاء الملتزمين منفردين أو مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم .

٣ - وينتبت هذا الحق لكل موقع على الكمبيالة إذا أدى قيمتها .

٤ - والدعوى المقامة على أحد الملتزمين لا تحول دون الرجوع على الباقيين ولو كانوا لاحقين للتمتع الذى وجهت إليه الدعوى ابتداء .

(مادة ٤٦٠)

لحامل الكمبيالة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتى :

(أ) أصل مبلغ الكمبيالة غير المقبولة أو غير المدفوعة .

(ب) التعويض عن التأخير في السداد من تاريخ الاستحقاق .

(ج) مصروفات الاحتجاج والاضطرابات وغيرها من المصروفات .

(مادة ٤٦١)

يجوز لمن أوفى الكمبيالة مطالبة ضامنيه بما يأتى :

(أ) المبلغ الذى أوفاه .

(ب) التعويض عن التأخير في السداد ابتداء من يوم الوفاء .

(ج) المصروفات التى تحملها .

(مادة ٤٦٢)

١ - لكل ملتزم طوالب بكمبيالة على وجه الرجوع أو كان مستهدفا للطالبة بها أن يطلب في حالة قيامه بالوفاء تسلم الكمبيالة مع الاحتجاج وغالصة بما وفاه .

٢ - ولكل مظهر وفى الكمبيالة أن يشطب تظهيره والتظهيرات اللاحقة له .

(مادة ٤٦٣)

في حالة الرجوع بعد قبول جزئى ، يجوز لمن أدى القدر غير المقبول من قيمه الكمبيالة أن يطلب اثبات هذا الوفاء على الكمبيالة وتسليمه غالصة به . ويجب على الحامل فضلا عن ذلك أن يسلمه صورة من الكمبيالة موقعا عليها منه بما يفيد أنها طبق الأصل وأن يسلمه الاحتجاج تمكينا له من استعمال حقه في الرجوع على غيره .

٦ - ولا يعتبر من القوة القاهرة الأمور المتصلة بشخص حامل الكميالة أو بمن كلفه بتقديمها أو بعمل الاحتجاج .

(مادة ٤٦٦)

يجوز لحامل الكميالة المعمول عنها احتجاج عدم الوفاء أن يوقع حجزا تحفظيا بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكميالة مع مراعاة الأحكام المقررة لهذا الحجز في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(مادة ٤٦٧)

١ - لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكميالة أن يستوفى حقه بسحب كميالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وواجبة الوفاء في محل إقامة هذا الضامن ما لم يشترط غير ذلك .

٢ - وتشتمل كميالة الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين ٤٦٠ ، ٤٦١ مضافا إليها ما دفع من عمولة ورسم الدمغة .

٣ - وإذا كان ساحب كميالة الرجوع هو الحامل حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاء قيمة كميالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي استحق فيه وفاء الكميالة الأصلية على المكان الذي يوجد فيه محل إقامة الضامن .

٤ - وإذا كان ساحب كميالة الرجوع أحد المظهرين حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاء قيمة كميالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي يوجد فيه محل إقامة ساحب كميالة الرجوع على المكان الذي فيه محل إقامة الضامن .

٥ - وإذا تعددت كميالات الرجوع فلا تجوز مطالبة ساحب الكميالة الأصلية أو أى مظهر لها إلا بقيمة كميالة رجوع واحدة .

الفرع التاسع - التدخل

(مادة ٤٦٨)

١ - لساحب الكميالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطي أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

٢ - ويجوز قبول الكميالة أو وفاؤها من شخص متدخل لمصلحة أى مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية .

٣ - ويجوز أن يكون المتدخل من الغير، كما يجوز أن يكون المسحوب عليه أو أى شخص ملزم بمقتضى الكميالة وإنما لا يجوز أن يكون المسحوب عليه القابل .

٤ - ويجب على المتدخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته خلال يومى العمل التاليين وإلا كان مسئولاً عند الاقتضاء عن تعويض ما يترتب على إهماله من ضرر بشرط أن لا يتجاوز مبلغ الكميالة .

(مادة ٤٦٩)

١ - يقع القبول بالتدخل في جميع الأحوال التى يكون فيها لحامل كميالة جائزة القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها .

٢ - وإذا عين في الكميالة من يقبلها أو يوفى قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفاؤها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدر عنه هذا التبيين ولا على الموقعين اللاحقين له إلا إذا قدم الكميالة إلى من عين لقبولها أو لوفائها عند الاقتضاء وامتنع هذا الشخص عن قبولها وانتهى الحامل هذا الامتناع باحتجاج .

٣ - وللحامل في الأحوال الأخرى رفض القبول بالتدخل . وإذا قبله فقد حققه في الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له .

(مادة ٤٧٠)

يذكر القبول بالتدخل على الكميالة ذاتها ويوقعه المتدخل . ويذكر فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته . فإذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان اعتبر حاصلا لمصلحة الساحب .

(مادة ٤٧١)

١ - يلتزم القابل بالتدخل تجاه حامل الكميالة والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التى يلتزم بها هذا الأخير .

٢ - ويجوز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنيه على الرغم من حصول القبول بالتدخل أن يلزموا الحامل مقابل أداء المبلغ المدين في المادة (٤٦٠) بتسليم الكميالة والاحتجاج والمخالصة إن وجدت .

(مادة ٤٧٢)

١ - يجوز وفاء الكميالة بالتدخل في جميع الأحوال التى يكون فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع على الملتزمين بها .

٢ - ويكون هذا الوفاء بأداء كل المبلغ الذى كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته أدائه .

٣ - ويجب أن يقع الوفاء على الأكثر في اليوم التالى لآخر يوم يجوز فيه عمل احتجاج عدم الوفاء .

٤ - ويجب على المتدخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته خلال يومى العمل التاليين وإلا كان مسئولاً عند الاقتضاء عن تعويض ما يترتب على إهماله من ضرر بشرط أن لا يتجاوز مبلغ الكبيالة .

(مادة ٤٦٩)

١ - يقع القبول بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحامل كبيالة جائزة القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها .

٢ - وإذا عين في الكبيالة من يقبلها أو يوفى قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدر عنه هذا التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له إلا إذا قدم الكبيالة إلى من عين لقبولها أو لوفائها عند الاقتضاء وامتنع هذا الشخص عن قبولها وانتهى الحامل هذا الامتناع باحتجاج .

٣ - وللحامل في الأحوال الأخرى رفض القبول بالتدخل . وإذا قبله فقد حققه في الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له .

(مادة ٤٧٠)

يذكر القبول بالتدخل على الكبيالة ذاتها ويوقعه المتدخل . ويذكر فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته . فإذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان أعتبر حاصلاً لمصلحة الساحب .

(مادة ٤٧١)

١ - يلتزم القابل بالتدخل تجاه حامل الكبيالة والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التي يلتزم بها هذا الأخير .

٢ - ويجوز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامته على الرغم من حصول القبول بالتدخل أن يلزموا الحامل مقابل أداء المبلغ المدين في المادة (٤٦٠) بتسليم الكبيالة والاحتجاج والمحاصة إن وجدت .

(مادة ٤٧٢)

١ - يجوز وفاء الكبيالة بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع على الملتزمين بها .

٢ - ويكون هذا الوفاء بأداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته أدائه .

٣ - ويجب أن يقع الوفاء على الأكثر في اليوم التالي لآخر يوم يجوز فيه عمل احتجاج عدم الوفاء .

٦ - ولا يعتبر من القوة القاهرة الأمور المتصلة بشخص حامل الكبيالة أو بمن كلفه بتقديمها أو بعمل الاحتجاج .

(مادة ٤٦٦)

يجوز لحامل الكبيالة المعمول عنها احتجاج عدم الوفاء أن يوقع حجزاً تحفظياً بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكبيالة مع مراعاة الأحكام المقررة لهذا الحجز في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(مادة ٤٦٧)

١ - لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكبيالة أن يستوفى حقه بسحب كبيالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وواجبة الوفاء في محل إقامة هذا الضامن ما لم يشترط غير ذلك .

٢ - وتشتمل كبيالة الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين ٤٦٠ ، ٤٦١ مضافاً إليها ما دفع من عمولة ورسم الدفعة .

٣ - وإذا كان ساحب كبيالة الرجوع هو الحامل حدد مبلغها على الأساس الذي تحدّد بمقتضاء قيمة كبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي استحق فيه وفاء الكبيالة الأصلية على المكان الذي يوجد فيه محل إقامة الضامن .

٤ - وإذا كان ساحب كبيالة الرجوع أحد المظهرين حدد مبلغها على الأساس الذي تحدّد بمقتضاء قيمة كبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي يوجد فيه محل إقامة ساحب كبيالة الرجوع على المكان الذي فيه محل إقامة الضامن .

٥ - وإذا تعددت كبيالات الرجوع فلا تجوز مطالبة ساحب الكبيالة الأصلية أو أى مظهر لها إلا بقيمة كبيالة رجوع واحدة .

الفرع التاسع - التدخل

(مادة ٤٦٨)

١ - لساحب الكبيالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطى أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

٢ - ويجوز قبول الكبيالة أو وفاؤها من شخص متدخل لمصلحة أى مدين بها يكون مستهدفاً للرجوع عليه، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية .

٣ - ويجوز أن يكون المتدخل من الغير، كما يجوز أن يكون المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بمقتضى الكبيالة وإنما لا يجوز أن يكون المسحوب عليه القابل .

٣ - ولكل حامل كميالية غير مذكور فيها أنها سحبت من نسخة وحيدة أن يطلب نسخا منها على نفقته . ويجب عليه تحقيقا لذلك أن يلجأ إلى من ظهرها له الذي يلتزم بأن يعاونه لدى المظهر السابق ، وهكذا يرقى إلى الساحب .

٤ - وعلى كل مظهر كتابة تظهيره على النسخ الجديدة .

(مادة ٤٧٨)

١ - وفاء الكميالية بمقتضى إحدى نسخها مبرء للذمة ولو لم يكن مشروطا فيها أن هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى . ومع ذلك يبقى المسحوب عليه ملتزما بالوفاء بمقتضى كل نسخة وقع عليها بالقبول ولم يستردها .

٢ - والمظهر الذى ظهر نسخ الكميالية لأشخاص مختلفين وكذلك المظهرون اللاحقون له ملزمون بمقتضى كل النسخ التى تحمل توقيعاتهم ولم يستردوها .

(مادة ٤٧٩)

على من أرسل إحدى نسخ الكميالية للقبول أن يبين على النسخ الأخرى اسم من تكون تلك النسخة فى حيازته . وعلى هذا الشخص أن يسلمها لل حامل الشرعى لأية نسخة أخرى . فإذا رفض تسليمها فلا يكون للحامل حق الرجوع إلا إذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه :

- (أ) أن النسخة التى أرسلت للقبول لم تسلم له رغم طلبه لها .
- (ب) أن القبول أو الوفاء لم يحصل بموجب نسخة أخرى .

الفرع الحادى عشر - الصور

(مادة ٤٨٠)

١ - لحامل الكميالية أن يحجر صورا منها .

٢ - ويجب أن تكون الصور مطابقة تماما لأصل الكميالية وما تحمل من تظهيرات أو بيانات أخرى مدونة فيها . ويجب أن يبين فى الصورة الحد الذى ينتهى عنده النقل عن الأصل .

٣ - ويجوز تظهير الصورة وضمانها احتياطيا بالكيفية التى يقع بها تظهير أو ضمان الأصل وبالأثار ذاتها .

(مادة ٤٨١)

١ - يبين فى صورة الكميالية اسم حائز الأصل . وعلى هذا الحائز أن يسلم الأصل للحامل الشرعى للصورة .

(مادة ٤٧٣)

١ - إذا كان لمن قبلوا الكميالية بالتدخل أو لمن عينوا لوفائها عند الاقتضاء عمل إقامة فى مكان الوفاء وجب على الحامل تقديم الكميالية لمؤلاء الأشخاص جميعا لوفائها وإليه أن يقوم بعمل احتجاج عدم الوفاء إذا لزم الحال فى اليوم التالى على الأكثر لآخر يوم يجوز فيه عمل هذا الاحتجاج .

٢ - فإذا لم يعمل الاحتجاج فى هذا الميعاد برئت ذمة من عين لوفائها عند الاقتضاء أو من وقع القبول بالتدخل لمصاحته ، وكذلك تبرأ ذمة المظهريين اللاحقين .

(مادة ٤٧٤)

إذا رفض حامل الكميالية الوفاء بالتدخل فقد حقه فى الرجوع على من كانت ذمته تبرأ بهذا الوفاء .

(مادة ٤٧٥)

١ - يجب إثبات الوفاء بالتدخل بكتابة مخالصة على الكميالية يذكر فيها من حصل الوفاء لمصاحته . فإذا خلت المخالصة من هذا البيان اعتبر الوفاء بالتدخل حاصلًا لمصلحة الساحب .

٢ - ويجب تسليم الكميالية والاحتجاج إن عمل للوفى بالتدخل .

(مادة ٤٧٦)

١ - يكتسب من أوفى كميالية بطريق التدخل جميع الحقوق الناشئة عنها تجاه من حصل الوفاء لمصاحته والمتترمين تجاه هذا الشخص بمقتضى الكميالية . ومع ذلك لا يجوز للوفى بالتدخل تظهير الكميالية من جديد .

٢ - وتبرأ ذمة المظهريين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصاحته .

٣ - وإذا تراحم عدة أشخاص على الوفاء بالتدخل فضل من يترتب على الوفاء منه إبراء أكبر عدد من المتترمين . ومن يتدخل للوفاء بالمخالفة لهذه القاعدة مع علمه بذلك يفقد حقه فى الرجوع على من كانت ذمته تبرأ لوروعيت القاعدة .

الفرع العاشر - تعدد النسخ

(مادة ٤٧٧)

١ - يجوز سحب الكميالية من نسخ متعددة يطابق بعضها بعضا .

٢ - ويجب أن يوضع فى متن كل نسخة رقمها ، وإلا اعتبرت كل نسخة كميالية قائمة بذاتها .

الفصل الثاني

السند الأدنى

(مادة ٤٨٦)

يشتمل السند الأدنى على البيانات الآتية :

١ - شرط الأمر أو عبارة سند للأمر مكتوبة في متن السند باللغة التي كتب بها .

٢ - تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .

٣ - تاريخ الاستحقاق .

٤ - مكان الوفاء .

٥ - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) .

٦ - تاريخ إنشاء السند ومكان انشاؤه .

٧ - توقيع من أنشأ السند (المحرر) .

(مادة ٤٨٧)

السند الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سنداً لاذنيا إلا في الأحوال الآتية :

١ - إذا خلا السند من بيان معاد الاستحقاق اعتبر واجب الوفاء لدى الاطلاع عليه .

٢ - إذا خلا السند من بيان مكان الوفاء أو محل إقامة المحرر اعتبر محل إنشاء السند مكاناً للوفاء به ومحل إقامة محرره .

٣ - وإذا خلا السند من بيان مكان انشاؤه اعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم المحرر .

(مادة ٤٨٨)

١ - الأحكام المتعلقة بالكمبيالة ، فيما يخص تعدد نسخها وصورها وبتظهيرها ، واستحقاقها ، ووفائها ، والرجوع بسبب عدم الوفاء ، وعدم جواز منح مهلة للوفاء ، والجزء التحفظي ، والبروتستو ، وحساب المواعيد وأيام العمل ، والرجوع بطريق إنشاء كمبيالة رجوع ، والوفاء بالتدخل ، والتقدم تسري على السند لأمر ، بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع ماهيته .

٢ - وتسري أيضاً على السند لأمر القواعد المتعلقة بالكمبيالة المستحقة الوفاء في موطن الغير أو في مكان غير الذي يوجد به موطن المسحوب عليه ، والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب

٢ - وإذا امتنع حائز الأصل عن تسليمه فلا يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهرها أو ضامناتها الاحتياطين ، إلا إذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه أن الأصل لم يسلم إليه بناء على طلبه .

٣ - وإذا كتب على الأصل عقب التظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة عبارة : (منذ الآن لا يصح التظهير إلا على الصورة) أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى ، فكل تظهير يكتب على الأصل بعد ذلك يعتبر كأن لم يكن .

الفرع الثاني عشر - التحريف

(مادة ٤٨٢)

إذا وقع تحريف في متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون لهذا التحريف بما ورد في المتن المحرف ، أما الموقعون السابقون عليه فيأزمون بما ورد في المتن الأصلي .

الفرع الثالث عشر - انقضاء الدعوى

(مادة ٤٨٣)

١ - تنقضي الدعوى الناشئة عن الكمبيالة تجاه قابلها بمضي ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق .

٢ - وتنقضي دعاوى حامل تجاه المظهرين أو الساحب بمضي سنة من تاريخ الاحتجاج المحرر في المعاد القانوني أو من تاريخ الاستحقاق إذا اشتملت الكمبيالة على شرط الرجوع لا معصوفات .

٣ - وتنقضي دعاوى المظهرين تجاه بعضهم البعض أو تجاه الساحب بمضي سنة أشهر من اليوم الذي أوفى فيه المظهر الكمبيالة أو من يوم إقامة الدعوى عليه .

(مادة ٤٨٤)

١ - إذا أقيمت الدعوى فلا تسري المدد المقررة في المادة السابقة إلا من تاريخ آخر إجراء فيها .

٢ - ولا تسري المدد المذكورة إذا صدر حكم بالدين أو أقربه المدين بسند منفرد إقراراً يترتب عليه تجديد الدين .

(مادة ٤٨٥)

لا يكون لانقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى أثر إلا بالنسبة إلى من اتخذ تجاهه الإجراء القاطع للمدة .

والتناجج المترتبة على التوقيع ممن ليست لهم أهلية الالتزام أو
يوعات غير المألزة أو توقيع شخص غير مفوض أو جاوز حدود
ريض .

— وكذلك نسرى على السند لأمر الأحكام المتعلقة بالضمـ
تياطى مع مراعاة أنه إذا لم يذكر فى صيغة هذا الضمان اسم المضمون
والضمان حاصلًا لمصلحة محرر السند .

(مادة ٤٨٩)

١ — يلتزم محرر السند الأذنى على الوجه الذى يلتزم به قابل
مبالة .

٢ — ويجب تقديم السند الإذنى المستحق الوفاء بعد مدة معينة من
اطلاع إلى المحرر فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٦ للتأشير عليه
يفيد الاطلاع على السند ويجب أن يكون هذا للتأشير مؤرخًا وموقعًا
المحرر .

٣ — وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ التأشير .

٤ — وإذا امتنع المحرر عن وضع التأشير وجب إثبات امتناعه باحتجاج
تبر تاريخ هذا الاحتجاج بدء السريان مدة الاطلاع .

الفصل الثالث

(الشيك)

(مادة ٤٩٠)

١ — الشيك محرر يتضمن أمرا غير معلق على شرط ولا مضاف لأجل
وجه إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ محدد من حساب الساحب لدى المسحوب
يه إلى المستفيد .

وبقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون .

بالساحب : مصدر الشيك .

بالمسحوب عليه : البنك الموجه إليه أمر الدفع .

بالمستفيد : الشخص الصادر لصالحه الشيك .

٢ — ولا يعتبر شيكا فى تطبيق أحكام هذا القانون المحرر المسحوب على
ير بنك .

(مادة ٤٩١)

١ — تعيين البنك المسحوب عليه يكون بذكر اسمه مع بيان المكان
الذى يصرف فيه الشيك فإذا ذكرت عدة أماكن بجانب اسم البنك
لمسحوب عليه اعتبرت كلها أما كن تبادلية للوفاء بالشيك وفى حالة اغفال
لكن .

٢ — ويكون تعيين المستفيد بالشيك بذكر اسمه ليصرف إليه شخصيا
أو لأمره فيصرف له أو لغيره ، أو يذكر لفظ حامس له فيصرف لحامل
الشيك .

٣ — ويجوز كذلك سحب الشيك ليصرف لأمر صاحبه .

(مادة ٤٩٢)

مع عدم الإخلال بالحقوق والالتزامات القائمة بين الساحب والمستفيد
والتي تنظمها قوانين أخرى يبطل الشيك الذى لايشتمل على أحد البيانات
الواردة فى المادتين السابقتين ولا يترتب عليه الآثار المنصوص عليها فى
هذا القانون .

(مادة ٤٩٣)

يجوز بموجب اتفاق خاص بين الساحب والبنك المسحوب عليه النص
فى الشيك على الوفاء به فى مقر بنك آخر ، وفى هذه الحالة يتم تحرير
الاحتجاج وفق حكم المادة (٥٢٧) من هذا القانون فى مقر البنك الآخر .

(مادة ٤٩٤)

إذا كتب مبلغ الشيك بالحروف والأرقام معا كانت العبرة عند اختلافهما
بالمبلغ المكتوب بالحروف ، وإذا كتب المبلغ عدة مرات إما بالحروف
وإما بالأرقام فالعبرة بأقلها مبلغا .

(مادة ٤٩٥)

إذا حمل الشيك توقعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به
أو توقعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقعات غير ملازمة لانصافها
أو لمن وقع الشيك باسمهم لأسباب أخرى ، تبطل التزامات غيرهم من
الموقعين على الشيك .

(مادة ٤٩٦)

كل من وضع توقعه على شيك نيابة عن آخر غير تفويض منه التزم
شخصيا بموجب الشيك ، ومتى قام بالوفاء به آلت إليه الحقوق التى كانت
تثول لمن أدعى هو النيابة عنه ، ويسرى ذات الحكم على النائب الذى جاوز
حدود سلطاته .

(مادة ٤٩٧)

يعتبر تحرير الشيك لإقرارا من صاحبه بوجود مقابل وفاء فى تاريخ
تحريره إلى حين تقديمه للمسحوب عليه خلال المواعيد المحددة بالمادة (٥٠٩)
من هذا القانون .

كما يضمن الساحب وفاء الشيك وكل شرط يسقط به الساحب هذا
الضمان يعتبر كأن لم يكن .

(مادة ٤٩٨)

- ١ - يتداول الشيك المسحوب لحامله بمجرد التسليم .
- ٢ - ويتداول بالتظهير الشيك المسحوب لأمر أو لأذن مستفيد معين .
- ٣ - ويتداول بحوالة الحق المقررة في قانون المعاملات المدنية الشيك الأسمى غير المتضمن لفظ الأمر أو الإذن .

(مادة ٤٩٩)

لا يجوز تعليق التظهير على شرط أو إضافته لأجل، وكل شرط أو أجل يضاف إلى التظهير يعتبر كأن لم يكن ، ويبطل التظهير الجزئي كما يبطل التظهير من المسحوب عليه .

(مادة ٥٠٠)

ينقل التظهير بجميع الحقوق الناشئة عن الشيك .

(مادة ٥٠١)

يضمن المظهر وفاء الشيك إلا إذا نص في التظهير على خلاف ذلك ، ويجوز للمظهر أن يحظر على المظهر إليه تظهير الشيك من جديد فلا يكون ملزما بالضمان أمام من يتول إليهم الشيك بتظهير لاحق ، ولا يخل ذلك بقابلية الشيك للتداول .

(مادة ٥٠٢)

يعتبر من بيده شيك قابل للتظهير أنه حامله الشرعى ويثبت حقه فيه بتظهيرات متصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيرا على بياض ، وتعتبر التظهيرات المشطوبة في هذا الخصوص كأن لم تكن ، وإذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل أنه هو الذي آل إليه الحق في الشيك بمقتضى التظهير على بياض كل ذلك إلا إذا ثبت أن حيازة الشيك قد تمت بسوء نية أو نتيجة خطأ جسيم .

(مادة ٥٠٣)

تظهير الشيك المحرر لحامله يجعل المظهر مسئولا طبقا لأحكام الرجوع لكنه لا يحوله إلى شيك للأذن أو للأمر .

(مادة ٥٠٤)

لا يجوز لمن أقيمت عليهم دعوى بشأن الشيك أن يحتجوا على حامله بأوجه الدفع المبينة على علاقتهم الشخصية بالساحب أو بالحاملين السابقين وذلك ما لم يكن الحامل المحتج عليه قد قصد بحصوله على الشيك مجرد الاضرار بالملتزمين في الشيك .

(مادة ٥٠٥)

- ١ - إذا اشتمل التظهير على أى عبارة تفيد التوكيل مثل « القيمة للتحويل » أو « القبض » أو بالتوكيل كان للتظهير إليه جميع الحقوق الناشئة عن الشيك ، وفي هذه الحالة لا يكون للملتزمين في الشيك أن يحتجوا على الحامل إلا بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .
- ٢ - وبمراعاة حكم البند ٣ من المادة ٩٨ لا يجوز للمظهر إليه في الحالة المبينة في الفقرة السابقة تظهير الشيك إلا على سبيل التوكيل .
- ٣ - ولا تنقضى الوكالة برفاة الموكل أو انعدام أهليته أو نقصها .

(مادة ٥٠٦)

التظهير اللاحق للاحتجاج أو لاقرار المسحوب عليه مثبت للامتناع عن الوفاء وكذلك التظهير الذي يتم بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك لا يترتب عليه إلا آثار الحوالة المدنية للحقوق ، ويعتبر التظهير الحالى من التاريخ أنه قد تم قبل ذلك ، ما لم يثبت العكس . وبعد تزويرا تقديم توارىخ التظهير .

(مادة ٥٠٧)

يجوز ضمان وفاء مبلغ الشيك كله أو بعضه من ضامن احتياطي ولو كان من الموقعين على الشيك .

ويلتزم الضامن الاحتياطي على الوجه الذي التزم به من ضمنه ، ويكون التزام الضامن صحيحا ولو كان الالتزام المضمون باطلا لأى سبب غير العيب في الشكل .

وإذا أوفى الضامن الاحتياطي بمبلغ الشيك آلت إليه الحقوق الناشئة عنه أمام من ضمنه وأمام كل ملتزم في مواجهة هذا الأخير بمقتضى الشيك .

(مادة ٥٠٨)

يكون للشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه ، وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن ، ويجب الوفاء بالشيك في يوم تقديمه ولو كان سابقا على اليوم المدون فيه كتاريخ إصداره .

(مادة ٥٠٩)

لشيك المسحوب في جمهورية مصر العربية والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه الوفاء خلال ثلاثين يوما . فإذا كان الشيك مسحوبا خارجها ويستحق الوفاء داخلها وجب تقديمه خلال ستين يوما .

وتبدأ المواعيد المذكورة من اليوم المبين في الشيك كتاريخ إصداره . ويعتبر تقديم الشيك إلى إحدى غرف المقاصة تقدما الوفاء .

(مادة ٥١٠)

على المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديمه وفقا للمادة السابقة متى كان لديه مقابل وفائه ولا تقبل المعارضة في الوفاء من جانب الساحب إلا في حالات خروج الشيك من حيازته أو حيازة حامله بغير إرادته أو إفلاس حامله .

ولا يقبل في غير هذه الأحوال اعتراض الساحب على الوفاء بقيمة الشيك حتى ولو في حالة قيام دعوى أصلية .

(مادة ٥١١)

وفاة الساحب أو إفلاسه أو عدم اهليته الطارئة بعد إصداره الشيك لا تخل بالأثر المترتبة عليه .

(مادة ٥١٢)

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٩٦ من هذا القانون يسأل مدنيا المسحوب عليه الذي يقرر على خلاف الحقيقة عمدا عدم وجود مقابل وفاء كاف لديه .

(مادة ٥١٣)

كل بنك يرفض دون مبرر قانوني وفاء شيك مسحوب عليه وله مقابل وفاء ولم تجر بشأنه معارضة يسأل عما أصاب الساحب والمستفيد من ضرر .

(مادة ٥١٤)

يجب على المستفيد تسليم الشيك موقعا عليه بالتخالص متى تسلم مبلغ الشيك من المسحوب عليه .

(مادة ٥١٥)

لحامل الشيك أن يرفض الوفاء إليه بجزء من مبلغ الشيك ، ويجوز له أن يقبل الوفاء بتدبر مقابل الوفاء الجائر التصرف فيه .

وفي هذه الحالة يتعين على المسحوب عليه أن يثبت المبلغ المدفوع للحامل على ذات الشيك واقتضاء مخالصة منه بما أوفاه وتسليمه مستندا يثبت عدم وجود مقابل وفاء بباقي مبلغ الشيك ، وكل ما يدفع من أصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة الساحب والمظهرين والضامنين .

(مادة ٥١٦)

في حالة تقديم عدة شيكات مسحوب عليه في وقت واحد وكان مقابل الوفاء لديه غير كاف للوفاء بها وجب عليه صرف مبلغ الشيك الاقدم تاريخا والذي يليه .

فاذا كانت الشيكات المقدمة تحمل تاريخ إصدار واحد فيتم الصرف بحسب ترتيب أرقام الشيكات المفصولة من دفتر واحد ، فاذا كانت من عدة دفاتر فيتم صرف الأكبر مبلغا فما دونه .
ويعتبر الشيك الذي لا يحمل رقما مسلسلا تاليا لأي شيك آخر يحمل رقما مسلسلا إذا كان تاريخ إصدارهما واحدا .

(مادة ٥١٧)

إذا أوفى المسحوب عليه بمبلغ شيك دون معارضة من أحد كان وفاءه صحيحا .

(مادة ٥١٨)

يجب على المسحوب عليه عند الوفاء بمبلغ الشيك أن يتحقق من انتظام وتسلسل التظهيرات ولا يلزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين .

(مادة ٥١٩)

لا يتجدد الدين بقبول الدائن تسلم شيك لاستيفاء دينه وبني الدين الأصلي قائما بما له من ضمانات إلى أن يتم الوفاء بمبلغ الشيك .

(مادة ٥٢٠)

إذا كان مبلغ الشيك محمدا بعملة أجنبية وجب الوفاء به بذات العملة ، ويجوز للحامل المطالبة أو قبول الوفاء بمبلغ الشيك مقوما بالعملة المصرية طبقا للسعر المعلن في جمهورية مصر العربية يوم تقديم الشيك للوفاء ، فاذا قدم الشيك بعد انتهاء الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون كانت العبرة بالسعر في آخر يوم من أيام ميعاد التقديم المذكور .

(مادة ٥٢١)

إذا تعين مبلغ الشيك بنقد يحمل اسم مشتركا كانت العبرة بالنقد الموجود لدى المسحوب عليه كقابل وفاء ، ما لم يرفض الحامل ، فإن تعذر تحديد نوع العملة المقصودة وقع الشيك باطلا .

(مادة ٥٢٢)

لحامل الشيك في حالة فقد أضياعه خلال الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ أن يطالب من قاضي الأمور الوقتية بعد إخطار المسحوب عليه بصورة الطلب إصدار أمر بالوفاء بمبلغ الشيك في مواجهة المسحوب عليه وذلك بعد إثبات ملكيته له وتقديم كفالة ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمة المسحوب عليه قبل كل من يتقدم بالشيك بعد ذلك .

فاذا قدم الشيك بعد الإخطار المشار إليه وقبل صدور الأمر تعين على مقدمه اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لإثبات ملكيته للشيك .

إذا فقد شيك عليه تظاهرات وأراد مالكة الحصول على نسخة منه التزم من ظهره إليه مباشرة بالإذن له باستخدام اسمه لدى المظهر السابق عليه ثم يرقى إلى المظهرين السابقين بترتيب تسلسل تظاهراتهم واستخدام اسمائهم حتى يصل إلى الساحب الذي يلتزم بإعطائه نسخة ثانية من الشيك ، وعندئذ يلتزم كل مظهر بإثبات تظهيره على النسخة .

ولا تجوز المطالبة بالوفاء بمقتضى هذه النسخة إلا بأمر من قاضي الأمور الوقفية بشرط تقديم كفالة .

لساحب الشيك أو لحامله أن يسطر الشيك برسم خطين متوازيين على صدر الشيك يصلان إلى حافته .

ويكون التسطير عاما إذا خلا ما بين الخطين من أى بيان أو إذا كتب بين الخطين لفظ « بنك » أو أى مرادف له ، ويكون التسطير خاصا إذا كتب اسم بنك معين فيما بين الخطين .

ويجوز أن يتحول التسطير العام وحده إلى تسطير خاص . ويبطل شطب للتسطير أو شطب اسم البنك المكتوب فيما بين الخطين .

لا يجوز للمسحوب عليه أن يوفى شيكا مسطرا تسطيرا عاما إلا بقيده لحساب أحد عملائه أو لحساب بنك .

ولا يجوز للمسحوب عليه أن يوفى شيكا مسطرا تسطيرا خاصا إلا إلى البنك المكتوب اسمه فيما بين الخطين أو بقيده في حساب عميله أن كان هو ذاته البنك المسحوب عليه .

ومع ذلك يجوز للبنك المكتوب اسمه فيما بين الخطين أن يلجأ إلى بنك آخر لقبض قيمة الشيك بتظهير توكيل .

ولا يجوز لبنك أن يتسلم شيكا مسطرا للوفاء بقيمته إلا من أحد عملائه أو من بنك آخر ولا أن يقبض الشيك المسطر لحساب أشخاص آخرين غير من ذكروا .

وإذا حمل الشيك عدة تسطيرات خاصة فلا يجوز للمسحوب عليه الوفاء به إلا في حالة ما إذا كان به تسطيران وكان أحدهما لتحصيل قيمته بواسطة غرفة مقاصة .

تسرى أحكام الشيك المسطر على الشيكات المشتمة على ما يفيد (الفيد في الحساب) والصادرة خارج جمهورية مصر العربية .

لحامل الشيك أن يرجع على المظهرين والساحب وسائر الملتزمين به إذا قدمه خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون وأثبت الامتناع عن الوفاء بعمل احتجاج أو بأقرار صادر من البنك المسحوب عليه مؤرخ ومكتوب على ذات الشيك مع بيان تاريخ تقديمه ، ويكون لإثبات الامتناع عن الوفاء المشار إليه قبل إنقضاء ميعاد التقديم .

فإذا حصل التقديم في آخر يوم من هذا الميعاد جاز تحرير احتجاج في يوم العمل التالى لنهاية الميعاد .

لحامل الشيك بعد انقضاء الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ الرجوع على الساحب وفقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون ما لم يكن زوال مقابل الوفاء بفعل غير منسوب إلى الساحب بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك .

على حامل الشيك أن يخطر الساحب أو من ظهره إليه بواقعة عدم الوفاء وذلك خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم تحرير الاحتجاج أو ليوم تقديم الشيك للصرف إذا تضمن شرط الرجوع بلا مصاريف أو شرط « بدون احتجاج » .

وعلى كل مظهر أن يخطر من ظهره إليه بواقعة عدم الوفاء خلال يومي العمل التاليين ليوم تساميه الأخطار ميثاقا له أسماء الذين قدموا الاخطارات السابقة وعناوينهم إلى أن يبلغ الاخطار الساحب وإذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو يلينه بكيفية تفسير مقروءة أكتفى بأخطار المظهر السابق عليه .

ولمن وجب عليه الأخطار أن يقوم به بأى كيفية ولو برد الشيك ذاته وعليه أن يثبت قيامه بعمل الأخطار في الموعد المحدد ، ويعتبر الأخطار قد تم في موعده إذا أرسل بخطاب موصى عليه خلال الموعد بطريق البريد .

ولا يترتب على عدم حصول الأخطار في موعده سقوط أى حق من حقوق من كان يجب عليه أجرأه وذلك دون إخلال بمسؤوليته عن تويض ما قد يترتب على إهماله من ضرر .

لساحب ولكل مظهر أو ضامن احتياطي أن يضمن الشيك شرط الرجوع بلا مصاريف أو « بدون احتجاج » أو أى عبارة مماثلة فحمل توقيع أى منهم وفي هذه الحالة لا يعنى الحامل من تقديم الشيك للصرف في المواعيد المقررة أو من إجراء الأخطارات الواجبة .

٢ - و يعتبر الساحب مخطئا بوجه خاص إذا لم يبذل في المحافظة على دفتر الشيكات المسلم إليه عناية الرجل العادى .

(مادة ٥٣٦)

تنقضى دعوى حامل الشيك في مواجهة الساحب والمسحوب عليه والمترمين الآخرين بمضى سنة ن تاريخ انقضاء ميعاد التقديم وتنقضى دعوى رجوع المترمين بالشيك في مواجهة بعضهم بعضا بمضى ستة أشهر من تاريخ قيام أحد المترمين بالوفاء بقيمة الشيك أو من تاريخ رفع الدعوى عليه .

(مادة ٥٣٧)

يجب على من يتمسك بانقضاء الدعوى وفقا لأحكام المادة السابقة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلا .

ولاقضى أن يوجه هذا اليمين من تلاءم نفسه أو بناء على طلب الدائن ويوجه اليمين إلى من يقوم مقام المدين أو إلى ورثته بأنهم لا يعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء .

فاذا امتنع أحد المتمسكين بانقضاء الدين من حلف اليمين التزم بالدين كله .

(مادة ٥٣٨)

يحجر الاحتجاج طبقا للأصول المقررة لأوراق المحضرين في قانون المرافعات المدنية والتجارية وعلى المحضرين أن يكتبوا على الشيك بتوقيعهم ما يفيد تحرير الاحتجاج وتاريخه .

وإذا كان إقرار عدم الدفع صادرا من المسحوب عليه أو من غرفة مقاصة وجب على المقر أن يكتب بتوقيعه على الشيك غير المدفوع ما يفيد ذلك .

(مادة ٥٣٩)

إذا وافق آخر يوم في الميعاد المقرر لتقديم الشيك يوم عطلة رسمية أو يوم عطلة بالبنك امتد هذا الميعاد إلى يوم العمل التالى لا نقضاء الميعاد .

الفصل الرابع

أحكام مشتركة

(مادة ٥٤٠)

١ - يكون تبليغ احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء في موطن المترم بوفاء الورقة التجارية أو في آخر موطن معروف له .

ويرتب النص المشار إليه أثره بالنسبة إلى جميع الموقعين متى كان الساحب هو الذى أصدره بمن الشيك ، فإن صدر عن أحد المظهرين أو أحد الضامنين سرى عليه وحده .

وإذا حرر الحامل الاحتجاج رغم وجود النص الصادر من الساحب تحمل وحده مصاريفه ، فإن كان النص صادرا من مظهر أو ضامن احتياطي جاز الرجوع إلى جميع الموقعين بعده بمصروفات الاحتجاج إذا تم إبراءؤه .

(مادة ٥٣١)

جميع المترمين بموجب الشيك مسئولون على وجه التضامن قبل حامل الشيك وله مطالبة أى منهم على أفراد أو مطالبتهم مجتمعين دون التقيد بترتيب التزاماتهم في المطالبة ، ويكون هذا الحق لسكل من أوفى بقيمة الشيك من المترمين به .

ولا تحول الدعوى المقامة على أحد المترمين دون مطالبة الباقين ولو كان التزامهم لاحقا لالتزام المدعى عليه ابتداء .

(مادة ٥٣٢)

لحامل الشيك مطالبة من يرى الرجوع عليه من المترمين بمبلغ الشيك ابتداء من تاريخ تقديم الشيك ومصروفات الاحتجاج والاضطرابات وأية مصاريف أخرى يتكبدها بسبب الرجوع .

(مادة ٥٣٣)

لمن أوفى شيكا أن يطالب الضامنين له بجميع ما قام بالوفاء به اعتبارا من تاريخ الوفاء وبأية مصروفات أخرى يكون قد تكبدها بسبب الوفاء .

(مادة ٥٣٤)

لحامل الشيك المحرر عنه الاحتجاج أو لمن قدمه وكان متضمنا بشرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج أو أية عبارة مماثلة فضلا عما له من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يستصدر أمرا من القضاء بتوقيع الحجز التحفظى بالاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية على أموال الساحب والمظهرين والضامنين الاحتياطيين .

(مادة ٥٣٥)

١ - تحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على وفاء شيك مزور فيه توقيع الساحب أو حرفت البيانات الواردة في متنه ، إذا لم يمكن نسبة الخطأ إلى الساحب المدين اسمه في الشيك ، وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

الباب الرابع

الإفلاس والصلح الواقى منه

الفصل الأول - اشهار الإفلاس

(مادة ٥٤٦)

١ - كل تاجر وقف عن دفع دينه التجارى يعتبر فى حالة إفلاس ويشهر إفلاسه بحكم يصدر بذلك .

٢ - والحكم الصادر باشهار الإفلاس ينشئ حالة الإفلاس .

ولا يترتب على الوقوف عن الدفع قبل صدور هذا الحكم أى أثر ما لم ينص القانون على ذلك .

(مادة ٥٤٧)

١ - يجوز اشهار إفلاس التاجر بعد وفاته أو اعتزاله التجارة إذا توفى أو اعتزل التجارة وهو فى حالة توقف عن الدفع . ويجب تقديم طلب الإفلاس خلال السنة التالية للوفاة أو اعتزال التجارة . ولا يسرى هذا الميعاد فى حالة اعتزال التجارة إلا من تاريخ شطب اسم التاجر من السجل التجارى .

٢ - ويجوز لورثة التاجر أن يطلبوا إشهار إفلاسه بعد وفاته مع مراعاة الميعاد المذكور فى الفقرة الأولى . فإذا اعترض مريض الورثة على إشهار الإفلاس وجب أن تسمع المحكمة أقوالهم ثم تفصل فى الطلب وفقا لمصلحته ذوى الشأن .

(مادة ٥٤٨)

يشهر إفلاس التاجر بناء على طلبه أو طلب أحد دائنيه .

(مادة ٥٤٩)

١ - يجب على التاجر أن يطلب اشهار إفلاسه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وقوفه عن الدفع . ويكون الطلب بتقرير يقدمه إلى المحكمة يبين فيه أسباب الوقوف عن الدفع ويرفق بالتقرير الوثائق الآتية :

(أ) الدفاتر التجارية الرئيسية .

(ب) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

٢ - ويجب أن يشتمل الاحتجاج على صورة حرفية للورقة التجارية ولكل ما ورد فيها خاصا بقبولها وتظهيرها وضمانها احتياطيا ووفاء قيمتها عند الاقتضاء وغير ذلك من البيانات كما يجب أن يشتمل الاحتجاج على التنبيه بوفاء الورقة وإثبات حضور أو غياب من عليه قبولها أو وفاؤها وأسباب الامتناع عن القبول أو الوفاء والعجز عن وضع الإمضاء أو الامتناع عنه ومقدار ما دفع من قيمة الورقة فى حالة الوفاء الجزئى .

(مادة ٥٤١)

لا تقوم أية ورقة أخرى مقام الاحتجاج إلا فى الأحوال التى ينص عليها القانون .

(مادة ٥٤٢)

١ - إذا وافق استحقاق الورقة التجارية يوم عطلة رسمية فلا تجوز المطالبة بوفائها إلا فى يوم العمل التالى .

٢ - وكذلك لا يجوز القيام بأى إجراء متعلق بالورقة التجارية كتقديمها للقبول أو حمل الاحتجاج إلا فى يوم عمل .

٣ - وإذا حدد لعمل أى إجراء متعلق بالورقة التجارية ميعاد معين ووافق يومه الأخير يوم عطلة رسمية أو مصرفية امتد الميعاد إلى يوم العمل التالى .

٤ - ويحسب فى الميعاد أيام العطلة التى تتخلله .

(مادة ٥٤٣)

لا يدخل فى حساب المواعيد القانونية أو الاتفاقية المتعلقة بالأوراق التجارية اليوم الأول من الميعاد .

(مادة ٥٤٤)

١ - فى الأحوال التى يستلزم فيها القانون توقيع من له شأن فى الورقة التجارية بإمضائه يجوز أن تقوم بصحة الإبهام مقام هذا الإمضاء .

٢ - ويجب أن يشهد شاهدان على أن صاحب البصمة قصد وضع بصمته أمامهما وهو عالم بمضمون الالتزام .

(مادة ٥٤٥)

لا يترتب على قبول الدائن تسلم ورقة تجارية وفاء لدينه تجديد هذا الدين إلا إذا تبين بوضوح اتجاه قصد المتعاقدين إلى التجديد .

(مادة ٥٥٣)

١ - تختص باشهار الافلاس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسى لمتجر المدين .

٢ - ومع عدم الاخلال بما تقضى به الاتفاقات الدولية ، يجوز لاشهار افلاس التاجر الذى له فى الجمهورية فرع أو وكالة ولو لم يصدر حكم باشهار افلاسه فى دولة أجنبية ، وفى هذه الحالة تكون المحكمة المختصة باشهار الافلاس فى الجمهورية هى المحكمة التى يقع فى دائرتها الفرع أو الوكالة .

(مادة ٥٥٤)

١ - تكون المحكمة التى أشهرت الافلاس مختصة بنظر جميع الطلبات والدعاوى الناشئة عن التفليسة .

٢ - وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة إذا كانت متعلقة بإدارتها أو كان الفصل فيها يقتضى تطبيق أحكام الافلاس . ولا تعتبر من أعمال الادارة الدعاوى الناشئة عن الديون التى لجماعة الدائنين على الغير أو للغير عليها .

(مادة ٥٥٥)

١ - تحدد المحكمة فى حكم اشهار الافلاس تاريخاً مؤقتاً للوقوف عن الدفع وتأمر بوضع الاختتام على شغل تجارة المدين .

٢ - وترسل المحكمة صورة من حكم اشهار الافلاس فور صدوره إلى النيابة العامة وإلى وكيل التفليسة وإلى إدارات الشهر العقارى والمصارف التجارية .

(مادة ٥٥٦)

تعين المحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضياً للتفليسة .

(مادة ٥٥٧)

١ - إذا لم يعين فى حكم اشهار الافلاس التاريخ الذى وقف فيه المدين عن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخاً مؤقتاً للوقوف عن الدفع .

(ج) بيان لإجمالى بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طاب اشهار الافلاس أو من مدة اشتعاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك .

(د) بيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتهما التقريبية فى تاريخ الوقوف عن الدفع .

(هـ) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها .

(و) بيان بالاحتجاجات التى حررت ضد التاجر خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس .

٢ - ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة من التاجر . وإذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التقرير أسباب ذلك .

(مادة ٥٥٠)

١ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطلب الحكم باشهار افلاس مدينه التاجر .

٢ - ويكون للدائن بدين تجارى آجل أن يطلب اشهار الافلاس إذا لم يكن لمدينة محل إقامة معروف فى الجمهورية أو إذا لجأ إلى الفرار أو اغلاق متجره أو مشروع فى تصفيته أو لإجراء تصرفات ضارة بدائليه بشرط أن يقدم الدائن ما يثبت أن المدين وقف عن دفع دينه التجارى الحال .

(مادة ٥٥١)

لا يجوز اشهار افلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه من غرامات جنائية أو ضرائب أيا كان نوعها .

(مادة ٥٥٢)

يجوز للمحكمة التى تنظر فى طلب اشهار الافلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو إدارتها إلى أن يتم الفصل فى الطلب .

(مادة ٥٥٣)

١ - تختص باشهار الافلاس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسى لمتجر المدين .

٢ - ومع عدم الاخلال بما تقضى به الاتفاقات الدولية ، يجوز لاشهار افلاس التاجر الذى له فى الجمهورية فرع أو وكالة ولو لم يصدر حكم باشهار افلاسه فى دولة أجنبية ، وفى هذه الحالة تكون المحكمة المختصة باشهار الافلاس فى الجمهورية هى المحكمة التى يقع فى دائرتها الفرع أو الوكالة .

(مادة ٥٥٤)

١ - تكون المحكمة التى أشهرت الافلاس مختصة بنظر جميع الطلبات والدعاوى الناشئة عن التفليسة .

٢ - وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة إذا كانت متعلقة بإدارتها أو كان الفصل فيها يقتضى تطبيق أحكام الافلاس . ولا تعتبر من أعمال الادارة الدعاوى الناشئة عن الديون التى لجماعة الدائنين على الغير أو للغير عليها .

(مادة ٥٥٥)

١ - تحدد المحكمة فى حكم اشهار الافلاس تاريخاً مؤقتاً للوقوف عن الدفع وتأمر بوضع الاختتام على شغل تجارة المدين .

٢ - وترسل المحكمة صورة من حكم اشهار الافلاس فور صدوره إلى النيابة العامة وإلى وكيل التفليسة وإلى إدارات الشهر العقارى والمصارف التجارية .

(مادة ٥٥٦)

تعين المحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضياً للتفليسة .

(مادة ٥٥٧)

١ - إذا لم يعين فى حكم اشهار الافلاس التاريخ الذى وقف فيه المدين عن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخاً مؤقتاً للوقوف عن الدفع .

(ج) بيان لإجمالى بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طاب اشهار الافلاس أو من مدة اشتعاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك .

(د) بيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتهما التقويمية فى تاريخ الوقوف عن الدفع .

(هـ) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها .

(و) بيان بالاحتجاجات التى حررت ضد التاجر خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب اشهار الافلاس .

٢ - ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة من التاجر . وإذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التقرير أسباب ذلك .

(مادة ٥٥٠)

١ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطلب الحكم باشهار افلاس مدينه التاجر .

٢ - ويكون للدائن بدين تجارى آجل أن يطلب اشهار الافلاس إذا لم يكن لمدينة محل إقامة معروف فى الجمهورية أو إذا لجأ إلى الفرار أو اغلاق متجره أو مشروع فى تصفيته أو لإجراء تصرفات ضارة بدائليه بشرط أن يقدم الدائن ما يثبت أن المدين وقف عن دفع دينه التجارى الحال .

(مادة ٥٥١)

لا يجوز اشهار افلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه من غرامات جنائية أو ضرائب أيا كان نوعها .

(مادة ٥٥٢)

يجوز للمحكمة التى تنظر فى طلب اشهار الافلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو إدارتها إلى أن يتم الفصل فى الطلب .

٢ - وإذا صدر حكم إشهار الإفلاس بعد وفاة المدين أو بعد اعتزاله التجارة ولم يعين فيه تاريخ الوقوف عن الدفع اعتبر تاريخ الوفاة أو اعتزال التجارة تاريخاً مؤقّتا للوقوف عن الدفع .

(مادة ٥٥٨)

١ - يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب المدين أو أحد الدائنين أو وكيل التفليسة أو غيرهم - من ذوى المصلحة تعديل التاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع إلى انقضاء عشرة أيام - من تاريخ إبداء قائمة الديون المحققة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٦٤٥ إلى قلم كتاب المحكمة ، و بعد انقضاء هذا الميعاد يصبح التاريخ المعين للوقوف عن الدفع نهائياً .

٢ - وفي جميع الأحوال لا يجوز ارجاع تاريخ الوقوف عن الدفع إلى أكثر من ستين من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس .

٣ - وتعتبر الاستعانة بوسائل ضارة أو غير مشروعة الوفاء بالديون في حكم الوقوف عن الدفع عند النظر في تعيين تاريخه .

(مادة ٥٥٩)

١ - يسجل حكم إشهار الإفلاس أو بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع في السجل التجارى وفقاً لأحكام هذا السجل .

٢ - وتقوم المحكمة في اليوم التالى لصدور الحكم بالصاقه في لوحة الاعلانات في المحكمة لمدة ثلاثين يوماً وترسله إلى كل محكمة يقع في دائرتها محل رئيسى أو فرع أو وكالة أو مكتب المدين للاعتناء بلوحة الاعلانات بهذه المحكمة لمدة ثلاثين يوماً .

٣ - ويتولى وكيل التفليسة نشر ملخص الحكم في صحيفة يومية أو أكثر تعينها المحكمة ويجب أن يتم النشر خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم . ويشتمل هذا الملخص فيما يتعلق بحكم إشهار الإفلاس على اسم المفلّس ومحل إقامته ورقم قيده في السجل التجارى والمحكمة التى أصدرت الحكم وتاريخ صدوره والتاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع واسم قاضى التفليسة . أما ملخص الحكم الصادر بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع فيشتمل فضلاً عن هذه البيانات على التاريخ الجديد الذى عينته المحكمة ويجرى نشره بالصورة ذاتها .

(مادة ٥٦٠)

يجوز لكل ذى مصلحة أن يطعن في حكم إشهار الإفلاس خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر للملخص الحكم في الصحف . ومن عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٥٨ يكون ميعاد الطعن في جميع الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن واجب النشر فيسمى الميعاد من تاريخ نشره .

(مادة ٥٦١)

تسرى القواعد المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على إجراءات الطعن في الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس .

(مادة ٥٦٢)

إذا صاو المدين قبل اكتساب حكم إشهار الإفلاس بقوة الشيء المقضى قادراً على الوفاء بجميع ما هو مستحق عليه من ديون تجاربه وجب على المحكمة أن تقضى بإلغاء الحكم على أن يتحمل المدين مصروفات الدعوى .

(مادة ٥٦٣)

تنظر دعاوى الإفلاس على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها واجبة النفاذ المعجل بلا كفالة ما لم ينص على غير ذلك .

(مادة ٥٦٤)

١ - إذا طلب المدين إشهار إفلاس نفسه وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه إذا تبين لها أنه تعمد اصطناع الإفلاس .

٢ - وإذا طلب أحد الدائنين إشهار إفلاس المدين وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم على الدائن بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ونشر الحكم على نفقته في الصحف التى تعينها إذا تبين لها أنه تعمد الاساءة إلى سمعة المدين التجارية وفذلك مع عدم الإخلال بحق المدين في طلب التعويض .

(مادة ٥٦٥)

١ - تعين المحكمة في حكم إشهار الإفلاس وكلاً لإدارة التفليسة يسمى وكيل التفليسة .

الفصل الثاني — آثار الإفلاس

المرع الأول بالنسبة إلى المدين

(مادة ٥٧٩)

١ — يجوز لقاضي التفليس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وكيل التفليس أو المراقب أن يأمر في كل وقت بحجز المفلس وابتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين .

٢ — ولا يتخذ هذا الإجراء إذ طلب المدين إشهار إفلاسه خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة ٥٤٩ من هذا القانون .

٣ — للمفلس أن يطعن في الأمر الصادر وفق الفقرة (١) من هذه المادة دون أن يترتب على الطعن وقف تنفيذه .

٤ — ويجوز لقاضي التفليس أن يأمر في كل وقت برفع الحجز عن المفلس أو برفع الوسائل التحفظية عنه .

(مادة ٥٨٠)

لا يجوز للمفلس أن يتغيب عن محل إقامته الدائم دون أن يخطر وكيل التفليس كتابة محل وجوده . ولا يجوز له أن يغير محل إقامته إلا بإذن من قاضي التفليس .

(مادة ٥٨١)

١ — لا يجوز لمن أشهر إفلاسه أن يكون ناخبا أو منتخبا في المجالس التشريعية أو في المجالس الإدارية أو المحلية أو في الغرف التجارية أو الصناعية أو المقابات المهنية ولا أن يكون مديرا أو عضوا في مجلس إدارة أية مؤسسة عامة أو شركة ولا أن يشتغل بأعمال المصارف أو الوكالة التجارية أو التصدير أو الاستيراد أو السمسرة في أسواق المضاربة أو تسليف النقود برهون أو البيع بالمزاد العلني .

٢ — ولا يجوز لمن أشهر إفلاسه أن يتوب . غره في إدارة أمواله . ومع ذلك يجوز للمحكمة المنتصة أن تأذن له في إدارة أموال أولاده القصر إذا لم يترتب على ذلك ضرر لهم .

(مادة ٥٨٢)

١ — يمنع المفلس بمجرد صدور حكم إشهار الإفلاس من إدارة أمواله والتصرف فيها . وتعتبر التصرفات التي يجريها في يوم صدور حكم إشهار الإفلاس حاصلة بعد صدوره .

٢ — وتبلغ القرارات والدعوات التي توجه إلى ذوى الشأن في التفليس بكتب مسجلة مع علم الوصول إلا إذا نص القانون أو أمر قاضي التفليس بأجراء التبليغ بطريقة أخرى .

(مادة ٥٧٤)

١ — لا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها قاضي التفليس إلا إذا نص القانون على جواز ذلك .

٢ — ويكون الطعن بطريق التظلم أمام قاضي التفليس نفسه خلال ثلاثة أيام من تاريخ النطق بالقرار أو من تاريخ تبليغه إلى ذوى الشأن . ويكون قراره نهائيا .

(مادة ٥٧٥)

١ — يعين قاضي التفليس مراقبا أو أكثر من بين الدائنين الذين يرشحون أنفسهم لذلك .

٢ — ويجوز للمفلس ولكل دائن الطعن في قرار قاضي التفليس بشأن تعيين المراقب .

(مادة ٥٧٦)

لا يجوز أن يكون المراقب ، أو النائب عن الشخص المعنوي المعين مراقبا ، زوجا للمفلس أو قريبا له إلى الدرجة الرابعة .

(مادة ٥٧٧)

١ — يقوم المراقب بالإضافة إلى السلطات المقررة له بنصوص خاصة بفحص الميزانية والتقرير المقدمين من المدين وبمعاونة قاضي التفليس في الرقابة على أعمال وكيلها .

— وللمراقب أن يطلب من وكيل التفليس إيضاحات عن سير إجراءاتها وعن إيراداتها ومصروفاتها وعن حالة الدعاوى المتعلقة بها .

(مادة ٥٧٨)

١ — لا يتقاضى المراقب أجرا نظير عمله .

٢ — ويجوز عزله بقرار من قاضي التفليس .

٣ — ولا يسأل إلا عن خطئه الجسيم .

(أ) الدعاوى المتعلقة بالأموال والتصرفات التي لا تشملها منع المفلس من الإدارة والتصرف .

(ب) الدعاوى المتعلقة بأعمال التفليسة التي يجيز القانون للمفلس القيام بها .

(ج) الدعاوى الجنائية .

٢ - ويجوز للمحكمة أن تأذن بإدخال المفلس في الدعاوى المتعلقة بالتفليسة . كما يجوز لها أن تأذن بإدخال الدائن في هذه الدعاوى إذا كانت له مصلحة خاصة فيها .

٣ - وإذا أقام المفلس أو أقيمت عليه دعوى جنائية أو دعوى متعلقة بشخصه أو بأحواله الشخصية وجب لإدخال وكيل التفليسة فيها إذا اشتملت على طلبات مالية .

(مادة ٥٨٨)

إذا حكم على المفلس بعد ائتمار إنعاسة بالتعويض عن ضرر أحدثه للغير جاز للمحكوم له الدخول في التفليسة بالتعويض المقضى به ما لم يثبت تواطؤه مع المفلس .

(مادة ٥٨٩)

١ - يجوز لقاضي التفليسة بعد سماع أقوال الوكيل أن يقدر إعانة تصرف من أموال التفليسة بناء على طلب المفلس أو من يعولم .

٢ - ولمن طلب الاعانة ولو كبل التفليسة الطعن في تقدير الاعانة دون أن يترتب على ذلك وقف صرفها .

٣ - ويجوز في كل وقت لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوكيل تعديل مقدار الاعانة أو الأمر بالغائها . ويجوز الطعن في هذا القرار .

٤ - ويوقف صرف الاعانة بمجرد التصديق على الصلح أو قيام حالة الاتحاد .

(مادة ٥٩٠)

يجوز للمفلس أن يمارس تجارة جديدة بغير أموال التفليسة ، ويكون للدائنين الذين تنشأ ديونهم بمناسبة هذه التجارة الأولوية في استيفاء حقوقهم من أموالها .

(مادة ٥٩١)

لا يجوز التمسك في مواجهة جماعة الدائنين بالتصرفات الآتية إذا قام بها المدين بعد التوقف عن الدفع وقبل الحكم بإشهار الإفلاس :

١ - التبرعات أيا كان نوعها ما عدا الهدايا الصغيرة التي يجري بها العرف .

٢ - وإذا كان التصرف مما لا ينعقد ولا ينفذ في حق الغير إلا بالتسجيل أو غيره من الإجراءات فلا يسرى على جماعة الدائنين إلا إذا تم الإجراء قبل صدور الحكم بإشهار الإفلاس .

٣ - ولا يحول منع المفلس من إدارة أمواله والتصرف فيها دون قيامه بالإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه .

(مادة ٥٨٣)

١ - لا يجوز للمفلس بعد صدور حكم بإشهار الإفلاس الوفاء بما عليه من ديون أو استيفاء ما له من حقوق .

٢ - ومع ذلك إذا كان المفلس حاملاً لورقة تجارية جاز الوفاء لبقيةتها عند حلول ميعاد استحقاقها إلا إذا عارض وكيل التفليسة في الوفاء طبقاً للمادة ٤٤٧ .

(مادة ٥٨٤)

لا تنفع المقاصة بعد صدور حكم إشهار الإفلاس بين حق للمفلس والالتزام عليه إلا إذا وجد ارتباط بينهما وجد ارتباط على وجه الخصوص إذا نشأ الحق والالتزام من سبب واحد أو شتاءهما حساب جار .

(مادة ٥٨٥)

١ - يشمل منع المفلس من الإدارة والتصرف في جميع الأموال التي تكون ملكاً للمفلس في يوم صدور حكم إشهار الإفلاس والأموال التي تؤول إليه ملكيتها وهو في حالة الإفلاس .

٢ - ومع ذلك لا يشمل المنع من الإدارة والتصرف ما يأتي :

(أ) الأموال التي لا يجوز حجزها قانوناً والاعانة التي تقرر له .

(ب) الأموال المملوكة لغير المفلس .

(ج) الحقوق المتعلقة بشخص المفلس أو بأحواله الشخصية .

(د) التعويضات التي تستحق للمستفيد في عقد تأمين صحيح أبرمه المفلس قبل صدور حكم إشهار الإفلاس . ومع ذلك يلزم المستفيد بأن يرد إلى التفليسة أقساط التأمين التي دفعها المفلس ابتداءً من التاريخ الذي عينته المحكمة للوقوف عن الدفع لمصلحة القانون على غير ذلك .

(مادة ٥٨٦)

إذا آلت إلى المفلس تركة فلا يكون لدائنية حق على أموالها إلا بعد أن يستوفي دائنو المورث حقوقهم من هذه الأموال . ولا يكون لدائني المورث أي حق على أموال التفليسة .

(مادة ٥٨٧)

١ - لا يجوز بعد صدور حكم إشهار الإفلاس إقامة دعوى من المفلس أو عليه مع استثناء ما يأتي :

(مادة ٥٩٥)

١ - إذا حكم بدم نفاذ تصرف في حق جماعة الدائنين التزم المتصرف إليه بأن يرد إلى التفليسة ما حصل عليه من المفلس بمقتضى هذا التصرف أو قيمة الشيء وقت قبضه ويرد ما حصل عليه من ثمار .

٢ - ويكون للمتصرف إليه الحق في استرداد العوض الذي قدمه للمفلس إذا وجد هذا العوض بعينه في التفليسة . فإذا لم يوجد كان من حق المتصرف إليه أن يشترك في التفليسة بقيمة العوض بوصفه دائناً عادياً .

(مادة ٥٩٦)

لو كفل التفليسة وحده طلب عدم نفاذ تصرفات المدين في حق جماعة الدائنين إذا وقع الصرف قبل صدور حكم إشهار الإفلاس وذلك وفقاً لأحكام قانون المعاملات المدنية . ويسرى الحكم بعدم نفاذ التصرف على جميع الدائنين سواء نشأت حقوقهم قبل حصول التصرف أم بعده .

(مادة ٥٩٧)

لا تسمع الدعاوى الناشئة عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور الحكم بإشهار الإفلاس .

الفرع الثاني - بالنسبة إلى الدائنين

(مادة ٥٩٨)

١ - يترتب على صدور الحكم بإشهار الإفلاس وقف الدعاوى الانفرادية المقامة على المفلس من الدائنين المساكين أو الدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة .

٢ - ولا يجوز للدائنين المشار إليهم في الفقرة السابقة اتخاذ إجراءات التنفيذ على أموال المفلس ولا إتمام الإجراءات التي بدأت قبل صدور الحكم بإشهار الإفلاس ، ومع ذلك إذا تحدد يوم لبيع عقار المفلس جاز الاستمرار في إجراءات التنفيذ بإذن من قاضي التفليسة ويؤول الثمن إلى التفليسة .

٣ - ولا يجوز بعد صدور الحكم بإشهار الإفلاس الاستمرار في الدعاوى المقامة أو إقامة دعوى على التفليسة أو اتخاذ أية إجراءات قضائية أخرى ضدها ما لم يأذن قاضي التفليسة بذلك والشروط التي يقررها ، عدا الدائنين المرتبطين وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة فيجوز لهم إقامة الدعاوى والاستمرار فيها في مواجهة وكيل التفليسة ، كما يجوز لهم التنفيذ أو الاستمرار فيه على الأموال التي تقع عليها تأميماتهم .

٢ - وفاة الديون قبل حلول الأجل أيا كانت كيفية الوفاء ، ويعتبر إنشاء مقابل ولاء ورقة تجارية لم يحل ميعاد استحقاقها في حكم الوفاء قبل حلول الأجل .

٣ - وفاة الديون الحالة بغير الشيء المتفق عليه . ويعتبر الوفاء بطريق الأوراق التجارية أو النقر المصرفي في حكم الوفاء بالنقد .

٤ - كل رهن أو امتياز يقرر على أموال المدين ضماناً لدين سابق على هذا الرهن .

(مادة ٥٩٢)

كل ما أجراه المفلس من تصرفات غير ما ذكر في المادة السابقة وخلال الفترة المذكورة فيها ، يجوز الحكم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين إذا كان التصرف ضاراً بها وكان المتصرف إليه يعلم وقت وقوع التصرف بتوقف المفلس عن الدفع .

(مادة ٥٩٣)

١ - إذا دفعت قيمة ورقة تجارية بعد تاريخ التوقف عن الدفع وقبل الحكم بإشهار الإفلاس فلا يجوز استرداد ما دفع من الحامل ، وإنما يلزم المالك أو من صححت الورقة التجارية لحسابه برد القيمة المدفوعة إذا كان يعلم وقت إنشاء الورقة التجارية بتوقف المفلس عن الدفع .

٢ - ويقع الالتزام بالرد في حالة السند للأمر على المظهر الأول إذا كان يعلم وقت حصوله على السند بتوقف المفلس عن الدفع .

(مادة ٥٩٤)

١ - حقوق الرهن أو الامتياز المقررة على أموال المدين يجوز الحكم بعدم نفاذها في مواجهة جماعة الدائنين إذا قيدت بعد تاريخ التوقف عن الدفع وبعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تقرير الرهن أو الامتياز ويضاف إلى هذا الميعاد ميعاد للمسافة بين محل تقرير الرهن أو الامتياز ومحل القيد .

٢ - ويأخذ الدائن صاحب الرهن التالي للرهن المحكوم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين مرتبة هذا الرهن . ومع ذلك لا يعطى الدائن المذكور من الثمن الناتج من بيع المال المقصور عليه الرهن إلا ما كان يحصل عليه بفرض نفاذ الرهن السابق ويؤول الفرق إلى جماعة الدائنين .

(مادة ٦٠٥)

يجوز لوكيل التفليسة في كل وقت بعد الحصول على إذن من قاضي التفليسة دفع الدين المضمون برهن واسترداد الأشياء المرهونة لحساب جماعة الدائنين .

(مادة ٦٠٦)

١ - إذا بيع المنقول المرهون بناء على طلب الدائن المرتين بثمن يجاوز الدين ، وجب على وكيل التفليسة قبض المقدار الزائد لحساب جماعة الدائنين وإذا كان الثمن أقل من الدين ، اشترك الدائن المرتين بالباقي لدى التفليسة بوصفه دائنا عاديا بشرط أن يكون دينه قد حقق طبقا لأحكام القانون .

٢ - ويجوز لوكيل التفليسة أن يعذر الدائن المرتين بوجوب اتخاذ الاجراءات القانونية للتنفيذ على الأشياء المرهونة قبل انتهاء حالة الاتحاد ، فإذا لم يتم الدائن المرتين باتخاذ هذه الاجراءات جاز لقاضي التفليسة بناء على طلب وكيل التفليسة وبعد سماع أقوال الدائن المرتين الأذن لوكيل بيع المنقولات المرهونة . ويبلغ قرار قاضي التفليسة بالأذن بالبيع إلى الدائن المرتين ويجوز لهذا الدائن الطعن في القرار ، ويرتب على الطعن وقف تنفيذ البيع .

(مادة ٦٠٧)

على وكيل التفليسة بعد استئذان قاضي التفليسة أن يدفع خلال الأيام العشرة التالية لصدور الحكم بإشهار الإفلاس مما يكون تحت يده من نقود ، وبالرغم من وجود أي دين آخر ، الأجور والرواتب المستحقة للعمال والمستخدمين قبل صدور الحكم بإشهار الإفلاس عن مدة ثلاثين يوما . فإذا لم يكن لدى الوكيل النقود اللازمة لوفاء هذه الديون وجب الوفاء من أول نقود تدخل التفليسة ولو وجدت ديون أخرى تسبقها في مرتبة الامتياز . ويكون للبالغ المستحقة الزائدة على ما تقدم مرتبة الامتياز المفردة قانونا .

(مادة ٦٠٨)

يكون لمالك العين المؤجرة للفلس في حالة انتهاء الإيجار طبقا للمادة ٦١٩ امتياز لضمان الأجرة المستحقة له من السنة السابقة على صدور حكم إشهار الإفلاس وعن السنة الجارية . وإذا بيعت المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو نقلت ظل المؤجر محتفظا بحقه في الامتياز .

(مادة ٦٠٩)

لا يشمل الامتياز المقرر للحكومة بسبب الضرائب على اختلاف أنواعها الدين الضريبة المستحقة على المفلس عن السنتين السابقتين على صدور الحكم بإشهار الإفلاس ، وتشترك الضرائب المستحقة الأخرى في التوزيعات بوصفها ديونا عادية .

(مادة ٥٩٩)

الحكم بإشهار الإفلاس يسقط آجال جميع الديون النقدية التي على المفلس سواء كانت عادية أو مضمونة بامتياز عام أو خاص .

(مادة ٦٠٠)

يجوز الاشتراك في التفليسة بالديون المتعلقة على شرط فاسخ مع تقديم كفيل . أما الديون المتعلقة على شرط واقف فيجب نصيبها من التوزيعات إلى أن تثبت نتيجة الشرط .

(مادة ٦٠١)

١ - إذا وجد جملة ملتزمين بدين واحد وإشهر إفلاس أحدهم فلا يترتب على هذا الإفلاس أثر بالنسبة إلى الملتزمين الآخرين ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - وإذا تم الصلح مع الملتزم الذي أفلس فلا تسرى شروطه على الملتزمين الآخرين .

(مادة ٦٠٢)

إذا استوفى الدائن من أحد الملتزمين بدين واحد جزءا من الدين ثم أفلس باقي الملتزمين أو أحدهم فلا يجوز للدائن أن يشترك في التفليسات إلا بالباقي من دينه ، ويبقى محتفظا بحقه في مطالبة الملتزم غير المفلس بهذا الباقي ويجوز لهذا الملتزم أن يشترك في كل تفليسة بما وفاه عنها .

(مادة ٦٠٣)

١ - إذا أفلس جميع الملتزمين بدين واحد دفعة واحدة جاز للدائن أن يشترك في كل تفليسة بكل دينه إلى أن يستوفيه بتمامه من أصل ومصاريف .

٢ - ولا يجوز لتفليسة الرجوع على تفليسة أخرى بما أوفته عنها .

٣ - وإذا كان مجموع ما حصل عليه الدائن يزيد على دينه وتوابعه عادت الزيادة إلى تفليسة من يكون مكفولا من الآخرين بحسب ترتيب التزامهم بالدين . فإذا لم يوجد هذا الترتيب عادت الزيادة إلى التفليسات التي دفعت أكثر من حصتها من الدين .

الفرع الثالث - أصحاب الديون المضمونة

برهن أو امتياز على منقول

(مادة ٦٠٤)

تدرج في جماعة الدائنين أسماء دائني المفلس الحائزين بوجه قانوني على رهن أو امتياز خاص على منقول على سبيل التذكير مع الإشارة إلى الرهن أو الامتياز .

الفرع الخامس

اثر الافلاس في العقود الصحيحة المبrome قبل اشهاده

(مادة ٦١٤)

- ١ - لا يترتب على الحكم باسهار الإفلاس فسخ العقود الملزمة للجانبين التي يكون المفلس طرفا فيها الا اذا كانت قائمة على اعتبارات شخصية .
- ٢ - واذا لم ينفذ وكيل التفليسة المقد أو لم يستمر في تنفيذه جاز للطرف الآخر أن يطلب الفسخ . وكل قرار يتخذه وكيل التفليسة بشأن العقد يجب أن يعرض على قاضي التفليسة ليأذن به . ويجوز للطرف الآخر أن يعين لوكيل التفليسة مهلة لا يضاع موقعه من العقد .

الفرع السادس - الاسترداد

(مادة ٦١٥)

- ١ - لكل شخص أن يسترد من التفليسة الأشياء التي تثبت له ملكيتها وقت اشهار الافلاس .
- ٢ - ويجوز لوكيل التفليسة بعد أخذ رأى المراقب والحصول على إذن من قاضي التفليسة رد الشيء إلى مالكه .

(مادة ٦١٦)

- ١ - يجوز استرداد البضائع الموجودة في حيازة المفلس على سبيل الوديعة أو لأجل بيعها لحساب مالكها أو لأجل تسليمها إليه بشرط أن توجد في التفليسة عينا . كما يجوز استرداد ثمن البضائع إذا لم يكن قد تم الوفاء به نقدا أو بورقة تجارية أو بطريق قيده في حساب جار بين المفلس والمشتري .
- ٢ - وعلى المسترد أن يدفع لوكيل التفليسة الحقوق المستحقة للمفلس .
- ٣ - وإذا كان المفلس قد أودع البضائع لدى الغير جاز استردادها منه .
- ٤ - وإذا افترض المفلس برهن البضائع وكان الدائن لا يعلم وقت إنشاء الرهن بعدم ملكية المفلس لها فلا يجوز استردادها إلا بعد وفاء الدين المضمون بالرهن .

(مادة ٦١٧)

يجوز استرداد الأوراق التجارية وغيرها من الأوراق ذات القيمة المسماة إلى المفلس لتحويل قيمتها أو أرباحها أو لتخصيصها للوفاء معين إذا وجدت عينا في التفليسة ولم تكن قيمتها قد دفعت .

(مادة ٦١٠)

يجوز لقاضي التفليسة بناء على اقتراح وكيلها أن يأمر عند الاقتضاء باستخدام أول نقود تدخل التفليسة في الوفاء بحقوق الدائنين الذين لهم امتياز على منقولات المفلس بشرط أن تكون أمتاؤهم قد وردت بالقائمة النهائية للديون غير المعترض عليها المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٦٤٧ . وإذا حصل اعتراض على الامتياز فلا يجوز الوفاء الا بعد الفصل فيه .

الفرع الرابع

اصحاب الديون المضمونة برهن او امتياز على عقار

(مادة ٦١١)

إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصل التوزيعان معا كان للدائنين المرتبة أو الممتازين الذين لم يستوفوا ديونهم كلها أو بعضها من ثمن العقارات أن يشتركوا بالباقي لهم مع الدائنين العاديين في توزيع الأموال التي يتعلق بها حق جماعة الدائنين بشرط أن تكون ديونهم قد حققت .

(مادة ٦١٢)

- ١ - إذا جرى توزيع واحد أو أكثر لثمن المنقولات قبل توزيع ثمن العقارات كان للدائنين المرتبة أو الممتازين أن يشتركوا في التوزيعات بكل ديونهم بشرط أن تكون قد حققت .
- ٢ - وبعد بيع العقارات وإجراء التسوية النهائية بحسب مراتب الدائنين المرتبة والممتازين ، لا يجوز لمن تؤهله مرتبته للحصول على كل دينه من ثمن العقارات المذكورة قبض الدين الا بعد خصم المقدار الذي حصل عليه من قسمة الغرام ، ويورد هذا المقدار إلى جماعة الدائنين العاديين .
- ٣ - وإذا كانت مرتبة الدائن لا تؤهله للحصول الا على جزء من دينه وجب أن يرد إلى جماعة الدائنين العاديين المقدار الزائد عما كان يحصل عليه لو أن توزيع ثمن العقارات المثقلة بالرهن أو الامتياز قد تم قبل توزيع ثمن المنقولات ويدخل في التفليسة بالباقي من دينه .

(مادة ٦١٣)

الدائنون المرتبون أو الممتازون الذين لا يحصلون على شيء من ثمن العقارات التي تقع عليها تأميناتهم يعتبرون دائنين عاديين وتسرى عليهم بهذه الصفة جميع الآثار الناشئة عن أعمال جماعة الدائنين وعن الصلح الفضائي إن وقع .

٢ - وإذا كان العقد محدد المدة فلا يجوز إنهاؤه إلا إذا تقرر عدم الاستمرار في استثمار المتجر . ويجوز للعامل في هذه الحالة مطالبة التغطية بالتعويض .

٣ - ويكون للتعويض المستحق للعامل وفقا للفقرتين السابقتين الامتياز المقرر له قانونا .

(مادة ٦٢١)

١ - إذا أفلس المشتري قبل دفع الثمن وكانت البضائع لا تزال عند البائع جاز له حبسها .

٢ - وإذا أفلس المشتري بعد إرسال البضائع إليه وقبل دخولها مخازنه أو مخازن وكيله المكلف ببيعها ، جاز للبائع استرداد حيازتها ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا فقدت البضائع ذاتيتها أو تصرف فيها المفلس قبل وصولها بغير تدليس بمقتضى وثائق الملكية أو النقل إلى مشتر حسن النية .

٣ - وفي جميع الأحوال يجوز لو كمل التغطية بعد استئذان قاضي التغطية ، أن يطلب تسليم البضائع بشرط أن يدفع البائع الثمن المتفق عليه . فإذا لم يطلب الوكيل ذلك جاز للبائع أن يتمسك به في الفسخ وطلب التعويض .

(مادة ٦٢٢)

١ - إذا أفلس المشتري قبل دفع الثمن وبعد دخول البضائع لمخازنه أو مخازن وكيله المكلف ببيعها ، فلا يجوز للبائع أن يطلب فسخ البيع أو استرداد البضائع كما يسقط حقه في الامتياز .

٢ - وكل شرط يكون من شأنه تمكين البائع من استرداد البضائع أو الاحتفاظ بامتيازها عليها لا يحتاج به على جماعة الدائنين .

الفرع السابع - حقوق زوج المفلس

(مادة ٦٢٣)

١ - لا يجوز لأى من الزوجين أن يحتج على جماعة الدائنين في تغطية زوجه بالتبرعات التي يقررها له هذا الزوج أثناء الزواج .

٢ - ولا يجوز لجماعة الدائنين في تغطية الزوج الذي أفلس أن تتمسك بالتبرعات التي يقررها له زوجه أثناء الزواج .

(مادة ٦٢٤)

يجوز لكل من الزوجين أيا كان النظام المالى المتبع في الزواج ، أن يسترد من تغطية الآخر أمواله المنقولة والعقارية إذا أثبت ملكيته لها وفقا لقواعد العامة .

(مادة ٦١٨)

١ - إذا فسخ عقد البيع بحكم أو بمقتضى شرط في العقد قبل صدور الحكم بإشهار إفلاس المشتري ، جاز للبائع استرداد البضائع كلها أو بعضها من التغطية بشرط أن توجد عينا .

٢ - ويجوز الاسترداد ولو وقع الفسخ بعد صدور حكم بإشهار الإفلاس بشرط أن تكون دعوى الاسترداد أو الفسخ قد رفعت قبل صدور هذا الحكم .

٣ - وللتماقد الاشتراك في التغطية كدائن عادى بالتعويض المترتب على الفسخ إلا إذا نص على احتفاظ التعويض بالامتياز المقرر له قانونا .

(مادة ٦١٩)

١ - إذا كان المفلس مستأجرا للعقار الذى يمارس فيه التجارة لا يترتب على صدور الحكم بإشهار الإفلاس إنهاء الاجارة أو حلول الأجرة عن المدة الباقية لانقضائها ، وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

٢ - وإذا كان المؤجر قد بدأ في التنفيذ على المنقولات الموجودة في العقار ولم يكن التنفيذ قد تم عند صدور الحكم بإشهار الإفلاس وجب وقف التنفيذ لمدة ستين يوما من تاريخ هذا الحكم مع عدم الإخلال بحق المؤجر في اتخاذ الإجراءات الاحتياطية وفي طلب إخلاء العقار وفقا للقواعد العامة . وفي هذه الحالة يزول وقف التنفيذ دون حاجة إلى صدور قرار بذلك . ويجوز لقاضي التغطية أن يأمر باستمرار وقف التنفيذ لمدة ثلاثين يوما أخرى إذا رأى ضرورة لذلك . وعلى وكيل التغطية إخطار مؤجر العقار خلال مدة وقف التنفيذ برغبته في إنهاء الاجارة أو الإستمرار فيها .

٣ - وإذا قرر وكيل التغطية الاستمرار في الاجارة وجب أن يدفع الأجرة المتأخرة وأن يقدم ضمانا كافيا للوفاء بالأجرة المستقبلية . ويجوز لأؤجر أن يطلب من قاضي التغطية إنهاء الاجارة إذا كان الضمان غير كاف وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره برغبة وكيل التغطية في الاستمرار في الاجارة .

٤ - ولو كمل التغطية بعد الحصول على إذن من قاضي التغطية تأجير العقار من الهائن أو التنازل عن الإيجار ولو كان المفلس ممنوها من ذلك بمقتضى عقد الإيجار بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر لأؤجر .

(مادة ٦٢٠)

١ - إذا أفلس رب العمل وكان عقد العمل غير محدد المدة جاز للعامل ولو كمل التغطية إنهاء العقد مع مراعاة الاحكام المتصوص عليها في قانون العمل . ولا يجوز للعامل في هذه الحالة مطالبة التغطية بالتعويض إلا إذا كان الإنهاء تعسفيا أو بغير مراعاة مواعيد الإنذار .

(مادة ٦٢٥)

١ - الأموال التي يشتريها زوج المفلس أو التي تشتري لحساب هذا الزوج أو لحساب القصر المشمولين بولاية المفلس من تاريخ احتراقه التجارة تعتبر قد اشترت بنقود المفلس فتدخل في أصول نفيلته ما لم يثبت غير ذلك .

٢ - وكل ما يوفيه أحد الزوجين من ديون على زوجة الذي أفلس يعتبر أن الوفاء قد تم بنقود هذا الزوج ما لم يثبت غير ذلك .

الفصل الثالث - إدارة النفيلسة

الفرع الأول - إدارة الموجودات

(مادة ٦٢٦)

١ - توضع الأختام على محال المفلس ومكاتبه وخزائنه ودفاته وأوراقه ومنقولاته .

٢ - ويقوم قاضي النفيلسة بوضع الأختام فور صدور الحكم بإشهار الإفلاس وله أن يندب أحد موظفي المحكمة لذلك ، وتبلغ كل محكمة يوجد في دائرتها مال للمفلس تقوم بوضع الأختام على هذا المال .

٣ - وإذا تبين لقاضي النفيلسة إمكان جرد أموال المفلس في يوم واحد جاز له الشروع في الجرد فوراً دون حاجة إلى وضع الأختام .

٤ - ويحرر محضر بوضع الأختام يوقعه من قام بهذا الإجراء ويسلم المحضر لقاضي النفيلسة .

(مادة ٦٢٧)

لا يجوز وضع الأختام على الملابس والمنقولات الضرورية للمفلس ولا لمن يعملهم ويعين قاضي النفيلسة هذه الأشياء وتسلم إلى المفلس بقائمة يوقعها .

(مادة ٦٢٨)

١ - يجوز لقاضي النفيلسة أن يأمر من تلقاء ذاته أو بناء على طلب وكيل النفيلسة بعدم وضع الأختام أو رفعها عن الأشياء الآتية :

(أ) الدفاتر التجارية :

(ب) الأوراق التجارية وغيرها من الأوراق التي تستحق الوفاء في ميعاد قريب أو التي تحتاج إلى إجراءات لحفظها على الحقوق الثابتة فيها .

(ج) النقود اللازمة للصرف على الشئون العاجلة للنفيلسة .

(د) الأشياء القابلة لتلف سريع أو لنقص عاجل في النفيلسة والتي تقتض صيانتها مصاريف باهظة .

(هـ) الأشياء اللازمة لتشغيل المتجر إذا تقرو الاستمرار في تشغيله .

٢ - تجرد الأشياء المذكورة في الفقرة السابقة بحضور قاضي النفيلسة أو من يندبه لذلك ، وتسلم إلى وكيل النفيلسة بقائمة يوقعها .

٣ - ولا يجوز تسليم الدفاتر التجارية إلا بعد أن يقوم قاضي النفيلسة بأفلالها .

(مادة ٦٢٩)

١ - يأمر قاضي النفيلسة بنام على طلب الوكيل برفع الأختام للشروع في جرد أموال المفلس .

٢ - ويجب أن يبدأ رفع الأختام والجرد خلال خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم بإشهار الإفلاس .

(مادة ٦٣٠)

١ - يحصل الجرد بحضور قاضي النفيلسة أو من يندبه لذلك وكيل النفيلسة وكاتب المحكمة ، ويجب أن يخطربه المفلس ويجوز له الحضور .

٢ - وتحرر قائمة جرد من نسختين يوقعهما قاضي النفيلسة أو نائبه والوكيل وكاتب المحكمة وتودع إحداها المحكمة وتبقى الأخرى لدى الوكيل .

٣ - ويذكر في القائمة الأموال التي لم توضع عليها الأختام أو التي رفعت عنها .

٤ - ويجوز الاستعانة بخبير في إجراء الجرد وتقويم الأموال .

(مادة ٦٣١)

إذا أشهر الإفلاس بعد وفاة التاجر ولم يحضر قائمة جرد بمناسبة الوفاة أو إذا توفي التاجر بعد إشهار إفلاله وقبل الشروع في تحرير قائمة الجرد أو قبل إتمامها وجب تحرير القائمة فوراً أو الاستمرار في تحريرها بالكيفية المبينة في المادة السابقة وذلك بحضور ورثة المفلس أو بعد إخطارهم بالحضور .

(مادة ٦٣٢)

يتسلم وكيل النفيلسة بعد الجرد أموال المفلس ودفاته وأوراقه ويوقع في نهاية قائمة الجرد بما يفيد ذلك .

٢ - فإذا كان النزاع غير معين القيمة أو كانت قيمته تزيد على خمسمائة جنيه فلا يكون الصلح أو قبول التحكيم نافذا إلا بعد تصديق قاضى التفليس على شروطه .

ويكلف المفلس بالحضور عند التصديق ويسمع قاضى التفليس أقواله إذا حضر ، ولا يكون لاعتراضه أى أثر .

٣ - ولا يجوز لو كـيل التفليس التنازل عن حق للمفلس أو الاقرار بحق للغير إلا بالشروط المبينة فى هذه المادة .

٤ - ويجوز الطعن فى قرار قاضى التفليس إذا صدر برفض التصديق على الصلح أو التحكيم .

(مادة ٦٢٨)

١ - لقاضى التفليس بناء على طلب وكيل التفليس أو طلب المفلس وبعد أخذ رأى المراقب أن يأذن بالاستمرار فى تشغيل المتجر إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة أو مصلحة المدين أو الدائنين .

٢ - ويعين قاضى التفليس بناء على اقتراح الوكيل من يتولى إدارة المتجر وأجره . ويجوز تعيين المفلس للإدارة ويعتبر الأجر الذى يحصل عليه إعانة له .

٣ - ويشرف وكيل التفليس على من يعين للإدارة وعليه أن يقدم تقريراً شهرياً إلى قاضى التفليس عن سير التجارة .

٤ - ويجوز للمفلس ولو كـيل التفليس الطعن فى القرار الخاص بالاستمرار فى تشغيل المتجر .

(مادة ٦٣٩)

فى حالة وفاة المفلس يقوم ورثته مقامه فى إجراءات الإفلاس . ولهم أن ينيبوا عنهم من يمثلهم فى ذلك . فإذا لم يتفقوا على إنابة أحدهم جاز لقاضى التفليس بناء على طلب الوكيل إجراء ذلك . وله فى كل وقت عزل من إنابه من الورثة وتعيين غيره .

(مادة ٦٤٠)

١ - تودع المبالغ التى يحصلها وكيل التفليس لحسابها خزانة المحكمة أو مصرفاً يعينه قاضى التفليس وذلك فى يوم التحصيل أو فى يوم العمل التالى له على الأكثر .

وعلى وكيل التفليس أن يقدم إلى قاضى التفليس حساباً بهذه المبالغ خلال خمسة أيام من تاريخ الإيداع .

٢ - ولا يجوز سحب تلك المبالغ أو غيرها مما يودعه الغير لحساب التفليس إلا بأمر من قاضى التفليس .

(مادة ٦٢٣)

إذا لم يكن المفلس قد قدم الميزانية تـعلى وكيل التفليس أن يقوم بعملها وإيداعها المحكمة فور الانتهاء منها .

(مادة ٦٢٤)

يتسلم وكيل التفليس الرسائل الواردة باسم المفلس والمتعلقة بأشغاله ويقوم الوكيل بفضها والاحتفاظ بها . وللمفلس الاطلاع عليها .

(مادة ٦٢٥)

١ - يقوم وكيل التفليس بجميع الأعمال اللازمة للحفاظ على حقوق المفلس لدى الغير ويطالب بهذه الحقوق ويستوفىها .

٢ - وعليه أن يشهر بالمفلس من حقوق عينية على عقارات مديـنة إذا لم يكن المفلس قد أجرى الشهر .

٣ - وعليه أن يقدم إلى قاضى التفليس تقريراً عن حالة التفليس كل ثلاثة أشهر مرة على الأقل .

(مادة ٦٣٦)

١ - لا يجوز بيع أموال التفليس خلال فترة الإجراءات التمهيدية ، ومع ذلك يجوز لقاضى التفليس ، بناء على طلب الوكيل ، أن يأذن ببيع الأشياء القابلة لتف سريع أو لنقص عاجل فى القيمة أو التى تقتضى صيانتها مصاريف باهظة ، كما يجوز الأذن ببيع أموال التفليس إذا كان البيع لازماً للحصول على نفود للصرف على شئونها أو كان البيع يحقق نفعا مؤكداً للدائنين أو للمفلس . ولا يجوز الإذن بالبيع فى الحالة الأخيرة إلا بعد أخذ رأى المراقب وسماع أقوال المفلس أو إخطاره بالبيع .

٢ - ويتم بيع المنقول بالكيفية التى يعينها قاضى التفليس . أما بيع العقار فيجب أن يتم طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٣ - ويجوز الطعن فى القرار الصادر من قاضى التفليس ببيع أموال المفلس .

(مادة ٦٣٧)

١ - يجوز لقاضى التفليس ، بعد أخذ رأى المراقب وسماع أقوال المفلس أو إخطاره أن يأذن لو كـيل التفليس بالصلح أو بقبول التحكيم فى كل نزاع يتعلق بالتفليس ولو كان خاصاً بحقوق أو دعاوى عقارية .

(مادة ٦٤١)

١ - يجوز عند الضرورة لقاضى التفليسة بعد أخذ رأى المراقب أن يأمر بإجراء توزيعات على الدائنين الذين حققت ديونهم . ويكون التوزيع بمقتضى قائمة يعدها وكيل التفليسة ويؤشر عليها قاضى التفليسة بإجراء التوزيع .

٢ - ويجوز للمفلس ولكل ذى مصلحة الطعن في قرار قاضى التفليسة الخاص بإجراء توزيعات على الدائنين .

الفرع الثانى - تحقيق الديون

(مادة ٦٤٢)

١ - على جميع الدائنين ولو كانت ديونهم مضمونة بتأمينات خاصة أو كانت ثابتة بأحكام حائزة قوة الشئ المقضى أن يسفوا وكيل التفليسة عقب صدور الحكم بإشهار الإفلاس . تستند ديونهم مصحوبة ببيان هذه الديون وتأميناتها إن وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمى يوم صدور الحكم بإشهار الإفلاس . ويوقع الدائن أو وكيله البيان ويحرر وكيل التفليسة لإحصاءا بتسليمه البيان ومستندات الدين .

٢ - ويجوز إرسال البيان والمستندات إلى وكيل التفليسة بكتاب مسجل مع علم الوصول .

٣ - ويعيد الوكيل المستندات إلى الدائنين بعد انتهاء التفليسة ويكون مسئولاً عنها لمدة سنة من تاريخ انتهاء التفليسة .

(مادة ٦٤٣)

١ - إذا لم يقدم جميع الدائنين المقيدة أسماؤهم في الميزانية مستندات ديونهم خلال الأيام العشرة التالية لنشر حكم إشهار الإفلاس في الصحف وجب على وكيل التفليسة النشر فوراً في صحيفة يومية يعينها قاضى التفليسة لدعوة الدائنين إلى تقديم مستنداتهم مصحوبة بالبيان المشار إليه في المادة السابقة .

٢ - وعلى الدائنين تقديم مستندات ديونهم مصحوبة بالبيان خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف ، ويكون الميعاد عشرين يوماً بالنسبة إلى الدائنين المقيمين خارج الجمهورية .

(مادة ٦٤٤)

١ - يحقق وكيل التفليسة الديون بمعاونة المراقب وبحضور المفلس أو بعد إخطاره بالحضور .

٢ - وإذا اعترض وكيل التفليسة أو المراقب أو المفلس على أحد الديون أو على مقداره أو ضماناته وجب على الوكيل إخطار الدائن فوراً بذلك ، والدائن تقديم إيضاحات كتابية أو شفوية خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الإخطار .

٣ - ولا تخضع الديون المستحقة للحكومة بسبب الضرائب على اختلاف أنواعها لإجراءات التحقيق .

(مادة ٦٤٥)

١ - يودع وكيل التفليسة المحكمة بعد الانتهاء من تحقيق الديون قائمة بها تشتمل على بيان بمسنداتها وأسباب الاعتراض عليها وما يراه بشأن قبولها أو رفضها كما يودع كشفاً بأسماء الدائنين الذين يدعون أن لهم تأمينات خاصة على أموال المفلس مبيناً مقدار ديونهم ونوع تأميناتهم والأموال المقررة عليها .

٢ - ويجب أن يتم هذا الإيداع خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس . ويجوز عند الاقتضاء إطالة الميعاد بقرار من قاضى التفليسة .

٣ - وعلى وكيل التفليسة خلال خمسة أيام من تاريخ الإيداع أن ينشر في الصحف بياناً بوقوعه ، وأن يرسل إلى المفلس وإلى كل دائن نسخة من القائمة والكشف مع بيان المبالغ التى يرى قبولها من كل دين .

٤ - ولكل ذى مصلحة الاطلاع على القائمة والكشف المودعين بالمحكمة .

(مادة ٦٤٦)

للمفلس ولكل دائن ورد اسمه بقائمة الديون أن يعارض في الديون المدرجة فيها خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول الإيداع . ويقدم الاعتراض إلى قاضى التفليسة . ويجوز إرساله بكتاب مسجل أو بترقية ، ولا يضاف إلى هذا الميعاد ميعاد للسافة .

(مادة ٦٤٧)

يضع قاضى التفليسة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة نهائية بالديون غير المعترض عليها ، ويؤشر على البيان الذى يصحب مستندات هذه الديون بما يفيد قبولها ومقدار ما قبل من كل دين منها .

٢ - يجوز لقاضى التفليسة اعتبار الدين معترضا عليه ولو لم يقدم بشأنه أى اعتراض .

٣ - ويفصل قاضى التفليسة في الديون المعترض عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض .

٢ - ويترب على القرار بإفقال التفليسة لعدم كفاية أموالها أن يعود إلى كل دائن الحق في اتخاذ الإجراءات ومباشرة الدعاوى الانفرادية ضد المفلس .

٣ - إذا كان دين الدائن قد حقق نهائيا في التفليسة جاز له التنفيذ على أموال المفلس بناء على شهادة من قاضي التفليسة بمقدار دينه .

(مادة ٦٥١)

١ - يجوز للمفلس ولكل ذي مصلحة أن يطالب في كل وقت من قاضي التفليسة بإلغاء قرار إفلاقها لعدم كفاية أموالها إذا أثبت وجود مال كاف لمواجهة مصروفات التفليسة أو سلم للوكيل مبلغا كافيا لذلك .

٢ - كما يجوز لقاضي التفليسة أن يأمر من تلقاء ذاته أو بناء على طلب الوكيل بإعادة فتح التفليسة والاستمرار في إجراءاتها .

٣ - وفي جميع الأحوال يجب أن تدفع بالأولوية مصاريف الإجراءات التي تمت طبقا للفقرتين الأتيتين .

الفصل الرابع - انتهاء التفليسة

الفرع الأول - زوال مصلحة جماعة الدائنين

(مادة ٦٥٢)

لقاضي التفليسة بعد وضع قائمة الديون المشار إليها في المادة ٦٤٧ أن يأمر في كل وقت بناء على طلب المفلس بانتهاء التفليسة إذا أثبت المفلس أنه أوفى كل ديون الدائنين الذين قدموا ديونهم في التفليسة أو أنه أودع المحكمة أو وكيل التفليسة المبالغ اللازمة لوفاء تلك الديون من أصل ومصروفات .

(مادة ٦٥٣)

١ - لا يجوز لقاضي التفليسة أن يقرر انتهاء الزوال مصلحة جماعة الدائنين إلا بعد الاطلاع على تقرير من الوكيل يبين فيه تحقق أحد الشرطين المشار إليهما في المادة ٦٥٢ .

وتنتهي التفليسة بمجرد صدور القرار ويستعيد المفلس جميع حقوقه .

الفرع الثاني - الصلح القضائي

(مادة ٦٥٤)

١ - يدعو قاضي التفليسة الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو مؤقتا لحضور المداولة في الصلح .

٢ - ويحضر الدائنون الجمعية بأنفسهم أو بوكلاء مفوضين في ذلك على الديون خلال الأيام الخمسة التالية لوضع قائمة الديون المشار

٤ - يحظر قاضي التفليسة ذوي الشأن بجمعاد الجلسة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل . كما يبلغهم القرار الصادر في الاعتراض فور صدوره .

(مادة ٦٤٨)

١ - يجوز الطعن في القرار الصادر من قاضي التفليسة بقبول الدين أو رفضه .

٢ - ولا يترتب على الطعن وقف إجراءات التفليسة إلا إذا أمر القاضي بذلك .

٣ - ويجوز لقاضي التفليسة قبل الفصل في الطعن أن يأمر بقبول الدين مؤقتا بمبلغ يقدره .

٤ - ولا يجوز قبول الدين مؤقتا إذا رفعت بشأنه دعوى جنائية .

٥ - وإذا كان الاعتراض على الدين متعلقا بتأميناته وجب قبوله مؤقتا بوصفه ديناً عادياً .

٦ - ولا يشترك الدائن الذي لم يقبل دينه نهائيا أو مؤقتا في إجراءات التفليسة .

(مادة ٦٤٩)

١ - لا يشترك الدائنون الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد القانونية في التوزيعات الجارية وإنما يجوز لهم الاعتراض إلى أن ينتهي توزيع النقود ويتحملون مصاريف هذا الاعتراض .

٢ - ولا يترتب على الاعتراض وقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها قاضي التفليسة .

ومع ذلك يجوز للدائنين المذكورين الاشتراك في التوزيعات الجديدة بالمبالغ التي يقدرها قاضي التفليسة تقديرا مؤقتا وتحفظ لهم حصصهم إلى حين صدور القرار في الاعتراض .

٣ - وإذا ثبتت ديونهم بعد ذلك فلا يجوز لهم أن يأخذوا من المبالغ المتبقية دون توزيع أنصبة ديونهم التي كانت تؤول إليهم لو أنهم اشتركوا في التوزيعات السابقة .

الفرع الثالث - اغلاق التفليسة لعدم كفاية الأموال

(مادة ٦٥٠)

١ - إذا وقفت أعمال التفليسة لعدم كفاية الأموال قبل التصديق على الصلح أو قيام حالة الاتحاد، جاز لقاضي التفليسة من تلقاء ذاته أو بناء على تقرير من الوكيل أن يأمر بإفقالها

ويجوز أن يكون التنازل متصرا على جزء من التأمين بشرط ألا يقل عما يقابل ثلث الدين ، ويذكر التنازل في محضر الجلسة .

٢ - وإذا اشترك أحد الدائنين المذكورين في العقدة السابقة في التصويت على الصلح دون أن يصرح بالتنازل عن تأمينه كله أو بعضه اعتبر ذلك تنازلا عن التأمين بأكمله .

٣ - وفي جميع الأحوال لا يكون التنازل عن التأمين نهائيا إلا إذا تم الصلح .

٤ - وإذا أبطل الصلح عاد التأمين الذي شمله التنازل .

(مادة ٦٦٠)

١ - يوقع محضر الصلح في الجلسة التي تم فيها التصويت عليه ولا كان الصلح كأن لم يكن .

٢ - وإذا لم تحقق إحدى الأغليتين المنصوص عليهما في المادة (٦٥٧) تأجلت المداولة عشرة أيام مهلة واحدة .

٣ - ويجوز للدائنين الذين حضروا الاجتماع الأول أو كانوا ممثلين فيه وقعوا محضر الجلسة ألا يحضروا الاجتماع الثاني .

وفي هذه الحالة تبقى موافقتهم على الصلح في الاجتماع الأول قائمة وناذرة في الاجتماع الثاني إلا إذا حضروا هذا الاجتماع وعدلوا عن موافقتهم السابقة أو إذا أدخل المدين تغييرا جوهريا في مقترحاته بشأن الصلح في الفترة بين الاجتماعين .

(مادة ٦٦١)

لا يجوز عقد الصلح مع مفلس حكم عليه بعقوبة الافلاس بالتدليس ، وإذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتدليس وجب تأجيل المداولة في الصلح .

(مادة ٦٦٢)

١ - لا يحول الحكم على المفلس بعقوبة الافلاس بالتقصير دون الصلح معه .

٢ - وإذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتقصير جاز للدائنين المداولة في الصلح أو تأجيل المداولة .

(مادة ٦٦٣)

١ - يجوز أن يتضمن الصلح منح المدين آجالا لوفاء الديون كما يجوز أن يتضمن إبراء المدين من جزء من الدين .

٢ - ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء إذا أيسر المدين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح ولا يعتبر المدين قد أبصر إلا إذا

إليها في المادة ٦٤٧ ، وفي حالة حصول الاعتراض توجه الدعوة خلال خمسة عشر يوما التالية لانهاء ميعاد الاعتراض أمام قاضي التفليسة في آخر قرار أصدره بشأن قبول الدين أو رفضها .

٣ - وعلى وكيل التفليسة خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن ينشر الدعوة لحضور المداولة في الصلح في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسة .

(مادة ٦٥٥)

١ - تنعقد جمعية الصلح برئاسة قاضي التفليسة في المكان والزمان اللذين يعينهما .

٢ - ويحضر الدائنون الجمعية بأنفسهم أو بوكلاء مفوضين في ذلك .

٣ - ويدعى المفلس إلى الحضور ، ولا يجوز له أن يليب عنه غيره إلا لأسباب جدية يقبلها قاضي التفليسة ، وإذا كان محجوزا وجب التصريح له بأمر من القاضي بحضور الجمعية .

(مادة ٦٥٦)

١ - يقدم وكيل التفليسة تقريرا إلى جمعية الصلح مشتملا على حالة التفليسة وما تم بشأنها من إجراءات ومقترحات المفلس للصلح ورأى الوكيل فيها .

٢ - يتلى تقرير الوكيل في جمعية الصلح ويسلم موقعا منه إلى قاضي التفليسة وتسمع أقوال المفلس ويحضر قاضي التفليسة محضرا بما تم في الجمعية .

(مادة ٦٥٧)

لا يقع الصلح إلا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو مؤقتا بشرط أن يكونوا حائزين لثاني قيمة هذه الديون ، ولا يحسب في هاتين الأغليتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب ديونهم .

(مادة ٦٥٨)

١ - لا يجوز لزوج المفلس أو لأقاربه إلى الدرجة الرابعة الاشتراك في مداولات الصلح أو التصويت على شروطه .

٢ - وإذا تنازل أحد هؤلاء الدائنين عن دينه إلى الغير بعد صدور الحكم بأشهار الافلاس فلا يجوز للتنازل إليه الاشتراك في مداولات الصلح أو التصويت عليه .

(مادة ٦٥٩)

١ - لا يجوز للدائنين أصحاب التأمينات العينية المقررة على أموال المفلس الاشتراك في التصويت على الصلح بديونهم المضمونة بالتأمينات المذكورة إلا إذا تنازلوا عن هذه التأمينات مقدما .

- ٣ - تنتهى مهمة وكيل التفليسة وتسليم أمواله ودفاتره وأوراقه بمقتضى إيصال ، ولا يكون الوكيل مسئولاً عن هذه الأشياء إذا لم يتسببها المفلس خلال سنة من تاريخ إقرار الحساب الختامى .
- ٤ - ويحور قاضى التفليسة محضراً بجميع ما تقدم ، وإذا قام نزاع فصل فيه .

(مادة ٦٦٨)

- ١ - يبطل الصلح إذا صدر بعد التصديق عليه حكم بإدانة المفلس فى إحدى حالات جريمة الإفلاس بالتدليس .
- ٢ - وكذلك يبطل الصلح إذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس ناشئ عن إخفاء موجودات المفلس أو المبالغة فى ديونه . وفى هذه الحالة يجب طلب بطلان الصلح خلال سنة أشهر من اليوم الذى يظهر فيه التدليس وإلا كان الطاب غير مقبول . وفى جميع الأحوال لا يكون طاب إبطال الصلح مقبولاً إذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور قرار التصديق على الصلح .
- ٣ - ويترتب على إبطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذى يضمن تنفيذ شروطه .

(مادة ٦٦٩)

إذا بوشر التحقيق مع المفلس فى جريمة الإفلاس بالتدليس بعد التصديق على الصلح أو أقيمت عليه الدعوى الجنائية فى هذه الجريمة بعد التصديق على الصلح جاز للمحكمة التى أشهرت الإفلاس بناء على طلب كل ذى مصلحة أن تأمر باتخاذ ما تراه من تدابير للحفاظ على أموال المدين ، وتنتهى هذه التدابير بحكم القانون إذا تقرر حفظ التحقيق أو صدور قرار بالافراج عن المفلس أو حكم ببراءته .

(مادة ٦٧٠)

- ١ - إذا لم يتم المفلس بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخه من المحكمة .
- ٢ - ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذى ضمن تنفيذ شروطه . ويجب تكليفه بحضور الجلسة التى ينظر فيها طلب الفسخ .

(مادة ٦٧١)

- ١ - تعين المحكمة فى الحكم الصادر بطلان الصلح أو فسخه قاضياً للتفليسة ووكيلاً لها والمحكمة أن تأمر بوضع الأختام على أموال المفلس .

زادت قيمة موجوداته على الديون المترتبة عليه بما يعادل عشرة فى المائة على الأقل .

- ٣ - وللدائنين أن يطلبوا تقديم كفيل أو أكثر لضمان تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٦٦٤)

- ١ - لا يجوز تنفيذ الصلح إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ التوقيع على محضره ، ويجوز لكل ذى مصلحة خلال هذا الميعاد أن يبلغ قاضى التفليسة كتابة بما لديه من ملاحظات بشأن الصلح .
- ٢ - وعلى قاضى التفليسة خلال ثلاثة أيام من انقضاء الميعاد المذكور فى الفقرة السابقة أن يصدر قراراً بإلغاء الصلح أو بالتصديق عليه .
- ٣ - يجب أن يكون قرار إلغاء الصلح مسبباً ، ويكون هذا القرار قابلاً للطعن .
- ٤ - يكون الصلح نافذاً بمجرد صدور قرار التصديق عليه ويقوم مراقب التفليسة بملاحظة تنفيذ شروطه . وإذا لم يكن للتفليسة مراقب عينت المحكمة مراقباً لملاحظة تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٦٦٥)

يسرى الصلح فى حق الدائنين الذين تتألف منهم جماعة الدائنين ولو لم يشتركوا فى إجراءاته أو لم يوافقوا عليه .

(مادة ٦٦٦)

- ١ - يشهر القرار الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية التى يشهر بها حكم الإفلاس ، ويشتمل الملخص الذى ينشر فى الصحف على اسم المدين ومحل إقامته ورقم قيده فى السجل التجارى وتاريخ قرار التصديق وملخص بأهم شروط الصلح .

- ٢ - وعلى وكيل التفليسة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار قاضى التفليسة بالتصديق على الصلح قيد ملخصه باسم مراقب الصلح بوصفه نائباً عن الدائنين فى كل إدارة من إدارات الشهر العقارى يقع فى دائرتها عقار للمفلس ، ويترتب على هذا القيد إنشاء رهن على العقارات المذكورة لضمان حقوق الدائنين الذين يسرى عليهم الصلح ما لم ينص فى الصلح على غير ذلك ، ويطلب المراقب شعاب الرهن بعد تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٦٦٧)

- ١ - فيما عدا سقوط الحقوق المشار إليها فى المادة ٥٨١ تزول جميع آثار الإفلاس بمجرد قرار قاضى التفليسة بالتصديق على الصلح .
- ٢ - وعلى وكيل التفليسة أن يقدم إلى المفلس حساباً ختامياً وتحصل مناقشة هذا الحساب بحضور قاضى التفليسة .

٣ - وتباع هذه الأموال ويوزع ثمنها بالكيفية المتبعة في بيع الأموال وتوزيعها في حالة الاتحاد .

(مادة ٦٧٦)

إذا كان الثمن الناتج عن بيع الأموال التي تخلى عنها المدين يجاوز الديون المطلوبة منه رد المقدار الزائد إليه .

الفرع الرابع - اتحاد الدائنين

(مادة ٦٧٧)

يعتبر الدشون في حالة اتحاد بحكم القانون في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا لم يطلب المدين الصلح .
- ٢ - إذا طلب المدين الصلح ورفضه الدائنون أو صدر حكم نهائي بالفائه .
- ٣ - إذا حصل المدين على الصلح ثم أبطل .

(مادة ٦٧٨)

١ - يدعو قاضي التفليسة الدائنين إثر قيام حالة الاتحاد للمداولة في شئون التفليسة والنظر في إبقاء وكيلها أو تغييره . وللدائنين أصحاب التأمينات العينية المقررة على أموال المفاص الاشتراك في هذه المداولات والتصويت دون أن يترتب على ذلك سقوط تأميناتهم .

٢ - وإذا قررت أغلبية الدائنين الحاضرين تغيير الوكيل وجب على قاضي التفليسة تعيين غيره فوراً . ويسمى الوكيل الجديد (وكيل اتحاد الدائنين) .

٣ - وعلى الوكيل السابق أن يقدم إلى وكيل الاتحاد في الميعاد الذي يعينه قاضي التفليسة وبحضوره حساباً عن إدارته . ويخطر المدين بميعاد تقديم الأسباب .

(مادة ٦٧٩)

١ - يؤخذ رأى الدائنين خلال الاجتماع المنصوص عليه في المادة السابقة في أمر تقرير إعانة من أموال التفليسة للمدين أو لمن يعولهم .

٢ - وإذا وافقت أغلبية الدائنين الحاضرين على تقرير الإعانة للفلس أو لمن يعولهم وجب على قاضي التفليسة ، بعد أخذ رأى وكيل الاتحاد ورأى المراقب ، تعيين مقدار الإعانة .

٣ - ويجوز لوكيل الاتحاد دون غيره الطعن في قرار قاضي التفليسة بتعيين مقدار الإعانة وفي هذه الحالة يعترف نصف الإعانة لمن تقررت له حين الفصل في الطعن .

٢ - وعلى وكيل التفليسة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم بطلان الصلح أو فسخه أن ينشر ملخص هذا الحكم في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسة .

٣ - ويقوم الوكيل بحضور القاض ، أو من يتدبه لذلك بعمل جرد تكميلي لأموال المفلس وبوضع ميزانية إضافية .

٤ - ويدعو وكيل التفليسة الدائنين الجدد لتقديم مستندات ديونهم لتحقيقها وفقاً لإجراءات تحقيق الديون .

(مادة ٦٧٢)

تحقق فوراً الديون الجديدة دون أن يعاد تحقيق الديون التي سبق قبولها ومع ذلك يجب استبعاد الديون التي دفعت بكاملها وتخفيض للديون التي دفع جزء منها .

(مادة ٦٧٣)

- ١ - التصرفات الحاصلة من المدين بعد صدور قرار التصديق على الصلح وقبل إبطاله أو فسخه تكون نافذة في حق الدائنين ، ولا يجوز لهم طلب عدم نفاذها في حقهم إلا طبقاً لأحكام قانون المعاملات المدنية .
- ٢ - لا تسمع دعوى عدم نفاذ التصرف المنصوص عليها في الفقرة السابقة بعد انقضاء سنتين من تاريخ إبطال الصلح أو فسخه .

(مادة ٦٧٤)

- ١ - تعود إلى الدائنين بعد بطلان الصلح أو فسخه ديونهم كاملة وذلك بالنسبة إلى المفلس فقط .
- ٢ - ويشترك هؤلاء الدائنون في جماعة الدائنين بديونهم الأصلية كاملة إذا لم يكونوا قد قبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح وإلا وجب تخفيض ديونهم الأصلية بنسبة ما حصلوا عليه من القدر المذكور .

٣ - وتسمى الأحكام المذكورة في الفقرتين السابقتين إذا اشهر إفلاس المدين مرة أخرى دون أن يصدر حكم بطلان الصلح أو فسخه .

الفرع الثالث - الصلح مع التخلي عن الأموال

(مادة ٦٧٥)

- ١ - يجوز أن يعقد الصلح على أن يتخلى المدين عن أمواله كلها أو بعضها لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين .
- ٢ - تنبع فيما يتعلق بشروط هذا الصلح وآثاره وإبطاله الأحكام الخاصة بالصلح القضائي ومع ذلك يظل المدين ممنوعاً من التصرف في الأموال التي تخلى عنها وإدارتها .

٢ - ويقدم الوكيل إلى قاضي التفليسة بياناً شهرياً عن حالة التصفية ومقدار المبالغ المودعة .

٣ - ولا يجوز سحب هذه المبالغ إلا بأمر من قاضي التفليسة أو بشيك يوقعه القاضي ووكيل الاتحاد .

(مادة ٦٨٤)

١ - تخضع من المبالغ الناتجة عن بيع أموال المفلس الرسوم ومصروفات إدارة التفليسة والإعانات المقررة للمفلس ولمن يعملهم والمبالغ المستحقة للدائنين الممتازين ويوزع الباقي بين الدائنين بنسبة ديونهم المحقة .

٢ - وتجنب أنصبة الديون المعترض عليها وتحفظ حتى يفصل في شأن هذه الديون .

(مادة ٦٨٥)

يأمر قاضي التفليسة بإجراء التوزيعات بين الدائنين ويعين مقدار المبلغ الذي يوزع وعلى وكيل الاتحاد إخطار الدائنين بذلك . وقاضي التفليسة عند الاقتضاء أن يأمر بنشرة رار التوزيع في صحيفة يومية يعينها .

(مادة ٦٨٦)

١ - لا يجوز لوكيل الاتحاد الوفاء بالأنصبة إلا إذا قدم الدائن سند الدين مؤشراً عليه بتحقيقه وقبوله . ويؤثر على سند الدين بالمبالغ المدفوعة .

٢ - وإذا تعذر على الدائن تقديم سند الدين جاز لقاضي التفليسة أن يأذن بدفع الدين بعد التحقق من قبوله .

٣ - وفي جميع الأحوال يجب أن يوقع الدائن بالتسلم على قائمة التوزيع .

(مادة ٦٨٧)

إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ قيام حالة الاتحاد دون إنجاز تصفية أعمال التفليسة وجب على الوكيل أن يقدم إلى قاضي التفليسة تقريراً عن حالة التصفية وأسباب التأخير في إنجازها ويرسل القاضي هذا التقرير إلى الدائنين مع دعوتهم للاجتماع لمناقشته ويكون الإجراء كذلك كلما انقضت ستة أشهر دون أن يتجز الوكيل أعمال التصفية .

(مادة ٦٨٨)

١ - يقدم وكيل الاتحاد بعد الانتهاء من أعمال التصفية حساباً ختامياً إلى قاضي التفليسة ، وللقاضي إرسال نسخ من هذا الحساب

(مادة ٦٨٠)

١ - لا يجوز لوكيل الاتحاد الاستمرار في تجارة المدين ولو كان مأذوناً في ذلك من قبل إلا بعد الحصول على تفويض يصدر من أغلبية تمثل ثلاثة أرباع الدائنين عدداً ومبلغاً . ويجب أن يعين في التفويض مدته وسلطة الوكيل والمبالغ التي يجوز له استبقاؤها تحت يده لتشغيل التجارة .

٢ - ولا يجوز تنفيذ التفويض بالاستمرار في التجارة إلا بعد تصديق قاضي التفليسة .

٣ - وإذا نشأت عن الاستمرار في التجارة التزامات تزيد على أموال الاتحاد كان الدائنون الذين وافقوا على الاستمرار في التجارة مسئولين في أموالهم الخاصة دون تضامن بينهم عن الزيادة بشرط أن تكون ناشئة عن أعمال تدخل في حدود التفويض الصادر منهم . وتكون مسؤولية كل دائن بنسبة دينه .

(مادة ٦٨١)

١ - لا يجوز لوكيل الاتحاد بيع منقولات المفلس ومتجره واستيفاء ماله من حقوق . أما بيع عقارات المفلس فيجب أن يتم من قبل قاضي التفليسة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٢ - وإذا لم يكن قد شرع في التنفيذ على عقارات المدين قبل قيام حالة الاتحاد ، كان للوكيل دون غيره حق التنفيذ عليها ، ويجب عليه الشروع في ذلك خلال الأيام العشرة التالية لقيام حالة الاتحاد ما لم يأمر قاضي التفليسة بتأجيل التنفيذ .

٣ - ويجوز لوكيل الاتحاد الصلح وقبول التحكيم في جميع حقوق المفلس بشرط مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٦٣٧ باستثناء دعوة المفلس لحضور التصديق على الصلح أو التحكيم .

(مادة ٦٨٢)

١ - يجوز لقاضي التفليسة أن يعين لوكيل الاتحاد الكيفية التي يبيع بها منقولات المفلس ومتجره .

٢ - ولا يجوز لوكيل الاتحاد بيع موجودات التفليسة دفعة واحدة مقابل مبلغ إجمالي إلا بعد استئذان قاضي التفليسة . ولا يجوز للقاضي إعطاء هذا الإذن إلا بعد أخذ رأي المراقب .

٣ - ويجوز لكل ذي مصلحة الطعن في قرار قاضي التفليسة بشأن تعيين كيفية بيع منقولات المفلس أو الإذن ببيع أمواله دفعة واحدة مقابل مبلغ إجمالي . ويترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

(مادة ٦٨٣)

١ - يودع وكيل الاتحاد المبالغ الناتجة عن بيع أموال المفلس خزانة المحكمة أو مصرفاً يعينه قاضي التفليسة وذلك في اليوم التالي للتحصيل .

الفصل السادس - افلاس الشركات

(مادة ٦٩١)

فما عدا شركات الخاصة يجوز ائتمار افلاس كل شركة تجارية إذا
وقفت عن دفع ديونها التجارية اثر اضاراب أعمالها المالية .

ويجوز اشتهار الافلاس واو كانت الشركة في دور التصفية .

(مادة ٦٩٢)

تسمى على انكساث اشتمكات بالإضاءة على الأحكام المذكورة في المواد المتقدمة من هذا الباب القواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

(مادة ٦٩٣)

١ - لا يجوز لمدير الشركة أو للمصطفى على حسب الأحوال أن يطلب إشهار إفلاس الشركة إلا بعد الحصول على إذن بذلك من أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ومن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الأخرى .

٢ - يقدم التقرير المشار إليه في المادة ٥٤٩ إلى المحكمة التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للشركة .

٣ - ويجب أن يشتمل التقرير على أسماء الشركاء التضامنين المالكين والذين خرجوا من الشركة بعد وقوفها عن الدفع مع بيان محل إقامة كل منهم وتاريخ إظهار خروجه من الشركة في السجل التجاري .

(مادة ٦٩٤)

يوزلدائن الشركة طلب إشهار إفلاسها ولو كان شريكاً لها، أما الشركاء غير الدائنين فلا يجوز لهم بصفتهم الفردية طلب إشهار إفلاس الشركة.

(مادة ٦٩٥)

يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الشركة أن توجّل إشهار إفلاسها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إذا كان من المحتمل دعم مركزها المالي. وفي هذه الحالة تأمر المحكمة باتخاذ ما تراه من تدابير للحفاظ على موجودات الشركة.

(مادة ٦٩٦)

١ - إذا أشهر إفلاس الشركة وجب إظهار إفلاس جميع الشركاء المتضامتين فيها ، ويشمل إظهار إفلاس الشريك المتضامن الذى خرج من الشركة بعد توقفها عن الدفع بشرط ألا يكون قد انقضى من تاريخ إظهار خروجه من الشركة فى السجل التجارى مدة تجاوز السنة .

إلى الدائنين أو دعوتهم للاطلاع عليه بعد نشره في لوحة الاعلانات في المحكمة .

وعلى القاضي في كلتا الحالتين دعوة الدائنين إلى الاجتماع لمناقشة الحساب المذكور ويدعى المفلس لحضور هذا الاجتماع .

٢ - وينحل الاتحاد وتعتبر التفليسة منتهية بحكم القانون بعد المصادقة على الحساب .

٣ -- ويكون وكيل الاتحاد مسئولاً لمدة سنتين من تاريخ انتهاء التفليسة عن الدفاتر والمستندات والاوراق المسماة إليه .

(مادة ٦٨٩)

يعود إلى كل دائن بعد انتهاء حالة الاتحاد الحق في التنفيذ على المدين

ويعتبر قبول الدين في التفليسة بمثابة حكم حائز قوة الشيء المقضي فيما يتعلق بهذا التنفيذ .

الفصل الخامس - الإجراءات المختصرة

(مادة ٦٩٠)

إذا تبين بعد جرد أموال المفاس أن قيمتها لا تزيد على ألف وخمسمائة
جنيه جاز لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الوكيل أو أحد
الدائنين أن يأمر بإجراء التفليسة وفقاً للأحكام الآتية :

١ - تخفيض إلى النصف المواعيد المنصوص عليها في المواد ٦٤٣ ، ٦٤٤ فقرة ثمانية و ٦٤٥ فقرة ثمانية و ٦٤٦ و ٦٤٧ فقرة الثالثة .

٢ - تكون جميع قرارات قاضي التفليسة غير قابلة للطعن فيها .

٣ - لا يعين مراقب للتفليسة .

٤ - لا تقور إعانة للفاصل أول من يعولكم .

٥ - في حالة الاعتراض على الديون عند تحقيقها يدعى الدائنون للادولة في الصلح خلال خمسة أيام من تاريخ انتهاء الفصل في الاعتراضات.

٦ - يكون الصلح نافذا بمجرد الموافقة عليه في اجتماع الدائنين ،
ويجب أن يصدق عليه قاضي التفليسة في هذا الاجتماع .

v - لا يغزو وكيل التفليسة عند قيام حالة الاتحاد .

٨ - لا يجري إلا توزيع واحد على الدائنين بعد الانتهاء من بيع أموال
التفلسة .

(مادة ٧٠١)

لاتخضع سندات القرض التي اصدرتها الشركة لإجراء تحقيق الديون وتقبل هذه السندات بقيمتها الاسمية بعد خصم ما تكون الشركة قد دفعته منها .

وإذا اشترط إداء مكافأة عند الوفاء بسند القرض وجب قبول السند بقيمته الاسمية مضافا إليها الجزء الذي استحق من المكافأة حتى صدور الحكم بإشهار الإفلاس .

(مادة ٧٠٢)

١ - توضع مقترحات الصلح بموافقة أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وبموافقة الجمعية العامة غير العادية في الشركات الأخرى .

٢ - ويتولى ممثل الشركة تقديم مقترحات الصلح في جمعية الدائنين .

(مادة ٧٠٣)

١ - إذا كان الصلح خاصا بشركة اصدت سندات قرض تربو على عشرين في المائة من مجموع ديونها ، فلا يجوز منحها الصلح إلا إذا وافقت على شروط الجمعية العامة لأصحاب هذه السندات . وتكون الموافقة لازمة في جميع الأحوال إذا تضمن الصلح شروطا لا تتفق والشروط التي صدرت السندات بمقتضاها .

٢ - يصدر قرار الجمعية العمومية لأصحاب السندات وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

٣ - وفي الأحوال التي تكون فيها موافقة الجمعية العمومية لأصحاب السندات لازمة تؤجل دعوة الدائنين إلى الاجتماع للداول في الصلح إلى أن يصدر قرار الجمعية العمومية .

(مادة ٧٠٤)

١ - إذا انتهت نفليسة الشركة وتم الصلح مع واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين فلا يجوز تخصيص أموال الشركة للوفاء بشروط هذا الصلح أو لضمان تنفيذها وإبراء السريك الذي حصل على الصلح من التضامن .

٢ - وإذا تم الصلح مع الشركة وانتهت نفليسات الشركاء المتضامين بالاتحاد استمرت الشركة قائمة إلا إذا كان موضوع الصلح التخلي عن أموالها .

وإذا انتهت نفليسة الشركة ونفليسات الشركاء بالصلح اعتبر كل صلح مستقلا عن غيره ولا تسري شروطه إلا على دائني النفليسة الخاصة به .

٢ - وتقضى المحكمة بحكم واحد بإشهار إفلاس الشركة والشركاء المتضامين فيها ولو لم تكن مختصة بإشهار إفلاس هؤلاء الشركاء .

٣ - وتعين المحكمة لنفليسة الشركة ونفليسات الشركاء المتضامين وكيلًا واحدا أو جملة وآباء . ومع ذلك تكون كل نفليسة مستقلة عن غيرها من النفليسات من حيث ادائها وشفقة ديونها وكيفية انتهائها .

(مادة ٦٩٧)

إذا طالب إشهار إفلاس الشركة جاز للمحكمة أن تقضى أيضا بإشهار إفلاس كل شخص قام باسمها بأعمال تجارية لحسابه الخاص وتصرف في أموالها كما لو كانت أموالا الخاصة .

(مادة ٦٩٨)

١ - يجوز لقاضي النفليسة من تلقاء ذاته أو بناء على طلب الوكيل أو المراقب أو أحد الدائنين أن يقرر امقاط الحقوق المنصوص عليها في المادة ٥٨١ عن أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها الذين ارتكبوا أخطاء جسيمة أدت إلى اضطراب أعمال الشركة أو توقفها عن الدفع .

٢ - وإذا تبين أن موجودات الشركة لا تكفي لوفاء عشرين في المائة على الأقل من ديونها جاز لقاضي النفليسة أن يأمر بإلزام أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين كالم أو بعضهم بالنضال بينهم أو بغير تضامن بدفع ديون الشركة كلها أو بعضها إلا إذا أثبتوا أنهم بذلوا في تدبير شئون الشركة عناية الرجل المعتاد .

٣ - وتكون قرارات قاضي النفليسة المشار إليها في هذه المادة قابلة للطعن .

(مادة ٦٩٩)

يقوم ممثل الشركة التي أشهر أفلاسها مقامها في كل أمر يستلزم فيه القانون أخذ رأي المفلس أو حضوره . وعلى ممثل الشركة الحضور أمام قاضي النفليسة أو وكيلها متى طالب منه ذلك والادلاء بما يطلب منه من معلومات أو إيضاحات .

(مادة ٧٠٠)

يجوز لوكيل النفليسة بعد استئذان قاضي النفليسة أن يطالب الشركاء بدفع الباقي من حصصهم ولو لم يحل موعد استحقاقه . ولقاضي النفليسة أن يأمر بتقصير هذه المطالبات على القدر اللازم لوفاء ديون الشركة .

(مادة ٧١١)

إذا امتنع أحد الدائنين عن قبض دينه أو كان غائبا أو تعذر معرفة محل إقامته جاز لإيداع الدين خزانة المحكمة ، ويعتبر إيصال الإيداع فيما يتعلق برد الاعتبار بمثابة مخالصة .

(مادة ٧١٢)

- ١ - يقدم طلب رد الاعتبار والمستندات المؤيدة له إلى المحكمة التي أصدرت حكم إشهار الإفلاس .
- ٢ - وترسل المحكمة قورا صورة من الطلب إلى النائب العام ، وتقوم باخطار الدائنين الذين قبلت ديونهم في التفليسة بطلب رد الاعتبار .

٣ - وينشر ملخص الطلب على نفقة المدين في إحدى الصحف اليومية التي تصدر في دائرة المحكمة .

ويجب أن يشتمل هذا الملخص على اسم المدين وتاريخ صدور حكم إشهار الإفلاس وكيفية انتهاء التفليسة والتبديد على الدائنين بتقديم معارضتهم إن كان لها مقتضى .

(مادة ٧١٣)

يقدم النائب العام إلى المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه صورة طلب رد الاعتبار تقريراً يشتمل على بيانات عن نوع الإفلاس والأحكام التي صدرت على المفلّس في جرائم الإفلاس أو المحاكمات أو التحقيقات الجارية معه في هذا الشأن ورأى النائب العام في قبول طلب رد الاعتبار أو رفضه ، على أن يكون هذا الرأي مسبباً .

(مادة ٧١٤)

لكل دائن لم يستوف حقه أن يقدم اعتراضاً على طلب رد الاعتبار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الطلب في الصحف . ويكون الاعتراض بطلب كتابي يقدم إلى المحكمة مع المستندات المؤيدة له .

(مادة ٧١٥)

تقوم المحكمة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة باخطار الدائنين الذين قدموا اعتراضات على طلب رد الاعتبار بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطلب .

(مادة ٧١٦)

- ١ - تفصل المحكمة في طلب رد الاعتبار بقرار يكون قابلاً للطعن فيه أمام محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .
- ٢ - وإذا رفض طلب رد الاعتبار فلا يجوز له تقديم طلب جديد إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ صدور الحكم النهائي برفضه .

(مادة ٧٠٥)

لا تحمل الشركة بائتمام تفليستها بالاتحاد . ومع ذلك يجوز للقاضي التفليسة أن يقرر حل الشركة إذا تبين أن مابقي من موجوداتها لا يكفي لمثابة أعمالها على وجه مفيد .

الفصل السابع - رد الاعتبار التجاري

(مادة ٧٠٦)

فيما عدا حالة الإفلاس بالتدليس ، تعود جميع الحقوق التي سقطت من المفلّس طبقاً للمادة ٥٨١ بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ انتهاء التفليسة .

(مادة ٧٠٧)

- ١ - يجب أن يرد الاعتبار إلى المفلّس ولو لم يتقعر الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠٦ إذا أو في جميع ديونه من أصل ومصرفات .
- ٢ - وإذا كان المفلّس شريكاً متضامناً في شركة حكم بإشهار إفلاسها وجب رد اعتباره إذا أو في حصته في ديون الشركة من أصل ومصاريف .

(مادة ٧٠٨)

يجوز رد الاعتبار إلى المفلّس ولو لم ينقض الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠٦ في الحالتين الآتيتين :

- ١ - إذا حصل على صلح من دائنيه ونفذ شروطه . ويسرى هذا الحكم على الشركاء المتضامنين في شركة حكم بإشهار إفلاسها إذا حصل الشريك على صلح خاص به وقام بتنفيذ شروطه .
- ٢ - إذا أثبت أن الدائنين قد أبرأوه من جميع الديون التي بقيت في ذمته بعد انتهاء التفليسة .

(مادة ٧٠٩)

إذا حكم بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس بالتقصير فتسرى على رد الاعتبار التجاري للمفلّس الأحكام العامة لرد الاعتبار مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في المادتين ٧٠٧ و ٧٠٨ .

(مادة ٧١٠)

بشروط لرد الاعتبار التجاري إلى المفلّس الذي صدر عليه حكم بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس بالإضافة إلى الشروط المبينة في الأحكام العامة لرد الاعتبار أن يكون قد أو في كل الديون المطلوبة منه من أصل ومصرفات أو أجرى تسوية عنها مع الدائنين .

٢ - ويجب أن يطلب الورثة الصلح خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة مورثهم . وإذا أعترض أحد الورثة على طلب الصلح وجب أن تسمع المحكمة أقواله ثم تفصل في الطلب وفقا لمصلحة ذوى الشأن .

(مادة ٧٢٢)

لا يجوز للمدين أثناء تنفيذ الصلح أن يطلب منحه صلحا آخر .

(مادة ٧٢٣)

لا يجوز الفصل في أى طلب خاص بأشهار إفلاس المدين إلا بعد أن يقضى برفض الصلح الواقع من الإفلاس .

(مادة ٧٢٤)

يقدم طلب الصلح إلى المحكمة الابتدائية المختصة بأشهار الإفلاس ويبين في الطلب أسباب اضطراب الأعمال ومقترحات الصلح وضمانات تنفيذها .

(مادة ٧٢٥)

١ - يقدم مع طلب الصلح ما يأتى :

(أ) الوثائق المؤيدة للبيانات المذكورة فيه .

(ب) شهادة من مكتب السجل التجارى تثبت مراعاة أحكام السجل خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح .

(ج) شهادة من غرفة التجارة تفيد مزاوله التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح .

(د) الدفاتر التجارية الإلزامية .

(هـ) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

(و) بيان إجمالى بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على طلب الصلح .

(ز) بيان تفصيل بالأموال المنقولة وغير المنقولة وقيمها التقريبية عند طلب الصلح .

(ح) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها .

٢ - وإذا كان الطلب خاصا بشركة وجب أن يكون مصحوبا بصورة من عقد تأسيسها مصدق عليها من مكتب السجل التجارى والوثائق المثبتة لصفة مقدم الطلب وصورة من قرار الشركاء أو الجمعية العامة بطلب الصلح وبيان بأسماء الشركاء المتضامنين وعناوينهم .

(مادة ٧١٧)

إذا أجريت قبل الفصل في طلب رد الاعتبار ، تحقيقات مع المفلس بشأن إحدى جرائم الإفلاس أو أقيمت عليه الدعوى الجنائية بذلك وجب على النائب العام إخطار المحكمة فوراً .

وعلى المحكمة وقف الفصل في طلب رد الاعتبار حتى انتهاء التحقيقات أو صدور الحكم النهائى فى الدعوى الجنائية .

(مادة ٧١٨)

إذا صدر على المدين حكم بالادانة فى إحدى جرائم الإفلاس بعد صدور القرار برد الاعتبار ، اعتبر القرار كأن لم يكن ولا يجوز للمدين الحصول على رد الاعتبار بعد ذلك إلا بالشروط المنصوص عليها فى المادتين ٧٠٩ ، ٧١٠

الفصل الثامن - الصلح الواقع من الإفلاس

(مادة ٧١٩)

١ - لكل تاجر لم يرتكب تدليسا أو خطأ لا يصدر عن التاجر العادى ، أن يطلب الصلح الواقع من الإفلاس إذا اضطرت أعماله المالية اضطرابا من شأنه أن يؤدى إلى توقفه عن الدفع .

٢ - وللتاجر الذى توقف عن دفع ديونه ، ولو طلب أشهار إفلاسه أن يطلب الصلح الواقع من الإفلاس إذا توافرت فيه الشروط المذكورة فى الفقرة السابقة وقدم طلب الصلح خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٤٩

٣ - وفيما عدا شركات المحاصة ، يجوز منح الصلح الواقع من الإفلاس لكل شركة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين . ومع ذلك لا يجوز منح هذا الصلح للشركة وهى فى دور التصفية .

(مادة ٧٢٠)

١ - لا يقبل طلب الصلح الواقع من الإفلاس إذا كان الطالب قد زاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب وقام خلال هذه المدة بما تفرضه عليه الأحكام الخاصة بالسجل التجارى والدفاتر التجارية .

٢ - ولا يجوز لمدير الشركة طلب الصلح إلا بعد الحصول على إذن بذلك من أغلبية الشركاء فى شركات التضامن والتوصية ، ومن الجمعية العامة غير العادية فى الشركات الأخرى .

(مادة ٧٢١)

١ - يجوز لورثة التاجر أن يطلبوا الصلح إذا قرروا الاستمرار فى التجارة وكان مورثهم ممن يجوز له الحصول عليه .

(مادة ٧٣١)

١ - تعين المحكمة التي قضت بافتتاح إجراءات الصلح أحد قضاتها ليكون مشرفا عليه .

٢ - ولا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها القاضي المشرف على الصلح إلا إذا نص القانون على جواز ذلك . وتسرى على الطعن الأحكام المنصوص عليها في المادة ٥٧٤

(مادة ٧٣٢)

يعين وكيل الصلح وفقا للمادة ٥٦٥ ، ويسرى عليه الحظر المنصوص عليه في المادة ٥٦٦ .

(مادة ٧٣٣)

١ - تبلغ المحكمة الوكيل القرار الصادر بتعيينه في اليوم التالي لصدور القرار .

٢ - ويقوم الوكيل خلال خمسة أيام من تاريخ تبليغه بالتعيين بريد القرار الصادر بافتتاح إجراءات الصلح في السجل التجاري ونشر ماخصه مصحوبا بدعوة الدائنين إلى الاجتماع في صحيفة يومية يعينها القاضي المشرف .

٣ - وعلى الوكيل أن يرسل في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة الدعوة إلى الاجتماع مصحوبة بمقتراحات الصلح إلى الدائنين المعلومة عناوينهم .

(مادة ٧٣٤)

١ - يقوم القاضي المشرف فور صدور قرار افتتاح إجراءات الصلح بإقفال دفاتر المدين ويضع عليها توقيع ،

٢ - ويباشر الوكيل فور تبليغه بالتعيين إجراءات الجرد بحضور المدين وكاتب المحكمة .

(مادة ٧٣٥)

١ - يبقى المدين بعد صدور قرار افتتاح إجراءات الصلح قائما على إدارة أمواله بإشراف الوكيل . وله أن يقوم بجميع التصرفات العادية التي تقتضيها أعماله التجارية ومع ذلك لا تسرى على الدائنين التبرعات التي يجريها المدين بعد صدور القرار المذكور .

٢ - ولا يجوز للمدين بعد صدور القرار أن يعقد صلحا أو رهنا أو أن يجري تصرفا ناقلا للملكية لا تستلزمه أعماله التجارية العادية إلا بعد الحصول على إذن من القاضي المشرف . وكل تصرف يتم على خلاف ذلك لا يسرى على الدائنين .

٣ - ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة من طالب الصلح . وإذا تمذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن الطلب أسباب ذلك .

(مادة ٧٣٦)

للمحكمة التي تنظر في طلب الصلح أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على أموال المدين أو إدارتها إلى أن يتم الفصل في الطلب .

(مادة ٧٣٧)

١ - يجوز للمحكمة أن تندب خيرا لإجراء تحريات عن حالة المدين المالية وأسباب إضرابها وتقديم تقرير بذلك .

٢ - وتفصل المحكمة في طلب الصلح على وجه السرعة .

(مادة ٧٣٨)

على المحكمة أن تقضى برفض طلب الصلح في الأحوال الآتية :

١ - إذا لم يقدم طالب الصلح الوثائق والبيانات المنصوص عليها في المادة ٧٣٥ أو قدمها ناقصة دون مسوغ .

٢ - إذا سبق الحكم على التاجر بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس أو في جريمة التزوير أو السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو الإفلاس أو إصدار شيك لا يقابله رصيد كاف للوفاء بقيمته .

٣ - إذا اعتزل التجارة أو لجأ إلى الفرار .

(مادة ٧٣٩)

إذا قضت المحكمة برفض طلب الصلح جاز أن تحكم على التاجر بغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائتي جنيه إذا تبين لها أنه تعهد الإيham باضطراب أعماله المالية أو أحداث الاضطراب فيها .

كما يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء ذاتها بإشهار الإفلاس إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك .

(مادة ٧٤٠)

١ - إذا قررت المحكمة قبول طلب الصلح وجب أن تأمر بافتتاح الإجراءات . وتعين المحكمة في قرارها وكلا أو أكثر لمباشرة إجراءات الصلح ومتابعتها .

٢ - وللحكمة أن تأمر المدين بأن يودع خزانة المحكمة أمانة نقدية لمواجهة مصروفات الإجراءات .

وجوز للمحكمة أن تأمر بإلغاء إجراءات الصلح أو بوقفها إذا لم يودع المدين الأمانة في الميعاد الذي عينته .

(مادة ٧٤١)

- ١ - على الوكيل ايداع قائمة الديون بالمحكمة . ويجب أن يتم الإيداع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار افتتاح إجراءات الصلح . ويجوز عند الاقتضاء إطالة الميعاد بقرار من القاضي المشرف .
- ٢ - ويقوم الوكيل في اليوم التالي للإيداع بنشر بيان بوقوعه في صحيفة يومية يعينها القاضي المشرف ، وعلى الوكيل أن يرسل إلى المدين وإلى كل دائن نسخة من قائمة الديون وبيان المبالغ التي يرى قبولها من كل دين .
- ٣ - ولكل ذي مصلحة الاطلاع على القائمة المودعة بالمحكمة .

(مادة ٧٤٢)

- ١ - للمدين ولكل دائن ورد اسمه بقائمة الديون أن يعارض في الديون المدرجة بها خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول الإيداع . ويقدم الاعتراض إلى القاضي المشرف ويجوز إرساله بكتاب مسجل أو بترقية . ولا يضاف إلى هذا الميعاد ميعاد المسافة .

(مادة ٧٤٣)

- ١ - يضع القاضي المشرف بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة نهائية بالديون غير المعترض عليها ويؤشر على البيان الخاص بالدين بما يفيد قبوله ومقدار ما قبل منه .
- ٢ - ويجوز للقاضي المشرف اعتبار الدين معترضا عليه ولو لم يقدم بشأنه أى اعتراض .
- ٣ - ويفصل القاضي المشرف في الديون المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض .
- ٤ - ويخطر القاضي المشرف ذوى الشأن بميعاد الجلسة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل كما يبلغهم القرار الصادر في الاعتراض فور صدوره .

(مادة ٧٤٤)

- ١ - يجوز الطعن في القرار الصادر من القاضي المشرف بقبول الدين أو رفضه .
- ٢ - ولا يترتب على الطعن وقف إجراءات الصلح إلا إذا أمر القاضي بذلك .
- ٣ - ويجوز للقاضي قبل الفصل في الطعن أن يأمر بقبول الدين مؤقتا بمبلغ يقدره .
- ٤ - ولا يجوز قبول الدين مؤقتا إذا رفعت بشأنه دعوى جنائية .

(مادة ٧٣٦)

- ١ - توقف الدعاوى وإجراءات التنفيذ الموجهة إلى المدين بمجرد صدور قرار الصلح ولا يفيد من هذا الحكم المدينون المتضامنون مع المدين أو كفلاؤه في الدين . أما الدعاوى المرفوعة من المدين وإجراءات التنفيذ التي باشرها فتبقى سارية مع إدخال الوكيل فيها .
- ٢ - ولا يجوز بعد صدور قرار الصلح التمسك قبل الدائنين بقيد الرهن وحقوق الامتياز المقررة على أموال المدين .

(مادة ٧٣٧)

- لا يترتب على صدور قرار افتتاح إجراءات الصلح حلول آجال الديون التي على المدين .

(مادة ٧٣٨)

- إذا أخنى المدين بعد تقديم طلب الصلح جزءا من أمواله أو ألقاه أو أجرى بسوء نية تصرفات ضارة بالدائنين أو تصرفات مخالفة لأحكام المادة ٧٣٥ جاز للمحكمة من تلقاء ذاتها أن تأمر بإلغاء إجراءات الصلح .

(مادة ٧٣٩)

- ١ - على جميع الدائنين ، ولو كانت ديونهم غير حالة أو مضمونة بتأمينات خاصة أو ثابتة بأحكام نهائية ، أن يسلموا الوكيل خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ما يخص القرار الصادر بافتتاح إجراءات الصلح في الصحيفة مستندات ديونهم مصحوبة ببيان هذه الديون وتأميناتها إن وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي يوم صدور القرار . ويجوز إرسال البيان والمستندات إلى الوكيل بكتاب مسجل مع تلم الوصول .
- ٢ - ويكون الميعاد المذكور في الفقرة السابقة عشرين يوما بالنسبة إلى الدائنين المقيمين خارج الجمهورية .

(مادة ٧٤٠)

- ١ - يضع الوكيل بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة بأسماء الدائنين الذي طلبوا الاشتراك في إجراءات الصلح بيانا بمقدار كل دين على حدة والمستندات التي تؤيده والتأمينات التي تضمنه إن وجدت وما يراه بشأن قبوله أو رفضه .
- ٢ - وللوكيل أن يطلب من الدائنين تقديم إيضاحات عن الدين أو تمكيلة مستنداته أو تعديل مدياره أو صفاته .

٥ - وإذا كان الاعتراض على الدين متعلقا بتأميناته ، وجب قبوله بوصفه ديناً عادياً .

(مادة ٧٤٥)

لا يجوز أن يشترك في إجراءات الصلح الدائنون الذين لم يقدموا مستندات ديونهم في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٤٣ ولا الدائنون الذين لم تقبل ديونهم نهائياً أو مؤقتاً .

(مادة ٧٤٦)

يعين القاضي المشرف بعد الانتهاء من تحقيق الديون ميعاداً لاجتماع الدائنين للمداولة في مقترحات الصلح . وترسل الدعوة إلى حضور هذا الاجتماع إلى كل دائن قبل دينه نهائياً أو مؤقتاً . ويجوز للقاضي المشرف أن يأمر بنشرها في صحيفة يومية يعينها .

(مادة ٧٤٧)

يودع الوكيل المحكمة قبل الميعاد المعين لاجتماع الدائنين بخمسة أيام على الأقل تقريراً عن حالة المدين المالية وأسباب اضطرابها وبياناً بأسماء الدائنين الذين لهم الحق في الاشتراك في إجراءات الصلح . ويجب أن يتضمن التقرير رأى الوكيل في الشروط التي اقترحها المدين للصلح .

(مادة ٧٤٨)

١ - يتولى القاضي المشرف رئاسة اجتماع الدائنين .
٢ - ويجوز للدائن أن يقيم عنه وكيلًا خاصاً في حضور الاجتماع ويجب أن يحضر المدين بنفسه ولا يجوز أن يقيم عنه وكيلًا في الحضور بدلا عنه إلا لعذر يقبله القاضي المشرف .

(مادة ٧٤٩)

لا تجوز المداولة في شروط الصلح إلا بعد تلاوة تقرير الوكيل عن حالة المدين المالية ، ويجوز للمدين تعديل شروط الصلح في أثناء المداولة .

(مادة ٧٥٠)

١ - لا يقع الصلح إلا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائياً أو مؤقتاً بشرط أن يكونوا حائزين لثلثي قيمة هذه الديون . ولا يحسب في هاتين الأغليبتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب ديونهم .

٢ - وإذا كان الصلح خاصاً بشركة أصدرت سندات قرض وجب مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٠٣ .

(مادة ٧٥١)

١ - يسرى على الصلح الواقع من الإفلاس الحظر المنصوص عليه في المادة ٦٥٨ .

٢ - ويسرى في شأن اشتراك الدائنين أصحاب التأمينات العينية في التصويت على الصلح الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٥٠ .

(مادة ٧٥٢)

يوقع الصلح في الجلسة التي تم فيها التصويت عليه وإلا كان لاغياً .

(مادة ٧٥٣)

١ - يحوز محضراً بما تم في جلسة الصلح يوقعه القاضي المشرف والوكيل والمدين والدائنون الحاضرون .

٢ - ولا يجوز تنفيذ الصلح إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ التوقيع على محضره ويجوز لكل ذي مصلحة خلال هذا الميعاد أن يبلغ القاضي المشرف كتابة بما لديه من ملاحظات بشأن الصلح .

٣ - وعلى القاضي المشرف خلال ثلاثة أيام من انقضاء الميعاد المذكور في الفقرة السابقة أن يصدر قراراً بإلغاء الصلح أو بالتصديق عليه .

٤ - ويجب أن يكون قرار إلغاء الصلح مسبباً . ويكون هذا القرار قابلاً للطعن .

٥ - ويصبح الصلح نافذا بمجرد صدور قرار التصديق عليه ولا يجوز الطعن فيه .

ويعين القاضي في هذا القرار من بين الدائنين مراقباً أو أكثر لاشراف على تنفيذ شروط الصلح وإبلاغ المحكمة بما يقع من المدين من مخالفات لهذه الشروط .

(مادة ٧٥٤)

١ - يجوز أن يتضمن الصلح منح المدين آجالاً لوفاء الديون كما يجوز أن يتضمن إبراء المدين من جزء من الدين .

٢ - ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء إذا أيسر المدين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح . ولا يعتبر المدين قد أيسر إلا إذا زادت قيمة موجوداته على الديون المترتبة عليه .

(مادة ٧٥٩)

١ - يطلب المراقب المعين للإشراف على تنفيذ شروط الصلح من المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من تنفيذ شروط الصلح إصدار قرار باقتال الاجراءات ويعلن هذا الطلب بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٧٣٢ .

٢ - ويصدر قرار إقفال الاجراءات خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الصحف ويسجل هذا القرار في السجل التجاري وفقا للاحكام الخاصة بهذا السجل .

(مادة ٧٦٠)

١ - يبطل الصلح إذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من جانب المدين ويعتبر تدليسا على وجه الخصوص إخفاء الأموال أو اصطناع الديون أو تعمد المبالغة في تقديرها . ويجب أن يطلب ابطال الصلح خلال ستة أشهر من اليوم الذي يظهر فيه التدليس وإلا كان الطلب غير مقبول . وفي جميع الأحوال لا يكون طلب ابطال الصلح مقبولا إذا قدم بعد انقضاء ستين من تاريخ قرار التصديق على الصلح .

٢ - ويرتب على ابطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذي ضمن تنفيذ شروطه .

٣ - ولا يلزم الدائنون برد الاجزاء التي قبضوها من الديون قبل الحكم بابطال الصلح .

(مادة ٧٦١)

١ - إذا لم يتم المدين بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخه .

٢ - ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذي ضمن تنفيذ شروطه . ويجب تكليفه بحضور الجلسة التي ينتظر فيها طلب الفسخ .

(مادة ٧٦٢)

١ - يقدر القاضي المشرف أجر الوكيل ويودع القرار الصادر بذلك المحكمة في اليوم التالي لصدوره .

٢ - ويجوز لسكل ذي مصلحة أن يعترض على القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإيداع ويكون القرار الصادر في الاعتراض نهائيا .

٣ - وللدائنين أن يطلبوا كفيلا أو أكثر لضمان تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٧٥٥)

١ - يعلن القرار الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية التي يشهر بها حكم الإفلاس ويشتمل الملخص الذي ينشر في الصحف على اسم المدين ومحل إقامته ورقم قيده في السجل التجاري وتاريخ قرار التصديق وملخص أهم شروط الصلح .

٢ - وعلى المراقب المعين للإشراف على تنفيذ شروط الصلح بوصفه نائبا عن الدائنين وخلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار التصديق على الصلح قيد ملخص هذا القرار في كل إدارة من إدارات الشهر العقاري يقع في دائرتها عقار للفلس . ويرتب على هذا القيد إنشاء رهن على العقارات المذكورة لضمان حقوق الدائنين الذين يصرى عليهم الصلح ما لم ينص في الصلح على غير ذلك .

٣ - ويطلب المراقب شطب الرهن بعد تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٧٥٦)

١ - يسرى الصلح على جميع الدائنين الذين تعتبر ديونهم عادية وفقا لاحكام الافلاس ولو لم يشتركوا في اجراءاته أو لم يوافقوا عليه .

٢ - ولا يفيد من الصلح المدينون المتضامنون مع المدين أو كفلاؤه في الدين ومع ذلك إذا وقع الصلح مع شركة أفاد من شروط الشركاء المسئولون في جميع أموالهم عن ديونها إلا إذا نص الصلح على غير ذلك .

٣ - ولا يسرى الصلح على ديون الشقة ولا على الديون التي نشأت بعد صدور القرار بافتتاح اجراءات الصلح .

(مادة ٧٥٧)

يجوز للمحكمة أن تمنع المدين آجالا للوفاء بالديون التي لا يسرى عليها الصلح بشرط ألا تتجاوز الأجل المقرر في الصلح .

(مادة ٧٥٨)

لا يترتب على الصلح حرمان المدين من الآجال التي تكون أبعد مدى من الأجل المقرر في الصلح .

الفصل التاسع

جرائم الافلاس والصلح الواقى منه

(مادة ٧٦٣)

تسرى في شأن الجرائم المتعلقة بالافلاس والصلح الواقى منه الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات .

(مادة ٧٦٤)

لا يترتب على إقامة الدعوى الجنائية بالافلاس أو بالتدليس أو بالتقصير أى تعديل في الأحكام المتعلقة بإجراءات التفليسة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(مادة ٧٦٥)

١ - على وكيل التفليسة أو وكيل الصلح الواقى من الافلاس أن يقدم للنيابة العامة جميع ما يطلبه من وثائق ومستندات وإيضاحات ومعلومات .

٢ - وتبقى الوثائق والمستندات أثناء التحقيق أو المحاكمة محفوظة لدى المحكمة الجنائية ويكون من حق الوكيل أو المراقب الاطلاع عليها وطلب نسخ رسمية منها ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك .

٣ - وترد الوثائق والمستندات بعد انتهاء التحقيق أو المحاكمة الى الوكيل أو المراقب مقابل ايصال .

(مادة ٧٦٦)

ينشر ملخص الحكم الذى يصدر بالإدانة في جرائم الافلاس أو الصلح الواقى منه على نفقة التفليسة أو المحكوم عليه بالكيفية التى تقررها المحكمة .

(مادة ٧٦٧)

إذا كانت الجريمة تتعلق باتفاق عقده المدين مع أحد الدائنين لمنح الدائن مزايا خاصة مقابل التصويت على الصلح أو بإضرار باقى الدائنين جاز للمحكمة الجنائية أن تقضى من تلقاء ذاتها بإبطال هذا الاتفاق والزام الدائن برد ما استولى عليه بمقتضى الاتفاق الباطل ولو صدر الحكم في الجريمة بالبراءة . وللمحكمة أن تقضى أيضا بناء على طلب ذوى الشأن بالتعويض عند الاقتضاء .

المذكرة الإيضاحية^(١)

لأحكام الشريعة الإسلامية

في شأن مشروع قانون التجارة

(١) روى في هذه المذكرة الإيضاحية أن يكون الإيضاح الشرعي لكل مادة أو مجموعة مواد ، تاليا مباشرة النص المادة أو مجموعة المواد ، مع الإشارة مرة أخرى لرقم المادة أو مجموعة المواد محل الإيضاح الشرعي .

المذكورة الايضاحية
لاحكام الشريعة الاسلامية
في شأن مشروع قانون التجارة

مقدمة

التجارة بوجه عام

التجارة ركن من أهم أركان الحياة الاقتصادية ، تتعاون مع الانتاج والتصنيع على تلبية حاجات الناس ورخاء العيش واستمرار بقاء العالم ، وتساعد على القضاء على المذروعات والتحايل والنهب والسرقة وما الى ذلك من الوسائل غير المشروعة لكسب العيش .

وممارسة التجارة موجودة منذ القدم كضرورة من ضرورات النشاط الاقتصادي ، والأديان السماوية أقرتها ووجهتها الوجهة الصالحة ، ثم جاء الاسلام وهو امتداد للرسالات السماوية وخاتمتها فأقرها ، استصحابا لأصل إباحتها في الشرائع السابقة ، ولأن الأصل في الأشياء - كما قال أغلب الأصوليين - هو الإباحة ما لم يرد نص يحرمها ، وقد قال الله تعالى « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا » البقرة الآية ٢٩ وقال « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه » الجاثية الآية ١٣ .

وقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم التجارة قبل الرسالة ، كنظام مألوف عند العرب حيث كانت رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ، ولم يتركها بعد الرسالة كمورد من موارد رزقه الذي يعول به نفسه وأسرته ، وقد ظن المشركون أن ممارسته لها تتنافى مع كونه رسولا ، كما حكى ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى « وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » ، الفرقان الآية ٧ ومارسها أصحابه كأبي بكر وعثمان وغيرهما ممن أدوا دورا كبيرا بأموالهم في الدعوة الاسلامية . وشجع التجارة بمثل قوله « تسعة أعشار الرزق في التجارة » وهو حديث مرسل رجاله ثقات . ورفع من قدر التجار الملتزمين لأدائها فقال « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » رواه الترمذي بأسناد حسن . وجعلها العلماء من فروض الكفاية التي لا يجوز أن يخلو منها مجتمع من المجتمعات .

والتجارة المشروعة مبادلة مال بمال على سبيل التراضي ، والمبادلة تكون بالتعاقد ، وقد أمر الله بالوفاء بالعقود في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » المائدة الآية ١ وعموم الآية يوجب على كل مؤمن أن يفي بما عقده وارتبط به ، وليس لأحد أن يقيّد ما أطلقه الشارع أو يخص ما عممه الا بدليل .

والتراضي شرط في إباحة هذه المبادلة ، والا كانت أكلا لأموال الناس بالباطل ، كما قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم » النساء الآية ٢٩ ، وكل ما يتم بالتراضي فالأصل فيه الإباحة ما لم يرد نص يحرمه . والتراضي شرط في صحة العقد ، سواء أكان العقد بالقول أم بالكتابة أم بالإشارة عند الضرورة ، أم كان بالفعل كيبيع المعاطاة عند الأحناف وأحمد « المغنى ج ٦ ص ٤٤ » . وكل ما يعده الناس من ذلك عقدا فهو واجب الوفاء ما لم يتضمن تحريم حلال أو تحليل حرام مما ثبت في الشرع . وكذلك الأصل في الشروط الإباحة ، لاسيما العقود والشروط في أمور الدنيا ، فالعقد لا يثبت الا بدليل ، يؤيد ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « الصلح جائز بين المسلمين الاصلح أجل حراما أو حرم حلالا » ، والمسلمون عند شروطهم » رواه أبو داود والترمذي .

وأما ما رواه الشيخان عن عائشة في قصة بريدة « ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق بشرطه أوثق ، الولاء لمن أعق » فالمراد بما ليس في كتاب الله ما خالفه كما يؤخذ من سبب الحديث ، إذ الواقعة في أمر ديني اشترط فيه شرط مخالف لحكم الله فكان لغوا ، والحديث يقول « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » رواه مسلم . ولأن الأمور الدنيوية موقوفة على النص ، والنص في هذه الواقعة هو « الولاء لمن أعق » أما الأمور الدنيوية كالبيع والإجارة والشركات وغيرها من المعاملات فيرى الامام مالك أن الأصل فيها عرف الناس وتراضيهم ما لم يخالف حكم الشرع في تحريم حلال أو تحليل حرام ، يدل على هذا الأصل حديث « أتم أعلم بأمر دنياكم » رواه مسلم ، وحديث « ما كان من أمر دينكم قالي ، وما كان من أمر دنياكم فأتهم أعلم به » رواه أحمد . ولهذا نجد الامام أحمد أكثر الأئمة تصحيحا للعقود والشروط مع أنه أوسعهم رواية للحديث وأشدّهم استسكا به .

وقد نظم الاسلام التجارة تنظيما استهدف به الحد من تسلط المادة على النفس البشرية حتى لا يكون المؤمن عبدا لها كما في الحديث « تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم » رواه البخاري كما استهدف به المحافظة على نظام الحياة الاجتماعية واشعار الفرد بواجبه نحوها ففي الحديث « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » رواه البخاري ومسلم . وكان من الاجراءات التي اتخذها لذلك ما يتصل بمادة التجارة وأسلوبها وما يتصل بأدائها وأخلاقيها ، ويظهر ذلك فيما يأتي :

ونهى أيضا عن النجش كما ورد في صحيح البخارى ومسلم .
وصوره الشافعى بأن يحضر الانسان السلعة وهى تباع ، فيعطى فيها
ثمنها وهو لا يريد شراءها ، بل يريد أن يقتدى به السوام المريدون
للشراء فيعطوا ثمنها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوها سوء
هذا الشخص .

٣ - شرط العلم بالبديلين عند التعاقد ، منع الغرر الذى يؤدى
الى التنازع ولهذا نهى النبى صلى الله وسلم عن أنواع من البيوع
مثل : بيع الحصاة كأن يقول البائع : بعتك من هذه الأثواب ما وقعت
عليه الحصاة ويرمى الحصاة رواه مسلم . وبيع جبل الجبل كما
رواه مسلم أيضا وهو فى بعض التفسيرات بيع ولد الناقة الحامل
فى الحال ، أو بيع جئين جنيها . وقد جاء فى حديث أحمد وابن
ماجه النهى عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع ، وعن بيع ما
فى ضرعها الا بكيل ، وعن ضربه الفائص أى ما يستخرج من
الكائنات البحرية فى المرة الواحدة . وذلك كله لعدم العلم بالمبيع .
ولم يستثن من هذا الغرر الا ما يتسامح فيه لحقارته ، أو ما يكون
تبعا للمبيع كأساس المنزل المستور بالأرض ، واللبن الموجود فى ضرع
الحيوان المبيع ، كما استثنى يبيع العرايا للحاجة اليه . كما رواه
البخارى ومسلم .

ومن صورته أن يقول الرجل لصاحب النخل : بعنى ثمر فضلات
بأعيانها بخرصها من التمر ، فيخرصها ، أى يقدرها حسب ظنه -
ويبيعها ويقبض منه التمر ويسلم له النخلات بالتخلى فينتفع برطبها .
وأجاز بعض العلماء ذلك عند التراضى « نيل الأوطار للشوكانى
ج ٥ ص ٢١٢ » .

٤ - اشترط القدرة على تسليم المبيع للمشتري ، ولهذا منع بيع
السكك فى الماء كما رواه أحمد ، ومثله بيع الطير فى الهواء .
٥ - نهى عند التعاقد أن يشترط ما يتنا فى مع مقتضى العقل
كأن يشترط البائع على المشتري ألا يبيع ما اشتراه أو لا ينتفع به .
٦ - جعل للعرف دورا كبيرا فى المعاملات ، كما جعل لولى الأمر
الحق فى اتخاذ اجراءات تستهدف تحقيق المصلحة ومنع الضرر ،
وذلك فيما لم يرد فيه نص بعينه قال تعالى « يا أيها الذين
آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » سورة
النساء : ٥٩

٧ - شرع كل عمل يتعاقد عليه الطرفان من أجل ضمان الحقوق
ومنع التنازع ، كتسجيل العقود والاشهاد عليها . وأخذ الرهان
ضمانا للحق ، قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا تدانستم
بدين الى أجل مسمى فاكتبوه . . . واستشهدوا شهادتين من
رجالكم . . . ولايات الشهداء اذا نادعوا ولا تساموا أن تكتبوه
صعيثا أو كبيرا الى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة

١ - منع التجارة فى المحرمات التى تضر الفرد والمجتمع فالاسلام
لا ضرر فيه ولا ضرار ، ومنها ما جاء فى الحديث الشريف الذى رواه
الجماعة « ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » .

٢ - حرم كل معاملة فيها ربا ، قال تعالى « وأحل الله البيع
وحرم الربا » سورة البقرة : ٢٧٥ وأباح معاملات كثيرة لتنشيط
الحركة الاقتصادية بعيدة عن الربا والريبة منها : القراض والمضاربة،
والقرض الحسن الذى ليست فيه زيادة مشروطة عن الأصل ، بل
جعله الاسلام أفضل من الصدقة التى ليس لها مقابل أصلا ، كما
صح فى الحديث ، كما أباح البيع بالأجل بسعر أعلى من السعر
العاجل تيسيرا على الناس ، وأباح البيع بالمراصة ، وهى تحديد
نسبة معلومة من الربح زيادة على ثمن المبيع وتكاليفه وضبط
المبادلة فى بعض الأشياء بما ينفى عنها الضرر عامة والاستغلال
خاصة جاء فى حديث البخارى « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ،
والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا
بمثل ، يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه
سواء » وفى رواية مسلم « فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا
كيف شئتم اذا كان يدا بيد » .

ومن أجل منع الضرر حرم الغش فى السلعة أو الثمن ، وقد
جاء فى حديث مسلم « من غشنا فليس منا » وذلك عندما مر النبى
برجل يبيع طعاما فأدخل يده فيه فاذا هو مبلول . ونصحه بابرار هذا
الطعام المبلول حتى لا يغر به المشتري وحرم أيضا بيع المصراة وهى
ذات اللبن التى حبس لبنها فى ضرعها لا يهاج المشتري بكثرة درها ،
وقد أثبت النبى صلى الله عليه وسلم الخيار للمشتري كما رواه
البخارى ومسلم .

ونهى عن الحلف كذبا لاتفاق السلعة ، فقد صح فى حديث مسلم
« ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يركبهم ولهم عذاب أليم »
وعند منهم « المنفق سلعتة بالحلف الكاذب » .

وحرم التطفيف فى الكيل والميزان « قال تعالى « ويل للمطففين
الذين اذا اکتالوا على الناس يستوفون ، واذا كالوهم أو وزنوهم
يخسرون » سورة المطففين من ١ - ٣ » .

ونهى عن تلقى الركبان أى استقبال الجالين للاقوات من خارج
الامصار لبيعها فى الأسواق ، حيث تشتري منهم وهم خارج البلد
بسر أقل ، واذا انكشف الخداع كان للجالب الخيار ، كما رواه
الجماعة الا البخارى .

مشروع قانون التجارة

الباب الأول

التجارة بوجه عام

احكام عامة

(مادة ١)

تسري احكام هذا القانون على المسائل التجارية وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي ثبت له صفة التاجر .

(مادة ٢)

١ - تسري على المسائل التجارية احكام الاتفاقى الخاص بين المتعاقدين فاذا لم يوجد اتفاق خاص سرت نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بالمسائل التجارية ثم قواعد العرف التجارى ويرجع العرف الخاص أو المحلى على العرف العام .

٢ - اذا لم يوجد عرف تجارى وجب تطبيق احكام قانون المعاملات المدنية .

٣ - لا يجوز تطبيق الاتفاقات الخاصة أو قواعد العرف التجارى اذا تعارضت مع نصوص تشريعية أمرة .

احكام عامة

المادتان ١ ، ٢

نص المادة الأولى على أن أحكام هذا القانون تسري على المسائل التجارية ، وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي ثبت له صفة التاجر .

وتنص المادة الثانية في فقرتها الأولى على أن المسائل التجارية تسري عليها أحكام الاتفاق الخاص بين المتعاقدين ، فاذا لم يوجد اتفاق خاص سرت نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بالمسائل التجارية ، ثم قواعد العرف التجارى ، ويرجع العرف الخاص أو المحلى على العرف العام .

وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها وجوب تطبيق أحكام قانون المعاملات المدنية اذا لم يوجد عرف تجارى .

وفي الفقرة الثالثة من المادة نفسها لا يجوز تطبيق الاتفاقات الخاصة أو قواعد العرف التجارى اذا تعارضت مع نصوص تشريعية أمرة .

ليس في المادة الأولى ما يحتاج الى تأصيل من الشرع ، أما المادة الثانية ففيها الأخذ بقواعد العرف التجارى ان لم يوجد

وأدنى ألا ترتابوا « سورة البقرة : ٢٨٢ وقال « وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فمران متبوضة فإن أمن بعضهم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه » سورة البقرة : ٢٨٣ .

وشرع جواز الحجر على الماثل بسداد الدين والمفلس معنى الحديث « لى الواجد يحل عقوبته وعرضه » رواه الخمسة إلا الترمذى أى يحل حبسه والتشدد فى مطالبته .

لما حث من كان عنده حق لأخيه أن يسرع فى أدائه اليه ، فالحق أمانة والله يقول « فليؤد الذي أؤتمن أمانته » ولا تبرأ ذمة إلا بالوفاء أو العفو ، ويقدم سداد من تركه على نصيب الورثة ، كما قال تعالى « من بعد وصية يوصى بها أودين » سورة النساء : ١١ .

٨ - أجاز انجاز الأعمال بالتوكيل أو الایجار والنصوص فى ذلك كثيرة ، كما أجاز تأسيس الشركات ، وذلك كله من باب التعاون على البر قال تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » سورة المائدة : ٢ وفيه تيسير على الناس وتنشيط للحركة الاقتصادية ، وفى الحديث يقول الله تعالى « أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه » رواه أبو داود والحاكم وصححه .

٩ - نهى عن مزاحمة الغير فيما ابتاعه واتفق فيه مع بائعه ، معنى الحديث « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يتناع أو يضرى » رواه النسائى .

١٠ - نهى عن الاحتكار ، وهو حبس السلعة لبيعها بثمن أعلى عند شدة حاجة الناس اليها ومن أصبح ماورد فى النهى عنه حديث مسلم « لا يحتكر الاخطىء » وحرمة الاحتكار تشمل الأقوات وغيرها .

١١ - وجاء فى التفسير أن أنسا قال : غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله لو سمرت لنا ، فقال « ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ، وانى لأرجو أن القى الله عز وجل ولا يطلبنى أحد بنظامة ظلمتها إياه فى دم ولا مال » رواه الخمسة إلا النسائى وصححه الترمذى . وقد أجاز مالك وأحمد فى رواية للإمام أن يسعر عند الحاجة وفى وجه للشافعى جوازه عند الغلاء ، وأجازه ابن تيميه فى كتابه - الحسبة - عند الضرورة ، على أن يكون بثمن المثل .

١٢ - أمر بالسماحة فى كل المعاملات ، وجاء فى ذلك حديث البخارى « رحم الله رجلا سمحا اذا باع واذا اشترى واذا اقتضى »

- ٢ - استئجار المنقولات بقصد تأجيرها وكذلك إيجارها إلى الغير .
 ٤ - جميع العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية كتحريرها وتظهرها ووفاء قيمتها إيا كانت صفة ذوى الشأن فيها وإيا كانت طبيعة العمليات التي أنشئت من أجلها .
 ٥ - تأسيس الشركات التجارية وبيع وشراء أسهمها وسنداتها وترويجها .

(مادة ٤)

تعتبر الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف:

- ١ - توريد البضائع .
- ٢ - الصناعة .
- ٣ - النقل البرى والسفل فى المياه الداخلية .
- ٤ - الوكالة التجارية والسفيرة .
- ٥ - التأمين على اختلاف أنواعه .
- ٦ - عمليات المصارف والسيارة .
- ٧ - الحساب الجارى .
- ٨ - الإبداع فى المستودعات العامة .
- ٩ - النشر والطباعة والتصوير والإذاعة مرئية كانت أو مسموعة والنصحافة ونقل الأخبار أو الصور والإعلان .
- ١٠ - العمليات الاستخراجية لموارد الثروة الطبيعية كالمناجم والمخارج ومنايع النفط والغاز وغيرها .
- ١١ - مقاولات بناء العنارات وترميمها أو هدمها أو تعديلها .
- ١٢ - شراء العقارات ، والحقوق العينية بقصد بيعها بعد شرائها بالقصد المذكور .
- ١٣ - أعمال مكاتب السياحة ومكاتب التصدير والاستيراد أو الأفرج الجمركى ومكاتب الاستخدام ومحال البيع بالزاد العنى .
- ١٤ - أعمال الفنادق والمطاعم ودور الخيالة والملاعب والملاهى .
- ١٥ - تأجير واستئجار الدور والشقق والغرف المؤنثة .
- ١٦ - توزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء .
- ١٧ - اجراء المخابرات البرقية والهاتفية والبريدية .

(مادة ٥)

يعتبر أيضا عملا تجاريا كل عمل يتعلق بالملاحة التجارية بحرية كانت أو جوية وعلى وجه الخصوص :

- ١ - بناء السفن أو الطائرات وإصلاحها وصيانتها .
- ٢ - شراء أو بيع أو تأجير أو استئجار السفن أو الطائرات إلا إذا كان ذلك لغرض غير تجارى .
- ٣ - شراء أدوات أو مواد لعمول السفن أو الطائرات .
- ٤ - النقل البحرى أو الجوى .
- ٥ - عمليات الشحن والتفريغ .
- ٦ - استخدام الملاحين والطارئين .

اتفاق خاص بين المتعاقدين ، والعرف قد أثبت به الفقهاء الأحكام الشرعية وقالوا : انه بمنزلة الاجماع عند عدم النص ، لاندراجة تحت حديث « لاتجتمع أمتى على ضلالة » رواه أحمد والطبرانى وغيرهما - وله عدة طرق وشواهد متعددة ترفعه الى درجة الحسن « الزرقانى على المواهب ج ٥ ص ٣٣٨ » .

غير أنهم اشترطوا فيه أن يكون عرفا غالبا عند أهل العرف ، ولا يتألف نصا من كتاب أو سنة أو شرطا صريحا لأحد المتعاقدين وبذلك يكون حجة على الذين عرفوه والتزموه دون غيرهم ، وقد جاء فى الحديث « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » رواه الحاكم وصححه عن ابن مسعود . وقيل انه موقوف عليه غير مرفوع . ويقول ابن قيم الجوزية فى كتابه « أعلام الموقعين » : إياك أن تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه فتجنى عليه وعلى الشريعة وتسبب اليها ما هى بريئة منه .

ومن أقوال الفقهاء : المعروف عرفا كالمشروط شرطا ، والمشروط عرفا كالمشروط شرعا ، والعادة محكمة ، والثابت بالعرف كالثابت بالنص (كتاب العرف فى الشريعة لعمر عبد الله رسالة المرف لابن عابدين ، مرشد الحيران م ٢٢٧ ، بدياه المجتهد ج ٢ ص ١٥٦ وما بعدها) .

والأخذ بالاتفاقات الخاصة أو قواعد العرف التجارى - كما فى الفقرة الثالثة من المادة نفسها - لا يجوز إذا تعارضت مع النصوص التشريعية الأمر ، أى أن النص مقدم على أى شرط وعلى أى عرف ، وهو ما يدل عليه الحديث « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا » رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وزاد « المسلمون على شروطهم » إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما » وهو حديث حسن صحيح .

وقد اشترط الفقهاء فى الأخذ بالعرف ألا يخالف النص كما تقدم ، وقال مالك : الأصل فى المعاملات الدنيوية عرف الناس وتراضيهما ما لم يخالف حكم الشرع فى تحليل حرام أو تحريم حلال ، مستندا الى الحديث المذكور .

الفصل الأول - الأعمال التجارية

(مادة ٣)

يعتبر عملا تجاريا :

- ١ - شراء المنقولات إيا كان نوعها بقصد بيعها أو تأجيرها بذاتها أو بعد تهيئتها فى صورة أخرى .
- ٢ - بيع أو تأجير المنقولات السابق شراؤها على الوجه المبين فى الفقرة السابقة .

وتنص المادة ٨ على أنه لا يعد عملا تجاريا بيع المزارع منتجات الأرض التي يقوم بزراعتها ، سواء أكان مالكها أم مجرد منتفع بها ، أما إذا قام بتصنيع المواد التي تنتجها أرضه وأستخدم في ذلك آلات ذات قوة محرك كبيرة أو عددا غير قليل من العمال فإن هذا العمل يعد عملا تجاريا .

ولا مانع شرعا من أن جاء في هاتين المادتين ، لأن كل ماجرى العرف التجارى أو عرف البلد بدخوله في الأعمال التجارية ، يعتبر عملا تجاريا بالتبعية والعرف من الأدلة الشرعية (انظر التعليق على مادة ٢ ص ٥) .

الفصل الثانى - التاجر

(مادة ٩)

يعتبر تاجرا :

- ١ - كل من يزاول على وجه الاحتراف باسمه ولحسابه عملا تجاريا .
- ٢ - كل شركة تتخذ احد الاشكال المنصوص عليها في قانون الشركات ايا كان الغرض الذى انشئت الشركة من اجله .

الفصل الثانى - التاجر

(مادة ٩)

المادة تعد تاجرا كل من احترف عملا تجاريا باسمه ولحسابه ، وكذلك كل شركة اتخذت أى شكل من الأشكال المنصوص عليها في قانون الشركات .

ولا مانع من ذلك شرعا ما دام العرف يقضى به (انظر التعليق على مادة ٢ ص ٥) .

(مادة ١٠)

١ - لمن بلغ احدى وعشرين سنة كاملة ان يشتغل بالتجارة . أما من بلغ ثمانى عشرة سنة كاملة وكان قانون جنسيته يقضى باعتباره قاصرا فلا يجوز له ان يشتغل بالتجارة الا وفقا لشروط المقررة فيه أما اذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يجوز له ذلك الا باذن من المحكمة المختصة .

٢ - ولا يجوز لمن تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة كاملة ان يشتغل بالتجارة ولو كان قانون الدولة التى ينتمى اليها بجنسيته يعتبره راشدا في هذه السن أو يجيز له الاتجار .

(مادة ١١)

١ - ينظم اهلية المرأة المتروجة لزواله التجارة قانون الدولة التى تنتمى اليها بجنسيته .

(مادة ٦)

يعتبر عملا تجاريا كل عمل يمكن قياسه على الأعمال المنصوص عليها في المواد السابقة لتشابه في الصفات أو الغايات .

الفصل الأول - الأعمال التجارية

المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦

المادة الثالثة بفقراتها الخمسة والمادة الرابعة بفقراتها السبع عشرة بينا الاعيان والأعمال التجارية ، والمادة الخامسة بفقراتها الستة بينت من هذه الأعمال نوعا خاصا وهو الملاحة التجارية بحرية كانت أو جوية وما يتعلق بها .

والمادة السادسة أدخلت في الأعمال التجارية كل ما يمكن قياسه على الأعمال المنصوص عليها في المواد من ٣ - ٥ لتشابه في الصفات أو الغايات .

وكل ذلك جائز شرعا لعدم تعارضها مع نص صريح يحرمها من كتاب أو سنة ، وقد اقتضتها مصلحة المجتمع فكان دليلها المصالح المرسمة التى أخذ بها الامامان مالك وأحمد رضى الله عنهما ، فهى مباحة لأنه لم يرد نص بتحريمها ، والمحرم نوعان ، محرم أصالة لذاته كالاتجار فى الخمر والخنزير والميتة ، ومحرم لغيره ، وهو ما كان فى أصله مباحا ولكن عرض له أو اقترن به ما يحرمه ، كالمال المغصوب ، والبيع الذى فيه غش ، والقرض مع اشتراط الفائدة .

(مادة ٧)

- ١ - الأعمال التى يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته تعتبر أعمالا تجارية .
- ٢ - وكل عمل يقوم به التاجر يعتبر متعلقا بتجارته ما لم يثبت غير ذلك .

(مادة ٨)

- ١ - لا يعتبر عملا تجاريا بيع المزارع منتجات الأرض التى يقوم بزراعتها سواء كان مالكها أو مجرد منتفع بها .
- ٢ - ومع ذلك اذا قام المزارع بصناعة المواد التى تنتجها أرضه وأستخدم فى ذلك آلات ذات قوة محرك كبيرة أو عددا غير قليل من العمال ، اعتبر العمل تجاريا .

المادتان ٧ ، ٨

تنص المادة ٧ على أن الأعمال التى يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته تعد أعمالا تجارية ، وأن كل عمل يقوم به التاجر يعد أيضا متعلقا بتجارته ما لم يثبت غير ذلك .

بحسن نية عند اعتراض الزوج على تجارة المرأة أو سحب الاذن منها أمر مسلم ، لأن الحقوق الثابتة في ذمة أى ملتزم لا تسقط عنه الا بالأداء أو الإبراء ، والا كانت ظلما وآكلا للأموال بالباطل ، وهما محرمان ، قال تعالى « لا تغلبون ولا تغلبون » البقرة الآية ٢٧٩ و « يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » النساء الآية ٢٩ الى غير ذلك من الايات والاحاديث .

هذا وامرأة مسلمة مأمورة بالاستقرار في بيتها لما قال تعالى لنساء النبي صلى الله عليه وسلم « ورن في بيوتكن » الاحزاب الآية ٣٣ مادام زوجها او ولي امرها موفرا لها مطالبها ، فان احتاجت الى العمل او احتاج اليها العمل لتخصصها فيه او تعينه عليها متلا خرجت ، فقد ادن النبي (ص) لحاله يجاز ان تخرج في عدة طلاقها لتجد نخلها عسى ان تصدق او تقبل معروفا كما رواه مسلم . وكن ذلك مع الاحتياطات الشرعية الموضوعه لتعاملها بالذات مع الرجال الاجانب وفي سفرها وفي سائر انواع النشاط التي تمارسه . ومع اذن ولي الامر لها في ذلك . وهي في بيتها اولى خارج بيتها عند الانقضاء يجوز لها أن تمارس التجارة لحسابها أو لحساب غيرها ، ولا يشترط في ذلك ادن زوجها مادام ذلك لا يؤثر على الواجبات الزوجية ، فان لها حرية التملك والتصرف في مالها الخاص بها ، لا سلطان للزوج او ولي الأمر عليها فيه . قال تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » النساء الآية ٤ وقال « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن احداهن فظارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بهتانا وإثما مبين . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا » النساء الآيات ٢٠ ، ٢١ وهذا ما قال به الأحناف والشافعية في حرية التصرف في مالها ، أما تصرفها في مال زوجها في غير النفقة الواجبة لها ولأولادها فلا يجوز الا بأذنه ، وفي الحديث ان النبي اذن لهند زوج أبي سفيان أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها بالمعروف كما رواه مسلم . وفيه أيضا « لا يجوز لامرأة عطية الا بأذن زوجها » رواه أحمد وأصحاب السنن الا الترمذي وصححه الحاكم ، وفيه أيضا في وصف الزوجة الصالحة « وان غاب عنها نصحت في نفسها وماله » رواه ابن ماجه .

والمادة ١٢ بفقراتها الأربع تنظم أحكام الزوجة التاجرة الأجنبية ، وليس فيها ما يتعارض مع نصوص الشريعة ولا مع الأحكام

٢ - ويفترض في الزوجة الأجنبية التي تحترف التجارة انها تزاولها باذن زوجها فاذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز للزوج الاعتراض على احتراف زوجته التجارة أو سحب اذنه السابق وجب فيد الاعتراض أو سحب الاذن في السجل التجارى ونشره في صحيفة يومية . ولا يكون للاعتراض أو سحب الاذن أثر الا من تاريخ اتمام هذا الاعلان .

٣ - ولا يؤثر الاعتراض أو سحب الاذن على الحقوق التي اكتسبها الغير حسن النية .

(مادة ١٢)

١ - يفترض في الزوجة الأجنبية التاجرة انها تزوجت وفقا لنظام انفصال الاموال الا اذا كانت المشاركة المالية بين الزوجين تنص على خلاف ذلك .

٢ - ولا يحتج على الغير بالمشاركة المالية الا اذا اعلن عنها بقيدها في السجل التجارى ونشر ملخصها في صحيفة يومية .

٣ - ويجوز للغير في حالة اهمال الاعلان ان يثبت أن الزواج قد تم وفقا لنظام مالى اثار ملازمة لمصلحته من نظام انفصال الاموال .

٤ - ولا يحتج على الغير بالحكم الصادر خارج الجمهورية القاضى بانفصال اموال الزوجين الا من تاريخ قيده في السجل التجارى ونشر ملخصه في صحيفة يومية .

المواد من ١٠ - ١٢

تنص المادة ١٠ على أن من بلغ احدى وعشرين سنة كاملة يجوز له أن يشتغل بالتجارة - وهذا يتناول المصريين وغيرهم - أما من بلغ ثمانى عشرة سنة كاملة وكان أجنبيا فان كان قانون جنسيته يعده قاصرا فلا يجوز له أن يتجر الا وفقا للشروط المقررة في قانونه ، أما اذا كان قانون جنسيته يقضى برشده فلا يتجر الا بأذن من المحكمة المختصة . ولا يجوز الاتجار لمن تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة كاملة ولو كان قانون جنسيته يعده راشدا في هذه السن أو يجيز له الاتجار .

تنص المادة ١١ على أن قانون الدولة التي تنتمى اليها المرأة هو الذى ينظم أهليتها للتجارة ، واذا كان هذا القانون يجيز للزوج الاعتراض على احتراف زوجته للتجارة أو سحب اذنه السابق لها بذلك وجب تقييد ذلك في السجل التجارى ونشره في صحيفة يومية .

ولا يكون للاعتراض أو سحب الاذن أثر الا من تاريخ اتمام هذا الاعلان واذا حصل اعتراض أو سحب الاذن فلا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للغير بحسن نية .

ليس في هاتين المادتين ما يتعارض مع النصوص الشرعية ولا آراء المجتهدين من فقهاء الشريعة ، فهو من التصرفات المباحة التي يجوز لولى الأمر تقييدها بما يحقق المصلحة ويدفع الضرر ، والدليل على ذلك هو المصالح المرسلة . وعدم تأثر الحقوق المكتسبة للغير

والله يتولى السرائر ، وليس في ذلك ضرر يلحق أحد المتعاقدين ، ولم يرد في نصوص الشريعة ما يمنعه ، فالأصل فيه الإباحة .

(مادة ١٦)

تفترض صفة التاجر فيمن يدعيها بالإعلان عنها في الصحف أو في منشورات أو أوراق أو في غير ذلك من وسائل الإعلان . ويجوز نقض هذه القرينة بأثبت أن من يدعى الصفة المذكورة لم يزاول التجارة فعلا .

(مادة ١٦)

تفترض صفة التاجر فيمن ينتحلها أو يدعيها بإعلان عنها في الصحف أو المنشورات أو الأوراق ، أو غير ذلك من وسائل الإعلان ويجوز له أو لغيره نقض هذه القرينة بأثبت أن من ينتحل هذه الصفة لم يزاول التجارة فعلا .

هذه المادة تفترض فيمن ينتحل التجارة بهذه الوسائل تاجرا وربما لا يكون قد زاول التجارة من جانبه أصلا فيؤخذ بادعائه وبالفرائن المذكورة وتطبق عليه أحكام قانون التجارة عملا بالظاهر .

لكن يجوز الطعن أو نقض هذا الادعاء وأثبت أنه لم يزاول التجارة فعلا . وهذا إجراء تنظيمي تقتضيه المصلحة ويدفع به الضرر ولا يتعارض مع نص ولا حكم شرعي . فالأصل فيه الإباحة (انظر التعليق على المواد من ٣ - ٦) .

(مادة ١٧)

لا تثبت صفة التاجر للدولة وغيرها من أشخاص القانون العام ومع ذلك تسرى على الأعمال التجارية التي تتناولها أحكام هذا القانون إلا ما استثنى بنص خاص .

(مادة ١٧)

تنص هذه المادة على أن صفة التاجر لا تثبت للدولة ولا لغيرها من أشخاص القانون العام ، أما الأعمال التجارية التي تباشرها فتسرى عليها أحكام هذا القانون إلا ما استثنى بنص خاص .

والحكمة من هذه المادة أن الدولة وغيرها من أشخاص القانون العام إنما تمارس الأعمال التجارية لا بقصد الربح وإنما لرعاية المصلحة العامة .

الفقهاء ، بل تقتضيها المصلحة العامة ومصلحة التجارة خاصة ، فهي من باب المصالح المرسلة (انظر التعليق على المواد من ٣ - ٦) .

(مادة ١٣)

١ - لا تسرى أحكام هذا القانون على أرباب الحرف الصغيرة .
٢ - ويعتبر من أرباب الحرف الصغيرة كل من يزاول حرفة ذات نفقات عامة زهيدة مستخدما في ذلك نشاطه البدني أو آلات ذات قوة محرك صغيرة أو عددا قليلا من العمال للحصول على مقدار من الربح يؤمن معاشه اليومي .

(مادة ١٣)

تقضى مادة ١٣ بأن القانون التجاري لا يسرى على أصحاب الحرف الصغيرة ذات النفقة الزهيدة والمستخدم فيها النشاط البدني أو قوى محرك صغيرة أو عدد قليل من العمال .

والمستند في هذه المادة هو العرف التجاري والمصانح المرسلة (راجع التعليق على المواد من ٢ - ٦) .

(مادة ١٤)

إذا زاول التجارة أحد الأشخاص الذين حظر عليهم الاتجار بمقتضى قوانين أو أنظمة خاصة اعتبر تاجرا وسرت عليه أحكام هذا القانون .

(مادة ١٤)

تنص مادة ١٤ على أنه لو حظر على أحد أن يتجر أصلا بمقتضى قوانين أو أنظمة خاصة ثم اشتغل بالتجارة مخالفا لتلك القوانين والأنظمة يعد تاجرا بمقتضى المادة ٩ ويرجع إليها .

(مادة ١٥)

تثبت صفة التاجر لكل من أحترف التجارة باسم مستعار أو كان مستترا وراء شخص آخر فضلا عن ثبوتها للشخص الظاهر .

(مادة ١٥)

تنص هذه المادة على أن صفة التاجر تثبت لكل من أحترف التجارة باسم مستعار أو كان مستترا وراء شخص آخر ، كما تثبت للشخص الظاهر الذي استتر وراءه .

وهذا لا مانع منه شرعا فإن صحة التعاقد مع أي شخص تكفي فيها معرفته بأية صفة كانت ، والأحكام الشرعية مبنية على الظواهر

(مادة ١٨)

تثبت صفة التاجر لشركات القطاع العام وتسرى عليها الأحكام التي تترتب على هذه الصفة باستثناء أحكام الإفلاس والأحكام الأخرى التي ينص عليها القانون .

(مادة ١٨)

تنص هذه المادة على أن شركات القطاع العام تثبت لها صفة التاجر وتسرى عليها الأحكام التي تترتب على هذه الصفة ، غير أنه لا تسرى عليها أحكام الإفلاس وما نص عليه في القانون .

وهذه المادة متفقة مع المادة ٩ في إعطاء صفة التاجر لهذه الشركات أما عدم سريان أحكام الإفلاس عليها ، وكذلك الأحكام الأخرى التي ينص عليها القانون فذلك لارتباطها بالدولة ، وهو تنظيم يدخل تحت المصالح المرسله .

(انظر التعليق على المواد من ٣ - ٦) .

الفصل الثالث - الدفاتر التجارية

(مادة ١٩)

١ - على كل تاجر فردا كان أو شركة أن يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي وما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بالتجارة .

٢ - وفي جميع الأحوال يجب على التاجر أن يمسك الدفترين الآتين :

(أ) دفتر اليومية .

(ب) دفتر الأستاذ .

(مادة ٢٠)

١ - يقيد في دفتر اليومية الأصلي جميع العمليات التجارية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ، ويتم القيد يوما فيوما وتفصيلا باستثناء المسحوبات الشخصية التي يجب أن يقيد إجمالاً شهراً فشهراً .

٢ - وللتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفصيلات الأنواع المختلفة من العمليات التجارية ، وفي هذه الحالة يكتفى بقيد إجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة . فإذا لم يتبع هذا الإجراء اعتبر كل دفتر مساعد دفترا أصلياً .

(مادة ٢١)

١ - يقيد في دفتر الأستاذ تفصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية أو بيان إجمالي عنها إذا كانت تفصيلاتها واردة بدفاتر أو قوائم مستقلة وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر والقوائم جزءاً متمازاً لدفتر الأستاذ .

٢ - كما يقيد بدفتر الأستاذ صورة من الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر .

(مادة ٢٢)

على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من المراسلات والبرقيات وغيرها من الوثائق التي يرسلها أو يتسلمها لشئون تتعلق بالتجارة . ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها المراجعة .

(مادة ٢٣)

١ - يجب أن تكون الدفاتر التجارية خالية من كل فراغ أو شطب أو محو أو كتابة في الهوامش أو بين السطور .

٢ - ويجب قبل استعمال دفتر اليومية الأصلي أن ترقيم صفحاته وأن يوقع كل صفحة الموظف المختص ويضع عليها ختم الجهة الإدارية التي يتبعها بعد أن يذكر عدد صفحات الدفتر .

٣ - ويجب تقديم الدفتر المذكور في نهاية السنة المالية للتاجر إلى الموظف المختص للتصديق على عدد الصفحات التي استعملت خلال السنة . وعند انتهاء صفحات الدفتر يجب على التاجر أن يقدمه إلى الموظف المختص للتأشير عليه بما يقيد ذلك .

٤ - وعلى كل من التاجر أو ورثته في حالة وقف نشاط المتجر تقديم الدفتر المذكور إلى الموظف المختص للتأشير عليه بما يقيد ذلك .

(مادة ٢٤)

١ - على كل من التاجر أو ورثته الاحتفاظ بالدفاتر التجارية والوثائق المؤيدة للقيود الواردة بها مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع التأشير على الدفتر بانتهائه .

٢ - وعليهم أيضاً حفظ صور المراسلات والبرقيات مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تصديرها أو ورودها .

(مادة ٢٦)

يجوز للمحكمة بناء على طلب الخصم أو من تلقاء ذاتها أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره إليها لاستخلاص ما يتعلق بالنزاع المعروض عليها . وللمحكمة أن تطلع على الدفاتر بنفسها أو بواسطة خير تعينه لذلك .

(مادة ٢٧)

١ - ليس للمحكمة أن تأمر التاجر بتسليم دفاتره لاطلاع خصمه عليها الا في المنازعات المتعلقة بالتركات والشركات وقسمة الأموال المشتركة .

٢ - وفي حالة الإفلاس أو الصلح الواقى منه تسلم الدفاتر للمحكمة أو لوكيل التفليسة أو لمراقب الصلح .

(المادتان ٢٦ - ٢٧)

تجيز المادة ٢٦ للمحكمة بناء على طلب الخصم أو من تلقاء نفسها أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره إليها لاستخلاص ما يتعلق بالنزاع المعروض عليها . وللمحكمة أن تطلع على الدفاتر بنفسها أو بواسطة خير تعينه لذلك .

ولا تجيز المادة ٢٧ للمحكمة أن تأمر التاجر بتسليم دفاتره لاطلاع خصمه عليها الا في المنازعات المتعلقة بالشركات وقسمة الأموال المشتركة .

وهذه أمور تنظيمية يراد بها الاستعانة على اثبات الحقوق وتحقيق المصلحة ودفع الضرر والاسلام لاضرر فيه ولاضرار (أنظر التعليق على مادة ٢٣) ، ولا مانع منها شرعا فهي من باب المصالح المرسلة (أنظر التعليقات على المواد من ٣-٦) وفي المادة ٢٧ محافظة على أسرار التاجر في عدم جواز أن تأمر المحكمة بتسليم دفاتره لاطلاع خصمه عليها مادامت المحكمة يجوز لها أن تطلع عليها لفض النزاع المعروض عليها .

(مادة ٢٨)

للمحكمة - عند امتناع التاجر عن تقديم دفاتره للاطلاع عليها - أن تعتبر ذلك قرينة على صحة الوقائع المطلوب اثباتها بالدفاتر وأن توجه اليمين المتممة الى خصمه .

الفصل الثالث - الدفاتر التجارية

امساك الدفاتر عند اتجار أحد طرق الاثبات الشرعية التي أمر الله باتباعها لما جاء في آية الدين من سورة البقرة ٢٨٢ « يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ... » الى أن قال « ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله ، ذلكم احسن عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا » حيث بين الله حكمة الكتابة في أنها وسيلة لاقامة العدل وعدم الظلم وتساعد على صدق الشهادة بالحقوق ، وتدخل الطمأنينة على نفوس المتعاقدين والطبرى جعل الأمر بالكتابة في الآية للوجوب .

(المواد من ١٩ - ٢٤)

هذه المواد توجب امساك الدفاتر على كل تاجر وتبين النظام الواجب اتباعه عند تقييد العمليات التجارية ، ونظام الاحتفاظ بها وبصورها .

وذلك كله لتحقيق المصلحة ودفع الضرر ، ليس هناك نص ينعمه فهو من باب المصالح المرسلة ، والتزامها من باب طاعة ولي الأمر فيما ليس بمعصية .

(انظر التعليق على المواد من ٣ - ٦)

(مادة ٢٥)

١ - القيود التي تدون في الدفاتر التجارية من قبل مستخدمى التاجر المأذونين في ذلك تعتبر في حكم القيود التي يدونها التاجر بنفسه .
٢ - ويفترض في القيود المدونة في دفاتر التاجر انها دونت بعلمه ورضائه الى أن يقوم الدليل على غير ذلك .

(مادة ٢٥)

تنص هذه المادة على أن القيود التي تدون في الدفاتر التجارية من قبل مستخدمى التاجر المأذونين في ذلك تعد في حكم القيود التي يدونها التاجر بنفسه ، ولا يشترط في ذلك الاذن الصريح بل يكفي علمه بهذه القيود ورضاه بها الى أن يقيم الدليل على غير ذلك .

وهذه المادة سليمة لأن المستخدمين بمثابة الوكلاء عن التاجر ، والاكتفاء بالاذن الغير الصريح أمر جرى به العرف .

(انظروا التعليق على مادة ٢)

(مادة ٢٨)

تنص هذه المادة على أن للمحكمة أن تعد امتناع التاجر عن تقديم دفاتره للاطلاع عليها قرينة على صحة الوقائع المطلوب إثباتها بالدفاتر ، ولها أن توجه اليمين المتضمنة الى خصمه .

إن امتناع التاجر عن تقديم الدفاتر يجوز للمحكمة أن تعده قرينة فقط وليس دليلا على صحة الوقائع المطلوب إثباتها بالدفاتر فهي ليست اقراراً منه يدعى الخصم ، والدفاتر تعد بينة للمدعى ولكنها تعذرت عليه فيكون اليمين على المدعى عليه وهو التاجر ، وعدم تقديمه للدفاتر بمثابة نكوه عن جف اليمين فتوجه الى الخصم ، ولما كان حق الخصم لا يثبت بالقرينة وحدها احتاجت الى ما يتمسك ويقويه وذلك بتوجيه اليمين الى المدعى ، على ما ذهب اليه أبو حنيفة والشافعي ، واستنادا الى المصلحة المرسلة التي خصصت صوم حديث « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » رواه البيهقي بأسناد صحيح ، ويقويه ما رواه الدارقطني عن ابن عمر بسند ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق .

الفصل الرابع

السجل التجاري

(مادة ٢٩)

١ - تعد وزارة الاقتصاد سجلا للتجارة تقيّد فيه أسماء التجار أفرادا كانوا أو شركات وتدوّن في السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها في القانون وكل تعديل يطرا عليها .

٢ - ولوزير الاقتصاد أن يعد عند الحاجة سجلا للتجارة في أية محافظة .

(مادة ٣٠)

١ - على كل تاجر خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح محله التجاري أو من تاريخ تملكه محلا تجاريا أن يقدم طلبا للقيد في السجل التجاري .

٢ - ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

- (أ) اسم التاجر وتاريخ ميلاده وجنسيته .
- (ب) الاسم التجاري والعنوان التجاري أن وجد .
- (ج) الأهلية التجارية والأذن بمزاولة التجارة إذا كان ذلك لازما .

(د) موضوع التجارة .

(هـ) تاريخ افتتاح المحل التجاري أو تملكه .

(و) عنوان المركز الرئيسي وعناوين الفروع التابعة له سواء كانت بالجمهورية أو الخارج وعناوين المحل التجارية الأخرى التي للتاجر وموضوع التجارة كل منها .

(ز) أسماء الممثلين التجاريين وتاريخ ميلاد كل منهم وجنسيته .

(مادة ٣١)

١ - على كل تاجر أن يطلب القيد أيضا في كل إدارة للسجل يوجد له من دافترها فرع ويقدم حسب العهد خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع من التاجر أو مدير الفرع .

١ - ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

- (أ) اسم التاجر وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ب) الاسم التجاري والعنوان التجاري أن وجد سواء كان متعلقا بالمركز الرئيسي أو الفرع .

(ج) رقم قيد المركز الرئيسي في السجل التجاري .

(د) عنوان كل من المركز الرئيسي والفرع .

(هـ) موضوع التجارة .

(و) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ز) تاريخ افتتاح الفرع .

(مادة ٣٢)

على التاجر أو مدير الفرع أن يطلب التاشير في السجل بكل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين . ويقدم طلب التاشير خلال ثلاثين يوما من تاريخ التصرف القانوني أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك .

(مادة ٣٣)

١ - يؤشر في السجل التجاري بما يأتي :

(أ) أحكام اشهار الإفلاس والقائه والأحكام الصادرة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو تعديله .

(ب) الأحكام الصادرة بالتصديق على الصالح القضائي أو بفسخه أو بإبطاله .

(ج) أحكام أقفال التفليسة أو إعادة فتحها .

(د) أحكام رد الاعتبار .

(هـ) الأمر الصادر بافتتاح إجراءات الصالح الواقعي والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو إبطاله أو أقفال إجراءاته .

(مادة ٣٦)

١ - على كل شركة أن تطلب القيد أيضا في كل إدارة للسجل يوجد في دائرتها فرع لها ويقدم طلب القيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع من مدير الشركة أو مدير الفرع .

٢ - ويجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة وغرضها واسمها التجاري والعنوان التجاري .
ان وجد .

(ب) رقم قيد المركز الرئيسى في السجل التجارى .

(ج) عنوان كل من المركز الرئيسى والفرع .

(د) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(هـ) تاريخ افتتاح الفرع .

(مادة ٣٧)

١ - على مدير الشركة أو مدير الفرع أو المصطفى بحسب الأحوال ان يطلب التأشير في السجل بما يأتى :

(١) كل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

(ب) كل اتفاق أو حكم بحل الشركة أو بتصفيتها مع بيان اسماء المصنفين ومدى سلطتهم وكل تغيير يحصل في اشخاصهم .

٢ - ويجب ان يقدم طلب التأشير بهذه البيانات خلال ثلاثين يوما من تاريخ التصرف القانونى أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

(مادة ٣٨)

١ - يؤشر في السجل التجارى بما يأتى : -

(١) احكام فصل الشركاء او عزل المديرين .

(ب) احكام حل الشركة او بطلانها وتعيين المصنفين او عزلهم .

(ج) احكام اشهار الافلاس او الفائه والاحكام الصادرة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع او تعديله .

(د) الاحكام الصادرة بالتصديق على الصاح القضاى او بفسخه او ابطاله .

(هـ) احكام رد اعتبار الشركاء المتضامنين .

(و) احكام اقفال التفليسة او اعادة فتحها .

(ز) الامر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى والاحكام الصادرة بالتصديق عليه او بفسخه او ابطاله او اقفال اجراءاته .

(و) الاحكام الصادرة بتوقيع الحجر على التاجر او برفع الحجر مع بيان اسم من عين نائباً عن المحجور عليه .

(ز) الامر الصادر بسحب الاذن للصغير او المحجور عليه بالاتجار او بتقييد الاذن .

٢ - وعلى المحكمة أن ترسل صورة من الحكم أو الأمر خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذى يعتبر فيه نهائيا الى ادارة السجل التجارى المختصة للتأشير فيه بمقتضى أى منهما .

(مادة ٣٩)

١ - على كل تاجر يكون مركزه الرئيسى في الخارج وله في الجمهورية فرع أن يطلب الى ادارة السجل قيده في السجل التجارى

٢ - ويقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع .
ويجب ان يشتمل هذا الطلب فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة (٣٠) على ما يأتى :

(١) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ب) الترخيص الصادر عند الاقتضاء بانشاء الفرع .

٣ - ويؤشر في السجل بجميع التصرفات القانونية والوقائع والاحكام والأوامر المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كانت صادرة في الجمهورية او اذا اكتسبت صيغة التنفيذ من احدى محاكمها وكذلك يؤشر في السجل بتغيير مدير الفرع وبكل تعديل في الترخيص الصادر بانشاء الفرع عند الاقتضاء .

(مادة ٣٥)

١ - على مدير الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تأسيسها ان يقدم طلبا لقيدها في السجل التجارى .

٢ - ويجب ان يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة وغرضها واسمها التجاري والعنوان التجاري .
ان وجد .

(ب) عنوان المركز الرئيسى وعناوين الفروع سواء كانت بالجمهورية او الخارج .

(ج) راس المال والقدر المدفوع منه .

(د) تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها .

(هـ) اسماء الشركاء المتضامنين في شركات التضامن او التوصية وتاريخ ميلاد كل منهم وجنسيته .

(و) اسماء مدبرى الشركة واسماء الاشخاص الذين لهم حق التوقيع باسمها مع بيان مدى سلطتهم في الادارة او التوقيع .

٣ - ويقدم طلب القيد مصحوبا بصورة من عقد الشركة ونظامها .

٢ - ويجب ان يقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ الواقعة التي تستوجب شطب القيد . فاذا لم يقدم اصحاب الشأن طلب الشطب كان لادارة السجل ان تقوم بالشطب من تلقاء ذاتها .

(مادة ٤٢)

١ - على ادارة السجل التجارى ان تتحقق من توافر الشروط اللازمة للقيد او التاشير او الشطب ولها ان تكاف الطالب بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

٢ - ولادارة السجل ان ترفض الطلب بقرار مسبب وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر في حكم قرار بالرفض انقضاء ستين يوما دون البت في الطلب .

٣ - ولطالب القيد التظلم من رفض الطلب امام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بقرار الرفض او من تاريخ انقضاء ستين يوما من تقديم الطلب .

(مادة ٤٣)

١ - على كل تاجر أو شركة ان يذكر في جميع المراسلات والمطبوعات المتعلقة بتجارته ادارة السجل التجارى القيد بها ورقم القيد .

٢ - ويجب ان يثبت على واجهة المحل اسمه التجارى مصحوبا برقم القيد .

(مادة ٤٤)

١ - لكل شخص ان يحصل من ادارة السجل التجارى على صورة مستخرجة من صفحة القيد وفي حالة عدم القيد تعطى ادارة السجل شهادة سلبية .

٢ - ولا يجوز ان تشتمل الصورة المستخرجة على ما ياتى :

(١) احكام اشهار الافلاس اذا حكم برد الاعتبار .

(ب) احكام الحجر اذا حكم برفع الحجر .

(مادة ٤٥)

ينشر في النشرة التي تصدرها وزارة الاقتصاد ملخص عن البيانات المقيدة في السجل وغيرها من التنظيمات والبيانات والأوامر التي ينص عليها القانون .

(مادة ٤٦)

١ - تعتبر البيانات المقيدة في السجل التجارى حجة على الغير من تاريخ قيدها مالم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - وعلى المحكمة ان ترسل صورة من الحكم او الامر خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذى يصير فيه نهائيا الى ادارة السجل التجارى المختص للتاشير فيه بمقتضاها .

(مادة ٣٩)

١ - على كل شركة يكون مركزها الرئيسى في الخارج ولها في الجمهورية فرع ان تطلب الى ادارة السجل التجارى قيده في السجل .

٢ - ويقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح الفرع . ويجب ان يشتمل الطلب - فضلا عن البيانات المنصوص عليها في المادة (٣٦) على ما ياتى :

(١) رصيد الفرع المدين للمركز الرئيسى .

(ب) اسم مدير الفرع وتاريخ ميلاده وجنسيته .

(ج) الترخيص الصادر بانشاء الفرع عند الاقتضاء .

٣ - ويؤشر في السجل بجميع التصرفات القانونية والوقائع والاحكام والاوامر المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كانت صادرة في الجمهورية او اذا اكتسبت صيغة التنفيذ من احدى محاكمها .

٤ - ويؤشر في السجل بتغيير مدير الفرع وبكل تعديل في رصيد الفرع المدين للمركز الرئيسى في نهاية كل سنة مالية وفي الترخيص الصادر بانشاء الفرع .

(مادة ٤٠)

١ - على كل تاجر او مدير فرع ان يودع في ادارة السجل التجارى صورة توقيعه، وصورة توقيع ممثليه التجاريين . وعلى كل شركة ان تودع ادارة السجل صورة توقيع مديرها ومن لهم حق التوقيع باسمها .

٢ - ويتم الابداع عند طلب القيد او طلب التاشير في السجل اذا تضمن تعديلا في بيان الاشخاص السابق ايداع صور توقيعاتهم عند طلب القيد .

(مادة ٤١)

١ - على كل من التاجر او ورثته او المصفين حسب الاحوال ان يطلب شطب القيد من السجل التجارى في الاحوال الآتية :

(١) اعتزال التجارة .

(ب) الوفاة .

(ج) انتهاء تصفية الشركة .

(مادة ٤٨)

١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه على الأفعال الآتية :

(أ) إهمال طلب القيد في السجل التجارى سواء كان الإهمال متعلقا بالقيد الأصلي أو بالقيود التكميلية .

(ب) إهمال طلب شطب القيد في السجل التجارى .

(ج) عدم ذكر رقم القيد في السجلات على المراسلات والأوراق المتعلقة بالتجارة أو على واجهة المحل التجارى .

٢ - وإذا استمرت المخالفة قائمة لمدة ثلاثين يوما من التاريخ الذى يصير فيه الحكم بالغرامة نهائيا قضت المحكمة بغرامة جديدة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيهه .

(مادة ٤٩)

١ - يحكم على التاجر بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه في الأحوال الآتية :

(أ) إذا قدم بيانات غير صحيحة سواء كانت متعلقة بالقيد الأصلي أو بالقيود التكميلية .

(ب) إذا ذكر عمدا في المراسلات والمطبوعات المتعلقة بالتجارة أو على واجهة محله التجارى ما يفيد القيد في السجل مع عدم حصول القيد أو إذا ذكر عمدا رقم قيد غير صحيح .

٢ - وتأمّر المحكمة إدارة السجل بتصحيح البيانات الكاذبة .

المادتان ٤٨ ، ٤٩

تنص على العقوبات على المخالفات كما نصت عليه المواد السابقة الخاصة بالسجل التجارى ، وهى عقوبات تعزيرية بالغرامة المالية .

وهذه العقوبات يترك تقديرها لولى الأمر . فهى من الأمور المباحة استنادا الى ما ذهب اليه الأمام مالك وكذلك أبو يوسف من الحنفية من جواز تعزير المخالف لولى الأمر فيما تجب طاعته فيه وذلك حفظا للحقوق ودفعاً للضرر .

(مادة ٥٠)

يصدر وزير الاقتصاد قرارا بتنظيم السجل التجارى يشمل على وجه الخصوص :

أ - كيفية اجراء القيد والتاثير والشطب .

٢ - ولا يجوز الاحتجاج على الغير باى بيان واجب القيد في السجل التجارى ولم يتم قيده فيه الا اذا ثبت علم الغير بمضمون البيان .

٣ - ولا يجوز للتاجر فردا كان أو شركة أن يتمسك بعدم قيده في السجل التجارى للتحلل من الالتزامات التى يفرضها عليه القانون أو التى تنشأ من معاملاته التجارية مع الغير .

(مادة ٤٧)

كل شخص يتقدم الى المحاكم أو الجهات الادارية بطلبات تتعاقب بصفته تاجرا لا يقبل طلبه ما لم يكن مقيدا في السجل التجارى .

الفصل الرابع - السجل التجارى

(المواد من ٢٩ - ٤٧)

تنص هذه المواد على اعداد وزارة الاقتصاد سجلا للتجارة لقيد فيه أسماء التجار وتلزم التجار بتقديم طلباتهم للقيد فيه ، وتبين نظام طلب القيد فيه ، وما يؤثر عليه في السجل ، ونظام استخراج صور من صفحة القيد ، وحجية البيانات المقيمة في السجل ، وعدم اعطاء المحاكم أو الجهات الادارية ما يطلبه التاجر مما يتعلق بصفته ما لم يكن مقيدا في السجل التجارى .

وهذه كلها أمور تنظيمية فهى جائزة لتحقيق المصلحة ولم يرد ما يمنعها شرعا ، وهى من سلطة ولى الأمر وفقا للاحكام الشرعية في تنظيم شئون الدولة وتجب طاعته في ذلك مادامت في غير معصية قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » النساء ٥٩ .

والتاجر الذى يتمسك بعدم قيده في السجل التجارى للتحلل من الالتزامات القانونية لا يعذر بجعله بالقانون التجارى لأنه مما يسهل العلم به ، وأى وسيلة يقصد بها التحلل من القوانين التى تنظم حياة الناس بما يجلب المصلحة ويدفع الضرر ولا يرد ما يمنعها شرعا لا يوافق عليها الشرع لأنها مخالفة لولى الأمر فيما ليس بمعصية . (أنظر التعليق على المواد من ٣ - ٦) وكل ذلك من المصالح المرسله .

الاتصال بالعملاء والسمة التجارية ، وما يجوز أن يتضمنه المتجر الى جانب ذلك من عناصر معنوية أخرى كالاسم التجارى وبراءات الاختراع ... ومن عناصر مادية كالأثاث والأدوات والآلات .

وتنص المادة ٥٢ على أنه اذا لم يبين المتعاقد العناصر التى يتألف منها المتجر محل العقد وما اشتمل عليه الى جانب الاتصال بالعملاء والسمة التجارية ، اشتمل المتجر على كل عنصر معنوى أو مادى يكون لازما للارتفاع به بالكيفية التى قصدتها المتعاقدان .

والمادة ٥٣ لم تعد العقار الذى يزاول فيه المالك التجارة عنصرا فى متجره ، وكل شرط على خلاف ذلك يعد كأن لم يكن .

وهذه المواد هى من التنظيمات التى تحقق المصلحة وتدفع الضرر ولم يرد ما يمنعها شرعا ، فهى من باب المصالح المرسله ، والعرف التجارى يقضى بها ، وكل من المصالح المرسله والعرف أخذ به الفقهاء (أنظر التعليق على المواد من N - ٦) .

(مادة ٥٤)

كل تصرف يكون محله نقل ملكية المتجر أو انشاء حق عينى عليه يجب أن يكون مكتوبا والا كان باطلا .

(مادة ٥٥)

١ - يقيد التصرف فى المتجر فى سجل خاص يصدر بتنظيمه فرار من وزير الاقتصاد وحفظ بإدارة السجل التجارى .
٢ - ويشهر ملخص التصرف فى صحيفة يومية . ويجب أن يشتمل هذا الملخص على البيانات الآتية والا اعتبر الشهر كأن لم يكن :

(أ) أسماء المتعاقدين وعناوينهم .

(ب) تاريخ التصرف ونوعه .

(ج) نوع المتجر وعنوانه والعناصر التى اتفق على أن يشملها التصرف .

(د) الثمن اذا كان التصرف بيعا والجزء المدفوع منه عند إبرام العقد وكيفية اداء الباقي .

(هـ) الاتفاقات الخاصة بشان العقود والتعهدات المتصلة بالمتجر .

(و) الاتفاقات المتعلقة باحتفاظ البائع بحق الفسخ او حق الامتياز .

(مادة ٥٦)

١ - لا تنتقل ملكية المتجر فيما بين المتعاقدين او بالنسبة الى الغير الا من تاريخ قيد التصرف فى السجل الخاص بذلك ونشر ملخصه فى احدى الصحف .

٢ - واذا اشتمل المتجر على عناصر خاضعة لنظام خاص للاعلان او التسجيل فلا يقوم اعلان التصرف فى المتجر مقام الاعلان الخاص او التسجيل الا اذا نص القانون على غير ذلك .

٢ - الفهارس التى تمسك بأسماء التجار والشركات المقيدة فى السجل .

٣ - نماذج طلبات القيد والتأشير والشطب والصور المستخرجة من السجل .

٤ - الدائرة التى يعهد اليها القيام بأعمال السجل التجارى .

(مادة ٥٠)

تنص على أن يصدر وزير الاقتصاد قرارا بتنظيم السجل التجارى .

وذلك أمر تنظيمى للمصلحة لا مانع منه شرعا راجع الى المصلحة المرسله (أنظر المواد من ٣ - ٦)

الفصل الخامس - المتجر

(مادة ٥١)

١ - المتجر مجموعة من الاموال المنقولة تخصص لمزاولة تجارة معينة .

٢ - ولا تعتبر اية مجموعة من المنقولات متجرا الا اذا تضمنت عنصر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية .

٣ - ويجوز أن يتضمن المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمة التجارية عناصر معنوية أخرى كالاسم التجارى والعنوان التجارى والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والحق فى الاجارة وحقوق الملكية الادبية والفنية .

٤ - ويجوز أن يتضمن المتجر عناصر مادية كالأثاث والآلات والأدوات والسلع .

(مادة ٥٢)

اذا لم يبين المتعاقد العناصر التى يتألف منها المتجر محل العقد اشتمل المتجر فضلا عن الاتصال بالعملاء والسمة التجارية على كل عنصر معنوى أو مادى يكون لازما للارتفاع به بالكيفية التى قصدتها المتعاقدان .

(مادة ٥٣)

لا يعتبر العقار الذى يزاول فيه المالك التجارة عنصرا فى متجره وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

الفصل الخامس - المتجر

المواد من (٥١ - ٥٣)

تنص المادة ٥١ تعريف المتجر ووجوب اشتماله على عنصر

الاصل في العقود والتعهدات أن تكون برضا الطرفين لقوله تعالى « الا أن تكون تجارة عن ثراض منكم » وقد لا يرضى أحد الطرفين في العقود والتعهدات بالتعامل مع المالك الجديد ، وهما ثبت له الخيار في لصاحبه العقد والغائه • وتحديده مدة الخيار واشترط الاسباب الجدية المبررة واطار المالك الجديد بالرغبة في الالغاء في ميعاد مناسب ، كلها اجراءات مباحة لولى الأمر أن يتخذها لتحقيق المصلحة ، وليس هناك ما يمنعها شرعا •

(مادة ٥٨)

١ - من آلت اليه ملكية المتجر أن يعين ميعادا للدائنين السابقين على التصرف لتقديم ديونهم لتسويتها • ويجب أن يعلن عن هذا الميعاد بنشره في النشرة التي تصدرها وزارة الاقتصاد وفي صحيفتين يوميتين والا تقل مدته عن ستين يوما من تاريخ النشر •

٢ - وتبرا ذمة من آلت اليه ملكية المتجر من الديون التي لا يتقدم بها اربابها خلال الميعاد المعين على الوجه المذكور في الفقرة السابقة •

(مادة ٥٨)

تنظم هذه المادة بفقرتيها تسوية المالك الجديد للديون السابقة على تصرفه في المتجر بالاعلان عن الموعد المعين للتقدم باستندات الدائنين في مدة معينة وتبرا ذمته منها بمضى تلك المدة •

وهذا اجراء تنظيمي يحقق المصلحة وليس هناك ما يسنعه شرعا ، فهو يدخل تحت دليل المصالح المرسلة •

(مادة ٥٩)

تبقى ذمة المتصرف مشغولة بالديون المتصلة بالمتجر والتي يكون تاريخ انشائها سابقا على شهر التصرف الا اذا ابراه الدائنون منها •

(مادة ٥٩)

تنص هذه المادة على بقاء ذمة المتصرف الاول في المتجر مشغولة بالديون المتصلة بهذا المتجر والتي يكون تاريخ انشائها سابقا على شهر التصرف للثاني الا اذا ابراه الدائنون منها •

وفي ذلك ضمان لحقوق الدائنين والمحافظة على الحقوق واجبة شرعا •

(المواد من ٥٤ - ٥٦)

المادة ٥٤ توجب عند نقل ملكية المتجر أو انشاء حق عيني عليه أن يكون العقد مكتوبا والا كان باطلا ، والمادة ٥٥ تلزم قيد التصرف في المتجر بنقل ملكيته أو انشاء حق عيني عليه - في سجل خاص يحفظ بإدارة السجل التجاري ، وأن يشهر ملخص التصرف في صحيفة يومية ، ويكون مشتملا على بيانات معينة • والمادة ٥٦ تبين تاريخ نقل الملكية ، ونظام الاعلان عن التصرف في هذا المتجر المنقولة ملكيته •

وهذه كلها أمور تنظيمية يقصد منها تحقيق المصلحة ودفع الضرر ، ولم يرد ما يمنعها شرعا (انظر التعليق على المواد من ٣ - ٩) •

(مادة ٥٧)

١ - يحل بحكم القانون من آلت اليه ملكية المتجر محل المتصرف في جميع الحقوق والتعهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر الا اذا اتفق على غير ذلك او كان العقد قائما على اعتبارات شخصية •

٢ - ومع ذلك يجوز لمن كان طرفا ثانيا في العقود المشار اليها في الفقرة السابقة أن يطلب خلال تسعين يوما من تاريخ شهر التصرف الغاء العقد بشرط أن تكون لديه اسباب جدية تبرر ذلك وأن يخطر المالك الجديد برغبته في الالغاء في ميعاد مناسب •

(مادة ٥٧)

تنص الفقرة الأولى منها على حلول من آلت اليه ملكية المتجر محل المتصرف في جميع الحقوق والتعهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر الا اذا اتفق على غير ذلك أو كان العقد قائما على اعتبارات شخصية •

وهي أمور تنظيمية لا مانع منها شرعا •

والفقرة الثانية من هذه المادة تجوز لمن كان طرفا ثانيا في العقود المشار اليها في الفقرة السابقة أن يطلب خلال تسعين يوما من تاريخ شهر التصرف الغاء العقد بشرط أن تكون لديه أسباب جدية تبرر ذلك وأن يخطر المالك الجديد برغبته في الالغاء في ميعاد مناسب •

(مادة ٦٠)

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في باب الإفلاس يجوز لبائع المتجر الذي لم يستوف الثمن بكامله أن يحتج على جماعة الدائنين في تفليسه المشتري بحقه في الفسخ واسترداد المتجر أو بحقه في الامتياز إذا كان قد احتفظ بالحق في عقد البيع وذكر صراحة في الملخص الذي نشر في الصحف ولا يقع الفسخ أو الامتياز الأعلى العناصر التي نملها.

(مادة ٦٠)

تجيز هذه المادة لبائع المتجر الذي لم يستوف ثمنه بكامله أن يحتج على جماعة الدائنين بحقه في الفسخ واسترداد المتجر أو بحقه في الامتياز عند الاحتفاظ به في عقد البيع وذكره صراحة في الملخص الذي نشر في الصحف .

روى البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ايما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره » وبناء على هذا الحديث رأى الجمهور أن صاحب المتجر أحق من الغرماء بتجرحه بعينه عند الفسخ ، ويفهم منه أنه أحق بقيمته عند عدم الفسخ ، بمعنى أن يكون له حق الامتياز في سداد دينه قبل سداد ديون الغرماء ، سواء شرط ذلك في العقد أم لا ، وقد اشترط القانون في هذا الحق النص عليه في عقد البيع ، ولا مانع من ذلك تطبيقا للعرف التجاري ، والعرف معتبر شرعا على النحو المتقدم في التعليق على مواد سابقة .

(مادة ٦١)

١ - لا يجوز لمن تصرف في المتجر بنقل ملكيته الى الغير أن يزاول تجارة مماثلة لنشاط المتجر بكيفية يترتب عليها ضرر لمن آلت اليه الملكية الا اذا اتفق على خلاف ذلك .

٢ - ويسرى هذا الحظر لمدة خمس سنوات من تاريخ شهر التصرف مالم يتفق على مدة أقل .

(مادة ٦١)

تنص هذه المادة على منع من نقل ملكية متجره الى الغير أن يزاول تجارة مماثلة لنشاط المتجر بكيفية تضر من نقلت اليه ملكيته الا عند الاتفاق على غير ذلك وتحدد المنع بخمس سنوات من تاريخ شهر التصرف الا عند الاتفاق على غير ذلك .

هذه المادة موضوعة لدفع الضرر عن المالك الجديد للمتجر ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار . فاذا اتفق على جواز مزاولة التاجر الأول تجارة مماثلة لنشاط المتجر ، فلا مانع من تنفيذ الاتفاق ، لانه

الأصل في المعاملات الدنيوية كما قال مالك (انظر المادة السابقة) وتحديد المنع بهذه المدة اجراء تنظيبي من الأمور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة ، وهي لا تتعارض مع نص شرعى قاطع ، والاتفاق على غيرها مقدم لما تقدم من رأى مالك .

الباب الثاني

الالتزامات التجارية

احكام عامة

(مادة ٦٢)

إذا كان العقد تجاريا بالنسبة الى أحد المتعاقدين سرت احكام قانون التجارة على التزامات المتعاقد الآخر الا اذا نص القانون على غير ذلك .

الباب الثاني

الالتزامات التجارية

أحكام عامة

(مادة ٦٢)

تنص هذه المادة على أن العقد إذا كان تجاريا بالنسبة الى أحد المتعاقدين تسرى أحكام قانون التجارة على التزامات المتعاقد الآخر الا اذا نص القانون على غير ذلك .

فالطرف الثاني اذا لم يكن تاجرا تسرى عليه أحكام قانون التجارة ، ولولى الامر أن يتخذ ذلك للمصلحة مادام لم يتعارض مع نص قطعي .

(مادة ٦٣)

١ - اذا ارتبط شخصان او أكثر بدين تجارى يكونون متضامنين في هذا الدين مالم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك .

٢ - ويسرى هذا الحكم عند تعدد الكفلاء في دين تجارى .

(مادة ٦٣)

تنص هذه المادة على تضامن المرتبطين بدين تجارى في هذا الدين الا اذا نص القانون او الاتفاق على غير ذلك ، ويسرى هذا الحكم على الكفلاء في دين تجارى عند تعددهم .

(مادة ٦٦)

تنص هذه المادة على أن الطلبات والتفويضات الصادرة من التاجر في شئون تتعلق بأعماله التجارية لا تنقضى بوفاة ، ومع ذلك يجوز للورثة الغاؤها إذا قرروا عدم الاستمرار في التجارة ، وفي هذه الحالة لا يستحق عليهم أى تعويض إذا أخطروا المتعاقد مع المورث يرغبهم في الإلغاء في ميعاد مناسب .

المنصوص عليه في كتب الفقه أن الوكالة تنتهى بتمام العمل الموكل فيه ، وباتهاء الأجل المحدود لها ، وكذلك وفاة الموكل أو خروجه عن الأهلية ما لم يتعلق بالوكالة حقوق للغير إذا كان يوكل عن نفسه بصفته الشخصية (ج ٦ ص ٧٨ بدائع الصنائع ، كشف القناع ج ٢ والزيلعى ج ٤ ص ٢٨٧) وذلك منعا للضرر والاسلام لاضرر فيه ولا ضرار .

وإذا قرر الورثة عدم الاستمرار في التجارة جاز لهم الفاء طلبات والتفويضات ولا يلزمون بأى تعويض إذا أخطروا المتعاقد مع المورث يرغبهم في ميعاد مناسب ، لأن عدم انقضاء الطلبات والتفويضات بموت التاجر كان مرتبطا باحتراف التجارة ، وعندما تزول هذه الصفة يزول ما كان مرتبطا بها كما يقضى به العرف التجارى ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم .

(مادة ٦٧)

إذا كان محل الالتزام التجارى أداء عمل وجب أن يبذل فيه المدين عناية التاجر العادى .

(مادة ٦٧)

تنص على أن الالتزام التجارى إذا كان عملا يجب أن يبذل فيه ما يبذله التاجر العادى من عناية وليس ما يبذله الرجل العادى . وهذا أمر يقضى به العرف التجارى ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم .

(مادة ٦٨)

١ - إذا كان محل الالتزام تسليم شئ خلال موسم معين أو فصل من فصول السنة وجب الرجوع الى العرف السائد في مكان التسليم لتعيين الوقت الذى يجب أن يتم فيه التسليم .

٢ - ويعتبر العرف السائد في مكان التسليم فيما يتعلق بكيفية قياس البضائع أو وزنها أو عددها أو كيلها متمما للقصد .

هذا التضامن ، عرف تجارى ، والعرف معتبر شرعا كما سبق ذكره غير مرة ، ويقدم عليه الاتفاق أو القانون عند النص على غير ذلك . والمؤمنون عند شروطهم (راجع التعليق على مادتي ٢٤١) .

(مادة ٦٤)

تكون الكفالة تجارية إذا كان الكفيل يضمن ديننا تجاريا .

(مادة ٦٤)

تعتبر كفالة الدين التجارى عملا تجاريا الا اذا نص القانون على غير ذلك .

هذه المادة اسمها اعتبار العرف ، فما تعارف عليه التجار يؤخذ به وهو لا يتعارض مع نص شرعى قاطع ، ويقصد به تحقيق المصلحة .

(مادة ٦٥)

إذا قام التاجر لحساب الغير بأعمال او خدمات تتعلق بنشاطه التجارى اعتبر أنه قام بها مقابل عوض مالم يثبت عكس ذلك . ويعين العوض طبقا للعرف فإذا لم يوجد عرف عينته المحكمة .

(مادة ٦٥)

تنص هذه المادة على أن العمل الذى يقوم به التاجر لحساب الغير مما يتعلق بنشاطه التجارى يعد أنه قام به في مقابل عوض مالم يثبت عكس ذلك . والعرف هو الذى يعين هذا العوض فإذا لم يوجد عرف عينته المحكمة . فالتاجر يحترف التجارة ولا يقسوم بالعمل لحساب الغير تطوعا وذلك على خلاف الأصل في الوكالة العادية .

(مادة ٦٦)

الطلبات والتفويضات الصادرة من التاجر في شئون تتعلق بأعماله التجارية لا تنقضى بوفاة ، ومع ذلك يجوز للورثة الغاؤها إذا قرروا عدم الاستمرار في التجارة ، وفي هذه الحالة لا يستحق عليهم أى تعويض إذا أخطروا المتعاقد مع المورث يرغبهم في الإلغاء في ميعاد مناسب .

(مادة ٦٨)

تنص على الرجوع الى العرف عند عدم الاتفاق على غيره فيما يتعلق بوقت تسليم المعقود عليه ومكانه وكيفية قياس البضائع أو وزنها أو عددها أو كيلها ، وذلك لتسليم العقد .

ودليل هذه المادة هو العرف عند عدم الاتفاق في العقد على شيء معين ، وتنفيذ الاتفاق فيما اتفق عليه (انظر المسادتين ٢٤١ في اعتبار العرف وتقديم الاتفاق عليه عند ماله) .

(مادة ٦٩)

إذا عين لتنفيذ العقد أجل معين وانقضى دون أن يقوم المدين بالتنفيذ لا يجوز بعد ذلك اجبار الدائن على قبوله .

(مادة ٦٩)

تنص على أن العقد إذا عين أجل لتنفيذه وانقضى الأجل دون التنفيذ فلا يجوز اجبار الدائن على قبول العقد بعد انقضاء الأجل .

أجاز الحنابلة كل شرط فيه منفعة لأحد المتعاقدين الا اذا كان منافيا لمقتضى العقد أو منهيًا عنه من الشارع ، فالاول كاشتراط البائع على المشتري ألا يبيع ما اشتراه منه أو ألا يركب الدابة . والثاني كاشتراط البائع أن يبيعه المشتري داره ، أو أن يقرضه مبلغا من المال ، لنهي الشارع عن بيعتين في بيعة وعن بيع وقرض . وفي الأول يصح العقد ويبطل الشرط . وفي الثاني يبطل الشرط والعقد . واستدل الحنابلة لذلك بقول الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » المائدة ١ وقوله « وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا » الاسراء ٣٤ والشرط عهد يلتزم بالوفاء به . ومن السنة « المسلمون عند شروطهم . . . » وقبل النبي صلى الله عليه وسلم شرط جابر عندما باع للنبي بعيرا أن يركبه الى المدينة فكان اقرارا منه بالعقد مع الشرط . ومذهب الحنابلة والمالكية أوسع المذاهب في قبول الشروط وتقنين الأحكام لان الأصل عندهما الاباحة أما الشافعية والحنفية فالأصل عندهم الحظر .

(مادة ٧٠)

إذا احتفظ أحد المتعاقدين بحق فسخ العقد فقيامه بتنفيذه يفرضه عليه العقد من التزامات أو قبوله قيام التعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته يسقط عنه حق الفسخ الذي احتفظ به .

(مادة ٧٠)

إذا احتفظ أحد المتعاقدين بحق فسخ العقد فإن قيامه بتنفيذه ما يفرضه عليه العقد من التزامات أو قبوله قيام التعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته يسقط عنه حق الفسخ الذي احتفظ به .

وامضاء العقد أو فسخه لا يشترط له لفظ معين ، فكما يصح كل منهما باللفظ يصح بالفعل الدال عليه أو المتضمن له ، كما لو أن مشتري الميامة مع الخيار باعها في مدة الخيار كان ذلك امضاء للعقد ، ولو أن الخيار كان للبائع فباعها لشخص آخر في مدة الخيار كان فسخا لعقد البيع الأول .

وامضاء العقد أو فسخه ينفذ ممن له الخيار ، علم بذلك الطرف الآخر أو لم يعلم ، واشتراط الخيار مشروع لحديث « إذا بايعت فقل : لا خلافة - خداع - ولي الخيار ثلاثة أيام » رواه البخاري عن عبد الله بن عمر ، وعند أحمد وإبي يوسف ومحمد من الحنفية جواز اشتراط خيار الشرط أية مدة متى كانت معينة معلومة للمتعاقدين ، لما روى عن ابن عمر أنه اجازته الى شهرين ، ولأنه شرع للحاجة لدفع الغبن ، عن اشتراطه لنفسه وقد تقتضى الحاجة مدة أكثر من ثلاثة أيام للتروى (كشف القناع ج ٢ ص ٤٧ نيل الأوطار ج ٥ ص ١٩٣) .

(مادة ٧١)

لا تجوز المطالبة بوفاء الالتزامات التجارية الا في ساعات العمل التي يجرى عليها العرف .

(مادة ٧١)

لا تجوز المطالبة بوفاء الالتزامات التجارية الا في ساعات العمل التي يجرى عليها العرف .

الأصل في ذلك أن العرف معتبر شرعا ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك فيقدم كما سبق ذكره غير مرة .

(مادة ٧٢)

- ١ - يكون اذار المدين أو اخطاره في المسائل التجارية بانذار رسمي أو بكتاب مسجل مع علم الوصول .
- ٢ - ويجوز أن يكون الاعذار بانذار رسمي أو الاخطار بهرقية أو توكس .

(مادة ٧٥)

الوفاء بدين تجارى لمن يحوز سند الدين مؤشرا عليه بالتخالص أولن يحمل مخالصة من الدائن أو نائبه يبرى ذمة الوفى الا اذا ثبت أنه لم يتم بالتحريرات العادية للتحقق من صحة الوفاء .

(مادة ٧٥)

تنص على أن الوفاء بدين تجارى لمن يحوز سند الدين مؤشرا عليه بالتخالص أو لمن يحمل مخالصة من الدائن أو نائبه يبرى ذمة الوفى المدين الا اذا ثبت أنه لم يتم بالتحريرات العادية للتحقق من صحة الوفاء .

ذلك أن التأشير أحد طرق الاثبات التى أمر الله بها ، كما فى آيه الدين (سورة البقرة ٢٨٢) والامر بالقيام بالتحريرات العادية مشروع . ولما كان التأشير بالتخالص لا يفيد اليقين طلب اليه القيام بالتحريرات العادية للوصول الى اليقين للتحقق من صحة نيابة النائب اذا كان هو الموقع ومن أهلية الدائن عند التأشير والتوقيع بالتخالص ، بحيث لم يكن مكرها ولا فاقد الوعى ولا محجورا عليه بجنون أو عته أو سفه مثلا - واكتفى بالتحريرات العادية فى مجال التجارة لما تحتاج اليه التجارة من سرعة النشاط ، بخلاف الديون الأخرى فلا بد فيها من تحريرات ذات دقة اكبر .

(مادة ٧٦)

كل منافسة غير مشروعة تلزم فاعلها بتعويض الضرر الناجم عنها . وللمحكمة فضلا عن التعويض أن تقضى بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه فى الصحف .

(مادة ٧٧)

يعتبر منافسة غير مشروعة كل فعل يخالف العادات والأصول الشريفة المرعية فى المعاملات التجارية . ويدخل فى ذلك على وجه الخصوص الاعتداء على علامات الغير أو اسمه التجارى أو براءات الاختراع التى يملك حق استثمارها وتحريض عمال متجره على اذاعة أسرارده أو ترك العمل عنده وكل فعل أو ادعاء مغاير للحقيقة يكون من شأنه أحداث اللبس فى المتجر أو فى منتجاته أو أضعاف الثقة فى مالكه أو فى القائمين على إدارته أو فى منتجاته .

(المادتان ٧٦ ، ٧٧)

تنص المادة ٧٦ على أن كل منافسة غير مشروعة تلزم فاعلها بتعويض الضرر الناجم عنها . وعلى أن للمحكمة فضلا عن التعويض

(مادة ٧٢)

توجب أن يكون إعدار المدين أو إخطاره فى المسائل التجارية بإصدار رسمى أو كتاب مسجل مع علم وصول ، ويجوز أن يكون ذلك بريقة أو توكس .

هذا تنظيم للمصلحة فهو من المباحات التى يجوز لولى الأمر فرضها ودليله المصالح المرسله .

(مادة ٧٣)

لا يجوز للمحاكم منح المدين بالتزام تجارى مهلة للوفاء به أو تقييده الا فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون أو اذا اقتضت ذلك ضرورة قصوى .

(مادة ٧٣)

تمنع المحكمة أن تمنح المدين بالتزام تجارى مهلة للوفاء به أو تقييده الا عند الضرورة القصوى .

وذلك لأن الأصل هو الوفاء بالالتزام حسب الشرط المتفق عليه فى العقد ، للأمر بالوفاء بالعقود والعهود ولحديث (المسلمون عند شروطهم ..) والمحاكم لا يجوز لها مخالفة العقد بمنح المدين مهلة للوفاء بالتزامه التجارى ، لكن عند الضرورة القصوى يجوز لها أن تمنحه الفرصة للوفاء ، وذلك موافق لما حث عليه الشرع من إعطاء الدائن للمدين فرصة يتمكن فيها من الوفاء بالتزامه دون عسر ومشقة ، قال تعالى « وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » البقرة ٢٨٠ .

(مادة ٧٤)

لا يجبر الدائن على قبول مبلغ التعويض المتفق عليه بدلا من التنفيذ العينى الا اذا اتفق على خلاف ذلك .

(مادة ٧٤)

يمنع إجبار الدائن على قبول التعويض المتفق عليه بدلا من التنفيذ العينى الا اذا اتفق على غير ذلك . ذلك أن الأصل هو الوفاء بالعقود والعهود والشروط المتفق عليها ما لم تعارض مع النص كما سبق ذكره .

أن تقضى بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه في الصحف .

والمنافسة غير المشروعة مخالفة للقانون الموضوع للمصلحة ، فيجوز التعويض عنها وذلك لدفع الضرر ورفع به حديث « لا ضرر ولا ضرار » ويترك للقاضي تقدير هذا التعويض حسب ما يراه من تقدير الضرر بعد الاستعانة بذوى الخبرة .

وتبين المادة ٧٧ ما تعتبر به المنافسة غير مشروعة ، وذلك أمر يقضى به العرف التجارى والعرف معتبر شرعا كما تقدم .

(مادة ٧٨)

الشخص الذى تكون مهنته تزويد المنشآت التجارية او المالية او غيرها بالمعلومات عن مراكز التجار المالية واحوال تجارتهم يلزم بتعويض كل ضرر مادي او معنوي ينجم عن اعطائه بدون ترو معلومات مغايرة للحقيقة . وللمحكمة فضلا عن التعويض أن تقضى بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه في الصحف .

(مادة ٧٨)

هذه المادة توجب التعويض عن كل ضرر مادي أو معنوي ينجم عن اعطاء معلومات غير حقيقية من شخص تكون مهنته تزويد المنشآت التجارية أو المالية أو غيرها بالمعلومات عن مراكز التجار المالية واحوال تجارتهم . وتجزئ للمحكمة أن تقضى فضلا عن ذلك بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه في الصحف .

وهذه المادة مستندة الى قاعدة « الضرر يزال » والتعويض ازالة للضرر . ونشر حكم المحكمة بالتعويض على نفقة المحكوم عليه هو من باب التعويض لأن ما قام به من أعمال يضر بالمصلحة فيعاقب عليها .

(مادة ٧٩)

١ - كل صك يكون محله دفع مبلغ من النقود او تسليم بضائع يجوز تداوله بطريق التظهير اذا كان لأمير الدائن وبالمناولة ان كان للحامل .
٢ - ويرتب على التظهير او المناولة انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الصك الى الحامل الجديد .

٣ - وفي حالة التظهير يضمن المظهر الوفاء بالحق الثابت في الصك في ميعاد الاستحقاق ما لم يتفق على قصر الضمان على وجود الحق وقت التظهير .

٤ - واذا انشئ الصك بمناسبة عملية تجارية التزم الموقعون عليه بالتضامن ما لم يتفق على غير ذلك .

٥ - وفي جميع الاحوال لايجوز للمدين أن يحتج على حامل الصك بالدفع المبني على علاقات شخصية بمنشئ الصك أو بحالاه السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الصك الاضرار بالمدين أو كان الدفع يتعلق بنقص اهلية المدين .

٦ - ويجوز للمدين أن يمنع عن الوفاء بقيمة الصك اذا لم يسلم اليه مؤشرا عليه بالتخالع .

(مادة ٧٩)

تنص الفقرة الأولى منها على جواز تداول الصك بطريق التظهير اذا كان لأمر الدائن أو بالمناولة اذا كان لحامله ، وذلك فيما اذا كان محله دفع مبلغ من النقود أو تسليم بضائع كما تنص الفقرة الثانية على انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الصك الى حامله الجديد عند التظهير أو المناولة .

وهذا أمر مشروع ، لأنه نوع من الحوالة بالدين والعين عند الامام مالك . والحوالة هي نقل الحق من ذمة الى ذمة ، وتخالف الكفالة التي هي ضم ذمة ائى ذمة أخرى في المطالبة بالحق ، وتخالف الوكالة أيضا حيث يعمل فيها الوكيل لحساب الموكل ، وترجع فيها حقوق العقد من تسليم وتسليم ومطالبة ، ورد بعيب وغيرها الى الموكل دون الوكيل عند الجمهور خلافا للحنفية . ودليل مشروعية الحوالة حديث « مطل الغنى ظلم » واذا أحيل أحدكم على ملء فليتبّع » رواه البخارى ومسلم ومقتضى التحويل براءة المحيل من الالتزام . مالم يضمن المحيل ممداد المحال به عند الخصاف من الحنفية (راجع اعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٢) أو يشترط يسار المحال عليه في رواية عن أحمد ، والا رجع المحتال على المحيل اذا أفلس المحال عليه أو ما طلل (المغنى ج ٤ ص ١١٧ - ١٢١ ، ص ٥٢٥ - ٥٢٦ ، ج ٥ ص ٥٨) .

لا تتعارض مع نص شرعي ، وما دامت لا تسقط الحقوق الثابتة التي يمكن استيفائها بغير طريق القضاء .

(مادة ٨١)

١ - يجوز اثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بجميع طرق الإثبات مالم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - وفيما عدا الأحوال التي يوجب فيها القانون الإثبات بالكتابة في المواد التجارية يجوز اثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابي أو إثبات ما يجاوز هذا الدليل بجميع الطرق .

(مادة ٨١)

تنص المادة ٨١ على جواز اثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بجميع طرق الإثبات ما لم ينص القانون على غير ذلك .

وفيما عدا ما يوجب فيه القانون الإثبات بالكتابة في المواد التجارية يجوز اثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابي أو إثبات ما يجاوز هذا الدليل بجميع الطرق .

جواز الإثبات بجميع الطرق للالتزامات التجارية تيسير للنشاط التجاري ، ولم يرد ما يمنعه شرعا سواء بالنسبة لقيسة الالتزام أو طريق الإثبات . وإذا نص القانون على الأخذ بطرق معينة أو قيمة معينة أو عدم الأخذ بها فالمقصود به المحافظة على الحقوق ومنع المنازعات ، ودليله المصالح المرسله حيث لم يرد ما يمنعها شرعا .

والأصل في المواد التجارية أنه يجوز اثبات ما يخالف الدليل التجاري بأي طريق . ويستثنى من ذلك الحالات التي ينص فيها القانون التجاري على وجوب الإثبات بالكتابة ، فحينئذ لا يجوز اثبات ما يخالف الكتابة بغير الكتابة .

وعلى الرغم من استناد القاضى الى البيئة من المدعى ومن المدعى عليه ، فإن ذلك لا يكسب المحكوم له حقا شرعيا في المحكوم به إذا لم يكن حقا في واقع الأمر ، ففي الحديث « إنما أنا بشر وانكم تختصسون الى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له بنحو ما أسمع ، فمن قضيت له بحق أخيه فانما أقطع له قطعة من النار » رواه البخارى ومسلم .

وتنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على ضمان المظهر للوفاء بالحق الثابت في الصك في ميعاد الاستحقاق ، الا اذا اتفق على قصر الضمان على وجود الحق وقت التظهير . كما تنص الفقرة الرابعة على تضامن الموقعين على الصك عند عدم الاتفاق على غيره .

والأصل في هذا الضمان هو حفظ الحقوق ومنع الضرر . فالإسلام لا ضرر فيه ولا ضرار وكذلك احترام الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم كما تقدم « مادة ١ ، ٢ » .

والفقرة الخامسة تنص على أنه لا يجوز للمدين أن يحتج على حامل الصك بالدفع المبنية على علاقات شخصية بمنشئ الصك أو بحالته السابقين ، ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الصك الاضرار بالمدين ، أو كان الدفع يتعلق بنقص أهلية المدين . وحكم هذه الفقرة مرده الى تنظيم تداول الصك والعرف يقضى بذلك .

وتنص الفقرة السادسة على جواز امتناع المدين عن الوفاء بقيمة الصك اذا لم يسلم اليه مؤشرا عليه بالتخلص - وذلك لان عدم التأشير بالتخلص مخالفة للأمر بالكتابة في الديون وفيه احتمال بأن يطالبه الدائن مرة أخرى بسداد الدين ، وهذا ظلم وأكل للاموال بالباطل . وكل ذلك محرم شرعا . انظر مادة ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

(مادة ٨٠)

١ - في المسائل التجارية تنقضى التزامات التجار قبل بعضهم البعض والمتعلقة بأعمالهم التجارية بمضى عشر سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالالتزام الا اذا نص القانون على مدة أقل .

٢ - وكذلك تنقضى بمرور عشر سنوات الأحكام النهائية الصادرة في تلك الدعاوى .

(مادة ٨٠)

تنص المادة ٨٠ على تقادم التزامات التجار قبل بعضهم البعض والمتعلقة بأعمالهم التجارية ، وذلك بمضى عشر سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالالتزام ، الا اذا نص القانون على غير ذلك وكذلك تنقضى بمرور عشر سنوات الأحكام النهائية الصادرة في تلك الدعاوى .

وهذه المادة تنظم لرفع الدعاوى للمطالبة بهذه الالتزامات التجارية ، وهو من الأمور المباحة المخول لولى الأمر تقديرها . وهي

(مادة ٨٢)

تكون المحررات العرفية في المسائل التجارية حجة على الغير في تاريخها ولولم يكن هذا التاريخ ثابتا مالم يشترط القانون ثبوت التاريخ ويعتبر التاريخ صحيحا حتى تثبت مخالفته للحقيقة .

(مادة ٨٢)

تجعل هذه المادة المحررات العرفية في المسائل التجارية حجة على الغير في تاريخها ولو لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، ما لم يشترط القانون ثبوت التاريخ ، ويعتبر التاريخ صحيحا حتى تثبت مخالفته للحقيقة .

الاعتماد على المحررات العرفية في التاريخ من باب التيسير في التجارة . الا اذا اشترط القانون ثبوت التاريخ بطريق توثيقه بالشهر أو بطريق آخر ، أما المعاملات المدنية كعقود الايجار ونحوها فانها لا تكون حجة على الغير الا اذا كان التاريخ ثابتا بما لا يدع مجالا للشك في حقيقته .

وليس هناك ما يمنع ذلك شرعا فان المقصود به التيسير أولا . ضمان الحقوق ثانيا ، ولولى الأمر أن يتخذ من هذه الأمور المباحة ما يحقق المصلحة ودليله المصالح المرسله .

(مادة ٨٣)

يجوز قبول الدفاتر التجارية للآثبات في الدعاوى القائمة من التجار او القائمة عليهم متى كانت متعلقة بأعمالهم التجارية وذلك وفقا للقواعد الآتية :

١ - تكون البيانات الواردة بالدفاتر ولو لم تكن مطابقة لأحكام القانون حجة على صاحبها ومع ذلك لا يجوز لمن يريد أن يستخلص من هذه الدفاتر دليلا لنفسه أن يجزئ ما ورد بها من بيانات .

٢ - تكون البيانات الواردة بالدفاتر المطابقة لأحكام القانون حجة لصاحب هذه الدفاتر على خصمه التاجر الا اذا نقضها الخصم ببيانات واردة بدفاتره المطابقة لأحكام القانون او اقام الدليل بأى طريق على عدم صحتها .

٣ - اذا كانت دفاتر كل من الخصمين مطابقة لأحكام القانون وأسفرت المقارنة بينها عن تناقض بياناتها وجب على المحكمة أن تطلب دليلا آخر .

٤ - اذا اختلفت البيانات الواردة بدفاتر الخصمين وكانت دفاتر احدهما مطابقة لأحكام القانون ودفاتر الآخر غير مطابقة كانت العبرة

بما ورد بالدفاتر المطابقة الا اذا اقام الخصم الدليل على عكس ما ورد بها . ويسرى هذا الحكم اذا قدم أحد الخصمين دفاتر مطابقة ولم يقدم الخصم الآخر أية دفاتر .

(مادة ٨٣)

هذه المادة تعتبر الدفاتر التجارية حجة ، وقد سبق بيان مشروعيتها (انظر المواد من ٢٩ - ٤٧) . وجاء في الفرع الثالث أن الدفاتر اذا أسفرت المقارنة بينها عن تناقض بياناتها وجب على المحكمة أن تطلب دليلا آخر . وهذا الدليل قد يكون من جانب المدعى عليه عملا بمذهب أحد لدفع ما ادعاه المدعى واثبات براءة ذمته ، فان تساوت البينات تساقطت ، وأن ترجحت احداها بأى مرجح ككونها مطابقة لأحكام القانون كما في الفرع الرابع ، حكم بمقتضاها الا اذا اقام الخصم الدليل على عكس ما ورد بها ، لأن غرض الشارع هو احقاق الحق واقامة العدل ، فالبينة في الشرع هي كل ما يبين الحق ويظهره من اقرار أو شهادة أو كتابة أو يمين يقوى بجانب احداها أو نكول عن اليمين أو قرينة أو دلالة حال أو قرار للطب الشرعى أو تسجيل للأصوات والوقائع وهي أنواع منها ما يفيد القاضى علما جازما وهو الاقرار والتواتر وعلم القاضى ، على ما جاء فيه من خلاف .

ومنها ما يفيد ظنا قويا كالكتابة والشهادة ، وقد فرض الله الكتابة في الدين المؤجل وما كان في حكمه من الالتزامات كالرهن والبيع بشمن مؤجل والتعهد بعمل وغير ذلك مما يعد دينا في ذمة الملتزم يجب عليه أدائه والوفاء به وقد شرط الاسلام ذلك مبما قل الدين أو المتعهد به ، استنادا الى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه » الى أن قال « ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله » البقرة ٢٨٢ وفي الحديث « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده » . رواه البخارى ومسلم . كما كان النبى يعتمد على كتبه في تبليغ الدعوة . وبه أخذ أحمد ومالك ، وأخذ أبو حنيفة بالاعتماد على دفاتر السماسر والصراف والتجار وإن انكروا صدور ذلك منهم متى علم أنه خطهم ، خلافا للشافعية . وقد عدت القوانين الوضعية الكتابة من أقوى الأدلة .

إذا رأت المحكمة الأخذ بما جاء بالدفاتر التجارية لتأييد ما يدعيه صاحبها وجب على المحكمة أن تطلب منه أداء اليمين على صحة البيانات التي تريد الأخذ بها وعلى بقاء الالتزام في ذمة المدين .

(مادة ٨٤)

توجب على المحكمة إذا رأت الأخذ بما جاء في الدفاتر التجارية لتأييد ما يدعيه صاحبها أن تطلب منه أداء اليمين على صحة البيانات التي تريد الأخذ بها وعلى بقاء الالتزام في ذمة المدين .

وأساسه أن الدفاتر التجارية اعتبرت قرينة لا يتم الاستدلال بها إلا باليمين . لأن التقييد في الدفاتر لا يكون بصيغة الإقرار والتوقيع عليه ، بل هو رصد للحركة التجارية ، واليمين كما تكون من المنكر تكون من المدعي أيضا (انظر مقدمة الفصل الرابع - الدفاتر التجارية) .

(مادة ٨٥)

وجود سند الدين في حيازة المدين قرينة على براءة ذمته من الدين إلا إذا ثبت غير ذلك .

(مادة ٨٥)

للمحكمة أن تجعل وجود سند الدين في حيازة المدين قرينة على براءة ذمته من الدين ما لم يثبت خلاف ذلك .

وذلك دون تأشير عليه بالتخالف . فهو قرينة وليس دليلا على البراءة ، فقد يثبت أن السند مروق أو مختصم أو ضائع والحقوق لا تثبت إلا باليقين ، والقرينة ليست يقينا .

الفصل الأول - البيع التجاري

الفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ٨٦)

١ - لا تسري الأحكام العامة المنصوص عليها في هذا الفصل إلا على البيوع التي يفقدها التجار فيما بينهم لشئون تتعلق بالتجارة مالم ينص على خلاف ذلك .

٢ - وكذلك لا تسري هذه الأحكام إلا إذا كان البديل المقابل للمبيع نقدا أو كان نقدا وعينا وكانت قيمة الجزء العيني أدنى من الجزء النقدي .

الفصل الأول - البيع التجاري

الفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ٨٦)

تنص على أنه لا تسري الأحكام العامة المنصوص عليها في هذا الفصل إلا على البيوع التي يفقدها التجار فيما بينهم لشئون تتعلق بالتجارة ما لم ينص على خلاف ذلك كما لا تسري إلا إذا كان البديل المقابل للبيع نقدا أو نقدا وعينا وكانت قيمة الجزء العيني أقل من الجزء النقدي .

هذا تنظيم لتحقيق المصاحبة ودفع الضرر ، لم يرد ما ينعه شرعا فهو من المصالح المرسلة وإن كانت الأحكام الشرعية تجيز أن يكون البديل المقابل للسلعة كله نقدا أو عينا ، والعرف التجاري يقضي بهذا التنظيم ، والعرف معتبر شرعا ما دام لا يتعارض مع نص شرعي قاطع (انظر المادتين ٢٤ ، ٢٥)

(مادة ٨٧)

إذا لم يحدد المتعاقدان الثمن انعقد البيع بالسعر الذي جرى عليه التعامل بينهما فإذا لم يكن بينهما تعامل سابق فبالسعر المتداول في السوق ، وذلك ما لم يتبين من الظروف وجوب اعتماد سعر آخر .

(مادة ٨٧)

تنص على أنه إذا لم يحدد المتعاقدان الثمن انعقد البيع بالسعر الذي جرى عليه التعامل بينهما ، فإذا لم يكن بينهما تعامل سابق فبالسعر المتداول في السوق ، وذلك ما لم يتبين من الظروف وجوب اعتماد سعر آخر .

الأصل في التعاقد أن يحدد الثمن تحديدا يمنع الجهالة الفاحشة والتزاع بين المتعاقدين ، فإذا لم يحدد السعر في صفقة انعقد البيع بالسعر الذي سبق التعامل به في مثلها ، عملا بالظاهر من أن المراد بعدم تحديده هو العمل بالسعر السابق وذلك لزولا على حكم العادة بين التجار ، فإذا لم يسبق تعامل في مثل هذه الصفقة يرجع في تحديد الثمن إلى السعر المتداول في السوق ، وهو ما يعرف بثمن

الشافعي ضمان ما وجب وجهل ، كضمنت الدين الذي لك على فلان . وضمان ما لم يجب كضمنت لك ما دأيت به فلانا (انظر الافصاح لابن هبيرة ج ١ ص ٣٨٦) .

وأجاز الجمهور ما عدا الشافعي الجهالة في الاجارة كاجازة الموضع بكسوتها وطعامها مع الجهالة في اللبن والطعام (الهداية ج ٣ ص ١٣) . وفي كتاب حاشية الروض المربع شرح زاد المستتفع لابن قاسم العاصمي النجدي (ج ٤ ص ٣٦١ - ٣٦٣) : لو باعه/ كما يبيع الناس أو باعه بما ينقطع به السعر اجاز ذلك ابن القيم . والفرق بين الصورتين أن السعر الذي يبيع به الناس هو ما شرعوا في البيع به . أما ما ينقطع به السعر فهو السعر الذي لم يشرع فيه . وكذلك قالوا : اذا باع الشيء بزيادة كذا على الثمن المكتوب عليه وهما يجهلانه أو أحدهما صح البيع ، كما ذهب اليه ابن تيمية مستندا فيه الى روايات عن أحمد .

(مادة ٨٩)

يجوز تفويض الغير في تعيين ثمن المبيع . فاذا لم يتم بالتعيين في الميعاد المحدد له أو في الميعاد المناسب عند عدم التحديد وجب اعتماد السعر المتداول في السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد .

(مادة ٨٩)

يجوز عند اختلاف المتعاقدين في تعيين ثمن البيع ان يتحاكما الى شخص يفوضه في تعيينه ، وذلك في مدة محدودة أو موعد مناسب عند عدم التحديد ، فاذا لم يتم الحكم بذلك وجب اعتماد السعر المتداول في السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد .

التفويض في هذا الأمر هو تحكيم من الطرفين ، مبدأ التحكيم عند النزاع مبدأ مشروع في النزاع في الاسرة وبين المتحاربين وفي غير ذلك ، قال تعالى « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها » (النساء ٣٥) وقال : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقصوا » (الحجرات ٩) . واذا لم يتم المقوض بما فوض اليه وجب اعتماد سعر المتداول في السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما التعاقد ، وذلك استنادا الى العرف التجاري ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم (المادتان ١ ، ٢) .

المثل . وذلك كله اذا لم يتبين من الظروف وجوب العدول الى سعر آخر ، كالارتفاع المفاجيء لسعر السلعة أو لامتياز صنفها ، فلا بد من مراعاة هذه الظروف عند تقدير الثمن حتى لا يضر البائع والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار « مادة ٢٣ » .

(مادة ٨٨)

اذا اتفق على أن يكون البيع بسعر السوق تعين الثمن بهذا السعر في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . واذا تعدد السعر فالعبرة بالسعر الوسط .

(مادة ٨٨)

اذا اتفق على ان يكون البيع بسعر السوق تعين الثمن بهذا السعر في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . واذا تعدد السعر فالعبرة بالسعر الوسط .

الأصل في التعاقد هو الاتفاق على سعر معلوم بين المتعاقدين علما يمنع الجهالة الفاحشة المؤدية الى النزاع ، فاذا تراضيا على سعر معين عمل به . سواء أكان هو السعر الحاضر في زمان التعاقد ومكانه أم سعرا في زمان ومكان آخر ، والتراضي هو شريعة التجارة فيما لم ينص على عذمه ، اما اذا تراضيا على سعر السوق فيتعين الثمن بالسعر في الزمان والمكان اللذين تم فيهما التعاقد . واذا تعدد السعر فالعبرة بالوسط ، وذلك تحقيقا للعدالة وبناء على جريان العرف به حيث لم يرد ما يعارضه شرعا ، وقد سبق القول في اعتبار العرف « المادتان ١ ، ٢ » .

هكذا ، ولا يضر أن يكون السعر المتفق عليه بحسب بلد معين في زمان معين مجهولا وقت الاتفاق ، لأن المعتبر عند الأحناف في الجهالة المانعة من صحة العقد أن تكون بحيث تؤدي الى نزاع بين المتعاقدين يمنع من التنفيذ ، ولذلك أجازوا بيع ما في الصندوق مع جهالة ما فيه . وأجازوا الجهالة في الكفالة كما اذا قال شخص لآخر : أنا كفيل بما ثبت لك على فلان من دين أو اسلك هذا الطريق وأنا ضامن لكل ما يلحقك من أضرار . ويصح عند الجمهور ما عدا

عند تحديد البائع لصفات المبيع وعدم اعتراض المشتري عليه بعد رضا وقبولا فيلزم إذا مرت هذه المدة دون اعتراض ، حيث كان له فيها الخيار . والخيار ثابت شرعا « انظر مادة ٧١ » ولولي الأمر أن يحدد المدة حيث لم يرد نص يمنعها ، وهو لتحقيق المصلحة ومنع الضرر . وطاعته واجبة في ذلك (مادة ٩٢) .

(مادة ٩٢)

- ١ - إذا لم يعين ميعاد التسليم وجب أن يقع بمجرد إبرام العقد ما لم تستلزم طبيعة المبيع تحديد ميعاد آخر .
- ٢ - وإذا اتفق على أن يكون للمشتري تعيين ميعاد التسليم التزم البائع بالتسليم في الميعاد الذي يحدده مع مراعاة الفترة التي تستلزمها طبيعة المبيع لاعداده للتسليم .

(مادة ٩٢)

توجب المادة تسليم المبيع بمجرد إبرام العقد إذا لم يعين ميعاد له ، ولم تستلزم طبيعة المبيع تحديد ميعاد آخر . وإذا اتفق على أن يكون للمشتري تعيين ميعاد التسليم التزم البائع به في الميعاد الذي يحدده مع مراعاة الفترة التي تستلزمها طبيعة المبيع لاعداده للتسليم .

اتفق الفقهاء على وجوب التسليم والتسلم بمجرد إبرام العقد . وعند الاتفاق على مدة للتسليم وجب تنفيذ الاتفاق ، فالمسلمون عند شروطهم . والتراضي في المعاملات الدنيوية هو الأصل عند مالك عند عدم التعارض بتحريم حلال أو تحليل حرام « انظر المادتين ٩٢ ، ٩٣ » .

(مادة ٩٣)

- ١ - إذا قام البائع ببناء على طلب المشتري بإرسال المبيع إلى غير المكان المعين لتسليمه فيه كان الهلاك كلياً أو جزئياً على المشتري من وقت تسليم المبيع إلى من يتولى نقله إلا إذا اتفق على غير ذلك .
- ٢ - وتكون المصروفات التي يقتضيها تسليم المبيع في غير المكان المعين لتنفيذ البيع على المشتري إلا إذا اتفق على غير ذلك .
- ٣ - وإذا خالف البائع دون ضرورة ملجئة تعليمات المشتري بشأن طريقة النقل كان مسؤولاً عما يلحق المبيع من هلاك كلي أو جزئي بسبب هذه المخالفة .

(مادة ٩٠)

إذا كان الثمن مقدراً على أساس الوزن فالعبرة بالوزن الصافي إلا إذا اتفق أو جرى العرف على غير ذلك .

(مادة ٩٠)

إذا كان الثمن مقدراً على أساس الوزن فالعبرة بالوزن الصافي إلا إذا اتفق أو جرى العرف على غير ذلك .

دليل هذه المادة هو تنفيذ الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم ، واعتبار العرف عند عدم الاتفاق ، والعرف معتبر شرعاً كما تقدم (المادتان ١ ، ٢)

(مادة ٩١)

- ١ - إذا اتفق على أن يكون للمشتري تحديد شكل المبيع أو حجمه أو غير ذلك من الصفات غير الجوهرية وجب أن يقوم بهذا التحديد في الميعاد المتفق عليه أو في الميعاد المناسب عند عدم الاتفاق على ميعاد معين والإجازة للبائع أن يطلب الفسخ والتعويض .
- ٢ - وللبائع بعد انقضاء الميعاد المذكور في الفقرة السابقة تحديد شكل المبيع وحجمه وصفاته ويعتبر هذا التحديد نهائياً إذا لم يعترض عليه المشتري خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره به .

(مادة ٩١)

تنص الفقرة الأولى من المادة على أنه إذا اتفق على أن يكون للمشتري تحديد شكل المبيع أو حجمه أو غير ذلك من الصفات المميزة له غير الجوهرية وجب أن يقوم بهذا التحديد في الميعاد المتفق عليه أو في الميعاد المناسب عند عدم الاتفاق على ميعاد معين ، والإجازة للبائع أن يطلب الفسخ والتعويض .

الأصل في هذه الفقرة هو تنفيذ الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم مادام ذلك لم يتعارض مع نص شرعي ، وقد تقدم ، « مادة ٢ » فإذا لم ينفذ الاتفاق جاز للبائع أن يطلب الفسخ والتعويض للضرر الذي لحقه لحديث « لا ضرر ولا ضرار »

وهذا التعويض عقوبة تعزيبية لم يرد نصاً بتقديرها ، ولولي الأمر أو نائبه الحق في تقديرها . انظر ٤٨ ، ٤٩ وتنص الفقرة الثانية على أنه إذا لم يفسخ البائع العقد يجوز له أن يحدد صفات المبيع ، ويعتبر هذا التحديد نهائياً إذا لم يعترض عليه المشتري خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره به .

(مادة ٩٣)

تنص الفقرة الأولى على أن البائع إذا قام ببناء على طلب المشتري بإرسال المبيع إلى غير المكان المعين لتسليمه فيه كان الهالك كلياً أو جزئياً على المشتري ومن وقت تسليم المبيع إلى من يتولى نقله ، إلا إذا اتفق على غير ذلك .

وتنص الفقرة الثانية على أن المصروفات التي يقتضيها تسليم المبيع في غير المكان المعين لتنفيذ البيع تكون على المشتري إلا إذا اتفق على غير ذلك .

وذلك لأن المشتري رضى ضمناً بتحمل مسؤولية هلاك المبيع أو تلفه وتتحمل نفقات نقله ، إلا إذا كان هناك اتفاق على غير ذلك ، فالأصل تنفيذ الاتفاق طبقاً لما رآه مالك « المادتان ٢٤١ »

وتنص الفقرة الثالثة من المادة نفسها على أن البائع إذا خالف تعليمات المشتري بشأن طريقة النقل بدون ضرورة تلجئه إلى المخالفة ، كان مسئولاً عما يلحق المبيع من الهلاك .

والأصل في مشروعية هذه الفقرة أن البائع خالف الشرط المتفق عليه باختياره فيتحمل المسؤولية ، لأن المسلمين عند شروطهم كما سبق « مادتان ٢٤١ » أما عند اضطراره للمخالفة فهو غير مسئول « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » « البقرة ٢٨٦ » .

(مادة ٩٤)

لا يعتد عند تسليم المبيع بما يطرأ عليه من نقص يقضى العرف بالتسامح فيه .

(مادة ٩٤)

عند طرؤ نقص على المبيع عند تسليمه ، وكان العرف يقضى بالتسامح فيه فلا يعتد به . وذلك استناداً إلى العرف « المادتان ٢٤٢ ، ٢٤٣ »

(مادة ٩٥)

١ - إذا لم يقم البائع بتسليم المبيع في الميعاد للمشتري أن يعلز البائع بالتنفيذ خلال مدة مناسبة فإذا لم يف البائع بذلك جاز للمشتري أن يحصل على شيء مماثل للمبيع على حساب البائع وأن يطالبه بالفرق بين الثمن المتفق عليه وبين ما دفعه بحسن نية للحصول على ذلك الشيء .

٢ - وإذا كان للمبيع سعر معلوم في السوق جاز للمشتري وأن لم يشتر قطلاً شيئاً مماثلاً للمبيع أن يطالب البائع بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر السوق في اليوم المعين للتسليم .

٣ - وللمشتري بدلاً من ذلك أن يخطر البائع بأن عدم تسليم المبيع خلال المدة المعينة بالخطر يجعل العقد مفسوخاً وله في هذه الحالة أن يطلب التعويض أن كان له مقتضى .

(مادة ٩٥)

هذه المادة تنظم استحقاق الثمن للبائع والمبيع للمشتري عند تمام صحة البيع ، وما يتبع عند امتناع تسليم البائع للمبيع في الميعاد المتفق عليه ، من شراء مثله أو إعادته بفسخ العقد في مدة معينة وطلب التعويض للضرر . والاسلام يوجب التسليم تنفيذاً للاتفاق فالمسلمون عند شروطهم ، ويجوز الفسخ وتعويض الضرر ، فالاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار « المواد ١ ، ٢ ، ٢٣ » .

(مادة ٩٦)

إذا اتفق على تسليم المبيع على دفعات جاز للمشتري أن يطلب الفسخ إذا لم يقم البائع بتسليم إحدى الدفعات في الميعاد المتفق عليه . ولا يسرى الفسخ على الدفعات التي تم تسليمها إلا إذا ترتب على تبعض المبيع ضرر جسيم للمشتري .

(مادة ٩٦)

إذا اتفق على تسليم المبيع على دفعات جاز للمشتري أن يطلب الفسخ عند عدم قيام البائع بتسليم إحدى الدفعات في الميعاد المتفق عليه ، ولا يسرى الفسخ على الدفعات التي تم تسليمها إلا إذا ترتب على تبعض المبيع ضرر جسيم للمشتري .

(مادة ٩٨)

تبين أن المشتري إذا امتنع عن تسليم المبيع جاز للبائع إثبات حالته عن طريق المحكمة وطلب الاذن منها ببيعه تحت اشرافها بعد انقضاء المهلة المحددة واطار المشتري بها كما يجوز للمحكمة أن تأمر ببيع الأشياء القابلة للتلف السريع دون تحديد مدة أو اخطار وفي حالة البيع يجب على البائع ايداع حصيله البيع خزانه المحكمة حتى يسوى النزاع بينه وبين المشتري اذا كان المشتري قد دفع الثمن كاملا .

هذا اجراء تنظيمي فيه منع للضرر الذي يلحق البائع من جراء عدم تسليم المشتري للسلعة ولولى الأمر ان يتخذة لانه لا يوجد نص يبيحه ، ونحن مأمورون بطاعته في غير معصية ، والاسلام يمنع الضرر وقد سبق بيان ذلك .

(مادة ٩٩)

إذا تبين بعد تسليم المبيع ان كميته او صفه اقل مما هو متفق عليه او ان به عيبا او أنه غير مطابق للشروط او النموذج الذي تم العقد بمقتضاه فلا يقضى للمشتري بالفسخ الا اذا نشأ عن النقص أو العيب أو عدم المطابقة عدم صلاحية المبيع للغرض الذي اعده له المشتري أو صعوبة تصريفه ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بوجوب الفسخ ويكتفى عند رفض طلب الفسخ بانقاص الثمن .

(مادة ٩٩)

تنص هذه المادة على فسخ عقد البيع لوجود نقص أو عيب أو صفة مخالفة لما تعاقده عليه الطرفان اذا اتفق على الفسخ ، فاذا لم يكن اتفاق لا يفسخ العقد بذلك الا اذا نشأ عنه عدم صلاحية المبيع للغرض الذي اعده له المشتري أو صعوبة تصريفه ، فان لم ينشأ عنه ما ذكر يرفض طلب الفسخ ويكتفى بانقاص الثمن .

إذا رفع الأمر الى القضاء قضى بوجوب فسخ العقد في الحالتين ، احدهما عند الاتفاق على الفسخ عند وجود العيب وذلك تنفيذا للاتفاق والمسلمون عند شروطهم كما تقدم والثانية اذا كان العيب يضر ضررا بالغيا بالمشتري كعدم صلاحية المبيع للغرض الذي اشتراه من أجله المشتري ، وكصعوبة تصريف المبيع مع وجود هذا العيب ، وذلك منعا للضرر عن المشتري ، والاسلام لا يضرر فيه ولا ضرر كما تقدم . فاذا كان العيب يسيرا عرفا لم يهوت الغرض من المبيع

جواز المطالبة بالفسخ مشروعة لأن البائع خالف الاتفاق ، والمسلمون عند شروطهم وما تم حسب الاتفاق لا يجوز فيه الفسخ لأن العقد على صفقة تسليم على دفعات بميزة جملة عشود ، فما تم فيه التسليم ليس له الحق في طلب فسخه ، الا اذا كان تبعض المبيع يضر ضررا جسيما بالمشتري ، كأن كان المبيع وحدة ذات اجزاء كالماكينة يسلم كل جزء أو عدد منها في دفعة ، ولو فسخ العقد فيما لم يسلم فقط لفقدت الأجزاء المسلمة قيمتها أو فائدتها المرجوة منها ، وهنا يحصل ضرر للمشتري فيكون له الحق في فسخ المبيع بكل وحداته ما سلم وما لم يسلم - لأن الاسلام لا يضرر فيه ولا ضرار كما تقدم (المواد ١ ، ٢ ، ٢٣) .

(مادة ٩٧)

إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المعين فللبائع بعد اذار المشتري أن يعيد بيع البضاعة للغير . فاذا بيعت بحسن نية بشمن اقل من الثمن المتفق عليه جاز للبائع مطالبة المشتري بالفرق . واذا كان للبضاعة سعر معلوم في السوق فللبائع وان لم يقم بالبيع فعلا ان يطالب المشتري بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر البضاعة في السوق في اليوم المعين لدفع الثمن .

(مادة ٩٧)

تبين ما يتبعه البائع اذا لم يدفع المشتري الثمن في الميعاد المعين ، من جواز بيع البائع للسلعة الى الغير ، أو مطالبة المشتري بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر البضاعة في السوق في اليوم المعين للدفع .

وتأصيل هذه المادة هو تأصيل المادة ٩٤ فيرجع اليه .

(مادة ٩٨)

- ١ - اذا امتنع المشتري عن تسليم المبيع جاز للبائع ان يثبت حالته بواسطة المحكمة ويطلب منها الاذن في بيعه تحت اشرافها بعد انقضاء مهلة تحددها ويخطر بها المشتري . ويجوز للمحكمة ان تأمر ببيع الأشياء القابلة لتلف سريع دون تحديد مهلة أو اخطار .
- ٢ - وعلى البائع ايداع حصيله البيع خزانه المحكمة حتى يسوى النزاع بينه وبين المشتري اذا كان المشتري قد دفع الثمن كاملا .

(مادة ١٠١)

١ - إذا تبين بعد تسليم المبيع للمشتري أن كميته تزيد على المقدار المتفق عليه جاز للبائع استرداد الزيادة إذا رفض المشتري تكملة الثمن خلال مدة مناسبة بعد انذاره بذلك .

٢ - ولا تقبل دعوى البائع بتكملة الثمن بعد مرور ستين يوما من تاريخ تسليم المبيع للمشتري .

(مادة ١٠١)

تنص الفقرة الأولى على أنه إذا تبين بعد تسليم المبيع للمشتري أن كميته تزيد على المقدار المتفق عليه فلا يقضى للبائع باسترداد الزيادة إلا إذا رفض المشتري تكملة الثمن خلال مدة مناسبة بعد انذاره بذلك

هذا الحكم موافق لما جاء في رواية عن أحمد كما في المعنى (ج ٤ ص ١٠٠ ، ١٠١) وتحديد المدة إجراء تنظيمي لم يرد ما يمنعه .

وتنص الفقرة الثانية على عدم قبول دعوى البائع تكملة الثمن بعد مرور ستين يوما من تاريخ تسليم المبيع للمشتري ، وهذا نوع من تنظيم التقاضي ، أما ديانة فلا تسقط الحقوق عن الذمة إلا بالاداء أو الإبراء . ولعل عدم قبول الدعوى بعد مرور هذه المدة مبني على ظن الضامن البائع بالمساهمة في هذه الزيادة . إذ لو كان حريضا عليها لرفع دعواه في المدة المذكورة .

(مادة ١٠٢)

١ - يجوز الاتفاق على الزام المشتري بعدم الهبوط عن ثمن معين عند إعادة البيع إذا كان البيع سلعة تحميها علامة تجارية مسجلة .

٢ - ويجوز للمحكمة أن تقضى ببطان هذا الشرط إذا قدرت أن المبيع من السلع الضرورية .

٣ - ولا يلتزم المشتري بمراعاة الشرط إلا إذا علم به أو كان في استطاعته العلم به .

ولم يصعب تصريفه فلا يقضى بالفسخ ، بل يكفي بأنقاص الثمن بمقدار هذا العيب . وذلك تهيلا للتجارة ، والعرف يقضى بالتجاوز عن العيوب التي لا تسبب ضررا واضحا ، وهو قريب من تعريف الحنابلة للعيب الذي يثبت به الخيار للمشتري فهو عندهم : قيسة يقضى العرف سلامة المبيع منها غالبا . والعرف معتبر شرعا ومع ذلك للمشتري الحق في مطالبة البائع بفرق الثمن بين السلعة صحيحة ومعيبة ، فذلك هو العدل . ومنع للضرر عنه وإن كان يسيرا والاسلام لا ضرر فيه ضرار .

(مادة ١٠٠)

١ - في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يجب على المشتري أن يخطر البائع بوجود النقص أو العيب أو عدم المطابقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم المبيع إليه تسليما فعليا . وعليه أن يقيم دعوى الفسخ أو انقاص الثمن خلال ستين يوما من تاريخ هذا التسليم أيضا .

٢ - وإذا لم يقع الاضرار أو لم ترفع الدعوى خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة فلا تسمع دعوى المشتري إلا إذا أثبت الفسخ من جانب البائع . وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوى بانقضاء ستة أشهر من تاريخ التسليم .

(مادة ١٠٠)

تنص الفقرة الأولى منها على وجوب اخطار المشتري للبائع عن وجود النقص أو العيب أو عدم المطابقة للاتفاق في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم المبيع إليه بالفعل ، وعليه أن يقيم دعوى الفسخ أو انقاص الثمن خلال ستين يوما من التاريخ المذكور .

وهذا إجراء تنظيمي للتقاضي لم يرد بمنعه دليل شرعي ومن المباحات التي يجوز لولي الأمر اتخاذها للمصلحة وتنص الفقرة الثانية على عدم سماع دعوى المشتري لحقه إذا لم يقع الاضرار أو لم ترفع الدعوى خلال الميعاد المنصوص عليه ، وذلك لأن عدم اخطار البائع أو عدم رفع الدعوى خلال الميعاد المذكور يدل على رضا المشتري بنقصه أو عيبه والمعاملات التجارية أساسها التراضي لقوله تعالى « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » ما دام لم يخالف نصا . ومع ذلك إذا ظهر غش من البائع كان للمشتري الحق في دعواه ، لأن الشارع حرم الغش ففي الحديث « من غشنا فليس منا » رواه مسلم وغيره . والغش فيه ضرر ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(مادة ١٠٣)

تنص على انه لا يجوز في عقود التوريد الاتفاق على منع المشتري من شراء بضائع مماثلة من غير المورد مدة تزيد على خمس سنوات من تاريخ الاتفاق ، وذلك لقاء مزايا يقررها له المورد وكل اتفاق على مدة اطول يخفض الى خمس سنوات .

تحديد مدة هذا الاتفاق امر تنظمى لتحقيق المصلحة ، ولولى الامر اتخاذه لأنه من الأمور المباحة التى لاتعارض مع نص شرعى . والاتفاق نفسه على ما ورد في هذه المادة أمر ليس هناك ما يمنعه شرعاً ، وهو شريعة المتعاقدين في التجارة القائمة على التراضى بما لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً « أنظر المادتين ١ ، ٢ » .

الفرع الثانى - بعض أنواع البيوع التجارية

١ - البيع بالتقسيط

(مادة ١٠٤)

١ - اذا لم يدفع المشتري أحد أقساط الثمن المتفق عليه فلا يجوز الحكم بفسخ البيع اذا تبين أنه قام بتنفيذ الجزء الأكبر من التزاماته .

٢ - وفي حالة الحكم بالفسخ يجب أن يرد البائع الأقساط التى قبضها بعد أن يخضم ما يعادل اجرة الانتفاع بالمبيع بالاضافة الى تعويض التلف الذى لحقه بسبب الاستعمال غير العادى . ويقع باطلا كل اتفاق على تحميل المشتري التزامات اشد من ذلك .

الفرع الثانى - بعض أنواع البيوع التجارية

١ - البيع بالتقسيط

(مادة ١٠٤)

تنص الفقرة الأولى منها على أن المشتري اذا لم يدفع أحد أقساط الثمن المتفق عليه فلا يجوز الحكم بفسخ البيع اذا تبين انه قام بتنفيذ الجزء الأكبر من التزاماته .

وتنص الفقرة الثانية على أنه اذا حكم بالفسخ يجب أن يرد البائع الأقساط التى قبضها بعد أن يخضم ما يعادل اجرة الانتفاع بالمبيع بالاضافة الى تعويض التلف الذى لحقه بسبب الاستعمال غير العادى ويقع باطلا كل اتفاق على تحميل المشتري التزامات اشد من ذلك .

(مادة ١٠٢)

تنص الفقرة الأولى على جواز الاتفاق على الزام المشتري بعدم الهبوط عن ثمن معين عند البيع للغير ، اذا كان المبيع سلعة تحصيلها علامة تجارية مسجلة .

وجواز هذا الاتفاق هو لتحقيق المصلحة للبائع ومنع الضرر عنه ، وهو جائز حيث لم يرد ما يمنعه شرعاً ، والمسئولون عند شروطهم كما تقدم فى المادتين ١ ، ٢ .

وتنص الفقرة الثانية على أنه يجوز للمحكمة أن تقضى ببطالان هذا الشرط اذا قدرت أن المبيع من السلع الضرورية للمجتمع وذلك ان من سلطة ولى الأمر ونائبه ابطال الاتفاق والشروط بين المتعاقدين اذا كان فيها مايتعارض مع المصلحة العامة . ونحن مأمورون بطاعة ولى الأمر فيما لامعصية فيه ، ولا معصية فى ذلك فمصلحة الجميع مقدمة على مصلحة الفرد .

وتنص الفقرة الثالثة على أن المشتري لا يلتزم بمراعاة الشرط المذكور الا اذا علم به أو كان فى استطاعته العلم به .

وذلك لان الأصل فى التكليف عامة هو العلم ، وكيف ينفذ المشتري شرطاً لم يعلمه به البائع أو غيره أو عجز عن العلم به ويتصور هذا فيما اذا كان المشترون شركاء ، وعلم بعضهم بالشرط ولم يعلم به الآخر أو لم يستطع علمه فترفع عنه المسؤولية .

واشترط هذا الشرط من البائع على المشتري لمصلحة اتاجه جائز ، بناء على مذهب أحد من جواز التوسع فى الشروط التى لاتنافى مقتضى العقد ولا تتعارض مع نص شرعى اذا كان لمصلحة أحد المتعاقدين .

(مادة ١٠٣)

لا يجوز فى عقود التوريد الاتفاق على منع المشتري من شراء بضائع مماثلة من غير المورد مدة تزيد على خمس سنوات من تاريخ الاتفاق وذلك لقاء مزايا يقررها له المورد . وكل اتفاق على مدة اطول تخفض الى خمس سنوات .

(مادة ١٠٦)

١ - في البيع بالتقسيط التي تقع بين التجار ومستهلكي السلع تجارا كانوا أو غير تجار لا يجوز للمشتري التصرف في البيع قبل أداء الأقساط بأكملها إلا باذن مكتوب من البائع . وكل تصرف يجريه المشتري للغير بالمخالفة لهذا الحكم لا يكون نافذا في حق البائع إذا أثبت علم الغير وقت التصرف بعدم أداء الثمن بأكمله .

٢ - وللبيع عند تصرف المشتري في البيع قبل أداء أقساط الثمن بأكملها وبغير إذن منه أن يطالب المشتري بأداء الأقساط الباقية فورا .

(مادة ١٠٦)

تنص الفقرة الأولى على أنه في البيع بالتقسيط التي تقع بين التجار والمستهلكين مطلقا لا يجوز للمشتري التصرف في البيع قبل أداء الأقساط بأكملها إلا باذن كتابي من البائع . وكل تصرف من المشتري للغير مخالف لهذا الحكم لا يكون نافذا في حق البائع إذا أثبت علم المشتري منه وقت التصرف بعدم أداء الثمن بأكمله .

اشتراط البائع عدم تصرف المشتري في البيع قبل أداء الثمن بأكمله جائز عند الامام مالك « بداية المجتهد ج ٣ ص ٢٧٦ » .

واشتراط كتابة الاذن بالتصرف أمر تنظيمي لولي الامر أتخذه ضمانا للحقوق ومنعاً للتنازع وتقييذا للاتفاق فهو من باب المصالح المرسلة .

وعدم نفاذ التصرف من المشتري للغير في البيع بدون الاذن الكتابي حتى يتم سداد الثمن محله إذا كان الغير عالما بأن المشتري لم يسدد الثمن كله لأنه تعاقد مع المشتري على شيء لم يملكه لأنه لم يسدد جميع ثمنه فلم يتم تملكه للعين ولم يؤذن له في التصرف فيه إذا كتابيا وأساس نفاذ تصرف أي إنسان فيما تحت يده أن يكون مالكا له أو مأذونا في تصرفه فيه ولم يحدث شيء من ذلك وقد علم الغير بذلك . فهو كبيع الفضولي لا ينفذ بدون اجازة المالك للبيع .

والفقرة الثانية من هذه المادة تنص على أن للبائع عند تصرف المشتري في البيع قبل أداء أقساط الثمن بأكملها وبغير إذن منه أن يطالب المشتري منه بأداء الأقساط الباقية فورا .

وهذا أمر جائز يقضى به العرف التجاري ، والعرف معتبر شرعا « أظهر المادتين ١ ، ٢ » .

مقتضى فسخ العقد رد الثمن للمشتري في مقابل رد المبيع للبائع ، وفي مقابل انتفاع المشتري بالمبيع يدفع الاجر المعروف لدى التجار ، وهذا أمر جائز شرعا لأنه عوض في مقابل انتفاع . أما التعويض عن التلف بسبب الاستعمال غير العادي فهو متروك لتقدير القاضي أن لم يتم الاتفاق بين الطرفين عليه . وهذا أمر جائز شرعا لاتفاق الفقهاء على أن الضرر يزال . أما تحصيل المشتري أكثر من ذلك فغير جائز . لأنه ظلم والظلم محرم .

(مادة ١٠٥)

١ - إذا احتفظ البائع بملكية المنقول المبيع حتى أداء أقساط الثمن بأجمعها انتسب المشتري هذه الملكية بأداء القسط الأخير . ويتحمل المشتري تبعه هلاك المبيع من وقت تسليمه إليه .

٢ - ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في باب الإفلاس لا يكون شرط الاحتفاظ بالملكية نافذا قبل الغير إلا إذا كان مدونا في ورقة ذات تاريخ ثابت وسابق على حق الغير أو على إجراءات التنفيذ التي يتخذها الدائنون على المبيع .

(مادة ١٠٥)

تنص الفقرة الأولى على أن البائع إذا احتفظ بملكية المنقول المبيع حتى أداء أقساط الثمن بأجمعها فإن المشتري يكتسب هذه الملكية بأداء القسط الأخير . ويتحمل المشتري تبعه هلاك المبيع من وقت تسليمه إليه .

هذا الاشتراط جائز ، فالأصل في المعاملات الدنيوية هو التراخي والاتفاق عند مالك مالم يخالف حكم الشرع في تحليل حرام أو تحريم حلال . وإذا سلم المشتري المبيع قبل أن تمت ملكيته بسداد القسط الأخير ، كان المبيع أمانة عنده من يوم تسلمه فإذا هلك تحمل تبعه هلاكه « بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧٦ » .

وتنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أن شرط الاحتفاظ بملكية المبيع حتى سداد القسط الأخير لا بد أن يكون مدونا في ورقة ذات تاريخ ثابت وسابق على حق الدائنين الآخرين أو على إجراءات التنفيذ التي يتخذونها على المبيع عند الإفلاس .

اشتراط تدوين هذا الشرط أمر تنظيمي يشاء به حفظ الحقوق ودفع الضرر وعدم التنازع فهو من باب المصالح المرسلة . وعند أفلاس المشتري وعجزه عن سداد ثمن المبيع ، وهو في حيازة المشتري كإمانة ، يكون البائع كسائر الدائنين كما رآه أبو حنيفة .

(مادة ١١٢)

لا يلتزم البائع إلا بالتأمين ضد أخطار النقل العادية . أما الأخطار الخاصة بتجارة معينة فلا يلتزم البائع بالتأمين ضدها إلا إذا اتفق على ذلك مع المشتري . كذلك لا يلتزم البائع بالتأمين على المبيع ضد أخطار الحرب ما لم ينص العقد على غير ذلك .

(مادة ١١٣)

١ - على البائع أن يرسل إلى المشتري دون تأخير سند شحن نظيفا وقابلا للتداول وخصوصا بالبضاعة المبيعة . ويجب أن يكون مشتملا على ما يثبت أن البضاعة شحنت على السفينة في التاريخ أو خلال المهلة المحددة للشحن ، وأن يخول المشتري أو من يعثله الحق في تسلم البضاعة بتظهيره إليه أو نقل هذا الحق إليه بالطريق القانوني المناسب . فإن كان السند برسم الشحن وجب أن يكون مؤشرا عليه من الشركة الناقلة في تاريخ الشحن بما يفيد اتتمام شحن البضاعة على السفينة .

٢ - ويعتبر سند الشحن نظيفا إذا لم يشتمل على شروط إضافية صريحة تؤكد وجود عيوب في المبيع أو في كيفية حزمه . ولا يدخل في هذه الشروط الإشارة في سند الشحن إلى سبق استخدام الاوعية أو الأغلفة أو إلى عدم المسؤولية عما يحدث من ضرر بسبب طبيعة المبيع أو إلى جهل الناقل بمحتويات الطرود أو وزنها .

٣ - ويجب أن يكون سند الشحن مصحوبا بقائمة بالبضاعة المبيعة ووثيقة التأمين أو شهادة تقوم مقامها وتشتمل على شروطها الأساسية وتخول لحاملها ذات الحقوق الثابتة بالوثيقة . وكذلك الوثائق الأخرى التي قد يطلبها المشتري لإثبات مطابقة البضاعة لما ينص عليه العقد .

وإذا كان سند الشحن يحيل في بعض الأمور إلى عقد إيجار السفينة وجب أن يكون مصحوبا بنسخة من هذا العقد .

(مادة ١١٤)

١ - لا يلتزم المشتري بقبول المستندات التي يرسلها إليه البائع إذا كانت غير مطابقة للشروط المنصوص عليها في عقد البيع . ويعتبر المشتري قابلا لتلك المستندات إذا لم يعترض عليها خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمها . ويتم الاعتراض باخطار البائع بارسال مستندات مطابقة للشروط خلال مدة مناسبة . وللمشتري بعد انقضاء تلك المدة طلب فسخ البيع مع التعويض إن كان له مقتض .

٢ - وإذا رد المشتري المستندات لأسباب معينة أو قبلها بقيود فليس له بعد ذلك أن يبدى أي اعتراض غير الأسباب والقيود التي سبق إيرادها .

٣ - وإذا رد المشتري المستندات دون مسوغ كان مسؤولا عن تعويض البائع عما ينجم عن ذلك من ضرر .

(٢) البيوع البحرية

١ - بيع القيام

البيع سيف

(مادة ١٠٧)

البيع سيف هو بيع بضاعة مصادرة بطريق البحر إلى محل معين ببدل مقطوع يشمل ثمن البضاعة والتأمين عليها وأجرة النقل بالسفينة .

(مادة ١٠٨)

١ - على البائع إبرام عقد النقل - على نفقته - بالشروط المعتادة وذلك لنقل البضائع إلى ميناء الوصول المتفق عليه وبطريق الرحلة المعتاد .

٢ - وعلى البائع أداء أجرة النقل وأية نفقات أخرى لتفريغ البضاعة كما هي محددة في وقت ومكان الشحن .

(مادة ١٠٩)

١ - يلتزم البائع بشحن البضاعة على السفينة في ميناء الشحن في التاريخ المتفق عليه في عقد البيع . أو في وقت معقول إذا لم يحدد الطرفان وقتا للشحن .

٢ - ويتولى البائع - على نفقته - استخراج التراخيص اللازمة لتصدير البضاعة من مكان الشحن . كما يتحمل نفقات الحزم ، ومصروفات قياس البضاعة أو وزنها أو عددها أو التأكد من نوعيتها متى كانت هذه العمليات لازمة للشحن . كما يلتزم بالضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة بسبب تصديرها أو شحنها .

٣ - وعليه أن يخطر المشتري دون تأخير بتاريخ شحن البضاعة واسم السفينة .

(مادة ١١٠)

يتحمل البائع تبعة ما قد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التي تجتاز فيها أثناء شحنها حاجز السفينة . وتنقل هذه التبعة بعد ذلك إلى المشتري .

(مادة ١١١)

١ - يعقد البائع - على نفقته - مع مؤمن حسن السمعة عقد تأمين بحري على البضاعة يغطي مخاطر الرحلة . وإذا شحن المبيع على دفعات وجب التأمين على كل دفعة على حدة . وليس للبائع أن يقوم بنفسه كمؤمن تجاه المشتري .

٢ - ويجب أن يعقد التأمين بوثيقة قابلة للتداول وبالشروط التي يجري عليها العرف في ميناء الشحن ، على ألا يقل مبلغ التأمين عن الثمن المذكور في عقد البيع مضافا إليه عشرة في المائة .

(مادة ١٢٣)

على البائع تقديم كل معونة لتمكين المشتري من الحصول على سند الشحن وغيره من المستندات الصادرة في بلد الشحن والتي قد يطلبها المشتري ليتمكن من استيراد البضاعة الى بلد الوصول أو مرورها عبر دولة أخرى عند الاقتضاء . ويتحمل المشتري النفقات اللازمة للحصول على هذه الاوراق .

(مادة ١٢٤)

يتحمل البائع جميع النفقات اللازمة لشحن البضاعة . كما يتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التي تجتاز فيها أثناء شحنها حاجز السفينة . اما ما يلحق البضاعة بعد ذلك من ضرر وما يستحق عليها من مصروفات فيقع على عاتق المشتري .

(مادة ١٢٥)

إذا لم يخطر المشتري البائع باسم السفينة في الميعاد المناسب أو احتفظ بحق تعيين مدة لتسليم البضاعة أو لتحديد ميناء الشحن ولم تصدر عنه تعليمات محددة خلال تلك المدة ، التزم بالمصروفات الإضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من ضرر من تاريخ انقضاء المدة المتفق عليها للتسليم بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(مادة ١٢٦)

إذا تأخر وصول السفينة الى ما بعد انتهاء المدة الميعنة للشحن ، أو إذا لم تستطع شحن البضاعة خلال تلك المدة ، التزم المشتري بالمصروفات الإضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من تاريخ انقضاء المدة الميعنة للشحن بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(المواد من ١٠٧ - ١٢٦)

٢ - البيوع البحرية

(أ) بيوع القيام المواد من ١٠٧ - ١٢٦

هذه البيوع نوعان : سيف ، فوب ، والمواد من (١٠٧ - ١١٧) خاصة بالبيع (سيف) ، فتبين تعريفه وما يجب على البائع من ابرام عقد النقل ومن شحن البضاعة واستخراج التراخيص اللازمة للتصدير ، واخطار المشتري بتاريخ شحن البضاعة واسم السفينة ، واجراء عقد تأمين بحري على البضاعة ضد الاخطار العادية وارسال سند الشحن وقائمة البضاعة ووثيقة التأمين والوثائق الأخرى التي يجب أن تكون بياناتها مطابقة لعقد البيع ، ودفع النفقات والمصروفات

(مادة ١١٥)

إذا وصلت السفينة التي شحنت عليها البضاعة المبيعة قبل وصول المستندات أو إذا وصلت المستندات ناقصة وجب على البائع فور اخطاره بذلك القيام بكل ما يلزم لتمكين المشتري من الحصول على نسخة من المستندات التي لم تصل أو استكمال المستندات الناقصة . ويتحمل البائع المصروفات اللازمة لذلك مع التعويض أن كان له مقتضى .

(مادة ١١٦)

إذا وصلت السفينة يلتزم المشتري بتسليم البضاعة بعد فحصها والتحقق من موافقتها لما جاء بالاوراق . ويتحمل المشتري المصروفات التي تستحق على البضاعة أثناء الرحلة البحرية حتى وصولها الى ميناء الوصول ما لم يكن متفقاً على دخول هذه المصروفات في أجره النقل . كما يتحمل المشتري ما قد يستحق على المبيع من رسوم استيراد أو رسوم جمركية .

(مادة ١١٧)

إذا ظهرت بالبضاعة مخالفة لما جاء في الاوراق ، ولم تجاوز المخالفة القدر المسموح به عرفاً ، كان المشتري ملزماً بقبولها ، مع تخفيض في الثمن يقدره الخبراء وفقاً للعرف المعمول به في ميناء الوصول .

البيع فوب

(مادة ١١٨)

البيع فوب هو البيع الذي يتم فيه تسليم البضاعة في ميناء الشحن على ظهر السفينة التي يعينها المشتري لنقلها .

(مادة ١١٩)

على المشتري ابرام عقد نقل البضاعة وأداء أجرته واخطار البائع في ميعاد مناسب باسم السفينة التي اختارها للنقل ومكان الشحن وتاريخه أو المهلة الميعنة لاجرائه .

(مادة ١٢٠)

١ - يلتزم البائع بحزم البضاعة وشحنها على السفينة التي عينها المشتري ، وذلك في التاريخ أو خلال المهلة الميعنة للشحن .

٢ - ويتحمل البائع نفقات الحزم ومصروفات عمليات الفحص أو القياس أو الوزن أو العد اللازمة لشحن البضاعة .

٣ - ويخطر البائع المشتري دون ابطاء بشحن البضاعة ويرسل اليه الاوراق الدالة على ذلك على أن يتحمل المشتري مصروفات الاخطار وارسال الاوراق .

(مادة ١٢١)

يتولى البائع على نفقته استخراج اذن التصدير وجميع الاجراءات الخاصة بشحن البضاعة .

(مادة ١٢٢)

إذا طلب المشتري تقديم شهادة دالة على مصدر البضاعة التزم البائع بالحصول عليها وتقديمها له .

(مادة ١٢٣)

على البائع تقديم كل معونة لتمكين المشتري من الحصول على سند الشحن وغيره من المستندات الصادرة في بلد الشحن والتي قد يطلبها المشتري ليتمكن من استيراد البضاعة الى بلد الوصول أو مرورها عبر دولة أخرى عند الاقتضاء . ويتحمل المشتري النفقات اللازمة للحصول على هذه الاوراق .

(مادة ١٢٤)

يتحمل البائع جميع النفقات اللازمة لشحن البضاعة . كما يتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من ضرر حتى اللحظة التي تجتاز فيها أثناء شحنها حاجز السفينة . اما ما يلحق البضاعة بعد ذلك من ضرر وما يستحق عليها من مصروفات فيقع على عاتق المشتري .

(مادة ١٢٥)

إذا لم يخطر المشتري البائع باسم السفينة في الميعاد المناسب أو احتفظ بحق تعيين مدة لتسليم البضاعة أو لتحديد ميناء الشحن ولم تصدر عنه تعليمات محددة خلال تلك المدة ، التزم بالمصروفات الإضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من ضرر من تاريخ انقضاء المدة المتفق عليها للتسليم بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(مادة ١٢٦)

إذا تأخر وصول السفينة الى ما بعد انتهاء المدة الميعنة للشحن ، أو إذا لم تستطع شحن البضاعة خلال تلك المدة ، التزم المشتري بالمصروفات الإضافية التي تنجم عن ذلك ، وتحمل تبعه ما قد يلحق البضاعة من تاريخ انقضاء المدة الميعنة للشحن بشرط أن تكون البضاعة المبيعة قد تعينت بذاتها .

(المواد من ١٠٧ - ١٢٦)

٢ - البيوع البحرية

(أ) بيع القيام المواد من ١٠٧ - ١٢٦

هذه البيوع نوعان : سيف ، فوب ، والمواد من (١٠٧ - ١١٧) خاصة بالبيع (سيف) ، فتبين تعريفه وما يجب على البائع من ابرام عقد النقل ومن شحن البضاعة واستخراج التراخيص اللازمة للتصدير ، واخطار المشتري بتاريخ شحن البضاعة واسم السفينة ، واجراء عقد تأمين بحري على البضاعة ضد الاخطار العادية وارسال سند الشحن وقائمة البضاعة ووثيقة التأمين والوثائق الاخرى التي يجب أن تكون بياناتها مطابقة لعقد البيع ، ودفع النفقات والمصروفات

(مادة ١١٥)

إذا وصلت السفينة التي شحنت عليها البضاعة المبيعة قبل وصول المستندات أو إذا وصلت المستندات ناقصة وجب على البائع فور اخطاره بذلك القيام بكل ما يلزم لتمكين المشتري من الحصول على نسخة من المستندات التي لم تصل أو استكمال المستندات الناقصة . ويتحمل البائع المصروفات اللازمة لذلك مع التعويض أن كان له مقتضى .

(مادة ١١٦)

إذا وصلت السفينة يلتزم المشتري بتسليم البضاعة بعد فحصها والتحقق من موافقتها لما جاء بالاوراق . ويتحمل المشتري المصروفات التي تستحق على البضاعة أثناء الرحلة البحرية حتى وصولها الى ميناء الوصول ما لم يكن متفقاً على دخول هذه المصروفات في أجره النقل . كما يتحمل المشتري ما قد يستحق على المبيع من رسوم استيراد أو رسوم جمركية .

(مادة ١١٧)

إذا ظهرت بالبضاعة مخالفة لما جاء في الاوراق ، ولم تجاوز المخالفة القدر المسموح به عرفاً ، كان المشتري ملزماً بقبولها ، مع تخفيض في الثمن يقدره الخبراء وفقاً للعرف المعمول به في ميناء الوصول .

البيع فوب

(مادة ١١٨)

البيع فوب هو البيع الذي يتم فيه تسليم البضاعة في ميناء الشحن على ظهر السفينة التي يعينها المشتري لنقلها .

(مادة ١١٩)

على المشتري ابرام عقد نقل البضاعة وأداء أجرته واخطار البائع في ميعاد مناسب باسم السفينة التي اختارها للنقل ومكان الشحن وتاريخه أو المهلة الميعنة لاجرائه .

(مادة ١٢٠)

١ - يلتزم البائع بحزم البضاعة وشحنها على السفينة التي عينها المشتري ، وذلك في التاريخ أو خلال المهلة الميعنة للشحن .

٢ - ويتحمل البائع نفقات الحزم ومصروفات عمليات الفحص أو القياس أو الوزن أو العد اللازمة لشحن البضاعة .

٣ - ويخطر البائع المشتري دون ابطاء بشحن البضاعة ويرسل اليه الاوراق الدالة على ذلك على أن يتحمل المشتري مصروفات الاخطار وارسال الاوراق .

(مادة ١٢١)

يتولى البائع على نفقته استخراج اذن التصدير وجميع الاجراءات الخاصة بشحن البضاعة .

(مادة ١٢٢)

إذا طلب المشتري تقديم شهادة دالة على مصدر البضاعة التزم البائع بالحصول عليها وتقديمها له .

(ب) بيع الوصول

المادة (١٢٧) تبين ان العقد اذا تضمن شروطا من شأنها تحميل البائع تبعة هلاك البضاعة بعد شحنها ، أو يجعل امر تنفيذ العقد منوطا بوصول السفينة سالمة ، أو تعطى المشتري الخيار في قبول البضاعة حسب رغبته أو حسب النموذج المسلم اليه - لا يسمى بيع سيف ولا بيع فوب ، ويعتبر بيعا بشرط التسليم في مكان الوصول .

وهذا اصطلاح وعرف لا مانع منه وشرط التسليم في مكان الوصول لا يمنع صحة العقد ، فالمسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما ، أو حرم حلالا ، وهذا الشرط ليس فيه تحليل ولا تحريم . ويتفق مع القواعد الفقهية .

٣ - عقد التوريد

(مادة ١٢٨)

التوريد عقد يلتزم بمقتضاه أحد المتعاقدين (المورد) بتقديم أشياء على فترات أو بصورة متواصلة الى المتعاقد الآخر مقابل ثمن معين .

٣ - عقد التوريد

(مادة ١٢٨)

هذه المادة تعرف عقد التوريد بأنه التزام بتوريد أحد المتعاقدين - المورد - أشياء على فترات أو بصورة متواصلة الى المتعاقد الآخر - المستورد - مقابل ثمن معين .

هذا العقد فيه التزام بيع مبيع غائب موصوف في الذمة يسلم على فترات أو بصورة متواصلة . وهو بيع جائز عند جمهور الفقهاء فهو من باب السلم .

والالتزام به من قبيل الوفاء بالوعد . وقد قال ابن حزم (ج ٨ ص ٣٧٧ - مسألة ١١٢٥) من وعد آخر بأن يعطيه مالا معيناً أو غير معين أو أن يعينه في عمل ، حلف على ذلك أم لم يحلف ، قال ابن شبرمة الوعد كله لازم ويقضى به على الواعد ويجبر ، وقال مالك ، لا يلزمه شيء من ذلك الا أن يدخله بوعده ذلك في كلفة فيلزم ويقضى عليه لقوله تعالى « كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » (الصف ٣) وفي السنة «من علامة المنافق ثلاثة ، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم ، إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان » وحديث « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر » وكلاهما في الصحيحين ، خلافا للحنفية والشافعية والظاهرية .

اللازمة لذلك ، وتبين مسئولية البائع عما يلحق البضاعة اثناء الشحن وما يترتب على رد المشتري للأوراق ذات البيانات الغير المطابقة وعلى عدم وصولها قبل وصول البضاعة ، وتلزم المشتري بفحص البضاعة قبل تسلمها ودفع ما يلزم من رسوم استيراد وجمارك ومصرفات أخرى لم يتفق عليها في العقد وتبين حكم ما اذا ظهر بالبضاعة مخالفة لما جاء في الأوراق .

والمواد (من ١١٨ - ١٢٦) خاصة بالبيع (فوب) تبين تعريفه وما يجب على المشتري من ابرام عقد النقل ودفع اجرة العقد ، واخطار البائع بالسفينة التي اختارها للشحن ومكانه وتاريخه ، وما يجب على البائع من حزم البضاعة وشحنها واستخراج اذن التصدير وتحمل النفقات والمصاريف اللازمة لذلك ، ومسئوليته عن الاضرار اثناء الشحن ، واخطاره للمشتري بالشحن وارسال الأوراق مع تحمل المشتري مصروفات الاخطار وارسال الأوراق وتوجب على البائع تقديم شهادة دالة على مصدر البضاعة اذا طلبها المشتري ، وتقديم كل معونة تمكنه من الحصول على سند الشحن وغيره من المستندات الصادرة في بلد الشحن ، على أن يتحمل المشتري نفقات هذه الأوراق ، وتبين ما يتحملة المشتري عند عدم اخطاره للبائع باسم السفينة وميعاد الشحن والميناء وعدم الشحن خلال المدة المعينة له .

وكل ما جاء في هذه المواد داخل تحت تنفيذ الاتفاق وتحكيم العرف والتزام ما يأمر به ولي الأمر من اجراءات لمنع الغرر المؤدى الى التنازع ولرفع الضرر وتحقيق المصلحة ، والاتفاق هو الأصل في المعاملات الدنيوية عند الامام مالك ما لم يحرم خلافاً أو يحل حراماً ، وليس في هذه المواد تحليل حرام ولا تحريم حلال ، والعرف معتبر شرعا عند عدم الاتفاق ما لم يخالف نصا شرعيا ، وليس فيها ما يخالف نصا شرعيا ، والاجراءات من الأمور المباحة التي يجوز لولي الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

ب - بيع الوصول

(مادة ١٢٧)

العقد الذي يتضمن شروطا من شأنها تحميل البائع تبعة الهلاك بعد شحن البضاعة ، أو يجعل امر تنفيذ العقد منوطا بوصول السفينة سالمة ، أو تعطى المشتري الخيار في قبول البضاعة حسب رغبته أو حسب النموذج المسلم اليه ، يخرج عن كونه بيع سيف أو بيع فوب ويعتبر بيعا بشرط التسليم في مكان الوصول .

هذا اجراء لولى الأمر اتخاذه ، فهو من المباحات التى تحقق المصلحة للطرفين ، وليس هناك ما يمنعه من (أقصر المواد من ٢٩ - ٤٧) .

(مادة ١٣١)

فى التوريدات الدورية يسدد الثمن عند القيام بكل توريد وحسب نسبته . وفى التوريدات المتواصلة يسدد الثمن حسب طول الأجل المعتادة .

(مادة ١٣١)

المادة تلزم تسديد الثمن فى التوريدات الدورية عند القيام بكل توريد وحسب نسبته ، أما فى التوريدات المتصلة فيسدد الثمن حسب طول الأجل المعتادة .

فى التوريدات الدورية كالاتفاق على صفقة معينة تورد على دفعات ، يدفع ثمن كل دفعة بنسبة ثمن الصفقة المتفق عليها ، أما فى التوريدات المتصلة توريد غذاء لتلاميذ المدارس أو مرضى المستشفيات يوميا ، فيكون دفع الثمن عند الأجل المعتادة ، أى المتعارف عليها فى هذه المؤسسات كالدفع كل أسبوع أو عشرة أيام مثلا .

وذلك موافق للعرف التجارى ، وقد تقدم اعتبار العرف فى انشرع « المادتان ١ ، ٢ » .

(مادة ١٣٢)

الأجل المتفق عليه يفترض أنه لصالح الطرفين المتعاقدين وإذا كان للمستورد تحديد أجل كل توريد فعليه أن يخطر المورد بذلك فى وقت كاف .

(مادة ١٣٢)

تنص على أن الأجل المتفق عليه فى التوريد يفترض أنه لصالح الطرفين المتعاقدين ، وإذا كان للمستورد تحديد أجل كل توريد فعليه أن يخطر المورد بذلك بوقت كاف .

الأصل فى تحديد الأجل للتسليم والتسلم أن يكون باتفاق الطرفين لمصلتهما ، فإذا لم يحدد أجل كل دفعة عند التعاقد وترك للمستورد تحديده وجب عليه عند التحديد إخطار المورد بذلك فى وقت كاف . وهذا تطبيق للاتفاق أولا ، وتحقيق لمصلحة الطرفين ثانيا ، والعرف التجارى يقضى بذلك ، وقد سبق أن الاتفاق هو الأصل فى المعاملات الدنيوية عند مالك ، مادام فيه مصلحة ولم يخالف الشرع . والعرف معتبر شرعا كما سبق « المادتان ١ ، ٢ » .

وجاء فى مشروع القانون الكويتى مادة ٢٢٢ « إذا وعد شخص بإبرام عقد معين قام هذا العقد إذا ارتضاه من صدر لصالحه الوعد واتصل رضائه بعلم الواعد خلال المدة المحددة لبقاء الوعد .

(مادة ١٢٩)

١ - إذا لم يعين العقد الكمية المطلوب توريدها كانت مساوية لما يلزم عادة للمستورد مع مراعاة الوقت الذى أبرم فيه العقد .

٢ - وإذا اتفق المتعاقدان على حد أدنى وحد أقصى للكمية التى تورد جملة أو على دفعات فالمستورد أن يعين الكمية المطلوبة ما بين الحدين .

٣ - وإذا اتفق على أن تكون الكمية المطلوبة وفق حاجة المستورد مع تعيين الحد الأدنى فقط فعلى المستورد أن يقبل الكمية الكافية لحاجته إذا تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه .

(مادة ١٢٩)

إذا لم يعين العقد الكمية المطلوب توريدها كانت مساوية لما يلزم عادة للمستورد مع مراعاة الوقت الذى أبرم فيه العقد . وإذا اتفق المتعاقدان على حد أدنى وحد أقصى للكمية التى تورد جملة أو على دفعات فالمستورد أن يعين الكمية المطلوبة ما بين الحدين وإذا اتفق على أن تكون الكمية المطلوبة وفق حاجة المستورد مع تعيين الحد الأدنى فقط فعلى المستورد أن يقبل الكمية الكافية لحاجته إذا تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه .

أما توريد ما يساوى ما يلزم المستورد عند عدم تعيين الكمية المطلوب توريدها فلأن العرف يقضى فى مثل هذا بالرجوع الى المثل المعتاد .

وما جاء بعد ذلك فى المادة فهو تنفيذ للاتفاق وتقدم رأى مالك فيه « المادتان ١ ، ٢ » .

(مادة ١٣٠)

فى التوريدات الدورية إذا وجب تعيين الثمن وفقا لأحكام القانون يراعى فى ذلك موعد حلول أجل كل توريد والمكان الذى يجب أن ينفذ فيه .

(مادة ١٣٠)

فيها توجيه عند تعيين الثمن فى التوريدات الدورية وفقا لأحكام القانون أن يراعى فى ذلك موعد حلول أجل كل توريد والمكان الذى يجب أن ينفذ فيه .

(المادتان ١٣٥ و ١٣٦)

تجيز الاتفاق على منح المورد أفضلية في إبرام عقد مستقبل الشيء نفسه ما دام هذا الشرط لا يتجاوز خمس سنوات ، وإذا اتفق على أجل أطول ينقص الى خمس سنوات .

وعلى المستورد أن يخطر المورد بالشروط المعروضة عليه من غيره وعلى المورد أن يعلن عن تمسكه بالاتفاق بحقه في الأفضلية وفي خلال الأجل المحدود أن وجد والا روعي العرف .
تأصيل هاتين المادتين يرجع فيه الى المادة ١٢٩ من الوعد .

(مادة ١٣٧)

إذا لم يتفق في العقد على أجل معين للتوريد جاز لكل من المتعاقدين إنهاء العقد بشرط انذار الطرف الآخر خلال الأجل المعلن اتفاقا أو عرفا أو خلال أجل يناسب طبيعة التوريد .

(مادة ١٣٧)

إذا لم يتفق في العقد على أجل معين للتوريد جاز لكل من المتعاقدين إنهاء العقد بشرط انذار الطرف الآخر خلال الأجل المعلن لانتهاء اتفاقا أو عرفا ، أو خلال أجل يناسب طبيعة التوريد .
تأصيل هذه المادة ان تنفيذ الاتفاق يكون عند ذكر الأجل في التعاقد فإذا لم يذكر يحكم العرف أو يراعى ما يناسب طبيعة التوريد ، وذلك كله تلافيا للضرر الذي يصيب المورد من جراء تلف السلعة ، والضرر منهي عنه .

الفصل الثاني

الرهن التجاري

(مادة ١٣٨)

تسري أحكام هذا الفصل على كل رهن يتقرر على مال منقول تأمينا لدين تجارى .

الفصل الثاني - الرهن التجارى

(مادة ١٣٨)

تسري أحكام هذا الفصل على كل رهن تجارى يتقرر على مال منقول تأمينا لدين تجارى .

هذا اصطلاح في تسمية الرهن تجاريا - والرهن مشروع توثيقا للدين ، قال تعالى « وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فوهان مقبوضة » البقرة ٢٨٣ .

(مادة ١٣٢)

إذا أخل المستورد بالتزاماته اخلايا بسيطا فلا يجوز للمورد ان يوقف تنفيذ العقد الا بعد انذار المستورد بوقت ملائم .

(مادة ١٣٣)

تنص على أن المستورد إذا أخل بالتزاماته اخلايا بسيطا فلا يجوز للمورد أن يوقف تنفيذ العقد الا بعد انذار المستورد بوقت ملائم .
ذلك لأن العرف يقضى بالتجاوز عن الاخلاي السير . فإذا تمادى فيه المستورد بعد انذاره بوقت ملائم دل ذلك على عدم جدية في التعاقد ، وعليه فالمورد أن يوقف تنفيذ العقد ، تلافيا للضرر الذي قد يلحقه بسبب الاخلاي بالشروط والالتزامات ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(مادة ١٣٤)

إذا أخل أحد المتعاقدين بالتزاماته في شأن أحد التوريدات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب فسخ العقد اذا نجم عن عدم الوفاء ضرر جسيم به أو كان من شأنه زعزعة الثقة في إمكان المورد القيام بالالتزامات اللاحقة بصورة مرضية .

(مادة ١٣٤)

عند اخلاي أحد المتعاقدين بالتزاماته في شأن أحد التوريدات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب فسخ العقد اذا نجم عن عدم الوفاء به ضرر جسيم ، أو كان من شأنه زعزعة الثقة في إمكان المورد القيام بالالتزامات اللاحقة بصورة مرضية .

الاخلاي بشروط التعاقد يجيز الفسخ ، فالمسلمون عند شروطهم ، يؤكد هذا الحق عند الاخلاي الملحق للضرر الجسيم بأحد الطرفين فيجوز للمتضرر طلب الفسخ لحديث « لا ضرر ولا ضرار » وزعزعة الثقة تجيز الفسخ من باب : حرة الناسة مقدم على جلب المصالح وهو من القواعد الفقهية المشهورة .

(مادة ١٣٥)

يجوز الاتفاق على منح المورد أفضلية في إبرام عقد مستقبل لنفس الشيء ما دامت مدة هذا الشرط لا تتجاوز خمس سنوات فإذا اتفق على أجل أطول انقص الى خمس سنوات .

(مادة ١٣٦)

على المستورد أن يخطر المورد بالشروط المعروضة عليه من الغير وعلى المورد أن يعلن تمسكه بالاتفاق من حقه في الأفضلية وفي خلال الأجل المحدود أن وجد والا روعي العرف

٢ - وفي هذه الحالة يعتبر المودع عنده قد تخلى عن كل حق له في حبس السند لحسابه لسبب سابق على الرهن ما لم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبول حيازة السند لحساب الدائن المرتهن .

(مادة ١٤٠)

تنص على أن حيازة الحقوق تنتقل بتسليم السندات الثابتة فيها ، وإذا كان السند مودعا عند الغير اعتبر تسليم ايصال الايداع بمثابة تسليم السند ذاته بشرط أن يكون السند معينا في الايصال تعيينا نافيا للجهالة وأن يرضى المودع عنده بحيازة السند لحساب الدائن المرتهن . وفي هذه الحالة يعتبر المودع عنده قد تخلى عن كل حق له في حبس السند لحسابه لسبب سابق على الرهن ما لم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبوله حيازة السند لحساب الدائن المرتهن .

اعتبار تسليم ايصال السندات المودعة عند الغير بمثابة تسليم الرهن نفسه جائزا ، لأن السندات ديون ، وكما يجوز بيع الديون يجوز رهنها عند مالك .

(مادة ١٤١)

١ - يتم رهن الحقوق الثابتة في السندات الاسمية بحالة يذكر فيها انها على سبيل الرهن وتفيد في دفاتر الجهة التي أصدرت السند .
٢ - ويتم رهن الحقوق الثابتة في السندات الاذنية بتظهير يذكر فيه انه للرهن أو أية عبارة أخرى تفيد ذلك .
٣ - ويكون الرهن المشار اليه في الفقرتين السابقتين نافذا في حق المدين دون حاجة الى اعلانه اليه أو قبوله اياه .

(مادة ١٤١)

تنص الفقرة الأولى على أن رهن الحقوق الثابتة في السندات الاسمية يتم بحالة يذكر فيها انها على سبيل الرهن ، وتفيد في دفاتر الجهة التي أصدرت السند ، أما رهن الحقوق الثابتة في السندات الاذنية فيتم بتظهير يذكر فيه انه للرهن أو أية عبارة أخرى تفيد ذلك .

وهذه تنظيمات مباحة لولى الأمر اتخاذها فهي في صورة حوالة أو ما يقوم مقامها ، والحوالة جائزة شرعا ، ويقصد بهذه التنظيمات المحافظة على حقوق الدائن لدى المدين ، وليس هناك ما يمنعها شرعا .

وتنص الفقرة الثالثة على ان الرهن المشار اليه في الفقرتين السابقتين يكون نافذا في حق المدين دون حاجة الى اعلانه اليه أو قبوله اياه .

ولا يجوز اشتراط الرهن الا في بيع او سلم او قرض الى أجل لحديث « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له » رواه البخاري ومسلم .

والمراد أنه يتعارض مع نص من كتاب أو سنة « بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٨٣ » .

« أظن المقدمة - التجارة بوجه عام » .

(مادة ١٣٩)

١ - يشترط لنفاذ الرهن في حق الغير أن تنتقل حيازة المهرن الى الدائن المرتهن أو الى عدل يعينه المتعاقدان وأن يبقى المهرن في حيازة من تسلمه منهما حتى انقضاء الرهن .

٢ - ويعتبر الدائن المرتهن أو العدل حائزا للمهرن :

(أ) إذا وضع تحت تصرفه بكيفية تحمل الغير على الاعتقاد أن الشيء أصبح في حراسته .

(ب) إذا تسلم سنداً يمثل المهرن ويعطى حائزه دون غيره حق تسلمه .

(مادة ١٣٩)

في الفقرة الأولى يشترط لنفاذ الرهن في حق الغير أن تنتقل حيازة المهرن الى الدائن المرتهن أو الى عدل يعينه المتعاقدان ، وأن يبقى المهرن في حيازة من تسلمه منهما حتى انقضاء الرهن .

جواز أن يكون الرهن عند عدل يعينه المتعاقدان مشروع كما في مرشد الحيران (مادة ٨٥٩) .

وفي الفقرة الثانية بيان لاعتبار الدائن المرتهن أو العدل حائزا للمهرن ، وذلك إذا وضع تحت تصرفه بكيفية تحمل الغير على الاعتقاد أن الشيء أصبح في حراسته ، أو إذا تسلم سنداً يمثل المهرن ويعطى حائزه دون غيره ، حق تسلمه .

وذلك أن الرهن لا يجوز الا مقبوضا لقول الله « قرهانا مقبوضة » وقال الحنفية والشافعية ومالك يكون قبضه ولو عند ثقة « المغنى ج ٤ ص ٢٤٧ » وبعد القاض للرهن حائزا له .

(مادة ١٤٠)

١ - تنتقل حيازة الحقوق بتسليم السندات الثابتة فيها . وإذا كان السند مودعا عند الغير اعتبر تسليم ايصال الايداع بمثابة تسليم السند ذاته بشرط أن يكون السند معينا في الايصال تعيينا نافيا للجهالة وأن يرضى المودع عنده بحيازة السند لحساب الدائن المرتهن .

الدين المضمون بالرهن بالكيفية المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية في شأن الرهن الحيازي .

هذه المادة محل اتفاق عند الأئمة ، وهي أن يخصم الناتج من المرهون ونفقاته من الدين الذي على الراهن ، ولا يجوز انتفاع المرتهن بشيء من الرهن أو نمائه إلا بأذن من الراهن كما ذهب إليه الأحناف (الدرر - فصل في مسائل متفرقة ، مرشد الحيران مادة ٨٩١ ، والمجلة العدلية ص ١٣١ ، ١٣٢ ، وحاشية فتح القدير على الهداية ، والعناية : باب الرهن ، حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٢) .

وكما ذهب إليه المالكية أن عينت مدة الانتفاع بزمان أو عمل (الشرح الصغير - باب الرهن) وذهب إليه الحنابلة أيضا إذا كان الدين غير قرض (الشرح الكبير على المغني - باب الرهن ص ٣٤٨) . ونقل عن الشافعية في انتفاع المرتهن بالرهن ونمائه روايتان ، أحدهما الجواز إذا أذن الراهن من غير شرط سابق - سواء كان الدين من قرض أو من ثمن مبيع ، مع العقد أو بعده (تحفة المحتاج شرح المنهاج مع الحاشيتي شروائي وابن قاسم ج ٥ باب الرهن) والرواية الأخرى المنع ، كما نص عليه الشافعي في الأم (ج ٣ ص ١٤٧) .

وهذا في غير المركوب والمحلوب ، أما فيهما فيجوز الانتفاع بالمركوب والحلب بمقدار النفقة لحديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعا « الرهن يركب ويعلف ولبن الدار إذا كان مراهونا يشرب ، وعلى الذي يشربه النفقة والعلف » ولحديث « الخراج بالضمان » .

(مادة ١٤٥)

- ١ - إذا ترتب الرهن على مال مثلي بقي الرهن قائما ولو استبدل بالرهون شيء آخر من نوعه .
- ٢ - وإذا كان المرهون من الأموال غير المثلية جاز للمدين أن يستبدل به غيره بشرط أن يتفق على ذلك في عقد الرهن وأن يقبل الدائن البديل .

(مادة ١٤٥)

تنص الفقرة الأولى على أن الرهن إذا ترتب على مال مثلي كالمكيل والموزون والمزروع والمعدود المتقارب يبقى الرهن قائما ولو استبدل بالرهون شيء آخر من نوعه . ودليله عدم حصول ضرر للمرتهن بذلك ، فإن المثلي إذا فقد كان بدله معروفا وهو المثل .

وذلك لأن المدين محال عليه ، فالحالة نقل الدين والمطالبة به من ذمة المحيل إلى المحال عليه ، ولا يشترط رضا المحال عليه كما قال مالك « بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٩ » .

(مادة ١٤٢)

ثبت الرهن التجاري بالنسبة إلى المتعاقدين وإلى الغير بجميع طرق الإثبات ، وذلك مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

(مادة ١٤٢)

نص على أنه مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة يثبت الرهن التجاري بالنسبة إلى المتعاقدين وإلى الغير بجميع طرق الإثبات . يرجع في تأصيل هذه المادة إلى مادة ٨٣ .

(مادة ١٤٣)

على الدائن المرتهن أن يسلم المدين - إذا طلب منه ذلك - ايصالا يبين فيه ماهية المرهون ونوعه ومقداره ووزنه وغير ذلك من الصفات المميزة له .

(مادة ١٤٣)

توجب على الدائن المرتهن أن يسلم المدين - إذا طلب منه ذلك - ايصالا يبين فيه ماهية المرهون ونوعه ومقداره ووزنه وغير ذلك من الصفات المميزة له .

هذا إجراء تنظيمي يقصد به منع التنازع ودفع الضرر ، والاسلام ، لا ضرر فيه ولا ضرار كما سبق .

(مادة ١٤٤)

على الدائن المرتهن أن يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق وأن يباشر الإجراءات المتعلقة بالرهون وأن يقبض قيمته ، غلته وغير ذلك من المبالغ الناتجة منه على أن يخصم ما يقبضه من الدين المضمون بالرهن بالكيفية المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية في شأن الرهن الحيازي .

(مادة ١٤٤)

توجب على الدائن المرتهن أن يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق ويقوم بالإجراءات المتعلقة بالرهون ، وأن يقبض قيمته وغير ذلك من المبالغ الناتجة منه ، على أن يخصم ما يقبضه من

(مادة ١٤٧)

في الفقرة الأولى إذا نقص سعر المرهون في السوق بحيث أصبح غير كاف لضمان الدين جاز للدائن أن يعين للمدين ميعادا مناسباً لتكملة الضمان - فإذا رفض المدين ذلك أو انقضى الميعاد المحدود دون أن يقوم بتكملة الضمان جاز للدائن أن ينفذ على المرهون باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة .

ودليل هذه المادة حديث « لا ضرر ولا ضرار » وقد تقدم وفي الفقرة الثانية - إذا كان المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو كانت صيافته تستلزم نفقات باهظة ولم يشأ المدين تقديم شيء آخر بدله جاز للدائن أن يطلب من المحكمة الترخيص له في بيعه فوراً وينتقل الرهن إلى الثمن الناتج من البيع .

ودليها المحافظة على الأموال من التلف وقد جاء في الحديث « وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال وإضاعة المال » رواه البخاري ومسلم وفي الوقت نفسه محافظة على حق الدائن ، والمدين المتمتع عن البدل عند القدرة عليه ظالم ، والظلم حرام .

(مادة ١٤٨)

يقع باطلاً كل اتفاق يبرم وقت تقرير الرهن أو بعده ويعطى الدائن المرتهن في حالة عدم استيفاء الدين عند حلول أجله الحق في تملك المرهون أو بيعه دون مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٤٦

(مادة ١٤٨)

يقع باطلاً كل اتفاق يبرم وقت تقرير الرهن أو بعده ويعطى الدائن المرتهن في حالة عدم استيفاء الدين عند حلول أجل الحق في تملك المرهون أو بيعه دون مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٤٦ .

يمنع المرتهن من التصرف في الرهن برهن أو بيع ولو باتفاق بين الدائن والمدين دون مراعاة أحكام المادة ١٤٦ وذلك دفعاً للضرر عن الراهن ، فقد يبيع المرتهن الرهن بثمن بخس فيضر مصالحته ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار ولحديث « لا يغلر الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه » أي لا يستحقه المرتهن إذا لم يكن له صاحبه ، وبه أخذ الحنفية فلا بد من إخطار المدين ورفع أمرة إلى القضاء .

وتنص الفقرة الثانية على أن المرهون إذا كان من الأموال غير المثلية جاز للمدين أن يستبدل به غيره بشرط أن يتفق على ذلك في عقد الرهن وأن يقبل الدائن البدل .

وذلك لأن غير المثلى ، وهو القيسى كالحيوان ، قد يختلف عليه ، فلا بد من الاتفاق عليه عند الاستبدال . والاتفاق شريعة المتعاقدين في غير ما يتعارض مع الشرع « أنظر المادتين ١ ، ٢ » .

(مادة ١٤٦)

١ - إذا لم يدفع المدين الدين المضمون بالرهن كان للدائن - بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ انذار المدين بالوفاء - أن يطلب من المحكمة الإذن له في بيع الشيء المرهون بطريق الاستعجال طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية . وتعين المحكمة كيفية البيع .

٢ - ويستوفى الدائن المرتهن بطريق الامتياز حقه من مصروفات وأصل ، من الثمن الناتج من البيع .

(مادة ١٤٦)

في الفقرة الأولى إذا لم يدفع المدين الدين المضمون بالرهن كان للدائن - بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ انذار المدين بالوفاء - أن يطلب من المحكمة الإذن له في بيع الشيء المرهون بطريق الاستعجال طبقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية ، وتعين المحكمة كيفية البيع .

وفي الفقرة الثانية يستوفى الدائن المرتهن بطريق الامتياز ، حقه من مصروفات وأصل من الثمن الناتج من البيع .

هذه هي طبيعة الرهن في استيفاء المرتهن دينه من ثمن المرهون ، وأن يكون له الامتياز على غيره من الدائنين في استيفاء دينه وما صرقه على الرهن - وأما الانذار واستئذان المحكمة فهما من الاجراءات التنظيمية الباحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ولا مانع منها شرعاً .

(مادة ١٤٧)

١ - إذا نقص سعر المرهون في السوق فأصبح غير كاف لضمان الدين جاز للدائن أن يعين للمدين ميعاداً مناسباً لتكملة الضمان . فإذا رفض المدين ذلك أو انقضى الميعاد المحدود دون أن يقوم بتكملة الضمان جاز للدائن أن ينفذ على المرهون باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة

٢ - وإذا كان المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو كانت صيافته تستلزم نفقات باهظة ولم يشأ المدين تقديم شيء آخر بدله جاز للدائن أن يطلب من المحكمة الإذن له في بيعه فوراً وينتقل الرهن إلى الثمن الناتج من البيع .

والفقرة الثانية من المادة لا مانع منها شرعا ، لأن فيها محافظة على الودائع لحين تسليمها الى أصحابها كما تشير اليه النصوص المذكورة ، وفيها دفع للضرر عن الفرد والمجتمع ، والفقرة الثالثة فيها تحقيق للمصلحة العامة وهي من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصالح العام ولم يرد ما يمنعها شرعا فدل عليها المصالح المرسله .

(مادة ١٥٠)

- ١ - يلتزم المودع بأن يقدم الى المستودع بيانات صحيحة عن طبيعة البضاعة المودعة ونوعها وقيمتها .
- ٢ - والمودع الحق في فحص البضائع التي سلمت الى المستودع لحسابه وأخذ نماذج منها .

(مادة ١٥٠)

في الفقرة الأولى الزام المودع بأن يقدم الى المستودع بيانات صحيحة عن طبيعة البضاعة المودعة ونوعها وقيمتها .

والفقرة الثانية تجعل للمودع الحق في فحص البضائع التي سلمت الى المستودع لحسابه وأخذ نماذج منها .

ما جاء في هذه المادة يمنع النزاع عند تسليم الوديعة أو تلفها أو التصرف فيها بأي وجه من الوجوه وفي هذا تحقيق للمصلحة ودفع للضرر ، ولم يرد ما يمنع شرعا فهو من باب المصالح المرسله .

(مادة ١٥١)

- ١ - المستودع مسئول عن البضائع المودعة لديه بما لا يجاوز القيمة التي قدرها المودع .
- ٢ - ولا يسأل المستودع عما يلحق البضاعة من هلاك أو تلف اذا نشأ ذلك عن قوة قاهرة أو عن طبيعة البضاعة أو حزمها .

(مادة ١٥١)

تنص الفقرة الأولى على مسئولية المستودع عن البضائع المودعة اليه بما لا يجاوز القيمة التي قدرها المودع .

الفصل الثالث

الايداع في المستودعات العامة

(مادة ١٤٩)

- ١ - الايداع في المستودعات العامة عقد يتعهد به مقتضاه المودع لديه - فردا كان أو شركة أو شخصا عاما - بتسليم بضائع وحفظها لحساب المودع أو من تؤول اليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى السندات التي تمثلها .
- ٢ - ولا يجوز إنشاء أو استثمار مستودع عام له حق إصدار سندات تمثل البضائع المودعة وتكون قابلة للتداول الا بترخيص من الوزير المختص ووفقا للشروط والأوضاع التي تصدرها لائحة خاصة .
- ٣ - ويراعى عند تطبيق أحكام هذا الفصل على البضائع التي لم تدفع عنها الأجور والضرائب والرسوم الجمركية الأحكام المنصوص عليها في قانون الجمارك أو أي قانون آخر .

الفصل الثالث - الايداع في المستودعات العامة

(مادة ١٤٩)

في الفقرة الأولى تعريف للايداع في المستودعات العامة بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المودع لديه - فردا كان أو شركة أو شخصا عاما - بتسليم بضائع وحفظها لحساب المودع أو من تؤول اليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى السندات التي تمثلها .

وفي الفقرة الثانية عدم جواز إنشاء أو استثمار مستودع عام يكون له حق إصدار سندات تمثل البضائع المودعة وتكون قابلة للتداول - الا بترخيص من الوزير المختص ووفقا للشروط والأوضاع التي تصدرها لائحة خاصة .

وفي الفقرة الثالثة يراعى عند تطبيق أحكام هذا الفصل على البضائع التي لم تدفع عنها الأجور والضرائب والرسوم الجمركية - الأحكام المنصوص عليها في قانون الجمارك أو أي قانون آخر .

الايداع في اصطلاح الفقهاء هو تسليم المالك غيره على حفظ ماله صراحة أو دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه . والأصل في الايداع الا يكون بأجرة على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (الرد - أو الايداع - آخر الباب الثالث من شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الفتاوى الهندية ٢) .

وقد فرض على من أودعت عنده وديعة أن يحفظها ويردها الى صاحبها أو من آلت اليه اذا طلبها ، لقوله تعالى « فليؤد الذي أؤتمن أماته وليبق الله » البقرة ٢٨٣ وقوله « ان الله يأمركم ان تردوا الأمانات الي أهلها » النساء ٥٨ ولحديث « أد الإمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك » رواه الدارقطني .

٢ - ويرفق بشهادة الإيداع وثيقة رهن تشتمل على البيانات المذكورة في شهادة الإيداع .

٣ - ويحتفظ المستودع بصورة طبق الأصل من شهادة الإيداع ووثيقة الرهن .

(مادة ١٥٣)

في الفقرة الأولى يتسلم المودع شهادة إيداع يبين فيها اسمه ومهنته وموطنه ونوع البضاعة وطبيعتها وكميتها وغير ذلك من البيانات اللازمة لتعيين ذاتيتها وقيمتها واسم المستودع واسم الشركة المؤمنة على البضاعة أن وجدت ، وبيانا عما إذا كانت قد أدت الرسوم والضرائب المستحقة عليها .

وتأصيل هذه الفقرة يرجع فيه الى المادة ١٥٠ .

وجاء في الفقرة الثانية أن تكون مع شهادة الإيداع وثيقة رهن تشتمل على البيانات المذكورة في شهادة الإيداع .

وفي الفقرة الثالثة احتفاظ المستودع بصورة منها .

وذلك أن العرف الجاري في المستودعات يحجز اعطاء المستودع للمودع قروضا يسددها من ثمن الودائع عندها ، على أن تكون البضائع مرهونة رهنا موقفا بضمان هذه القروض ، فلا بد مع شهادة الإيداع المشتملة على البيانات المذكورة أن ترافقها وثيقة رهن لدى المودع ، ويحتفظ المستودع بصورة مطابقة لأصل كل منهما ، وذلك منعا للنزاع وحفظا لحق كل طرف لدى الآخر ، وليس هناك ما يمنع ذلك شرعا ، فهو من قبيل المصالح المرغوبة .

(مادة ١٥٤)

إذا كانت البضاعة المودعة والمسلم عنها شهادة إيداع ووثيقة رهن من الأشياء المثلية جاز أن يستبدل بها بضاعة أخرى من نوعها إذا كان منصوصا على ذلك في شهادة الإيداع ووثيقة الرهن . وفي هذه الحالة تنتقل جميع حقوق حامل شهادة الإيداع ووثيقة الرهن وامتيازاته الى البضاعة الجديدة .

(مادة ١٥٤)

هذه المادة تجيز في البضاعة المودعة بشهادة إيداع ووثيقة رهن إذا كانت مثلية أن تستبدل بها بضاعة أخرى من نوعها إذا كان منصوصا على ذلك في الشهادة والوثيقة . وفي هذه الحالة تنتقل جميع حقوق حامل الشهادة والوثيقة وامتيازاته الى البضاعة الجديدة .

والمشهور أن ضمان المثليات يكون بثمنها وزنا أو كيلا أو عدا أو ذرعا ، وأن ضمان غير المثليات يكون بالقيمة ، وقد أجاز الحنفية التقدير في المثليات بالقيمة ، وعليه فلا مانع من ضمان البضائع المودعة مطلقا بقيمتها التي تراضى عليها المودع والمستودع لديه .

وفي الفقرة الثانية من المادة عدم سؤال المستودع عما يلحق البضاعة من هلاك أو تلف إذا نشأ ذلك عن قوة قاهرة أو عن طبيعة البضاعة أو حزمها .

المستودع بأجر أجبر مشترك لا يضمن الا بالتعدي أو الإهمال . وإذا حفظ الوديعة ولم يتعد عليها ولم يهمل فقد أحسن ، ويكون حفظها بعمل ما يصونها كما يعمل ويصون ماله ، وبعدم مخالفة ما حدد له صاحبها ، لكن لو تعدى المودع لديه عليها فتلفت ، أو أهمل صيانتها لزمه ضمانها كلها أو ضمان ما تلف فقط بالتعدي .

(مادة ١٥٢)

للمستودع أن يطلب من المحكمة الإذن له في بيع البضاعة إذا كانت مهددة بتلف سريع . وتعين المحكمة كيفية البيع .

(مادة ١٥٢)

تجيز للمستودع أن يطلب من المحكمة الإذن له في بيع البضاعة إذا كانت مهددة بتلف سريع ، وتعين المحكمة كيفية البيع .

والأصل في جواز ذلك المحافظة على المال من الضياع الذي نهى عنه الشارع « أنظر مادة ١٤٧ » .

(مادة ١٥٣)

١ - يتسلم المودع شهادة إيداع يبين فيها اسمه ومهنته وموطنه ونوع البضاعة وطبيعتها وكميتها ، وغير ذلك من البيانات اللازمة لتعيين ذاتيتها وقيمتها واسم المستودع واسم الشركة المؤمنة على البضاعة أن وجدت وبيانا عما إذا كانت قد أدت الرسوم والضرائب المستحقة عليها .

(مادة ١٥٦)

في الفقرة الأولى وجوب أن يكون تظهير شهادة الايداع ووثيقة الرهن مؤرخا . وفي الفقرة الثانية اذا ظهرت وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الايداع وجب أن يكون التظهير الأول مقرونا بشرط الاذن ، وأن يشتمل على بيان الدين المضمون بالرهن ، وتاريخ استحقاقه واسم الدائن ومهنته وموطنه وتوقيع المظهر . وفي الفقرة الثالثة يجب على المظهر الأول أن يطلب قيد تظهير وثيقة الرهن والبيانات المتعلقة بالتظهير في دفاتر المستودع مع التأشير بذلك على وثيقة الرهن .

وهذه كلها اجراءات يقصد منها ضمان الحقوق وسهولة الحصول عليها ، ولا مانع منها شرعا ولولى الأمر اتخاذها تحقيقا للمصلحة (المادتان ٢٩ ، ٤٧)

(مادة ١٥٧)

١ - لحامل كل من شهادة الايداع ووثيقة الرهن الحق في تسلم البضاعة المودعة . وله طلب تجزئتها الى مجموعات متعددة والحصول على شهادة الايداع ووثيقة رهن عن كل مجموعة منها بدلا من الشهادة والوثيقة الاجماليتين .

٢ - ولحامل وثيقة الرهن وحدها دون شهادة الايداع حق رهن على البضاعة المودعة .

٣ - ولحامل شهادة الايداع وحدها دون وثيقة الرهن حق استرداد البضاعة المودعة بشرط أن يدفع الدين المضمون بوثيقة الرهن اذا كان مستحقا . فاذا لم يكن مستحقا جاز له استرداد البضاعة قبل حلول أجل الدين اذا اودع المستودع مبلغا كافيا لاداء الدين وبسرى هذا الحكم اذا استحق الدين ولم يتقدم حامل وثيقة الرهن لقبضه . ويجوز أن يقتصر الاسترداد على جزء من البضاعة بعد دفعه مبلغا يتناسب مع هذا الجزء .

(مادة ١٥٧)

الفقرة الأولى من هذه المادة تعطى لحامل كل من شهادة الايداع ووثيقة الرهن الحق في تسلم البضاعة وله طلب تجزئتها الى مجموعات متعددة والحصول على شهادة الايداع ووثيقة الرهن عن كل مجموعة منها بدلا من الشهادة والوثيقة الاجماليتين .

وهذا التصرف ليس هناك ما يمنعه شرعا ، بحكم ملكيته للبضاعة وعدم لحوق ضرر بالمرتهن .

الأصل في التعاقد أن يكون على شيء معين ، ولا يجوز استبداله بشيء آخر الا اذا اتفق الطرفان عليه في أصل العقد ، ولا مانع حينئذ من الاستبدال ، فالاتفاق والتراضى شريعة المتعاقدين عند مالك فيما لم يتعارض مع الشرع . (انظر المادتين ٢٤ ، ٢٥) .

(مادة ١٥٥)

١ - يجوز أن تصدر شهادة الايداع ووثيقة الرهن باسم المودع أو لأمره .

٢ - واذا كانت شهادة الايداع ووثيقة الرهن لأمر المودع جاز له أن يتنازل عنهما متصلتين أو منفصلتين بالتظهير .

٣ - ويجوز أن ظهرت له شهادة الايداع أو وثيقة الرهن أن يطلب قيد التظهير مع بيان موطنه في الصورة المحفوظة لدى المستودع .

(مادة ١٥٥)

في الفقرة الأولى جواز اصدار شهادة الايداع ووثيقة الرهن باسم المودع أو لأمره وفي الفقرة الثانية اذا كانت الشهادة والوثيقة لأمر المودع يجوز له أن يتنازل عنهما متصلتين أو منفصلتين بالتظهير ، وفي الفقرة الثالثة يجوز لمن ظهرت له شهادة الايداع أو وثيقة الرهن أن يطلب قيد التظهير مع بيان موطنه في الصورة المحفوظة لدى المستودع .

لا مانع شرعا من صدور الشهادة والوثيقة لأمر المودع ، وذلك حتى يمكنه التصرف فيها عن طريق التظهير ، الذي يتنازل به عن ملكية الوديعة للغير بالبيع أو الهبة أو تحوها ، وعليه فالحقوق والالتزامات تنتقل لمن ظهرت له شهادة الايداع ووثيقة الرهن ، أما قيد التظهير في الصورة المحفوظة لدى المستودع فيدخل تحت عموم الأمر بكتابة الدين حفظا للحقوق .

(مادة ١٥٦)

١ - يجب أن يكون تظهير شهادة الايداع ووثيقة الرهن مؤرخا .

٢ - واذا ظهرت وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الايداع وجب أن يكون التظهير الأول مقرونا بشرط الاذن وأن يشتمل على بيان الدين المضمون بالرهن وتاريخ استحقاقه واسم الدائن ومهنته وموطنه وتوقيع المظهر .

٣ - وعلى المظهر الأول أن يطلب قيد تظهير وثيقة الرهن والبيانات المتعلقة بالتظهير في دفاتر المستودع مع التأشير بذلك على وثيقة الرهن .

(مادة ١٥٩)

تبين امتياز الدائن المرتهن على جميع الدائنين عند استيفاء حقه من ثمن البضاعة بعد خصم المصروفات المتعلقة بها والضرائب والرسوم المستحقة عليها . وإذا لم يكن حامل شهادة الايداع حاضرا وقت بيع البضاعة يودع المبلغ الزائد على ما يستحقه حامل وثيقة الرهن لدى المحكمة .

هذا الامتياز هو طبيعة الرهن ، حيث ان المرهون محبوس بصفة دائمة لحق المرتهن حتى يقضى دينه ، ولذا كان من حق المرتهن منع الراهن المدين من بيع الرهن لقضاء ديون الآخرين (مرشد الجيران مادة ٨٧٥ ، وآخر كتاب الرهن من الدر ومثله في الدر) . ووجوب خصم المصروفات لأنها من ضرورات المحافظة على حق الدائن المرتهن ، ومثلها خصم الضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة لأنها حق المجتمع وهو حق الله ، فيقدمان على دين المرتهن . أما ايداع المبلغ الزائد على ما يستحقه حامل وثيقة الرهن عند عدم حضور حامل شهادة الايداع عند البيع فهو من باب حفظ الأموال لمستحقها ، ولا مانع منه شرعا .

(مادة ١٦٠)

١ - لا يجوز لحامل وثيقة الرهن الرجوع على المدين أو المظهرين إلا بعد التنفيذ على البضاعة المرهونة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بدينه .
٢ - ولا تسمع دعوى حامل الوثيقة اذا لم يقع الرجوع على المظهرين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بيع البضاعة .

٣ - ولا تسمع دعوى حامل وثيقة الرهن على المظهرين اذا لم يباشر اجراءات التنفيذ على البضاعة المرهونة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استحقاق الدين .

(مادة ١٦٠)

تقضى الفقرة الأولى من هذه المادة بأنه لا يجوز لحامل وثيقة الرهن الرجوع على المدين أو المظهرين إلا بعد التنفيذ على البضاعة المرهونة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بدينه ، لأن طبيعة عقد الرهن الاستيفاء من المرهون بعد بيعه أولا ، فإذا لم يقف ثمن البيع بالدين جاز الرجوع على المدين أو المظهرين لاستكمال الدين فالدينون لا تسقط عن الذمة إلا بردها الى أصحابها أو ابراءهم له منها .

وفي الفقرة الثانية من المادة لا تسمع دعوى حامل وثيقة الرهن على المظهرين إلا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بيع البضاعة ولا تسقط حق العامل في الرجوع .

وفي الفقرة الثانية يجوز لحامل وثيقة الرهن وحدها دون شهادة الايداع أن يرهن على البضاعة المودعة ، لأنه حل محل المستودع المرتهن ، والمرتهن يجوز أن يرهن العين المرهونة متى كان الرهن باتفاق أو اذن (مرشد الجيران مادة ٨٨٧ ، آخر كتاب الرهن في « تنقيح الحامدية ») .

وفي الفقرة الثالثة لحامل شهادة الايداع وحدها دون وثيقة الرهن حق استرداد البضاعة المودعة بشرط أن يدفع الدين المضمون بوثيقة الرهن اذا كان مستحقا ، فإذا لم يكن مستحقا جاز له استرداد البضاعة قبل حلول أجل الدين اذا أودع المستودع مبلغا كافيا لأداء الدين . ويسرى هذا الحكم اذا استحق الدين ولم يتقدم حامل وثيقة الرهن لقبضه . ويجوز استرداد جزء من البضاعة بعد دفع مبلغ يتناسب معه .

جواز استرداد البضاعة حق ثابت له بحكم ملكيته لها ، سواء أكان الاسترداد جملة أم على أجزاء . وهذا الحق ثابت أيضا له اذا كانت هناك وثيقة رهن لم يتقدم حامليها في موعدها لقبض دينه ، وذلك لعدم الأضرار بحامل هذه الوثيقة ، حيث انه دفع ما على البضاعة من التزامات .

(مادة ١٥٨)

اذا لم يدفع الدين المضمون في ميعاد الاستحقاق جاز لحامل وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الايداع أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) .

(مادة ١٥٨)

يجوز لحامل وثيقة الرهن منفصلة عن شهادة الايداع أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٤٦ وذلك اذا لم يدفع الدين المضمون في ميعاد الاستحقاق .

هذه هي طبيعة الرهن في استيفاء المرتهن دينه من ثمن المرهون بعد اتخاذ الاجراءات المذكورة لضمان الحقوق (انظر المادة ١٤٦) .

(مادة ١٥٩)

١ - يستوفى الدائن المرتهن حقه من ثمن البضاعة بالامتياز على جميع الدائنين بعد خصم المبالغ الآتية :

- (أ) مصروفات بيع البضاعة وخزنها وغيرها من مصروفات الحفظ .
- (ب) الضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة .

٢ - وإذا لم يكن حامل شهادة الايداع حاضرا وقت بيع البضاعة يودع المبلغ الزائد على ما يستحقه حامل وثيقة الرهن لدى المحكمة .

طلب صورة من شهادة الايداع عند فقدها جائز شرعا ، لأن الوثائق من طرق الالبات الشرعية المأمور بها في آية الدين وغيرها . وليس للمستودع الامتناع عن اعطاء هذه الصورة ، لجواز أن ينكر حق صاحب البضاعة فيها بفقد مستند الايداع والاسلام يحافظ على الحقوق وينهى عن الضرر والاضرار كما سبق ذكره - أما شرط تقديم كفيل فهو لزيادة الاطمئنان على الحقوق لأن فيه ضم ذمة الكفيل الى من يكفله في المطالبة بها والكفالة جائزة شرعا .

وفي الفقرة الثانية يجوز لمن ضاعت منه وثيقة الرهن أن يستصدر أمرا من المحكمة بوفاء الدين المضمون بالرهن عند استحقاقه بشرط تقديم كفيل - فإذا لم يتم المدين بتنفيذ الأمر كان لمن صدر لصالحه أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٤٦ بشرط أن يكون التظهير الذي حصل له مقيدا في الصورة لدى المستودع وأن يشتمل الانذار بالوفاء على بيانات هذا التظهير . هذا أمر لامانع منه شرعا ، وذلك لحفظ الحقوق ، وشرط الكفيل هو لزيادة الاطمئنان ، وكذلك تقييد التظهير في الصورة التي عند المستودع .

(مادة ١٦٢)

١ - إذا لم يسترد المودع البضاعة عند انتهاء عقد الايداع باز لأمين المستودع طلب بيعها باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) ويستوفي أمين المستودع من الثمن الناتج من البيع المبالغ المستحقة له ويسلم الباقي الى المودع أو يودعه خزانة المحكمة .

٢ - ويسرى الحكم المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا كان عقد الايداع غير محدد المدة وانقضت سنة واحدة دون أن يطلب المودع استرداد البضاعة أو يبدي رغبته في استمرار عقد الايداع .

(مادة ١٦٣)

تقضى الفقرة الأولى بأنه إذا لم يسترد المودع البضاعة عند انتهاء عقد الايداع جاز لأمين المستودع طلب بيعها باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) ويستوفي أمين المستودع من الثمن الناتج من البيع المبالغ المستحقة له ويسلم الباقي الى المودع أو يودعه خزانة المحكمة .

وتقضى الفقرة الثانية بأن يسرى هذا الحكم إذا كان عقد الايداع غير محدد المدة وانقضت سنة واحدة دون أن يطلب المودع استرداد البضاعة أو يبدي رغبته في استمرار عقد الايداع .

وفي الفقرة الثالثة لا تسمع دعوى حامل وثيقة الرهن في الرجوع على المظهرين إذا لم يباشر اجراءات التنفيذ على البضاعة المرهونة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استحقاق الدين .

وهذه اجراءات تنظيمية من الأمور المباحة التي يجوز لولى الأمر اتخاذها للحث على الاسراع في الفصل في المنازعات ولا مانع منها شرعا فهي للمصلحة وإن كان الحق لا يسقط شرعا عن المدين إلا بالأداء أو الإبراء .

(مادة ١٦١)

إذا وقع حادث للبضاعة كان لحامل شهادة الايداع أو وثيقة الرهن على مبلغ التأمين الذي يستحق عند وقوع هذا الحادث ماله من الحقوق المقررة على البضاعة .

(مادة ١٦١)

إذا وقع حادث للبضاعة كان لحامل شهادة الايداع أو وثيقة الرهن على مبلغ التأمين الذي يستحق عند وقوع الحادث ماله من الحقوق المقررة على البضاعة ، فالتأمين على البضاعة عند وقوع حادث لها هو بمثابة ثمنها عند بيعها . فلما لكها وهو حامل شهادة الايداع حق في ملكه ، وللمرتين وهو حامل وثيقة الرهن حق امتياز في عوض البضاعة لسداد دينه كما سبق بيانه .

(مادة ١٦٢)

١ - يجوز لمن ضاعت منه شهادة الايداع أن يطلب من المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها المستودع العام أمرا بتسليمه صورة من الشهادة الضائعة بشرط أن يثبت ملكيته لها مع تقديم كفيل .

٢ - ويجوز لمن ضاعت منه وثيقة الرهن أن يستصدر أمرا من المحكمة بوفاء الدين المضمون بالرهن عند استحقاقه بشرط تقديم كفيل ، فإذا لم يتم المدين بتنفيذ الأمر كان لمن صدر لصالحه أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤٦) بشرط أن يكون الرهن أو التظهير الذي حصل له مقيدا في الصورة لدى المستودع وأن يشتمل الانذار بالوفاء على بيانات هذا التظهير .

(مادة ١٦٢)

في الفقرة الأولى يجوز لمن ضاعت منه شهادة الايداع أن يطلب من المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها المستودع العام أمرا بتسليمه صورة من الشهادة الضائعة بشرط أن يثبت ملكيته لها مع تقديم كفيل .

(مادة ١٦٥)

١ - اذا اعطيت الوكالة التجارية مطلقاً فلا تنصرف الا الى الاعمال التجارية .

٢ - واذا اعطيت الوكالة التجارية مخصصة بمعاملة تجارية معينة جاز للوكيل القيام بجميع الاعمال اللازمة لاجراء هذه المعاملة دون حاجة الى اذن من الموكل .

(مادة ١٦٥)

في الفقرة الاولى اذا اعطيت الوكالة التجارية مطلقاً فلا تنصرف الا الى الاعمال التجارية وفي الفقرة الثانية اذا اعطيت الوكالة التجارية مخصصة بمعاملة تجارية معينة جاز للوكيل القيام بجميع الاعمال اللازمة لاجراء هذه العملية دون حاجة الى اذن من الموكل . هذه المادة دليلها العرف ، وهو معتبر شرعاً كما تقدم في المادة السابقة .

(مادة ١٦٦)

١ - الوكالة التجارية باجر الا اذا اتفق على غير ذلك .
٢ - ويستحق الوكيل الاجر بمجرد ابرام الصفقة التي كلف بها . وكذلك يستحق الاجر اذا اثبت الوكيل تعذر ابرام الصفقة بسبب رجوع الى الموكل .

٢ - وفي غير الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لا يستحق الوكيل الا تعويضاً عن الجهود التي بذلها طبقاً لما يقضى به العرف .

(مادة ١٦٦)

تقضى الفقرة الاولى من هذه المادة بأن الوكالة التجارية تكون باجر الا اذا اتفق على غير ذلك . وفي الفقرة الثانية يستحق الوكيل الاجر بمجرد ابرام الصفقة التي كلف بها ، وكذلك يستحق الاجر اذا اثبت الوكيل تعذر ابرام الصفقة بسبب رجوع الى الموكل .

الأصل في هذه المادة هو العرف وقد تقدم اعتباره شرعاً

(مادة ١٦٧)

١ - على الوكيل اتباع تعليمات الموكل الصريحة . فاذا خالفها دون مسوغ مقبول جاز للموكل رفض الصفقة .

٢ - واذا لم توجد تعليمات صريحة من الموكل بشأن الصفقة فعلى الوكيل تأخر ابرامها وطلب التعليمات من الموكل الا اذا كان تأخير الصفقة مما يلحق الضرر بالموكل او كان الوكيل مفوضاً في العمل بغير تعليمات منه .

مقتضى عقد الايداع المشروط بمدة أن ينتهي بانتهائها . تنفيذاً للاتفاق المشروط ، وأمين المستودع له الحق في طلب المصاريف التي أنفقها في سبيل حفظ الوديعة ، فان دفعها صاحبها فيها . والا كان له الحق في طلب بيعها لاستيفاء حقوقه على النحو المبين في المادة (١٤٦) وتحديد مضي سنة لطلب الأمين استيفاء حق المستودع اذا كان الايداع غير محدود المدة - اجراء تنظيماً يقدره ولي الأمر للمصلحة في تنشيط الحركة التجارية ، وليس هناك ما يمنعه شرعاً .

الفصل الرابع

الوكالة التجارية

الفرع الاول - احكام عامة

(مادة ١٦٤)

تطبق احكام الوكالة التجارية اذا كان الوكيل محترفاً اجراء المعاملات التجارية لحساب الغير .

الفصل الرابع - الوكالة التجارية

الفرع الاول - احكام عامة

الوكالة عقد جائز في الجملة في كل مجازات فيه النيابة من الحقوق ، كالبيع والشراء والاجارة واقتضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق .

والاصل فيها أن تكون بعقد بين الموكل والوكيل - وترجع الحقوق والاحكام في الوكالة الى الموكل عند الجمهور ، وعند الحنفية ترجع الحقوق من التسليم والتسلم والرد بالعيب وغير ذلك الى الوكيل أما احكام العقد فترجع الى الموكل عندهم .

(مادة ١٦٤)

تقضى المادة ١٦٤ بموجب تطبيق احكام الوكالة التجارية المنصوص عليها في هذا الفصل متى كان الوكيل محترفاً اجراء المعاملات التجارية لحساب الغير . اما اذا لم يكن محترفاً اجراء المعاملات فتطبق احكام الوكالة المدنية المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية وهذا عرف تجارى ولا مانع منه شرعاً .

(مادة ١٦٨)

تنص هذه المادة على أن البضائع أو الأشياء التي يحوزها الوكيل لحساب الموكل إذا كانت مهددة بتلف سريع أو بهبوط في القيمة ولم تصله تعليمات الموكل بشأنها في ميعاد مناسب للوكيل أن يطلب من المحكمة الاذن في بيعها بالكيفية التي تعينها .

وذلك أنه ملتزم برعاية مصلحة الموكل ، كما سبق بيانه في المادة السابقة .

(مادة ١٦٩)

للكوكل أن يمتنع عن اجراء العمل المعهود به اليه اذا كان اجراؤه يتطلب مصروفات غير عادية ولم يرسلها اليه الموكل الا اذا اتفق او جرى التعامل السابق بين الطرفين على أن يؤدي الوكيل هذه المصروفات .

(مادة ١٦٩)

للكوكل أن يمتنع عن اجراء العمل المعهود به اليه اذا كان اجراؤه يتطلب مصروفات غير عادية ولم يرسلها اليه الموكل الا اذا اتفق او جرى التعامل السابق بين الطرفين على أن يؤدي الوكيل هذه المصروفات .

تأصيل هذه المادة هو تنفيذ الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم أو العرف والعرف معتبر شرعا ، وبدون الاتفاق أو العرف لا يلزم الوكيل بدفع مصروفات غير عادية لم يرسلها اليه الموكل وفي هذه الحالة له أن يمتنع عن اجراء العمل المتطلب لهذه المصروفات ، منعا لضرر يقع عليه ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(مادة ١٧٠)

إذا رفض الوكيل اجراء الصفقة المعهود بها اليه فعليه اخطار الموكل بذلك فورا ، وفي هذه الحالة يجب على الوكيل المحافظة على البضائع وغيرها من الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل حتى تصله تعليمات بشأنها . فإذا لم تصل التعليمات في ميعاد مناسب جاز للوكيل أن يطلب من المحكمة الاذن في ايداع البضائع عند أمين تعينه .

(مادة ١٧٠)

تنص على أن الوكيل إذا رفض اجراء الصفقة المعهود بها اليه فعليه اخطار الموكل بذلك فورا ، وفي هذه الحالة يجب على الوكيل المحافظة على البضائع وغيرها من الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل حتى تصله تعليمات بشأنها فإذا لم تصل التعليمات في ميعاد مناسب جاز للوكيل أن يطلب من المحكمة الاذن في ايداع البضائع

(مادة ١٦٧)

توجب الفقرة الأولى من هذه المادة على الوكيل أن يتبع تعليمات الموكل الصريحة فإذا خالفها دون مسوغ مقبول جاز للموكل رفض الصفقة .

دليل هذه الفقرة هو احترام الاتفاق فالمسلمون عند شروطهم كما تقدم ، وجواز رفض الصفقة عند المخالفة يعطى جواز الموافقة عليها ، كما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم ما فعله عروة بن أبي الجعد البارقى حيث أنه قد أعطاه دينارا ليشتري به له شاه فاشترى له به شاتين ، فباع أحدهما بدينار وجاء بدينار وشاه ، فدعا له بالبركة في بيعه . رواه البخارى وغيره .

ان الوكالة عقد يلتزم به الوكيل رعاية مصلحة الموكل سواء أكانت وكالة بأجر أم بغير أجر فلا بد من رعاية مصلحته وعدم التفريط فيما وكل فيه والا كان ضامنا غارما لشن ما فرط فيه أو فيما فحش فيه الغبن (ج ٤ - الوكالة للزيلعى ، ج ٢ - الوكالة في الشرح الصغير) .

وفي الفقرة الثانية من المادة إذا لم توجد تعليمات صريحة من الموكل بشأن الصفقة فعلى الوكيل تأخير أبرامها وطلب التعليمات من الموكل ، الا اذا كان تأخير الصفقة مما يلحق الضرر بالموكل أو الوكيل مفوضا في العمل بغير تعليمات منه .

وتأصيل هذه الفقرة هو تأصيل الفقرة الأولى من حيث وجوب العمل لمصلحة الموكل .

(مادة ١٦٨)

إذا كانت البضائع أو الأشياء التي يحوزها الوكيل لحساب الموكل مهددة بتلف سريع أو بهبوط في القيمة ولم تصله تعليمات الموكل بشأنها في ميعاد مناسب للوكيل أن يطلب من المحكمة الاذن في بيعها بالكيفية التي تعينها .

عند أمين تعيينه .

والمفروض في الوكيل أن يعمل لمصلحة موكله ، وعند عدم وصول التعليمات فيما يحوزه تكون الوكالة قد انتهت ويجوز له أن يحتفظ بما يحوزه بوصفه أمينا كما يجوز له أن يخلى طرفه منه بأن يطلب من المحكمة الاذن له في ايداعه عند أمين تعيينه وذلك تطبيقا لمبدأ وجوب المحافظة على الأموال من التلف أو الضياع وتطبيقا للمادة التالية ١٧١ .

(مادة ١٧١)

١ - الوكيل مسئول عن هلاك البضائع أو تلفها وكذلك عن الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل الا اذا نتج ذلك عن سبب اجنبى لا يد للوكيل فيه او عن عيب ذاتى في البضاعة أو الشيء .

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالتأمين على الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل الا اذا طلب الموكل منه ذلك أو كان اجراء التأمين مما يقضى به العرف أو تستلزمه طبيعة الشيء .

(مادة ١٧١)

تنص فقرتها الأولى على أن الوكيل مسئول عن هلاك أو تلف البضائع والأشياء التي يحوزها لحساب الموكل الا اذا نتج ذلك عن سبب اجنبى لا يد للوكيل فيه أو عن عيب ذاتى في البضاعة أو الشيء .

جاء في الزيلعي ج ٤ ، والشرح الصغير ج ٢ باب الوكالة والمعنى ج ٦ ص ٤٣٧ - ٤٤١ أن الوكيل مسئول عن أموال موكله عند الهلاك والتلف حتى يقيم دليلا على أن ذلك نتج عن سبب لا يد له فيه أو عن عيب ذاتى في البضاعة لأنه أمين والضرر يزال وتنص الفقرة الثانية على أن الوكيل لا يلتزم بالتأمين على الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل الا اذا طلب الموكل منه ذلك أو كان اجراء التأمين مما يقضى به العرف أو تستلزمه طبيعة الشيء . واذا كان التأمين يقضى به العرف فيلزم لأن العرف معتبر شرعا ، واذا طلبه الموكل التزم به الوكيل أيضا تنفيذًا للاتفاق فالمسلمون عند شروطهم . وبدون ذلك لا يلتزم الوكيل بالتأمين لأنه من المصروفات غير العادية وهي لا تكون الا باذن أو بمقتضى العرف (انظر المادة ١٦٩) .

(مادة ١٧٢)

١ - لا يجوز للوكيل أن يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة المكلف بإبرامها الا في الأحوال الآتية :

- (أ) اذا أذنه الموكل في ذلك .
- (ب) اذا كانت تعليمات الموكل بشأن الصفقة صريحة ومحددة ونفذها الوكيل بدقة .
- (ج) اذا كانت الصفقة تتعلق بسلعة لها سعر محدد في السوق ، اشتراها الوكيل لنفسه أو باعها من ذلك بهذا السعر .

٢ - ولا يستحق الوكيل في الأحوال المذكورة في الفقرة السابقة اجرا نظير الوكالة .

(مادة ١٧٢)

تقضى الفقرة الأولى بأنه لا يجوز للوكيل أن يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة المكلف بإبرامها الا في الأحوال الآتية :

- (أ) اذا أذنه الموكل في ذلك .
- (ب) اذا كانت تعليمات الموكل بشأن الصفقة صريحة ومحددة ونفذها الوكيل بدقة .
- (ج) اذا كانت الصفقة تتعلق بسلعة لها سعر محدد في السوق واشترها الوكيل لنفسه أو باعها من ماله بهذا السعر وفي الفقرة الثانية لا يستحق الوكيل في الأحوال المذكورة في الفقرة السابقة اجرا نظير الوكالة .

الأصل في الوكالة أن يكون تصرف الوكيل في العقود باسم الموكل . ولا يجوز له أن يباشرها كطرف ثان الا في بعض الأحوال المذكورة في الفقرة الأولى ، وذلك رعاية لمصلحة الموكل .

(مادة ١٧٣)

يجوز للغير الذي يتعامل مع الوكيل أن يطلب الاطلاع على عقد الوكالة والمراسلات وغيرها من الوثائق المشتملة أو المقيدة لسلطة الوكيل ، ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالقيود الواردة على سلطة الوكيل الا اذا ثبت علم الغير بها وقت التعاقد .

وفي الفقرة الثانية يجب على الوكيل أن يقدم للموكل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يجري عليه العرف أو التعامل السابق بينهما حساباً عن الأعمال التي يجريها لدمته ، ويجب أن يكون هذا الحساب مطابقاً للحقيقة ، فإذا تضمن - عن عمد - بيانات كاذبة جاز للموكل رفض الصفقات التي تتعلق بها هذه البيانات فضلاً عن حقه في المطالبة بالتعويض ، ولا يستحق الوكيل أجراً عن الصفقات المذكورة . ويلتزم بها الوكيل أمام الغير .

وجوب تقديم البيانات الصحيحة للموكل يقتضيه عقد الوكالة الذي يعمل فيه الوكيل لمصلحة الموكل بوصفه أميناً ، وجواز رفض الصفقات التي تتعلق بها بيانات كاذبة ، لأن الوكيل خالف مقتضى العقد في وجوب الأمانة والصدق في تقديم البيانات ، وجواز المطالبة بالتعويض عما لحقه من أضرار ، أمر مشروع لقاعدة : الضرر يزال وعدم استحقاق الوكيل أجراً عن الصفقات التي رفضها الموكل لأنه لم يتم تعاقد عليه من عمل .

(مادة ١٧٥)

١ - للوكيل الحق في حبس البضائع وغيرها من الأشياء التي يرسلها إليه الموكل أو يودعها لديه أو يسلمها له . كما يكون له حق امتياز عليها .

٢ - ويضمن حق الحبس والامتياز أجر الوكيل والمصروفات والمبالغ التي يدفعها عن الموكل أو يقرضها له وغير ذلك من المبالغ التي تستحق للوكيل بسبب الوكالة سواء أنفقت قبل تسلم البضائع أو الأشياء أو أثناء وجودها في حيازة الوكيل .

٣ - ويتقرر هذا الحق دون اعتبار لما إذا كان الدين قد نشأ عن أعمال تتعلق بالبضائع أو الأشياء التي لا تزال في حيازة الوكيل أو ببضائع أو أشياء أخرى سبق إرسالها إليه أو أيداعها لديه أو تسليمها له .

(مادة ١٧٥)

في الفقرة الأولى للوكيل الحق في حبس البضائع وغيرها من الأشياء التي يرسلها إليه الموكل أو يودعها لديه أو يسلمها له . كما يكون له حق الامتياز عليها .

وفي الفقرة الثانية يضمن حق الحبس والامتياز أجر الوكيل والمصروفات والمبالغ التي يدفعها عن الموكل أو يقرضها له وغير ذلك من المبالغ التي تستحق للوكيل بسبب الوكالة ، سواء أنفقت قبل تسلم البضائع أو الأشياء أو في أثناء وجودها في حيازة الوكيل .

(مادة ١٧٣)

يجوز للغير الذي يتعامل مع الوكيل أن يطلب الاطلاع على عقد الوكالة والمراسلات وغيرها من الوثائق المثبتة أو المقيدة لسلطة الوكيل . ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالقيود الواردة على سلطة الوكيل إلا إذا ثبت علم الغير بها وقت التعاقد .

وجواز طلب المتعامل مع الوكيل الاطلاع على عقد الوكالة والوثائق المثبتة أو المقيدة لسلطته من باب الاستيثاق حتى لا يقع غرر أو ضرر للمتعامل وذلك منهى عنه ويجوز للموكل رفض احتجاج الغير بمخالفة القيود الموجودة في عقد الوكالة وكان الغير عالماً بهذه القيود وقت تعاقد مع الوكيل لأن التعاقد وقع على خلاف عقد الوكالة . والمسلمون عند شروطهم كما سبق بيانه .

(مادة ١٧٤)

١ - على الوكيل أن يحيط الموكل علماً بالصفقات التي يبرمها لحسابه .

٢ - وعلى الوكيل أن يقدم للموكل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يجري عليه العرف أو التعامل السابق بينهما حساباً عن الأعمال التي يجريها لدمته . ويجب أن يكون هذا الحساب مطابقاً للحقيقة فإذا تضمن عن عمد بيانات كاذبة ، جاز للموكل رفض الصفقات التي تتعلق بها هذه البيانات فضلاً عن حقه في المطالبة بالتعويض ، ولا يستحق الوكيل أجراً عن الصفقات المذكورة . ويلتزم بها الوكيل أمام الغير .

(مادة ١٧٤)

تقضي الفقرة الأولى بأن على الوكيل أن يحيط الموكل علماً بالصفقات التي يبرمها لحسابه .

أساسه مقتضى العرف التجاري والعرف معتبر شرعاً ، وكذلك دفع ما عسى أن يكون من ضرر يلحق الموكل عند الجهل بهذه الصفقات . والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار . وإذا كان هناك اتفاق وجب تنفيذه والمسلمون عند شروطهم .

دليل هذه المادة أن المصاريف القضائية والضرائب والرسوم الحكومية حق الدولة المعبر عنه بحق الله وهو مقدم على جميع الحقوق لحديث أحمد وأصحاب السنن «فدين الله أحق أن يقضى» .

(مادة ١٧٨)

- ١ - يتبع في التنفيذ على البضائع والأشياء الموجودة في حيازة الوكيل إجراءات التنفيذ على الشيء المرهون رهنا تجاريا .
- ٢ - ومع ذلك إذا كان الوكيل مكلفا ببيع البضائع أو الأشياء التي في حيازته جاز له التنفيذ عليها ببيعها دون حاجة إلى اتباع الإجراءات المشار إليها في الفقرة السابقة إلا إذا تعذر عليه تنفيذ تعليمات الموكل الصريحة بشأن البيع .

(مادة ١٧٨)

تبين الإجراءات التي تتبع في التنفيذ على البضائع والأشياء الموجودة في حيازة الوكيل وأنها هي إجراءات التنفيذ على المرهون .

وإذا كان الوكيل مكلفا ببيع البضائع أو الأشياء التي في حيازته جاز له التنفيذ عليها ببيعها دون حاجة إلى اتباع الإجراءات المشار إليها إلا إذا تعذر عليه تنفيذ تعليمات الموكل الصريحة بشأن البيع .

هذه إجراءات تنظيمية يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة، فهي من المباحات التي لم يرد ما يمنعها شرعا ، وإذا كلف الوكيل بالبيع فهو مأذون له فلا يلزم اتخاذ الإجراءات المذكورة إلا عند تعذر البيع .

(مادة ١٧٩)

يجوز لكل من طرفي عقد الوكالة التجارية إنهاء العقد في كل وقت ولا يستحق التعويض إلا إذا وقع إنهاء العقد دون إخطار سابق أو في وقت غير مناسب . وإذا كان العقد معين المدة وجب أن يستند إنهاؤه إلى سبب مقبول والا استحق التعويض .

(مادة ١٧٩)

يجوز لكل من طرفي عقد الوكالة التجارية إنهاء العقد في كل وقت ولا يستحق التعويض إلا إذا وقع إنهاء العقد دون إخطار سابق أو في وقت غير مناسب . وإذا كان العقد معين المدة وجب أن يستند إنهاؤه إلى سبب مقبول والا استحق التعويض .

وفي الفقرة الثالثة يتقرر هذا الحق دون اعتبار لما إذا كان الدين قد نشأ عن أعمال تتعلق بالبضائع أو الأشياء التي لا تزال في حيازة الوكيل ، أو بضائع أو أشياء أخرى سبق إرسالها إليه أو إيداعها لديه أو تسليمها له .

ثبت حق الامتياز للوكيل في كل حق له عند الموكل ، على البضائع وغيرها من كل ما يقع تحت يده من ممتلكات الموكل في أثناء عقد التوكيل أو قبله أو بعده - هو بالقياس على حق الامتياز للمرتهن على ما تحت يده من رهن ، والامتياز للبائع على المبيع قبل تسليم ثمنه من المشتري عند الإفلاس ، كما عليه جمهور الفقهاء . (أنظر المواد ١٥٩ ، ١٤٦ ، ٦٠)

(مادة ١٧٦)

١ - لا يكون للوكيل الامتياز المشار إليه في المادة السابقة إلا إذا كان حائزا لبضائع أو أشياء لحساب الموكل ، وتتحقق هذه الحيازة في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا تسام الوكيل البضائع أو الأشياء فعلا .
 - (ب) إذا وضعت تحت تصرفه في الجهر أو في مستودع عام أو خاص .
 - (ج) إذا كان يحوزها قبل وصولها بمقتضى سند شحن أو أية وثيقة نقل أخرى .
 - (د) إذا أرسلها وظل حائزا لها بمقتضى سند شحن أو أية وثيقة نقل أخرى .
- ٢ - وإذا بيعت البضائع أو الأشياء التي يقع عليها الامتياز وبقيت إلى المشتري انتقل امتياز الوكيل إلى الثمن .

(مادة ١٧٦)

تبين ما لا يكون فيه الامتياز ، وأن حيازة البضائع أو الأشياء لحساب الموكل والتي يقع عليها الامتياز إذا بيعت وسلمت إلى المشتري انتقل امتياز الوكيل إلى الثمن وفقا لقاعدة الرهن .

ودليل هذه المادة هو العرف التجاري والعرف معتبر شرعا .

(مادة ١٧٧)

امتياز الوكيل مقدم على جميع الامتيازات الأخرى ماعدا المصاريف القضائية والضرائب والرسوم المستحقة للحكومة .

(مادة ١٧٧)

تدعى على أن امتياز الوكيل مقدم على جميع الامتيازات الأخرى ماعدا المصاريف القضائية والضرائب والرسوم المستحقة للحكومة .

الفرع الثاني - بعض أنواع الوكالة التجارية

١ - الوكالة بالعمولة

(مادة ١٨٢)

١ - الوكالة بالعمولة عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل بأن يجرى باسمه تصرفا قانونيا لحساب الموكل .

٢ - وإذا أجرى الوكيل بالعمولة التصرف القانوني باسم الموكل فلا تسرى فيما يتعلق بهذا التصرف أحكام الوكالة بالعمولة وإنما الأحكام العامة في الوكالة التجارية .

الفرع الثاني - بعض أنواع الوكالة التجارية

١ - الوكالة بالعمولة

(مادة ١٨٢)

في الفقرة الأولى تعريف الوكالة بالعمولة ، وهي عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل بأن يجرى باسمه تصرفا قانونيا لحساب الموكل .

وفي الفقرة الثانية إذا أجرى الوكيل بالعمولة التصرف القانوني باسم الموكل فلا تسرى فيما يتعلق بهذا التصرف أحكام الوكالة بالعمولة وإنما الأحكام العامة في الوكالة التجارية .

هذا التعريف وما يترتب عليه هو عرف تجاري ليس هناك ما يمنعه شرعا ، والعرف معتبر في الشرع كما تقدم (أنظر مادة ١ ، ٢) .

(مادة ١٨٣)

١ - إذا باع الوكيل بالعمولة بأقل من الثمن الذي عنه الموكل أو اشترى بأعلى منه وجب على الموكل إذا أراد رفض الصفقة أن يخطر الوكيل بذلك في أقرب وقت بعد علمه بإبرامها . والا اعتبر قابلا للثمن .

٢ - ولا يجوز للموكل رفض الصفقة إذا قبل الوكيل تحمل فرق الثمن .

(مادة ١٨٣)

في الفقرة الأولى إذا باع الوكيل بالعمولة بأقل من الثمن الذي عنه الموكل أو اشترى بأعلى منه وجب على الموكل إذا أراد رفض الصفقة أن يخطر الوكيل بذلك في أقرب وقت بعد علمه بإبرامها . والا اعتبر قابلا للثمن .

وفي الفقرة الثانية لا يجوز للموكل رفض الصفقة إذا قبل الوكيل تحمل فرق الثمن .

الوكالة عقد جائز من الطرفين ، فللموكل عزل وكيله متى شاء وللوكيل عزل نفسه لأنه أذن في التصرف فكان لكل منهما إبطاله . وللموكل عزل وكيله بشرط علمه بذلك ما لم يتعلق به حق الغير ، كما إذا رهن المدين ماله ، وعند حلول الأجل وكل آخر يبيع الرهن فلا يعزل الوكيل ولا تبطل وكالته ، حتى لا يضر المدين ، واشترط أحمد العلم مطلقا ، كما يعزل بوفاة الموكل أو خروجه عن الأهلية ، وينعزل بعزل نفسه ما لم يتعلق بالعزل حق الغير فيجبر على إبقاء الوكالة ، وبشترط علم الموكل عند الحذف ، فيكون تصرفه جائزا حتى يعلم (الدر - عزل الوكيل ، المغنى ج ٥ ص ٨٩) .

وهذا كله إذا كان الموكل يوكل عن نفسه بصفته الشخصية . فان كان وصيا أو قينا أو ناظر وقف فلا تنفسخ الوكالة ولا الشركة بموت الموكل أو الشريك باعتباره موكلا لشريكه .

وما جاء في هذه المادة هو اجراء تنظيمي من الأمور المباحة التي يجوز لولي الأمر اتخاذها ولم يرد ما يمنعها شرعا . وعند حصول الضرر عند عدم وجود السبب المقبول يستحق التعويض لقاعدة : الضرر يزال . (مختصر الطحاوي ص ١١٠ ، البدائع ج ٦ ص ٣٨ ، نهاية المحتاج ج ٤ ص ٤١ ، كشاف القناع ج ٢ ص ٢٣٦)

(مادة ١٨٠)

إذا لم يكن للموكل موطن معلوم في الجمهورية اعتبر موطن وكيله موطن له . ويجوز مقاضاته بمساكنه بالأوراق الرسمية فيه وذلك فيما يتعلق بالأعمال التي يجرها الوكيل لحسابه .

(مادة ١٨١)

تسرى فيما يتعلق بتنظيم الاشتغال بأعمال الوكالة التجارية القوانين الخاصة بذلك .

(المادة ١٨٠ و ١٨١)

تنص المادة ١٨٠ على أنه إذا لم يكن للموكل موطن معلوم في الجمهورية اعتبر موطن وكيله موطن له ، وتجوز مقاضاته وتبليغه بالأوراق الرسمية ، وذلك فيما يتعلق بالأعمال التي يجرها الوكيل لحسابه .

والمادة ١٨١ تبين أنه تسرى فيما يتعلق بتنظيم الاشتغال بأعمال

وهذه اجراءات تنظيمية لتحقيق المصلحة ووقف الضرر ، ولولي الأمر اتخاذها لأنها من المباحات التي لم يرد ما يمنعها شرعا .

(مادة ١٨٥)

إذا تعاقد الوكيل بالعمولة بشروط أفضل من التي حددها الموكل عادت المنفعة إلى الموكل ، وعلى الوكيل أن يقدم حسابه على أساس الشروط الحقيقية التي تمت بمقتضاها الصفقة .

دليل هذه المادة أن عقد الوكالة بالعمولة يتم فيه العمل لحساب الموكل وأن كان عقد البيع والشراء يجري باسم الوكيل .

(مادة ١٨٦)

١ - إذا منح الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع المشتري أجلا للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير إذن من الموكل جاز للموكل أن يطلب الوكيل بأداء الثمن بجمعه فورا . وفي هذه الحالة يجوز للوكيل بالعمولة أن يحتفظ بفرق الثمن أن وجد .

٢ - ومع ذلك ، يجوز للوكيل بالعمولة أن يمنح الأجل أو يقسط الثمن بغير إذن من الموكل إذا كان العرف في الجهة التي تم فيها البيع يقضى بذلك إلا إذا كانت تعليمات الموكل تلزمه بالبيع بثن معجل .

(مادة ١٨٦)

في الفقرة الأولى إذا منح الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع - المشتري أجلا للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير إذن من الموكل جاز للموكل أن يطلب الوكيل بأداء الثمن بجمعه فورا . وفي هذه الحالة يجوز للوكيل بالعمولة أن يحتفظ بفرق الثمن أن وجد .

جواز مطالبة الموكل للوكيل بالثمن فورا أساسه أن الأصل في عقود البيع تسليم الثمن عند تسليم المبيع ، أما احتفاظ الوكيل بفرق الثمن أن وجد فسيبه أنه لاحق فيه للموكل الذي قبض ثمن بضاعته معجلا .

وفي الفقرة الثانية يجوز - مع ذلك - للوكيل بالعمولة أن يمنح الأجل أو يقسط الثمن بغير إذن من الموكل إذا كان العرف في الجهة التي تم فيها البيع يقضى بذلك ، إلا إذا كانت تعليمات الموكل تلزمه بالبيع بثن معجل .

وتقوم هذه الفقرة على أن الأصل هو تنفيذ الاتفاق واتباع التعليمات التي يريدها الموكل ، لأن مقتضى عقد الوكالة العمل لحساب الموكل . وعند عدم وجود اتفاق أو تعليمات كان الحكم هو العرف فيجوز العمل به إذا لم يوجد إذن من الموكل . وهذا موافق لما جاء في مرشد الحيران مادة ٨٢٨ نقلا عن الدر وتكملة القتح (فصل : لايمتد وكيل البيع) .

ودليل هذه المادة أن الوكيل خالف الشرط فلم يوكل الخيار في قبول الصفقة ورفضها فالمسلمون عند شروطهم ، واشتراط اخطار الموكل للوكيل بالرفض في أقرب وقت بعد علمه بإبرام الصفقة ، لأن التأخر في الاخطار دليل الرضا فلا يجوز الرفض حينئذ ، وهو إجراء تنظيمي من المباحات التي يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا . وعدم رفض الصفقة عند تحمل الوكيل فرق الثمن أساس مشروعيتها عدم وجود ضرر للموكل فينفذ تصرف الوكيل ، بناء على أن الأصل في العقود النفاذ .

(مادة ١٨٤)

١ - إذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة للنوع أو الصنف الذي طلبه الموكل فلا يلزم بقبولها .
٢ - وإذا اشترى الوكيل بضاعة مطابقة للبضاعة المطلوبة ولكن بكمية أكبر فلا يلزم الموكل إلا بقبول الكمية التي طلبها .

(مادة ١٨٤)

في الفقرة الأولى إذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة للنوع أو الصنف الذي طلبه الموكل فلا يلزم بقبولها .

دليل هذه الفقرة مخالفة الشرط والمستلمون عند شروطهم . ومنع الضرر بسبب هذه المخالفة والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار (مرشد الحيران مادة ٨١٨ الوكيل بالشراء) .

وفي الفقرة الثانية إذا اشترى الوكيل بضاعة مطابقة للبضاعة المطلوبة ولكن بكمية أكبر فلا يلزم الموكل إلا بقبول الكمية التي طلبها .

ودليل هذه الفقرة الالتزام بما في العقد ، وما عداه لا يجب التزامه فقد يكون فيه ضرر (مرشد الحيران مادة ٨١٩ من القتاوى الهندية) .

(مادة ١٨٥)

إذا تعاقد الوكيل بالعمولة بشروط أفضل من التي حددها الموكل ، عادت المنفعة إلى الموكل ، وعلى الوكيل أن يقدم حسابه على أساس الشروط الحقيقية التي تمت بمقتضاها الصفقة .

(مادة ١٨٩)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل الا اذا اذنه في ذلك .

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالعمولة بالافضاء الى الموكل باسم الغير الذي تعاقد معه الا اذا كان التعامل باجل . وفي هذه الحالة اذا امتنع عن الافضاء باسم الغير جاز للموكل أن يعتبر التعامل معجلا .

(مادة ١٨٩)

في الفقرة الاولى لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل الذي يتعاقد لحسابه الا اذا اذنه الموكل في ذلك ، ولا يترتب على الافضاء باسم الموكل تغيير في طبيعة الوكالة مادام الموكل يبرم العقد باسمه .

وأساس هذه الفقرة طبيعة عقد الوكالة بالعمولة الذي يعمل فيه الوكيل باسمه الخاص لا باسم موكله .

وفي الفقرة الثانية اذا طلب الموكل من الوكيل أن يفضى اليه باسم الغير الذي تعاقد معه وجب على الوكيل أن يجيب طلب الموكل .

فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير جاز اعتبار الصفة معجلة .

أساس ذلك أن الوكيل يعمل لمصلحة الموكل ، فاذا طاب منه تعريضه باسم من يتعامل معهم وجب عليه ذلك ، تلبية للطلب حتى يستطيع الموكل مطالبة الغير عند حلول الأجل . فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير الى الموكل كان من حق الموكل مطالبته بالثمن معجلا ولا مانع من ذلك شرعا .

(مادة ١٩٠)

١ - يلتزم الوكيل بالعمولة مباشرة قبل الغير الذي تعاقد معه ، كما يلتزم هذا الغير مباشرة قبل الوكيل بالعمولة .

٢ - ليس للغير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة الرجوع على الموكل ولا للموكل الرجوع على الغير بدعوى مباشرة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(مادة ١٨٧)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن الا عند حلول الأجل الذي عينه . وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل .

(مادة ١٨٧)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن الا عند حلول الأجل الذي عينه . وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل .

تأصيل هذه المادة تنفيذ الاتفاق والمسلمون عند شروطهم ، فلا يجوز المطالبة بالثمن الا عند حلول الأجل .

وأما التزام الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل ، فلأن المعروف أن هناك فرقا بين الثمن المعجل والثمن المؤجل ، وأن للموكل مصلحة في الثمن المؤجل لأنه أعلى من المعجل عادة وعرفا فيعمل بمقتضى العرف لتحقيق مصلحة الموكل ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم . وهذا يوافق ما جاء في المسألة رقم ٣٦٣٩ من المغنى ص ٩٧ سج ٥ .

(مادة ١٨٨)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا اذا كان ماذونا في ذلك صراحة .

٢ - واذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها .

(مادة ١٨٨)

في الفقرة الاولى لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا اذا كان ماذونا في ذلك صراحة .

منع تغيير العلامة الا باذن صريح أساسه العمل لمصلحة الموكل ، فإن تغييرها قد يضره .

وفي الفقرة الثانية ، اذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها .

أساس هذه الفقرة وجوب المحافظة على الحقوق ورعاية مصلحة الموكليين ، والوكيل مطالب بذلك شرعا .

(مادة ١٨٩)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل الا اذا اذنه في ذلك .

٢ - ولا يلتزم الوكيل بالعمولة بالافضاء الى الموكل باسم الغير الذي تعاقد معه الا اذا كان التعامل باجل . وفي هذه الحالة اذا امتنع عن الافضاء باسم الغير جاز للموكل أن يعتبر التعامل معجلا .

(مادة ١٨٩)

في الفقرة الاولى لا يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل الذي يتعاقد لحسابه الا اذا اذنه الموكل في ذلك ، ولا يترتب على الافضاء باسم الموكل تغيير في طبيعة الوكالة مادام الموكل يبرم العقد باسمه .

وأساس هذه الفقرة طبيعة عقد الوكالة بالعمولة الذي يعمل فيه الوكيل باسمه الخاص لا باسم موكله .

وفي الفقرة الثانية اذا طلب الموكل من الوكيل أن يفضى اليه باسم الغير الذي تعاقد معه وجب على الوكيل أن يجيب طلب الموكل .

فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير جاز اعتبار الصفة معجلة .

أساس ذلك أن الوكيل يعمل لمصلحة الموكل ، فاذا طاب منه تعريضه باسم من يتعامل معهم وجب عليه ذلك ، تلبية للطلب حتى يستطيع الموكل مطالبة الغير عند حلول الأجل . فاذا امتنع عن الافضاء باسم الغير الى الموكل كان من حق الموكل مطالبته بالثمن معجلا ولا مانع من ذلك شرعا .

(مادة ١٩٠)

١ - يلتزم الوكيل بالعمولة مباشرة قبل الغير الذي تعاقد معه ، كما يلتزم هذا الغير مباشرة قبل الوكيل بالعمولة .

٢ - ليس للغير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة الرجوع على الموكل ولا للموكل الرجوع على الغير بدعوى مباشرة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(مادة ١٨٧)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن الا عند حلول الأجل الذي عينه . وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل .

(مادة ١٨٧)

اذا اقتضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن الا عند حلول الأجل الذي عينه . وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل .

تأصيل هذه المادة تنفيذ الاتفاق والمسلمون عند شروطهم ، فلا يجوز المطالبة بالثمن الا عند حلول الأجل .

وأما التزام الوكيل بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل ، فلأن المعروف أن هناك فرقا بين الثمن المعجل والثمن المؤجل ، وأن للموكل مصلحة في الثمن المؤجل لأنه أعلى من المعجل عادة وعرفا فيعمل بمقتضى العرف لتحقيق مصلحة الموكل ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم . وهذا يوافق ما جاء في المسألة رقم ٣٦٣٩ من المغنى ص ٩٧ سج ٥ .

(مادة ١٨٨)

١ - لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا اذا كان ماذونا في ذلك صراحة .

٢ - واذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها .

(مادة ١٨٨)

في الفقرة الاولى لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه الا اذا كان ماذونا في ذلك صراحة .

منع تغيير العلامة الا باذن صريح أساسه العمل لمصلحة الموكل ، فإن تغييرها قد يضره .

وفي الفقرة الثانية ، اذا كان الوكيل بالعمولة حائزا لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة اليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيانا مميزا لها .

أساس هذه الفقرة وجوب المحافظة على الحقوق ورعاية مصلحة الموكليين ، والوكيل مطالب بذلك شرعا .

(مادة ١٩٧)

إذا اشترط في العقد أن يقيم وكيل العقود مبانى للعرض أو مخازن للسلع أو منشآت للصيانة أو الإصلاح فلا يجوز أن تقل مدة العقد عن خمس سنوات .

(مادة ١٩٧)

إذا اشترط في العقد أن يقيم وكيل العقود مبانى للعرض أو مخازن للسلع أو منشآت للصيانة أو الإصلاح فلا يجوز أن تقل مدة العقد عن خمس سنوات .

هذه إجراءات لمصلحة الوكيل حتى لا تضع عليه قيمة هذه الانشاءات إذا كانت مدة العقد أقل من ذلك ، وهى من الأمور المباحة التى يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ودفع الضرر ، وليس هناك نص يمنعها .

(مادة ١٩٨)

١ - لا يجوز لوكيل العقود أن يقبض حقوق الموكل ، إلا إذا أعطى له الموكل هذا الحق . وفي هذه الحالة لا يجوز للوكيل أن يمنح تخفيضاً أو أجلاً دون ترخيص خاص .

٢ - ويجوز لوكيل العقود أن يتلقى الطلبات المتعلقة بتنفيذ العقود التى يبرم عن طريقه ، وكذلك الشكاوى الخاصة بعدم تنفيذ هذه العقود . ويعتبر ممثلاً لموكله فى الدعاوى المتعلقة بهذه العقود والتى تقام منه أو عليه فى منطقة نشاط الوكيل .

(مادة ١٩٨)

فى الفقرة الأولى لا يجوز لوكيل العقود أن يقبض حقوق الموكل إلا إذا أعطى له الموكل هذا الحق ، وفي هذه الحالة لا يجوز للوكيل أن يمنح تخفيضاً أو أجلاً دون ترخيص خاص .

ودليل هذه الفقرة أن حقوق العقد وأحكامه تعود الى الموكل على رأى الجمهور ، وعليه فلا يجوز للوكيل أن يقبض حقوق الموكل ، كما أن الوكيل أمين يجب عليه أن يعمل لمصلحة الموكل بمقتضى العقد ، وعليه فلا يجوز له أن يجرى تخفيضاً أو أجلاً لأنه قد يضر بمصلحة الموكل ، إلا إذا أذن له فى ذلك ، فيجوز لأن الأذن علامة الرضا ، وما قد يحدث من ضرر فيرجع الى الموكل حينئذ ما لم يثبت تقصير الوكيل أو تعديه .

وفى الفقرة الثانية من المادة نفسها يجوز لوكيل العقود أن يتلقى الطلبات المتعلقة بتنفيذ العقود التى يبرم عن طريقه . وكذلك الشكاوى الخاصة بعدم تنفيذ هذه العقود ، ويعتبر ممثلاً لموكله فى الدعاوى المتعلقة بهذه العقود . والتى تقام منه أو عليه فى منطقة نشاط الوكيل .

(مادة ١٩٥)

١ - لا يجوز للموكل أن يستعين بأكثر من وكيل عقود واحد فى ذات المنطقة لذات الفرع من النشاط .

٢ - لما لا يجوز لوكيل العقود أن يكون وكيلاً لأكثر من منشأة تنافس فى ذات النشاط وفى ذات المنطقة .

٣ - وفى جميع الأحوال يجوز الاتفاق على خلاف الأحكام الواردة بالفقرتين السابقتين .

(مادة ١٩٥)

تنص الفقرة الأولى على أنه لا يجوز للموكل أن يستعين بأكثر من وكيل عقود واحد فى ذات المنطقة لذات الفرع من النشاط .

وتنص الفقرة الثانية على أنه لا يجوز لوكيل العقود أن يكون وكيلاً لأكثر من منشأة تنافس فى ذات النشاط وفى ذات المنطقة .

وتنص الفقرة الثالثة على أنه فى جميع الأحوال يجوز الاتفاق على خلاف الأحكام الواردة بالفقرتين السابقتين .

راعت الفقرة الأولى مصلحة الوكيل ، كما راعت الفقرة الثانية مصلحة الموكل ، والعرف التجارى يقضى بذلك ولا مانع منه شرعاً ، وكل ذلك عند عدم الاتفاق على غير ذلك فيقدم الاتفاق ، والأصل فى المعاملات الدنيوية هو اتفاق المتعاقدين كما ذهب اليه مالك ، وقد مر فى المادتين الأولى والثانية مادام الاتفاق لا يحرم حلالاً ولا يحل حراماً .

(مادة ١٩٦)

يجب أن يثبت عقد وكالة العقود بالكتابة ، وأن يبين فيه بوجه خاص حدود الوكالة وأجر الوكيل ومنطقة نشاطه ومدة العقد إذا كان محدد المدة والعلامة التجارية للسلعة موضوع الوكالة ان وجدت .

(مادة ١٩٦)

توجب أن يكون عقد وكالة العقود مكتوباً ، وأن يبين فيه بوجه خاص الحدود الوكالة وأجر الوكيل ومنطقة نشاطه ومدة العقد إذا كان محدد المدة والعلامة التجارية للسلعة التى ورد العقد عليها ان وجدت .

الأمر بكتابة العقود مع البيانات المطلوبة فى المادة مشروع ، وذلك حتى لا تؤدى الجاهالة الى التنازع . فهى فى مصلحة الطرفين قياساً على الأمر بكتابة الديون .

وفي الفقرة الثانية ، يستحق الوكيل الأجر عن الصفقات التي يبرمها الموكل مباشرة أو بواسطة غيره في المنطقة المخصصة لنشاط الوكيل ، ولو لم تبرم هذه الصفقات نتيجة لسعي الوكيل ما لم يتفق الطرفان صراحة على غير ذلك .

استحقاق الوكيل للأجر في هذه الحالة أساسه أنه بذل نشاطا في منطقة عمله ، اللهم الا اذا اتفق على غير ذلك فينفذ الاتفاق ، فالأصل في المعاملات الدنيوية هو التراخي كما ذهب اليه مالك وقد تقدم .

(مادة ٢٠١)

على الموكل أن يقدم للوكيل جميع المعلومات اللازمة لتنفيذ الوكالة ، وأن يزوده - بوجه خاص - بمواصفات السلع والنماذج والرسوم وغير ذلك من البيانات التي تعينه على ترويج السلع موضوع الوكالة وتسويقها .

(مادة ٢٠١)

توجب على الموكل أن يقدم للوكيل جميع المعلومات اللازمة لتنفيذ الوكالة ، وأن يزوده - بوجه خاص - بمواصفات السلع والنماذج والرسوم وغير ذلك من البيانات التي تعينه على ترويج السلع موضوع الوكالة وتسويقها .

دليل هذه المادة هو تيسير مباشرة الوكيل لعمله ، وتحقيق المصلحة للطرفين ومنع النزاع ، وليس هناك ما يمنعها شرعا .

(مادة ٢٠٢)

١ - يلتزم وكيل العقود بالمحافظة على حقوق الموكل . وله اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على هذه الحقوق . وعليه أن يزود موكله بالبيانات الخاصة بحالة السوق في منطقة نشاطه .
٢ - ولا يجوز له أن يذيع أسرار الموكل التي تصل اليه بغير مناسبة تنفيذ الوكالة ولو كان ذلك بعد انتهاء العلاقة العقدية .

(مادة ٢٠٢)

في الفقرة الأولى يلتزم وكيل العقود بالمحافظة على حقوق الموكل وله اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على هذه الحقوق . وعليه أن يزود موكله بالبيانات الخاصة بحالة السوق في منطقة نشاطه .

دليل هذه الفقرة تنفيذ مقتضى عقد الوكالة بما يتضمنه من العمل لمصلحة الموكل .

ولما كان وكلا في إبرام العقود بسقضى العقد جاز له أن يتلقى الطلبات والشكاوى ويعتبر ممثلا لموكله في الدعاوى المتعلقة بهذه العقود . وهذه اجراءات تيسر للوكيل القيام بأعماله ، ولا مانع منها شرعا ، لأنها تحقق المصلحة للطرفين .

(مادة ١٩٩)

١ - يلتزم الموكل بأداء الأجر المتفق عليه للوكيل .
٢ - ويجوز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية من قيمة الصفقة . وتحتسب هذه النسبة على أساس سعر البيع إلى العملاء ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ١٩٩)

في الفقرة الأولى يلتزم الموكل بأداء الأجر المتفق عليه للوكيل . وفي الفقرة الثانية يجوز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية من قيمة الصفقة ، وتحسب هذه النسبة على أساس سعر البيع للعملاء ما لم يتفق على غير ذلك .

التزام الموكل بأداء الأجر المتفق عليه للوكيل أمر بدهي يقضى به العقد . وجواز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية من قيمة الصفقة ، على أساس سعر بيعها للعملاء ، قياسا على النسبة المتفق عليها في ربح المضاربة ، فإذا اتفق على غير ذلك ينفذ الاتفاق فهو مقدم في المعاملات الدنيوية عند مالك كما سبق ، والمسلمون عند شروطهم ما لم يكن فيها تحريم لحلال أو تحليل لحرام .

(مادة ٢٠٠)

١ - يستحق وكيل العقود الأجر عن الصفقات التي تتم أو التي يرجع عدم تمامها إلى فعل الموكل .
٢ - كما يستحق الأجر عن الصفقات التي يبرمها الموكل مباشرة أو بواسطة غيره في المنطقة المخصصة لنشاط الوكيل ، ولو لم تبرم هذه الصفقات نتيجة لسعي الوكيل ، ما لم يتفق الطرفان صراحة على غير ذلك .

(مادة ٢٠٠)

في الفقرة الأولى يستحق وكيل العقود الأجر عن الصفقات التي تتم أو التي يرجع عدم قيامها إلى فعل الموكل . استحقاق هذا الأجر أساسه أنه نتيجة عمله حسب العقد اذا تمت الصفقة وكذلك اذا لم تتم بسبب يكون من الموكل ، لأن الوكيل لم يقصر في نشاطه حتى يحرم من الأجر . فهو كالأجير الذي حضر للعمل ولم يعمل « مرشد الحيران ص ٤٩٥ » .

(مادة ٢٠٤)

في الفقرة الأولى إذا كان العقد معين المدة ورأى الموكل عدم تجديده عند انتهاء أجله وجب عليه أن يؤدي للوكيل تعويضاً عادلاً يقدره القاضي .

وفي الفقرة الثانية شروط استحقاق هذا التعويض ، وهي ألا يكون وقع خطأ أو تقصير من الوكيل أثناء تنفيذ العقد ، وأن يكون نشاط الوكيل قد أدى إلى نجاح ظاهر في ترويج السلعة أو زيادة عدد العملاء

وفي الفقرة الثالثة يراعى في تقدير التعويض مقدار ما لحق الوكيل من ضرر وما أفاده الموكل من جهود الوكيل في ترويج السلعة أو زيادة العملاء .

تعويض الوكيل عند عدم تجديد عقده ما دام لم يقصر واستفاد الموكل من جهوده ، من الأخلاق التي يدعو إليها الإسلام من تشجيع العامل المجد ومكافأته على إخلاصه . وهو وإن كان مندوباً إلا أن لولي الأمر أن يجعله واجباً لما يراه من المصلحة في ذلك .

(مادة ٢٠٥)

١ - تنقضى دعوى التعويض المشار إليها في المادة السابقة بمضي تسعين يوماً من وقت انتهاء العقد .

٢ - وتنقضى جميع الدعاوى الأخرى الناشئة عن عقد وكالة العقود بانقضاء ثلاث سنوات على انتهاء العلاقة العقدية .

(مادة ٢٠٥)

في الفقرة الأولى تنقضى دعوى التعويض المشار إليها في المادة السابقة بمضي تسعين يوماً من وقت انتهاء العقد .

وفي الفقرة الثانية تنقضى جميع الدعاوى الأخرى الناشئة عن عقد وكالة العقود بانقضاء ثلاث سنوات على انتهاء العلاقة العقدية .

تحديد المدد المشار إليها في الفقرتين إجراء تنظيمي يجوز لولي الأمر اتخاذه للمصلحة فهو مباح لم يرد ما يمنعه شرعاً .

(مادة ٢٠٦)

استثناء من قواعد الاختصاص الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تختص بنظر جميع المنازعات الناشئة عن عقد وكالة العقود المحكمة التي يقع في دائرتها محل تنفيذ العقد .

وفي الفقرة الثانية لا يجوز للوكيل أن يذيع أسرار الموكل التي تصل إلى علمه بمناسبة تنفيذ الوكالة ولو كان ذلك بعد انتهاء العلاقة التعاقدية .

ودليلاً على ذلك الفقرة الأولى ، والشرع يمنع إفشاء الأسرار لأنها أمانة ، وبخاصة إذا ترتب على الإفشاء ضرر ، وقد جاء في الحديث « لا إيمان لمن لا أمانة له » رواه الطبراني .
وجاء أيضاً « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان » رواه البخاري ومسلم .

(مادة ٢٠٣)

١ - تنعقد وكالة العقود لمصلحة الطرفين المشتركة ، فلا يجوز للموكل إنهاء العقد دون خطأ من الوكيل والا كان ملزماً بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من جراء عزله . ويبطل كل اتفاق يخالف ذلك .
٢ - كما يلتزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي أصابه إذا نزل عن الوكالة في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول .

(مادة ٢٠٣)

في الفقرة الأولى تنعقد وكالة العقود لمصلحة الطرفين المشتركة ، فلا يجوز للموكل إنهاء العقد دون خطأ من الوكيل والا كان ملزماً بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من جراء عزله ويبطل كل اتفاق يخالف ذلك .

وفي الفقرة الثانية يلتزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي أصابه إذا نزل عن الوكالة في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول .

عقد الوكالة وإن جاز أن ينهي أحدهم الطرفين فلا بد من تعويض الضرر الذي ينشأ عن ذلك لأحدهما ، لحديث « لا ضرر ولا ضرار » وقاعدة الضرر يزال . ولولي الأمر تقدير التعويض عن الضرر بما يتناسب معه .

(مادة ٢٠٤)

١ - إذا كان العقد معين المدة ، ورأى الموكل عدم تجديده عند انتهاء أجله ، وجب عليه أن يؤدي للوكيل تعويضاً عادلاً يقدره القاضي ، ولو وجد اتفاق يخالف ذلك .

٢ - ويشترط لاستحقاق هذا التعويض :

(أ) ألا يكون قد وقع خطأ أو تقصير من الوكيل أثناء تنفيذ العقد .
(ب) أن يكون نشاط الوكيل قد أدى إلى نجاح ظاهر في ترويج السلعة أو زيادة عدد العملاء .

٢ - ويراعى في تقدير التعويض مقدار ما لحق الوكيل من ضرر وما أفاده الموكل من جهوده في ترويج السلعة أو زيادة العملاء .

ذلك لأن مقتضى العقد فى رجوع الأحكام والحقوق الى الموكل عند الجمهور خلافا لما ذهب اليه الحنفية من رجوع الأحكام الى الموكل ، ورجوع الحقوق الى الوكيل .

وتبين الفقرة الثانية أن الممثل اذا كان مفوضا من عدة تجار فالمسئولية تترتب عليهم بالتضامن وذلك لأنه وكيل عنهم جميعا كالأجير المشترك ، فيتضامنون فى مسئولياتهم عن الأحكام والحقوق الخاصة بالعقود .

وتبين الفقرة الثالثة أن الممثل اذا كان مفوضا من قبل الشركة كانت الشركة مسئولة عن عمله ، وترتبت مسئولية الشركاء تبعاً لنوع الشركة ، ذلك أن الشركة كشخص معنوى مسئولة عن عمل الممثل التجارى .

(مادة ٢٠٩)

١ - اذا لم تعين حدود التفويض المخول للممثل التجارى ، اعتبر التفويض عاما شاملا لجميع المعاملات المتعلقة بنوع التجارة التى فوض الممثل فى اجرائها .

٢ - ولا يجوز للتاجر أن يحتج على الغير بتحديد التفويض مالم يثبت علم الغير بهذا التحديد .

(مادة ٢٠٩)

تنص الفقرة الأولى على انه اذا لم تعين حدود التفويض المخول للممثل التجارى اعتبر التفويض عاما شاملا لجميع المعاملات المتعلقة بنوع التجارة التى فوض الممثل فى اجرائها .

وتنص الفقرة الثانية على أن التاجر لا يجوز له أن يحتج على الغير بتحديد التفويض ما لم يثبت علم الغير بهذا التحديد .

عموم التفويض عند عدم تعيين حدوده ليس هناك ما يستعنه شرعا وعدم الاحتجاج على الغير بتحديد التفويض عند علم التاجر به . سبق التعليق عليه فى المادة (١٧٣) .

(مادة ٢٠٦)

تنص على أن جميع المنازعات الناشئة عن عقد وكالة العقود تختص بنظرها المحكمة التى يقع فى دائرتها محل تنفيذ العقد ، وذلك استثناء من قواعد الاختصاص الواردة فى قانون المرافعات .

هذا اجراء تنظيمى من الأمور المباحة التى يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ولم يرد ما يمنعها شرعا .

٢ - التمثيل التجارى

(مادة ٢٠٧)

يعتبر ممثلا تجاريا من كان مكلفا من قبل التاجر بالقيام بعمل أعمال تجارته ، متجولا او فى محل تجارته او فى أى محل آخر ويرتبط معه بعقد عمل .

٣ - التمثيل التجارى

(مادة ٢٠٧)

تعرف الممثل التجارى بأنه من يكلف من قبل التاجر بالقيام بعمل من أعمال تجارته ، متجولا او فى محل تجارته او فى أى محل آخر أو يرتبط معه بعقد عمل .

هذه اجارة أشخاص فى عمل خاص بتعبير الممثل التجارى اصطلاح متعارف عليه بين التجار فما دام العمل مباحا فلا مانع من التعاقد عليه .

(مادة ٢٠٨)

١ - يكون التاجر مسئولا عما قام به مثله من معاملات وما اجراه من عقود وذلك فى حدود التفويض المخول له من قبل التاجر .

٢ - واذا كان الممثل مفوضا من عدة تجار فالمسئولية تترتب عليهم بالتضامن .

٣ - واذا كان الممثل مفوضا من قبل شركة كانت الشركة مسئولة عن عمله ، وترتبت مسئولية الشركاء تبعاً لنوع الشركة .

(مادة ٢٠٨)

تبين الفقرة الأولى ان التاجر يكون مسئولا عما قام به مثله من معاملات وما اجراه من عقود ، وذلك فى حدود التفويض المخول له من قبل التاجر .

مقتضوا على مصلحة التاجر فيأخذ حكم الأجير الخاص ، فلا يتصرف لحسابه أو لحساب غيره الا بموافقة تكون صريحة منعا لنزاع .

(مادة ٢١٣)

لا يجوز للممثل التجاري المتجول أن يقبض بدل السلع التي لم يبيعها ، أو أن يحتض أو يوكل شيئا من أسلحته ، واسمها أن يقبل باسم من يمثله طلبات الغير وأن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق من يمثله .

(مادة ٢١٣)

لا يجوز للممثل التجاري المتجول أن يقبض بدل السلع التي لم يبيعها . أو أن يخفض أو يوكل شيئا من اثامها وانما له أن يقبل باسم من يمثله طلبات الغير ، وأن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق من يمثله .

ومنع الممثل المتجول من قبض بدل السلع التي لم يبيعها ومن تخفيض شيء من الثمن أو تأجيله لأنه ليس من مقتضى العقد ، فلا يملكه ، وفي الوقت نفسه يضر التخفيض والتأجيل بمصلحة من يمثله شأنه في ذلك شأن الوكيل مع موكله وانظر المادة (١٨٦) وعليه أن يعمل لمصلحة موكله لأنه أمين .

(مادة ٢١٤)

التاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو بالجملة في مخزنه . ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الأشياء التي باعوها حين تسليمها . وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه ، وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن الا اذا كانوا مخولين في هذا الحق كتابة من قبل التاجر .

(مادة ٢١٤)

للتاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو بالجملة في مخزنه . ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الأشياء التي باعوها حين تسليمها ، وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه . وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن الا اذا كانوا مخولين في هذا الحق كتابة من قبل التاجر .

(مادة ٢١٠)

على الممثل التجاري أن يقوم بالأعمال التجارية المفوض فيها باسم التاجر الذي فوضه . ويجب عليه عند التوقيع أن يضع الى جانب اسمه الاسم الكامل اسم هذا التاجر معه مع بيان صفته كممثل تجاري ، ولا كان مسؤولا شخصيا عما قام به من العمل ، ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعلق بنوع التجارة المفوض له القيام بها .

(مادة ٢١٠)

يجب على الممثل التجاري أن يقوم بالأعمال التجارية المفوض فيها باسم التاجر الذي فوضه ، ويجب عليه عند التوقيع أن يضع الى جانب اسمه الكامل اسم هذا التاجر كاملا ، مع بيان صفته كممثل تجاري ، والا كان مسؤولا شخصيا عما قام به من العمل ، ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعلق بنوع التجارة المفوض له القيام بها .

دليل هذه المادة أن العقد يقتضي ذلك . ومخالفته تجعل الممثل التجاري مسؤولا عما قام به . ومع ذلك يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به من الممثل من المعاملات المذكورة ، لأن المتعاملين معه تعاملوا على أساس أنه ممثل للتاجر .

(مادة ٢١١)

للممثل التجاري أن يمثل التاجر في الدعاوى الناشئة عن المعاملات التي قام بها .

(مادة ٢١١)

للممثل التجاري أن يمثل التاجر في الدعاوى الناشئة عن المعاملات التي قام بها . هذا حكم لا مانع منه شرعا . وهو يتفق مع المذهب الغني من حيث أن الوكيل بالبيع والشراء وكيل بالخصومة .

(مادة ٢١٢)

لا يجوز للممثل التجاري أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذي استخدمه .

(مادة ٢١٢)

لا يجوز للممثل التجاري أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذي استخدمه ، لأن مقتضى عقد التمثيل أن يكون نشاط الممثل

مقصودا على مصلحة التاجر فيأخذ حكم الأجير الخاص ، فلا يتصرف لحسابه أو لحساب غيره الا بموافقة تكون صريحة منعا لنزاع .

(مادة ٢١٣)

لا يجوز للممثل التجاري المتجول أن يقبض بدل السلع التي لم يتم بيعها ، أو أن يخفض أو يؤجل شيئا من اثمانها ، وانما له أن يقبل باسم من يمثله طلبات الغير وأن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق من يمثله .

(مادة ٢١٣)

لا يجوز للممثل التجاري المتجول أن يقبض بدل السلع التي لم يتم بيعها . أو أن يخفض أو يؤجل شيئا من اثمانها وانما له أن يقبل باسم من يمثله طلبات الغير ، وأن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق من يمثله .

ومنع الممثل المتجول من قبض بدل السلع التي لم يبيعها ومن تخفيض شيء من الثمن أو تأجيله لأنه ليس من مقتضى العقد ، فلا يملكه ، وفي الوقت نفسه يضر التخفيض والتأجيل بمصلحة من يمثله شأنه في ذلك شأن الوكيل مع موكله وانظر المادة (١٨٦) وعليه أن يعمل لمصلحة موكله لأنه أمين .

(مادة ٢١٤)

للتاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو بالجملة في مخزنه . ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الأشياء التي باعوها حين تسليمها . وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه ، وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن الا اذا كانوا مخولين في هذا الحق كتابة من قبل التاجر .

(مادة ٢١٤)

للتاجر أن يخول بعض مستخدميه البيع بالتجزئة أو بالجملة في مخزنه . ولهؤلاء المستخدمين أن يقبضوا عندما لا يكون قبض الثمن منوطا بأمين صندوق في داخل المخزن أثمان الأشياء التي باعوها حين تسليمها ، وتكون الايصالات التي يعطونها باسم التاجر مقابل ما باعوه حجة عليه . وليس لهم أن يطالبوا بالثمن خارج المخزن الا اذا كانوا مخولين في هذا الحق كتابة من قبل التاجر .

(مادة ٢١٠)

على الممثل التجاري أن يقوم بالأعمال التجارية المفوض فيها باسم التاجر الذي فوضه ، ويجب عليه عند التوقيع أن يضع الى جانب اسمه اثنان اسم هذا التاجر مع بيان صفته كممثل تجاري ، والا كان مسئولا شخصيا عما قام به من العمل ، ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعلق بنوع التجاره المفوض له القيام بها .

(مادة ٢١٠)

يجب على الممثل التجاري أن يقوم بالأعمال التجارية المفوض فيها باسم التاجر الذي فوضه ، ويجب عليه عند التوقيع أن يضع الى جانب اسمه الكامل اسم هذا التاجر كاملا ، مع بيان صفته كممثل تجاري ، والا كان مسئولا شخصيا عما قام به من العمل ، ومع هذا يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به الممثل من معاملات تتعلق بنوع التجارة المفوض له القيام بها .

دليل هذه المادة أن العقد يقتضى ذلك . ومخالفته تجعل الممثل التجاري مسئولا عما قام به . ومع ذلك يجوز الرجوع على التاجر مباشرة من جراء ما قام به من الممثل من المعاملات المذكورة ، لأن المتعاملين معه تعاملوا على أساس أنه ممثل للتاجر .

(مادة ٢١١)

للممثل التجاري أن يمثل التاجر في الدعاوى الناشئة عن المعاملات التي قام بها .

(مادة ٢١١)

للممثل التجاري أن يمثل التاجر في الدعاوى الناشئة عن المعاملات التي قام بها . هذا حكم لا مانع منه شرعا . وهو يتفق مع المذهب السلفي من حيث أن الوكيل بالبيع والشراء وكيل بالخصومة .

(مادة ٢١٢)

لا يجوز للممثل التجاري أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذي استخدمه .

(مادة ٢١٢)

لا يجوز للممثل التجاري أن يقوم بأية معاملة تجارية لحسابه أو لحساب طرف ثالث دون أن يحصل على موافقة صريحة من التاجر الذي استخدمه ، لأن مقتضى عقد التمثيل أن يكون نشاط الممثل

(مادة ٢١٧)

إذا لم يعين أجر السمسار في القانون أو الاتفاق وجب تعيينه وفقا لما يقضى به العرف وإذا لم يوجد عرف قدرته المحكمة تبعا لما بذله السمسار من جهد وما صرفه من وقت في القيام بالعمل المكلف به .

(مادة ٢١٧)

إذا لم يعين أجر السمسار في القانون أو الاتفاق وجب تعيينه وفقا لما يقضى به العرف فإذا لم يوجد عرف قدرته المحكمة تبعا لما بذله السمسار من جهد وما صرفه من وقت في القيام بالعمل المكلف به . عمل السمسار غير محدد في كنه ولا في زمنه ، فهو أشبه بالجمالة يستحق عليه عوضا كالذي يدفع للمنادى والحمامى دون تحديد للوقت (أنظر الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٤٥) وعند عدم تعيين الأجر يرجع الى العرف والا فالمحكمة - وذلك ضمانا لحقه في مقابل ما قام به من جهد

(مادة ٢١٨)

- ١ - لا يستحق السمسار أجره الا اذا أدت وساطته الى إبرام العقد .
- ٢ - ويستحق الأجر بمجرد إبرام العقد ولو لم ينفذ كله أو بعضه
- ٣ - وإذا كان العقد معلقا على شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره الا اذا تحقق الشرط .

(مادة ٢١٨)

في الفقرة الأولى لا يستحق السمسار أجره الا اذا أدت وساطته الى إبرام العقد وفي الفقرة الثانية يستحق الأجر بمجرد إبرام العقد ولو لم ينفذ كله أو بعضه وأصل هاتين الفقرتين أن عقد السمسرة هو لإبرام عقد معين ، فإذا أبرم هذا العقد استحق الأجر تنفيذا لمقتضى عقد السمسرة وما دام عقد السمسرة هو لإبرام هذا العقد المعين فإن الأجر يستحق بمجرد إبرامه ولا يتوقف على تنفيذه كسليم ثمن الصفقة للبائع وتملم المشتري لها منه . وذلك تنفيذا لمقتضى عقد السمسرة والعقود اتفاقات والأصل تنفيذها ما دامت لا تتعارض مع نص شرعى كما قال بذلك الامام مالك .

أما الفقرة الثالثة تنص على أن العقد اذا كان معلقا على شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره الا اذا تحقق الشرط وذلك أن عقد الصفقة لا يتم إبرامه الا بتحقيق الشرط المتوقف عليه ، وما دام لم يتم إبرامه فإن أجر السمسار لا يكون مستحقا له بناء على عقد السمسرة فإن الغرض منه إبرام عقد معين ، ولم يتم إبرامه وذلك كله مقتضى عقد السمسرة .

وهؤلاء المستخدمون مأذون لهم في البيع وفي قبض ثمن ما باعوه فيصح تصرفهم ، وهذه الايصالات حجة على التاجر فيما يعود على المشتري من ضرر وفي غير ذلك لانه ان كان فيها ، وعدم مطالبته بضمن ما باعوه خارج المخزن الا عند الأدن كتابة من التاجر . لأن في هذا محافظة على أموال التاجر ، والمحافظة على المال مطلوبة شرعا .

(مادة ٢١٥)

الممثل التجارى مسئول بالتضامن مع التاجر عن مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة .

(مادة ٢١٥)

الممثل التجاري مسئول بالتضامن مع التاجر عن مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة . والمنافسة غير المشروعة فيها ضرر ، والضرر يتحملة من كان سببا فيه لقاعدة الضرر يزال وتضامن الممثل مع التاجر في آثار هذه المنافسة الضارة بالغير أن احدهما سبب مباشر للضرر الغير والآخر رضى بهذا الضرر فهما شريكان فيه فيتضامان في تبعته .

الفصل الخامس

السمسرة

(مادة ٢١٦)

السمسرة عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لإبرام عقد معين والتوسط لإبرامه .

الفصل الخامس - السمسرة

(مادة ٢١٦)

تعرف هذه المادة السمسرة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لإبرام عقد معين ، والتوسط لإبرامه .

هذا عرف تجارى للسمسرة وهي أمر يحتاج اليه الناس وليس هناك ما يمنعه شرعا ويدخل تحت باب التعاون على البر الذي أمر الله به في قوله « » وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » (المائدة ٢) . والذي ندب اليه النبي صلى الله عليه وسلم يمثل قوله « والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » رواه مسلم .

(مادة ٢٢١)

إذا توسط السمسار في إبرام صفقة ممنوعة قانوناً مع علمه بذلك فلا يستحق عنها أجراً .

(مادة ٢٢١)

إذا توسط السمسار في إبرام صفقة ممنوعة قانوناً مع علمه بذلك فلا يستحق عنها أجراً وذلك لأنه زاول عملاً ممنوعاً شرعاً باعتبار أن القانون موافق للشرع فعند جمهور العلماء لا يجوز الاستئجار على حمل الميئة لأكملها ولا الخمر لشرها (المغنى ج ٥ ص ٤٠٧) .

(مادة ٢٢٢)

١ - لا يستحق السمسار الأجر إلا ممن فوضه من طرفي الصفقة في إبرامها .

٢ - وإذا صدر التفويض من الطرفين كان كل منهما مسئولاً قبل السمسار بغير تضامن بينهما عن دفع الأجر المستحق عليه ولو اتفقا على أن يتحمل أحدهما أجر السمسار بكامله .

(مادة ٢٢٢)

تنص الفقرة الأولى على أن السمسار لا يستحق الأجر إلا ممن فوضه من طرفي الصفقة في إبرامها كما تنص الفقرة الثانية على أن التفويض إذا صدر من الطرفين كان كل منهما مسئولاً قبل السمسار بغير تضامن بينهما عن دفع الأجر المستحق عليه ولو اتفقا على أن يتحمل أحدهما أجر السمسار بكامله .

الأصل في هذه المادة هو تنفيذ الاتفاق بين السمسار ومن تعاقد معه ، واتفاقه مع كل من الطرفين على أجر بمثابة عقدين منفصلين مستقلين لا يتحمل فيه طرف ما التزمه طرف آخر .

(مادة ٢٢٣)

لا يجوز للسمسار استرداد المصروفات التي تحملها في تنفيذ العمل المكلف به إلا إذا اتفق على ذلك ، وفي هذه الحالة تستحق المصروفات ولو لم يبرم العقد .

(مادة ٢٢٣)

لا يجوز للسمسار استرداد المصروفات التي تحملها في تنفيذ العمل المكلف به إلا إذا اتفق على ذلك ، وفي هذه الحالة تستحق المصروفات ولو لم يبرم العقد .

(مادة ٢١٩)

إذا فسخ العقد الذي توسط السمسار في إبرامه أياً كان سبب الفسخ ، جاز للسمسار المطالبة بأجره أو الاحتفاظ به أن كان قد قبضه ، لا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من جانبه .

(مادة ٢١٩)

إذا فسخ العقد الذي توسط السمسار في إبرامه أياً كان سبب الفسخ جاز للسمسار المطالبة بأجره أو الاحتفاظ به أن كان قد قبضه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من جانبه .

ما دام السمسار قد قام بعمله بمقتضى التعاقد معه فإنه يستحق أجره بعد إبرام عقد الصفقة كما تنص المادة السابقة فإذا فسخ عقد الصفقة بعد إبرامه بسبب من السمسار كالغش أو الخطأ الجسيم فإنه لا يستحق الأجر على عقد هذه الصفقة لأنه لم ينفذ مقتضى عقد السمسرة وارتكب ما نهى الشرع عنه وعليه - إلى جانب عدم استحقاقه الأجر - الضمان أو التعويض لما قد يكون من أضرار كما تنص عليه المادة (٢٢٤) الآتية بعد .

(مادة ٢٢٠)

يجوز للمحكمة أن تخفض أجر السمسار إذا كان غير متناسب مع الخدمات التي أداها إلا إذا تعين مقدار الأجر أو دفع الأجر المتفق عليه بعد إبرام العقد الذي توسط فيه السمسار .

(مادة ٢٢٠)

يجوز للمحكمة أن تخفض أجر السمسار إذا كان غير متناسب مع الخدمات التي أداها إلا إذا تعين مقدار الأجر أو دفع الأجر المتفق عليه بعد إبرام العقد الذي توسط فيه السمسار .

عند الاتفاق على أجر معين ، وكذلك عند دفع الأجر إلى السمسار بعد إبرام عقد الصفقة لا يجوز للمحكمة أن تتدخل بالتخفيض لهذا الأجر وذلك تنفيذاً للاتفاق كما هو مذهب الإمام مالك . أما إذا لم يدفع الأجر للسمسار فيجوز للمحكمة أن تتدخل بتخفيضه إذا رأت أنه غير متناسب مع الجهد الذي بذله لإبرام العقد ، وذلك على رأى أبى القاسم من المالكية في أنه إذا علم العامل سهولة ما تعاقد عليه من عمل ، وكان الجهد كبيراً لا يتناسب مع الجهد المبذول جاز رفع الأمر إلى القضاء لتحديد الأجر المناسب ، بناء على أن الأجر ينبغي أن يكون متكافئاً مع العمل كما وكيفا (الشرح الصغير ج ٢ باب الجمالة ص ٢٧٠ - المكتبة التجارية) .

(مادة ٢٢٥)

لا يجوز للسمسار ان يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة التي يتوسط في ابرامها الا اذا اجازته التعاقد في ذلك وفي هذه الحالة لا يستحق السمسار أى أجر .

الأصل أنه لا يجوز للسمسار أن يجعل لنفسه مصلحة في الصفقة التي يتوسط في ابرامها لاحتمال أن يتعارض ذلك مع مصلحة من كلفه بالعمل ، الا اذا وافق من كلفه بالعمل على ذلك ، وفي هذه الحالة يصح العقد ، ولا يستحق السمسار أجرا ، وليس في ذلك مخالفة لأحكام الشرع .

(مادة ٢٢٦)

١ - على السمسار ان يقيد في دفاتره جميع المعاملات التي تبرم بسعيه ، وأن يحفظ الوثائق المتعلقة بها وأن يعطى عن كل ذلك صورة طبق الأصل لمن يطلبها من المتعاقدين .

٢ - وفي حالة البيع بالنموذج يجب على السمسار أن يحتفظ بالنموذج الى أن يقبل المشتري البضاعة دون تحفظ أو تسوى جميع المنازعات بشأنها .

(مادة ٢٢٦)

في الفقرة الاولى على السمسار أن يقيد في دفاتره جميع المعاملات التي تبرم بسعيه وأن يحفظ الوثائق المتعلقة بها وأن يعطى عن كل ذلك صورة طبق الأصل لمن يطلبها من المتعاقدين .

وفي الفقرة الثانية : وفي البيع بالنموذج يجب على السمسار أن يحتفظ بالنموذج الى أن يقبل المشتري البضاعة دون تحفظ أو تسوى جميع المنازعات بشأنها .

هذه اجراءات تنظيمية يقصد بها حفظ الحقوق وعدم التنازع . وهي من الأمور التي يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة وليس هناك ما يمنعها شرعا .

(مادة ٢٢٧)

السمسار مسئول عن تعويض الضرر الناجم عن هلاك أو فقدان ما يتسلمه من مستندات أو أوراق أو أشياء متعلقة بالصفقة التي يتوسط في ابرامها الا اذا أثبت السبب الأجنبي .

عدم استحقاق السمسار استرداد المصروفات المذكورة لانه سيأخذ مقابلا في نظير عمله ، وقد يستلزم هذا العمل مصروفات أو لا يستلزم ، فهناك جعل مقطوع معلوم حصل الاتفاق عليه فهو المستحق لا غير الا اذا اتفق في عقد السمسرة على استحقاق هذه المصروفات فينفذ الاتفاق فهو الأساس في المعاملات الدنيوية كما رآه مالك واستحقاقها لاصله له بأبرام الصفقة أو عدم ابرامها فانزأ أبرمت استحق استرداد المصروفات مع الجعل المتفق عليه وان لم تبرم استحق المصروفات فقط تنفيذا للاتفاق ومنعا للضرر الذي وقع عليه بهذه المصروفات وعدم استحقاق الجعل والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(مادة ٢٢٤)

على السمسار ولو لم يكن مفوضا الا من احد طرفي الصفقة ان يعرضها عليهما عرضا أميناً وأن يوقفهما على جميع الظروف التي يعلمها عنها ويكون مسئولاً قبلهما عن كل غش أو خطأ يصدر منه .

(مادة ٢٢٤)

على السمسار - ولو لم يكن مفوضا الا من احد طرفي الصفقة - أن يعرضها عليهما عرضا أميناً وأن يوقفهما على جميع الظروف التي يعلمها عنها ، ويكون مسئولاً قبلهما عن كل غش أو خطأ يصدر منه . المفروض في السمسار أن يؤدي عمله باتقان وأمانة لحديث « أن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » رواه البيهقي ومن الاتقان عرض الموضوع المكلف به عرضا أميناً فاذا لم يقم بذلك كان عاصيا لربه خالفا لامانة العمل مسببا لضرر يلحق بمن وثق فيه فيكون مسئولاً بالتعويض عن كل ضرر حدث من الغش أو الخطأ الذي صدر منه بحكم تسيبه فيه لقاعدة « الضرر يزال » .

(مادة ٢٢٥)

لا يجوز للسمسار ان يقيم نفسه طرفا ثانيا في الصفقة التي يتوسط في ابرامها الا اذا اجازته التعاقد في ذلك ، وفي هذه الحالة لا يستحق السمسار أى أجر .

(مادة ٢٢٩)

١ - إذا أناب السمسار غيره في تنفيذ العمل المكلف به دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه . ويكون السمسار ونائبه متضامنين في المسؤولية .

٢ - وإذا رخص للسمسار في إقامة نائب عنه دون أن يعين له شخص النائب فلا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

٣ - وفي جميع الأحوال يجوز لمن فوض السمسار أن يرجع على النائب مباشرة .

في الفقرة الأولى : إذا أناب السمسار غيره في تنفيذ العمل المكلف به دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه ويكون السمسار ونائبه متضامنين في المسؤولية . ذلك أن النائب يكون وكيلًا للسمسار فيكونان متضامنين في المسؤولية عن الأضرار التي تنجم عن تصرفات الوكيل لاشتراكهما في حدوث هذا الضرر أحدهما بطريق مباشر والآخر بطريق التسبب .

وفي الفقرة الثانية : إذا رخص للسمسار في إقامة نائب عنه دون أن يعين له شخص النائب فلا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات . عند الترخيص للسمسار في إقامة نائب عنه يكون النائب وكيلًا له فيكون مسئولاً عن الأضرار التي تقع على العاقد لأن أحكام العقد وحقوقه ترجع إلى الموكل على رأي الجمهور وذلك بسبب سوء اختياره للنائب أو خطئه فيما أصدره إليه من تعليمات . ولا يسأل عما سوى ذلك مما يتسبب فيه النائب من أضرار أخرى لأنه لم ياذن له في التصرفات التي تسبب فيها .

وفي الفقرة الثالثة : وفي جميع الأحوال يجوز لمن فوض السمسار أن يرجع على النائب مباشرة ذلك أنه بمقتضى المادة ٢٢٧ السمسار مسئول عن تعويض الضرر ، فلمن فوضه في إقامة نائب عنه أن يرجع مباشرة على النائب لأنه وكيل عن السمسار ولأنه هو المتسبب في الضرر بطريق المباشرة .

(مادة ٢٢٧)

السمسار مسئول عن تعويض الضرر الناجم عن هلاك أو فقدان ما يتسلمه من مستندات أو أوراق أو أشياء متعلقة بالصفقة التي يتوسط في إبرامها إلا إذا أثبت السبب الأجنبي كالقوة القاهرة .

السمسار أجير مشترك ، والأجير المشترك في رواية عن أحد يضمن ما تحت يده إلا إذا كان هناك سبب أجنبي وذلك كالخرق واللصوص وهلاك الحيوان (الإفصاح لابن هبيرة ج ٢ ص ٤٢ - طبعة الرياض) .

(مادة ٢٢٨)

١ - لا يضمن السمسار يسار طرفي الصفقة التي يتوسط في إبرامها ولا يسأل عن تنفيذها أو عن قيمة البضائع وصنفها إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ من جانبه .

٢ - ومع ذلك يكون السمسار مسئولاً عن تنفيذ الصفقة بالتضامن مع المتعاقدين إذا كانت له - فيما عدا أجره - مصلحة فيها .

(مادة ٢٢٨)

في الفقرة الأولى : السمسار غير ضامن يسار طرفي الصفقة التي يتوسط في إبرامها وغير مسئول عن تنفيذها أو عن قيمة وصنف البضائع المتعلقة بها إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ من جانبه .

وفي الفقرة الثانية : ومع ذلك يكون السمسار مسئولاً عن تنفيذ الصفقة بالتضامن مع المتعاقدين إذا كانت له فيما عدا أجره مصلحة فيها .

عقد السمسرة هو على إبرام الصفقة وما عدا ذلك من حقوق عقد الصفقة وأحكامه فهو راجع إلى المتعاقدين ولا شأن للسمسار به إلا إذا ثبت أنه غش أو صدر منه خطأ ترتب عليه عدم تنفيذ الصفقة فيكون مسئولاً طبقاً للمادة ٢٢٤ .

ولو كانت له مصلحة في هذه الصفقة يكون مسئولاً بالتضامن مع المتعاقدين في تنفيذها لأنه أصبح شريكاً في المنفعة فيعطى حكم المتعاقدين في المسؤولية .

(مادة ٢٣٠)

إذا فوض عدة سمسارة بعقد واحد كانوا مسئولين بالتضامن عن العمل المكلفين به إلا إذا رخص لهم في العمل منفردين .

(مادة ٢٣٠)

إذا فوض عدة سمسارة بعقد واحد كانوا مسئولين بالتضامن عن العمل المكلفين به إلا إذا رخص لهم في العمل منفردين . التعاقد الواحد مع متعددين جعلهم كشخص واحد فيتضامنون في تحمل المسؤولية عن العمل المكلفين به وفيما ينتج من أضرار بسبب تصرفاتهم فإذا أذن لهم بالعمل منفردين اعتبر العقد لهم كأنه عقد مع كل واحد منهم على حدة فيكون كل مسئولاً عن العمل الذي يقوم به بدون تضامن مع الآخرين «ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى» سورة الأنعام (١٦٤) .

(مادة ٢٣١)

إذا فوض اشخاص متعددون سمساراً واحداً في عمل مشترك بينهم كانوا مسئولين بالتضامن قبله عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذا التفويض .

(مادة ٢٣١)

إذا فوض أشخاص متعددون سمساراً واحداً في عمل مشترك بينهم كانوا مسئولين بالتضامن قبله عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذا التفويض .

ذلك لأن السمسار مادام يتصرف لصالحهم جميعاً يكونون كشخص واحد يتضامنون جميعاً بالنسبة اليه في تنفيذ كل الالتزامات الناشئة عن هذا التفويض ، لأن كل شريك يعتبر أصيلاً في نصيبه ووكيلاً عن شركائه فتعود حقوق العقد وأحكامه الى كل واحد منهم .

(مادة ٢٣٢)

تسرى على السمسرة في أسواق المضاربة أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بذلك .

(مادة ٢٣٢)

تسرى على السمسرة في أسواق المضاربة أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بذلك . يرجع في تأصيل هذه المادة الى القوانين والأنظمة الخاصة بالبورصات .

الفصل السادس - النقل

الفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ٢٣٣)

عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل مقابل أجره بأن يقوم بوسائطه الخاصة بنقل شيء أو شخص الى مكان معين .

الفصل السادس - النقل

الفرع الأول - أحكام عامة

(مادة ٢٣٣)

عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل مقابل أجره بأن يقوم بوسائطه الخاصة بنقل شيء أو شخص الى مكان معين .

هذا عقد اجارة والاجارة جائزة في كل ما يحل بيعه عند جميع فقهاء الامصار والصدر الأول ودليلهم قول الله تعالى « انى أريد ان أنكحك إحدى ابنتي هاتين على ان تأجرني ثمانى حجج » القصص ٢٧ وشريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يرد ناسخ . وكذلك قوله تعالى « فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن » الطلاق ٦ . واستأجر النبی (ص) هاديا مشركا الى المدينة عند الهجرة .

والأجر وهو المقابل للثمن في البيع ينبغي أن يكون مما يجوز بيعه ، فان كان منفعة فينبغي أن تكون مما لم ينه عنه الشارع .

فان كان محرم العين حرمت اجارته أو كان منفعة منها كالنواح وحفلات المجون . وجاز بيع ما يخرج من العين لحديث ابن عمر الثابت : أن رسول الله (ص) دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على ان يعملوا من أموالهم على نصف ما تخرجه الأرض والثمرة (بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٢٣ والمجلد لابن حزم ج ٩ ص ٤) وبه أخذ أحمد وأبو يوسف ومحمد من الحنفية ، والثوري وابن ابي ليلى والاوزاعي وجماعة .

(مادة ٢٣٤)

فيما عدا النقل البحري تسرى الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على جميع أنواع النقل إما كانت صفة الناقل مع مراعاة الأحكام التي تنص عليها القوانين الخاصة بشأن بعض أنواع النقل وأحكام اتفاقيات النقل الدولية المعمول بها في الجمهورية .

(مادة ٢٣٦)

في الفقرة الأولى يتم عقد النقل وعقد الوكالة بالعمولة للنقل بمجرد الاتفاق . ويجوز اثبات العقد بجميع الطرق المقررة قانوناً .
ذلك لأن الأصل في المعاملات التجارية هو الاتفاق كما رأه
الامام مالك . فيتم العقد بمجرد الاتفاق ولا يحتاج الى اثبات
بطريقة خاصة بل يجوز اثباته بكل الطرق المقررة قانوناً . وذلك
يسيراً لعملية النقل وتنشيط التجارة .

وفي الفقرة الثانية : تسلم الناقل للشيء محل النقل يعني قبولاً
منه للايجاب الصادر من المرسل .

كل عقد لابد فيه من ايجاب وقبول ، ولا يشترط أن يكون ذلك
باللفظ ، فقد يكون بالكتابة والاشارة لغير القادر عليه . وتسلم
الناقل لما تعاقده على نقله يعد قبولاً بالتعاطي ، وهو جائز شرعاً ،
لأنه يعبر عن ارادة الناقل ، ويدل على ادراكه ما يقوم به . فالشرط
في المتعاقدين هو التمييز الذي يدرك به الشخص ما يقول ويعنيه .

وفي الفقرة الثالثة : يعتبر صعود الراكب الى واسطة النقل قبولاً
لايجاب الصادر من الناقل الا اذا ثبت ان نية الراكب لم تتجه
الى ابرام عقد النقل .

الايجاب والقبول دليل على ارادة كل من المتعاقدين ، ولا بد
أن يكون الدليل صادراً من مميز عاقل وان يكون واضح الدلالة
على ما يريد وقاطعاً فيما يعنيه ، ومجرد صعود الراكب الى السفينة
ليس قاطعاً في ارادة السفر ، فقد يكون لتوديع مسافر ، وقد يكون
لاختبار السفينة لتأكد من صلاحيتها أو مناسبتها لسفره .

(مادة ٢٣٧)

اذا كان لاناقل اكثر من نموذج واحد للعقد التي يبرمها لعقد النقل
فيكون النقل بمقتضى النموذج الذي يتضمن الشروط العامة ، الا اذا
اتفق على اتباع نموذج آخر . وفي هذه الحالة لا يجوز تجزئة الشروط
المذكورة في هذا النموذج .

(مادة ٢٣٤)

فيما عدا النقل البحري تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل
على جميع انواع النقل ايا كانت صفة الناقل ، مع مراعاة الأحكام
التي تنص عليها القوانين الخاصة بشأن بعض أنواع النقل وأحكام
اتفاقيات النقل الدولية المعمول بها في الجمهورية .

هذا تنظيم قانوني لا يتعارض مع نص شرعي فهو جائز
للمصلحة .

(مادة ٢٣٥)

تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على النقل ولو اقتصرت
به عمليات من طبيعة أخرى ما لم تكن هذه العمليات هي الغرض
الرئيسي من التعاقد .

(مادة ٢٣٥)

تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل على النقل
ولو اقتصرت به عمليات من طبيعة أخرى ما لم تكن هذه العمليات
الأخرى هي الغرض الرئيسي من التعاقد .

اذا اشترى انسان شيئاً على أن ينقله البائع من مكان كذا الى
مكان كذا ، فان كان النقل هو المقصود فتسري على هذه العملية
قوانين النقل ، أما اذا كان المقصود الأصلي هو البيع فلا تسري
عليها قوانين النقل بل تسري عليها قوانين البيع .

وهذا تنظيم لم يرد ما يمنعه شرعاً .

(مادة ٢٣٦)

١ - يتم عقد النقل وعقد الوكالة بالعمولة للنقل بمجرد الاتفاق
ويجوز اثبات العقد بجميع الطرق المقررة قانوناً .

٢ - ويعتبر تسلم الناقل للشيء محل النقل قبولاً منه للايجاب
الصادر من المرسل .

٣ - ويعتبر صعود الراكب الى واسطة النقل قبولاً للايجاب الصادر
من الناقل الا اذا ثبت ان نية الراكب لم تتجه الى ابرام عقد النقل .

(مادة ٢٣٧)

إذا كان للناقل أكثر من نموذج واحد للعقد التي يبرمها انعقد النقل بمقتضى النموذج الذى يتضمن الشروط العامة ، إلا إذا اتفق على اتباع نموذج آخر . وفى هذه الحالة لا يجوز تجزئة الشروط المذكورة فى هذا النموذج .

(مادة ٢٣٩)

١ - لا يعتبر من القوة القاهرة فى مواد النقل انفجار وسائل النقل أو احتراقها أو خروجها عن القضبان التى تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث التى ترجع إلى الأدوات التى يستعملها الناقل فى تنفيذ النقل ولو ثبت أنه اتخذ الحيطة لضمان صلاحيتها للعمل ومنع ما تحدثه من ضرر .

٢ - وكذلك لا يعتبر من القوة القاهرة الحوادث التى ترجع إلى وفاة تابعى الناقل فجأة أو إصابتهم بضعف بدنى أو عقلى أثناء العمل ولو ثبت أن الناقل اتخذ الحيطة لضمان لياقتهم البدنية والعقلية .

(مادة ٢٣٩)

فى الفقرة الأولى : لا يعتبر من القوة القاهرة فى مواد النقل انفجار وسائل النقل أو احتراقها أو خروجها عن القضبان التى تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث التى ترجع إلى الأدوات التى يستعملها الناقل فى تنفيذ النقل ولو ثبت أنه اتخذ الحيطة لضمان صلاحيتها للعمل ومنع ما تحدثه من ضرر .

وفى الفقرة الثانية : وكذلك لا يعتبر من القوة القاهرة الحوادث التى ترجع إلى وفاة تابعى الناقل فجأة أو إصابتهم بضعف بدنى أو عقلى أثناء العمل ولو ثبت أن الناقل اتخذ الحيطة لضمان لياقتهم البدنية والعقلية .

لما كان الإسلام يأمر الإنسان بحسن القيام على ماله وحسن رعايته ووجوب المحافظة عليه وعلى أموال غيره وأنفسهم ، وكان من أهم وسائل المحافظة على ذلك التأمين على أدوات نقل الناقل وتابعيه وما ينقله من أشياء وأشخاص ضد الأخطار عند مسئولاً عند تقصيره فى التأمين ضد ما يصيبها من تلف ولم يعتبر ما ينالها حينئذ من ذلك راجعاً إلى القوة القاهرة ولو ثبت اتخاذ الحيطة لصلاحية الأدوات للعمل ومنع ما تحدثه من ضرر أو لضمان لياقة تابعيه البدنية والعقلية .

(مادة ٢٣٨)

تشمل مسئولية الناقل أفعاله وأفعال تابعيه التى تقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم ، ويعتبر تابعا كل شخص يستخدمه الناقل فى تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد النقل .

(مادة ٢٣٨)

تشمل مسئولية الناقل أفعاله وأفعال تابعيه التى تقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم . ويعتبر تابعا كل شخص يستخدمه الناقل فى تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد النقل .

تنص هذه المادة على أن الناقل مسئول عن كل ضرر يلحق ما تعاقد على نقله ، وهذه المسئولية تشمل أعماله وأعمال تابعيه فهم كوكلاء أو أجراء ، والوكلاء والأجراء أمناء ، والمسئولية تكون عند التعدى أو الإهمال أو التقصير ، وإن كانت المادة لم تقيدها بذلك ، قال فى المعنى لابن قدامة (ج ٥ ص ٣٨٨ وما بعدها) والملاح يضمن ما تلف من يده أو جذفه - أى ضرب المجذاف - ثم قال : ولو كان صاحب المتاع مع الملاح فى السفينة إذا هلك بجنابة الملاح كشده ونحوه فهو مضمون عليه ، لأن وجوب الضمان عليه لجناية يده وتقريطه ، وروى عن عمر وعلى وشريح والحسن . وهو قول أبى حنيفة ومالك وأحمد لمروائين عن الشافعى . وكان على يضمن الأجراء المشتركين يقول : لا يصلح الناس إلا ذلك . والدليل أنه لا يستحق الأجر إلا بالعمل ، فلو تلف الثوب بعد عمله فى حرزه لا يستحق أجرا وكان ذهب عمله من ضمانه ، بخلاف الأجير الخاص فإنه

الفرع الثاني - نقل الأشياء

(مادة ٢٤٢)

١ - على المرسل أن يقدم للناقل بيانات عن اسم المرسل إليه وعنوانه والمكان المطلوب الإرسال إليه ونوع الأشياء محل النقل وقيمتها ووزنها وحجمها وكيفية حزمها وعدد الطرود التي تشملها وغير ذلك من البيانات التي يتطلبها الناقل لتعيين ذاتية الشيء .

٢ - يسأل المرسل عن الأضرار الناجمة عن عدم صحة البيانات التي يقدمها أو عدم كفايتها .

الفرع الثاني - نقل الأشياء

(مادة ٢٤٢)

في الفقرة الأولى : على المرسل أن يقدم للناقل بيانات عن اسم المرسل إليه وعنوانه والمكان المطلوب الإرسال إليه ونوع الأشياء محل النقل وقيمتها ووزنها وحجمها وكيفية حزمها وعدد الطرود التي تشملها وغير ذلك من البيانات التي يتطلبها الناقل لتعيين ذاتية الشيء .

وفي الفقرة الثانية : يسأل المرسل عن الأضرار الناجمة عن عدم صحة البيانات التي يقدمها أو عدم كفايتها .

وجوب تقديم البيانات المذكورة أساسه تمكين الناقل من تنفيذ عقد النقل ، لأنه أجبر مشترك يعمل للمرسل ولغيره فلا بد من البيانات الكافية حتى تتميز سلعة كل شاحن على حدة تميزا واضحا ويتحدد الضمان عند حصول الضرر ، وهذا من مقتضى العقد ولا يتعارض مع نص شرعي .

وانتقصير في اعطاء هذه البيانات يجعل الناقل غير ضامن ، فإذا حصل ضرر بسبب التقصير في اعطاء البيانات كان المرسل هو المتسبب فيه ، فلا يتحمل الناقل تبعه هذا الضرر . « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

(مادة ٢٤٣)

إذا حوت وثيقة نقل وجب أن تشمل بوجه خاص على البيانات الآتية :

- ١ - مكان تحرير الوثيقة وتاريخ التحرير .
- ٢ - اسم المرسل والمرسل إليه والناقل والوكيل بالعمولة للنقل أن وجد وعناوينهم .

(مادة ٢٤٠)

لا يسأل الناقل عن تعويض الضرر الناشئ عن تعطيل النقل أو الانحراف عن الطريق المعين له بسبب الاضطرار الى تقديم المساعدة لأي شخص مريض أو مصاب أو في خطر .

(مادة ٢٤٠)

لا يسأل الناقل عن تعويض الضرر الناشئ عن تعطيل النقل أو الانحراف عن الطريق المعين له بسبب الاضطرار الى تقديم المساعدة لأي شخص مريض أو مصاب أو في خطر .

هذه المادة تشجع على تقديم المساعدة لمن هو في خطر لانقاذ حياته ، نال حياة أغلى من كل شيء في الوجود حتى لو ترتب على هذه المساعدة ضرر بسبب تعطيل النقل وعدم وصول المنقول في موعده ، أو بسبب مخالفة الناقل للطريق المعين له وسيره في طريق آخر أحدث ضررا ، فانه لا يكون مسئولا عن تعويض هذه الأضرار ، لأن الاسلام يأمر المؤمنين بوجوب المحافظة على أموال الغير وحياته ، ومساعدته بكل مستطاع لانقاذهما فإن أهمل أو قصر في ذلك فإن الامام مالك يعده متسببا أو مشاركا في التلف .

(مادة ٢٤١)

- ١ - يقصد بالغش في مواد النقل كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه يقصد أحداث ضرر .
- ٢ - ويقصد بالخطأ الجسيم كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه برعونة مقرونة بادراك لما ينجم عن ذلك من ضرر .

(مادة ٢٤١)

في الفقرة الأولى : يقصد بالغش في مواد النقل كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه يقصد أحداث ضرر وفي الفقرة الثانية : يقصد بالخطأ الجسيم كل فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه برعونة مقرونة بادراك لما ينجم عن ذلك من ضرر .

توضيح الغش والخطأ الجسيم مطابق لما يجري عليه العرف التجاري ، أو هو إجراء يباح لولي الأمر اتخاذه لتحديد المسؤولية وتحقيق المصلحة ، وليس هناك ما يمنعه شرعا . ولولي الأمر أو القاضي تقديره .

وفي الفقرة الثالثة يجوز أن تحرر وثيقة النقل باسم شخص معين أو لأمره أو للحامل ، ويجرى تداول الوثيقة بالتظهير إذا كانت باسم شخص معين أو لأمره وبالمناولة إذا كانت للحامل .
ويرجع في تأصيل هذه الفقرة الى المادة ١٥٥ في الايداع .

(مادة ٢٤٥)

وثيقة النقل حجة في اثبات البيانات الواردة فيها . وعلى من يدعى ما يخالف هذه البيانات اثبات ذلك .

(مادة ٢٤٥)

وثيقة النقل حجة في اثبات البيانات الواردة فيها ، وعلى من يدعى ما يخالف هذه البيانات اثبات ذلك .

الكتابة طريقة من طرق الاثبات كما جاء في آية الدين ، وعلى من يدعى مخالفة ما في الوثيقة أن يثبت ذلك بالبينه كما رأى أحمد بن حنبل (أظر مادة ٨٣) .

(مادة ٢٤٦)

١ - لا تثبت للمرسل اليه الحقوق الناشئة عن عقد النقل ولا يتحمل الالتزامات الناتجة عنه الا اذا قبل هذه الحقوق والالتزامات صراحة او ضمنا .

٢ - ويعتبر على وجه الخصوص قبولاً ضمناً من المرسل اليه تسلم وثيقة النقل أو الشيء محل النقل أو المطالبة بتسليمه أو إصداره تعليمات بشأنه .

(مادة ٢٤٦)

في الفقرة الأولى لا تثبت للمرسل اليه الحقوق الناشئة عن عقد النقل ولا يتحمل الالتزامات الناتجة عنه الا اذا قبل هذه الحقوق والالتزامات صراحة أو ضمناً .

عقد النقل يكون بين المرسل والناقل ، والحقوق الناشئة عنه كطلب الناقل الأجر وطلب المرسل التعويض منه ، والالتزامات كدفع التعويض من الناقل عن الضرر - كل ذلك يكون بين المتعاقدين ، أما المرسل اليه فليس طرفاً في عقد النقل فليس له حق فيما يثبت فيه وليس عليه التزام فيما يترتب عليه الا اذا قبل ذلك صراحة أو ضمناً فيعد اتفاقاً والاتفاق يجب تنفيذه . لأن الأصل في المعاملات الدنيوية هو التراضي والاتفاق كما ذهب اليه مالك ، وقد سبق أكثر من مرة

٣ - مكان القيام والوصول .

٤ - البيانات المتعلقة بتعيين الأشياء محل النقل وقيمتها .

٥ - الميعاد المعين لمباشرة النقل .

٦ - اجرة النقل وغيرها من المصروفات مع بيان ما اذا كانت مستحقة على المرسل أو المرسل اليه .

٧ - الشروط المتعلقة بالشحن أو التفريغ ونوع العربات الواجب استعمالها في النقل والطريق الواجب اتباعه وتحديد المسؤولية وغير ذلك من الشروط الخاصة التي يتضمنها اتفاق النقل .

(مادة ٢٤٣)

تحدث في سبع فقرات على ما تشتمل عليه وثيقة النقل من بيانات خاصة اذا حررت .

وهي كلها أمور تنظيمية يقصد منها تحقيق المصلحة ودفع الضرر ومنع النزاع ، ولم يرد نص يحرمها .

(مادة ٢٤٤)

١ - للمرسل ان يطلب من الناقل تسليمه صورة من وثيقة النقل .

٢ - واذا لم تحرر وثيقة جاز للمرسل أن يطلب اعطائه ايصالاً موقعاً من الناقل بتسليم الشيء محل النقل ويجب ان يكون الايصال مؤرخاً ومشتتلاً على البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشيء واجرة النقل .

٣ - ويجوز أن تحرر وثيقة النقل باسم شخص معين أو لأمره أو للحامل ويجرى تداول الوثيقة بالتظهير اذا كانت باسم شخص معين أو لأمره وبالمناولة اذا كانت للحامل .

(مادة ٢٤٤)

في الفقرة الأولى : للمرسل أن يطلب من الناقل تسليمه صورة من وثيقة النقل . وفي الفقرة الثانية اذا لم تحرر وثيقة جاز للمرسل أن يطلب اعطائه ايصالاً موقعاً من الناقل بتسليم الشيء محل النقل ، ويجب أن يكون الايصال مؤرخاً ومشتتلاً على البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشيء واجرة النقل .

وما في هاتين الفقرتين يقصد منه الاستيثاق ومنع النزاع ، ولم يرد نص .

(مادة ٢٤٨)

١ - إذا اقتضت طبيعة الشيء اعداده للنقل بتغليفه أو تعبئته أو حزمه وجب على المرسل أن يقوم بذلك بكيفية تقيه الهلاك أو التلف ولا تعرض الأشخاص أو الأدوات أو الأشياء الأخرى التي انتقلت معه للضرر . وإذا كانت شروط النقل تستلزم اتباع طريقة معينة في التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب على المرسل مراعاتها .

٢ - ويكون المرسل مسؤولاً عن الأضرار التي تنشأ عن العيب في التغليف أو التعبئة أو الحزم ومع ذلك يكون الناقل مسؤولاً عن هذه الأضرار إذا قبل الناقل مع علمه بالعيب ويعتبر الناقل عالماً بالعيب إذا كان ظاهراً أو كان مما لا يخفى على الناقل العادى .

٣ - ولا يجوز للناقل أن يفي مسؤوليته عن هلاك أو تلف شيء مما ينقل بالبات أن الضرر نشأ عن عيب في تغليف شيء آخر أو في تعبئته أو في حزمه . ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك .

(مادة ٢٤٨)

في الفقرة الأولى إذا اقتضت طبيعة الشيء اعداده للنقل بتغليفه أو تعبئته أو حزمه وجب على المرسل أن يقوم بذلك بكيفية تقيسه الهلاك أو التلف ولا تعرض الأشخاص أو الأدوات أو الأشياء الأخرى التي تنقل معه للضرر وإذا كانت شروط النقل تستلزم اتباع طريقة معينة في التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب على المرسل مراعاتها .

دليل هذه الفقرة أن ما فيها هو مقتضى العقد ، والعرف التجارى أيضاً وتنفيذ للشروط ، وهى أمور يقصد منها منع الضرر ، والأسلام ينهى عن الضرر .

وفى الفقرة الثانية يكون المرسل مسؤولاً عن الأضرار التي تنشأ عن العيب في التغليف أو التعبئة أو الحزم ، ومع ذلك يكون الناقل مسؤولاً عن هذه الأضرار إذا قبل الناقل تسليماً مع علمه بالعيب ويعتبر الناقل عالماً بالعيب إذا كان العيب ظاهراً أو كان مما لا يخفى على الناقل العادى .

مسئولية المرسل أساسها ائمال ما هو معروف عرفاً أو مشروط ، ومسئولية الناقل أساسها أنه رضى بتنفيذ النقل مع وجود العيب الذى يعلمه بأية وسيلة من وسائل العلم ، التى منها كون العيب ظاهراً أولاً يخفى على الناقل العادى ، فيتحمل مسؤولية ما ينشأ من ضرره بسبب هذا العيب فهو شريك للمرسل فيها .

وفى الفقرة الثانية : يعتبر على وجه الخصوص قبولاً ضمنياً من المرسل اليه تسليم وثيقة النقل أو الشيء محل النقل أو المطالبة بتسليمه أو اصداره تعليمات بشأنه .

هذه امارات على الرضا فيلزم ما يترتب عليه مما أوضحناه فى الفقرة السابقة .

(مادة ٢٤٧)

١ - على المرسل أن يسلم الناقل الشيء والوثائق الضرورية لتنفيذ النقل ، ويكون المرسل مسؤولاً عن عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للحقيقة ، ويكون الناقل مسؤولاً عن ضياعها أو ائمال استعمالها أو اساءة هذا الاستعمال .

٢ - وإذا اقتضى النقل استعداداً خاصاً وجب على المرسل اخطار الناقل بذلك قبل تسليم الشيء اليه بوقت كاف .

٣ - ويكون التسليم فى محل الناقل ما لم يتفق على أن يكون فى محل المرسل أو فى محل آخر .

(مادة ٢٤٧)

فى الفقرة الأولى على المرسل أن يسلم الناقل الشيء والوثائق الضرورية لتنفيذ النقل ويكون المرسل مسؤولاً عن عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للحقيقة ، والناقل مسؤولاً عن ضياعها أو ائمال استعمالها أو اساءة هذا الاستعمال .

وأساس هذه الفقرة أن تسليم هذه الأشياء من مقتضى عقد النقل فهو لا ينفذ إلا بها وعند حصول ضرر بسبب عدم كفاية هذه الوثائق أو عدم مطابقتها للحقيقة يكون المرسل هو المسئول لأنه المتسبب فيه ، كما أن الناقل أمين على ماتحت يده من الوثائق فيسأل عن ضياعها أو ائمالها فى استعمالها أو اساءة هذا الاستعمال ، لأن ذلك يسبب ضرراً للمرسل فتكون تبعته على الناقل ، لأن حفظ هذه المستندات من مقتضى عقد النقل لأنه لا يتم إلا بها غالباً .

وفى الفقرة الثالثة تسليم المرسل الشيء فى محل الناقل ما لم يتفق على أن يكون فى محل المرسل أو فى محل آخر .

التسليم فى محل الناقل هو عرف العاملين فى هذه المهنة والعرف معتبر شرعاً ، وذلك إذا لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك فيقدم الاتفاق وينفذ ، كما ذهب اليه مالك .

وفي الفقرة الثالثة لا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن هلاك شيء ، أو تلفه مما ينقل بأثبات أن الضرر نشأ عن عيب في تغليف شيء آخر أو في تعبئته أو في حزمه وبتحقيق باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

وفي الفقرة الثالثة لا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن هلاك شيء ، أو تلفه مما ينقل بأثبات أن الضرر نشأ عن عيب في تغليف شيء آخر أو في تعبئته أو في حزمه وبتحقيق باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

أساس هذه الفقرة دفع الضرر عن الناقل وعدم تحمل المسؤولية والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار - والمسليم الحق في منع الضرر عن نفسه ودفعه .

أساس مسؤوليته هو التسبب في الضرر بسبب قبوله نقل ما فيه عيب في تغليفه أو تعبئته أو حزمه فأحدث ضررا بغيره ، وإذا اتفق على عدم مسؤوليته عن الضرر الذي لحق بالشيء الآخر بسبب العيب في اعداد غيره يكون الاتفاق باطلا لأن تقي المسؤولية عنه بمثابة ابراء من ضمان لم يثبت بعد ، وهذا غير جائز . وفي هذا الاجراء تحذير للناقل من التهاون في قبول بضاعة غير محزومة أو مغلفة جيدا حتى لا تضر بالبضائع الأخرى ولولى الأمر اتخاذ هذا الاجراء لمنع الضرر ولم يرد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٢٥٠)

تسلم الناقل الأشياء المطلوب نقلها دون تحفظ دليل على أنه تسلمها بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل . فإذا ادعى عكس ذلك فعليه الإثبات .

(مادة ٢٥٠)

تسلم الناقل الأشياء المطلوب نقلها دون تحفظ يعد كأنه تسلمها بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل . فإذا ادعى عكس ذلك فعليه الإثبات .

معنى ذلك أنه يضمن ما يحدث من ضرر ، وذلك لاهماله في فحص الأشياء للتأكد من مطابقتها لوثيقة النقل بقتضى المادة السابقة . وهو بوصفه أجيرا مشتركا ضامن عند الإهمال أو التقصير أو التعدي ، فإذا اثبت عكس ما في الوثيقة انتفت عنه المسؤولية ، والاثبات يكون بأحد الطرق المذكورة في مادة (٨٣) .

(مادة ٢٥١)

١ - يلتزم الناقل بشحن الشيء في وسائط النقل الاعتيادية ما لم يتفق على غير ذلك .
٢ - وإذا اتفق على أن يقوم المرسل بالشحن فلا يسأل عنه الناقل . ومع ذلك إذا قبل الناقل تنفيذ النقل دون تحفظ فيفترض أن الشحن قد تم وفقا للأصول الرعية حتى يقيم الناقل الدليل على عكس ذلك .
٣ - وإذا طلب المرسل أن يكون الشحن على عربات من نوع معين ، فلا يكون الناقل مسؤولا عما ينجم عن استعمال هذا النوع من العربات من ضرر .

(مادة ٢٥١)

في الفقرة الأولى يلتزم الناقل بشحن الشيء في وسائط النقل الاعتيادية ما لم يتفق على غير ذلك . دليل هذه الفقرة هو تنفيذ الاتفاق أن وجد فهو الأصل في المعاملات الدنيوية كما رآه مالك ، والا فالعرف والعرف معتبر شرعا .

(مادة ٢٤٩)

١ - للناقل الحق في فحص الأشياء المطلوب نقلها للتحقق من حالتها ومطابقتها للبيانات التي أدلى بها المرسل بشأنها .

٢ - وإذا اقتضى الفحص فض الأغلفة أو الأوعية وجب اخطار المرسل لحضور الفحص . فإذا لم يحضر في الميعاد المعين له ، جاز للناقل إجراء الفحص بغير حضوره . وللناقل الرجوع على المرسل أو المرسل إليه بمصروفات الفحص .

٣ - وإذا تبين من الفحص أن حالة الشيء لا تسمح بنقله دون ضرر ، جاز للناقل رفض النقل أو تنفيذه ، بعد أخذ اقرار من المرسل بعلمه بحالة الشيء ورضائه بالنقل . ويجب اثبات حالة الشيء واقراء المرسل في وثيقة النقل .

(مادة ٢٤٩)

في الفقرة الأولى للناقل الحق في فحص الأشياء المطلوب نقلها للتحقق من حالتها ومطابقتها للبيانات التي أدلى بها المرسل بشأنها . وفي الفقرة الثانية إذا اقتضى الفحص فض الأغلفة والأوعية وجب اخطار المرسل لحضور الفحص فإذا لم يحضر في الميعاد المعين له جاز للناقل إجراء الفحص بغير حضوره ، وللناقل الرجوع على المرسل أو المرسل إليه بمصروفات الفحص .

أساس الفقرة الأولى أنها مقتضى العقد لاخلاء طرفه من المسؤولية ، والفقرة الثانية من توابع الأولى ، وكل المصروفات التي اقتضاها الفحص تكون على المرسل أو المرسل إليه لأن الفحص لمصلحتها .

(مادة ٢٥٢)

في الفقرة الأولى على الناقل أن يتبع الطريق المتفق عليه ، فإذا لم يتفق على طريق معين ، وجب اتباع أقصر الطرق .

عند الاتفاق يجب تنفيذه ، فالأصل في المعاملات الدنيوية عند مالك هو الاتفاق والرضا فيما لم يعارضه نص ، وعند عدم الاتفاق على طريق معين يجب اتباع أقصر الطرق .

وفي الفقرة الثانية : ومع ذلك يجوز للناقل أن يغير الطريق المتفق عليه أو أن يسلك طريقاً أطول إذا وجدت ضرورة تلجئه إلى ذلك ، وفي هذه الحالة لا يكون الناقل مسئولاً عن التأخير وغيره من الأضرار التي تنجم عن تغيير الطريق إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من

وجواز التغيير المذكور عند الضرورة أساسه أن الناقل فعل ما في وسعه والضرورات تبيح المحظورات والمفروض أنه يعمل لمصلحة المرسل في المحافظة على ما لديه من أمانة ، فإذا ثبت أن تصرفه هذا ليس لمصلحة المرسل بأن كان العامل عليه هو الغش كالعامل لمصلحة الناقل ، فقد خان الأمانة ويتحمل الضرر الناشئ عن غشه أو الخطأ الجسيم منه أو من أحد تابعيه .

(مادة ٢٥٣)

١ - يضمن الناقل سلامة الشيء أثناء تنفيذ عقد النقل .

٢ - وإذا اقتضت المحافظة على الشيء أثناء الطريق إعادة الحزم أو إصلاح الأغلفة أو زيادة الأغلفة أو تخفيفها أو غير ذلك من التدابير الضرورية ، وجب على الناقل القيام بها وأداء ما تستلزمها من مصروفات على أن يرجع بها على المرسل أو المرسل إليه . ومع ذلك لا يلتزم الناقل بالقيام بالتدابير غير المعتادة في النقل .

وفي الفقرة الثانية إذا اتفق على أن يقوم المرسل بالشحن فلا يسأل عنه الناقل ومع ذلك إذا قبل الناقل تنفيذ النقل دون تحفظ فيفترض أن الشحن قد تم وفقاً للأصول المرعية حتى يقيم الناقل الدليل على عكس ذلك .

عند الاتفاق على أن يقوم المرسل بالشحن والتحميل البضاعة يكون ضامناً لما يحدث من ضرر لها بسبب الشحن . وهذا كله إذا تحفظ الناقل ونفى عن نفسه المسؤولية فإذا لم يتحفظ وقبل تنفيذ النقل بما شحنه المرسل بنفسه فإنه يكون ضامناً لما يحدث لها بسبب هذا الشحن ، لأن المفروض أنه وقع مطابقاً للأصول المرعية في الشحن فيكون هو المسئول إلا إذا أثبت أن الضرر كان لمخالفة الشحن لأصوله المعروفة ، لأن الناقل أمين بحكم أنه أجبر مشترك فيضمن ما تحت يده ، إلا إذا أثبت أن الضرر غير ناشئ بسبب تقصيره أو

وفي الفقرة الثالثة ، إذا طلب المرسل أن يكون الشحن على عربات من نوع معين فلا يكون الناقل مسئولاً عما ينجم عن استعمال هذا النوع من العربات من ضرر لأن الضرر كان بسبب المرسل فهو الذي يتحملة « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (الأنعام ١٦٤) .

(مادة ٢٥٢)

١ - على الناقل أن يتبع الطريق المتفق عليه . فإذا لم يتفق على طريق معين وجب اتباع أقصر الطرق .

٢ - ومع ذلك يجوز للناقل أن يغير الطريق المتفق عليه أو أن يسلك طريقاً أطول إذا وجدت ضرورة تلجئه إلى ذلك . وفي هذه الحالة لا يكون الناقل مسئولاً عن التأخير وغيره من الأضرار التي تنجم عن تغيير الطريق إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من جانبه أو من جانب تابعيه .

(مادة ٢٥٢)

في الفقرة الأولى : يضمن الناقل سلامة الشيء أثناء تنفيذ عقد النقل .

وتأصيلها مذكور في المادة ٢٣٨ .

وفي الفقرة الثانية : اذا اقتضت المحافظة على الشيء أثناء الطريق إعادة الحزم أو إصلاح الأغلفة أو زيادة الأغلفة أو تخفيفها أو غير ذلك من التدابير الضرورية - وجب على الناقل القيام بها وأداء ما تستلزمها من مصروفات على أن يرجع بها على المرسل أو المرسل اليه ، ومع ذلك لا يلتزم الناقل بالقيام بالتدابير غير المعتادة في النقل ، كرش النبات بالماء أو إطعام الحيوان أو سقياء أو تقديم الخدمات الطبية له ، إلا اذا اتفق على غير ذلك . . .

وجوب عمل الأشياء المعتادة على الناقل للمحافظة على الشيء أساسه أنه يعمل لخدمة المرسل . وفي الوقت نفسه يحافظ على الأموال بوجه عام ، وذلك واجب شرع . والرجوع بالمصاريف على المرسل أو المرسل اليه لأن الأصل أن يسلم المرسل الى الناقل البضاعة في حالة جيدة من الحزم والتغليف وغيرهما كما تنص المادة ٢٤٨ مما يصرف على ذلك سابقا أو لا حقا يكون عليه هو . .

وجوب الإصلاح على الناقل مع الرجوع على المرسل والمرسل اليه يكون في التدابير المعتادة ، أما غير المعتادة كالمذكورة في المادة فلا تجب عليه للعرف الا اذا اتفق على التزامه بها كالتزامه بالتدابير المعتادة فينفذ الاتفاق .

(مادة ٢٥٤)

١ - يلتزم الناقل بتفريغ الشيء عند وصوله ما لم يقم بذلك المرسل اليه أو شخص آخر بمقتضى اتفاق أو قانون أو لائحة أو تعليمات . وفي هذه الحالة لا يكون الناقل مسؤولا عن الضرر الذي يقع بسبب التفريغ .

٢ - وفي جميع الأحوال يتحمل الناقل مصروفات التفريغ ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٢٥٤)

يلتزم الناقل بتفريغ الشيء عند وصوله ما لم يقم بذلك المرسل اليه أو شخص آخر بمقتضى اتفاق أو قانون أو لائحة أو تعليمات ،

وفي هذه الحالة لا يكون الناقل مسؤولا عن الضرر الذي يقع بسبب التفريغ . وفي جميع الأحوال يتحمل الناقل مصروفات التفريغ ما لم يتفق على غير ذلك .

وجوب التفريغ على الناقل ودفع مصاريفه عند الوصول ان لم يقم به غيره هو مقتضى عقد النقل - فهو لا يتم الا بالتفريغ ، كما ان العرف التجاري يقضى به ، الا اذا كان اتفاق على عدم تحميله للمصاريف فينفذ الاتفاق كما هو مذهب مالك في تقديم الاتفاق على العرف .

(مادة ٢٥٥)

١ - اذا لم يكن التسليم واجبا في محل المرسل اليه فعلى الناقل ان يخطره بوصول الشيء وبالميعاد الذي يستطيع خلاله الحضور لتسلمه الا اذا اتفق على غير ذلك .

٢ - وعلى المرسل اليه تسليم الشيء في الميعاد الذي عينه له الناقل والا التزم بمصروفات الخزن وللناقل بعد انقضاء هذا الميعاد ان ينقل الشيء الى محل المرسل اليه مقابل أجره اضافية .

٣ - وللمرسل اليه طلب فحص الشيء قبل تسلمه . فاذا امتنع الناقل عن تمكينه من ذلك جاز له رفض تسليم الشيء .

(مادة ٢٥٥)

في الفقرة الأولى اذا لم يكن التسليم واجبا في محل المرسل اليه فعلى الناقل ان يخطره بوصول الشيء وبالميعاد الذي يستطيع خلاله الحضور لتسلمه الا اذا اتفق على غير ذلك .

وفي الفقرة الثانية على المرسل اليه تسليم الشيء في الميعاد الذي عينه له الناقل والا التزم بمصروفات الخزن وللناقل بعد انقضاء هذا الميعاد ان ينقل الشيء الى محل المرسل اليه مقابل أجره اضافية .

ودليل هاتين الفقرتين هو العرف التجاري ان لم يكن اتفاق فيقدم كما سبق ذكره عن الامام مالك .

وفي الفقرة الثالثة للمرسل اليه طلب فحص الشيء قبل تسلمه ، فاذا امتنع الناقل عن تمكينه من ذلك جاز له رفض تسليم الشيء .

... وتعديله من أحد الطرفين يعد فسخا وذلك قبل تمام التنفيذ .
ويجب على من تسبب في الفسخ بالتعديل ان يتحمل كل ما يترتب
عليه من مصروفات لما تم نقله كما رآه الشافعي من جواز تقسيط
الأجر حسب المنفعة والأضرار . لأن الاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار ،
ولقاعدة الضرر يزال . واثبات التعديل في وثيقة النقل هو لعدم
التأزع ودفع الضرر . فان رفض اثباته جاز للناقل الامتناع دفعها
للضرر عنه .

وفي الفقرة الثانية ينتقل الحق في اصدار التعليمات المتعلقة
بالشيء محل النقل الى المرسل اليه بمجرد تسلمه وثيقة النقل ،
ويجب في هذه الحالة أيضا تقديم الوثيقة الى الناقل ليُدون فيها
التعليمات الجديدة موقعا عليها من المرسل اليه ، والا جاز للناقل
الامتناع عن تنفيذها .

حق اصدار التعليمات من المرسل اليه الى الناقل لأنه اما أصيل
في عقد النقل أو نائب عنه في التسليم فيكون أميناً يعمل للمصلحة
من اصدار التعليمات الجديدة مع تحمله تبعات ما يترتب على ذلك
كما مر في الفقرة الأولى .

وفي الفقرة الثالثة : لا يجوز اصدار تعليمات جديدة تتعلق
بالشيء محل النقل بعد وصوله وطلب المرسل اليه تسلمه أو اخطار
الناقل للمرسل اليه بالحضور لتسلمه .

(مادة ٢٥٧)

على الناقل تنفيذ التعليمات الصادرة اليه من له الحق في اصدارها
طبقاً لاحكام المادة السابقة ، الا اذا كانت تخالف شروط النقل أو تعتن
على الناقل تنفيذها أو كان من شأن تنفيذها اضطراب حركة النقل
أو كانت قيمة الشيء محل النقل لا تكفي لتغطية المصروفات التي يتحملها
الناقل بسبب تنفيذها . وفي هذه الأحوال يجب على الناقل أن يخبر
من أصدر التعليمات الجديدة بامتناعه عن تنفيذها وسبب هذا الامتناع
ويكون الناقل مسئولاً اذا امتنع عن التنفيذ دون مسوغ .

له الحق في طلب الفحص للتثبت من سلامة المنقول له حتى يمكن
الرجوع على الناقل بالضمان عند وجود ما يقتضيه ، والحق في
الرفض لعدم الزامه بشيء لا يعرفه المعرفة الكافية ، واراغاه على
التسليم دون الفحص قد يعرضه للمسئولية عن التلف والنقص لأنه
أسئ على ما يتسلمه والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(مادة ٢٥٦)

١ - للمرسل أن يأمر الناقل أثناء وجود الشيء في حيازته بالامتناع
عن مباشرة النقل أو بوقفه واعادة الشيء اليه أو بتوجيهه الى شخص
آخر غير المرسل اليه الأصلي أو الى مكان آخر أو غير ذلك من التعليمات
بشرط أن يدفع المرسل اجرة ما تم من النقل والمصروفات وتعويضاً
عما يلحق الناقل من ضرر بسبب التعليمات الجديدة ، واذا تسلم المرسل
صورة من وثيقة النقل وجب أن يقدمها الى الناقل ليُدون فيها التعليمات
الجديدة موقعا عليها من المرسل والا كان للناقل الامتناع عن تنفيذ هذه
التعليمات .

٢ - وينتقل الحق في اصدار التعليمات المتعلقة بالشيء محل النقل
الى المرسل اليه بمجرد تسلمه وثيقة النقل . ويجب في هذه الحالة
أيضا تقديم الوثيقة الى الناقل ليُدون فيها التعليمات الجديدة موقعا
عليها من المرسل اليه والا جاز للناقل الامتناع عن تنفيذها .

٣ - ولا يجوز اصدار تعليمات جديدة تتعلق بالشيء محل النقل
بعد وصوله وطلب المرسل اليه تسلمه أو اخطاره بالحضور لتسلمه .

(مادة ٢٥٦)

في الفقرة الأولى : للمرسل أن يأمر الناقل أثناء وجود الشيء في
حيازته بالامتناع عن مباشرة النقل أو بوقفه واعادة الشيء اليه
أو بتوجيهه الى شخص آخر غير المرسل اليه الأصلي أو الى مكان
آخر أو غير ذلك من التعليمات ، بشرط أن يدفع المرسل ما تم من
النقل والمصروفات وتعويضاً عما يلحق الناقل من ضرر بسبب
التعليمات الجديدة . واذا تسلم المرسل صورة من وثيقة النقل وجب
أن يقدمها الى الناقل ليُدون فيها التعليمات الجديدة موقعا عليها من
المرسل والا كان للناقل الامتناع عن تنفيذ هذه التعليمات ذلك ان
عقد النقل لازم لكلا الطرفين لا يجوز فسخه الا لعذر كما رآه
أبو حنيفة وأصحابه خلافاً للجمهور (المغنى ج ٥ ص ٣٣٣ ، ٣٣٤)

وكذلك وجوب تنفيذه للتعليمات التي تصله من المرسل حتى مع عدم وصول صورة وثيقة النقل . أساس ذلك تمكين الناقل من تنفيذ عقد النقل ، وتيسير حركة التجارة ، وكل ذلك مصلحة لا مانع منها شرعا .

وفي الفقرة الثانية تعالج الموقف عند عدم وصول تعليمات المرسل وذلك بجواز طلب الناقل من المحكمة اثبات حالة الشيء والأذن له في ايداعه عند أمين لحساب المرسل وعلى مسؤوليته ، وأساس ذلك ابعاد المسؤولية عن الناقل وفي الوقت نفسه حفظ لأموال الغير ، وذلك مطلوب شرعا .

والفقرة الثالثة تجيز للمحكمة أن تأمر ببيع الشيء المعرض للهلاك أو التلف أو هبوط قيمته أو كانت صيافته تقتضي مصروفات باهظة إذا لم تصل تعليمات المرسل للناقل في ميعاد مناسب ، على أن يودع الثمن في خزانة المحكمة ، وفي ذلك محافظة على الأموال من التلف وحفظ لحقوق أصحابها ، والدين يأمر بذلك في أكثر من نص .

(مادة ٢٥٩)

- ١ - يلتزم المرسل بدفع اجرة النقل وغيرها من المصروفات المستحقة للناقل ما لم يتفق على أن يتحملها المرسل اليه .
- ٢ - وإذا اتفق على أن يتحمل المرسل اليه اجرة النقل أو غيرها من المصروفات كان المرسل والمرسل اليه مسئولين عن دفعها بالتضامن قبل الناقل .

(مادة ٢٥٩)

- الفقرة الأولى تلزم المرسل بأن يدفع للناقل اجرة النقل وغيرها من المصروفات المستحقة ما لم يتفق على أن يتحملها المرسل اليه .
- والفقرة الثانية تنص على تضامن المرسل والمرسل اليه في دفع الاجرة والمستحقات الأخرى إذا اتفق على أن المرسل اليه هو الذي يتحملها .

إذا وجد اتفاق على شيء وجب تنفيذه بالاتفاق والتراضي أساس التعامل في الأمور الدنيوية كما ذهب إليه الإمام مالك ، وأن لم يوجد اتفاق فالعرف يقضي بأن المرسل هو الذي يدفع الاجرة وما في حكمها ، والعرف معتبر شرعا كما تقدم ، وتضامن المرسل والمرسل اليه ، كما تشير الفقرة الثانية ، أساسه المحافظة على حق الأجير .

(مادة ٢٥٧)

على الناقل تنفيذ التعليمات الصادرة اليه ممن له الحق في اصدارها الا اذا كانت تخالف شروط النقل أو تعذر على الناقل تنفيذها أو كان من شأن تنفيذها اضطراب حركة النقل أو كانت قيمة الشيء محل النقل لا تكفي لتغطية المصروفات التي يتحملها الناقل بسبب تنفيذها .

وفي هذه الأحوال يجب على الناقل أن يخطر من اصدار التعليمات الجديدة بامتناعه عن تنفيذها وسبب هذا الامتناع . ويكون الناقل مسئولا اذا امتنع عن التنفيذ بدون مسوغ .

التزام الناقل بتنفيذ هذه التعليمات اساسا وجوب العمل لمصلحة من اصدارها ، وعدم الالتزام عند وجود الموانع المذكورة اساسا دفع الضرر عنه وعدم تكليفه بما لا يطيقه ، ووجوب الاخطار ، المذكور هو لمنع الضرر أيضا .

(مادة ٢٥٨)

- ١ - اذا توقف النقل أثناء تنفيذه أو لم يحضر المرسل اليه لتسلم الشيء أو حضر وامتنع عن تسلمه أو عن دفع اجرة النقل والمصروفات المستحقة عليه وجب على الناقل أن يبادر الى اخطار المرسل بذلك مع طاب تعليماته . واستثناء من احكام المادة (٢٥٦) يجب على الناقل تنفيذ التعليمات التي تصله من المرسل ولو تعذر عليه تقديم صورة وثيقة النقل التي تسلمها من الناقل .

٢ - وإذا لم تصل تعليمات المرسل خلال ميعاد مناسب جاز للناقل أن يطلب من المحكمة اثبات حالة الشيء والأذن له في ايداعه عند أمين لحساب المرسل وعلى مسؤوليته .

٣ - وإذا كان الشيء معرضا للهلاك أو التلف أو هبوط القيمة أو كانت صيافته تقتضي مصروفات باهظة جاز للمحكمة أن تأمر ببيعه بالكيفية التي تعينها وايداع الثمن خزانة المحكمة .

(مادة ٢٥٨)

في الفقرة الأولى وجوب اخطار الناقل للمرسل وطلب تعليماته عند توقف النقل أثناء تنفيذه أو عند عدم حضور المرسل اليه لتسلم الشيء أو عدم تسلمه أو عدم دفع اجرة النقل والمصروفات المستحقة عليه ،

(مادة ٢٦٢)

لناقل امتياز على الثمن عند التنفيذ على الأشياء التي يقوم بنقلها
لاستيفاء أجره النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل .
ويتبع في هذا الشأن إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا
تجاريا .

(مادة ٢٦٢)

تنص على امتياز ما يستحقه الناقل على ثمن ما يقوم بنقله عند
التنفيذ عليه ، لأن ما ينقله من بضائع بمثابة الشيء المرهون تحت يده
والامتياز في الديون مبدأ مشروع يرجع إليه في تأصيل المادة ١٤٦

(مادة ٢٦٣)

- ١ - يسأل الناقل من وقت تسلمه الشيء عن هلاكه كليا أو جزئيا
وعن تلفه وعن التأخير في تسليمه .
- ٢ - ويعتبر الشيء في حكم الهالك إذا لم يسلمه الناقل أو لم
يخطر المرسل اليه بالحضور لتسلمه خلال ثلاثين يوما من انقضاء
ميعاد التسليم أو من انقضاء الميعاد الذي استغرقه الناقل العادي في
النقل أو وجد في الظروف ذاتها إذا لم يعين ميعاد التسليم .

(مادة ٢٦٣)

تبين الفقرة الأولى مسؤولية الناقل من وقت تسلمه الشيء عن
هلاكه كليا أو جزئيا وعن تلفه وعن تأخير تسليمه ، وذلك لأنه أصبح
من وقت تسلمه أمينا فيضمن فالأصل هو تحمل الناقل المسؤولية ،
وقد روعي في ذلك جانب صاحب البضاعة ، ليحرص الناقل على
المحافظة عليها ولا تنتفي المسؤولية الا اذا أثبت هو أن ما حدث لم
يكن بسببه كما تدل عليه المادة ٢٦٧ الآتية بعد .

واعتبار الشيء في حكم الهالك في الأحوال التي تنص عليها الفقرة
الثانية ، أساسه أن الناقل خالف مقتضى العقد في حبس المنقول
عن تسليمه في الميعاد المتفق عليه أو المتعارف عليه ، والتأخير قد يضر
بصاحب البضاعة من جهة عدم جودة البضاعة أو نزول سعرها مثلا .

(مادة ٢٦٠)

لا يستحق الناقل أجره نقل ما يهلك بقوة قاهرة من الأشياء التي
يقوم بنقلها .

(مادة ٢٦٠)

تنص على أن الناقل لا يستحق أجره نقل ما يهلك بقوة قاهرة من
الأشياء التي يقوم بنقلها . وذلك لأنه لم ينفذ عقد النقل كاملا ، فلا
يستحق أجره الا على ما نقله .

(مادة ٢٦١)

- ١ - اذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل فلا يستحق
الناقل الأجرة .
- ٢ - واذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل فلا يستحق
الناقل الا أجره ما تم من النقل .
- ٣ - وفي جميع الأحوال يجوز للناقل المطالبة بمصروفات الشحن
والتفريغ وغيرها من المصروفات الضرورية .

(مادة ٢٦١)

تنص الفقرة الأولى على أن القوة القاهرة اذا حالت دون مباشرة
النقل فلا يستحق الناقل الأجرة ، وذلك لأنه لم ينفذ عقد النقل
بسبب لا يرجع اليه ، وفي الفقرة التالية اذا حالت القوة القاهرة دون
مواصلة النقل ، أي طرأت بعد بدء التنفيذ ، فلا يستحق الناقل الا
أجره ما تم من النقل كما اذا كان ينقل المتفق على نقله على مراحل .
ويرجع في تأصيل هذه الفقرة الى مادة (٢٥٩) .

أما ما تنص عليه الفقرة الثالثة وهو جواز أن يطالب الناقل
بمصروفات الشحن والتفريغ وغيرها من المصروفات الضرورية فبدليل
ذلك هو العرف التجاري ، لأن الناقل اذا حرم من أجره النقل كلها
أو بعضها بسبب خارج عن ارادته فلا يحرم من المطالبة بما غرمه في
سبيل المحافظة على أموال الغير بوصفه أمينا عليها كالأجير المشترك ،
والعدل يقضي بذلك .

(مادة ٢٦٤)

لا يتوّن الناقل مسئولاً عن هلاك الشيء أو تلفه بعد تسليمه الى المرسل اليه أو الى الأمين الذي تعينه المحكمة لابتداع الشيء لديه الا اذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه .

(مادة ٢٦٤)

تبين عدم مسئولية الناقل عن المنقول بعد تسليمه الى من يصح تسليمه اليه ، وذلك لأنه خرج من عهده ، لكن اذا وجد غش أو خطأ جسيم من الناقل أو من أحد تابعيه ثبتت المسئولية ووجب الضمان لأن الغش منهي عنه فيلزم بتعويض ما أحدثه من ضرر ، ولأن الخطأ الجسيم لا يغتفر تطبيقاً لقاعدة : الضرر يزال .

(مادة ٢٦٥)

١ - لا يسال الناقل عما يلحق الشيء عادة بحكم طبيعته من نقص في الوزن أو الحجم أثناء النقل ما لم يثبت أن النقص نشأ عن سبب آخر .

٢ - واذا كانت وثيقة النقل تشمل عدة أشياء مفصلة الى مجموعات أو طرود حدد النقص المتسامح فيه على أساس وزن كل مجموعة أو كل طرد اذا كان الوزن معيناً على وجه الاستقلال في وثيقة النقل أو كان من الممكن تعيينه .

(مادة ٢٦٥)

الفقرة الأولى تنفي مسئولية الناقل عما يلحق الشيء عادة بحكم طبيعته من نقص في الوزن أو الحجم أثناء النقل ، لأن النقص هنا يرجع الى طبيعة الشيء ما لم يثبت أن النقص بسبب آخر فتكون المسئولية تطبيقاً لقاعدة : الضرر يزال . راجع المادة ٢٦٣ .

وتبين الفقرة الثانية النظام الذي يحدد به النقص المتسامح فيه في حالة تعدد الطرود والمجموعات وذلك عند معرفة الوزن أو امكان معرفته . وهو عرف تقضى به المصلحة .

(مادة ٢٦٦)

اذا نقل الشيء في حراسة المرسل أو المرسل اليه فلا يكون الناقل مسئولاً عن هلاكه أو تلفه الا اذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ٢٦٦)

تخلي الناقل من المسئولية اذا نقل الشيء في حراسة المرسل أو المرسل اليه ، ذلك لأن الحراسة تعني إخلاء الناقل من المسئولية عن الشيء الذي لم يسلم اليه حتى يكون في عهده وضمانه . جاء في المعنى (ج ٥ ص ٣٨٩) : لو كان صاحب المتاع مع الملاح في السفينة أو راكباً على الدابة فوق حملة فعطب الحمل لا ضمان على الملاح والمكاري . لأن يد صاحب المتاع لم تزل عنه ، وهو مذهب مالك والشافعي . ومحل عدم مسئوليته اذا لم يثبت الغش أو الخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه ، لأن الغش حرام فيجازى من تسبب فيه أو باشره ، والخطأ الجسيم ضرر ، والضرر يزال .

(مادة ٢٦٧)

١ - لا يجوز للناقل ان ينفي مسئوليته عن هلاك الشيء أو تلفه أو التأخير في تسليمه الا باثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي في الشيء أو خطأ المرسل أو المرسل اليه .

٢ - واذا أثبت الناقل أحد هذه الأمور فالمدعى نقض هذا الإثبات باقامة الدليل على أن الضرر لم يحدث بسبب امر منها .

(مادة ٢٦٧)

تبين الفقرة الأولى أن الأصل هو تحمل الناقل مسئولية هلاك الشيء أو تلفه أو تأخير تسليمه ، وذلك من وقت تسلمه كما تنص عليه المادة ٢٦٣ ذلك أن البضاعة أمانة عنده ، والأمين لا يضمن الا بالتعدي أو الإهمال والتقصير، غير أنه هنا لا يكفي انكار أنه تعدي أو إهمال أو قصر ، ويصدق يمينه بناء على أن البينة على من أدعى

(ب) أن يشترط إعفاء كلياً أو جزئياً من المسؤولية عن التأخير .

٢ - يجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها المشار إليه في الفقرة السابقة مكتوباً والا اعتبر كأن لم يكن . وإذا كان عقد النقل محرراً على نماذج مطبوعة ، وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تسترعى الانتباه ، والأجاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها المشار إليه في الفقرة (١) إذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ٢٦٩)

تبين نظام تحديد مسؤولية الناقل . فأجازت أن يحددها بأقل من قيمة الشيء الذي هلك أو تلف بشرط ألا يقل عن ثلث القيمة ، ولا مانع من ذلك لأنه إذا كان الأصل في الضمان أن يكون بالمثل أو القيمة فيجوز الاتفاق على أقل من ذلك ، لأن الأصل في المعاملات الدنيوية هو الاتفاق والتراضي بما لا يحرم حلالاً ولا يحل حراماً كما رآه مالك ، وعدم جواز نقضه عن الثلث إجراء يجوز لولى الأمر اتخاذه منعاً لاستغلال الناقلين لحاجة التجار ، ولم يرد ما يسعه شرعاً .

وأجازت المادة أيضاً شرط إعفاء الناقل من مسؤولية التأخير ، ولا مانع من ذلك ما دام المرسل قد رضى بذلك فينفذ الاتفاق ، وشرط الكتابة في الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها ، وكونها واضحة في النماذج المعدة لذلك ، حكمت منع التنازع . والكتابة أمر مشروع لتحقيق المصلحة ومنع الضرر قياساً على كتابة الدين .

ونصت المادة على أن الغش أو الخطأ الجسيم إذا ثبت صدورهما من الناقل أو أحد تابعيه يمنعان من التمسك بشرط الإعفاء من مسؤولية التأخير وبتحديد ضمان الهالك أو التلف ، لأن الغش محرم فلا يخفف عن ارتكبه ، والخطأ الجسيم ضرر لا يغتفر فلا بد من إزالته بالضمان المشروع وهو المثل أو القيمة .

واليمين على من أنكر . بل لابد أن يقوم بإثبات أن ما حدث كان بسبب خارج عن إرادته وليست له به صلة .

فهو الذي يتحمل عبء إثبات ذلك بأية وسيلة مشروعة . وفي هذا ما يحمله على المحافظة على الأموال التي تحت يده . ومع ذلك يجوز - كما تنص الفقرة التالية - أن ينقض المدعى ، وهو صاحب البضاعة ، هذا الإثبات بأقامة الدليل على أن ما حدث لم يحدث بسبب قوة قاهرة أو عيب ذاتي أو خطأ من المرسل أو المرسل إليه .

ذلك أن الأصل في الإنسان براءة الذمة ، ومن القواعد العامة احترام الوضع الثابت أصلاً . فعلى من يدعى التزام غيره بما يخالف هذا الأصل أن يقيم الدليل على دعواه ، غير أن الحنابلة أجازوا قبول البينة أيا كانت من المدعى عليه لدفع ما ادعاه المدعى وإثبات براءة ذمته فإن تساوت الجحتان سقطتا وأن أرجحت أحدهما حكم بمقتضاها احقاقاً للحق .

(مادة ٢٦٨)

١ - يقع باطلاً كل شرط يقضى بإعفاء الناقل من المسؤولية عن هلاك الشيء كلياً أو جزئياً أو تلفه .

٢ - وكذلك يقع باطلاً كل شرط يقضى بإعفاء الناقل من هذه المسؤولية إذا نشأت عن أفعال تابعة .

(مادة ٢٦٨)

تبين بطلان أي شرط يقضى بإعفاء الناقل أو أحد تابعيه من مسؤولية هلاك الشيء أو تلفه ، منعاً لاستغلال الناقل لحاجة التاجر .

(مادة ٢٦٩)

١ - يجوز للناقل :

(أ) أن يشترط تحديد مسؤوليته عن هلاك الشيء كلياً أو جزئياً أو تلفه بشرط أن لا يقل التعويض المتفق عليه عن ثلث ما يستحق من تعويض في حالة عدم وجود الشرط . وكل اتفاق على تعويض أقل من هذا الحد يزداد إليه .

(مادة ٢٧٠)

١ - إذا هلك الشيء أو تلف دون أن تكون قيمته مبينة في وثيقة النقل، قدر التعويض على أساس قيمته الحقيقية في مكان الوصول وزمانه، إلا إذا نص القانون أو اتفق على غير ذلك . وفيما عدا حالة الهلاك الكلى ، يراعى عند تقدير التعويض قيمة النقص المتسامح فيه وفقا للمادة (٢٦٥) .

٢ - وإذا كانت قيمة الشيء مبينة في وثيقة النقل ، جاز للناقل أن ينازع في هذه القيمة وأن يثبت بجميع طرق الإثبات القيمة الحقيقية للشيء .

٣ - وفيما عدا حالتى الغش والخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه ، لا يسأل الناقل عن ضياع ما عهد اليه بنقله من نقود أو أوراق مالية أو مجوهرات وغير ذلك من الأشياء الثمينة إلا بقدر ما قدمه المرسل بشأنها وقت تسليمها من بيانات كتابية صريحة .

(مادة ٢٧٠)

تبين الفقرة الأولى أن ضمان الشيء المنقول يكون بقيمته المبينة بوثيقة النقل والا فبقيمته الحقيقية في مكان الوصول وزمانه ما لم يكن اتفاق أو نص من قانون أو اتفاق على غير ذلك ، على أن يراعى عند تقدير الضمان في هذه الحالة النقص المسموح به كما في مادة ٢٦٥ والاتفاق أو القانون ينفذ ، والأخذ بالقيمة المدونة بالوثيقة اقرار من صاحب الشيء بها أو رضا بقبولها ، واعتبار زمان الوصول ومكانه عند التقدير فيه مراعاة لمصلحة المرسل والناقل لاحتمال زيادة السعر أو نقصه عما كان عليه عند إبرام عقد النقل ، ورعاية المصلحة للطرفين مشروعة .

وأجازت الفقرة الثانية للناقل أن يعارض القيمة المدونة في الوثيقة وأن يثبت بجميع الطرق القيمة الحقيقية للشيء ، وذلك لاحتمال أن يكون المرسل قد غالى في قيمة الشيء فيحدث ضرر للناقل وفي هذا الإجراء تحقيق للعدالة ومنع للضرر ، والاسلام يدعو اليهما .

والفقرة الثالثة لا تحل الناقل مسئولية ضياع ما عهد اليه بنقله من النقود والأوراق المالية والمجوهرات وغيرها من الأشياء الثمينة إلا في حدود البيانات المقدمة من المرسل بشأنها ، على أن تكون مكتوبة صريحة . وذلك لتكون هناك عناية من أصحابها بشأنها ، وتحديد لمسئولية الناقل عنها بما يمنع التنازع فيها . فلها وضع غير وضع الأشياء الأخرى . والاسلام يقر ذلك ولا يمتنع لما فيه من

المصلحة وعدم الضرر . وكل ذلك عند عدم الغش والخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه فتكون المسئولية ولو بدون تقديم البيانات الكتابية الصريحة . لأن الغش حرام والخطأ الجسيم ضرر لا بد من إزالته .

(مادة ٢٧١)

١ - لا يجوز الجمع بين التعويض عن الهلاك الكلى والتعويض عن التأخير .

٢ - ولا يقضى بالتعويض عن التأخير في حالة الهلاك الجزئى إلا بالنسبة الى الجزء الذى لم يهلك .

٣ - وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد التعويض الذى يقضى به عما يستحق في حالة هلاك الشيء كليا .

(مادة ٢٧١)

لا تجوز الفقرة الأولى الجمع بين ضمان الهلاك الكلى والتعويض عن التأخير . لأن البضاعة اذا هلكت فلا معنى لتعويض تأخيرها لأن الفائدة المرجوة من وصولها في موعدها ليس لها محل حينئذ .

وتبين الفقرة الثانية أن التعويض عن التأخير يجوز عند الهلاك الجزئى فيكون بالنسبة للجزء الذى لم يهلك ، وذلك لأنه هو الذى كان يمكن الانتفاع به اذا لم يتأخر ، ولذلك يجوز الجمع بين ضمان الجزء الذى هلك بالمثل أو القيمة والتعويض عن تأخير الجزء الباقي . وفى ذلك تحقيق للعدالة .

ونصت الفقرة الثالثة على أن التعويض عن تأخير الجزء الباقي والضمان عن الجزء الذى هلك لا يجوز أن يزيد مجموعهما على قيمة الشيء اذا هلك كليا ، لأن ذلك مقتضى العدل كما أن لولى الأمر اتخاذه للمصلحة - حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٢٧٢)

إذا تلف الشيء أو تأخر وصوله بحيث لم يعد صالحا للغرض منه وثبتت مسئولية الناقل عن التلف أو التأخير جاز لطالب التعويض أن يتخلى له عن الشيء مقابل الحصول على تعويض يقدر على أساس هلاك الشيء كليا .

٢ - ولا يجوز للناقل التمسك بعدم قبول الدعوى وفقاً للفقرة السابقة في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا ثبت أن الهلاك أو التلف نشأ عن غش أو خطأ جسيم صدر من الناقل أو من تابعيه .

(ب) إذا ثبت أن الناقل أو تابعيه تعمدوا إخفاء الهلاك أو التلف .

(مادة ٢٧٤)

تبين الفقرة الأولى أن المرسل إليه إذا تسلم الشيء المنقول دون تحفظ لا ينعى له أن يقيم الدعوى على الناقل بسبب التلف أو الهلاك الجزئي إلا إذا قام هو بأبواب حالة الشيء وأقام الدعوى في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه .

وذلك أن تسلمه بدون تحفظ دليل على رضائه وإخلاء طرف الناقل من المسؤولية ، ولكن تأكيداً لوجوب مسؤولية الناقل حتى يجتهد في المحافظة على أموال الغير ولا يقصر جاز لمن تسلم الشيء على مسؤوليته إذا أثبت حالته أن يقيم الدعوى على الناقل في خلال المدة المذكورة إذا ظهر تلف أو هلاك جزئي للشيء .

وتبين الفقرة الثانية أن الناقل لا يجوز له التمسك بعدم قبول هذه الدعوى إذا ثبت أنه أو أحد تابعيه صدر منهم غش أو خطأ جسيم ، أو تعمدوا إخفاء الهلاك أو التلف وذلك لما سبق من وجوب ضمان الغش والخطأ الجسيم .

(مادة ٢٧٥)

١ - إذا قام عدة ناقلين على التعاقب بتنفيذ عقد نقل واحد كان كل منهم مسؤولاً بالتضامن مع الآخرين قبل المرسل والمرسل إليه عن مجموع النقل كما لو كان قد قام بتنفيذه وحده ، ويقع باطلاً كل شرط على خلاف ذلك .

٢ - وإذا دفع أحد الناقلين المتعاقبين التعويض أو طوّل به رسمياً كان له الرجوع على الناقلين الآخرين بنسبة ما يستحقه كل منهم من أجرة النقل . وتوزع حصة المضرر منهم على الآخرين بالنسبة ذاتها .

٣ - يعفى من الاشتراك في تحمل المسؤولية الناقل الذي يثبت أن الضرر لم يقع في الجزء الخاص به من النقل .

(مادة ٢٧٢)

تبين جواز المصالحة بين صاحب الشيء التالف أو الذي تأخر وصوله وبين الناقل الذي ثبتت مسؤوليته عن ذلك ، بأن يتخلى مالك البضاعة للناقل عن هذا الشيء مقابل تعويض يساوي قيمة هلاكه كلياً ، والمصالحة اتفاق والاتفاق شريعة المتعاقدين في المعاملات الدنيوية عند مالك كما سبق ، ولأنه لم يرد ما يمنع ذلك شرعاً .

(مادة ٢٧٣)

١ - إذا دفع التعويض بسبب فقد الشيء ثم وجد خلال سنة من تاريخ الدفع وجب على الناقل أن يخطر بذلك فوراً من قبض التعويض مع إعلامه بحالة الشيء ودعوته للحضور لمعاينته في المكان الذي وجد فيه أو في مكان القيام أو في مكان الوصول حسب اختياره .

٢ - فإذا لم يرسل من قبض التعويض تعليماته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار أو أرسل التعليمات ولم يحضر للمعاينة في الميعاد الذي حدده الناقل ، أو حضر ورفض استرداد الشيء جاز للناقل التصرف فيه .

٣ - وإذا طلب ممن قبض التعويض استرداد الشيء وجب أن يرد التعويض الذي قبضه بعد خصم مصروفات المطالبة وما يقابل الضرر الذي حدث بسبب التأخير في تسليم الشيء .

(مادة ٢٧٣)

تبين ما يتبع عند ظهور الشيء الذي دفع تعويض عن فقدته والشريعة تقول : إن حق القابض للتعويض تعلق بعين الشيء عند ظهوره فيرد ما قبضه إلى الناقل ، والإخطار وما يترتب عليه إجراء تنظيمي لولى الأمر اتخاذ المصلحة ولا مانع منه ، وخصم المصروفات وغيرها عند أخذ الشيء الذي ظهر ورد التعويض أمر مشروع لأنه في مقابل جهد بذل أو دفع ضرر وقع .

(مادة ٢٧٤)

١ - تسلم الشيء محل النقل دون تحفظ يسقط الحق في إقامة الدعوى على الناقل بسبب التلف أو الهلاك الجزئي إلا إذا أثبت المرسل إليه حالة الشيء وأقام الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التسليم .

(مادة ٢٧٥)

تبين التضامن في المسؤولية بين الناقلين الذين ينفذون عقد نقل واحد على التعاقب ، وذلك محافظة على أموال الغير الموكل اليهم نقلها ، كان الذي قام بالتنفيذ ناقل واحد ، وإذا دفع أحدهم الضمان أو التعويض كان له الحق في الرجوع على كل مشترك بنسبة ما أخذه من أجر ، وذلك هو مقتضى العدالة ، وتوزيع حصة المعسر عليهم أدب أخلاقي لولى الأمر مرضه للمصلحة . ومن أثبت أن الضرر لم يقع في الجزء الخاص به من مراحل النقل أعفي من المسؤولية فالعدل يقضى بذلك .

(مادة ٢٧٦)

يجوز لكل ناقل من الناقلين المتعاقبين أن يطالب فحص الشيء عند تسليمه إليه من الناقل السابق عليه وأن يثبت حالة الشيء . فإذا تسلمه دون تحفظ يفترض أنه تسلمه بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل حتى يقيم الدليل على غير ذلك .

(مادة ٢٧٩)

يجوز لكل ناقل من الناقلين المتعاقبين طاب فحص الشيء عند تسليمه إليه من الناقل السابق عليه . وإذا تسلمه دون تحفظ أفترض أنه تسلمه سليما مطابقا لبيانات وثيقة النقل ، حتى يثبت غير ذلك .

هذا الجواز حق للناقل لدفع المسؤولية عن نفسه عند التنازع في تحملها ، وإفترض سلامة الشيء عند تسليمه دون تحفظ فيه ترجيح لمصلحة صاحب الشيء ورجوع إلى الأصل في مسؤولية الناقل حتى يثبت براءته منها .

(مادة ٢٧٧)

الناقل الأخير مسئول قبل الناقلين السابقين عليهم عن مطالبة المرسل إليه بالمبالغ المستحقة بسبب النقل ، وله حق تحصيلها بالنياحة عنهم واتخاذ الإجراءات القانونية لاستيفائها بما في ذلك استبعاد حق الامتياز على الشيء محل النقل .

(مادة ٢٧٧)

تجعل الناقل الأخير مسئولا قبل الناقلين السابقين عليه عن مطالبة المرسل إليه بالمبالغ المستحقة بسبب النقل ، وينوب عنهم في تحصيلها واتخاذ الإجراءات القانونية لاستيفائها . مع استعمال حق الامتياز على الشيء المنقول .

ذلك لأنه مشارك لهم . وهو الذي سيسلم البضاعة إلى المرسل إليه وصلته به أقوى من صلتهم به ، لذلك يطالب بحقهم جميعا ، والاستيفاء بعد ثبوت الحق يكون بالوكالة عنهم في حقوقهم ، والوكالة جائزة شرعا وهي تتضمن الوكالة بالخصومة عند الأحناف .

(مادة ٢٧٨)

١ - تنقضى بمضى سنة كل دعوى ناشئة عن عقد نقل الأشياء . وتسرى هذه المدة من تاريخ تسليم الشيء إلى المرسل إليه أو إلى الأمين الذي عينته المحكمة لا بداع الشيء وفي حالة الهلاك الكلى تسرى المدة من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧)

٢ - وتنقضى دعوى الناقل في الرجوع على الناقلين المتعاقبين طبقا للفقرة الثانية من المادة (٢٧٥) بمضى ستين يوما من تاريخ وفاء التعويض أو من تاريخ المطالبة به رسميا .

٣ - ولا يجوز أن يتمسك بالانقضاء المنصوص عليه في هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم .

(مادة ٢٧٨)

تبين نظام عدم سماع الدعوى الناشئة عن عقد نقل الأشياء وهو إجراء لولى الأمر اتخاذ التحقيق المصلحة ولا مانع منه شرعا . راجع المسودتين ٢٧٣ ، ٢٧١ .

الفرع الثالث - نقل الأشخاص

(مادة ٢٧٩)

١ - يلتزم الراكب بداء أجره النقل في له عام المتفق عليه أو الذي يرضى به العرف .

٢ - وعليه اتباع تعليمات الناقل المتعاقبة بالنقل .

(المادة ٢٨٢)

تلتزم الراكب بدفع الأجرة إذا لم يحظر في الميعاد المعين للسفر .
لأنه تسبب في ضرر الناقل الذي حجز له مكانه وقد يمتنع عليه أن يعطيه لغيره ، وأجازت المادة لراكب إذا كان قد دفع الأجرة بالنقل أن يطلب تنفيذ السفر في موعد آخر ، ولا مانع من ذلك شرعا .

(المادة ٢٨٣)

١ - إذا نفى النقل قبل مباشرة الراكب أو قبل أن يملكه بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الواسطة التي يستعملها في النقل ، فلا تستحق الأجرة على الراكب .
٢ - وإذا نفى النقل بعد مباشرة الراكب بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الواسطة التي يستعملها في النقل ، فلا تستحق الأجرة على الراكب ، غير أن الراكب يعادل عن النقل .
ويتحمل الناقل في هذه الحالة مصاريف إبطائه إلى المحل المتفق عليه . وللراكب أن يضطر الانتظار حتى يعود حركته النقل ، وفي هذه الحالة لا يجوز إلزامه بأداء أية أجرة إضافية .

(مادة ٢٨٢)

تبين الفقرة الأولى أن السفر إذا نفى قبل مباشرة أو قبل أن يملكه بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الواسطة التي يستعملها في النقل فلا تستحق الأجرة على الراكب ، وذلك لعدم تنفيذ الاتفاق ولا يد للراكب فيه فهو بسبب الناقل .

والفقرة الثانية تبين أن السفر إذا لم يلغ ولكن تعطل بعد مباشرة بسبب يرجع إلى الناقل أو تابعيه أو الواسطة المستعملة في النقل جاز للراكب العدول عن النقل وذلك لعدم إطمئنانه على نفسه . كما يجوز له أن ينتظر حتى يعود حركته النقل ، وفي حالة الأولى يلتزم الناقل بمصاريف توصيله إلى المحل المتفق عليه تنفيذا للاتفاق ، وفي الحالة الثانية التي تمت فيها حركة النقل تكون المصاريف الإضافية التي أنفقها الراكب على الناقل مدة الانتظار لأعلى الراكب لأنه لا بد له في التأخير . وهذا عدل يقضى به العرف ويؤيده الشرع .

(المادة ٢٨٤)

يجوز التنازل عن تذكرة النقل قبل مباشرة الراكب إذا كانت التذكرة باسم الراكب أو روعي في إعطائها له اعتبارات خاصة .

(مادة ٢٨٤)

تجيز للراكب التنازل عن تذكرته قبل مباشرة السفر إلا إذا كانت باسمه أو روعي في إعطائها له اعتبارات خاصة . جواز التنازل في التذاكر العادية لا مانع منه شرعا فهو إما بيع أو هبة . أما التذاكر الخاصة ففيها عادة تخفيض أو امتياز لمن صرفت له التذكرة كالمستنيين والطلاب وبعض الطوائف والشخصيات الأخرى ، والتنازل عنها الغير يلحق بالناقل ضررا بضياح هذا التخفيض عليه . وقد يفتح الباب للتجار بها ويتمتع بها من لا يستحقها . ويفوت على معنى التذكرة لهذا الراكب الغرض الدعائي أو الأدبي الذي من أجله صرفها إليه . وفي ذلك ضرر والإسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(المادة ٢٧٩)

تلتزم الراكب بأداء أجرة النقل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يقضى به العرف . وتلتزمه باتباع تعليمات الناقل فيما يتعلق بالنقل .

دفع الأجرة في الموعد تنفيذ للاتفاق والعرف ، والاتفاق هو الأصل في المعاملات المدنية عند مالك كما سبق ، والعرف معتبر شرعا ، وليس هناك ما يمنع هذا الاتفاق أو العرف ، واتباع الراكب تعليمات الناقل هو للمصلحة ودفع الضرر ، وذلك مشروع .

(المادة ٢٨٠)

١ - إذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل أو قامت قبل مباشرة ظروف تجعله خطرا على الأرواح ، فلا يلتزم الناقل بأداء تعويض بسبب عدم تنفيذ النقل ولا يستحق أجرة النقل .

٢ - وإذا قامت القوة القاهرة أو الخطر على الأرواح بعد مباشرة النقل فلا يستحق الناقل الأجرة إلا عن الجزء الذي تم من النقل .

(المادة ٢٨٠)

تحدثت عن القوة القاهرة التي تحول دون مباشرة النقل أو الاستمرار فيه . وتاصيلها هو تأصيل مادة ٢٦١ في نقل الأشياء .

(مادة ٢٨١)

١ - إذا عدل الراكب عن السفر قبل مباشرة وجب أن يخطر الناقل بعدوله قبل اليوم المعين للسفر . ويجوز في أحوال الضرورة القصوى عمل هذا الإخطار في اليوم المذكور .

٢ - وإذا وقع الإخطار وفقا للفقرة السابقة فلا يستحق الناقل أجرة النقل ، ومع ذلك يجوز له المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عدول الراكب عن النقل .

٣ - وإذا عدل الراكب عن مواصلة السفر بعد مباشرة استحق عليه الأجرة كاملة إلا إذا كان عدوله بسبب ضرورة قصوى فلا تستحق عليه إلا أجرة الجزء الذي تم من السفر .

(المادة ٢٨١)

تلتزم الراكب إذا عدل عن السفر بإخطار الناقل . وذلك لدفع الضرر عنه ، وإذا حدث له ضرر جاز له طلب التعويض ، لقاعدة الضرر يزال ، والتزامه بدفع الأجرة كاملة إن عدل عن مواصلة السفر لأنه تسبب في الأضرار بالناقل . وإذا كان العدول بسبب قهري دفع أجرة ما تم من النقل . انظر مادتي ٢٦٠ ، ٢٦١ في نقل الأشياء .

(مادة ٢٨٢)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، إذا لم يحضر الراكب في الميعاد المعين للسفر استحققت عليه الأجرة كاملة . وإذا كان قد دفعها جاز له طلب تنفيذ السفر في ميعاد لاحق .

(المادة ٢٨٨)

١ - يضمن الناقل سلامة الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل .

٢ - ويشمل تنفيذ عقد النقل الفترة الواقعة بين شروع الراكب في الصعود الى واسطة النقل في مكان القيام ونزوله منها في مكان الوصول . وفي حالة وجود أرضية معدة لوقوف واسطة النقل ، يشمل تنفيذ العقد الفترة الواقعة بين دخول الراكب الى الرصيف في مكان القيام وخروجه من الرصيف في مكان الوصول ، وإذا اقتضى الامر تغيير واسطة النقل في الطريق فلا يشمل الضمان فترة انتقال الراكب من واسطة نقل الى أخرى في غير حراسة الناقل أو تابعيه .

(مادة ٢٨٨)

الفقرة الأولى تجعل الناقل ضامنا لسلامة الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل وتبين الفقرة الثانية نظام هذا الضمان بتحديد الفترة التي يكون فيها الضمان .

ضمان السلامة أساسه وجوب قيام الناقل بتأمين حياة الراكب ، وتحديد فترة الضمان عرف أو إجراء تنظيمي لولى الامر اتخاذ التحقيق المصلحة ودفع الضرر ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(المادة ٢٨٩)

يسأل الناقل عن :

١ - التأخير في الوصول .

٢ - ما يلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من اضرار بدنية أو مادية .

(مادة ٢٨٩)

تبين المادة ما تكون فيه مسؤولية الناقل قبل الراكب ، وعو التأخر في الوصول والاضرار البدنية والمادية . المسؤولية عن التأخير يعلم تأصيلها من الفقرة الأولى من المادة ٢٨٧ وعن الاضرار يفهم من الفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ .

(المادة ٢٩٠)

لا يجوز للناقل ان ينفي مسؤوليته عن التأخير أو عن الاضرار البدنية أو المادية التي تلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل الا باثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب أو خطأ الغير .

(مادة ٢٩٠)

تبين مسؤولية الناقل عن التأخير والاضرار ، وانها هي الاصل ، ولا يجوز أن ينفيها عن نفسه بمجرد انكار ، بل لا بد من اثبات أن ذلك ليس بسببه بل بقوة القاهرة أو بسبب يرجع الى الراكب .

(مادة ٢٨٥)

١ - اذا اضطر الراكب الى استعمال مكان في درجة أدنى من الدرجة المبينة في تذكرة النقل جاز له مطالبة الناقل برد الفرق بين أجرتي الدرجتين .

٢ - وإذا دفع الراكب اجرة اضافية مقابل مزايا خاصة جاز له المطالبة برد هذه الاجرة اذا لم يهيء له الناقل المزايا التي تقابلها .

(المادة ٢٨٥)

تعطى الحق لمن اضطر للركوب في درجة أدنى من الدرجة المبينة في التذكرة ، ان يطالب الناقل برد الفرق بين الأجرتين وكذلك تعطى للراكب الحق في استرداد ما دفعه من أجل التمتع بمزايا خاصة ولم يهيء الناقل له هذه المزايا ، وأساس هذين الحقين تنفيذ مقتضى العقد ، أو عدم وجود ما يقابل المبلغ الذي دفع فليس للناقل الحق فيه وإنما هو حق الراكب .

(مادة ٢٨٦)

للناقل حق امتياز على ثمن امتعة الراكب لاستيفاء اجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة له بسبب النقل . ويتبع في هذا الشأن اجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهنا تجاريا .

(المادة ٢٨٦)

تجعل للناقل حق الامتياز على ثمن امتعة الراكب لاستيفاء اجرة النقل وغيرها مما يستحقه لديه . ويتبع في ذلك ما يتبع في اجراءات التنفيذ على الرهن التجاري .

يرجع في المقصود بالامتعة الى المادة ٣٠٨ من النقل الجوي ، ويرجع في مشروعية الامتياز على الامتعة لحق الناقل الى المادة ١٤٦

(المادة ٢٨٧)

١ - يلتزم الناقل بنقل الراكب وامتعته الى مكان الوصول في الميعاد المبين لذلك ، وعند عدم التعيين ففي الميعاد الذي يستغرقه الناقل العادي اذا وجد في الظروف ذاتها .

٢ - ويجوز للناقل قبل مباشرة النقل أو أثناء الطريق أن يفحص امتعة الراكب بحضوره للتحقق من مطابقتها لشروط النقل .

(مادة ٢٨٧)

تلزم الفقرة الأولى الناقل بنقل الراكب وامتعته الى مكان الوصول في الميعاد المبين لذلك ، وعند عدم التعيين ففي الميعاد الذي يستغرقه الناقل العادي في الظروف ذاتها . مادام هناك اتفاق على ميعاد فلا بد من تنفيذ الاتفاق وعند عدم الاتفاق يرجع الى العرف ، والاتفاق هو الاصل في المعاملات المدنية والعرف معتبر في التشريع ايضا .

والفقرة الثانية تجيز للناقل فحص امتعة الراكب للتأكد من موافقتها لشروط النقل . وهذا أمر لم يرد ما يمنعه شرعا ، لأن شروط النقل موضوعة لمصلحة المتعاقدين . ومخالفتها تؤدي الى ضرر للراكب أو الناقل أو اداة النقل أو النقولات ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

والفقرة الثالثة تبطل اثر الاتفاق على الاعفاء اذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم من الناقل أو أحد تابعيه ، وذلك لأن الغش نهي عنه الشرع فلا يتسامح فيه والخطأ الجسيم كذلك لا يتسامح فيه فلا بد من ضمانه ، لقاعدة الضرر يزال . (راجع المادة ٢٦٩ من نقل الأشياء) .

(المادة ٢٩٣)

١ - الراكب ملزم بحراسة الامتعة والحيوانات التي يرخص له في نقلها معه . ولا يكون اسفل مسئولاً عن صياحها أو عما ينجم من اضرار جسمانية أو مادية الا اذا أثبت الراكب صدور خطأ من الناقل أو من تابعيه .

٢ - والراكب مسئول عن الضرر الذي يلحق بالناقل أو الغير بسبب الامتعة أو الحيوانات التي ينقلها معه .

٣ - ويخضع نقل الامتعة التي تسلم الى الناقل للأحكام الخاصة بنقل الأشياء .

(مادة ٢٩٣)

تحدث هذه المادة عن مسؤولية الراكب . فنص الفقرة الأولى على أنه مسئول عن حراسة الامتعة والحيوانات التي يرخص له في نقلها معه . ولا يسأل الناقل عما يلحقها من ضرر إلا اذا قام الراكب بأبواب أنه بخطأ من الناقل أو تابعيه .

وتأصيل ذلك يرجع فيه الى المادة ٢٦٦ في نقل الأشياء منقولاً عن المفنى (ج ٥ ص ٢٨٩) .

وتنص الفقرة الثانية على أن الراكب مسئول عن الاضرار التي تلحق الناقل أو غيره بسبب الامتعة والحيوانات التي ينقلها معه وذلك لأنها تحت حراسته ، فكل ضرر يحدث للغير يسأل عنه ، لأن الضرر يزال كما في القاعدة الشرعية .

(المادة ٢٩٤)

١ - اذا توفي الراكب أو أصيب بمرض أثناء تنفيذ عقد النقل التزم الناقل باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أمتعته الى أن تسلم الى ذوى الشأن .

٢ - واذا وجد أحد ذوى الشأن عند وقوع الوفاة أو المرض جاز له أن يتدخل لمراقبة التدابير التي يتخذها الناقل وأن يطلب منه اقراراً بوجود امتعة الراكب في حياته .

(مادة ٢٩٤)

تحدثت المادة عن وفاة الراكب ، فتلزم الفقرة الأولى الناقل باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أمتعته اذا توفي أو أصيب بمرض ، وتجنيز الفقرة الثانية تدخل من له شأن عند وقوع الحادث لمراقبة ما يتخذ الناقل من تدابير . وأساس هذه المادة هو المحافظة على الأموال حتى لو كانت مملوكة للغير ، والنصوص تشهد بذلك وتنبه من أضعافها أو الإهمال في رعايتها .

الأصل مسؤولية الناقل كما في المادة السابقة . وهو تشريع قصد به اجتهد الناقل في المحافظة على التزاماته تجاه الراكب لأنه صار في أمانته كما اتجه الامام على الى تضمين الأجير المشترك لأنه لا يصلحه الا ذلك . وعند المخالفة لا يكتفى باليمين لانكار الناقل ما ادعاه الراكب من تأخير أو اضرار حسب القاعدة « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » فان اليمين أمر سهل وهذه السهولة تغري بالتهاون في رعاية مصلحة الراكب ، فأوجب المادة قيامه ، وهو المدعى عليه ، بعطاء أثبات ان المخالفة أتت من قوة قاهرة أو من قبل الراكب . في الوقت الذي لا يكلف الراكب فيه بأبواب أن الناقل هو المسئول عما حدث . وكل ذلك رعاية لمصلحة الناقل والراكب . وهو اجراء أولى الأمر اتخذه لتحقيق المصلحة ولم يرد ما يمنعه شرعاً .

(المادة ٢٩١)

يقع باطلا كل شرط يقضى باعفاء الناقل كلياً أو جزئياً من المسؤولية عما يلحق الراكب من اضرار بدنية .

(مادة ٢٩١)

تبين بإعلان أى اتفاق على إعفاء الناقل من مسؤولية الضرر البدني رعاية لمصلحته ومنعاً من أن يفرض عليه الراكب شروطاً تعسفياً ولا مانع من ذلك شرعاً .

(المادة ٢٩٢)

١ - يجوز للناقل أن يشترط إعفاء كلياً أو جزئياً من المسؤولية الناشئة عن التأخير أو عن الأضرار غير البدنية التي تلحق بالراكب .

٢ - ويجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية مكتوباً والا اعتبر كأن لم يكن . واذا كان عقد النقل محرراً على نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تسترعى الانتباه ، والا جاز للمضمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن .

٣ - ولا يجوز أن يتسمك الناقل بشرط الإعفاء من المسؤولية أو من جزء منها اذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أو من تابعيه .

(مادة ٢٩٢)

تجنيز الفقرة الأولى اشتراط إعفاء الناقل من مسؤولية التأخير أو الأضرار غير البدنية التي تلحق بالراكب . ولا مانع من ذلك شرعاً فالاتفاق شريعة المتعاقدين . والصالح اذا جاز في أمر متنازع فيه ولم يثبت بعد فلا مانع منه ابتداء حيث لم يرد ما يمنعه شرعاً .

والفقرة الثانية تلزم أن يكون شرط الإعفاء مكتوباً وبوضوح ، وهو اجراء تقتضيه المصلحة ولا مانع ويرجع في ذلك الى المادة ٢٦٩ عن نقل الأشياء .

(المادة ٢٩٧)

تعرف الوكالة بالعمولة للنقل ، وهي نوع من الوكالة ، والوكالة جائزه شرعا كما سبق . ويقوم بمثل هذه الوكالة شركات الشحن والسياحة التي تأخذ عمولة أى اجرا على نشاطها ، وتراجع المادة ١٨٢ وما بعدها فى الوكالة بالعمولة .

(المادة ٢٩٨)

يجوز للموكل فى كل وقت الغاء طلب النقل قبل أن يبرم الوكيل عقد النقل بشرط ان يرد الموكل المصروفات التى تحملها الوكيل وان يعوضه عما قام به من عمل .

(المادة ٢٩٨)

تجيز للموكل فى كل وقت الغاء طلب النقل قبل ابرام الوكيل عقد النقل ، على ان يرد الموكل المصروفات التى تحملها الوكيل وان يعوضه عما قام به من عمل . ويتوصل بما فى المادة ١٧٩ من الأحكام العامة الوكالة التجارية .

(المادة ٢٩٩)

١ - على الوكيل بالعمولة للنقل تنفيذ تعليمات موكله وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بميعاد النقل واختيار الناقل والطريق الواجب اتباعه .

٢ - ولا يجوز للوكيل بالعمولة ان يقيد فى حساب موكله اجرة نقل ازيد من الاجرة التى اتفق عليها مع الناقل . وكل ما يحصل عليه الوكيل من مزايا من الناقل تعود فائدته على الموكل ما لم يتفق فى عقد الوكالة ان يقضى العرف بغير ذلك .

(المادة ٢٩٩)

تلتزم الفقرة الاولى الوكيل بتنفيذ تعليمات موكله وبخاصة فيما يتعلق بميعاد النقل واختيار الناقل والطريق الواجب اتباعه . والاصل فى ذلك تنفيذ مقتضى الاتفاق والمسلمون عند شروطهم كما سبق .

والفقرة الثانية تمنع الوكيل ان يقيد فى حساب موكله اجرة نقل ازيد من الاجرة التى اتفق عليها مع الناقل . وكل ما يحصل عليه الوكيل من مزايا من الناقل تعود فائدته على الموكل ما لم يتفق فى عقد الوكالة او يقضى العرف بغير ذلك . ان وجد اتفاق او عرف ، وجب تنفيذه . والا منع الوكيل من المخالفة ، ذلك انه ملتزم بالعمل لمصلحة الموكل . وكل ما يحصل من منفعة بسبب هذه الوكالة فهى للموكل لان الوكيل يعمل لحسابه والامانة تقتضى الضبط فى تنفيذ ما وقع بالفعل حسب الاتفاق .

(المادة ٢٩٥)

يجوز لورثة الراكب وللأشخاص الذين يعولهم تنفيذا للالتزام بالنفقة ان يقيموا دعوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل فى حالة وفاته سواء وقعت الوفاة اثر الحادث مباشرة او بعد انقضاء فترة زمنية من وقوعه .

(المادة ٢٩٥)

تجيز لورثة الراكب ومن يعولهم اقامة دعوى المسؤولية الناشئة عن عقد النقل فى حالة وفاته ، سواء وقعت الوفاة اثر الحادث مباشرة او بعد انقضاء فترة زمنية من وقوعه . وذلك ان هؤلاء منتفعون بما يشيت لمورثهم فلهم الحق فى المطالبة به .

(المادة ٢٩٦)

١ - تنقضى بمضى ثلاث سنوات كل دعوى تنشأ عن عقد النقل ويكون موضوعها مطالبة الناقل بالتعويض عن وفاة الراكب او اسبائه باضرار بدنية . وتسرى هذه المدة فى حالة الوفاة من تاريخ وقوعها وفى حالة الاصابة البدنية من تاريخ وقوع الحادث .

٢ - وتنقضى بمضى سنة كل دعوى أخرى تنشأ عن عقد نقل الاشخاص ، وتسرى هذه المدة من الميعاد المعين لتوصول ، وعند عدم التحديد فمن الميعاد الذى كان يستغرقه انتقال العائد الى اصل لو وجد فى الظروف ذاتها .

٣ - ولا يجوز ان يتمسك بالانقضاء الدعوى المنصوص عليها فى هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم .

(المادة ٢٩٦)

تبين نظام الدعوى وما يبطل به سماعها ، وهو اجراء تنظيمي لولى الامر اتخذه للمصلحة ولم يرد ما يمنعه شرعا .

الفرع الرابع - الوكالة بالعمولة للنقل

(المادة ٢٩٧)

١ - الوكالة بالعمولة للنقل عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بان يبرم باسمه ولحساب موكله عقد نقل وبان يقوم عند الاقتضاء بالعمليات المرتبطة بهذا النقل .

٢ - وفيما عدا الاحكام المنصوص عليها فى المواد التالية تسرى على الوكالة بالعمولة للنقل احكام الوكالة بالعمولة .

(ب) إعفاء كلياً أو جزئياً من المسؤولية الناشئة عن التأخير في وصول الراكب أو عما يلحقه من أضرار غير بدنية .

٢ - ويجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية مكتوباً ولا اعتبر كأن لم يكن . وإذا كان عقد الوكالة بالعمولة محرراً على نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تسترعى الانتباه ، والا جاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن .

(مادة ٣٠٣)

تجيز اشتراط إعفاء الوكيل من المسؤولية عن التأخير أو الأضرار غير البدنية ، وذلك في غير حالات الغش والخطأ الجسيم ، والتأصيل هو تأصيل المادة ٢٩٢ .

(مادة ٣٠٤)

١ - لكل من الموكل والناقل حق الرجوع المباشر على الآخر للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل . وفي جميع الأحوال يجب ادخال الوكيل بالعمولة للنقل في الدعوى .

٢ - والمرسل إليه حق الرجوع المباشر على كل من الموكل والناقل والوكيل بالعمولة للنقل بالحقوق الناشئة عن عقد النقل .

(المادة ٣٠٤)

تنص الفقرة الأولى على حق كل من الموكل والناقل في الرجوع المباشر على الآخر للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل ، وذلك على الرغم من أن التعاقد يتم باسم الوكيل بالعمولة لا باسم الموكل والهدف من ذلك هو تيسير الإجراءات لأن العقد يتم لحساب الموكل .

والفقرة الثانية تجعل للمرسل إليه حق الرجوع المباشر على كل من الموكل والناقل والوكيل بالعمولة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل وذلك مراعاة لمصلحة الموكل في تيسير الإجراءات ولا مانع من ذلك شرعاً .

(المادة ٣٠٥)

إذا دفع الوكيل بالعمولة أجره النقل إلى الناقل حل محله فيما له من حقوق .

(مادة ٣٠٥)

تنص على أن الوكيل بالعمولة إذا دفع أجره النقل إلى الناقل حل محله فيما له من حقوق قبل الغير الذي تعاقد معه الوكيل وذلك مخانطة على حقه وهو مطلوب شرعاً .

(المادة ٣٠٠)

يضمن الوكيل بالعمولة للنقل سلامة الراكب والشيء محل النقل ويقع باطلا كل اتفاق على غير ذلك .

(مادة ٣٠٠)

تجعل الوكيل بالعمولة للنقل ضامناً لسلامة الراكب أو الشيء محل النقل ، وتؤصل بالمادة ٢٨٨ التي جعلت الناقل ضامناً لسلامة الراكب وما ينقل . فالضمان إما بالمباشرة وإما بالتسبب ، والوكيل متسبب بتعاqude مع الناقل .

(المادة ٣٠١)

١ - يسأل الوكيل بالعمولة من وقت تسلمه الشيء محل النقل عن هلاكه كلياً أو جزئياً أو تلفه أو التأخير في تسليمه . ولا يجوز أن ينفي هذه المسؤولية إلا باثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي في الشيء أو خطأ الموكل أو المرسل إليه .

٢ - وفي نقل الأشخاص يكون الوكيل بالعمولة مسئولاً عن التأخير في الوصول وعما يلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من أضرار بدنية أو مادية . ولا يجوز للوكيل أن ينفي هذه المسؤولية إلا باثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب أو خطأ الغير .

(مادة ٣٠١)

تبين ما يضمنه الوكيل ، وهي كالمواد ٢٦٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ فيما يضمنه الناقل .

(المادة ٣٠٢)

يقع باطلا كل شرط يقضى بإعفاء الوكيل بالعمولة للنقل كلياً أو جزئياً من المسؤولية عما يلحق الراكب من أضرار بدنية .

(مادة ٣٠٢)

تبطل كل شرط يقضى بإعفاء الوكيل من مسؤولية الضرر البدني الذي يلحق الراكب باعتباره متسبباً ، وهي كالمادة ٢٩٢ في التأصيل .

(المادة ٣٠٣)

١ - فيما عدا حالات الغش والخطأ الجسيم من الوكيل بالعمولة للنقل أو من تابعيه ومن الناقل أو من تابعيه ، يجوز للوكيل بالعمولة للنقل أن يشترط :

(أ) إعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية الناشئة عن هلاك الشيء محل النقل أو تلفه أو التأخير في تسليمه .

(المادة ٣٠٩)

تُحصر مسؤولية الناقل الجوي عن الضرر الذي يحدث بوفاة المسافر أو إصابته بأى ضرر بدنى في الفترة التي يكون المسافر موجوداً فيها في الطائرة أو في أثناء عمليات الصعود إليها والنزول منها . والأصل في ذلك هو العرف والاتفاقات الدولية ولا مانع من ذلك شرعاً .

(المادة ٣١٠)

١ - يسال الناقل الجوي عن الضرر الذي يحدث في حالة هلاك الأمتعة والبضائع أو تلفها إذا وقع الحادث الذي أدى إلى الضرر أثناء النقل الجوي .

٢ - ويشمل النقل الجوي الفترة التي تكون فيها الأمتعة أو البضائع في حراسة الناقل أثناء الطيران أو في أثناء وجود الطائرة في أحد المطارات أو في أى مكان آخر هبطت فيه .

٣ - ولا يشمل النقل الجوي الفترة التي تكون فيها الأمتعة أو البضائع محل نقل برى أو بحرى أو نهري يقع خارج المطار . ومع ذلك إذا كان هذا النقل لازماً لشحن الأمتعة أو البضائع أو لتسليمها أو لبقائها من طائرة إلى أخرى تنفيذاً لعقد نقل جوي وجب افتراض أن الضرر نتج عن حادث وقع أثناء فترة النقل الجوي حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

(المادة ٣١٠)

تبين مسؤولية الناقل عن الضرر الذي يحدث للبضائع المنقولة ، في الفترة التي تكون فيها تحت حراسته أثناء الطيران أو أثناء وجود الطائرة في أحد المطارات أو أى مكان هبطت فيه . أو منقولة بوسيلة برية أو بحرية أو نهرياً لشحنها من طائرة إلى أخرى تنفيذاً لعقد النقل الجوي .

وهذه المادة تؤصل بما في المادة ٢٦٣ من المسؤولية عن الأضرار التي تقع للبضائع المنقولة ، وليس هناك ما يمنعها شرعاً .

(المادة ٣١١)

يسال الناقل الجوي عن الضرر الذي يترتب على التأخير في وصول المسافر أو الأمتعة أو البضائع .

(مادة ٣١١)

تبين مسؤولية الناقل عن الضرر الذي يترتب على التأخير في وصول المسافر أو الأمتعة والبضائع ، وذلك مطابق لما جاء في المادة ٢٨٩ فيرجع إليها .

(المادة ٣٠٦)

يسرى على انقضاء الدعوى الناشئة عن عقد الوكالة بالعمولة النقل الأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ .

(مادة ٣٠٦)

خاصة بنظام الدعوى الناشئة عن عقد الوكالة بالعمولة للنقل ، ويرجع إلى تأصيل مادتي ٢٧٨ ، ٢٩٦ لبيان أنه إجراء تنظيمي لأمانيح من اتخاذ ولي الأمر له للمصاحبة .

الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوي

(مادة ٣٠٧)

تسرى على النقل الجوي أحكام هذا الفصل مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها في المواد التالية .

(مادة ٣٠٨)

١ - يقصد بالنقل الجوي نقل الأشخاص أو الأمتعة أو البضائع بالطائرات .

٢ - ويقصد بلفظ (الأمتعة) الأشياء التي يجوز للمسافر حملها معه في الطائرة وتسليم للناقل لتكون في حراسته أثناء السفر . ولا يشمل هذا اللفظ الأشياء الصغيرة أو الشخصية التي تبقى في حراسة المسافر أثناء السفر .

الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوي

(المادتان ٣٠٧ ، ٣٠٨)

تبين المادة ٣٠٧ ما تسرى عليه أحكام النقل الجوي وتبين المادة ٣٠٨ ما يقصد بالنقل الجوي وما يقصد بالأمتعة التي يجوز للمسافر حملها معه في الطائرة .

وهذه أمور تتفق مع العرف التجاري وتحقق المصلحة وتمنع التنازع ، ولا يوجد ما يمنعها شرعاً .

(مادة ٣٠٩)

يسال الناقل الجوي عن الضرر الذي يحدث في حالة وفاة المسافر أو إصابته أو بأى ضرر بدنى آخر إذا وقع الحادث الذي أدى إلى الضرر في أثناء وجود المسافر في الطائرة أو أثناء العمليات الخاصة بصعوده أو نزوله منها .

(المادة ٣١٥)

تنص الفقرة الأولى منها على بطلان أكل شرط يقضى بإعفاء الناقل الجوي من المسؤولية وذلك لأن الأصل هو مسؤولية الناقل بحسب المادتين ٢٤٢ ، ٢٧١ فشرط الإعفاء منها يتناقض معها .

والفقرة الثانية تجيز شرط الإعفاء إذا كان هلاك المنقول أو تلفه بسبب راجع لطبيعته أو عيب ذاتي فيه . ذلك لأن الناقل لا يضمن هلاك هذه الأشياء أو تلفها حتى بدون شرط الإعفاء من المسؤولية لأن الضرر لم يقع منه . فاشتراط الإعفاء لتأكيد عدم المسؤولية ، ولا مانع منه .

(مادة ٣١٦)

تسلم المرسِل اليه الأمتعة أو البضائع دون تحفظ يعد قرينة على أنه تسلمها في حالة جيدة ومطابقة لوثيقة النقل ما لم يقدّم الدليل على عكس ذلك .

(المادة ٣١٦)

تنص على أن تسلم المرسِل اليه الأمتعة أو البضائع دون تحفظ يعد قرينة على أنه تسلمها في حالة جيدة ومطابقة لوثيقة النقل . ويرجع في تأصيلها إلى المادة (٢٥٠) في تسليم الناقل للأشياء المطلوب نقلها .

(المادة ٣١٧)

١ - على المرسِل اليه في حالة تلف الأمتعة أو البضائع أن يرسل إنذاراً إلى الناقل فور اكتشاف التلف وعلى الأكثر خلال سبعة أيام بالنسبة إلى الأمتعة وأربعة عشر يوماً بالنسبة إلى البضائع وذلك من تاريخ تسلمها وفي حالة التأخير يجب أن يرسل الإنذار خلال واحد وعشرين يوماً على الأكثر من اليوم الذي توضع فيه الأمتعة أو البضائع تحت تصرف المرسِل اليه .

٢ - ويجوز أن يقع الإنذار في صورة اعتراض يكتب في وثيقة النقل عند تسليم الأمتعة أو البضائع أو في صورة خطاب مسجل يرسل إلى الناقل في الميعاد القانوني .

٣ - ولا تقبل دعوى المسؤولية ضد الناقل إذا لم يرسل الإنذار في المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة إلا إذا أثبت المدعى أن الناقل أو تابعيه قد قاموا بأعمال من شأنها تفويت الميعاد القانوني لإرسال الإنذار .

(المادة ٣١٢)

يعفى الناقل الجوي من المسؤولية إذا أثبت أنه هو وتابعيه قد اتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر أو أنه لم يكن في استطاعتهم اتخاذ هذه التدابير . والعبرة في ذلك بالتدابير التي يجب أن يتخذها الناقل الجوي العادي وتابعوه عند بدء الرحلة وفي خلالها .

(المادة ٣١٣)

يعفى الناقل الجوي من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر كله قد نشأ بخطأ طالب التعويض وتغفّر مسؤولية الناقل إذا أثبت أن هذا الخطأ قد اشترك في إحداث الضرر .

(المادتان ٣١٢ ، ٣١٣)

في مادتين المادتين إعفاء الناقل من المسؤولية إذا أثبت أنه هو وتابعيه قد اتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر أو أنه لم يكن في استطاعتهم اتخاذ هذه التدابير أو أن الضرر نشأ كله أو بعضه خطأ طالب التعويض لقوله تعالى : « كل امرئ بما كسب رهين » وقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

(مادة ٣١٤)

لا يسأل الناقل الجوي عن الأشياء الصغيرة أو الشخصية التي تبقى في حراسة المسافرين في أثناء السفر إلا إذا أثبت المسافر أن الناقل أو تابعيه لم يتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر .

(المادة ٣١٤)

لا تنفي مسؤولية الناقل عن الأشياء التي تكون في حراسة المسافرين إذا أثبت المسافرين الناقل أو تابعيه لم يتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع الضرر لأن الناقل أسهم في وقوع الضرر والضرر يزال .

(مادة ٣١٥)

١ - يقع باطلاً كل شرط يقضى بإعفاء الناقل الجوي من المسؤولية

٢ - ومع ذلك لا يشمل هذا البطلان الشرط الذي يقضى بإعفاء الناقل من المسؤولية في حالة هلاك الشيء محل النقل أو تلفه بسبب طبيعته أو عيب ذاتي فيه .

٢ - وله أن يقرر اخراج أى شخص أو شيء يترتب على وجوده في الطائرة خطر على سلامتها أو إخلال بالنظام فيها .

٣ - ولقائد الطائرة أثناء الطيران أن يقرر عند الاقتضاء إلقاء الأشياء المشحونة في الطائرة أو بعضها أو وقودها على أن يخطر بذلك مستقبل الطائرة في اقرب وقت وعليه أن يبدأ بإلقاء الأشياء قليلة القيمة إذا استطاع ذلك .

٤ - ولا يكون الناقل مسؤولاً عن هلاك الأشياء التي يقرر قائد الطائرة إلقاءها لسلامة الطائرة .

(مادة ٣٢٠)

تبين سلطات قائد الطائرة التي منها اخراج أى شخص أو أى شيء يهدد سلامة الطائرة أو يخل بالنظام . وفي أثناء الطيران له التخلص عند الاقتضاء من البضائع أو بعضها أو من الوقود . كما تبين عدم مسؤولية الناقل عن هلاك هذه الأشياء التي ألقيت لسلامة الطائرة . ذلك أن القائد يعمل لتحقيق المصلحة ودفع الضرر ولا مانع من ذلك شرعاً . وعدم مسؤولية الناقل عن هذه الأشياء ، لأنها أهلكت طبقاً للأصول الشرعية إما بقاعدة ارتكاب أخف الضررين إذا تصارفاً ، وإما بقاعدة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

الفصل السابع

عمليات البنوك

الفرع الأول - ودیعة النقود

(مادة ٣٢١)

ودیعة النقود عقد يخول البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه بردها مثلها . ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة .

الفصل السابع - عمليات البنوك

الفرع الأول - ودیعة النقود

(المادة ٣٢١)

تعرف ودیعة النقود بأنها عقد يخول البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه بردها مثلها ، ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة .

٤ - ولا يسقط الحق في جواز إقافة الدعوى على الناقل طبقاً للفقرة السابقة إذا حالت قوة قاهرة دون إرسال الإنذار في الميعاد القانوني .

(مادة ٣١٧)

تبين ما يجب على المرسل إليه أن يفعله في حالة تلف الامتعة أو البضائع من انذار الناقل وما يترتب على التقصير في ذلك ، وهي إجراءات تنظيمية لولى الأمر اتخاذها لحفظ الحقوق ومنع التنازع حيث لم يرد ما يمنعها شرعاً .

(مادة ٣١٨)

تنقضى الدعوى على الناقل الجوى بمضى سنتين . وتسرى هذه المدة من يوم وصول الطائرة أو من اليوم الذي كان يجب أن تصل فيه .

(المادة ٣١٨)

خاصة بانقضاء الدعوى على الناقل بمضى سنتين ، وهو إجراء تنظيمي كما في المادة السابقة .

(مادة ٣١٩)

١ - في حالة النقل بغير مقابل لا يكون الناقل الجوى مسؤولاً إلا إذا ثبت صدور خطأ منه أو من أحد تابعيه .

٢ - ويعتبر النقل بغير مقابل إذا كان بدون أجره ولم يكن الناقل محترفاً النقل . فإن كان الناقل محترفاً اعتبر النقل بمقابل .

(المادة ٣١٩)

تبين عدم مسؤولية الناقل الجوى عند عدم صدور الخطأ منه أو من تابعيه إذا كان النقل بغير مقابل ، وذلك لعدم وجود عقد أو اتفاق على النقل ، لكن لو ثبت وقوع الخطأ يرجع إلى القاعدة الشرعية « الضرر يزال » وتحديد الحالات التي يكون فيها النقل بغير مقابل عرفاً ، والعرف معتبر شرعاً حيث لم يرد ما يمنعه .

(مادة ٣٢٠)

١ - لقائد الطائرة الساطة على جميع الأشخاص الموجودين فيها .

(المادة ٣٢٤)

- ١ - ترد وديعة النقود بمجرد الطلب ما لم يتفق على غير ذلك .
وللمودع في أي وقت حق التصرف في الرصيد أو في جزء منه .
- ٢ - ويجوز أن يعلق هذا الحق على إخطار سابق أو على حلول أجل معين .

(المادة ٣٢٤)

توجب على البنك رد الوديعة بمجرد طلبها ما لم يتفق على غير ذلك . عند الاتفاق ينفذ الاتفاق للمسلمون عند شروطهم ، وعند عدمه كان الرد تنفيذا لمقتضى العقد . كما تجعل المادة للمودع الحق في التصرف في أي وقت في الرصيد أو في جزء منه بطلب سحبه أو تحويله أو غير ذلك وكل هذا في غير الوديعة المحددة بزمان ، فان كان هناك تحديد بزمان وجب احترام هذا التحديد . ويجوز في غير المحددة بزمان أن يعلق رد الوديعة لأصحابها أو حتى تصرفه على إخطار سابق مادام هناك رضا واتفاق والمسلمون عند شروطهم .

(مادة ٣٢٥)

يرسل البنك بيانا بالحساب الى المودع مرة على الاقل كل سنة ما لم يقض العرف أو الاتفاق بخلاف ذلك . ويجب أن يتضمن البيان صورة من الحساب ومقدار الرصيد بعد آخر حركة له .

(مادة ٣٢٥)

تنظم ارسال البنك بيانا بالحساب الى المودع ، وهو اجزاء لتحقيق المصلحة ولا مانع منه .

(المادة ٣٢٦)

إذا أصدر البنك دفتر ايداع للتوفير فيجب أن يكون باسم من صدر لصالحه الدفتر ، وأن تسدون فيه المدفوعات والمسحوبات . وتكون البيانات الواردة في الدفتر والموقع عليها من موظف البنك حجة في إثبات البيانات المذكورة في العلاقة بين البنك ومن صدر لصالحه الدفتر . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

(مادة ٣٢٦)

تبين نظام إصدار البنك دفتر ايداع للتوفير ، وتعتبر البيانات الواردة فيه حجة لا يجوز الاتفاق على عدم حجيتها ، وهو تنظيم لحفظ الحقوق لأصحابها والكتابة إحدى طرق الإثبات ، وهي مشروعة كما في آية الدين .

ليكن معلوما أن الإيداع في الشرع هو تسليم المودع شخصا آخر على ماله ليحفظه ويصونه ، وهو عقد جائز بالكتاب والسنة لقول الله تعالى « فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته » سورة البقرة ٢٨٣ وقوله « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها » سورة النساء ٥٨ وللحديث الشريف « أدوا اذا أؤتمنتم » رواه أحمد وابن حبان في صحيحه .

والوديعة نوعان ، أحدهما ما يسمى بالوديعة العادية ، وهذه تجب المحافظة عليها كما يجب ردها بعينها لأصحابها اذا طلبها أو خشي عليها الضياع . فان أذن المودع للوديع بالاستعمال أو الانتفاع بها كانت « عارية » له الانتفاع في الحدود التي أذن له بها ، وردها بعينها بعد ذلك ، لأن العقود بمعانيها لا بمبانيها . وثانيها وديعة تملك بالاستعمال كالنقود ونحوها ، وتسمى وديعة فاقصة أو شاذة ، وتعتبر قرضا يخول للبنك التصرف فيها بما يتفق ونشاطه المبنى مع التزامه برد مثلها والقرض جائز شرعا .

(مادة ٣٢٢)

- ١ - يفتح البنك حسابا للمودع لتقيد العمليات التي تتم بينهما او العمليات التي تتم بين البنك والغير لخدمة المودع .
- ٢ - ولا تقيد في الحسابات العمليات التي يتفق الطرفان على عدم قيدها فيه .

(مادة ٣٢٢)

تبين نظام فتح الحساب للمودع ، وهو اجراء تنظيمي لتحقيق المصلحة من ضبط الحساب وحفظ الحقوق ولا مانع منه شرعا .

(مادة ٣٢٣)

- ١ - لا يترتب على عقد وديعة النقود حق المودع في سحب مبالغ من البنك تزيد على ما هو مودع فيه .
- ٢ - وإذا أجرى البنك عمليات بترتب عليها أن يصبح رصيد المودع مدينا وجب على البنك إخطاره فورا لتسوية مركزه .

(مادة ٣٢٣)

تبين أن المودع ليس له الحق في سحب مبالغ من البنك تزيد على ما أودعه . وهذا مقتضى العقد ، فإذا قام البنك بعمليات تجعل رصيد المودع مدينا وجب إخطاره فورا لتسوية مركزه ، قيام البنك بذلك يعد تبرعا منه بأقراض المودع ما زاد على رصده ، فان كان بغير فائدة فهو جائز ، وان كان بفائدة مشروطة عند التعاقد بطل الشرط لأن الفائدة ربا . أما مطالبة البنك بما زاد على رصيد المودع فهي حق مقرر عرفا وشرعا . ووجوب الإخطار الفوري اجراء لسرعة السداد وتسهيل عمل البنك ولا مانع منه شرعا .

الفرع الثاني - ودیعة الأوراق المالية

(المادة ٣٣٠)

لا يجوز للبنك أن يستعمل الأوراق المالية المودعة لديه أو يمارس الحقوق الناشئة عنها إلا لصالح المودع مالم يتفق على غير ذلك .

(المادة ٣٣٠)

يمنع البنك من استعمال الأوراق المالية المودعة لديه أو ممارسة الحقوق الناشئة عنها إلا لصالح المودع مالم يتفق على غير ذلك .
هذه الأوراق ودائع عادية لا تستهلك حينها فلا يملكها البنك ولا يملك التصرف فيها إلا بأذن المودع بخلاف ما يسمى بالوديعة الناقصة التي أشرنا إليها في المادة (٣٢١) . وهذا مطابق لما قاله الفقهاء في الوديعة العادية، فإن أذن له المودع في التصرف فيها كان التصرف لصالح المودع لأن ما ينتج عنها هو ثمرة للملك وفيها خلاف مالك وأبى يوسف إلا إذا اتفق على غير ذلك فينفذ الاتفاق لأن المسلمين عند شروطهم وليس في ذلك ما يعارض نصا من كتاب أو سنة .

(المادة ٣٣١)

- ١ - على البنك أن يبذل في المحافظة على الأوراق المودعة عناية الوديع بأجر ويبطل كل اتفاق يعفى البنك من بذل هذه العناية .
- ٢ - ولا يجوز للبنك أن يتخلى عن حيازة هذه الأوراق إلا بسبب يستلزم ذلك .
- ٣ - ويلتزم المودع بدفع الأجر المتفق عليه أو الذي يحدده العرف، فضلا عن المصروفات الضرورية .

(المادة ٣٣١)

توجب على البنك أن يبذل في المحافظة على الأوراق المودعة عناية الوديع بأجر ، ويبطل كل اتفاق يعفى البنك من بذل هذه العناية لأن الوديع إذا كان يفر أجر وقبل ذلك كان أمينا ووجبت عليه المحافظة على الوديعة إما كانت قيمتها ، لا تضمن إلا بالتعدي أو التقصير فإذا كانت الوديعة ذات أهمية وبأجر زادت المسؤولية في المحافظة عليها لأهميتها ولأنه مع كونه وديعا أمينا له صفة الأجر للحراسة والحفظ ، والأجر أمين على ما تحت يده . أما بطلان الاتفاق على ذلك فمن باب التأكيد على وجوب بذل العناية .

وتمنع المادة أن يتخلى البنك عن حيازة هذه الأوراق بأن يردها إلى صاحبها أو يعهد بها إلى غيره بدون سبب ملزم للمحافظة عليها من حريق أو هدم مثلا ، لأن المودع ربما لا تكون له ثقة في غير هذا البنك أو لا يريد أن يتعامل معه بسبب آخر . كما تلزم المادة أن يدفع المودع للبنك الأجر المتفق عليه أو الذي يحدده العرف المصروفات فضلا عن المصروفات الضرورية . وذلك لأن الأجر والمصاريف في مقابل حفظ الوديعة وصانتها لصالح المودع فتحملا هو . وقد يراد أن يكون بحسب الاتفاق أو العرف المصروفات والمسلمون عند شروطهم . والعرف معتبر شرعا .

(المادة ٣٢٧)

يكون الإيداع والسحب في مقر البنك الذي فتح فيه الحساب مالم يتفق على غير ذلك .

(المادة ٣٢٧)

تنص على أن يكون الإيداع والسحب في مقر البنك الذي فتح فيه الحساب أن لم يتفق على غير ذلك . إذا وجد اتفاق فالمسلمون عند شروطهم ، والا فالعرف المصرفي يقضى بذلك ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(المادة ٣٢٨)

إذا تعدت حسابات المودع في بنك واحد أو في فروع بنك واحد اعتبر كل حساب منها مستقلا عن الآخر ما لم يتفق على غير ذلك .

(المادة ٣٢٨)

تجعل كلا من الحسابات المتعددة للمودع في بنك واحد أو في فروع مستقلا عن الآخر ، أن لم يتفق على غير ذلك . عند الاتفاق ينفذ ، وعند علمه كان هذا الاستقلال من باب الإجراءات التنظيمية لتحقيق المصلحة ولا تتعارض مع الشريعة .

(المادة ٣٢٩)

- للبنك أن يفتح حسابا مشتركا بين شخصين أو أكثر بالتساوي فيما بينهم ما لم يكن هناك اتفاق بخلاف ذلك ومع مراعاة الأحكام الآتية :
- ١ - يفتح الحساب المشترك من قبل أصحابه جميعا أو من قبل شخص يحمل توكيلا صادرا من أصحاب الحساب مصدقا عليه من الجهة المختصة . ويراعى في السحب اتفاق أصحاب الحساب .
- ٢ - إذا وقع حجز على رصيد أحد أصحاب الحساب المشترك فإن الحجز يسرى على حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب من يوم إعلان البنك بالحجز . وعلى البنك أن يوقف السحب من الحساب المشترك بما يوازي الحصة المحجوزة . ويخطر الشركاء أو من يمثلهم بالحجز خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام .
- ٣ - لا يجوز للبنك عند إجراء المقاصة بين الحسابات المشتركة الخاصة بأحد أصحاب الحساب المشترك إدخال هذا الحساب في المقاصة إلا بموافقة كتابية من باقي الشركاء .
- ٤ - عند وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقده الأهلية القانونية يجب على الباقيين إخطار البنك بذلك ويرغبهم في استمرار الحساب خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ الوفاة أو فقد الأهلية . وعلى البنك إيقاف السحب من الحساب المشترك حتى يتم تعيين الخلف قانونا .

(المادة ٣٢٩)

تجيز فتح حساب مشترك لأكثر من شخص على التساوي فيما بينهم أن لم يتفق على غير ذلك . ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا ، والأحكام المذكورة في المادة التي تراعى عند ذلك هي من باب الإجراءات التنظيمية لحفظ الحقوق وليس فيها ضرر .

(مادة ٣٣٥)

يكون الودع المودع الورقة أو لوكيله بوكالة خاصة أو لخلفه ولو تضمنت الورقة ما يفيد ملكية الغير لها .

(المادة ٣٣٥)

يكون فيها الودع المودع الورقة لانه المودع أو لوكيله بوكالة خاصة لانه ماذون له من المودع أو لخلفه من الورقة لانهم حلوا محله ولو تضمنت الورقة ما يفيد ملكية الغير لها لا ترد للغير ، ذلك لان التعاقد عند الايداع كان بين البنك وبين المودع لحفظ هذه الوديعة لابينه وبين من يستحقها وهو مطابق لقواعد الشريعة .

(مادة ٣٣٦)

إذا أقيمت دعوى باستحقاق الأوراق المودعة وجب على البنك إخطار المودع مباشرة والامتناع عن رد الأوراق اليه حتى يفصل القضاء في الدعوى .

(المادة ٣٣٦)

عند إقامة دعوى باستحقاق الأوراق المودعة يجب على البنك إخطار المودع مباشرة والامتناع عن رد الأوراق اليه حتى يفصل القضاء في الدعوى ، وذلك من باب وجوب المحافظة على الحقوق وإيصالها الى أصحابها وذلك مطلوب شرعا ، والأمر بالأخطار ووقف التصرف في الأوراق اجراء تنظيمي يساعد على ذلك ولولى الأمر اتخاذه .

الفرع الثالث - إيجار الخزائن

(مادة ٣٣٧)

إيجار الخزائن عقد يتعهد البنك بمقتضاه مقابل أجر بوضع خزانة معينة تحت تصرف المستاجر للانتفاع بها مدة معينة .

(المادة ٣٣٧)

فيها تعريف لإيجار الخزائن ، وهو نوع خاص من الإجارة ، ولأمانه منه شرعا .

(مادة ٣٣٨)

يكون البنك مسئولاً عن سلامة الخزانة وحراستها وصلاحياتها للاستعمال ولا يجوز له أن ينفي مسئولية الا بالبات السبب الأجنبي .

(مادة ٣٣٢)

١ - يلتزم البنك بقبض عائد الورقة وإرباحها وقيمتها وكل مبلغ آخر يستحق بسببها ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وتوضع المبالغ التي يقبضها البنك تحت تصرف المودع وتفيد في حسابه .

٣ - وعلى البنك القيام بكل عملية تكون لازمة للمحافظة على الحقوق المتصلة بالورقة كتسليم الصكوك التي يتم منحها لها مجانا ، وكتقديمها للاستبدال أو إضافة أرباح جديدة اليها .

(المادة ٣٣٢)

تلتزم البنك بقبض عائد الورقة المالية وإرباحها وقيمتها وكل مبلغ آخر يستحق بسببها ما لم يتفق على غير ذلك . وهذا تنفيذ لمقتضى الايداع ما دام ذلك لمصلحة المودع كما تنص عليه المادة (٣٣٠) . فإن اتفق على غير ذلك ينفذ الاتفاق . ووضع هذه المبالغ تحت تصرف المودع وقيدتها في حسابه ، وقيام البنك بكل عملية تكون لازمة للمحافظة على الحقوق المتصلة بالورقة ، تنظيم المحافظة على الحقوق من الوكيل أو الأجير ولا مانع منه شرعا .

(المادة ٣٣٣)

على البنك أن يخطر المودع بكل أمر أو حق يتعلق بالورقة ويستلزم الحصول على موافقته أو يتوقف على اختياره ، فإذا لم تصل تعليمات المودع في الوقت المناسب ، وجب على البنك أن يتصرف في الحق بما يعود بالنفع على المودع ، ويتحمل المودع مصروفات العمليات التي قام بها البنك ، فضلا عن العمولة .

(مادة ٣٣٣)

توجب إخطار البنك المودع بكل ما يتعلق بالورقة وتبين ما يجب عليه أن يعمله عند عدم وصول تعليمات المودع ولا مانع من ذلك لانه من الإجراءات التنظيمية لتحقيق المصلحة .

(مادة ٣٣٤)

١ - يلتزم البنك برد الأوراق المودعة بمجرد أن يطلب منه المودع ذلك مع مراعاة الوقت الذي يقتضيه اعداد الأوراق للرد . ويكون الرد في المكان الذي تم فيه الإيداع .

٢ - ويلتزم البنك برد الأوراق المودعة بذاتها إلا إذا اتفق الطرفان أو أجاز القانون رد المثل .

(المادة ٣٣٤)

توجب على البنك رد الأوراق المودعة بمجرد الطلب مع مراعاة الوقت المناسب لاعدادها ، كما يكون الرد في المكان الذي تم فيه الإيداع ، وترد الأوراق بذاتها لا مثملا الا عند الاتفاق على غير ذلك أو أجازة القانون للرد بالمثل ، هذا هو شأن الوديعة العادية وإذا اتفق على غير ذلك ينفذ الاتفاق وإذا صدر قانون يجوز رد المثل كان المودع راضيا به عند الإيداع . ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا .

(المادة ٣٣٨)

تجعل البنك مسئولاً عن سلامة الخزنة وحراستها وصلاحياتها للاستعمال ولا يجوز له أن ينفي مسئوليته إلا بأثبات السبب الأجنبي ، هذه المسئولية من لوازم العقد ويمكن الانتفاع بالخزنة في أداء الغرض من إيجارها ونفيها مخالف لمقتضى العقد ، وعند التخلص منها لابد أن يثبت البنك أن هناك سبباً اجنبياً أدى إلى الضرر . فإن ثبت طبقت قاعدة الضرر يزال ، والا بقي البنك مسئولاً بمقتضى العقد .

(المادة ٣٣٩)

١ - على البنك أن يسلم المستاجر مفتاح الخزنة . وللبنك دون غيره أن يحتفظ بنسخة منه . ويبقى المفتاح ملكاً للبنك ويجب رده إليه عند انتهاء الإيجار .

٢ - ولا يجوز للبنك أن يأذن لغير المستاجر أو وكيله في فتح الخزنة .

(المادة ٣٣٩)

توجب على البنك أن يسلم المستاجر مفتاح الخزنة ، وتعين له دون غيره أن يحتفظ بنسخة منه ، ويبقى المفتاح ملكاً للبنك ويجب رده عند انتهاء الإيجار ولا يجوز للبنك أن يأذن لغير المستاجر أو وكيله في فتح الخزنة ، وكل ذلك تنفيذ لمقتضى العقد والمسلمون عند شروطهم .

(المادة ٣٤٠)

لا يجوز للمستاجر أن يؤجر الخزنة أو جزءاً منها أو يتنازل عن الإيجار للغير أن لم يتفق على غير ذلك .

(المادة ٣٤٠)

لا تجوز للمستاجر أن يؤجر الخزنة أو جزءاً منها أو يتنازل عن الإيجار للغير أن لم يتفق على غير ذلك .

عدم جواز تأجير الشيء المؤجر - وهو التأجير من الباطن - موافق للمذهب أبى حنيفة (الأنصاف ج ٢ ص ٤٢) إلا عند الاتفاق فيجوز ، فالمسلمون عند شروطهم .

(المادة ٣٤١)

١ - إذا كانت الخزنة مؤجرة لعدة مستاجرين كان لكل منهم حق استخدامها منفرداً ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وفي حالة وفاة المستاجر أو أحد المستاجرين لا يجوز للبنك - بعد علمه بالوفاة - أن يأذن بفتح الخزنة إلا بموافقة جميع ذوي الشأن أو بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية .

(مادة ٣٤١)

تبين أن الخزنة إذا كانت مؤجرة لعدة مستاجرين كان لكل منهم حق استخدامها منفرداً ما لم يتفق على غير ذلك ، لأن هذا مقتضى العقد ، وعند الاتفاق على غيره ينفذ ، وتبين المادة أن المستاجر أو أحد المستاجرين إذا توفي لا يجوز للبنك - بعد علمه بالوفاة - أن يأذن بفتح الخزنة إلا بموافقة أصحاب الشأن أو بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية .

وهذا من باب المحافظة على الأموال وهي واجبة شرعاً ، وكل ما يؤدي إليها واجب أو جائز على الأقل .

(مادة ٣٤٢)

لا يجوز للمستاجر أن يضع في الخزنة أشياء تهدد سلامتها أو سلامة المكان الذي توجد فيه .

(مادة ٣٤٣)

يمنع المستاجر أن يضع في الخزنة أشياء تهدد سلامتها أو سلامة المكان الذي توجد فيه ، لأن المستاجر أمين على ما تحت يده فلا يعرضه للتلف ، ومنعه عن ذلك احتياط للمحافظة على الأموال ، ومنع الضرر عنها أو عن غيرها مشروع .

(مادة ٣٤٣)

إذا لم يدفع المستاجر أجرة الخزنة بعد مضي خمسة عشر يوماً من إنذاره بالوفاة اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء ذاته دون حاجة إلى حكم قضائي .

(مادة ٣٤٣)

يعتبر العقد مفسوخاً تلقائياً إذا لم يدفع المستاجر أجرة الخزنة بعد مضي خمسة عشر يوماً من إنذاره بالوفاة . عدم دفع الأجرة مخالف لمقتضى العقد فيجوز فسخه ، وعدم اللجوء إلى المحكمة في ذلك بعد مضي هذه المدة إجراء يقصد منه مبادرة المستاجر بدفع الأجرة أو تمكين البنك من الانتفاع بها لتنشيط الحركة التجارية والشرع لا يمنع ذلك .

(مادة ٣٤٤)

١ - إذا انتهت مدة العقد ، أو اعتبر مفسوخاً وفقاً للمادة السابقة ، استرد البنك الخزنة بعد إخطار المستاجر بالحضور لإفراغ محتوياتها . ويكون الإخطار صحيحاً إذا تم في آخر موطن عينه المستاجر للبنك .

٢ - وإذا لم يحضر المستاجر في الموعد المحدد بالإخطار ، كان للبنك أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية الأذن له في فتح الخزنة بحضور من عينه لذلك من المحضرين . ويجوز المحضر محضراً بالواقعة وبمحتويات الخزنة .

(مادة ٣٤٥)

تختص بالحجز على الخزنة وتبين إجراءاته وأحكامه وكلها أمور تنظيمية يجوز لولي الأمر اتخاذها لايصال الحقوق الى اصحابها ، ولأمانع منها شرعا .

الفرع الرابع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي)

(مادة ٣٤٦)

١ - النقل المصرفي عملية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين من حساب الأمر بالنقل بناء على أمر كتابي منه ، وفي الجانب الدائن من حساب آخر ، ودلت لتحقيق ما يأتي .

(أ) نقل مبلغ معين من شخص الى آخر لكل منهما حساب لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين .

(ب) نقل مبلغ معين من حساب الى آخر كلاهما مفتوح باسم الأمر بالنقل لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين .

٢ - وينظم الاتفاق بين البنك والأمر بالنقل شروط اصدار الأمر ومع ذلك لا يجوز ان يكون أمر النقل لحاميه .

٣ - وإذا كان المستفيد من أمر النقل متوفيا في نقل القيمة الى الجانب الدائن من حساب شخص آخر وجب ان يؤدي اسمه في أمر النقل .

(مادة ٣٤٧)

إذا تم النقل المصرفي بين فرعين أو أكثر للبنك أو بين بنكين مختلفين وجب ترجيح كل منازعة صادرة من آخر بشأن القيمة الى الفرع أو البنك الذي يوجد به حساب المستفيد .

(مادة ٣٤٨)

يجوز ان يود أمر النقل على فبالغ مقيدة فعلا في حساب الأمر بالنقل أو على فبالغ يجري قيدها في هذا الحساب خلال مدة يتفق الأمر بالنقل على تعيينها مقدما مع البنك .

(المادة ٣٤٩)

يجوز الاتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل الى البنك بدلا من تليفه اليه من الأمر بالنقل .

(مادة ٣٥٠)

١ - يملك المستفيد القيمة من وقت قيدها في الجانب الدائن من حسابه . ويجوز للأمر الرجوع في أمر النقل الى أن يتم هذا القيد .

٢ - ومع ذلك إذا اتفق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل الى البنك فلا يجوز للأمر الرجوع في أمر النقل وذلك مع مراعاة ما تقتضيه به المادة ٣٥٥ .

٣ - وعلى البنك أن يحتفظ لديه بمحتويات الخزنة وله بعد مضي ستة أشهر من تحرير محضر الجرد أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية أن تأمر ببيعها بالطريقة التي يبينها وإيداع الثمن خزنة المحكمة أو يأمر باتخاذ أي إجراء مناسب آخر .

٤ - ويكون للبنك امتياز على المبالغ المودعة في الخزنة الموجهة أو على الثمن اساج عن بيع محتوياتها لاستيفاء الأجرة والمصروفات المستحقة له .

(مادة ٣٤٤)

تجعل للبنك الحق في استرداد الخزنة عند انتهاء مدة العقد أو اعتباره مفسوخا وفقا للمادة السابقة . وذلك بعد إخطار المستأجر إخطارا صحيحا بالحضور لأفراغ محتوياتها ، فإن لم يحضر كان للبنك أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية الإذن له في فتحها بحضور من يبينه لذلك من المحضرين ويحرر المحضر محضرا بالواقعة وبمحتويات الخزنة ، وعلى البنك أن يحتفظ لديه بمحتوياتها ، وله بعد مضي ستة أشهر من تحرير المحضر أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية أن يأمر ببيعها وإيداع ثمنها خزنة المحكمة أو باتخاذ أي إجراء مناسب وفي ذلك نصم لاسترداد الخزنة بما يحفظ حقوق الطرفين ولا مانع منه شرعا كما جعلت المادة امتيازاً للبنك على المبالغ المودعة في الخزنة أو على ثمن بيع محتوياتها لاستيفاء ما يستحقه . ذلك أن الودائع كالرهن عند الرهن له امتياز عليه في استيفاء حقه منه ، وقد تقدم ذلك في الرهن مادة (١٤٦) .

(مادة ٣٤٥)

١ - يجوز توقيع الحجز على الخزنة .

٢ - ويكون الحجز بتكليف البنك ببيان ما إذا كان يؤجر خزنة للمحجوز عليه . فإذا أقر بذلك وجب عليه منع المحجوز عليه من الدخول الى مكان الخزنة . وتترك للبنك صورة من محضر الحجز مستمثلة على بيان السند الذي تم الحجز بمقتضاه كما يعين مستأجر الخزنة بمحضر الحجز .

٣ - وإذا كان الحجز تحفظيا جاز للمستأجر أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية رفع الحجز أو الترخيص له في أخذ بعض محتويات الخزنة .

٤ - وإذا كان الحجز تنفيذيا وجب على المحضر التنفيذ بعد انداء المستأجر ، بأن يقوم بفتح الخزنة جبرا بعد أن يودع الحاجز مصروفات فتحها واعادتها الى حالتها . وتباع محتويات الخزنة وفقا للإجراءات المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٥ - وإذا كان المستأجر غائبا وكان بالخزنة وثائق أو مستندات وجب على البنك حفظها لديه في خزنة يختم بخاتم المحضر والبنك .

٦ - وعلى الحاجز أن يؤدي للبنك مبلغا كافيا لضمان اجرة الخزنة خلال مدة الحجز .

الفرع الخامس - فتح الاعتماد

(مادة ٣٥٦)

- ١ - فتح الاعتماد عقد يضع البنك بمقتضاه تحت تصرف المستفيد وسائل للدفع في حدود مبلغ معين .
- ٢ - ويفتح الاعتماد لمدة معينة أو غير معينة .

الفرع الخامس - فتح الاعتماد

(المادة ٣٥٦)

- فيها تعريف لفتح الاعتماد وتقسيمه الى نوعين ، ما كان لمدة معينة وما كان لمدة غير معينة . وفتح الاعتماد العادي يعد في مبدئه عقداً يوقعه يلتزم العميل بانقرض ويستحق البنك عمولة على الفتح .
- واذا اشتمل العقد على شرط الفائدة الربوية بطل الشرط وصح العقد كما هو مذموب الامام احمد .

(مادة ٣٥٧)

- ١ - اذا فتح الاعتماد لمدة غير معينة ، جاز للبنك الغاؤه في كل وقت بشرط اخطار المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه للإلغاء بعشرة ايام على الأقل .

- ٢ - ويقع باطلا كل اتفاق يكون موضوعه اعطاء البنك حق الغاء الاعتماد غير المعين المدة دون اخطار سابق أو باخطار يتم في ميعاد اقل من الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

(المادة ٣٥٧)

- تجيز للبنك الغاء فتح الاعتماد في كل وقت اذا كان لمدة غير معينة بشرط ان يخطر المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه للإلغاء بعشرة ايام على الأقل ، وای اتفاق يلغى وجوب الاخطار يقع باطلا . ذلك ان فتح الاعتماد غير المعين بمدة هو مجرد وعد فيجوز الغاؤه في اى وقت ، ولكن لاحتمال ان يكون العميل قد ارتبط بمعاملة معتمداً على فتح الاعتماد يجب اخطاره بالانقضاء قبل مواعده بوقت كاف لينظم امره . وبطلان الاتفاق على الغاء وجوب الاخطار أساسه العمل على تلافي الضرر الذي قد يلحق العميل لو ارتبط بمعاملة دون علم بالغاء الاعتماد ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(مادة ٣٥٨)

- لا يجوز للبنك الغاء الاعتماد قبل انتهاء المدة المتفق عليها الا في حالة وفاة المستفيد أو العجز عليه أو وقوفه عن الدفع - ولو لم يصدر حكم باشهار افلاسه - أو وقوع خطأ جسيم منه في استخدام الاعتماد المفتوح لصالحه .

(مادة ٣٥١)

يبقى الدين الذي صدر امر النقل وفاء له قائماً بضماناته وملحقاته الى ان تقيد القيمة فعلاً في الجانب الدائن من حساب المستفيد .

(مادة ٣٥٢)

- ١ - اذا لم يكن رصيد الأمر كافياً ، وكان امر النقل موجهاً مباشرة الى البنك من الأمر بالنقل ، جاز للبنك ان يرفض تنفيذه ، على ان يخطر الأمر فوراً بهذا الرفض .
- ٢ - أما اذا كان الأمر بالنقل مقدماً من المستفيد قيد البنك لحسابه الرصيد الجزئي ما لم يرفض المستفيد ذلك . وعلى البنك ان يوشر على امر النقل بقيد الرصيد الجزئي أو برفض المستفيد ذلك .
- ٣ - ويبقى للأمر حتى التصرف في الرصيد الجزئي اذا رفض البنك تنفيذ امر النقل أو رفض المستفيد قيد الرصيد الجزئي طبقاً للفقرة السابقة .

(مادة ٣٥٣)

اذا تقدم عدة مستفيدين الى البنك جملة واحدة وكانت قيمة أوامر النقل التي يحملونها تتجاوز رصيد الأمر ، كان من حقهم طلب توزيع هذا الرصيد الناقص بينهم بنسبة حقوقهم .

(مادة ٣٥٤)

- ١ - لا يجوز اجراء التوزيع المشار اليه في المادة السابقة الا في اول يوم عمل تال ليوم التقديم .
- ٢ - ويسرى على هذه الحالة حكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٥٢ .

(مادة ٣٥٥)

- ١ - اذا اشهر افلاس المستفيد جاز للأمر ان يوقف تنفيذ امر النقل ولو تسلمه المستفيد بنفسه .
- ٢ - ولا يمنع اشهار افلاس الأمر من تنفيذ أوامر النقل التي قدمت الى البنك قبل صدور الحكم بشهر هذا الافلاس ما لم يصدر قرار من المحكمة خلافاً لذلك .

الفرع الرابع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي)

المواد ٣٤٦ - ٣٥٥

تحدث عن تنظيم عملية النقل المصرفي من حساب شخص الى شخص آخر ، أو من حساب شخص الى حسابه هو في البنك نفسه أو لدى بنكين مختلفين . وهي كلها تنظيمات لتيسير التعامل مع الاحتياطات للمحافظة على الأموال ، ولا يوجد ما يمنعها شرعاً . سواء تمت بغير مقابل أو بمقابل كأجر نظير اجراء هذه العملية لعدم تحقق الفائدة الربوية فيها .

(المادة ٣٦٤)

- ١ - يكون التزام البنك في حالة الاعتماد المستندي البات قطعياً ومباشراً قبل الاستفادة وكل حامل حسن النية للصك المسحوب تنفيذاً للعقد الذي فتح الاعتماد بسببه .
- ٢ - ولا يجوز إلغاء الاعتماد المستندي البات أو تعديله إلا باتفاق جميع ذوى الشأن .
- ٣ - ويجوز تأييد الاعتماد البات من بنك آخر يلتزم بدوره بصفة قطعية ومباشرة قبل الاستفادة .
- ٤ - ولا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد المستندي البات المرسل إلى المستفيد عن طريق بنك آخر تأييداً منه لهذا الاعتماد .

(المادة ٣٦٥)

- ١ - يجب أن يتضمن كل اعتماد مستندي بات تاريخاً أقصى لصلاحيته الاعتماد وتقديم المستندات بقصد الوفاء أو القبول أو الخصم .
- ٢ - وإذا وقع التاريخ المعين لانتهاء صلاحية الاعتماد في يوم عطلة للبنوك امتدت مدة الصلاحية إلى أول يوم عمل تال للعطلة .
- ٣ - وفيما عدا أيام العطلات لا تمتد صلاحية الاعتماد ولو عساف تاريخ انتهائها انقضاء أعمال البنك بسبب ظروف قاهرة ما لم يكن هناك تفويض صريح بذلك من الأمر .

(المادة ٣٦٦)

- ١ - على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الأمر بفتح الاعتماد .
- ٢ - وإذا رفض البنك المستندات فعليه أن يخطر الأمر فوراً بالرفض مبيناً له أسبابه .

(المادة ٣٦٧)

- ١ - لا يسأل البنك إذا كانت المستندات المقدمة مطابقة في ظاهرها لتعليمات التي تلقاها من الأمر .
- ٢ - كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية فيما يتعلق بتعيين البضاعة التي فتح بسببها الاعتماد أو بكميتها أو وزنها أو حالتها الخارجية أو تخليفها أو قيمتها ولا فيما يتعلق بتنفيذ المرسلين أو المؤمنين لالتزاماتهم .

(المادة ٣٥٨)

لاتجيز للبنك إلغاء الاعتماد قبل انتهاء المدة المتفق عليها ، إلا عند وفاة المستفيد أو الحجر عليه أو وقوفه عن الدفع ، أو وقوع خطأ جسيم منه في استخدام الاعتماد المفتوح لصالحه . وأساس ذلك تنفيذ الاتفاق أولاً فالمسلمون عند شروطهم ، وأما جواز الإلغاء في الحالات المذكورة فهو لمنع الضرر عنه وهذا أمر مشروع لا يوجد نص يعارضه .

الفرع السادس - الاعتماد المستندي

(مادة ٣٥٩)

- ١ - الاعتماد المستندي عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (الأمر بفتح الاعتماد) لصالح شخص آخر (المستفيد) بضمن مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل .
- ٢ - ويعتبر عقد الاعتماد المستندي مستقلاً عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه . ويبقى البنك أجنبياً عن هذا العقد .

(مادة ٣٦٠)

يجب أن تحدد بدقة في الأوراق الخاصة بطلب فتح الاعتماد المستندي أو تأييده أو الإخطار به المستندات التي تنفذ في مقابلها عمليات الوفاء أو القبول أو الخصم .

(مادة ٣٦١)

يلتزم البنك الذي فتح الاعتماد بتنفيذ شروط الوفاء والقبول والخصم المتفق عليها في عقد فتح الاعتماد إذا كانت المستندات مطابقة لما ورد في هذا العقد من بيانات وشروط .

(مادة ٣٦٢)

- ١ - يجوز أن يكون الاعتماد المستندي باتاً أو قابلاً للنقض .
- ٢ - ويجب أن ينص صراحة في عقد فتح الاعتماد على بيان نوعه فإذا لم ينص على ذلك اعتبر الاعتماد قابلاً للنقض .

(مادة ٣٦٣)

لا يترتب على الاعتماد المستندي القابل للنقض أى التزام على البنك قبل الاستفادة . ويجوز للبنك في كل وقت تعديله أو إلغاؤه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الأمر دون حاجة إلى إخطار المستفيد بشرط أن يقع التعديل أو الإلغاء بحسن نية وفي وقت مناسب .

الفرع السابع - الخصم

(مادة ٣٧٠)

الخصم عقد يجعل البنك بمقتضاه الى حامل ورقة تجارية او الى صك آخر قابل للتداول لم يحل أجل استحقاقه القيمة الثابتة بالصك مضموناً منها المصروفات والعمولة ، مقابل انتقال ملكية الصك اليه ، مع التزام المستفيد برد القيمة الى البنك اذا لم يدفعها المدين الاعلى .

الفرع السابع - الخصم

(المادة ٣٧٠)

فيها تعريف لمعنى الخصم . وهو ينطوقه لا يتعارض مع الشرع الا اذا كان الخصم محسوباً على أساس غير مشروع . وذلك كان يحصل البنك الى جانب العمولة والمصاريف النسبية - فوائداً على القيمة الاسمية للأوراق من تاريخ التعاقد الى تاريخ استحقاقها ، او على المسحوب منه نقداً او قيداً بتأمين الأوراق . كما يجري عليه العمل الآن في البنوك . ويمكن نقادى هذه الفائدة الربوية بزيادة العمولة .

وتخرج هذه العملية على أنها معاوضة بين أوراق ذات قيمة مالية ، وهي الأوراق التجارية من ناحية المستفيد مع ضمان سدادها وأوراق البنكنوت من ناحية البنك ويجوز التفاضل بينهما في القيمة للاختلاف بين العوضين ، وذلك من وجوه منها أن الأوراق التجارية تمثل حقوقاً قصيرة الأجل تتقدم بمضى مدة معينة ، بخلاف أوراق البنكنوت فالشأن فيها ألا تتقدم الحقوق الثابتة فيها . ومنها أنه لا يجوز رفض التعامل بأوراق النقد في حين يجوز رفض التعامل بالأوراق التجارية وذلك مصداقاً للحديث « فاذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد » . ولعل من باب بيع الدين بالنقد وهو جائز عندما لا يكون بشروطه

(مادة ٣٧١)

على المستفيد من الخصم أن يرد الى البنك القيمة الاسمية للصك الذي لم يدفع .

(المادة ٣٧١)

توجب على المستفيد من الخصم - وهو صاحب الصك - أن يرد الى البنك القيمة الاسمية للصك الذي لم يدفع ، وهذا مطابق لما ذهب اليه أبو حنيفة وأحمد في الحوالة من جواز رجوع المحال (البنك) على المحيل (صاحب الصك) عند مطالبة المحال عليه أو امتناعه أو افلاسه لأن عملية الخصم والقطع هذه فيها شبه بالحوالة من وجه . لأن فيها نقل الحق الذي في الصك من حامله الى البنك تمليكا .

(مادة ٣٦٨)

١ - لا يجوز التنازل عن الاعتماد المستندي ولا تجزئته الا اذا كان البنك الذي فتحه ماذوناً من الأمر في دفعه كله او بعضه الى شخص او جملة اشخاص غير المستفيد الأول بناءً على تعليمات صريحة صادرة من هذا المستفيد .

٢ - ولا يتم التنازل الا بموافقة صريحة من البنك . ولا يجوز التنازل الا مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك .

(مادة ٣٦٩)

اذا لم يدفع الأمر بفتح الاعتماد الى البنك قيمة مستندات الشحن المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره بوصول تلك المستندات ، فللبنك بيع البضاعة بالتباع طرق التنفيذ على الأشياء المرفوعة وهنا تجارياً .

الفرع السادس - الاعتماد المستندي - من المادة ٣٥٩ - ٣٦٩

هذه المواد تبين معنى الاعتماد المستندي وأنه مستقل عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه ويعتبر المصرف اجنبياً عن هذا العقد ، وتبين ما يلتزم به البنك من تنفيذ شروطه بناءً على المستندات التي يلتزم العميل بتحديدها بدقة كما تبين أنه قد يكون باتاً وقد يكون قابلاً للنقض ، وما يترتب على كل منهما . ووجوب تحقق البنك من مطابقة المستندات لتعليمات الأمر بفتح الاعتماد ، وحكم التنازل عن الاعتماد للغير وما يعمل عند عدم دفع الأمر بالفتح .

والاعتماد المستندي هو من باب الضمان ، لأن بائع البضاعة « المستفيد » لا يقبل التخلي عنها لمشتري « الأمر بالفتح » لا يعرفه الا بضمان الثمن فوراً ، أو بإمكان تحويل المؤجل منه ، وكذلك المشتري - وقد اشترى بضاعة من الخارج لم يعاينها بنفسه - لا يطمئن أن يدفع ثمنها دون أن يستوثق من شخصها بعينها مؤمناً عليها في أحسن الظروف ، فالمصرف هنا يكون ضامناً لحق البائع اذا قدم المستندات . ولحق المشتري بتسليم المستندات وفحصها . والضمان جائز لانه ضم دمة الى دمة في المطالبة بدين أو عين . وأخذ الأجر على ذلك جائز عند الفتوى من الشافعية والشيعة الإمامية - قياساً على الجمالة .

فإن كان الاعتماد مغطى كله من الأمر فلا حزمة وإن لم يكن مغطى كلياً أو جزئياً وشروط البنك فائدة على ما يغطي الاعتماد كانت الفائدة ربا والربا حرام الا لضرورة أو حاجة ملحة .

الفرع الثامن - خطاب الضمان

(المادة ٣٧٣)

فيما تعريفه لخطاب الضمان ولا مانع منه ، لأنه نوع من الضمان والضمان جائز شرعا ما لم يترتب عليه محذور ، وذلك لأن خطاب الضمان قد يصدره البنك بناء على ثقته في عميله (الأمر) وقد يطلب تأميناً منه ، ويستحق البنك اجرا عن خطاب الضمان ، هو العمولة التي يتقاضاها نظير اصداره خطاب الضمان ، والأجر على الضمان جائز كما قاله الامام النووي من الشافعية ، وكما ذهب اليه الشيعة الامامية . وتقديره يكون بالاتفاق . والاتفاق هو الأصل في المعاملات الذنبوية عند مالك لأن المسلمين عند شروطهم وليس فيه تحريم حلال ولا تحليل حرام ، حيث لم يرد نص يحرمه .

(مادة ٣٧٤)

١ - يجوز للبنك أن يطلب تقديم تأمين مقابل اصدار خطاب الضمان .

٢ - ويجوز أن يكون التأمين تنازلاً من الأمر عن حقه قبل المستفيد .

(المادة ٣٧٤)

١ - تجيز للبنك أن يطلب تقديم تأمين مقابل اصدار خطاب الضمان . كما يجوز ان يكون هذا التأمين تنازلاً من الأمر عن حقه قبل المستفيد .

طلب البنك للتأمين على اصدار الخطاب بأية صورة هو كطلب الرهن للاستيثاق من سداد الدين ولا مانع منه شرعا .

(مادة ٣٧٥)

لا يجوز للمستفيد التنازل للغير عن حقه الناشئ عن خطاب الضمان إلا بموافقة البنك .

(المادة ٣٧٥)

لا تجيز للمستفيد التنازل للغير عن حقه الناشئ عن خطاب الضمان وذلك لأن المعاملات تقوم على التراضي ولا تصح بدونها لقوله تعالى : « الا ان تكون تجارة عن تراضٍ منكم » .

(مادة ٣٧٦)

لا يجوز للبنك أن يرفض الوفاء للمستفيد بسبب يرجع الى علاقة البنك بالأمر ، أو علاقة الأمر بالمستفيد .

(مادة ٣٧٢)

١ - يكون للبنك قبل المدين الأصلي في الصك والمستفيد من الخصم وغيرهما من الملتزمين الآخرين جميع الحقوق الناشئة عن الصك الذي خصمه .

٢ - وللبنك فضلا عن ذلك قبل المستفيد من الخصم حق مستقل في استرداد المبالغ التي وضعها تحت تصرفه ، دون استئصال ما قبضه البنك من مصروفات وعمولة . ويكون للبنك استخدام هذا الحق في حدود الأوراق غير المدفوعة أيا كان سبب الامتناع عن دفعها .

٣ - فإذا كانت حسيطة الخصم مقيمة في الحساب الجاري ، كان للبنك انقضاء القيد عن طريق انقيد العكسي وفقا لنص المادة ٣٩٣ مع اخطار المستفيد من الخصم بهذا القيد .

(المادة ٣٧٢)

في الفقرة الأولى يكون للبنك قبل المدين الأصلي في الصك والمستفيد من الخصم وغيرهما من الملتزمين الآخرين جميع الحقوق الناشئة عن الصك الذي خصمه . ذلك لأن الصك أصبح ملك البنك فتنتقل معه كل حقوق الملكية وانضمامات .

وفي الفقرة الثانية حق آخر للبنك قبل المستفيد من الخصم . وهو استرداده المبالغ التي وضعها تحت تصرفه دون استئصال ما قبضه البنك من مصروفات وعمولة ، ويكون للبنك استخدام هذا الحق في حدود الأوراق غير المدفوعة أيا كان سبب الامتناع عن دفعها .

والفقرة الثالثة تنظم لعملية الرجوع وهذا التنظيم لحفظ الحقوق ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

الفرع الثامن - خطاب الضمان

(المادة ٣٧٣)

خطاب الضمان تعهد يصدر من بنك بناء على طلب عميل له (الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط اذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب . ويوضح في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من اجله .

الفصل التاسع - الحساب الجارى

(مادة ٣٧٩)

تعرف الحساب الجارى وهو عقد يقوم على اتفاق بين شخصين على أن يقيدا فى حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة - الديون الناشئة عن العمليات التى تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتملك وغيرها وأن يستعاضا عن تسوية هذه الديون كل دفعة على حدة بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند أقفاله وليس فى هذا الاتفاق ما يتعارض مع الشرع ولا مع أخذ العمولة عنه فإنه تنظيم للتعامل بين الطرفين ، إلا إذا كان هذا الاتفاق فى مقابل فائدة محددة للرصيد الدائن عند التعاقد فيكون ممنوعا شرعا لأنه ربا .

(مادة ٣٨٠)

يجوز أن يكون الحساب الجارى مكشوفاً لجهة الطرفين أو مكشوفاً لجهة طرف واحد ، وفى الحالة الأخيرة لا يلتزم أحد الطرفين بتقديم المال للطرف الآخر إلا إذا كان عند الأول رصيد كاف .

(مادة ٣٨١)

١ - إذا تضمنت مفردات الحساب الجارى ديونا نقدية مقومة بعملات مختلفة أو أشياء غير مماثلة جاز للطرفين أن يتفقا على ادخالها فى الحساب بشرط أن تقيّد فى أقسام مستقلة يراعى التماثل فى المدفوعات التى تتضمنها ، وأن يصرح الطرفان ببقاء الحساب محتفظاً بوحدته رغم تعدد أقسامه .

٢ - ويجب أن تكون أرصدة تلك الأقسام قابلة للتحويل بحيث يمكن فى الوقت الذى حده الطرفان أو عند أقفال الحساب على الأكثر إجراء المقاصة بينها لاستخراج رصيد واحد .

(مادة ٣٨٢)

١ - تنتقل ملكية النقود أو الأموال التى تقيّد فى الحساب الجارى الى الطرف الذى تسلمها .

٢ - ولكل طرف فى الحساب الجارى أن يتصرف فى أى وقت فى رصيده الدائن ما لم يتفق على خلاف ذلك .

(مادة ٣٨٣)

يعد قيد الورقة التجارية فى الحساب الجارى صحيحا على ألا تحسب قيمتها إذا لم تدفع فى ميعاد الاستحقاق . وفى هذه الحالة يجوز اعادةها الى صاحبها وعكس قيدها على الوجه المبين فى المادة ٣٩٣ .

(مادة ٣٧٦)

تمنع البنك أن يرفض الوفاء للمستفيد بسبب يرجع الى علاقة البنك بالأمر أو علاقة الأمر بالمستفيد . وذلك لأن خطاب الضمان اتفاق ولا يجوز الإخلال به فالمسلمون عند شروطهم .

(مادة ٣٧٧)

تبرا ذمة البنك قبل المستفيد إذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طلب من المستفيد بالدفع إلا إذا اتفق صراحة قبل انتهاء هذه المدة على تجديدها .

(مادة ٣٧٧)

هذه المادة تبرىء ذمة البنك قبل المستفيد إذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طلب من المستفيد بدفع ما تضمنه الخطاب ، إلا إذا اتفق صراحة على تجديد المدة قبل انتهائها ، ذلك لأن الخطاب محدد السريان بمدة معينة ، فإذا انتهت بطل أثره وهو مقتضى قواعد الشريعة .

(المادة ٣٧٨)

إذا وفى البنك للمستفيد المبلغ المتفق عليه فى خطاب الضمان حل محله فى الرجوع على الأمر بمقدار المبلغ الذى دفعه .

(مادة ٣٧٨)

إذا وفى البنك للمستفيد المبلغ المتفق عليه فى خطاب الضمان حل محله فى الرجوع على الأمر بمقدار المبلغ الذى دفعه . وذلك مقتضى خطاب الضمان والشرع يوافق عليه .

الفرع التاسع - الحساب الجارى

(مادة ٣٧٩)

الحساب الجارى عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيدا فى حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التى تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتملك وغيرها وأن يستعاضا عن تسوية هذه الديون كل دفعة على حدة بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند أقفاله .

(المادة ٣٨٧)

تبين أن قيد المدفوعات في الحساب الجارى لا يسقط ما يكون للطرفين من دعاوى بشأن العقود والمعاملات التى ترتبت عليها هذه المدفوعات ، ما لم يشترط خلاف ذلك .

فإذا كان هناك عقد بين العميل وطرف ثالث بمبلغ معين ثم اتفقا على تقييده فى حسابه الجارى ، فإن هذا القيد له صلة بما ينتهى إليه هذا العقد بعد التقاضى والحكم بالفسخ أو التعديل ، وهنا يكون للبنك الحق فى إلغاء قيد قيمة العقد أو تعديلها ، وفى ذلك تحقيق للعدالة ولا مانع منه شرعا .

(المادة ٣٨٨)

١ - مفردات الحساب الجارى بمجموعها لا تقبل التجزئة قبل اقفال الحساب واستخراج الرصيد النهائى . واقفال الحساب وحده هو الذى تنشأ عنه المصاصة الاجمالية لجميع مفردات الحساب .

٢ - ومع ذلك يجوز لدائن أحد طرفي الحساب توقيع الحجز أثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لمدينه وقت توقيع الحجز . وفى هذه الحالة يجرى المفتوح لديه الحساب ميزانا مؤقتا للحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه وقت توقيع الحجز .

٣ - وفى حالة الاتفاق على منع المحجوز عليه من التصرف فى رصيده الدائن أثناء سير الحساب لا ينفذ الحجز الا بالنسبة الى الرصيد النهائى الذى يظهر لمصلحته عند اقفال الحساب .

(مادة ٣٨٨)

تبين أن مفردات الحساب الجارى بمجموعها لا تقبل التجزئة قبل اقفال الحساب ولخسخراج الرصيد النهائى ومع ذلك يجوز لدائن أحد طرفي الحساب توقيع الحجز أثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لمدينه وقت توقيع الحجز وهنا يجرى المفتوح لديه الحساب ميزانا مؤقتا للحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه ، وإذا منع المحجوز عليه من التصرف فى رصيده الدائن لا ينفذ الحجز الا بالنسبة للرصيد النهائى الذى يظهر لمصلحته عند اقفال الحساب .

أو طلب العميل عند كل عملية بيان ماله وما عليه كان مخالفا لمقتضى قيد الحساب الجارى ، أما جواز توقيع الحجز للمحافظة على حقوق من طلب توقيعه ، والمحافظة على الحقوق مطلوب شرعى .

(مادة ٣٨٩)

١ - إذا حددت مدة لاقفال الحساب اقل بانتهائها ويجوز اقفاله قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الطرفين .

(مادة ٣٨٤)

١ - تقييد بحكم القانون فى الحساب الجارى جميع الديون الناشئة عن علاقات الأعمال التى تتم بين طرفي الحساب ما لم تكن هذه الديون مضمونة بتأمينات قانونية أو اتفاقية .

٢ - ومع ذلك يجوز قيد الديون المضمونة بتأمينات اتفاقية سواء كانت مقررة من المدين أو من الغير فى الحساب الجارى ، إذا اتفق جميع ذوى الشأن صراحة على ذلك .

(مادة ٣٨٥)

١ - إذا اتفق على قيد الدين المضمون بتأمين اتفاقية فى الحساب الجارى ، فإن هذا التأمين ينتقل لضمان رصيد الحساب عند اقفاله بمقدار الدين دون اعتبار لما يظرا على الحساب من تغييرات التأسيسه ما لم يتفق على غير ذلك .

٢ - وإذا اشترط القانون اجراءات معينة لانعقاد التأمين أو للاحتجاج به على الغير فلا يتم انتقاله الى الرصيد ولا يجوز الاحتجاج به الا من تاريخ تمام تلك الاجراءات .

(مادة ٣٨٦)

الديون المترتبة لأحد الطرفين إذا دخلت الحساب الجارى فقدت صفاتها الخاصة وكيانها الدائى ، فلا تكون بعد ذلك قابلة على حدة للوفاء ولا للمقاصة ولا للانقضاء .

المواد من ٣٨٠ - ٣٨٦

تحدث عن جواز أن يكون الحساب الجارى مكشوفاً لجهة الطرفين أو لجهة طرف واحد وعن نظام تقييد الديون النقدية المقومة بعملات مختلفة والأشياء غير المتماثلة إذا تضمنتها مفردات الحساب الجارى ، كما تحدث عن انتقال ملكية النقود أو الأموال التى تقييد فى الحساب الجارى الى الطرف الذى تسملها ونظام التصرف فى الرصيد وتبين أن قيد الورقة التجارية فى الحساب الجارى يكون صحيحاً على الا تحتسب قيمتها إذا لم تدفع فى ميعاد الاستحقاق . وتحدث عن نظام قيد الديون الناشئة عن علاقات الأعمال التى تتم بين الطرفين وعن الدين المضمون بتأمين ، وعن فقدان الديون المترتبة لأحد الطرفين صفاتها الخاصة إذا دخلت الحساب الجارى .

وكل هذه تنظيمات لضبط الحساب لا يوجد ما يمنعها شرعا ما لم يتفق على أن يكون للرصيد الدائن فائدة ربوية .

(مادة ٣٨٧)

قيد المدفوعات فى الحساب الجارى لايسقط ما للطرفين من دعاوى بشأن العقود والمعاملات التى ترتبت عليها هذه المدفوعات ، ما لم يشترط خلاف ذلك .

(مادة ٣٩٤)

١ - لا تقبل الدعاوى الخاصة بتصحيح الحساب من جراء غلط أو اغفال أو تكرار في القيد أو غير ذلك من التصحيحات بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ تسلم كشف الحساب الخاص بالتصفية والذي يرسل بطريق البريد المسجل المصحوب بعلم الوصول .

٢ - وفي جميع الأحوال تنقضي بمضي خمس سنوات كل دعوى تتعلق بالحساب الجارى وتسرى هذه المدة من تاريخ اقفال الحساب .

والمواد من ٣٨٩ - ٣٩٤

تبين متى يقل الحساب ومتى يوقف مؤقتا وان دين الرصيد عند الاقفال يكون حسالا الا عند الاتفاق على غير ذلك أو عدم تمام بعض العمليات الواجب ادخالها في الحساب لتعديل مقدار الرصيد وأن الدين المقيّد في الحساب اذا زال أو خفض وجب الغاء قيده أو تخفيضه وتعديل الحساب .

كما تبين حكم ما اذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية في الحساب ولم تدفع قيمتها في موعد استحقاقها ، ونظام القيد العكسي وما يتبع في الدعاوى الخاصة بتصحيح الحساب .

وكل هذه الاجراءات تنظيمية لضبط الحساب وحفظ الحقوق والمطالبة بها ، وهي من الأمور المباحة التي يجوز لولى الامر تقنينها للمصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

الباب الثالث

الفصل الأول

الأوراق التجارية

الفرع الأول - انشاء الكمبيالة

(مادة ٣٩٥)

تشتمل الكمبيالة على البيانات الآتية :

- ١ - لفظ كمبيالة مكتوبا في متن النصك وباللغة التي كتب بها .
- ٢ - أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .
- ٣ - اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه) .
- ٤ - ميعاد الاستحقاق .
- ٥ - مكان الوفاء .
- ٦ - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) .
- ٧ - تاريخ انشاء الكمبيالة ومكان انشائها .
- ٨ - توقيع من انشا الكمبيالة (الساحب) .

٢ - اذا لم تحدد مدة للحساب الجارى جاز اقفاله في كل وقت بارادة احد الطرفين مع مراعاة مواعيد الاخطار المتفق عليها أو التي تجرى بها العرف .

٣ - وفي جميع الأحوال يقلل الحساب بوفاء احد الطرفين أو بفقدانه الاعلى أو بافلاسه .

٤ - ويجوز وقف الحساب مؤقتا أثناء سيره لبيان مركز كل من الطرفين وذلك في المواعيد التي يتفق عليها الطرفان أو يحددها العرف المحل والا ففي نهاية كل ثلاثة أشهر .

(مادة ٣٩٠)

عند اقفال الحساب يعتبر دين الرصيد حسالا ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على غير ذلك أو لم تكن بعض العمليات الواجب ادخالها في الحساب قد تمت وكان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد .

(مادة ٣٩١)

تسرى القواعد العامة على انقضاء الدعاوى الخاصة بدين الرصيد .

(مادة ٣٩٢)

اذا زال الدين المقيّد في الحساب أو خفض مقداره بسبب لاحق لدخوله الحساب وجب الغاء قيده أو تخفيضه وتعديل الحساب تبعا لذلك .

(مادة ٣٩٣)

١ - اذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية في الحساب الجارى ولم تدفع قيمة الورقة في ميعاد الاستحقاق جاز لمن خصم الورقة ولو بعد اشهر افلاس من قدمها للخصم ، الغاء القيد باجراء قيد عكسي .

٢ - ويقصد بالقيد العكسي قيد مبلغ يعادل قيمة الورقة التجارية مضافا اليها المصروفات والعمولة في الجانب المدين من الحساب .

٣ - ولا يجوز اجراء القيد العكسي الا فيما يتعلق بالأوراق التجارية التي لم تدفع في مواعيد استحقاقها . ويقع باطلا كل اتفاق على غير ذلك .

(المادة ٣٩٧)

تبين أنواع الكمبيالة بحسب الأشخاص المحررة لهم وهو عرف مصرفي لا يوجد ما يمنعه شرعا مادام خاليا من الفوائد المشروطة المحددة .

(مادة ٣٩٨)

يجوز أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء في محل إقامة شخص آخر سواء في الجهة التي بها محل إقامة المسحوب عليه أو في أية جهة أخرى .

(المادة ٣٩٨)

تجوز أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء في محل إقامة شخص آخر سواء في الجهة التي بها محل إقامة المسحوب عليه أو في أية جهة أخرى ، وهو إجراء لا مانع منه شرعا .

(مادة ٣٩٩)

- ١ - إذا كتب مبلغ الكمبيالة بالحروف والأرقام معا فالعبرة عند الاختلاف بالكتوب بالحروف .
- ٢ - وإذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف أو عدة مرات بالأرقام فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغا .

(المادة ٣٩٩)

تجعل العبرة في معرفة المبلغ المكتوب بالحوالة بالحروف عند الاختلاف مع الأرقام ، وإذا تعددت كتابته بالحروف أو الأرقام اعتبر عند الاختلاف أقلها مبلغا .

الاعتماد على الحروف اضبط لبعد التهمة عنها ، والأخذ بالأقل مما كتب موافق للشرع في أن الاعتبار بالمتيقن والمتيقن هنا هو الأقل . وما زاد عليه فمشكوك فيه .

(المادة ٤٠٠)

تكون التزامات عديم الأهلية أو التزامات ناقص الأهلية غير التاجر الناشئة من توقيعه على الكمبيالة كمساحب أو مظهر أو قابل أو ضامن احتياطي أو بأية صفة أخرى باطلة بالنسبة إليه فقط . ويجوز له التمسك بهذا البطان قبل كل حامل للكمبيالة .

الباب الرابع - الأوراق التجارية

الفرع الأول - إنشاء الكمبيالة

الكمبيالة إذا كانت من محررها وهو المساحب لحساب نفسه ان كان له رصيد عند المسحوب عليه يغطي المبلغ المدون فيها كانت مستندا عليه بالسحب وتسام المبلغ المطاوب ، وان لم يكن له رصيد فهي طاب قرض . وإذا كانت احساب غيره فان كان له رصيد كاف عند المسحوب عليه فهي حواله ، وان لم يكن له رصيد كاف فهي توكيل للمحال بالاستقراض ، والاستقراض المباشر أو بالتوكيل ان كان بفائدة مشروطة محددة فهو حرام والا فلا .

(المادة ٣٩٥)

تبين ما يجب أن يكتب عند تحرير الكمبيالة ، وهو نظام لا مانع منه شرعا .

(مادة ٣٩٦)

الصك الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر كمبيالة الا في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا خلت الكمبيالة من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبرت مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها .
- ٢ - وإذا خلت من بيان مكان الوفاء اعتبر المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه مكانا للوفاء ومجلا لإقامة المسحوب عليه في الوقت ذاته .
- ٣ - وإذا خلت من بيان مكان الانشاء اعتبرت منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب .

(المادة ٣٩٦)

تبين الحكم عند خلو الكمبيالة من أحد البيانات المطلوبة في المادة السابقة ، وهو عرف مصرفي لا مانع منه شرعا .

(مادة ٣٩٧)

- ١ - يجوز سحب الكمبيالة لأمر الساحب نفسه .
- ٢ - ويجوز سحبها على الساحب .
- ٣ - ويجوز سحبها لحساب شخص آخر .

(مادة ٤٠٠)

تبطل التزامات عديم الاهلية أو التزامات ناقص الاهلية غير التاجر الناشئة من توقيعه على الكمبيالة كساحب أو مظهر أو قابل أو ضامن احتياطي أو بأية صفة أخرى ، وذلك بالنسبة اليه فقط ، ويجوز له التمسك بهذا البطلان قبل كل حامل للكمبيالة .

بطلان الالتزامات هو لفقد الاهلية أو نقصائها والشرع يجيز التجارة لناقص الاهلية بالاذن .

(مادة ٤٠١)

إذا حملت الكمبيالة توقيعات أشخاص ليست لهم اهلية الالتزام بها، أو توقيعات مزورة ، أو لأشخاص وهميين ، أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها لأسباب أخرى ولا لمن وقعت الكمبيالة بأسمائهم ، فإن التزامات غيرهم من الموقعين عليها تبقى مع ذلك صحيحة .

(المادة ٤٠١)

تقول : إذا حملت الكمبيالة توقيعات أشخاص ليست لهم اهلية الالتزام بها أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها لأسباب أخرى ولا لمن وقعت الكمبيالة بأسمائهم ، فإن التزامات غيرهم من الموقعين عليها تبقى مع ذلك صحيحة .

عدم التلازم في البطلان بين التوقيعات الصحيحة المعتبرة وبين غيرها يقصد به تيسير الأعمال التجارية وذلك لا يتنافى مع الشرع .

(المادة ٤٠٢)

- ١ - يخضع شكل الكمبيالة لقانون الدولة التي تم انشاؤها فيها .
- ٢ - ويرجع في تحديد اهلية الملتزم بالكمبيالة الى قانون الدولة التي ينتمي اليها بجنسيته فإذا أحال هذا القانون الى قانون دولة أخرى كان قانون تلك الدولة هو الواجب التطبيق .
- ٣ - وإذا كان القانون الواجب التطبيق يعتبر الملتزم ناقص الاهلية فإن التزامه بمقتضى الكمبيالة يبقى صحيحا اذا وضع توقيعه عليها في دولة يعتبره قانونها كامل الاهلية .

(مادة ٤٠٢)

تبين خضوع شكل الكمبيالة لقانون الدولة التي تم انشاؤها فيها والرجوع في تحديد اهلية الملتزم بالكمبيالة الى قانون الدولة التي ينتمي اليها بجنسيته أو الدولة التي يحال الى قانونها ، واعتبار قانون الدولة التي وضع فيها توقيعه على الكمبيالة . وهذا عرف لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٤٠٣)

- ١ - من وقع كمبيالة نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصيا بموجب الكمبيالة . فإذا أوفأها آلت اليه الحقوق التي كانت تؤوله الى من ادعى بالنيابة عنه .
- ٢ - ويسرى هذا الحكم على النائب اذا جاوز حدود سلطته .

(المادة ٤٠٣)

تجعل من يوقع على الكمبيالة نيابة عن آخر بغير تفويض ملتزما شخصيا بموجبها . ومثله النائب الذي يتجاوز حدود سلطته في المبلغ أو أنواع المعاملات المسموح بها مثلا . أما الأول فلانه فضولي غير مأذون له فتصرفه شخصي يتحمل تبعته ، وأما الثاني فانه قد خالف شرط النيابة فعزل نفسه بالمخالفة فيتحمل راحده مسئولية ما خالف فيه ، وهذا عدل يأمر به الشرع .

(مادة ٤٠٤)

- ١ - يضمن صاحب الكمبيالة قبولها ووفأها .
- ٢ - ويجوز له ان يشترط اعفاءه من ضمان القبول ، وكل شرط باعفائه من ضمان الوفاء يعتبر كأن لم يكن .

(المادة ٤٠٤)

تجعل صاحب الكمبيالة ضامنا لقبولها من المسحوب عليه ووفأها ، مع جواز اشتراط الاعفاء من ضمان القبول دون ضمان الوفاء ، ذلك ان ضمان القبول والوفاء ، نابع من وجوب الصدق والاخلاص في المعاملة وعدم الغش والخداع فيها ، وإذا اشترط عدم ضمان القبول ورضى بذلك المستفيد جاز ، لأن أساس المعاملات الدنيوية هو الاتفاق والتراضي عند الامام مالك مادام لا يحلل حراما ولا يجرم حلالا ، ولا يوجد ذلك . لكن اذا اشترط عدم الضمان للوفاء بطل لأن في ذلك احتمال ضياع للحقوق ، والامامان أبو حنيفة وأحمد جعلوا المحيل (صاحب الكمبيالة) ضامنا لمبايع الحوالة يرجع به عليه المحال اذا امتنع المحال عليه عن الوفاء أو ماثل فيه .

الفرع الثاني - التطهير

(المادة ٤٠٥)

- ١ - كل كمبيالة ولو لم يصرح فيها انها مسحوبة للأمر تتداول بالتطهير .
- ٢ - ولا يجوز تداول الكمبيالة التي يضع فيها الساحب عبارة (ليست للأمر) أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى الا باتباع احكام حوالة الحق المنصوص عليها في قانون المعاملات المدنية مع ما يقترب عليها من آثار .

(المادة ٤٠٩)

تجعل المظهر ضامنا لقبول الكمبيالة ووفائها ، كالمساحب الأصلي للكمبيالة ، لكن اجازت الاتفاق على عدم ضمان القبول والوفاء أيضا لأن الوفاء اذا لم يتم رجع حامل الكمبيالة على المظهر ، والمظهر يرجع على صاحب الكمبيالة (الساحب) فهو ضامن بحكم المادة (٤٠٤) فالحق لا يضيع باشتراط المظهر عدم ضمان الوفاء لحامل الكمبيالة . وجواز حظر المظهر لتظهرها من جديد أمر لا يوجد ما يمنعه شرعا وان ظهرت بعد الحظر لا يلزمه شيء بل الذي يضمن هو من قام بالتظهير لانه خالف الشرط .

(مادة ٤١٠)

١ - يعتبر حائز الكمبيالة حاملها الشرعي متى اثبت انه صاحب الحق فيها بتظاهرات غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيراً على بياض . وتعتبر التظاهرات المشطوبة في هذا الشأن كأن لم تكن . واذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير انه هو الذي آل اليه الحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض .

٢ - واذا فقد شخص حيازة الكمبيالة اثر حادث فلا يلزم الحامل بالتخلي عنها متى اثبت حقه فيها طبقا للفقرة السابقة ، الا اذا كان قد حصل عليها بسوء نية او ارتكب في سبيل الحصول عليها خطأ جسيما .

(المادة ٤١٠)

تبين ان حائز الكمبيالة يعتبر حاملها الشرعي اذا اثبت انه صاحب الحق فيها بتظاهرات متصلة ولو كان آخرها تظهيراً على بياض وهذا عرف تجارى لا يوجد ما يمنعه شرعا ، كما تبين الحكم اذا فقد شخص حيازة الكمبيالة اثر حادث وادعى حاملها ملكيتها وهو اجراء تنظيمي لولى الامر اتخاذه للمصلحة ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٤١١)

مع عدم الاخلال بحكم المادة ٤٠٠ ليس لمن اقيمت عليه دعوى بكمبيالة ان يحتج على حاملها بالدفوع المبنية على علاقته الشخصية بساحبها او بحاملها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

(مادة ٤١٢)

١ - اذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للتحويل) او (القيمة للقبض) او (للتوكيل) او أي بيان آخر قد يفيد التوكيل جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة ، ومع ذلك لا يجوز تظهيرها الا على سبيل التوكيل .

٣ - ويجوز التظهير للمسحوب عليه سواء قبل الكمبيالة او لم يقبلها كما يجوز التظهير للساحب او لأي ملتزم آخر ، ويجوز لجميع هؤلاء تظهير الكمبيالة من جديد .

(مادة ٤٠٦)

١ - يجب ان يكون التظهير غير معلق على شرط . وكل شرط يعلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن .
٢ - ويكون التظهير الجزئي باطلا .
٣ - ويعتبر التظهير للحامل تظهيراً على بياض .

(مادة ٤٠٧)

١ - يكتب التظهير على الكمبيالة ذاتها او على ورقة متصلة بها ويوقعه المظهر .
٢ - ويجوز ألا يذكر في التظهير اسم المستفيد ، كما يجوز ان يقتصر على توقيع المظهر (التظهير على بياض) ويشترط لصحة التظهير في هذه الحالة الأخيرة ان يكتب على ظهر الكمبيالة أو الورقة المتصلة بها .

(مادة ٤٠٨)

١ - ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة .
٢ - واذا كان التظهير على بياض جاز للحامل :
(أ) أن يملأ البياض بكتابة اسمه او اسم شخص آخر .
(ب) أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض او الى شخص آخر .
(ج) أن يسلم الكمبيالة الى شخص آخر دون ان يملأ البياض ودون ان يظهرها .

الفرع الثاني - التظهير

(المواد من ٤٠٥ - ٤٠٨)

تبين نظام تظهير الكمبيالة وهو عرف تجارى لا يوجد ما يمنعه شرعا ، كما تبين انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة بالتظهير ، واساس ذلك انه بتظهرها تصير ملكاً لمن ظهرت اليه فتنتقل جميع حقوقها اليه ، وهو شأن التمليك في المعاملات بالبيع والهبة ونحوهما .

(مادة ٤٠٩)

١ - يضمن المظهر قبول الكمبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك .
٢ - ويجوز له حظر تظهيرها من جديد . وفي هذه الحالة لا يكون ملزماً بالضمان قبل من تؤول اليه الكمبيالة بتظهير لاحق .

الفرع الثالث - مقابل الوفاء

(المادة ٤١٦)

على صاحب الكمبيالة أو من سحبت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفائها ومع ذلك يسأل الساحب لحساب غيره قبل مظهرى الكمبيالة وحاملها دون غيرهم عن إيجاد مقابل الوفاء .

الفرع الثالث - مقابل الوفاء

(مادة ٤١٦)

توجب على صاحب الكمبيالة أو من سحبت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفائها ، وكذلك الساحب الحساب غيره يكون مسئولا عن ذلك قبل مظهرى الكمبيالة وحاملها دون غيرهم لأنه أن سحبها لنفسه أو وكيله ولم يوجد له رصيد كانت طلبا لقرض يجوز رفضه ، وإن سحبها لغيره فهي حوالة فلا بد من وجود ما يضمن وفاءها عند المحال عليه ، لأنه ضامن للوفاء بحكم المادة (٤٠٤) .

(مادة ٤١٧)

يعتبر مقابل الوفاء موجودا إذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للأمر بالسحب في ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ من النقود مستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة .

(المادة ٤١٧)

تعتبر مقابل الوفاء موجودا إذا كان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للأمر بالسحب في ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ مستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة ، وذلك أن الدين يعتبر ضمانا للوفاء فهو من الحقوق المتعلقة بذمة المسحوب عليه .

(مادة ٤١٨)

١ - يعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى القابل ، ولا يجوز نقض هذه القرينة في علاقة المسحوب عليه بالحامل .
٢ - وعلى الساحب وحده أن يثبت في حالة الإنكار - سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل - أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق . فإذا لم يثبت ذلك كان ضامنا للوفاء ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانونا . فإذا أثبت الساحب وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل الاحتجاج برئت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل في مصلحته .

٢ - وليس للملتزمين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل الا بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

٣ - ولا تنقضى الوكالة التي يتضمنها التظهير بوفاء الموكل أو الحجر عليه .

(مادة ٤١٣)

١ - إذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة . ومع ذلك إذا ظهر الحامل الكمبيالة اعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل .

٢ - وليس للملتزمين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الكمبيالة الاضرار بالمدين .

(مادة ٤١٤)

١ - التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق ينتج آثار التظهير السابق عليه . أما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لعمل هذا الاحتجاج فلا ينتج الا آثار حوالة الحق .

٢ - ويفترض في التظهير الخالى من التاريخ أنه حصل قبل انقضاء الميعاد المحدد لعمل الاحتجاج ما لم يثبت غير ذلك .

(مادة ٤١٥)

لا يجوز تقديم تاريخ التظهير وإذا حصل اعتبر تزويرا .

(المواد من ٤١١ الى ٤١٥)

المادة ٤١١ تمنع احتجاج من أقيمت عليه دعوى بكمبيالة على حاملها - بالدفع المبنية على علاقاته الشخصية بساحبها أو حاملها الا اذا كان قصد الحامل وقت حصوله عليها الاضرار بالمدين .

والمادة (٤١٢) تبين حكم التظهير اذا اشتمل على عبارة (القيمة للحصول) أو (القيمة للقبض) أو لا للتوكيل) أو ما يفيد التوكيل .

والمادة (٤١٣) تبين حكم التظهير اذا اشتمل على عبارة (القيمة للضمان) أو (القيمة للرهن) أو أى بيان يفيد الرهن .

والمادة (٤١٤) تبين حكم التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق وحكم التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء - أى تسجيل عدم الوفاء بالكمبيالة في ميعاد الاستحقاق - أو الحاصل بعد انقضاء الميعاد القانوني المحدد لعمل الاحتجاج .

والمادة (٤١٥) تمنع تقديم تاريخ التظهير وتعد تقديمه تزويرا . وكل هذه المواد اجراءات تنظيمية لولى الأمر اتخاذها لحفظ الحقوق ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٢١)

تبين أن الساحب الذي أصدرها إذا أفلس يكون لحاملها دون غيره من دائني الساحب استيفاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه : أي أن دين حامل الكمبيالة من قبيل الديون الممتازة ، ولولى الأمر أن يجعل بعض الديون ممتازة لأهميتها في تحقيق المصلحة ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا .

(مادة ٤٢٢)

١ - إذا أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته دخل هذا الدين في موجودات التفليسة .

٢ - أما إذا كان للساحب لدى المسحوب عليه بضائع أو أوراق تجارية أو أوراق مالية أو غير ذلك من الأموال التي يجوز استردادها طبقاً لأحكام الإفلاس وكانت هذه الأموال مخصصة صراحة أو ضمناً لوفاء الكمبيالة فللحامل الأولوية في استيفاء حقه من قيمتها .

(مادة ٤٢٣)

تبين أن المسحوب عليه إذا أفلس وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته دخل هذا الدين في موجودات التفليسة وذلك تحقيقاً للمساواة بين الدائنين أو الغرماء . وتبين المادة أن الساحب إذا كانت له بضائع أو أوراق تجارية أو مالية أو غيرها مخصصة صراحة أو ضمناً لوفاء الكمبيالة فللحامل الأولوية في استيفاء حقه من قيمتها ، هذه الأولوية امتياز يجوز لولى الأمر أن يقرره للمصلحة ولا مانع منه شرعاً .

(مادة ٤٢٤)

١ - إذا سحبت عدة كمبيالات على مقابل وفاء واحد لا يكفي لوفائها كلها فبراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق حامليها في استيفاء ديونهم من مقابل الوفاء المذكور . ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تواريخ الكمبيالات الأخرى مقدماً على غيره .

٢ - فإذا سحبت الكمبيالات في تاريخ واحد قدمت الكمبيالة التي تعمل قبول المسحوب عليه .

٣ - وإذا لم تحمل أية كمبيالة قبول المسحوب عليه قدمت الكمبيالة التي خصص لها مقابل الوفاء .

٤ - أما الكمبيالات التي تشتمل على شرط عدم القبول فتأتي في المرتبة الأخيرة .

(المادة ٤٢٥)

تبين أهمية تواريخ سحب الكمبيالة المتعددة على مقابل وفاء واحد لا يكفي لوفائها كلها ، ونظام ترتيب هذه الكمبيالات وهي من باب الإجراءات التنظيمية لوصول الحقوق إلى أصحابها ولولى الأمر اتخاذها ولا مانع منها شرعاً .

(المادة ٤١٨)

تعمل قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل للوفاء لدى القابل ولا يجوز للمسحوب عليه إثبات عكس ذلك لحامل الكمبيالة وتلزم الساحب وحده أن يثبت - في حالة الإنكار - أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق . وتبين ما يترتب على ذلك ، وهو من الإجراءات التنظيمية التي يجوز لولى الأمر اتخاذها لحفظ الحقوق ولا مانع منها شرعاً .

(مادة ٤١٩)

١ - تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم القانون إلى حملة الكمبيالة المتعاقبين .

٢ - وإذا كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الكمبيالة كان للحامل على هذا المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة له على المقابل الكامل ويسرى هذا الحكم إذا كان مقابل الوفاء ديناً متنازعا عليه أو غير حال عند استحقاق الكمبيالة .

(المادة ٤١٩)

تبين انتقال ملكية مقابل الوفاء إلى حملة الكمبيالة المتعاقبين وحكم ما إذا كان أقل من قيمتها ، وانتقال الملكية أساسه أن الكمبيالة كالحالة التي يجوز فيها مبادلة الدين بالدين دون قبض العين والحقوق المقررة لحامل الكمبيالة على المقابل الناقص مثلها على المقابل الكامل من حيث الإجراءات التي تتخذ لاستيفاء حقه ، وفي ذلك محافظة على الحقوق وإيصالها إلى أصحابها ولا يوجد ما يمنعه شرعاً .

(مادة ٤٢٠)

على الساحب ولو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد له قانوناً أن يسلم حامل الكمبيالة المستندات اللازمة للحصول على مقابل الوفاء . فإذا أفلس الساحب لزم ذلك وكيل التفليسة .

(المادة ٤٢٠)

توجب على صاحب الكمبيالة أن يسلم حاملها المستندات اللازمة للحصول على مقابل الوفاء ، فإذا أفلس الساحب لزم ذلك وكيل التفليسة وهذا إجراء يقصد به المحافظة على الحقوق ولا مانع منه شرعاً .

(مادة ٤٢١)

إذا أفلس الساحب ولو قبل ميعاد استحقاق الكمبيالة فللحامل دون غيره من دائني الساحب استيفاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه .

الفرع الرابع - القبول

(مادة ٤٢٤)

يجوز لحامل الكمبيالة ولاى حائز لها حتى ميعاد الاستحقاق تقديمها الى المسحوب عليه فى محل اقامته لقبولها .

الفرع الرابع - القبول

(مادة ٤٢٤)

تجيز لحامل الكمبيالة ولاى حائز لها - حتى ميعاد الاستحقاق - تقديمها الى المسحوب عليه فى محل اقامته لقبولها . وهذا الجواز للاطمئنان على الوفاء بحقه أولا ولحفظ حقه عند تنازع الغرماء فيما اذا كان مقابل الوفاء لا يكفيهم جميعا وذلك مطلوب شرعا .

(مادة ٤٢٥)

١ - يجوز لساحب الكمبيالة ان يشترط تقديمها للقبول فى ميعاد يحدده او بغير تحديد ميعاد .

٢ - وللساحب ان يشترط عدم تقديم الكمبيالة للقبول . ومع ذلك لا يجوز وضع هذا الشرط اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع عند شخص غير المسحوب عليه او فى محل آخر غير محل اقامة المسحوب عليه او كانت الكمبيالة مستحقة الدفع بعد مدة معينة من الاطلاع عليها .

٣ - وللساحب ان يشترط ايضا عدم تقديم الكمبيالة للقبول قبل ميعاد معين .

٤ - ولكل مظهر ان يشترط تقديم الكمبيالة للقبول فى ميعاد يحدده او بغير تحديد ميعاد ما لم يكن الساحب قد اشترط عدم تقديمها للقبول .

(مادة ٤٢٦)

١ - الكمبيالة المستحقة الوفاء بعد مضي مدة معينة من الاطلاع عليها يجب تقديمها للقبول خلال سنة من تاريخها .

٢ - وللساحب تقصير هذا الميعاد او اطالته .

٣ - ولكل مظهر تقصير الميعاد فقط .

(مادة ٤٢٧)

١ - يجوز للمسحوب عليه ان يطلب تقديم الكمبيالة للقبول مرة ثانية فى اليوم التالى للتقديم الاول . ولا يقبل من ذوى المصلحة الادعاء بان هذا الطلب قد رفض الا اذا ذكر فى الاحتجاج .

٢ - ولا يلزم حامل الكمبيالة المقدمة للقبول بالتخلي عنها للمسحوب عليه .

(مادة ٤٢٨)

١ - يكتب القبول على الكمبيالة ذاتها ويؤدى بلفظ (مقبول) او بآية عبارة اخرى تفيد معناه ويوقعه المسحوب عليه .

٢ - ويعتبر قبولا ، مجرد وضع المسحوب عليه توقيع على وجه الكمبيالة .

٣ - واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها او كانت واجبة التقديم للقبول فى مدة معينة بناء على شرط خاص بها وجب بيان تاريخ القبول باليوم الذى حصل فيه الا اذا اوجب العامل بيان تاريخ القبول بيوم تقديم الكمبيالة فاذا خلا القبول من التاريخ جاز للعامل - حفظا لحقوقه فى الرجوع على المظهرين وعلى الساحب - اثبات ذلك باحتجاج يعمل فى وقت يكون مجديا .

(مادة ٤٢٩)

١ - يجب ان يكون القبول غير معلق على شرط . ومع ذلك يجوز للمسحوب عليه قصره على جزء من مبلغ الكمبيالة .

٢ - واى تعديل لبيانات الكمبيالة يقع فى صيغة القبول يعتبر رفضا للقبول . ومع ذلك يبقى القابل ملزما بما تضمنته صيغة قبوله .

(مادة ٤٣٠)

١ - اذا عين الساحب فى الكمبيالة محلا للوفاء غير محل اقامة المسحوب عليه دون ان يعين اسم الشخص الذى يجب الوفاء عنده ، جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول ، فاذا لم يعينه اعتبر المسحوب عليه القابل ملزما بالدفع فى مكان الوفاء .

٢ - واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء فى محل اقامة المسحوب عليه جاز له ان يعين فى صيغة القبول عنوانا فى الجهة التى يجب ان يتم فيها الوفاء .

(مادة ٤٣١)

١ - اذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة كان ملزما بوفاء قيمتها فى ميعاد استحقاقها .

٢ - وفى حالة عدم الوفاء يكون للحامل - ولو كان هو الساحب ذاته - مطالبة المسحوب عليه القابل بدعوى مباشرة ناشئة عن الكمبيالة بكل ما تجوز المطالبة به بمقتضى المادتين ٤٦٠ و ٤٦١ .

الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي

(مادة ٤٣٣)

- ١ - يجوز ضمان وفاء مبلغ الكميالة كله أو بعضه من ضمان احتياطي .
- ٢ - ويكون الضمان من أى شخص ولو كان ممن وقعوا الكميالة .

الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي

(المادة ٤٣٣)

تجيز أن يكون هناك ضمان احتياطي لضمان وفاء مبلغ الكميالة كله أو بعضه ، ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا ، لأن الضمان - وهو ضم ذمة الضامن الى ذمة المضمون عنه فى التزام الحق والمطالبة به - أمر مشروع لقوله تعالى فى سورة يوسف « قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم » وللحديث الذى رواه أبو داود والترمذى وحسنه « الزعيم غارم » والزعيم هو الكفيل كما قال ابن عباس رضى الله عنهما « المغنى ج ٤ ص ٣٣٩ » .

(مادة ٤٣٤)

- ١ - يكتب الضمان الاحتياطي على الكميالة ذاتها أو على ورقة متصلة بها .
- ٢ - ويؤدى الضمان بصيغة الضمان الاحتياطي أو بأية صيغة أخرى تفيد هذا المعنى ويوقعه الضامن .
- ٣ - ويستفاد الضمان من مجرد توقيع الضامن على وجه الكميالة ما لم يكن التوقيع صادرا من المسحوب عليه أو من الساحب .
- ٤ - ويذكر فى الضمان اسم المضمون ، والا اعتبر الضمان حاصلًا للساحب .

(المادة ٤٣٤)

تبين نظام كتابة الضمان الاحتياطي على الكميالة ذاتها أو على ورقة متصلة بها ، وهو تنظيم لحفظ الحقوق ومنع النزاع ولا مانع منه شرعا .

(مادة ٤٣٢)

- ١ - إذا شطب المسحوب عليه قبوله المكتوب على الكميالة قبل ردها اعتبر القبول مرفوضا ويعتبر الشطب حاصلًا قبل رد الكميالة ما لم يثبت العكس .
- ٢ - ومع ذلك إذا أخطر المسحوب عليه الحامل أو أى موقع آخر كتابة بقبوله التزم نحوه بهذا القبول .

(المواد من ٤٢٥ الى ٤٣٢)

المادة (٤٢٥) تبين حق صاحب الكميالة فى اشتراط تقديمها للقبول أو اشتراط عدم تقديمها ، كما تبين حق المظهر فى ذلك ، مع بيان المواعيد الخاصة به .

والمادة (٤٢٦) تبين موعد تقديم الكميالة المستحقة الوفاء ، وما هو حق للساحب والمظهر من تقصير هذا الميعاد أو اطالته .

والمادة (٤٢٧) تجيز للمسحوب عليه طلب تقديم الكميالة للقبول مرة ثانية ، وتبين حق حامل الكميالة المقدمة فى عدم التخلي عنها للمسحوب عليه .

والمادة (٤٢٨) توجب أن يكتب على الكميالة ذاتها ما يفيد أنها مقبولة مع توقيع المسحوب عليه وتعتبر مجرد توقيعه على وجه الكميالة قبولا . كما توجب كتابة تاريخ القبول فى الحالات التى نصت عليها وتبين ما يترتب على عدم كتابته .

والمادة (٤٢٩) تمنع تعليق قبول الكميالة على شرط ، وتجيز للمسحوب عليه قصره على جزء من مبلغ الكميالة وتعتبر أى تعديل لبيانات الكميالة يقع فى صيغة القبول يعتبر رفضا له ويبقى القابل ملزما بما تضمنته صيغة قبوله .

والمادة (٤٣٠) تتحدث عن مكان وفاء الكميالة .

والمادة (٤٣١) تبين أن المسحوب عليه إذا قبل الكميالة لزمه وفاء قيمتها فى ميعاد استحقاقها ، فإن لم يف يكون لحاملها مطالبة المسحوب عليه القابل بدعوى مباشرة .

والمادة (٤٣٢) تبين حكم شطب المسحوب عليه قبوله المكتوب على الكميالة .

وكل هذه المواد اجراءات تنظيمية لحفظ الحقوق وايضا لها الى اصحابها ، وهى من الأمور المباحة التى يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(ج) بعد مضي مدة معينة من تاريخ انشائها •

(د) في يوم معين •

٢ - الكمبيالات المشتملة على مواعيد استحقاق غير المذكورة في الفقرة السابقة أو مواعيد استحقاق متعاقبة تكون باطلة •

الفرع السادس - الاستحقاق

(المادة ٤٣٧)

تبين أنه يجوز أن تسحب الكمبيالة لتكون مستحقة الوفاء في مواعيد أربعة ، عند الاطلاع عليها ، بعد مضي مدة معينة من الاطلاع عليها ، بعد مدة من تاريخ انشائها ، في يوم معين ، وتبين بطلان الكمبيالات المشتملة على مواعيد استحقاق غير المذكورة أو مواعيد استحقاق متعاقبة كما إذا كانت على أقساط • وهذا عرف تجارى لا يوجد ما يمنعه شرعا •

(مادة ٤٣٨)

١ - الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع تكون واجبة الوفاء بمجرد تقديمها ، ويجب أن تقدم للوفاء خلال سنة من تاريخ انشائها وللساحب تقصير هذا الميعاد أو اطالته وللمظهرين تقصيره فقط •

٢ - وللساحب أن يشترط عدم تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع قبل انقضاء أجل معين • وفي هذه الحالة يحسب ميعاد التقديم ابتداء من حلول هذا الاجل •

(مادة ٤٣٩)

١ - يبدأ ميعاد استحقاق الكمبيالة الواجبة الوفاء بعد مدة من الاطلاع من تاريخ القبول أو من تاريخ الاحتجاج •

٢ - فإذا لم يعمل الاحتجاج اعتبر القبول غير المؤرخ حاصلًا بالنسبة إلى القابل في اليوم الأخير من الميعاد المقرر لتقديم الكمبيالة للقبول وفقا للمادة ٤٣٦

(مادة ٤٤٠)

١ - الكمبيالة المسحوبة لشهر أو أكثر من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها يكون استحقاقها في التاريخ المقابل من الشهر الذي يجب فيه الوفاء • فإذا لم يوجد للتاريخ مقابل في هذا الشهر كان الاستحقاق في اليوم الأخير منه •

٢ - وإذا سحبت الكمبيالة لشهر ونصف شهر أو لعدة شهور ونصف شهر من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها ، وجب البدء بحساب الشهور كاملة •

(مادة ٤٣٥)

١ - يلتزم الضامن الاحتياطي بالكيفية التي التزم بها المضمون •

٢ - ويكون التزام الضامن الاحتياطي صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لاي سبب آخر غير عيب في الشكل •

٣ - وإذا أوفى الضامن الاحتياطي الكمبيالة الت اليه الحقوق الناشئة عنها قبل المضمون وقبل كل ملتزم بمقتضى الكمبيالة نحو هذا المضمون •

(المادة ٤٣٥)

تبين ان الضامن الاحتياطي يلتزم بالكيفية التي التزم بها المضمون له ، لان قبوله للضمان يقتضى التزامه بالكيفية التي التزم بها من ضمنه نزولا على طبيعة الضمان ، وتبين أيضا ان التزام الضامن صحيح حتى لو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لاي سبب غير عيب في الشكل ، لانه ضمن المبلغ ولم يضمن صحة التزامه عند من ضمنه كما تبين المادة أن حقوق الكمبيالة تنتقل الى الضامن اذا أوفاهما ، وهذا مقتضى عقد الضمان اذا كان بناء على طلب المضمون عنه ، والا كان متاوعا لا تنتقل اليه حقوقها كما رآه أبو حنيفة والشافعي ، خلافا لمالك وأحمد في الانتقال مطلقا •

(مادة ٤٣٦)

١ - يجوز إعطاء الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة يبين فيها المكان الذي تم فيه •

٢ - ولا يلتزم الضامن الاحتياطي الذي أعطى الضمان على ورقة مستقلة إلا تجاه من أعطى له الضمان •

(المادة ٤٣٦)

تبين جواز إعطاء الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة يبين فيها المكان الذي تم فيه ، ولا يكون الضامن ملتزما حينئذ إلا أمام من أعطى له الضمان ، لان الضمان لا ينتقل إلا بموافقة الضامن وهو تنظيم يجوز لولى الأمر اتخاذه لانه لم يرد ما يمنعه شرعا •

الفرع السادس - الاستحقاق

(مادة ٤٣٧)

١ - يجوز سحب الكمبيالة مستحقة الوفاء :

(أ) لدى الاطلاع •

(ب) بعد مضي مدة معينة من الاطلاع •

فيحسب شهر ابريل ويضاف ما بقى من شهر مارس الى ايام من أول شهر مايو تكمل خمسة عشر يوما (٧ من مارس ، ٨ من مايو) فتستحق في ٨ مايو وهكذا . وإذا كان الاستحقاق ، بلفظ في أول الشهر كان المقصود منه اليوم الأول ، وإذا كان بلفظ في منتصفه كان المراد اليوم الخامس عشر حتى ولو كان من فبراير ، وإذا كان في آخر الشهر كان المراد اليوم الأخير أي (٢٨ أو ٢٩ أو ٣٠ أو ٣١) . وعبرة ثمانية ايام تعنى ثمانية ايام لأسبوعا ، وعبرة خمسة عشر يوما تعنى خمسة عشر يوما بالفعل لا أسبوعين . وعبرة نصف شهر تعنى خمسة عشر يوما ولو كان الشهر شهر فبراير .

أما إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في يوم معين مثل يوم أول رمضان ونى مكان يختلف فيه التقويم عن تقويم مكان انشائها كانجلترا التي لا تعتبر التقويم العربى فالعبرة باليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء . ويعدل تاريخ الانشاء ليتفق مع تاريخ الوفاء .

وكل ماورد في هذه المواد من باب التنظيمات التي تحفظ بها الحقوق وتضبط العمليات التجارية وتمنع المنازعات ولولى الأمر اتخاذها لانه لم يرد ما يمنعها شرعا .

الفرع السابع - الوفاء

(مادة ٤٤٢)

- ١ - على حامل الكمبيالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها أن يقدمها للوفاء في يوم استحقاقها أو في أحد يومى العمل التاليين لهذا اليوم .
- ٢ - ويعتبر تقديم الكمبيالة الى احدى غرف المقاصة في حكم تقديمها للوفاء .

(مادة ٤٤٣)

- ١ - إذا أوفى المسحوب عليه الكمبيالة جاز له استردادها من الحامل موقعا عليها بما يفيد الوفاء .
- ٢ - ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئى .
- ٣ - وإذا كان الوفاء جزئيا جاز للمسحوب عليه أن يطلب اثباته على الكمبيالة واعطاء مخالصة به .
- ٤ - تبرأ ذمة الساحب والمظهرين وغيرهم من الملتزمين في الكمبيالة بقدر ما يدفع من اصل قيمتها . وعلى الحامل أن يعمل الاحتجاج عن القدر غير المدفوع .

- ٣ - وإذا كان الاستحقاق في أول الشهر أو في منتصفه أو في آخره كان المقصود اليوم الأول أو الخامس عشر أو الأخير من الشهر .
- ٤ - ولا تعنى عبارة (ثمانية ايام) أو (خمسة عشر يوما) اسبوعا أو اسبوعين وإنما ثمانية ايام أو خمسة عشر يوما بالفعل .
- ٥ - وتعنى عبارة (نصف شهر) خمسة عشر يوما .

(مادة ٤٤١)

- ١ - إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في يوم معين وفى مكان يختلف فيه التقويم عن تقويم مكان انشائها ، ستر تاريخ الاستحقاق محددا في اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء .
- ٢ - وإذا سحبت الكمبيالة بين مكانين مختلفى التقويم وكانت مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من تاريخ انشائها وجب ارجاع تاريخ الانشاء الى اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء ويحدد ميعاد الاستحقاق وفقا لذلك .
- ٣ - ويحسب ميعاد تقديم الكمبيالة وفقا للأحكام المقررة في الفقرة السابقة .
- ٤ - ولا تسرى هذه الأحكام إذا اتضح من شروط الكمبيالة أو من بياناتها اتجاه القصد الى اتباع أحكام أخرى .

المسود (من ٤٣٨ - ٤٤١)

تبين ما يتبع في كل كمبيالة تجمل أحد هذه المواعيد ، ففي الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها تكون واجبة الوفاء بمجرد تقديمها ، ويجب تقديمها خلال مسنة من تاريخ انشائها ، ويجوز للساحب عند تحريرها أن يقصر هذا الميعاد أو يطوله ، أما المظهر فيجوز له قصيره فقط ، وللساحب أن يشترط عدم تقديمها قبل انقضاء اجل معين ويبدأ سيعاد تقديمها ابتداء من حلول هذا الاجل .

وفى الكمبيالة المستحقة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع عليها ، يكون بدء ميعاد استحقاقها من تاريخ القبول أو من تاريخ الاحتجاج وهو تسجيل عدم الدفع . وعند عدم عمل الاحتجاج يعتبر القبول غير المؤرخ حاصلا بالنسبة الى المقابل في اليوم الأخير من الميعاد المقرر لتقديم الكمبيالة للقبول حسب المادة (٤٢٦) .

وفى الكمبيالة المسحوبة لشهر أو أكثر من تاريخ انشائها أو من تاريخ الاطلاع عليها يكون استحقاقها فى التاريخ المائل من الشهر الذى يجب فيه الوفاء ، فلو حررت يوم ٢٠ فى أى شهر يكون الاستحقاق يوم ٢٠ من شهر الوفاء فإذا لم يوجد للتاريخ مماثل يكون الاستحقاق فى اليوم الأخير من شهر الوفاء ، كما إذا حررت يوم ٣٠ يناير لمدة شهر ولا يوجد فى شهر فبراير يوم ٣٠ لانه إما ٢٩ وإما ٢٨ ، فيكون الاستحقاق فى آخر شهر فبراير . وإذا كان السحب لمدة فيها نصف شهر - كشهر ونصف شهر أو عدة شهور ونصف شهر - يبدأ بحساب الشهر كاملا أو الشهور كاملة ثم يحسب نصف الشهر من تاريخ تحرير الكمبيالة ويكمل من شهر آخر ، كما إذا حررت يوم ٢٥ مارس لشهر ونصف

(مادة ٤٤٤)

- ١ - لا يجبر حامل الكمبيالة على قبض قيمتها قبل الاستحقاق .
- ٢ - وإذا أوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل تبعة ذلك .
- ٣ - ومن أوفى في ميعاد الاستحقاق دون معارضة صحيحة برئت ذمته إلا إذا وقع منه غش أو خطأ جسيم . وعليه أن يستوثق من انتظام تسلسل التظاهرات ولكنه غير ملزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين .

(مادة ٤٤٥)

- ١ - إذا اشترط وفاء الكمبيالة في الجمهورية بعملة غير متداولة فيها وجب الوفاء بالعملة الوطنية حسب سعرها يوم الاستحقاق . فإذا لم يتم الوفاء في يوم الاستحقاق كان للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الكمبيالة مقوما بالعملة الوطنية حسب سعرها في يوم الاستحقاق أو في يوم الوفاء .
- ٢ - ويتبع العرف الجارى في محل الوفاء في تعيين سعر العملة الأجنبية وإنما يجوز للساحب أن يبين في الكمبيالة السعر الذى يحسب على أساسه المبلغ الواجب دفعه .
- ٣ - ومع مراعاة القوانين الخاصة بالعملة ومراقبة النقد الأجنبى لا تسرى الأحكام المذكورة في الفقرتين السابقتين إذا اشترط الساحب أن يكون الوفاء بعملة أجنبية متداولة .
- ٤ - وإذا عين مبلغ الكمبيالة بعملة تحمل تسمية مشتركة وتختلف قيمتها في بلد الإصدار عن قيمتها في بلد الوفاء افترض أن المقصود عملة بلد الوفاء .

(مادة ٤٤٦)

- ١ - إذا لم تقدم الكمبيالة للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها ايداع مبلغها لدى المحكمة المختصة التى يقع في دائرتها مكان الوفاء . ويكون الأيداع على نفقة الحامل وتحت مسؤوليته .
- ٢ - يسلم الموظف المختص المودع وثيقة يذكر فيها ايداع المبلغ وقدره وتاريخ الكمبيالة وتاريخ الاستحقاق واسم من حررت في الأصل لمصلحته .
- ٣ - فإذا طالب الحامل المدين بالوفاء وجب على المدين تسليم وثيقة الإيداع اليه مقابل تسليم الكمبيالة منه . وإذا عاينها بوقوع الإيفاء وجب وثيقة الإيداع التى تسلمها وللحامل قبض المبلغ من الموظف المختص بموجب هذه الوثيقة . فإذا لم يسلم للمدين وثيقة الإيداع وجب عليه وفاء قيمة الكمبيالة للحامل .

(مادة ٤٤٧)

- ١ - لا تقبل المعارضة في وفاء الكمبيالة إلا في حالة ضياعها أو افلاس حاملها .
- ٢ - يقصد بالضياع فقدان حيازة الكمبيالة بسبب غير ارادى .

الفصل السابع - الوفاء

المواد (٤٤٢ - ٤٤٧)

تبين اجراءات الوفاء للكمبيالة ، فتتصر المادة (٤٤٢) على وجوب تقديم الكمبيالة ذات التاريخ المعين للاستحقاق في يوم استحقاقها أو في أحد يومى العمل التاليين لهذا اليوم ، وتتصر المادة (٤٤٣) على أن المسحوب عليه الكمبيالة إذا أوفاهما جاز له استردادها من حاملها موقعا عليها بما يفيد الوفاء ، وعلى أن حاملها لا يجوز له الامتناع عن قبول الوفاء الجزئى ، وعند الوفاء الجزئى ، يجوز للمسحوب عليه أن يطلب اثباته على الكمبيالة واعطاءه مخالصة به ، وعند الوفاء تبرأ ذمة الساحب والمظهر بقدر ما دفع من قيمتها . كما تنص المادة (٤٤٤) على أن حامل الكمبيالة لا يجبر على قبض قيمتها قبل الاستحقاق فقد تكون له مصلحة في القبض في الميعاد ، وإذا قبل القبض قبل الموعد تحمل المسحوب عليه الذى أوفاه تبعة ذلك ، وهو عدم ابراء ذمته . والمسحوب عليه إذا أوفى في الميعاد بدون معارضة صحيحة برئت ذمته إلا إذا كان في الوفاء غش أو خطأ جسيم فلا تبرأ الذمة ، وتلزم المادة المسحوب عليه بأن يستوثق من تسلسل التظاهرات ولا تلزمه بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين ، لأن التحقق فيه مشقة وفيه تعطيل للأعمال التجارية لحاجته الى وقت وجهه غير عادي .

والمادة (٤٤٥) تبين نظام الوفاء في مصر إذا اشترط أن يكون بعملة غير متداولة فيها ، وذلك بوفاء المبلغ بالعملة الوطنية محافظة على الاقتصاد القومى ويسعر يوم الاستحقاق ، فإن لم يتم الوفاء في يوم الاستحقاق كان للحامل الكمبيالة الخيار بين المطالبة بالمبلغ مقوما بسعر يوم الوفاء أو بسعر يوم الاستحقاق ، والسعر يعرف بالعرف الجارى في محل الوفاء ، إن لم يشترط حاملها سعرا معينا ، فقد أجاب النبی ص من قال له : انما نبيع الابل بالدرهم ونأخذ بدلها الدنانير بقوله : لا بأس إذا كانت بسعر يومها ، كما تجب مراعاة القوانين الخاصة بالعملة ومراقبة النقد الأجنبى ، ومراعاة سعر العملة في بلد الوفاء إذا كانت مشتركة بين أكثر من بلد وتختلف قيمتها في بلد الإصدار عنها في بلد الوفاء مثل الليرة التى يتعامل بها في إيطاليا وفي سوريا ولبنان ، والدينار الذى يتعامل به في الكويت والعراق والأردن وليبيا مثلا .

والمادة (٤٤٦) تبين ما يتبع إذا لم يتقدم حامل الكمبيالة لوفائها في يوم استحقاقها ، وذلك بجواز ايداع المسحوب عليه مبلغا في المحكمة المختصة ، مع اجراءات الضمان حفظ هذا المبلغ في المحكمة ولسحب حامل الكمبيالة له منها .

والمادة (٤٤٧) تبين عدم قبول المعارضة من المسحوب عليه في وفاء الكمبيالة إلا في حالة ضياعها أو افلاس حاملها . وكل ما جاء في هذه المواد من قبيل الاجراءات التنظيمية التى يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة لأنه لم يرد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٥٣)

الوفاء في ميعاد الاستحقاق بناء على أمر المحكمة في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة يبرىء ذمة المدين .

(مادة ٤٥٤)

ينقضى التزام الكفيل المنصوص عليه في المواد ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ بمضى ثلاث سنوات إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى .

(المواد من (٤٤٨ - ٤٥٤)

تبين ما يتبع عند ضياع الكميالة ، فتجيز المادة (٤٤٨) لمسن ضاعت منه كميالة غير مقبولة وكانت محررة من عدة نسخ أن يطالب المسحوب عليه بالوفاء بموجب إحدى النسخ الأخرى .

والمادة (٤٤٩) تمنع المطالبة بالوفاء بأحدى هذه النسخ إذا ضاعت النسخة التي تحمل صيغة القبول إلا بأمر من المحكمة مع شرط تقديم كفيل .

والمادة (٤٥٠) تجيز لمن ضاعت منه الكميالة سواء أكانت مقبولة أم غير مقبولة ، ولم يتمكن من تقديم إحدى النسخ أن يطلب من المحكمة إصدار أمر يلزم الوفاء بشرط أن يثبت ملكيته لها وأن يقدم كفيل .

والمادة (٤٥١) توجب على مالك الكميالة الضائعة التي امتنع المسحوب عليه من وفائها أن يثبت ذلك في احتجاج يحضره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ويخطر به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة (٤٥٧) الآتية في الفرع الثامن وهو الرجوع . ويتبع ذلك أيضا إذا تعذر الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسب .

والمادة (٤٥٢) تجيز لمالك الكميالة الضائعة أن يحصل على نسخة منها بأن يرجع إلى من ظهرها له ، وعلى هذا المظهر أن يعاونه للوصول إلى ما يريد من المظهر السابق وهكذا كل مظهر حتى يصل إلى الساحب للكميالة ، وبعد إجراءات كتابة التظهير على الكميالة المسلمة من الساحب يجوز لحاملها طلب الوفاء بموجبها بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل ، وجميع المصروفات تكون على مالك الكميالة الضائعة ، لأعماله في المحافظة على سند المطالبة .

والمادة (٤٥٣) تجعل الوفاء الحاصل بأمر المحكمة في الأحوال المشار إليها يبرىء ذمة المدين ، لأن الحكم صدر بعد الإجراءات المتينة قانونا وشرعا .

والمادة (٤٥٤) تبين انقضاء التزام الكفيل المنصوص عليه في المواد (٤٤٩ ، ٥٥٠ ، ٤٥٢) بمضى ثلاث سنوات إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى .

وكل هذه المواد إجراءات تنظيمية يجوز لولى الأمر اتخاذها لضمان وصول الحقوق إلى أصحابها ، حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٤٨)

إذا ضاعت كميالة غير مقبولة وكانت محررة من نسخ عديدة جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بالوفاء بموجب إحدى النسخ الأخرى .

(مادة ٤٤٩)

إذا كانت الكميالة محررة من نسخ عديدة وضاعت النسخة التي تحمل صيغة القبول فلا يجوز المطالبة بوفائها بموجب إحدى النسخ الأخرى إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل .

(مادة ٤٥٠)

يجوز لمن ضاعت منه كميالة - مقبولة أو غير مقبولة - ولم يتمكن من تقديم إحدى النسخ الأخرى أن يطالب من المحكمة إصدار أمر يلزم بوفاء الكميالة بشرط أن يثبت ملكيته لها وأن يقدم كفيل .

(مادة ٤٥١)

١ - في حالة الامتناع عن وفاء قيمة الكميالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا لأحكام المادتين السابقتين يجب على مالكيها ، للمحافظة على حقوقه ، أن يثبت ذلك في احتجاج يحضره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ويخطر به الساحب والمظهرين بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة (٤٥٧) .

٢ - ويجب تحرير الاحتجاج في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة ولو تعذر الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسب .

(مادة ٤٥٢)

١ - يجوز لمالك الكميالة الضائعة الحصول على نسخة منها ويكون ذلك بالرجوع إلى من ظهر إليه الكميالة ويلتزم هذا المظهر بمعاونته والاذن باستعمال اسمه في مطالبة المظهر السابق . ويرقى المالك في هذه المطالبة من مظهر إلى مظهر حتى يصل إلى الساحب .

٢ - ويلتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على نسخة الكميالة المسلمة من الساحب بعد التأشير عليها بما يفيد أنها بدل الأصل المفقود .

٣ - ولا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر من المحكمة بشرط تقديم كفيل .

٤ - وتكون جميع المصروفات على مالك الكميالة الضائعة .

الفرع الثامن - الرجوع

(مادة ٤٥٥)

١ - لحامل الكمبيالة عند عدم وفائها في ميعاد الاستحقاق الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من المزمين بها .

٢ - ويجوز للحامل الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق في الأحوال الآتية :

(أ) الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول .

(ب) افلاس المسحوب عليه ، قابلا كان للكمبيالة أو غير قابل ، أو وقوفه عن الدفع ولو لم يثبت بحكم ، أو الحجز على أمواله حجزا غير مجد .

(ج) افلاس صاحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول .

ويجوز للضامن عند الرجوع عليه في الحالات المبينة في الفقرتين (ب و ج) أن يطلب من محكمة الأمور المستعجلة التي يقع في دائرتها محل إقامته ، وخلال ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليه ، منحة مهلة للوفاء فإذا رأت المحكمة مبررا لمنح المهلة حددت في قرارها الميعاد الذي يجب فيه الوفاء بشرط ألا يجاوز التاريخ المعين للاستحقاق . ويكون هذا القرار غير قابل للطعن .

الفرع الثامن - الرجوع

(المادة ٤٥٥)

تبين حق رجوع حامل الكمبيالة على المظهرين والساحب وغيرهم من المزمين بها إذا لم يتم وفاؤها في ميعاد الاستحقاق ، كما تبين الأحكام التي يجوز له الرجوع فيها عليهم قبل ميعاد الاستحقاق . والمهلة التي تعطى للضامن في بعض هذه الحالات . وحق الرجوع في أساسه مشروع ، لأن الكمبيالة حوالة يرجع فيها على المخيل عند عدم الوفاء طبقا لما ذهب إليه الأمامان أبو حنيفة وأحمد ، والرجوع قبل ميعاد الاستحقاق عند الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول أساسه أن الامتناع عن القبول يشبه الامتناع عن الوفاء ، وهو يتمشى مع رأى جمهور الفقهاء في الأصل في الدين أن يكون وفاؤه حالا ، خلافا لمذهب الإمام مالك وكذلك الرجوع عند افلاس المسحوب عليه جائز ، لأن الافلاس فيه تيقن بعدم الوفاء ، ومثله التوقف عن الدفع أو الحجز على أمواله ، وذلك لتعذر الوفاء . والرجوع أيضا قبل ميعاد الاستحقاق جائز عند افلاس الساحب الذي شرط عدم تقديم الكمبيالة للقبول ، لأن الحوالة أصبحت باطلة لعدم وجود مديونية الحال عليه للساحب ، فيستوفى حامل الكمبيالة قيمتها من المفسد كبقية القرماء . وطلب الضامن للمهلة حق له حتى موعد استحقاق الكمبيالة ليتمكن من تدبير ما مضى وليس في الشرع ما يمنع ذلك .

(مادة ٤٥٦)

١ - يكون البات الامتناع عن قبول الكمبيالة أو عن وفائها باحتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء .

٢ - ويلزم عمل احتجاج عدم القبول في المواعيد المحددة لتقديم الكمبيالة للقبول . فإذا وقع التقديم الأول للقبول وفقا للفقرة الأولى من المادة (٤٢٧) في اليوم الأخير من الميعاد المحدد للتقديم ، جاز عمل الاحتجاج في اليوم التالي .

٣ - ويلزم عمل احتجاج عدم الوفاء عن الكمبيالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ نشأتها أو من تاريخ الاطلاع عليها في أحد يومي العمل التاليين ليوم الاستحقاق . وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وجب عمل احتجاج عدم الوفاء وفقا للشروط المبينة بالفقرة السابقة بشأن احتجاج عدم القبول .

٤ - ويفنى احتجاج عدم القبول عن تقديم الكمبيالة للوفاء ، وعن عمل احتجاج عدم الوفاء .

٥ - وفي حالة وقوف المسحوب عليه عن الدفع سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل أو توقيع حجز غير مجد على أمواله ، لا يجوز لحامل الكمبيالة الرجوع على الضامين إلا بعد تقديم الكمبيالة للمسحوب عليه للوفاء وعمل الاحتجاج .

٦ - وفي حالة شهر افلاس المسحوب عليه ، سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل ، أو شهر افلاس صاحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول ، يكون تقديم حكم الافلاس كافيا لتمكين الحامل من استعمال حقوقه في الرجوع على انضمامين .

(مادة ٤٥٧)

١ - على حامل الكمبيالة أن يخاطر من ظهرها له والساحب بعدم قبولها أو بعدم وفائها خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم عمل الاحتجاج أو ليوم تقديمها للقبول أو الوفاء إذا اشتملت على شرط الرجوع بلا مصاريف . وعلى كل مظهر خلال يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الاخطار أن يخاطر بدوره من ظهر له الكمبيالة بتسليمه هذا الاخطار مبينا له أسماء وعناوين من قاموا بالاخطارات السابقة ، وهكذا من مظهر الى آخر حتى الساحب ويبدأ الميعاد بالنسبة الى كل مظهر من التاريخ الذي تسلم فيه الاخطار من المظهر السابق عليه .

٢ - ومتى أخطر أحد الموقعين على الكمبيالة طبقا للفقرة السابقة وجب كذلك اخطار ضامنه الإخطا في الميعاد ذاته .

٣ - وإذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية غير مقروءة اكتفى باخطار المظهر السابق عليه .

٤ - ولكن وجب عليه الاخطار أن يقوم به بآية كيفية ولو برد الكمبيالة ذاتها .

(المادة ٤٥٨)

تجوز أن يقوم من لهم تعلق بالكيميالة بعمل الاحتجاج بدلا من حاملها إذا كتبوا على الكيميالة ما يفيد اشتراط الرجوع بلا مصروفات أو بدون احتجاج، وتبين من يسرى عليه هذا الشرط، ومن الذي يتحمل المصروفات إذا قام الحامل بعمل الاحتجاج مع وجود هذا الشرط . وهذا من باب الإجراءات التي يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة ومنع النزاع ، ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٥٩)

- ١ - الأشخاص الملتزمون بموجب الكيميالة مسئولون بالتضامن قبل حاملها .
- ٢ - وللتعامل الرجوع على هؤلاء الملتزمين منفردين أو مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم .
- ٣ - ويثبت هذا الحق لكل موقع على الكيميالة إذا أدى قيمتها .
- ٤ - والدعوى المقامة على أحد الملتزمين لا تحول دون الرجوع على الباقيين ولو كانوا لاحقين للملتزم الذي وجهت اليه الدعوى ابتداء .

(المادة ٤٥٩)

تقرر تضامن الملتزمين بموجب الكيميالة قبل حاملها ، وحقه وحق كل موقع عليها إذا أدى قيمتها في الرجوع عليهم منفردين أو مجتمعين، والتضامن في الالتزام مشروع لأن فيه محافظة على الحقوق ولا يوجد ما ينعه شرعا .

(مادة ٤٦٠)

- لحامل الكيميالة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي :
- (أ) أصل مبلغ الكيميالة غير المقبولة أو غير المدفوعة .
 - (ب) التعويض عن التأخير في السداد من تاريخ الاستحقاق .
 - (ج) مصروفات الاحتجاج والاطارات وغيرها من المصروفات .

(مادة ٤٦١)

- يجوز لمن أوفى الكيميالة مطالبة ضامنيه بما يأتي :
- (أ) المبلغ الذي أوفاه .
 - (ب) التعويض عن التأخير في السداد ابتداء من يوم الوفاء .
 - (ج) المصروفات التي تحملها .

٥ - ويجب عليه إثبات قيامه بالاطار في الميعاد المقرر له . ويعتبر الميعاد موعيا إذا سلم الخطاب المسجل المتضمن الاخطار الى ادارة البريد في الميعاد المذكور .

٦ - ولا تسقط حقوق من وجب عليه الاخطار إذا لم يقم به في الميعاد المقرر له ، وإنما يلزمه عند الاقتضاء تعويض الضرر المترتب على اهماله بشرط ألا يجاوز التعويض مبلغ الكيميالة .

(المادتان ٤٥٦ ، ٤٥٧)

المادة ٤٥٦ تبين طريقة اثبات الامتناع عن قبول المسحوب عليه الكيميالة أو عن وفائها وهي الطريقة المعروفة بالاحتجاج . وتبين متى يرجع حامل الكيميالة على الضامنين حينئذ ، وقوة حكم افلاس المسحوب عليه أو الساحب الذي شرط عدم تقديمها في الرجوع على الضامنين .

والمادة ٤٥٧ توجب على حامل الكيميالة اخطار من ظهرها للساحب عند الاحتجاج وتبين نظام هذا الاخطار ومواعيده وما يترتب على المخالفة وما جاء فيها إجراءات يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة في حفظ الحقوق وإيصالها الى أصحابها ، حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٥٨)

١ - للساحب ولكل مظهر أو ضامن احتياطي أن يعفى الحامل من عمل احتجاج عدم القبول أو عدم الوفاء عند الرجوع إذا كتب على الكيميالة شرط (الرجوع بلا مصروفات) أو (بدون احتجاج) أو أي شرط آخر يفيد هذا المعنى ووقع عليه .

٢ - ولا يعفى هذا الشرط الحامل من تقديم الكيميالة في المواعيد المقررة ولا من عمل الاخطارات اللازمة . وعلى من يتمسك تجاه الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد اثبات ذلك .

٣ - وإذا كتب الساحب شرط الرجوع بلا مصروفات سرت آثاره على كل الموقعين . أما إذا كتبه أحد المظهرين أو الضامنين الاحتياطيين ، سرت آثاره عليه وحده .

٤ - وإذا كان الساحب هو الذي وضع الشرط وعمل الحامل احتجاجا رغم ذلك تحمل وحده المصروفات . أما إذا كان الشرط صادرا من مظهر أو ضامن احتياطي جاز الرجوع على جميع الموقعين بمصروفات الاحتجاج .

(مادة ٤٦٤)

١ - تسقط حقوق حامل الكمبيالة تجاه المظهرين والساحب وغيرهم من المتزعمين ، ما عدا القابل ، بمضى المواعيد المعينة لاجراء ما يأتى :

(أ) تقديم الكمبيالات المستحقة الوفاء لدى الاطلاع أو بعد مدة معينة من الاطلاع .

(ب) عمل احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء .

(ج) تقديم الكمبيالة للوفاء فى حالة اشتغالها على شرط الرجوع بلا مصروفات .

٢ - ومع ذلك لا يفيد الساحب من هذا السقوط الا اذا أثبت أنه أوجد مقابل الوفاء فى ميعاد الاستحقاق . وفى هذه الحالة لا يبقى للحامل الا الرجوع على المسحوب عليه .

٣ - واذا لم تقدم الكمبيالة للقبول فى الميعاد الذى اشترطه الساحب سقطت حقوق الحامل فى الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء على السواء الا اذا تبين من عبارة الشرط أن الساحب لم يقصد منه سوى اعفاء نفسه من ضمان القبول .

٤ - واذا كان المظهر هو الذى اشترط فى التظهر ميعادا لتقديم الكمبيالة للقبول فله وحده الافادة من هذا الشرط .

(مادة ٤٦٤)

تبين سقوط حقوق حامل الكمبيالة تجاه المتزعمين ما عدا القابل بمضى المواعيد المعينة لاجراء تقديم الكمبيالات وعمل الاحتجاج ، الا اذا أثبت الساحب أنه أوجد مقابل الوفاء فى ميعاد الاستحقاق ، كما تبين أن الكمبيالة اذا لم تقدم للقبول فى الميعاد الذى اشترطه الساحب تسقط حقوق الحامل فى الرجوع بسبب عدم القبول أو عدم الوفاء ما لم يتبين أن قصد الساحب من الاشتراط اعفاء نفسه من ضمان القبول ، وتبين أن المظهر اذا كان هو الذى اشترط ميعادا لتقديم الكمبيالة للقبول فله وحده الافادة من هذا الشرط .

وهذه كلها تنظيمات وإجراءات لتحقيق المصلحة يجوز لولى الأمر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٦٥)

١ - اذا حالت قوة القاهرة دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج فى المواعيد المقررة لذلك فتمتد هذه المواعيد .

٢ - وعلى الحامل أن يخطر دون ابطاء من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، وأن يثبت هذا الاخطار مؤرخا وموقعا منه فى الكمبيالة أو فى الورقة المتصلة بها . وتسلسل الاخطارات وفقا للمادة ٤٥٧

٣ - وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة تقديم الكمبيالة للقبول أو للوفاء دون ابطاء ثم عمل الاحتجاج عند الاقتضاء .

(المادتان ٤٦٠ ، ٤٦١)

تبين أن ما يطالب به حامل الكمبيالة من رجوع عليه وما يطالب به من أوفائها من الضامنين له وهو أصل المبلغ ، لأنه هو المتزعم به والموقع عليه فى الكمبيالة عند السحب أو التظهر أو الضمان ، والمسلمون عند شروطهم . ويطلب أيضا بالتعويض عن الضرر الذى لحقه من تأخير السداد ، وهو من باب العقوبة التعزيرية التى يجوز لولى الأمر اتخاذها وتقديرها للمصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا . كما يطالب بالمصروفات التى تحملها لأنه هو الذى تسبب فيها واضطر الحامل الى انفاقها .

(مادة ٤٦٢)

١ - لكل ملتزم طوالب بكمبيالة على وجه الرجوع أو كان مستهدفا للمطالبة بها أن يطلب فى حالة قيامه بالوفاء تسلم الكمبيالة مع الاحتجاج ومخالصة بما وفاه .

٢ - ولكل مظهر وفى الكمبيالة أن يشطب تظهيره والتظاهرات اللاحقة له .

(مادة ٤٦٣)

فى حالة الرجوع بعد قبول جزئى ، يجوز لمن أدى القدر غير المقبول من قيمة الكمبيالة أن يطلب اثبات هذا الوفاء على الكمبيالة وتسليمه ومخالصة به . ويجب على الحامل فضلا عن ذلك أن يسلمه صورة من الكمبيالة موقعا عليها منه بما يفيد أنها طبق الأصل وأن يسلمه الاحتجاج تمكينا له من استعمال حقه فى الرجوع على غيره .

(المادتان ٤٦٢ ، ٤٦٣)

المادة (٤٦٢) تبين حق من طوالب بالكمبيالة عند الرجوع أو كان مستهدفا للمطالبة وقام بالوفاء فى أن يطلب تسلم الكمبيالة مع الاحتجاج ومخالصة بالوفاء ، وكذلك حق كل مظهر لها فى شطب تظهيره والتظاهرات اللاحقة له .

والمادة (٤٦٣) تجيز لمن أدى القدر غير المقبول فى حالة الرجوع بعد القبول الجزئى أن يطلب اثبات ذلك على الكمبيالة وتسليمه ومخالصة به ، وتفرض على الحامل فضلا عن ذلك أن يسلمه صورة من الكمبيالة موقعا عليها بما يفيد أنها طبق الأصل ، وأن يسلمه الاحتجاج ليتمكن من استعمال حقه فى الرجوع على غيره .

وما جاء فى المادتين فيه اطمئنان على حق من دفع المبلغ فى إبراء ذمته وفى المطالبة به عند الاقتضاء ومنع لاستغلال حامل الأوراق فى المطالبة بما أخذه مرة أخرى ، وكل ذلك من باب الاجراءات التنظيمية التى يجوز لولى الأمر اتخاذها لتحقيق المصلحة من المحافظة على الحقوق ومنع التنازع والاستغلال الضار ، ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٤٦٦)

تجيز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عزم الوفاء أن يوقع حجزاً تحفظياً بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكمبيالة ، والحجز إجراء لضمان الحقوق وإيصالها إلى أصحابها ، ولولى الأمر اتخاذها لأنه لا يوجد ما يمنعه شرعاً .

(مادة ٤٦٧)

١ - لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكمبيالة أن يستوفي حقه بسحب كمبيالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وواجبة الوفاء في محل إقامة هذا الضامن ما لم يشترط غير ذلك .

٢ - وتشتمل كمبيالة الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين ٤٦٠ ، ٤٦١ مضافاً إليها ما دفع من عمولة ورسم الدفعة .

٣ - وإذا كان صاحب كمبيالة الرجوع هو العامل حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي استحق فيه وفاء الكمبيالة الأصلية على المكان الذي يوجد فيه محل إقامة الضامن .

٤ - وإذا كان صاحب كمبيالة الرجوع أحد المظهرين حدد مبلغها على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة من المكان الذي يوجد فيه محل إقامة صاحب كمبيالة الرجوع على المكان الذي فيه محل إقامة الضامن .

٥ - وإذا تعددت كمبيالات الرجوع فلا تجوز مطالبة صاحب الكمبيالة الأصلية أو أى مظهر لها إلا بقيمة كمبيالة رجوع واحدة .

(المادة ٤٦٧)

تجيز لكل من له حق الرجوع على غيره من الملتزمين بالكمبيالة أن يستوفي حقه بسحب كمبيالة جديدة على أحد ضامنيه تكون مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وواجبة الوفاء في محل إقامة هذا الضامن ما لم يشترط غير ذلك . مع اشتغال الكمبيالة على المبالغ المذكورة في مادتي (٤٦٠ ، ٤٦١) وهى أصل المبلغ وتعويض التأخير والحسوفات مضافاً إليها ما دفع من عمولة ورسم الدفعة . وتبين الأساس الذي يحدد عليه المبلغ إذا كان حامل كمبيالة الرجوع هو العامل أو المظهر ، وحكم ما إذا تعددت كمبيالات الرجوع من حيث القيمة .

وهذا عرف تجارى للمحافظة على الحقوق وإيصالها إلى أصحابها ولا مانع منه شرعاً .

٤ - وإذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوماً محسوبة من يوم الاستحقاق ، جاز الرجوع على الملتزمين دون حاجة إلى تقديم الكمبيالة أو عمل احتجاج إلا إذا كان الرجوع موقوفاً لمدة أطول بمقتضى قانون .

٥ - وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة معينة من الاطلاع عليها سرى ميعاد الثلاثين يوماً من التاريخ الذى أخطر فيه العامل من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، ولو وقع هذا التاريخ قبل انتهاء مواعيد تقديم الكمبيالة . وتزاد مدة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوماً إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها .

٦ - ولا يعتبر من القوة القاهرة الأمور المتصلة بشخص حامل الكمبيالة أو بمن كلفه بتقديمها أو بعمل الاحتجاج .

(المادة ٤٦٥)

تبين ما يترتب على القوة القاهرة التى تحول دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج فى المواعيد المقررة لذلك وهو امتداد هذه المواعيد ، ووجوب أخطار العامل دون إبطاء من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة وإثبات ذلك مؤرخاً وموقعاً منه فى الكمبيالة أو الورقة المتصلة بها ، مع تسلسل الاخطارات حسب المادة (٤٥٧) كما توجب على العامل بعد زوال القوة القاهرة أن يقدم الكمبيالة لقبول أو الوفاء دون إبطاء وأن يعمل الاحتجاج عند الاقتضاء ، وإذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوماً محسوبة من يوم الاستحقاق جاز الرجوع على الملتزمين دون حاجة إلى تقديم الكمبيالة أو عمل احتجاج ، إلا إذا كان حق الرجوع موقوفاً لمدة أطول بمقتضى قانون . وتبين سريان ميعاد الثلاثين يوماً فى الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة معينة من الاطلاع ، من التاريخ الذى أخطر فيه العامل من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة ، وتزاد مدة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوماً إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع عليها ، كما تبين المادة أن الأمور المتصلة بحامل الكمبيالة أو بمن كلفه بتقديمها أو عمل الاحتجاج لا تعتبر من القوة القاهرة .

وكل هذه إجراءات وتنظيمات يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة ولا مانع منها شرعاً .

(مادة ٤٦٦)

يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عزم الوفاء أن يوقع حجزاً تحفظياً بغير كفالة على منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكمبيالة مع مراعاة الأحكام المقررة لهذا الحجز فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الفرع التاسع - التدخل

(مادة ٤٦٨)

١ - لساحب الكميالة أو مظهرها أو ضامناتها الاحتياطي أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

٢ - ويجوز قبول الكميالة أو وفاءها من شخص متدخل لمصلحة أى مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه ، وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية .

٣ - ويجوز أن يكون المتدخل من الغير ، كما يجوز أن يكون المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بمقتضى الكميالة وإنما لا يجوز أن يكون المسحوب عليه القابل .

٤ - ويجب على المتدخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته خلال يومى العمل التاليين والا كان مسئولاً - عند الاقتضاء - عن تعويض ما يترتب على إهماله من ضرر بشرط أن لا يتجاوز مبلغ الكميالة .

الفرع التاسع - التدخل

(المادة ٤٦٨)

تجيز لساحب الكميالة أو مظهرها أو ضامناتها الاحتياطي أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء . كما تجيز قبول الكميالة أو وفاءها من شخص متدخل لمصلحة أى مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه . مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية ، كما تجيز أن يكون المتدخل من الغير ، وأن يكون هو المسحوب عليه أو أى شخص ملتزم بمقتضى الكميالة ، ما عدا المسحوب عليه القابل ، وتوجب على المتدخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته في موعد معين ، ومسئوليته عند الإهمال في هذا الخطأ .

مبدأ التدخل لمصلحة الغير جائز شرعا ، لأنه من باب الكفالة ، والكفالة مشروعة ، وما جاء في هذه المادة إجراءات تنظيمية يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٦٩)

١ - يقع القبول بالتدخل في جميع الأحوال التى يكون فيها لحامل كميالة جائزة القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها .

٢ - وإذا عين فى الكميالة من يقبلها أو يوفى قيمتها عند الاقتضاء ، فى مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدر عنه هذا التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له الا اذا قدم الكميالة الى من عين لقبولها اولوفائها عند الاقتضاء وامتنع هذا الشخص عن قبولها وأثبت الحامل هذا الامتناع باحتجاج .

٣ - وللحامل فى الأحوال الأخرى رفض القبول بالتدخل . وإذا قبله فقد حقوقه فى الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له .

(مادة ٤٦٩)

تجيز القبول بالتدخل فى كل الأحوال التى يكون فيها لحامل الكميالة جائزة القبول حق الرجوع فيها قبل ميعاد استحقاقها - وهى المذكورة فى الفقرة الأولى من المادة (٤٥٥) من الفرع الثامن - الرجوع وتحظر على حامل هذه الكميالة أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من عين فيها من يقبلها أو يوفى قيمتها عند الاقتضاء فى مكان وفائها الا اذا قدمها الى الشخص المعين فيها وامتنع عن قبولها وأثبت الحامل هذا الامتناع باحتجاج كما تجيز للحامل فى الأحوال غير المذكورة فى المادة (٤٥٥) من الرجوع ، أن يرفض القبول بالتدخل ، فإذا قبله فقد حقوقه فى الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين له .

تعيين الأحوال التى يجوز الرجوع فيها قبل ميعاد استحقاقها تنظيم يجوز لولى الأمر اتخاذه ولا يوجد ما يمنعه شرعا ، ورفض القبول بالتدخل جائز وربما لا يثق حامل الكميالة فىمن تدخل للقبول ، وإذا قبله فقد امتياز رجوعه قبل ميعاد الاستحقاق الذى كان مخولا له عند من تدخل لمصلحته . وهو تنظيم لولى الأمر اتخاذه حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٤٧٠)

يذكر القبول بالتدخل على الكميالة ذاتها ويوقعه المتدخل ، ويذكر فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته . فإذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان اعتبر حاصلا لمصلحة الساحب .

(مادة ٤٧٠)

تبين نظام تحرير القبول بالتدخل على الكميالة وما يترتب عليه عند الإخلال به ، وهو اجراء تنظيمى لولى الأمر اتخاذه للمصلحة ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٤٧١)

١ - يلتزم القابل بالتدخل تجاه حامل الكميالة والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التى يلتزم بها هذا الأخير .

٢ - ويجوز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنة على الرغم من حصول القبول بالتدخل أن يلزموا الحامل مقابل أداء المبلغ المبين فى المادة ٤٦٠ بتسليم الكميالة والاحتجاج والمخالصة ان وجدت .

(مادة ٤٧٣)

توجب على حامل الكميالة ذات الوفاء بالتدخل ان يقدمها لمن قبلوها
أو عينوا لوفائها عند الاقتضاء في محل اقامتهم اذا كان واقعا في محل
الوفاء ، وذلك لوفائها ، كما توجب عليه القيام بعمل احتجاج لعدم
الوفاء عند اللزوم وتبين ميعاد ذلك وما يترتب على الاخلال به من
براءة ذمة من عينوا لوفائها أو من وقع القبول به للتدخل لمصلحته
وكذلك ذمة المظهرين اللاحقين ، وهي اجراءات للوصول الى الحق وبراءة
الذمة ، ولولى الأمر اتخاذها لانها لتحقيق المصلحة ولا يوجد ما يمنعها
شرعا .

(مادة ٤٧٤)

اذا رفض حامل الكميالة الوفاء بالتدخل فقد حقه في الرجوع على
من كانت ذمته تبرأ بهذا الوفاء .

(مادة ٤٧٤)

تنص على ان حامل الكميالة اذا رفض الوفاء بالتدخل فقد حقه في
الرجوع على كل ملتزم بالوفاء ، لأن حاملها ليس له في النهاية الا
الوصول الى حقه ، وقد عرض عليه وفاء حقه بالتدخل فعند رفضه بعد
مبررات الذمة من عليه هذا الحق ، من الساحب أو المظهر أو الضامن -
أو غيرهم من الملتزمين ، ولا مانع منه شرعا .

(مادة ٤٧٥)

١ - يجب اثبات الوفاء بالتدخل بكتابة مخالصة على الكميالة يذكر
فيها من حصل الوفاء لمصلحته ، فاذا خلت المخالصة من هذا البيان
اعتبر الوفاء بالتدخل حاصلا لمصلحة الساحب .
٢ - ويجب تسليم الكميالة والاحتجاج - ان عمل - للموفاي
بالتدخل .

(مادة ٤٧٥)

توجب اثبات الوفاء بالتدخل بكتابة مخالصة على الكميالة يذكر فيها
من حصل الوفاء لمصلحته ، فاذا خلت من ذلك اعتبر الوفاء بالتدخل
حاصلا لمصلحة الساحب لا للمظهر أو الضامن ، لأنه الشخص الذي يرجع
عليه اخيرا عند عدم التعيين ، كما توجب على حاملها تسليمها مع
الاحتجاج - ان وجد - الى الموفاي بالتدخل ، لانها مستندات يمكن بها
الوصول الى حقه عند الرجوع على من تدخل لمصلحته .

وهي اجراءات للمحافظة على الحقوق ومنع التنازع ، ولولى الأمر
اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٤٧٦)

١ - يكتسب من أوفى كميالة بطريق التدخل جميع الحقوق
الناشئة عنها تجاه من حصل الوفاء لمصلحته والملتزمين تجاه هذا
الشخص بمقتضى الكميالة . ومع ذلك لا يجوز للموفاي بالتدخل تظهير
الكميالة من جديد .

(مادة ٤٧١)

تجعل القابل بالتدخل ملتزما تجاه حامل الكميالة والمظهرين
اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالكيفية التي يلتزم بها هذا الأخير،
وذلك لأن توقيعه بالتدخل عليها يقتضى رضاه بكل ما فيها جملة
وتفصيلا ، ومع هذا التدخل بالقبول تجيز لمن حصل التدخل لمصلحته
ولضاميه أن يدفعوا المبالغ المذكورة في المادة (٤٦٠) لحامل
الكميالة ، ويلزموه بتسليمها مع الاحتجاج والمخالصة ان وجدت
وهو اجراء تنظيمي لبراءة الذمة والمحافظة على الحقوق ولا مانع منه
شرعا .

(مادة ٤٧٢)

١ - يجوز وفاء الكميالة بالتدخل في جميع الاحوال التي يكون
فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع
على الملتزمين بها .

٢ - ويكون هذا الوفاء باداء كل المبلغ الذي كان يجب على من
حصل التدخل لمصلحته اداؤه .

٣ - ويجب ان يقع الوفاء على الاكثر في اليوم التالي لآخر يوم
يجوز فيه عمل احتجاج عدم الوفاء .

(مادة ٤٧٢)

تجيز أن يكون وفاء الكميالة بالتدخل في كل الاحوال التي يكون
فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع
على الملتزمين بها . والوفاء يكون باداء كل المبلغ الذي كان يجب على من
حصل التدخل لمصلحته اداؤه . كما تبين ميعاد الوفاء .

الوفاء عن طريق التدخل أمر لا مانع منه شرعا ، لأن حامل الكميالة
وصل الى حقه ، والذي أوفى رضى أن يأخذ ما دفعه ممن تدخل لمصلحته
الذي يشبه الحال عليه في الحوالة .

وهذا اتفاق لا يوجد ما يمنعه شرعا من تحليل حرام أو تحريم حلال،
وبيان ميعاد الوفاء اجراء تنظيمي لولى الأمر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعه
شرعا .

(مادة ٤٧٣)

١ - اذا كان لمن قبلوا الكميالة بالتدخل أو لمن عينوا لوفائها عند
الاقتضاء محل اقامة في مكان الوفاء ، وجب على الحامل تقديم الكميالة
لهؤلاء الأشخاص جميعا لوفائها وعليه أن يقوم بعمل احتجاج عدم الوفاء
اذا لزم الحال في اليوم التالي على الاكثر لآخر يوم يجوز فيه عمل هذا
الاحتجاج .

٢ - فاذا لم يعمل الاحتجاج في هذا الميعاد برئت ذمة من عين
لوفائها عند الاقتضاء أو من وقع القبول بالتدخل لمصلحته ، وكذلك
تبرأ ذمة المظهرين اللاحقين .

(مادة ٤٧٩)

على من أرسل احدى نسخ الكميالة للقبول أن يبين على النسخ الأخرى اسم من تكون تلك النسخة في حيازته . وعلى هذا الشخص أن يسلمها للحامل الشرعي لأية نسخة أخرى . وإذا رفض تسليمها فلا يكون للحامل حق الرجوع الا اذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه :

- (أ) أن النسخة التي أرسلت للقبول لم تسلم له رغم طلبه لها .
(ب) ان القبول أو الوفاء لم يحصل بموجب نسخة أخرى .

الفرع العاشر - تعدد النسخ

المواد (من ٤٧٧ - ٤٧٩)

تجوز سحب الكميالة من نسخ متعددة متطابقة ، لكل منها رقما . وإذا سحبت من نسخة واحدة جاز لحاملها أن يطلب منها نسخا على رقمها . وإذا سحبت نسخة جديدة وتبين ان وفاء الكميالة بمقتضى احدى النسخ مبرىء للذمة ، يجب المالك أن يسترد المسحوب عليه كل نسخة وقع عليها بالقبول . وكذلك المظهر الذي ظهر نسخ الكميالة لأشخاص مختلفين ومثله المظهرون اللاحقون يكونون ملزمين بمقتضى كل النسخ التي فيها توقيعاتهم ولم يستردوها . كما تبين ما يجب عند ارسال احدى النسخ للقبول ، وما يترتب على المخالفة . وكل ذلك تنظمه بتفق مع العرف التجارى للمحافظة على الحقوق ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

الفرع الحادى عشر - الصور

(مادة ٤٨٠)

- ١ - لحامل الكميالة أن يحجز صوراً منها .
٢ - ويجب أن تكون الصور مطابقة تماما لأصل الكميالة وما تحمل من تظاهرات أو بيانات أخرى ملونة فيها . ويجب أن يبين في الصورة الحد الذى ينتهى عنده النقل عن الأصل .
٣ - ويجوز تظهير الصورة وضمانها احتياطيا بالكيفية التى يقع بها تظهير أو ضمان الأصل وبالأثار ذاتها .

(مادة ٤٨١)

- ١ - يبين في صورة الكميالة اسم حائز الأصل . وعلى هذا الحائز أن يسلم الأصل للحامل الشرعى للصورة .
٢ - وإذا امتنع حائز الأصل عن تسليمه فلا يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهرها أو ضمانها الاحتياطيين ، الا اذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه أن الأصل لم يسلم اليه بناء على طلبه .
٣ - وإذا كتب على الأصل عقب التظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة عبارة : (منذ الآن لا يصح التظهير الا على الصورة) أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى ، فكل تظهير يكتب على الأصل بعد ذلك يعتبر كأن لم يكن .

٢ - وتبرا ذمة المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحته .

٣ - وإذا تراحم عدة أشخاص على الوفاء بالتدخل فضل من يترتب على الوفاء منه ابراء أكبر عدد من الملتزمين . ومن يتدخل للوفاء بالمخالفة لهذه القاعدة مع علمه بذلك يفقد حقه فى الرجوع على من كانت ذمته تبرا لو روعيت القاعدة .

(مادة ٤٧٦)

تقرر أن من أوفى كميالة بطريق التدخل يكتسب جميع الحقوق الناشئة عنها تجاه من حصل الوفاء لمصلحته والملتزمين تجاه هذا الشخص بمقتضاها ، ومع اكتسابه جميع هذه الحقوق لا يجوز له أن يظهرها من جديد .

واكتساب الحقوق أمر مشروع شأن كل مبادلة ومعاوضة ، ومنع تظهيرها من جديد إجراء يجوز لولى الأمر اتخاذه للمصلحة ولا مانع منه شرعا .

كما تقرر المادة براءة ذمة المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحته ، لأن التظهير نقل لحق ثابت من ذمة الى ذمة فاذا برئت ذمته من هذا الحق أصبح كل تظهير بعد البراءة السابقة غير ذى موضوع .

وتبين المادة أيضا انه اذا تراحم عدة أشخاص على الوفاء بالتدخل فضل من يترتب على الوفاء منه ابراء أكبر عدد من الملتزمين ، لأن الفائدة منه أكبر . وإذا تدخل أحد اللوفاء مخالفا لذلك وهو يعلم أن غيره أولى منه ، فقد حقه فى الرجوع على من كانت ذمته تبرا باتباع هذه القاعدة لأن تدخله أصبح غير ذى موضوع . وهذا مطابق لقواعد الشريعة .

الفرع العاشر - تعدد النسخ

(مادة ٤٧٧)

- ١ - يجوز سحب الكميالة من نسخ متعددة يطابق بعضها بعضا .
٢ - ويجب أن يوضع فى متن كل نسخة رقمها ، والا اعتبرت كل نسخة كميالة قائمة بذاتها .
٣ - ولكل حامل كميالة غير مذكور فيها انها سحبت من نسخة وحيدة أن يطلب نسخا منها على نفقته . ويجب عليه تحقيقا لذلك أن يلجأ الى من ظهرها له الذى يلتزم بأن يعاونه لدى المظهر السابق ، وهكذا حتى يرقى الى الساحب .
٤ - وعلى كل مظهر كتابة تظهيره على النسخ الجديدة .

(مادة ٤٧٨)

- ١ - وفاء الكميالة بمقتضى احدى نسخها مبرىء للذمة ولو لم يكن مشروطا فيها ان هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى . ومع ذلك يبقى المسحوب عليه ملتزما بالوفاء بمقتضى كل نسخة وقع عليها بالقبول ولم يستردوها .
٢ - والمظهر الذى ظهر نسخ الكميالة لأشخاص مختلفين وكذلك المظهرون اللاحقون له ملزمون بمقتضى كل النسخ التى تحمل توقيعاتهم ولم يستردوها .

الفرع الحادى عشر - الصور

(المادتان ٤٨٠ ، ٤٨١)

فيهما جواز تحرير حامل الكمبيالة صوراً منها ، على أن تكون مطابقة تماماً للأصل وما يحمله من تظاهرات أو بيانات أخرى مدونة فيها ، وأن يبين في الصورة الحد الذى ينتهى عنده النقل من الأصل ، ويجوز تظهير الصورة وضمانها احتياطياً بالكيفية التى يقع بها تظهير أو ضمان الأصل وبالأثار ذاتها ، ويجب أن يبين في صورة الكمبيالة اسم حائز الأصل ، وعلى هذا الحائز أن يسلم الأصل للحامل الشرعى للصورة فإذا امتنع عن تسليمه إياه فلا يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهرها أو ضامنيها الاحتياطيين إلا إذا قام بعمل احتجاج يذكر فيه أن الأصل لم يسلم إليه بناء على طلبه . وإذا كتب على الأصل عقب التظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة عبارة (منذ الآن لا يصح التظهير إلا على الصورة) أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى كان كل تظهير يكتب على الأصل بعد ذلك كأن لم يكن .

وهذا متفق مع العرف التجارى ، وتنظيم يجوز لولى الأمر اتخاذ ضمان الحقوق ومنع التنازع حيث لم يرد ما يمنعه شرعاً .

الفرع الثانى عشر - التحريف

(مادة ٤٨٢)

إذا وقع تحريف فى متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون لهذا التحريف بما ورد فى المتن المحرف ، أما الموقعون السابقون عليه فيلزومون بما ورد فى المتن الأصلى .

الفرع الثانى عشر - التحريف

(المادة ٤٨٢)

تنص على أنه إذا وقع تحريف فى متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون له بما ورد فى المتن المحرف أما الموقعون السابقون عليه فيلزومون بما ورد فى المتن الأصلى ، وذلك أن التوقيع رضا فيلتزم الموقع بما وقع عليه صحيحاً كان أو محرفاً .

الفرع الثالث عشر - انقضاء الدعوى

(مادة ٤٨٣)

١ - تنقضى الدعوى الناشئة عن الكمبيالة تجاه قابليها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق .

٢ - وتنقضى دعاوى الحامل تجاه المظهرين أو الساحب بمضى سنة من تاريخ الاحتجاج المحرر فى الميعاد القانونى أو من تاريخ الاستحقاق إذا اشتبهت الكمبيالة على شرط الرجوع بلا مصروفات .

٣ - وتنقضى دعاوى المظهرين تجاه بعضهم البعض أو تجاه الساحب بمضى ستة أشهر من اليوم الذى أوفى فيه المظهر الكمبيالة أو من يوم إقامة الدعوى عليه .

(مادة ٤٨٤)

١ - إذا أقيمت الدعوى فلا تسرى المدد المقررة فى المادة السابقة إلا من تاريخ آخر اجراء فيها .

٢ - ولا تسرى المدد المذكورة إذا صدر حكم بالدين أو أقر به المدين بسند منفرد اقراراً يترتب عليه تجديد الدين .

(مادة ٤٨٥)

لا يكون لانقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى أثر إلا بالنسبة إلى من اتخذ تجاهه الاجراء القاطع للمدة .

الفرع الثالث عشر - انقضاء الدعوى

المواد من ٤٨٣ - ٤٨٥

تتحدث عن اقامة وانقضاء الدعوى الناشئة عن الكمبيالة ، وكل ما فيها من الاجراءات التنظيمية التى يجوز لولى الأمر اتخاذها للمصلحة وليس فيها ما يتعارض مع نص شرعى .

الفصل الثانى

السند الاذنى

(مادة ٤٨٦)

يشتمل السند الاذنى على البيانات الآتية :

١ - شرط الأمر أو عبارة سند الأمر مكتوبة فى متن السند باللغة التى كتب بها .

٢ - تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود .

٣ - تاريخ الاستحقاق .

٤ - مكان الوفاء .

٥ - اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) .

٦ - تاريخ انشاء السند ومكان انشاءه .

٧ - توقيع من انشا السند (المحرر) .

(مادة ٤٨٧)

السند الخال من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سنداً اذنيا الا في الأحوال الآتية :

- ١ - اذا خلا السند من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبر واجب الوفاء لدى الاطلاع عليه .
- ٢ - اذا خلا السند من بيان مكان الوفاء أو محل اقامة المحرر اعتبر محل انشاء السند مكاناً للوفاء به ومحل لاقامة محره .
- ٣ - واذا خلا السند من بيان مكان انشائه اعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم المحرر .

الفصل الثاني - السند الاذني

(المادتان ٤٨٦ - ٤٨٧)

المادة ٤٨٦ تبين ما يشتمل عليه السند الاذني من بيانات والمادة ٤٨٧ تبين حكم ما اذا خلا السند من أحد البيانات المذكورة . وهو تنظيم يستهدف حفظ الحقوق والوفاء بها ومنع التنازع ولا يوجد ما يمنعه شرعاً .

(مادة ٤٨٨)

١ - الأحكام المتعلقة بالكميالة، فيما يختص بتعدد نسخها ومصورها وبتظهيرها ، واستحقاقها ، ووفائها ، والرجوع بسبب علم الوفاء ، وعلم جواز منح مهلة للوفاء ، وانحجز التحفظ ، والبروتستو ، وحساب المواعيد وأيام العمل ، والرجوع بطريق انشاء كميالة رجوع ، والوفاء بالتدخل ، والتقدم ، تسري على السند لأمر ، بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع ماهيته .

٢ - وتسرى أيضاً على السند لأمر القواعد المتعلقة بالكميالة المستحقة الوفاء في موطن الغير أو في مكان غير الذي يوجد به موطن المسحوب عليه ، والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب دفعه ، والنتائج المترتبة على التوقيع ممن ليست لهم اهلية الالتزام أو التوقيعات غير الملزمة أو توقيع شخص غير مفوض أو جاوز حدود التفويض .

٣ - وكذلك تسري على السند لأمر الأحكام المتعلقة بالضمان الاحتياطي مع مراعاة أنه اذا لم يذكر في صيغة هذا الضمان اسم المضمون اعتبر الضمان حاصلًا لمصلحة محرر السند .

(المادة ٤٨٨)

نبين ما يسرى من أحكام الكميالة على السند الاذني، وكذلك من أحكام الضمان الاحتياطي وذلك من الاجراءات التي يجوز لولي الأمر اتخاذها للمصلحة ولا مانع منها شرعاً .

(مادة ٤٨٩)

١ - يلتزم محرر السند الاذني على الوجه الذي يلتزم به قابل الكميالة .

٢ - ويجب تقديم السند الاذني المستحق الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع الى المحرر في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ للتأشير عليه بما يفيد الاطلاع على السند ويجب أن يكون هذا التأشير مؤرخاً وموقعاً من المحرر .

٣ - وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ التأشير .

٤ - واذا امتنع المحرر عن وضع التأشير وجب اثبات امتناعه باحتجاج ويعتبر تاريخ هذا الاحتجاج بدءاً لسريان مدة الاطلاع .

(مادة ٤٨٩)

تبين أن محرر السند الاذني يلتزم على الوجه الذي يلتزم به قابل الكميالة ، وتوجب تقديمه اذا كان مستحقاً للوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع الى المحرر في الموعد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ للتأشير عليه بما يفيد الاطلاع على السند ، مع تاريخ هذا التأشير وتوقيعه من المحرر وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ التأشير ، كما تبين أن المحرر اذا امتنع عن وضع التأشير وجب اثبات امتناعه باحتجاج ويعتبر تاريخ هذا الاحتجاج مبدأ لسريان مدة الاطلاع .

وهذه كلها اجراءات لولي الأمر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعه شرعاً .

الفصل الثالث

(الشيك)

(مادة ٤٩٠)

١ - الشيك محرر يتضمن أمراً غير معلق على شرط ولا مضاف لأجل موجه الى المسحوب عليه لدفع مبلغ محدد من حساب الساحب لدى المسحوب عليه الى المستفيد .

ويقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

- بالساحب : مصدر الشيك .
- بالمسحوب عليه : البنك الموجه اليه أمر الدفع .
- بالمستفيد : الشخص الصادر لصالحه الشيك .

٢ - ولا يعتبر شيكاً في تطبيق أحكام هذا القانون المحرر المسحوب على غير بنك .

الفصل الثالث - الشيك

(المادة ٤٩٠)

فيها تعريف للشيك بأنه محرر يتضمن أمراً غير معلق على شرط ولا مضاف لأجل موجه الى المسحوب عليه لدفع مبلغ محدد من حساب الساحب لدى المسحوب عليه الى المستفيد ، وفيها أن الشيك المسحوب على غير بنك لا تطبق عليه أحكام هذا القانون ، والتعريف عرف مصرفي لا يوجد ما يمنعه شرعاً ، وقصر الأحكام على الشيك المسحوب على البنك من الأمور المباحة التي يجوز لولي الأمر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعه شرعاً .

الدفع وفق حكم المادة ٣٧٦ ، من هذا القانون ، في مقر البنك الآخر ، إذا كان هناك اتفاق على ذلك فينفذ لأن المسلمين عند شروطهم وليس فيه ما يحل حراما أو يحرم حلالا ، وتحرير البروتستو اجراء تنظيمي يقضى به الصرف المصرفي وهو أيضا من حق ولي الأمر اتخاذ المحافظة على الحقوق وإيصالها الى أصحابها ، ولا مانع من ذلك شرعا .

(المادة ٤٩٤)

إذا كتب مبلغ الشيك بالحروف والأرقام معا كانت العبارة عند اختلافهما بالمبلغ المكتوب بالحروف ، وإذا كتب المبلغ عدة مرات أما بالحروف وأما بالأرقام فالعبارة بأقلها مبلغا .

(المادة ٤٩٤)

تبين أن الشيك إذا كتب فيه المبلغ بالحروف والأرقام كانت العبارة عند اختلافهما بما كتب بالحروف ، وإذا كتب عدة مرات أما بالحروف وأما بالأرقام فالعبارة بأقلها مبلغا ، وذلك أن الحروف أقل تعرضا للتحريف من الأرقام والمبلغ الأقل هو المتيقن فيؤخذ به ، لأن الشريعة عند الشك والاختلاف تأخذ بالمتيقن وهو الأقل ، سواء في العبادات أو المعاملات (أنظر مادة ٣٩٩ في تحرير الكمبيالة) .

(مادة ٤٩٥)

إذا حمل الشيك توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها أو لمن وقع الشيك باسمهم لأسباب أخرى ، فلا تبطل التزامات غيرهم من الموقعين على الشيك .

(المادة ٤٩٥)

تنص على أنه إذا حمل الشيك توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها أو لمن وقع الشيك باسمهم لأسباب أخرى فلا تبطل التزامات غيرهم من الموقعين على الشيك .

وتؤصل هذه المادة بما أصلت به المادة ٤٠١ في انقضاء الكمبيالة .

(مادة ٤٩٦)

كل من وضع توقيعه على شيك نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصيا بموجب الشيك ، ومتى قام بالوفاء به آلت اليه الحقوق التي كانت تؤول لمن ادعى هو النيابة عنه ، ويسرى ذات الحكم على النائب الذي جاوز حدود سلطاته .

(مادة ٤٩١)

١ - تعيين البنك المسحوب عليه يكون بذكر اسمه مع بيان المكان الذي يصرف فيه الشيك فإذا ذكرت عدة أماكن بجانب اسم البنك المسحوب عليه اعتبرت كلها أماكن تبادلية لوفاء بالشيك وفي حالة اغفال ذكر المكان يكون الفرع الرئيسي للبنك هو مكان الوفاء .

٢ - ويكون تعيين المستفيد بالشيك بذكر اسمه ليصرف اليه شخصا أو لأمره فيصرف له أو لغيره ، أو يذكر لفظ لحامله فيصرف لحامل الشيك .

٣ - ويجوز كذلك سحب الشيك ليصرف لأمر صاحبه .

(المادة ٤٩١)

فيها بيان ما يعين به البنك المسحوب عليه الشيك ، وهو ذكر اسمه مع بيان المكان الذي يصرف فيه الشيك ، وحكم ما إذا تعددت الأماكن ، وما إذا أغفل ذكره . وفيها أيضا بيان ما يكون به تعيين المستفيد بالشيك وهو ذكر اسمه ليصرف اليه شخصا أو لأمره ، أو ذكر لفظ لحامله ليصرف اليه دون غيره ويجوز سحبه ليصرف لأمر صاحبه ، وهذا عرف مصرفي لا مانع منه شرعا .

(مادة ٤٩٢)

مع عدم الإخلال بالحقوق والالتزامات القائمة بين الساحب والمستفيد والتي تنظمها قوانين أخرى يبطل الشيك الذي لا يشتمل على أحد البيانات الواردة في المادتين السابقتين ولا يترتب عليه الآثار المنصوص عليها في هذا القانون .

(المادة ٤٩٢)

تبين بطلان الشيك الذي لا يشتمل على أحد البيانات الواردة في المادتين السابقتين ، وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق والالتزامات القائمة بين الساحب والمستفيد المنتظمة بقوانين أخرى . الحكم بالبطلان موافق للعرف المصرفي وفي الوقت نفسه هو من الأمور المباحة التي يجوز لولي الأمر اتخاذها للمصلحة ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعا .

(مادة ٤٩٣)

يجوز بموجب اتفاق خاص بين الساحب والبنك المسحوب عليه النص في الشيك على الوفاء به في مقر بنك آخر ، وفي هذه الحالة يتم تحرير الاحتجاج وفق حكم المادة ٥٢٧ من هذا القانون في مقر البنك الآخر .

(المادة ٤٩٣)

تجيز مع الاتفاق أن ينص في الشيك على الوفاء به في مقر بنك آخر ، وهنا لابد من تحرير البروتستو وذلك باثبات المطالبة وعدم

(المادة ٤٩٩)

لا يجوز تعليق التظهير على شرط أو اضافته لأجل ، وكل شرط أو أجل يضاف الى التظهير يعتبر كأن لم يكن ، ويبطل التظهير الجزئي كما يبطل التظهير من المسحوب عليه .

(المادة ٤٩٩)

تمنع تعليق التظهير على شرط أو اضافته لأجل ، وكل شرط أو أجل يضاف الى التظهير يعتبر كأن لم يكن ، ويبطل التظهير الجزئي كما يبطل التظهير من المسحوب عليه ، وهو عرف مصرفي لا مانع منه شرعا ، (أنظر مادة ٤١٢) .

(مادة ٥٠٠)

ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الشيك .

(المادة ٥٠٠)

تنص على أن التظهير ينقل جميع الحقوق الناشئة عن الشيك ، وذلك أن التوقيع بالتظهير كالتوقيع على عقد التملك في البيع تنتقل به جميع الحقوق وهو مطابق للشريعة . (أنظر مادة ٤١٤) .

(مادة ٥٠١)

يضمن المظهر وفاء الشيك الا اذا نص في التظهير على خلاف ذلك ، ويجوز للمظهر أن يحظر على المظهر اليه تظهير الشيك من جديد ، فلا يكون ملزما بالضمان أمام من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق ، ولا يخل ذلك بقابلية الشيك للتداول .

(المادة ٥٠١)

تجعل المظهر ضامنا لوفاء الشيك الا اذا نص في التظهير على خلاف ذلك ، وتجنز للمظهر أن يحظر على المظهر اليه تظهير الشيك من جديد ، فلا يكون ملزما بالضمان أمام من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق ، ولا يخل ذلك بقابلية الشيك للتداول ، ان كان هناك شرط فينفذ لأن المسلمين عند شروطهم وليس فيها ما يتعارض مع الشريعة ، وضمان المظهر للوفاء كضمان المحيل للمحال يرجع عليه عند عدم وفائه من المحال عليه كما ذهب اليه الأحناف وأحمد وعدم التزامه بالضمان بعد حظر تظهيره لأن حامله خالف الاتفاق فيتحمل هو تبعه عمله كالذي وقع على الشيك بدون تفويض من صاحبه (أنظر المادتين ٤٠٣ و ٤٩٦) .

(المادة ٤٩٦)

تبين أن كل من وضع توقيعه على شيك نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصيا بموجب الشيك ، ومتى قام بالوفاء به آلت اليه الحقوق التي كانت تؤول لمن ادعى هو النيابة عنه ، ويسرى هذا الحكم على النائب الذي تجاوز حدود سلطاته وتوصل بما أصلت به المادة ٤٠٣ .

(مادة ٤٩٧)

يعتبر تحرير الشيك اقرارا من صاحبه بوجود مقابل وفاء في تاريخ تحريره الى حين تقديمه للمسحوب عليه خلال المواعيد المحددة بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون .

كما يضمن الساحب وفاء الشيك وكل شرط يسقط به الساحب هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن .

(المادة ٤٩٧)

تنص على أن تحرير الشيك يعتبر اقرارا من صاحبه بوجود مقابل وفاء في تاريخ تحريره الى حين تقديمه للمسحوب عليه خلال المواعيد المحددة بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون مع ضمان الساحب وفاء الشيك ، وكل شرط يسقط هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن .
توصل بما أصلت به المادة ٤٢٢ في مقابل الوفاء للكمبيالة .

(مادة ٤٩٨)

- ١ - يتداول الشيك المسحوب لحامله بمجرد التسليم .
- ٢ - ويتداول بالتظهير الشيك المسحوب لأمر أو لأذن مستفيد معين .

٣ - ويتداول بحوالة الحق المقررة في قانون المعاملات المدنية الشيك الاسمي غير المتضمن لفظ الأمر أو الأذن .

(المادة ٤٩٨)

تجعل تداول الشيك المسحوب لحامله ، بمجرد تسليمه له ، والتداول بالتظهير يكون للشيك المسحوب لأمر أو لأذن مستفيد معين والشيك الاسمي غير المتضمن لفظ الأمر أو الأذن بتداول حوالة الحق المقررة في قانون المعاملات المدنية . هذا التداول عرف مصر في لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٥٠٥)

١ - إذا اشتمل التظهير على أى عبارة تفيد التوكيل مثل « القيمة (التحصيل) » أو « القبض » أو بالتوكيل كان للمظهر اليه جميع الحقوق الناشئة عن الشيك ، وفى هذه الحالة لا يكون للمتزمين فى الشيك أن يحتجوا على الحامل إلا بالدفع التى يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

٢ - وبمراعاة حكم البند ٣ من المادة ٤٩٨ لا يجوز للمظهر اليه فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة تظهير الشيك الا على سبيل التوكيل .

٣ - ولا تنقضى الوكالة بوفاء الموكل أو انعدام أهليته أو نقصها .

(المادة ٥٠٥)

تبين أن تظهير الشيك إذا اشتمل على أية عبارة تفيد التوكيل كان للمظهر اليه جميع الحقوق الناشئة عن الشيك . وفى هذه الحالة لا يكون للمتزمين فى الشيك أن يحتجوا على الحامل إلا بالدفع التى يجوز الاحتجاج بها على المظهر .

كما تبين أن المظهر اليه حينئذ - بمراعاة حكم البند ٣ من المادة ٤٩٨ - لا يجوز له تظهير الشيك الا على سبيل التوكيل ، وتبين أيضا أن الوكالة لا تنقضى بوفاء الموكل أو انعدام أهليته أو نقصها .

تؤصل بما أصلت به المادة (٤١٨) .

(مادة ٥٠٦)

التظهير اللاحق للاحتجاج أو لافرار المسحوب عليه المثلث للامتناع عن الوفاء وكذلك التظهير الذى يتم بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك لا يترتب عليه الا آثار الحوالة المدنية للحقوق ، ويعتبر التظهير الخالى من التاريخ انه قد تم قبل ذلك ، مالم يثبت العكس . وبعد تزويرا تقديم تواريخ التظهير .

(مادة ٥٠٦)

تنص على أن التظهير اللاحق للاحتجاج أو لافرار المسحوب عليه المثلث للامتناع عن الوفاء . وكذلك التظهير الذى يتم بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك لا يترتب عليه الا آثار الحوالة المدنية للحقوق ويعتبر التظهير الخالى من التاريخ انه قد تم قبل ذلك ، مالم يثبت العكس وبعد تقديم تواريخ التظهير تزويرا .

تؤصل بما أصلت به المادتان (٤٢٠ ، ٤٢١) .

(مادة ٥٠٧)

يجوز ضمان وفاء مبلغ الشيك كله أو بعضه من ضمان احتياطي ولو كان من الموقعين على الشيك .

(مادة ٥٠٢)

يعتبر من يده شيك قابل للتظهير انه حامله الشرعى ويثبت حقه فيه بتظهيرات متصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيراً على بياض ، وتعتبر التظهيرات المشطوبة فى هذا الخصوص كأن لم تكن ، وإذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل انه هو الذى آل اليه الحق فى الشيك بمقتضى التظهير على بياض كل ذلك الا اذا ثبت أن حيازة الشيك قد تمت بسوء نية أو نتيجة خطأ جسيم .

(المادة ٥٠٢)

يعتبر من يده شيك قابل للتظهير انه حامله الشرعى ويثبت حقه فيه بتظهيرات متصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيراً على بياض . والتظهيرات المشطوبة فى هذا الخصوص كأن لم تكن ، وإذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل انه هو الذى آل اليه الحق فى الشيك بمقتضى التظهير على بياض ، وذلك كله ما لم يثبت أن حيازة الشيك قد تمت بسوء نية أو نتيجة خطأ جسيم .

تؤصل بما أصلت به المادة (٤١٦) .

(مادة ٥٠٣)

تظهير الشيك المحرر لحامله يجعل المظهر مسئولاً طبقاً لاحكام الرجوع لكنه لا يحوله الى شيك للاذن أو للأمر .

(المادة ٥٠٣)

تنص على أن تظهير الشيك المحرر لحامله يجعل المظهر مسئولاً طبقاً لاحكام الرجوع ، ولكنه لا يحوله الى شيك للاذن أو للأمر . وهو عرف مصرى لا يوجد ما يمنعه شرعاً .

(مادة ٥٠٤)

لا يجوز أن اقيمت عليهم دعوى بشأن الشيك أن يحتجوا على حامله بأوجه الدفع المبينة على علاقتهم الشخصية بالساحب أو بالحاملين السابقين وذلك ما لم يكن الحامل المحتج عليه قد قصد حصوله على الشيك مجرد الإضرار بالمتزمين فى الشيك .

(المادة ٥٠٤)

تمنع من اقيمت عليهم دعوى بشأن الشيك أن يحتجوا على حامله بأوجه الدفع المبينة على علاقتهم الشخصية بالساحب أو بالحاملين السابقين ما لم يكن الحامل المحتج عليه قد قصد حصوله على الشيك مجرد الإضرار بالمتزمين فى الشيك .

تؤصل بما أصلت به المادة (٤١٧) .

تقبل المعارضة في الوفاء من جانب الساحب الا في حالات خروج الشيك من حيازته او حيازة حامله بغير ارادته او افلاس حامله . ولا يقبل في غير هذه الاحوال اعتراض الساحب على الوفاء بقيمة الشيك حتى ولو في حالة قيام دعوى اصلية .

(مادة ٥١٠)

توجب على المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديده وفقا للمادة السابقة متى كان لديه مقابل وفاء ولا تقبل المعارضة في الوفاء من جانب الساحب الا في حالات خروج الشيك من حيازته او حيازة حامله بغير ارادته او افلاس حامله . ولا يقبل في غير هذه الاحوال اعتراض الساحب على الوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة قيام دعوى اصلية لان الاقرار بحق مالي ولو مرة لا يصح الرجوع فيه باتفاق الفقهاء . هذا الى انه عرف تجارى ومن باب الامور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٥١١)

وفاة الساحب او افلاسه او عدم اهليته الطارئة بعد اصداره الشيك لا تطل بالاثار المترتبة عليه .

(مادة ٥١١)

تبين ان وفاة الساحب او افلاسه او عدم اهليته الطارئة بعد اصداره الشيك لا تطل بالاثار المترتبة عليه ، ذلك ان توقيعه عليه كان صحيحا وقت السحب فاصبح المبلغ ديناً عليه فلا يؤثر ما يطرا بعد ذلك من وفاة ونحوها على الالتزامات والحقوق المترتبة على الشيك ، وذلك مطابق لقواعد الشريعة في الالتزام حيث لا تبرأ الذمة من الحق الا بالوفاء به او العفو عنه .

(مادة ٥١٢)

مع عدم الاخلال بحكم المادة ٤٩٦ من هذا القانون يسأل مدينا المسحوب عليه الذي يقرر على خلاف الحقيقة عمدا عدم وجود مقابل وفاء كاف لديه .

(مادة ٥١٣)

كل بنك او فضاء دون مرور قانوني وفاء شك مسحوب عليه وله مقابل وفاء ولم تجر بشأنه معارضة يسأل عما اصاب الساحب والمستفيد من ضرر .

(المادتان ٥١٢ و ٥١٣)

المادة (٥١٢) فيها مسائل المسحوب عليه مدنيا اذا قُصر على خلاف الحقيقة عمدا عدم وجود مقابل لديه كاف بالوفاء ، والمادة (٥١٣) فيها مسألة للبنك عما يصيب الساحب والمستفيد من

ويلتزم الضامن الاحتياطي على الوجه الذي التزم به من ضمنه ، ويكون التزام الضامن صحيحا ولو كان الالتزام المضمون باطلا لاي سبب غير العيب في الشكل .

واذا اوفي الضامن الاحتياطي بمبلغ الشيك آلت اليه الحقوق الناشئة عنه امام من ضمنه وامام كل ملتزم في مواجهة هذا الآخر بمقتضى الشيك .

(مادة ٥٠٧)

خاصة بجواز الضامن الاحتياطي لوفاء مبلغ الشيك وتبين احكام الضامن .

وتؤصل بما اصلت به المادتان (٤٣٩ ، ٤٤١) .

(مادة ٥٠٨)

يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه ، وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن ، ويجب الوفاء بالشيك في يوم تقديمه ولو كان سابقا على اليوم المدون فيه كتاريخ اصداره .

(مادة ٥٠٨)

تنص على ان الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن ويجب الوفاء بالشيك في يوم تقديمه ولو كان سابقا على اليوم المدون فيه تاريخ اصداره . هذا التنظيم من الامور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها ، ففيه سرعة الوفاء وتيسير للحركة التجارية ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٥٠٩)

الشيك المسحوب في جمهورية مصر العربية والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ثلاثين يوما . فاذا كان الشيك مسحوبا خارجها ويستحق الوفاء داخلها وجب تقديمه خلال ستين يوما .

وتبدأ المواعيد المذكورة من اليوم المبين في الشيك كتاريخ اصداره . ويعتبر تقديم الشيك الى احدى غرف القاصة تقديمه للوفاء .

(مادة ٥٠٩)

تبين الميعاد الذي يجب فيه تقديم الشيك المسحوب في جمهورية مصر العربية والمستحق الوفاء فيها ، وهو اجراء تنظيمي يجوز لولى الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٥١٠)

على المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك ولم بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديده وفقا للمادة السابقة متى كان لديه مقابل وفائه ولا

(مادة ٥١٦)

في حالة تقديم عدة شيكات لمسحوب عليه في وقت واحد وكان مقابل الوفاء لديه غير كاف للوفاء بها وجب عليه صرف مبلغ الشيك الأقدم تاريخا فالذى يليه .

فاذا كانت الشيكات المقدمة تحمل تاريخ اصدار واحد فيتم الصرف بحسب ترتيب ارقام الشيكات المفصلة من دفتر واحد ، فاذا كانت من عدة دفاتر فيتم صرف الاكبر مبلغا فما دونه .

ويعتبر الشيك الذى لا يحمل رقما مسلسلا تاليا لاي شيك آخر يحمل رقما مسلسلا اذا كان تاريخ اصدارهما واحدا .

(مادة ٥١٦)

يبين كيفية الوفاء بشيكات متعددة ومقابل الوفاء غير كاف لها جميعا وهو تنظيم مصرفي لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٥١٧)

اذا اوفى المسحوب عليه بمبلغ شيك دون معارضة من احد كان وفاؤه صحيحا .

(المادة ٥١٧)

تنص على ان المسحوب عليه اذا اوفى بمبلغ شيك دون معارضة من احد كان وفاؤه صحيحا ، ذلك ان عدم المعارضة يدل على الرضا بما حدث والرضا اشارة الصحة ، وهو اساس التعامل التجارى كما في قوله تعالى « الا ان تكون تجارة عن تراض منكم » وليس في هذا التراضى ما يعارض نصا صريحا .

(مادة ٥١٨)

يجب على المسحوب عليه عند الوفاء بمبلغ الشيك ان يتحقق من انتظام وتسلسل التظاهرات ولا يلزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين .

(المادة ٥١٨)

توجب على المسحوب عليه عند الوفاء بمبلغ الشيك ان يتحقق من انتظام وتسلسل التظاهرات ولا يلزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين ، ويرجع في تاصيلها الى تاصيل المادة (٤٥٠) .

(مادة ٥١٩)

لا يتجدد الدين بقبول الدائن تسلم شيك لاستيفاء دينه وبقي الدين الاصلى قائما بما له من ضمانات الى ان يتم الوفاء بمبلغ الشيك .

ضرر ، اذا رفض بدون مبرر قانوني وفاء شيك مسحوب عليه مع وجود مقابل وفاء ولم تجز بشأنه معارضة . المسألة الموجودة في المادتين من باب العقوبة التمييزية التي يجوز لولى الامر اتخاذها وتقديرها لتحقيق المصلحة وتعويض الضرر ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٥١٤)

يجب على المستفيد تسليم الشيك موقعا عليه بالتخالص متى تسلم مبلغ الشيك من المسحوب عليه .

(مادة ٥١٤)

توجب على المستفيد تسليم الشيك موقعا عليه بالتخالص متى تسلم مبلغ الشيك من المسحوب عليه . وذلك لاطمئنان البنك على براءته ، وتسوية حساب صاحب الشيك على اسامه وهو عرف فيه مصلحة ولا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٥١٥)

لحامل الشيك ان يرفض الوفاء اليه بجزء من مبلغ الشيك ، ويجوز له ان يقبل الوفاء بغير مقابل الوفاء الجائر التصرف فيه .

وفي هذه الحالة يتعين على المسحوب عليه ان يثبت المبلغ المدفوع للحامل على ذات الشيك واقتضاء مخالصة منه بما اوفاه وتسليمه مستندا يثبت عدم وجود مقابل وفاء بباقي مبلغ الشيك ، وكل ما يدفع من اصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة الساحب والمظهرين والضامنين .

(مادة ٥١٥)

تنص على ان حامل الشيك يجوز له ان يرفض الوفاء اليه بجزء من مبلغه المدون فيه ، لكن يجوز ان يقبل الوفاء من باقى رصيد الساحب مما له حق التصرف فيه وهنا لا بد ان يثبت المسحوب عليه المبلغ المدفوع للحامل على ذات الشيك ويطلب مخالصة منه بما اوفاه ويسلمه مستندا يثبت عدم وجود مقابل وفاء بباقي مبلغ الشيك الرجوع على الساحب . وكل ما يدفع من اصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة الساحب والمظهرين والضامنين .

الامتناع عن قبول الوفاء بجزء من المبلغ من حق حامل الشيك نظرا لما للشيك من اعتبار خاص في وجوب الاسراع بالوفاء بمجرد تقديمه (مادة ٥١٠) ونظرا لوجوب ان يكون للساحب رصيد في البنك بقيمة الشيك (مادة ٤٩٧) بخلاف حامل الكمبيالة حيث لا يجوز له الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي (مادة ٤٤٩) . وهو من الامور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها للمصلحة ولا ملنع منها شرعا . والاجراءات التي تعمل عند الوفاء من مقابل جائز التصرف فيه هي من باب الاحتياط لبراء الذمة وانتفاء المسئولية ولا مانع منها شرعا ، وبراءة ذمة الساحب والمظهرين والضامنين مما يدفع من اصل قيمة الشيك امر مقرر شرعا ، فما في اذمة يسقط عند الاداء أو الإبراء ، وقد حصل الاداء فقبلا الذمة .

(مادة ٥١٩)

تنص على أن الدين لا يتجدد بمجرد قبول الدائن تسلم الشيك لاستيفاء دينه . بل يبقى الدين الأصلي قائما بها له من ضمانات حتى يتم الوفاء بمبلغ الشيك . وذلك لاحتمال عدم وفائه لعدم الرصيد أو لكونه مسروقا أو ضائعا ، وإبراء الذمة لا يتم الا عن يقين . وهو الوفاء الفعلي . والشرع يوافق على ذلك .

(مادة ٥٢٠)

إذا كان مبلغ الشيك محددًا بعملة أجنبية وجب الوفاء به بذات العملة ، ويجوز للحامل المطالبة أو قبول الوفاء بمبلغ الشيك مقوما بالعملة المصرية طبقا للسعر المعلن في جمهورية مصر العربية يوم تقديم الشيك للوفاء ، فإذا قدم الشيك بعد انتهاء الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون كانت العبرة بالسعر في آخر يوم من أيام ميعاد التقديم المذكور .

(مادة ٥٢٠)

تنص على أن مبلغ الشيك إذا كان محددًا بعملة أجنبية وجب الوفاء به بالعملة ذاتها ، ويجوز للحامل أن يطالب أو يقبل الوفاء بمبلغ الشيك مقوما بالعملة المصرية طبقا للسعر المعلن عنه في مصر يوم تقديم الشيك للوفاء ، أن قدم في الميعاد المحدد بالمادة (٥٠٩) فإذا قدم بعد انتهاء هذا الميعاد كانت العبرة بالسعر في آخر يوم من أيام ميعاد التقديم المذكور .

وفاء الشيك بالعملة المحددة فيه تنفيذ لما اتفق عليه والمسلمون عند شروطهم ، والمطالبة أو الوفاء بالمبلغ بالعملة المصرية جائز لانه من باب بيع الدين بالنقد أو استبدال أحد النقدين بالآخر إذا كان أحدهما في الذمة . ودليله أن ابن عمر قال للنبي : أنا نبيع الأبل بالبقيع بالدرهم وناخذ بدلها دنانير ، ونبيع بالدنانير وناخذ الدرهم فقال : لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء . رواه أحمد وأصحاب السنن ، وشرط سعر اليوم هو مذهب أحمد ، وإجاز أبو حنيفة والشافعي أن يكون بسعر أغلى أو أرخص لحديث « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد »

وتجوز هذه المعاملة أيضا لأنها من باب التصرف في أحد العوضين قبل قبضه ، ودليله أن النبي اشترى من عمر بكرا كان ابنه وكتب عليه ثم وهبه لابنه قبل قبضه كما رواه البخاري . « نيل الأوطار ج ٥ ص ١٦٦ ، ١٦٩ ، المغنى ج ٤ ص ٨٦ » .

(مادة ٥٢١)

إذا تعين مبلغ الشيك بنقد يحمل اسما مشتركا كانت العبرة بالنقد الموجود لدى المسحوب عليه كمقابل وفاء ، ما لم يرفض الحامل ، فإن تعذر تحديد نوع العملة المقصودة وقع الشيك باطلا .

(مادة ٥٢١)

تبين أن مبلغ الشيك إذا تعين بنقد يحمل اسما مشتركا كدينار أو دولار كانت العبرة بالنقد الموجود لدى المسحوب عليه برصيده كمقابل وفاء ، الا إذا رفض الحامل ، وعند تعذر تحديد نوع العملة المقصودة تبين أن الشيك وقع باطلا .

عند عدم تعين المقصود بالنقد الذي يحمل اسما مشتركا كانت هناك جهالة ما لحامل الشيك ، فالنقد صحيح ولكن ثبت له الخيار في أن ينفذه بقبول الموجود برصيد الساحب وأن يرفضه ، أما إذا كانت الجهالة في العقود عليه فاحشة بأن تعذر تحديد نوع النقد المقصود تبين بطلان الشيك ، وذلك للنهي عن الفرر الفاحش ، المؤدى إلى النزاع عند التسليم والتسلم .

(مادة ٥٢٢)

لحامل الشيك في حالة فقدته أو ضياعه خلال الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ أن يطلب من قاضي الأمور الوقتية - بعد إخطار المسحوب عليه بصورة الطلب - إصدار أمر بالوفاء بمبلغ الشيك في مواجهة المسحوب عليه وذلك بعد إثبات ملكيته له وتقديم كفالة ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمة المسحوب عليه قبل كل من يتقدم بالشيك بعد ذلك .

فإذا قدم الشيك بعد الإخطار المشار إليه وقبل صدور الأمر تعين على مقدمه اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإثبات ملكيته للشيك .

(مادة ٥٢٢)

تحدث عما يتبع عند فقد الشيك أو ضياعه من الحامل ، وهي إجراءات يجوز لولى الأمر اتخاذها لضمان إيصال الحقوق إلى أصحابها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٥٢٣)

إذا فقد شيك عليه تظاهرات وأراد مالكه الحصول على نسخة منه ألزم من ظهره إليه مباشرة بالأذن له باستخدام اسمه لدى المظهر السابق عليه ثم يرقى إلى المظهرين السابقين بترتيب تسلسل تظاهراتهم واستخدام اسمائهم حتى يصل إلى الساحب الذي يلتزم بإعطائه نسخة ثانية من الشيك ، وعندئذ يلتزم كل مظهر بإثبات تظهيره على النسخة .

ولا تجوز المطالبة بالوفاء بمقتضى هذه النسخة الا بأمر من قاضي الأمور الوقتية بشرط تقديم كفالة .

(مادة ٥٢٣)

تحدث عما يتبع عند فقد الشيك الذي عليه تظاهرات إذا أراد مالكه الحصول على نسخة منه ويرجع في أصليها إلى المادة (٤٥٨) الخاصة بفقد الكمبيالة ذات التظاهرات .

المستحجب عليه مؤرخ ومسحوب على ذات الشيك مع بيان تاريخ تقديمه ، ويكون إثبات الامتناع عن الوفاء المشار اليه قبل انقضاء ميعاد التقديم .

فإذا حصل التقديم في آخر يوم من هذا الميعاد جاز تحرير احتجاج في يوم العمل التالي لهايه الميعاد .

(مادة ٥٢٨)

لعامل الشيك بعد انقضاء الميعاد المحدد بالمادة ٥٠٩ الرجوع على الساحب وفقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون ما لم يكن روال مقابل الوفاء بفعل غير منسوب الى الساحب بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك .

(مادة ٥٢٩)

على حامل الشيك أن يخطر الساحب أو من ظهره اليه بواقعة عدم الوفاء وذلك خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم تحرير الاحتجاج أو ليوم تقديم الشيك للصرف اذا تضمن شرط الرجوع بلا مصاريف أو شرط « بدون احتجاج » .

وعلى كل مظهر أن يخطر من ظهر اليه بواقعة عدم الوفاء خلال يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الاخطار مبينا له اسماء الذين قدموا الاخطارات السابقة وعناوينهم الى أن يبلغ الاخطار الساحب واذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية غير مقروءة اكتفى باخطار المظهر السابق عليه .

ولن يجب عليه الاخطار أن يقوم به بأي كيفية ولو برد الشيك ذاته وعليه أن يثبت قيامه بعمل الاخطار في الموعد المحدد ، ويعتبر الاخطار قد تم في موعده اذا ارسل بخطاب موصى عليه خلال الموعد بطريق البريد .

ولا يترتب على عدم حصول الاخطار في موعده سقوط أي حق من حقوق من كان يجب عليه اجراؤه وذلك دون اخلال بمسؤوليته عن تعويض ما قد يترتب على إهماله من ضرر .

(مادة ٥٣٠)

الساحب وكل مظهر أو ضامن احتياطي أن يضمن الشيك شرط الرجوع بلا مصاريف أو « بدون احتجاج » أو أي عبارة مماثلة تحمل توقيع أي منهم وفي هذه الحالة لا يفي الحامل من تقديم الشيك للعرف في المواعيد المقررة أو من اجراء الاخطارات الواجبة .

ويرتب النص المشار اليه اثره بالنسبة الى جميع الموقعين متى كان الساحب هو الذي أصدره بمن الشيك ، فان صدر عن أحد المظهرين أو أحد الضامين سري عليه وحده .

واذا حرر الحامل الاحتجاج رغم وجود النص الصادر من الساحب تعمل وحده مصاريفه ، فان كان النص صادرا من مظهر أو ضامن احتياطي جاز الرجوع الى جميع الموقعين بعده بمصروفات الاحتجاج اذا تم اجراؤه .

(مادة ٥٢٤)

لساحب الشيك أو لعامله أن يسطر الشيك برسم خطين متوازيين على صدر الشيك يصلان الى حافته .

ويكون التسطير عاما اذا خلا ما بين الخطين من أي بيان أو اذا كتب بين الخطين لفظ « بنك » أو أي مرادف له ، ويكون التسطير خاصا اذا كتب اسم بنك معين فيما بين الخطين .

ويجوز أن يتحول التسطير العام - وحده - الى تسطير خاص - ويحذف شطب التسطير أو شطب اسم البنك المكتوب فيما بين الخطين .

(مادة ٥٢٥)

لا يجوز للمسحوب عليه أن يوفي شيكا مسطرا تسطيرا عاما الا بقيده لحساب أحد عملائه أو لحساب بنك .

ولا يجوز للمسحوب عليه أن يوفي شيكا مسطرا تسطيرا خاصا الا الى البنك المكتوب اسمه فيما بين الخطين أو بقيده في حساب عميه ان كان هو ذاته البنك المسحوب عليه .

ومع ذلك يجوز للبنك المكتوب اسمه فيما بين الخطين أن يلجا الى بنك آخر لقبض قيمة الشيك بتظهير توكيلي .

ولا يجوز لبنك أن يتسلم شيكا مسطرا موافا بقيمته الا من أحد عملائه أو من بنك آخر ولا أن يقبض الشيك المسطر لحساب أشخاص آخرين غير من ذكروا .

واذا حمل الشيك عدة تسطيرات خاصة فلا يجوز للمسحوب عليه الوفاء به الا في حالة ما اذا كان به تسطيران وكان أحدهما لتحصيل قيمته بواسطة غرفة مقاصة .

(مادة ٥٢٦)

تسري أحكام الشيك المسطر على الشيكات المشتملة على ما يفيد (القيد في الحساب) والصادرة خارج جمهورية مصر العربية .

(المواد من ٥٢٤ الى ٥٢٦)

المادة ٥٢٤ تتحدث عن نظام تسطير الشيك تسطيرا عاما أو خاصا ، والمادة ٥٢٥ تبين ما يتبع عند الوفاء بالشيك المسطر ، والمادة ٥٢٦ تبين سريان أحكام الشيك المسطر على الشيكات المشتملة على ما يفيد القيد ، في الحساب والصادرة خارج جمهورية مصر العربية ، وما جاء في هذه المواد اصطلاح مصرفي للمحافظة على الحقوق ولا يوجد ما يمنحها شرعا .

(مادة ٥٢٧)

لحامل الشيك أن يرجع على المظهرين والساحب وسائر الملتزمين به اذا قدمه خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٥٠٩ من هذا القانون وأثبت الامتناع عن الوفاء بعمل احتجاج أو باقرار صادر من البنك

(مادة ٥٣١)

جميع المتزمين بموجب الشيك مسؤولون على وجه التضامن قبل حامل الشيك وله مطالبة أى منهم على أفراد أو مطالبتهم مجتمعين دون التقيد بترتيب التزاماتهم في المطالبة ، ويكون هذا الحق لكل من أوفى بقيمة الشيك من المتزمين به .

ولا تحول الدعوى المقامة على أحد المتزمين دون مطالبة الباقي ولو تان التزامهم لاحقا لالتزام المدعى عليه ابتداء .

(المادة ٥٣٢)

لحامل الشيك مطالبة من يرى الرجوع عليه من المتزمين بمبلغ الشيك ابتداء من تاريخ تقديم الشيك ومصرفات الاحتجاج والاختارات وأية مصاريف أخرى يتكبدها بسبب الرجوع .

(مادة ٥٣٣)

لن أوفى شيكا ان يطالب الضامن له بجميع ما قام بالوفاء به اعتبارا من تاريخ الوفاء وبأية مصرفات أخرى يكون قد تكبدها بسبب الوفاء .

(مادة ٥٣٤)

لحامل الشيك المحرر عنه الاحتجاج أو لن قدمه وكان متفهما بشرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج أو أية عبارة مماثلة فضلا عما له من حق المطالبة على وجه الرجوع - أن يستصدر أمرا من انقضاء بتوقيع الحجز التحفظي بالاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية على أموال الساحب والمظهرين والضامين الاحتياطيين .

(المواد من ٥٢٧ الى ٥٣٤)

تحدث عن نظام رجوع حامل الشيك على المظهرين والساحب وسائر المتزمين به عند عدم الوفاء وذلك بأبواب الامتناع عن الوفاء بعمل احتجاج (بروتستو) أو باقرار صادر من البنك المسحوب عليه ، اذا قدم الشيك في الميعاد المحدد بالمادة (٥٠٩) وتعطى الساحب لحامل الشيك بعد انقضاء الميعاد المذكور في الرجوع على الساحب حسب القواعد المنصوص عليها في هذا القانون إلا اذا كان زوال مقابل الوفاء بفعل غير منسوب الى الساحب بعد انقضاء الميعاد ، وتلزم حامل الشيك باخطار الساحب أو من ظهر الشيك له بواقعة عدم الوفاء في موعد محدد ، وتلزم كل مظهر باخطار من ظهره له بهذه الواقعة ، وذلك بأية كيفية من كيفية الاخطار ، كما تبين عدم سقوط الحق عند عدم الاخطار في الميعاد المحدد .

وتبين أيضا أن الساحب وكل مظهر أو ضامن احتياطي ان يضمن الشيك نص « الرجوع بلا مصاريف » أو « بدون احتجاج » أو أية عبارة مماثلة تحمل توقيع أى منهم ، وتبين آثار هذا النص . كما تبين تضامن جميع المتزمين بموجب الشيك في المسؤولية قبل حامل الشيك وحدها مطالبة أى منهم على أفراد أو مجتمعين بالوفاء بالمبلغ والمصرفات والتعويضات المستحقة شرعا ولن أوفى الشيك ان يطالب

الضامنين بجميع ما قام بالوفاء به . وتبين أيضا ان لحامل الشيك المحرر عنه الاحتجاج أو لن قدمه وكان متفهما بشرط الرجوع بلا مصاريف أو أية عبارة مماثلة ان يستصدر أمرا من القضاء بتوقيع الحجز التحفظي على أموال الساحب والمظهرين والضامن الاحتياطيين .

وكل ما جاء في هذه المواد تنظيم أو عرف تجارى واجراءات للوصول الى الحق يجوز لولى الأمر اتخاذها لأنها تحقق المصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا ، راجع تأصيل المسواد (٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦) الخاصة بالرجوع بالكبيالة .

(مادة ٥٣٥)

١ - يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على وفاء شيك مزور فيه توقيع الساحب أو حرفت البيانات الواردة في متنه ، اذا لم يمكن نسبة الخطأ الى الساحب المبين اسمه في الشيك ، وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

٢ - ويعتبر الساحب مخطئا بوجه خاص اذا لم يبذل في المحافظة على دفتر الشيكات المسلم اليه عناية الرجل العادى .

(المادة ٥٣٥)

تحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على صرف شيك مزور مالم يكن ذلك راجعا الى خطأ الساحب وذلك لوجوب المحافظة على حقوق الطرفين ، وهو مطلوب شرعا ، فاذا ثبت ان التزوير بسبب الساحب برىء المسحوب عليه من المسؤولية . « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وتحمله الساحب للتسبب فيه .

(مادة ٥٣٦)

تنقضى دعوى حامل الشيك في مواجهة الساحب والمسحوب عليه والمتزمين الآخرين بعد سنة من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم وتنقضى دعاوى رجوع المتزمين بالشيك في مواجهة بعضهم بعضا بعد سنة ستة اشهر من تاريخ قيام أحد المتزمين بالوفاء بقيمة الشيك أو من تاريخ رفع الدعوى عليه .

(المادة ٥٣٧)

يجب على من يتمسك بانقضاء الدعوى وفقا لأحكام المادة السابقة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلا .

وللقاضى أن يوجه هذا اليمين من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الدائن ويوجه اليمين الى من يقوم مقام الدين أو الى ورثته بانهم لا يعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء .

فاذا امتنع أحد التمسكين بانقضاء الدين عن حلف اليمين التزم بالدين كله .

(المادة ٥٤١)

لا تهم أية ورقة أخرى مقام الاحتجاج الا في الأحوال التي ينص عليها القانون .

(المادة ٥٤٢)

١ - اذا وافق استحقاق الورقة التجارية يوم عطلة رسمية فلا تجوز المطالبة بوفائها الا في يوم العمل التالي .

٢ - وكذلك لا يجوز القيام بأى اجراء متعلق بالورقة التجارية بتقديمها للقبول أو عمل الاحتجاج الا في يوم عمل .

٣ - واذا حدد لعمل أى اجراء متعلق بالورقة التجارية ميعاد معين ووافق يومه الأخير يوم عطلة رسمية أو مصرفية امتد الميعاد الى يوم العمل التالي .

٤ - ويحسب في الميعاد أيام العطلة التي تتخلله .

(المادة ٥٤٣)

لا يدخل في حساب المواعيد القانونية أو الاتفاقية المتعلقة بالأوراق التجارية اليوم الأول من الميعاد .

(المادة ٥٤٤)

١ - في الأحوال التي يصرح فيها القانون توقيع من له شأن في الورقة التجارية بأعضائه يجوز أن تقوم بصمة الإبهام مقام هذا الامضاء .

٢ - ويجب أن يشهد شاهدان على أن صاحب البصمة قد وضع بصمته أمامهما وهو عالم بمضمون الالتزام .

الفصل الرابع

احكام مشتركة

(المواد من ٥٤٠ الى ٥٤٤)

تبين كيف يكون تبليغ الحامل احتجاجه بعدم القبول أو عدم الوفاء من المسحوب عليه ، وذلك بأن يكون في موطن الملتزم بوفاء الورقة التجارية أو في آخر موطن معروف له ، وأن يشتمل على صورة حرفية للورقة التجارية وكل ما ورد فيها خاصا بالقبول والتظهير والضمان والوفاء وغير ذلك من البيانات ، وتبين أن أية ورقة أخرى لا تقوم مقام الاحتجاج الا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، كما تتحدث عن مواعيد الاستحقاق وعمل الاجراءات ، وعن يوم العطلة الرسمية أو المصرفية اذا صادف موعدا أو تخطت مدة معينة ، وعن عدم دخول اليوم الأول في حساب المواعيد المتعلقة بالأوراق التجارية، وعدم اعطاء المحكمة مهلة للوفاء أو القيام بأية اجراءات متعلقة بالورقة التجارية الا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، وتحدث عن البصمة بدل الامضاء ، وكل هذه اجراءات يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٥٣٨)

يجوز الاحتجاج طبقا للاصول المقررة لأوراق المحضرين في قانون المرافعات المدنية والتجارية وعلى المحضرين أن يكتبوا على الشيك بتوقيعهم ما يفيد تحرير الاحتجاج وتاريخه .

واذا كان اقرار عدم الدفع صادرا من المسحوب عليه أو من غرفة مقاصة وجب على المقر أن يكتب بتوقيعه على الشيك غير المدفوع ما يفيد ذلك .

(المادة ٥٣٩)

اذا وافق آخر يوم في الميعاد المقرر لتقديم الشيك يوم عطلة رسمية أو عطلة بالبنك امتد هذا الميعاد الى يوم العمل التالي لانقضاء الميعاد .

(المواد من ٥٣٦ الى ٥٣٩)

تبين ميعاد انقضاء دعوى حامل الشيك قبل المسحوب والمسحوب عليه والملتزمين الآخرين ، وميعاد انقضاء دعاوى رجوع الملتزمين بالشيك في مواجهة بعضهم لبعض عند قيام احدهم بالوفاء .

وتلزم من يتمسك بتقديم الدعوى اذا قام بالوفاء ان يحلف يمينا على انه ادى الدين فعلا ، وتجرى للقاضي توجيه هذه اليمين من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الدائن ، وبوجهها الى من يقوم مقام المدين أو الى ورثته بأنهم لا يعلمون بوجود الدين أو بحصول الوفاء ، ومن امتنع عن حلف اليمين التزم بالدين كله .

وتبين نظام تحرير الاحتجاج (البروتستو) وما يلزم اذا وافق آخر يوم من الميعاد المقرر لتقديم الشيك يوم عطلة رسمية أو عطلة بالبنك .

وكل هذه اجراءات يجوز لولى الامر اتخاذها للمحافظة على الحقوق ولا مانع منها شرعا .

الفصل الرابع

احكام مشتركة

(المادة ٥٤٠)

١ - يكون تبليغ احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء في موطن الملتزم بوفاء الورقة التجارية أو في آخر موطن معروف له .

٢ - ويجب أن يشتمل الاحتجاج على صورة حرفية للورقة التجارية ولكل ما ورد فيها خاصا بقبولها وتظهيرها وضمانها احتياطيا ووفاء قيمتها عند الاقتضاء وغير ذلك من البيانات كما يجب ان يشتمل الاحتجاج على التنبيه بوفاء الورقة واثبات حضور أو غياب من عليه قبولها أو وفاقها وأسباب الامتناع عن القبول أو الوفاء والمجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه ومقدار ما دفع من قيمة الورقة في حالة الوفاء الجزئي .

(المادة ٥٤٥)

لا يترتب على قبول الدائن تسليم ورقة تجارية وفاء لدينه تجديد هذا الدين الا اذا تبين بوضوح اتجاه قصد المتعاقدين الى التجديد .

(مادة ٥٤٥)

تؤصل المادة ٥٥٠ بما اصلت به المادة ٥٢٤ .

الباب الرابع

الافلاس والصلح الواقى منه

الفصل الاول - اشهار الافلاس

(المادة ٥٤٦)

١ - كل تاجر وقف عن دفع دينه التجارى يعتبر في حالة افلاس ويشهر افلاسه بحكم يصدر بذلك .

٢ - والحكم الصادر باشهار الافلاس ينشئ حالة الافلاس . ولا يترتب على الوقوف عن الدفع قبل صدور هذا الحكم اى اثر مالم ينص القانون على ذلك .

الباب الخامس - الافلاس والصلح الواقى منه

الفصل الاول - اشهار الافلاس

المفلس فى الفقه من دينه اكثر من ماله وخرجه اكثر من دخله ، ويقال : فليس القاضى فلانا تفليسا حكم بافلاسه ، فالافلاس حالة تترتب على توقف التاجر عن الوفاء بديونه ، والتفليسة اسم موصوف من المصدر المزيد للفعل المضعف بزيادة التاء عليه .

والفقه الاسلامى نظم اعصار المدين وعجزه عن سداد ديونه ، وجعل له احوالا .

الحالة الاولى - عجز المدين عن الوفاء بديونه :

وتتحقق حين يستشعر المدين استغراق الدين لماله ، فباطل امام مالك تصرفه فى ماله بغير عوض ، كالهبة والتصدق ، كما بطل اقراره بدين لمن يتهم بالاقرار لمصلحته وقضائه بعض غرمائه دون بعض ، واباح له ان يبيع ويشترى دون محاباة لانه رشيد غير محجور عليه وذلك خلافا للجمهور الذى اباح له حرية التصرف فى ماله كسائر الناس .

الحالة الثانية - طلب الحجر عليه :

اذا رفع الى القاضى رجل عليه دين فسال غرماؤه الحجر عليه لم يجبه حتى تثبت ديونهم باعترافه او بحجة صحيحة ، فاذا ثبتت ديونهم نظر فى ماله ، فان كان وافيا بدينه لم يحجر عليه بقضاء دينه فان ابقى حبسه فان لم يقض وصبر على الحبس قضى القاضى دينه من ماله حتى لو احتاج الى بيع ماله فى قضائه لقوله تعالى : « كونوا قوامين بالقسط » ولتصويب النبى لقول سلمان الفارسى « اعط كل

ذى حق حقه » ولقوله « مظل الفنى ظلم » وهذا مذهب الشافعى ومالك واحمد والظاهرية ، وان كان ماله دون دينه وديونه مؤجلة لم يحجر عليه لانه لا تستحق مطالبته بها فلا يحجر عليه من اجاها ، وان كان بعضها مؤجلا وبعضها حالا وماله يفى بالحال لم يحجر عليه ايضا .

الحالة الثالثة - القضاء بالافلاس :

مضى لزوم الانسان ديون لا يفى ماله بها فسال الغرماء القاضى الحجر عليه وجبت ايجابتهم انى ما طلبوا ، وان اختلفوا اجيب من طلب الى طلبه .

وقال بعض اصحاب الشافعى : ان ظهرت امارات الفلاس وكان ماله بازاء دينه ولا نفقة له الا من ماله يحجر عليه ويرى ابو حنيفة ان الحجر عليه موكل الى راي القاضى . ويرى صاحباه جواز بيع القاضى لمال المفلس للوفاء بالديون .

الحالة الرابعة - اشهار الافلاس :

يستحب اظهار الحجر عليه ليتجنب الناس معاملته ، اى يعلن الحاكم بالحجر عليه ويذيع افلاسه وهو ما يسمى الآن بالاشهار .

من احكام الافلاس :

١ - اذا اشترى المفلس سلعة ولم يدفع ثمنها للبائع وكانت عين السلعة باقية فقد قال الشافعى واحمد : صاحب السلعة احق بها على كل حال لحديث « اى رجل باع سلعة فادرك سلعته بعينها عند رجل قد افلس ولم يكن قد قبض من ثمنها شيئا فبى له وان كان قد قبض من ثمنها شيئا فهو اسوة بالفرماء » . وذلك اذا لم يتركها واختار المحاصة ، وقال مالك ان كانت قيمة السلعة يوم الحكم بالتفليس اقل من الثمن خير البائع بين اخذ السلعة وبين ان يحاص الفرماء وان كانت اكثر او مساوية للثمن اخذها بعينها ، وقال ابو حنيفة يسوى بالفرماء على كل حال .

٢ - اذا حجر على المدين لم ينفذ تصرفه فى شيء من ماله ، فان تصرف ببيع او هبة او وقف او نحو ذلك قال الامام مالك والامام احمد لا يصح لانه محجور عليه بحكم قاض ولان حقوق الفرماء تعلقت بأعيان ماله ، وللامام الشافعى روايتان ، احدهما عدم الصحة والاخرى يصح ان بقى من ماله وفاء للفرماء والا بطل .

٣ - اذا ثبت على المفلس حق بيمينه شارك صاحب هذا الحق الفرماء ، لانه دين ثابت قبل الحجر عليه فاشبهه مالو قامت البينة به قبل الحجر .

٤ - لو قاسم القاضى ماله بين غرمائه ثم ظهر غريم آخر رجع على الفرماء بقسطه قال بذلك احمد ومالك والشافعى وفى رواية عن مالك انه لا يحاصهم لان فيه نقضا لحكم القاضى .

٥ - لا باع دار المفلس الذى لا غنى له عن سكنها . ولم يخالف فى ذلك احد من الائمة .

تساقل المورس الواجد عن أداء الحق يحل حبسه وتحل الشدة في مطالبته .

١٣ - إذا كان على المفلس دين مؤجل لا يصير حالاً بالحكم بفلسه عند أحمد وعليه فلا يشارك أصحاب الديون المؤجلة أصحاب الديون الحالة . وقال مالك يحل الدين المؤجل بالحكم بتفليس المفلس ، وعليه فيتساوى أصحاب الديون الحالة والمؤجلة وتوزع عليهم أموال المفلس بنسبة حصصهم على السواء ، خلافاً لما يراه أحمد أنه يقسم المال على أصحاب الديون الحالة ويبقى المؤجل في الذمة الى وقت حلوله فان لم يقسم المال حتى حل الدين تشارك الغرماء جميعاً .

١٤ - ان مات المفلس وعليه ديون مؤجلة ذهب الحنفية والشافعية ومالك الى أنها تحل بالموت لحديث « الميت مرتين بدينه حتى يقضى عنه » ولأن في تأجيله ضرراً بالميت وصاحب الدين ولا نفع للورثة فيه ، وقال أحمد : لا يحل بالموت اذا وثق الورثة نصيب أصحاب الدين المؤجل فان لم يوثقوا لهم نصيبهم من الدين حل واشترك الغرماء جميعاً كيلاً يؤدي الى إسقاط المؤجل كله ، وذلك لأن الموت ما جعل مبطلا للحقوق وانما هو ميقات وعلامة على الورثة ، والدين يتعلق بعين ماله كتعلق حقوق الغرماء بمال المفلس قبل الحجر عليه .

(مادة ٥٤٦)

الفقرة الأولى تعتبر التاجر الذي يقف عن دفع دينه التجارى في حالة افلاس ، حتى لو لم يرفع امره الى القاضى ولم يصدر حكم بافلاسه ، وتلك هي الحالة الأولى المذكورة في المقدمة التى يجوز له فيها التصرف في ماله كيف يشاء على رأى جمهور الفقهاء وقيد تصرفه الامام مالك في بعض الاحوال .

والفقرة الثانية تبين أن الحكم الصادر باشهار افلاس التاجر ينشئ حالة الافلاس وبدونه لا يترتب على مجرد توقفه عن دفع الدين أى أثر مالم ينص القانون على غير ذلك ، وهذه الفقرة تبين الحكم اذا رفع الأمر الى القاضى بطلب الحجر عليه وهى وجوب الحجر عليه عند جمهور الفقهاء .

(المادة ٥٤٧)

١ - يجوز اشهار افلاس التاجر بعد وفاته او اعتزاله التجارة اذا توفى او اعتزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع . ويجب تقديم طلب الافلاس خلال السنة التالية للوفاة او اعتزال التجارة . ولايسرى هذا الميعاد في حالة اعتزال التجارة الا من تاريخ شطب اسم التاجر من السجل التجارى .

٢ - ويجوز اورثة التاجر أن يطلبوا اشهار افلاسه بعد وفاته مع مراعاة الميعاد المذكور في الفقرة الأولى . فاذا اعترض بعض الورثة على اشهار الافلاس وجب أن تسمع المحكمة اقوالهم ثم تفصل في الطلب وفقاً لمصاحبة ذوى الشأن .

(المادة ٥٤٨)

يشهر افلاس التاجر بناء على طلبه او طلب احد دائنيه .

٦ - اذا حجر على المفلس وكان ذا كسب يعى بنفقته ونفقة من تلزم نفقته فنفقته في كسبه فان كان كسبه دون نفقته كملناها ، وان زاد كسبه فلا حاجة الى اخراج الزيادة لسداد ديونه الا أن تزيد على المعتاد ويترك لذوى الهيئات الذين لا يمكنهم التصرف بابدانهم ما يناسب احوالهم ويكف المفلس ويجهز هو ومن يمونه من أموال التفليسه .

٧ - اذا فرق مال المفلس وبقيت عليه بقية ، وله صنعة . قال مالك والشافعى لا يجبره القاضى على اجارة نفسه ليقضى دينه لقوله تعالى « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » ولقول النبى في مثله « خنوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » رواه مسلم وعن عمر بن عبد العزيز : أنه يجبر لوفاء الدين منها اذا كان في كسبه فضل عن نفقته ونفقة من يمونه لان الاجارة عقد معاوضة فجاز اجباره عليها ، كبيع ماله في وفاء ديونه ولانها اجارة لما يملك اجارته وهو منافعه فيجبر عايبها في وفاء دينه كمن ملك ما يقدر على الوفاء منه بميراث ونحوه .

٨ - اذا فرق مال المفلس فقبل ينفك الحجر عنه لانه حجر عليه لأجله ، فاذا زال ملكه عنه زال سبب الحجر فزال الحجر ، كزوال حجر المجنون لزوال جنونه وقيل : لا يزول الا بحكم القاضى لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا بحكمه .

٩ - متى ثبت اعسار المفلس عند القاضى لم يكن لأحد مطالبته ولا ملازمته عند أحمد والشافعى لأن من ليس لصاحب الحق مطالبته ليس له ملازمته ، كمن كان دينه مؤجلاً ليس للغرماء مطالبته . وأن فك الحجر عنه لم يكن لأحد مطالبته ولا ملازمته حتى يملك مالا ، قال ابو حنيفة : لغرمائه ملازمته من غير أن يمنعه من الكسب ، لحديث « لصاحب الحق اليد واللسان » أى الحبس والمطالبة بشدة حتى يثبت لهم بيقين اعساره .

١٠ - اذا أعيد الحجر عليه لديون تجددت ، قال أحمد والشافعى : يشارك غرماء الحجر الأول غرماء الحجر الثانى ، الا أن الأولين يضربون ببقية ديونهم والآخرين يضربون بديونهم جميعها . وقال مالك : لا يدخل غرماء الحجر الأول على هؤلاء الذين تجددت حقوقهم حتى يستوفوا الا أن يملك مالا عن غير طريق التجارة كميراث أو هبة فيتخاص الغرماء جميعاً .

١١ - من وجب عليه دين حال ولم يؤده فطولب به نظر القاضى فان كان فى يده مال ظاهر أمره بالقضاء ، فان ذكر أنه اغيره حلف وان لم يجد له مالا ظاهراً فادعى الاعسار فصدقه غريمه لم يحبس ووجب انظاره ولم تجز ملازمته الآلية والحديث السابقين في بند (٧) واذا كذبه غريمه فان عرف له مال فالقول قول غريمه مع يمين ، فاذا حلف أنه ذو مال حبس حتى تشهد البينة باعساره ، قال ابن المنذر علماء الامصار وقضاتها يرون الحبس في الدين ، ومنهم مالك والشافعى وشريح والشمعى . وكان عمر بن عبد العزيز يقول يقسم مال المفلس بين الغرماء ولا يحبس .

١٢ - اذا امتنع المورس من قضاء الدين فلغريمه ملازمته ومطالبته والاغلاظ له في القول لحديث « لى الواجد يحل عقوبته وعرضه » ومعناه

(المادة ٥٤٩)

١ - يجب على التاجر أن يطلب إشهار إفلاسه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وقوفه عن الدفع . ويكون الطلب بتقرير يقدمه إلى المحكمة يبين فيه أسباب الوقوف عن الدفع ويرفق بالتقرير الوثائق الآتية :

(أ) الدفاتر التجارية الرئيسية .

(ب) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

(ج) بيان إجمالي بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طلب إشهار الإفلاس أو عن مدة اشتغاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك .

(د) بيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتهما التقريبية في تاريخ الوقوف عن الدفع .

(هـ) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها .

(و) بيان بالاحتجاجات التي حورت ضد التاجر خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب إشهار الإفلاس .

٢ - ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة من التاجر . وإذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التقرير أسباب ذلك .

(المادة ٥٥٠)

١ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس مدينه التاجر .

٢ - ويكون للدائن بدين تجارى أجل أن يطلب إشهار الإفلاس إذا لم يكن لمدينه محل إقامة معروف في الجمهورية أو إذا لجأ إلى الفرار أو إغلاق متجره أو الشروع في تصفيته أو إجراء تصرفات ضارة بدائيته بشرط أن يقدم الدائن ما يثبت أن المدين وقف عن دفع دينه التجارى الحال

(المادة ٥٥١)

لا يجوز إشهار إفلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه من غرامات جنائية أو ضرائب أيا كان نوعها .

(المادة ٥٥٢)

يجوز للمحكمة التي تنظر في طلب إشهار الإفلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها إلى أن يتم الفصل في الطلب .

(المادة ٥٥٣)

١ - تختص بإشهار الإفلاس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسى لتجر المدين .

٢ - ومع عدم الإخلال بما تقتضيه الاتفاقات الدولية ، يجوز إشهار إفلاس التاجر الذى له في الجمهورية فرع أو وكالة ولو لم يصدر حكم بإشهار إفلاسه في دولة أجنبية . وفي هذه الحالة تكون المحكمة المختصة بإشهار الإفلاس في الجمهورية هي المحكمة التي يقع في دائرتها الفرع أو الوكالة .

(المادة ٥٥٤)

١ - تكون المحكمة التي أشهرت الإفلاس مختصة بنظر جميع الطابات والدعاوى الناشئة عن التفليسة .

٢ - وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة إذا كانت متعلقة بإدارتها أو كان الفصل فيها يقتضى تطبيق أحكام الإفلاس . ولا تعتبر من أعمال الإدارة الدعاوى الناشئة عن الديون التي لجمعية الدائنين على الغير أو الغير عليها .

(المادة ٥٥٥)

١ - تحدد المحكمة في حكم إشهار الإفلاس تاريخا مؤقتا للوقوف عن الدفع وتأمر بوضع الاختتام على محل تجارة المدين .

٢ - وترسل المحكمة صورة من حكم إشهار الإفلاس فور صدوره إلى النيابة العامة وإلى وكيل التفليسة وإلى إدارات الشهر العقارى والمصارف التجارية .

(المادة ٥٥٦)

تعين المحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضيا للتفليسة .

(المادة ٥٥٧)

١ - إذا لم يعين في حكم إشهار الإفلاس التاريخ الذى وقف فيه المدين عن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخا مؤقتا للوقوف عن الدفع

٢ - وإذا صدر حكم إشهار الإفلاس بعد وفاة المدين أو بعد اعتزاله التجارة ولم يعين فيه تاريخ الوقوف عن الدفع اعتبر تاريخ الوفاة أو اعتزال التجارة تاريخا مؤقتا للوقوف عن الدفع .

(المادة ٥٥٨)

١ - يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب المدين أو أحد الدائنين أو وكيل التفليسة أو غيرهم من ذوي المصاحبة تعديل التاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع إلى انقضاء عشرة أيام من تاريخ ايداع قائمة الديون المحققة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٦٤٥ إلى قلم كتاب المحكمة ، وبعد انقضاء هذا الميعاد يصبح التاريخ المعين للوقوف عن الدفع نهائيا .

٢ - وفي جميع الأحوال لا يجوز إرجاع تاريخ الوقوف عن الدفع إلى أكثر من سنتين من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس .

٢ - وإذا طلب أحد الدائنين إشهار إفلاس المدين وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم على الدائن بالفرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ونشر الحكم على نفقته في الصحف التي تعينها إذا تبين لها أنه تعمد الاساءة الى سمعة المدين التجارية وذلك مع عدم الإخلال بحق المدين في طلب التمييز .

(المواد من ٥٤٧ الى ٥٦٤)

تبين جواز إشهار إفلاس التاجر بعد وفاته أو اعتزاله التجارة إذا توفى أو اعتزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع ، وذلك عند تقديم طلب في ميعاد معين ، كما تجيز للورثة أن يطلبوا إشهار إفلاسه بعد وفاته ، وتبين أن إشهار الإفلاس يكون بناء على طلب التاجر أو طلب أحد دائنيه ، وما يتبع عند تقديم التاجر طلبا بذلك وتجيز لكل دائن أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس مدينه التاجر حتى في الدين الآجل في حالات معينة ، وتمنع إشهار إفلاسه بسبب الغرامات والضرائب ، وتجيز للمحكمة الأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها حتى يتم الفصل في طلب إشهار الإفلاس واختصاصات المحكمة وما تقوم به من اجراءات ، وما يتبع نحو تاريخ وقوف المدين عن الدفع ، ونحو تسجيل حكم الإفلاس في السجل ونحو اعلانه ونشره ، كما تجيز الطعن في حكم إشهار الإفلاس . وتوجب الغاء حكم الإفلاس اذا قدر المدين على الوفاء بكل ما عليه من ديون تجارية قبل اكتساب حكم الاشهار قوة الشيء المقضي به . والمادة (٥٦٢) التي تلغي الحكم بالإفلاس عند قبضة المدين على الوفاء بكل ما هو مستحق عليه أساسها أن سبب الحجر عليه - وهو العجز والامتناع - قد تخلف وزال فيزول الحكم المترتب عليه . وتبين سرعة النظر في دعاوى الإفلاس وحكم رفض المحكمة طلب المدين أو أحد الدائنين إشهار إفلاس التاجر .

وكل هذه أحكام واجراءات لحفظ الحقوق وإيصالها الى أصحابها ، يجوز لولي الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٥٦٥)

١ - تعين المحكمة في حكم إشهار الإفلاس وكيلًا لإدارة التفليسة يسمى وكيل التفليسة .
٢ - ويجوز - في كل وقت - لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الفلاس أو المراقب الأمر بإضافة وكيل أو أكثر بشرط ألا يزيد عددهم على ثلاثة .

(مادة ٥٦٥)

توجب على المحكمة أن تعين وكيلًا لإدارة التفليسة . وتجيز للقاضي ضم وكيل أو أكثر اليه بشرط ألا يزيد عددهم على ثلاثة ، وهو إجراء لولي الامر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

٣ - وتعتبر الاستعانة بوسائل ضاربة أو غير مشروعة للوفاء بالديون في حكم الوقوف عن الدفع عند النظر في تعيين تاريخه .

(المادة ٥٥٩)

١ - يسجل حكم إشهار الإفلاس أو بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع في السجل التجاري وفقا لأحكام هذا السجل .

٢ - وتقوم المحكمة في اليوم التالي لصدور الحكم بالصياغة في لوحة الاعلانات في المحكمة لمدة ثلاثين يوما وترسله الى كل محكمة يقع في دائرتها محل رئيسي أو فرع أو وكالة أو مكتب للمدين للصياغة بلوحة الاعلانات بهذه المحكمة لمدة ثلاثين يوما .

٣ - ويتولى وكيل التفليسة نشر ملخص الحكم في صحيفة يومية أو أكثر تعينها المحكمة ويجب أن يتم النشر خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم . ويشتمل هذا الملخص فيما يتعلق بحكم إشهار الإفلاس على اسم الفلاس ومحل اقامته ورقم قيده في السجل التجاري والمحكمة التي اصدرت الحكم وتاريخ صدوره والتاريخ الوقت للوقوف عن الدفع واسم قاضي التفليسة . اما ملخص الحكم الصادر بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع فيشتمل فضلا عن هذه البيانات على التاريخ الجديد الذي عينته المحكمة ويجرى نشره بالصورة ذاتها . (المادة ٥٦٠)

يجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن في حكم إشهار الإفلاس خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر الملخص الحكم في الصحف . ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٥٨ يكون ميعاد الطعن في جميع الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن واجب النشر فيسرى الميعاد من تاريخ نشره .

(المادة ٥٦١)

تسرى القواعد المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على اجراءات الطعن في الحكم الصادر في دعاوى إشهار الإفلاس .

(المادة ٥٦٢)

إذا صار المدين - قبل اكتساب حكم إشهار الإفلاس بقوة الشيء المقضي - قادرا على الوفاء بجميع ما هو مستحق عليه من ديون تجارية وجب على المحكمة أن تقضي بالغاء الحكم على أن يتحمل المدين مصروفات الدعوى .

(المادة ٥٦٣)

تنظر دعاوى الإفلاس على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها واجبة النفاذ العجل بلا كفالة ما لم ينص على غير ذلك .

(المادة ٥٦٤)

١ - اذا طلب المدين إشهار إفلاس نفسه وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم عليه بفرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيها اذا تبين لها أنه تعمد اصطناع الإفلاس .

(المادة ٥٤٩)

١ - يجب على التاجر أن يطلب إشهار إفلاسه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وقوفه عن الدفع . ويكون الطلب بتقرير يقدمه الى المحكمة يبين فيه أسباب الوقوف عن الدفع ويرفق بالتقرير الوثائق الآتية :

(أ) الدفاتر التجارية الرئيسية .

(ب) صورة من آخر ميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

(ج) بيان إجمالي بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طلب إشهار الإفلاس أو عن مدة اشتغاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك .

(د) بيان تفصيلي بما يملكه من عقارات وقيمتهما التقريبية في تاريخ الوقوف عن الدفع .

(هـ) بيان باسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها .

(و) بيان بالاحتياجات التي حررت ضد التاجر خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب إشهار الإفلاس .

٢ - ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة من التاجر . وإذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن التقرير أسباب ذلك .

(المادة ٥٥٠)

١ - لكل دائن بدين تجارى حال أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس مدينه التاجر .

٢ - ويكون للدائن بدين تجارى أجل أن يطلب إشهار الإفلاس إذا لم يكن لمدينه محل إقامة معروف في الجمهورية أو إذا لجأ الى الفرار أو أغلق متجره أو الشروع في تصفيته أو اجراء تصرفات ضارة بدائنيه بشرط أن يقدم الدائن ما يثبت أن المدين وقف عن دفع دينه التجارى الحال

(المادة ٥٥١)

لا يجوز إشهار إفلاس التاجر بسبب وقوفه عن دفع ما يستحق عليه من غرامات جنائية أو ضرائب أيا كان نوعها .

(المادة ٥٥٢)

يجوز للمحكمة التي تنظر في طلب إشهار الإفلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها الى أن يتم الفصل في الطلب .

(المادة ٥٥٣)

١ - تختص بإشهار الإفلاس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي لتجر المدين .

٢ - ومع عدم الإخلال بما تقضى به الاتفاقات الدولية ، يجوز إشهار إفلاس التاجر الذي له في الجمهورية فرع أو وكالة ولو لم يصدر حكم بإشهار الإفلاس في دولة أجنبية . وفي هذه الحالة تكون المحكمة المختصة بإشهار الإفلاس في الجمهورية هي المحكمة التي يقع في دائرتها الفرع أو الوكالة .

(المادة ٥٥٤)

١ - تكون المحكمة التي أشهرت الإفلاس مختصة بنظر جميع الطلبات والدعاوى الناشئة عن التفليسة .

٢ - وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة إذا كانت متعلقة بإدارتها أو كان الفصل فيها يفتضى تطبيق أحكام الإفلاس . ولا تعتبر من أعمال الادارة الدعاوى الناشئة عن الديون التي لجماعة الدائنين على الغير أو للغير عليها .

(المادة ٥٥٥)

١ - تحدد المحكمة في حكم إشهار الإفلاس تاريخا مؤقتا للوقوف عن الدفع وتأمّر بوضع الاختتام على محل تجارة المدين .

٢ - وترسل المحكمة صورة من حكم إشهار الإفلاس فور صدوره الى النيابة العامة وإلى وكيل التفليسة وإلى ادارات الشهر العقاري والمصارف التجارية .

(المادة ٥٥٦)

تعين المحكمة الابتدائية أحد قضاتها قاضيا للتفليسة .

(المادة ٥٥٧)

١ - إذا لم يمين في حكم إشهار الإفلاس التاريخ الذي وقف فيه المدين عن الدفع اعتبر تاريخ صدور الحكم تاريخا مؤقتا للوقوف عن الدفع

٢ - وإذا صدر حكم إشهار الإفلاس بعد وفاة المدين أو بعد اعتزاله التجارة ولم يمين فيه تاريخ الوقوف عن الدفع اعتبر تاريخ الوفاة أو اعتزال التجارة تاريخا مؤقتا للوقوف عن الدفع .

(المادة ٥٥٨)

١ - يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب المدين أو أحد الدائنين أو وكيل التفليسة أو غيرهم من ذوي المصلحة تعديل التاريخ المؤقت للوقوف عن الدفع الى انقضاء عشرة ايام من تاريخ ايداع قائمة الديون المحققة طبقا للفقرة الاولى من المادة ٦٤٥ الى قلم كتاب المحكمة ، وبعد انقضاء هذا الميعاد يصبح التاريخ المعين للوقوف عن الدفع نهائيا .

٢ - وفي جميع الأحوال لا يجوز ارجاع تاريخ الوقوف عن الدفع الى أكثر من سنتين من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس .

٢ - وإذا طلب أحد الدائنين إشهار إفلاس المدين وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم على الدائن بالفرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ونشر الحكم على نفقته في الصحف التي تعينها إذا تبين لها أنه تعمد الاساءة الى سمعة المدين التجارية وذلك مع عدم الإخلال بحق المدين في طلب الترميض .

(المواد من ٥٤٧ الى ٥٦٤)

تبين جواز إشهار إفلاس التاجر بعد وفاته أو اعتزاله التجارة إذا توفى أو اعتزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع ، وذلك عند تقديم طلب في ميعاد معين ، كما تجوز للورثة أن يطلبوا إشهار إفلاسه بعد وفاته ، وتبين أن إشهار الإفلاس يكون بناء على طلب التاجر أو طلب أحد دائنيه ، وما يتبع عند تقديم التاجر طلبا بذلك وتجيز لكل دائن أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس مدينه التاجر حتى في الدين الآجل في حالات معينة ، وتنبع إشهار إفلاسه بسبب الغرامات والضرائب ، وتجيز للمحكمة الأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو ادارتها حتى يتم الفصل في طلب إشهار الإفلاس . وتعين المحكمة التي تنظر في ذلك وما يتبع في إشهار الإفلاس واختصاصيات المحكمة وما تقوم به من اجراءات ، وما يتبع نحو تاريخ وقوف المدين عن الدفع ، ونحو تسجيل حكم الإفلاس في السجل ونحو اعلانه ونشره ، كما تجيز الطعن في حكم إشهار الإفلاس . وتوجب إلغاء حكم الإفلاس إذا قدر المدين على الوفاء بكل ما عليه من ديون تجارية قبل اكتساب حكم الإشهار قوة الشيء المقضي به . والمادة (٥٦٢) التي تلغي الحكم بالإفلاس عند قدرة المدين على الوفاء بكل ما هو مستحق عليه أساسها أن سبب الحجر عليه - وهو العجز والامتناع - قد تخلف وزال فيزول الحكم المترتب عليه . وتبين سرعة النظر في دعاوى الإفلاس وحكم رفض المحكمة طلب المدين أو أحد الدائنين إشهار إفلاس التاجر .

وكل هذه أحكام واجراءات لحفظ الحقوق وإيصالها الى أصحابها ، يجوز لولي الأمر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٥٦٥)

١ - تعين المحكمة في حكم إشهار الإفلاس وكيلًا لإدارة التفليسة .
٢ - ويجوز - في كل وقت - لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المفلس أو المراقب الأمر بإضافة وكيل أو أكثر بشرط ألا يزيد عددهم على ثلاثة .

(مادة ٥٦٥)

توجب على المحكمة أن تعين وكيلًا لإدارة التفليسة . وتجيز للقاضي ضم وكيل أو أكثر اليه بشرط ألا يزيد عددهم على ثلاثة ، وهو إجراء لولي الأمر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

٣ - وتعين الاستعانة بوسائل ضارة أو غير مشروعة للوفاء بالديون في حكم الوقوف عن الدفع عند النظر في تعيين تاريخه .

(المادة ٥٥٩)

١ - يسجل حكم إشهار الإفلاس أو بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع في السجل التجارى وفقا لأحكام هذا السجل .

٢ - وتقوم المحكمة في اليوم التالي لصدور الحكم بالصياغة في لوحة الاعلانات في المحكمة لمدة ثلاثين يوما وترسله الى كل محكمة يقع في دائرتها محل رئيسي أو فرع أو وكالة أو مكتب للمدين للإصاغة بلوحة الاعلانات بهذه المحكمة لمدة ثلاثين يوما .

٢ - ويتولى وكيل التفليسة نشر ملخص الحكم في صحيفة يومية أو أكثر تعينها المحكمة ويجب أن يتم النشر خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم . ويشتمل هذا الملخص فيما يتعلق بحكم إشهار الإفلاس على اسم المفلس ومحل إقامته ورقم قيده في السجل التجارى والمحكمة التي أصدرت الحكم وتاريخ صدوره والتاريخ الوقت للوقوف عن الدفع واسم قاضي التفليسة . اما ملخص الحكم الصادر بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع فيشتمل فضلا عن هذه البيانات على التاريخ الجديد الذي عينته المحكمة ويجرى نشره بالصورة ذاتها .

(المادة ٥٦٠)

يجوز لكل ذى مصلحة أن يطعن في حكم إشهار الإفلاس خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر للملخص الحكم في الصحف . ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٥٨ يكون ميعاد الطعن في جميع الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن واجب النشر فيسرى الميعاد من تاريخ نشره .

(المادة ٥٦١)

تسرى القواعد المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على اجراءات الطعن في الحكم الصادر في دعاوى إشهار الإفلاس .

(المادة ٥٦٢)

إذا صار المدين - قبل اكتساب حكم إشهار الإفلاس بقوة الشيء المقضي - قادرا على الوفاء بجميع ما هم مستحق عليه من ديون تجارية وجب على المحكمة أن تقضي بإلغاء الحكم على أن يتحمل المدين مصروفات الدعوى .

(المادة ٥٦٣)

تنظر دعاوى الإفلاس على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها واجبة النفاذ المجل بلا كفالة ما لم ينص على غير ذلك .

(المادة ٥٦٤)

١ - إذا طلب المدين إشهار إفلاس نفسه وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم عليه بفرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد على مائتي جنيهه إذا تبين لها أنه تعمد اصطناع الإفلاس .

(المادة ٥٦٦)

١ - لا يجوز أن يعين وكيل للتفليسة من كان زوجا للمفلس أو قريبا له الى الدرجة الرابعة أو من كان خلال السنتين السابقتين على اشهار الافلاس شريكا له أو مستخدما عنده أو محاسبا له أو وكلا عنه .

٢ - وكذلك لا يجوز أن يعين وكلا للتفليسة من سبق الحكم عليه بالادانة في جنابة أو في جنحة سرقة أو خيانة امانة أو نصب أو افلاس بالتقصير أو شهادة الزور .

(المادة ٥٦٦)

تمنع أن يكون وكيل التفليسة قريبا للمفلس الى الدرجة الرابعة أو زوجا ، أو شريكا له أو مستخدما عنده أو محاسبا له أو وكلا عنه خلال السنتين السابقتين على اشهار افلاسه وذلك لمنع تواطؤ هؤلاء ، مع المدين في العمل لمصلحته دون مصلحة الغرماء ، وهو من باب حفظ الحقوق ودفع الضرر ، وذلك مطلوب شرعا .

وكذلك تمنع أن يكون وكيل التفليسة ممن سبق عليه الحكم بالادانة في جنابة أو جنحة سرقة أو خيانة امانة أو ما يمانها مما يرفع الثقة عنه ويتنافى مع الامانة المطلوبة في الوكيل وفي ذلك حفظ للحقوق وهو مطلوب شرعا .

(المادة ٥٦٧)

١ - يقوم وكيل التفليسة بإدارة أموالها والمحافظة عليها وينوب عن المفلس في جميع الدعاوى والأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة .

٢ - ويدون وكيل التفليسة يوما بيوم جميع الأعمال المتعلقة بإدارة التفليسة في دفتر خاص ترقيم صفحاته ويضع عليها قاضي التفليسة توقيعيه ويؤشر في نهاية الدفتر بما يفيد انتهاءه .

٣ - ويجوز لمحكمة التفليسة وللمراقب الاطلاع على هذا الدفتر في كل وقت . وللمفلس أيضا الاطلاع عليه باذن من قاضي التفليسة .

(المادة ٥٦٧)

تبين الأعمال التي يقوم بها وكيل التفليسة وذلك بمقتضى الوكالة ، وتلزمه بتدوين أعماله في دفتر خاص ينظم الاطلاع عليه ، وهو إجراء تنظيمي لو لم يكن اتخاذه للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(المادة ٥٦٨)

١ - إذا تعدد وكلاء التفليسة وجب أن يعملوا مجتمعين ويسألون بالتضامن عن إدارتها .

٢ - ومع ذلك يجوز لقاضي التفليسة أن يقسم العمل بينهم أو أن يعهد إلى أحدهم بعمل معين . وفي هذه الحالة لا يكون وكيل التفليسة مسئولا إلا عن الأعمال التي كلف بها .

٢ - ويجوز لوكلاء التفليسة أن ينيبوا بعضهم البعض في القيام بالأعمال الموهود بها إليهم ولا يجوز لهم انابة الغير إلا باذن من قاضي التفليسة . وفي هذه الحالة يكون وكيل التفليسة ونائبه مسئولين بالتضامن عن هذه الأعمال .

(مادة ٥٦٩)

يجوز للمفلس وللمراقب الاعتراض لدى قاضي التفليسة على أعمال وكيلها قبل انتامها ويترتب على الاعتراض وقف إجراء العمل . ويجب أن يفصل قاضي التفليسة في الاعتراض خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه .

(المادة ٥٧٠)

يجوز لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المفلس أو المراقب أن يقرر تنحية وكيل التفليسة أو انقاص عدد الوكلاء في حالة تعددهم . وعلى قاضي التفليسة أن يفصل في هذا الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره في هذا الشأن قابلا للطعن .

(المادة ٥٧١)

١ - تقدر آتاعب ومصاريف وكيل التفليسة بقرار من قاضي التفليسة بعد أن يقدم الوكيل تقريراً عن إدارته .

٢ - ويجوز لقاضي التفليسة أن يأمر بصرف مبالغ للوكيل قبل تقديم التقرير المذكور في الفقرة السابقة خصما من آتاعبه .

٣ - ويجوز لكل ذي شأن الطعن في قرار قاضي التفليسة الخاص بتقدير آتاعب الوكيل ومصاريفه .

(المادة ٥٧٢)

١ - يتولى قاضي التفليسة بالإضافة إلى السلطات المقررة له بمصوص خاصة ، مراقبة إدارة التفليسة وسير إجراءاتها واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموالها .

٢ - ويدعو الدائنين إلى اجتماع في الأحوال المبينة في القانون ويتولى رئاسة الاجتماعات .

٣ - وله في كل وقت استدعاء المفلس أو ورثته أو وكلائه أو مستخدميه أو أي شخص آخر لسماع أقوالهم في شئون التفليسة .

(المادة ٥٧٣)

١ - يأمر قاضي التفليسة كاتب المحكمة بتبليغ القرارات التي يصدرها إلى ذوي الشأن إذا رأى ضرورة ذلك .

٢ - وتبلغ القرارات والدعوات التي توجه إلى ذوي الشأن في التفليسة بكتب مسجلة مع علم الوصول إلا إذا نص القانون أو أمر قاضي التفليسة بإجراء التبليغ بطريقة أخرى .

والمادة (٥٧٦) تمنع أن يكون المراقب زوجاً للمفلس أو قريباً له الى الدرجة الرابعة والمادة (٥٧٧) تبين أعمال المراقب والمادة (٥٧٨) لاتعطي المراقب اجرا نظير عمله وتجزئ عزله بقرار من القاضي ولا يكون مسؤولاً الا عن خطئه الجسيم .

وكل هذه المواد من الاجراءات التنظيمية التي يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعاً .

الفصل الثاني - آثار الافلاس

الفرع الأول - بالنسبة الى المدين

(المادة ٥٧٩)

١ - يجوز لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وكيل التفليسة أو المراقب أن يأمر في كل وقت بحجز المفلس وباتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين .

٢ - ولا يتخذ هذا الاجراء اذا طلب المدين اشهار افلاسه خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة ٥٤٩ من هذا القانون .

٣ - للمفلس أن يطعن في الامر الصادر وفق الفقرة (١) من هذه المادة دون أن يترتب على الطعن وقف تنفيذه .

٤ - ويجوز لقاضي التفليسة أن يأمر في كل وقت برفع الحجز عن المفلس أو برفع الوسائل التحفظية عنه .

(المادة ٥٨٠)

لا يجوز للمفلس أن يتغيب عن محل اقامته الدائم دون أن يخطر وكيل التفليسة كتابة بمحل وجوده . ولا يجوز له أن يغير محل اقامته الا باذن من قاضي التفليسة .

الفصل الثاني - آثار الافلاس

الفرع الأول - بالنسبة الى المدين

المادة (٥٧٩) تتحدث عن جواز حجز المفلس والامر باتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين وعن جواز طعن المفلس في قرار الحجز دون أن يترتب عليه وقف تنفيذه ، كما تجيز للقاضي رفع الحجز عن المفلس أو رفع الوسائل التحفظية عنه .

والمادة (٥٨٠) تمنع المفلس أو يتغيب عن محل اقامته الدائم دون أن يخطر وكيل التفليسة كتابة بمحل وجوده ، كما تمنعه أن يغير محل اقامته الا باذن من القاضي . وهاتان المادتان من الاجراءات التي يجوز لولى الامر اتخاذها لحفظ الحقوق ولا مانع منها شرعاً .

(المادة ٥٧٤)

١ - لا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها قاضي التفليسة الا اذا نص القانون على جواز ذلك .

٢ - ويكون الطعن بطريق النظام أمام قاضي التفليسة نفسه خلال ثلاثة أيام من تاريخ النطق بالقرار أو من تاريخ تبليغه الى ذوي الشأن . ويكون قراره نهائياً .

(المادة ٥٧٥)

١ - يعين قاضي التفليسة مراقباً أو أكثر من بين الدائنين الذين يرشحون أنفسهم لذلك .

٢ - ويجوز للمفلس ولكل دائن الطعن في قرار قاضي التفليسة بشأن تعيين المراقب .

(المادة ٥٧٦)

لا يجوز أن يكون المراقب ، أو النائب عن الشخص المعنوي المعين مراقباً ، زوجاً للمفلس أو قريباً له الى الدرجة الرابعة .

(المادة ٥٧٧)

١ - يقوم المراقب - بالإضافة الى السلطات المقررة له بنصوص خاصة بفحص الميزانية والتقرير المقدمين من المدين وبمعاونة قاضي التفليسة في الرقابة على أعمال وكيلها .

٢ - وللمراقب أن يطلب من وكيل التفليسة ايضاحات عن سير اجراءاتها وعن ايراداتها ومصروفاتها وعن حالة الدعاوى المتعلقة بها .

(المادة ٥٧٨)

١ - لا يتقاضى المراقب اجرا نظير عمله .

٢ - ويجوز عزله بقرار من قاضي التفليسة .

٣ - ولا يسأل الا عن خطئه الجسيم .

(المواد من ٥٦٨ الى ٥٧٨)

المادة (٥٦٨) تبين نظام العمل بين الوكلاء المتعددين ، والمادة (٥٦٩) تجيز للمفلس والمراقب الاعتراض لدى قاضي التفليسة على أعمال الوكيل قبل اتمامها وتبين ما يترتب عليه والمادة (٥٧٠) تجيز للقاضي تنحية الوكيل أو انقاص عدد الوكلاء بطلب وبغير طلب ، والمادة (٥٧١) خاصة بتقدير أتعاب ومصاريف وكيل التفليسة وجواز الطعن فيها ، والمادة (٥٧٢) فيها مراقبة قاضي التفليسة للإدارة ودعوة الدائنين واستدعاء المفلس أو ورثته أو غيرهم لسماع أقوالهم . والمادة (٥٧٣) خاصة بتبليغ قرارات المحكمة والمادة (٥٧٤) خاصة بالطعن في قرارات قاضي التفليسة . والمادة (٥٧٥) خاصة بتعيين القاضي للمراقبين وجواز الطعن في تعيينهم .

(المادة ٥٨١)

١ - لا يجوز لمن أشهر إفلاسه أن يكون ناخبا أو منتخبا في المجالس التشريعية أو في المجالس الادارية أو المحلية أو في الغرف التجارية أو الصناعية أو النقابات المهنية ولا أن يكون مديرا أو عضوا في مجلس إدارة أية مؤسسة عامة أو شركة ولا أن يشتغل بأعمال المصارف أو الوكالة التجارية أو التصدير أو الإستيراد أو السمسرة في أسواق المضاربة أو تسليف النقود برهون أو البيع بالزاد العلني .

٢ - ولا يجوز لمن أشهر إفلاسه أن ينوب عن غيره في إدارة أمواله . ومع ذلك يجوز للمحكمة المختصة أن تأذن له في إدارة أموال أولاده القصر إذا لم يترتب على ذلك ضرر لهم .

(مادة ٥٨١)

يمنع أن يكون المفلس ناخبا أو منتخبا في المجالس التشريعية أو الادارية أو المحلية أو في أية مؤسسة لها نشاط اقتصادي أو أن يكون نائبا عن غيره في إدارة أمواله ، وذلك لعدم الثقة فيه ولخشية الأضرار بالناس ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(المادة ٥٨٢)

١ - يمنع المفلس بمجرد صدور حكم اشهار الافلاس من إدارة أمواله والتصرف فيها . وتعتبر التصرفات التي يجريها في يوم صدور حكم اشهار الافلاس حاصلة بعد صدوره .

٢ - وإذا كان التصرف مما لا ينقصد ولا ينفذ في حق الغير الا بالتسجيل أو غيره من الاجراءات فلا يسرى على جماعة الدائنين الا اذا تم الاجراء قبل صدور الحكم باشهار الافلاس .

٣ - ولا يحول منع المفلس من إدارة أمواله والتصرف فيها دون قيامه بالاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه .

(مادة ٥٨٢)

يمنع المفلس بمجرد صدور حكم باشهار افلاسه من إدارة أمواله والتصرف فيها كما ذهب اليه الامام مالك وأحمد وتعتبر التصرفات التي يجريها في يوم صدور حكم اشهار الافلاس حاصلة بعد صدوره ، وذلك احتياطا لحفظ الحقوق فقد يحدث تصرف منه في اليوم نفسه قبل صدور الحكم وذلك للأضرار بالمدينين مثلا ، والاحتياط لمنع الأضرار مطلوب شرعا .

وتبين المادة أن تصرفات المفلس التي لا تنقصد ولا تنفذ في حق الغير الا بالتسجيل ونحوه من الاجراءات فان هذه التصرفات لا تسرى على جماعة الدائنين الا اذا تم الاجراء قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، وهذا اجراء اولي الأمر اخذاه للمحافظة على الحقوق ولا مانع منه شرعا وحتى لا يدخل على الدائنين من ليس منهم ، كما تبين أن منع المفلس من إدارة أمواله والتصرف فيها لا يحول دون قيامه بالاجراءات التي تحافظ على حقوقه ، وذلك أن منعه كان للمحافظة على حق الغير ، وقيامه بالاجراءات للمحافظة على حقوقه هو لا يمس حقوق الغير بل قد تكون لصالح ذلك الغير ، وذلك مطلوب شرعا .

(المادة ٥٨٣)

١ - لا يجوز للمفلس بعد صدور حكم اشهار الافلاس الوفاء بما عليه من ديون أو استيفاء ما له من حقوق .

٢ - ومع ذلك اذا كان المفلس حاملا لورقة تجارية جاز الوفاء له بقيمتها عند حلول ميعاد استحقاقها الا اذا عارض وكيل التفليسة في الوفاء طبقا للمادة ٤٤٧ .

(مادة ٥٨٣)

المادة (٥٨٣) تستثنى من حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة في منع المفلس من التصرف في أمواله ما اذا كان حاملا لورقة تجارية حل ميعاد استحقاقها بعد صدور الحكم باشهار الافلاس ، فإنه يجوز له أن يستوفي قيمتها عند حلول الميعاد الا اذا عارض وكيل التفليسة في ذلك طبقا للمادة (٤٥٣) وذلك لمصلحة الغرماء ، وهو مشروع .

(المادة ٥٨٤)

لا تقع المقاصة بعد صدور حكم اشهار الافلاس بين حق للمفلس والتزام عليه الا اذا وجد ارتباط بينهما . ويوجد ارتباط على وجه الخصوص اذا نشأ الحق والالتزام عن سبب واحد أو شملهما حساب جار .

(مادة ٥٨٤)

تنص على أنه اذا صدر الحكم باشهار الافلاس فإنه لا تقع المقاصة بين حق المفلس والالتزام الواجب عليه الا اذا وجد ارتباط بينهما ويتضح ذلك الارتباط اذا نشأ الحق والالتزام عن سبب واحد أو شملهما حساب جار ، كان يكون المفلس قد اشترى سلعة ولم يقبضها من البائع ولم يدفع له الثمن كله أو بعضه ، فإنه في هذه الحالة يكون له الحق في قبض السلعة وعليه أن يدفع الثمن كله أو بعضه ، وهنا يكون البائع أولى بساعته يستوفي منها الثمن ، للحديث المذكور في البند الأول من أحكام الافلاس المذكورة في مقدمة هذا الباب .

(المادة ٥٨٥)

١ - يشمل منع المفلس من الادارة والتصرف جميع الاموال التي تكون ملكا للمفلس في يوم صدور حكم اشهار الافلاس والاموال التي تؤول اليه ملكيتها وهو في حالة الافلاس .

٢ - ومع ذلك لا يشمل المنع من الادارة والتصرف ما يأتي :

(أ) الاموال التي لا يجوز حجزها عليها قانونا والاعانة التي تقدر له .

(ب) الاموال المملوكة لغير المفلس .

(ج) الحقوق المتعلقة بشخص المفلس أو بأحواله الشخصية .

(د) التعويضات التي تستحق للمستفيد في عقد تأمين صحيح أبرمه المفلس قبل صدور حكم اشهار الافلاس . ومع ذلك لا تتم المستفيد بأن يرد الى التفليسة إقسط التأمين التي دفعها المفلس ابتداء من التاريخ الذي عينته المحكمة للوقوف عن الدفع ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(مادة ٥٨٧)

تمنع اقامة الدعوى من المفلس او عليه بعد صدور الحكم باشهار افلاسه واستثنت من ذلك بعض الاحوال ، كما اعطت المحكمة الحق في الاذن بادخال المفلس والدائن في الدعاوى المتعلقة بالتفليسة ، واوجبت ادخال وكيل التفليسة في بعض الدعاوى التى يقيمها المفلس او تقام عليه ، وكل ذلك من الاجراءات التى يجوز لولى الامر اتخاذها للمصلحة ولا مانع منها شرعا .

(المادة ٥٨٨)

اذا حكم على المفلس بعد اشهار افلاسه بالتعويض عن ضرر أحدثه للغير جاز للمحكوم له الدخول في التفليسة بالتعويض المقتضى به ما لم يثبت تواطؤه مع المفلس .

(مادة ٥٨٨)

تنص على ان المفلس اذا حكم عليه بعد اشهار افلاسه بتعويض عن ضرر أحدثه للغير يجوز للمحكوم له ان يدخل في التفليسة بهذا التعويض الا اذا ثبت تواطؤه مع المفلس . عند عدم التواطؤ يدخل صاحب التعويض مع الفرماء لاستيفاء حقه والشرع يحافظ على الحقوق ، اما عند التواطؤ ففيه اضرار بالفرماء والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(المادة ٥٨٩)

- ١ - يجوز لقاضى التفليسة بعد سماع اقوال الوكيل ان يقدر اعانة تصرف من اموال التفليسة بناء على طلب المفلس او من يعولهم .
- ٢ - ولن طالب الاعانة ولو كـل التفليسة الطعن في تقدير الاعانة دون ان يترتب على ذلك وقف صرفها .
- ٣ - ويجوز في كل وقت لقاضى التفليسة من اثناء نفيه او بناء على طلب الوكيل تعديل مقدار الاعانة او الامر بالفائها . ويجوز الطعن في هذا القرار .
- ٤ - ويوقف صرف الاعانة بمجرد التصديق على الصالح او قيام حالة الاتحاد .

(مادة ٥٨٩)

تتعلق بصرف اعانة من اموال التفليسة للمفلس او من يعولهم ، مع جواز الطعن في تقديرها وجواز تعديلها والامر بالفائها ، ويوقف صرفها بمجرد التصديق على الصالح او قيام حالة الاتحاد اى مطابقة كل الدائنين للمفلس بديونهم .

وجواز صرف الامانة مبدا مقرر في الفقه اذا كان كسب المفلس لا يفي بنفقته ونفقة من يعولهم كما في البند (٦) من مقدمة الفصل الاول من الباب الخامس .

(مادة ٥٨٥)

تبين الاموال التى يمنع المفلس من التصرف فيها وادارتها ، وهى ما كانت مملوكة له يوم صدور الحكم باشهار افلاسه وما يستؤول اليه ملكيتها وهو في حالة الافلاس ، اى المملوكة حالا ومؤجلا ، وهذا مقتضى الحجر عليه واستثنت المادة من هذه الاموال : الاعانة المقررة له ومالا يجوز الحجر عليه قانونا ، والمملوك لغيره كالوديعة ، والحقوق المتعلقة بشخصه واحواله الشخصية ، والتعويضات التى تستحق المستفيد بسبب عقد تأمين صحيح أبرمه المفلس قبل صدور الحكم ، مع رد المستفيد الى التفليسة الاقباط التى دفعها المفلس في وقت معين .

وهذا الاستثناء من الامور التى يجوز لولى الامر اتخاذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنحها شرعا .

(المادة ٥٨٦)

اذا آلت الى المفلس تركة فلا يكون ادائيه حق على اموالها الا بعد ان يستوفى دائنو المورث حقوقهم من هذه الاموال . ولا يكون لدائنى المورث اى حق على اموال التفليسة .

(مادة ٥٨٦)

تبين ان المفلس اذا آلت اليه تركة فان الدائنين له لا يستحقون شيئا فيها الا بعد ان يستوفى دائنو الميت حقوقهم من تركته ، فان الدين الذى على الميت يقضى من تركته اولا قبل ان يأخذ الورثة انصباهم ، قال تعالى في آيات المواريث التى بين فيها الانصباهم : « من بعد وصية يوصى بها او دين » فان لم يستوف دائنو المورث حقوقهم من تركته فلا يدخلون مع الفرماء في استيفائها من مال المفلس . ذلك لان ديونهم ليست بسبب منه « ولا ترزق وزارة وزر اخرى » .

(المادة ٥٨٧)

- ١ - لا يجوز بعد صدور حكم اشهار الافلاس اقامة دعوى من المفلس او عليه مع استثناء ما بأتى :
- (ا) الدعاوى المتعلقة بالاموال والتصرفات التى لا يشتملها عدم المفلس من الادارة والتصرف .

(ب) الدعاوى المتعلقة باعمال التفليسة التى يجيز القانون للمفلس القيام بها .

(ج) الدعاوى الجنائية .

- ٢ - ويجوز المحكمة ان تأذن بادخال المفلس في الدعاوى المتعلقة بالتفليسة . كما يجوز لها ان تأذن بادخال الدائن في هذه الدعاوى اذا كانت له مصلحة خاصة فيها .

- ٣ - واذا اقام المفلس له اقامت عليه دعوى جنائية او دعوى متعلقة بشخصه او باحواله الشخصية وجب ادخال وكيل التفليسة فيها اذا اشتمت على طلبات مالية .

(المادة ٥٩٢)

كل ما أجراه المفلس من تصرفات غير ما ذكر في المادة السابقة وخلال الفترة المذكورة فيها ، يجوز الحكم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين إذا كان التصرف ضاراً بها وكان المتصرف اليه يعلم وقت وقوع التصرف بتوقف المفلس عن الدفع .

(المادة ٥٩٢)

يجوز للقاضي الحكم بعدم نفاذ تصرفات المفلس غير المذكورة في المادة السابقة ، في مواجهة جماعة الدائنين إذا كانت التصرفات ضارة بهم ، وكان المتصرف اليه يعلم وقت وقوع التصرف بتوقف المفلس عن الدفع .

الحكم بعدم نفاذه هو لمصلحة الدائنين ، والاسلام يقره ولا يمنع منه ، والمتصرف اليه المذكور يجوز الحكم بعدم نفاذ تصرف المفلس معه لتبين سوء القصد بعد علمه بحالته فهو مشارك للمفلس في الأضرار بالدائنين والاسلام يمنع الأضرار بذوى الحقوق .

(المادة ٥٩٣)

١ - إذا دفعت قيمة ورقة تجارية بعد تاريخ التوقف عن الدفع وقبل الحكم بأشهار الإفلاس فلا يجوز استرداد ما دفع من الحامل ، وإنما يلزم الساحب أو من سحبت الورقة التجارية لحسابه برد القيمة المدفوعة إذا كان يعلم وقت انشاء الورقة التجارية بتوقف المفلس عن الدفع .

٢ - ويقع الالتزام بالرد في حالة السند للأمر على المظهر الأول إذا كان يعلم وقت حصوله على السند بتوقف المفلس عن الدفع .

(المادة ٥٩٣)

خاصة بالورقة التجارية إذا دفعت قيمتها بعد تاريخ توقف المفلس عن الدفع وقبل الحكم بأشهار إفلاسه ، فإنه لا يجوز استرداد ما دفع من حاملها ، بل يجب استرداد قيمة ما دفع من الساحب أو الذي سحبت الورقة لحسابه إذا كان يعلم وقت انشاء الورقة التجارية بتوقف المفلس عن الدفع ،

حامل الورقة أخذ حقه فلا يرد منه ، لكن الساحب أو المسحوب لحسابه مع علمه بحالة المفلس كان متواطئاً معه على الأضرار بالدائنين فيرد قيمة هذه الورقة الى أموال التفليس والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار ، ومثل الساحب في ذلك المظهر الأول للسند للأمر .

(المادة ٥٩٤)

١ - حقوق الرهن أو الامتياز المقررة على أموال المدين يجوز الحكم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين إذا قيدت بعد تاريخ التوقف عن الدفع وبعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تقرير الرهن أو الامتياز ويضاف الى هذا الميعاد ميعاد للمسافة بين محل تقرير الرهن أو الامتياز ومحل القيد .

(المادة ٥٩٠)

يجوز للمفلس أن يمارس تجارة جديدة بغير أموال التفليس ، ويكون للدائنين الذين تنشأ ديونهم بمناسبة هذه التجارة الأولوية في استيفاء حقوقهم من أموالها .

(المادة ٥٩٠)

لا تمنع المفلس من ممارسة تجارة جديدة بغير أموال التفليس ، وتجعل الدائنين له في هذه التجارة أولى من غيرهم في استيفاء حقوقهم من أموالها .

جواز ممارسته لتجارة جديدة تشجيع له على الكسب ، وهي لا تضر بالدائنين الأول ، وقد يكون فيها ما يساعده على سداد هذه الالتزامات وفك الحجر عنه ، وإى عمل ليس فيه ضرر ، وقد تكون فيه مصلحة فالاصل فيه الإباحة « خلق لكم مافى الأرض جميعاً » . كما أن عدم مزاحمة الدائنين الأول للدائنين الجدد بسبب هذه التجارة يساعد الناس على التعامل معه وقد يكون فيه خير للأولين . والشرع لا يمنع من ذلك (أنظر فقرة ١٠ من مقدمة الباب) .

(المادة ٥٩١)

لا يجوز التمسك في مواجهة جماعة الدائنين بالتصرفات الآتية إذا قام بها المدين بعد التوقف عن الدفع وقبل الحكم بأشهار الإفلاس :

١ - التبرعات أيا كان نوعها ما عدا الهدايا الصغيرة التي تجرى بها العرف .

٢ - وفاء الديون قبل حلول الاجل أيا كانت كيفية الوفاء ، ويعتبر انشاء مقابل وفاء ورقة تجارية لم يحل ميعاد استحقاقها في حكم الوفاء قبل حلول الاجل .

٣ - وفاء الديون الحالة بغير الشيء المتفق عليه . ويعتبر الوفاء بطريق الأوراق التجارية أو النقل المصرفي في حكم الوفاء بالنقد .

٤ - كل رهن أو امتياز يقرر على أموال المدين ضماناً لدين سابق على هذا الرهن .

(المادة ٥٩١)

تبين أن المدين إذا توقف عن الدفع قبل الحكم بأشهار إفلاسه لا يجوز له أن يتصرف في مواجهة الدائنين بما يضر بمصلحتهم ومن ذلك التبرعات ما عدا الهدايا الصغيرة المتعارف على السماح بها .

وفاء الديون الآجلة قبل حلول أجلها ، وفاء الديون الحالة بغير ما اتفق عليه ، الرهن أو الامتياز المقرر على أمواله ضماناً لدين سابق على الرهن ، ذلك لأن هذه التصرفات تضر بحقوق الدائنين ، والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(المادة ٥٩٦)

لو كـيل التفليسة وحده طالب عدم نفاذ تصرفات المدين في حق جماعة الدائنين اذا وقع التصرف قبل صدور حكم اشهار الافلاس وذلك وفقا لاحكام قانون المعاملات المدنية . ويسرى الحكم بعدم نفاذ التصرف على جميع الدائنين سواء نشأت حقوقهم قبل حصول التصرف او بعده .

(مادة ٥٩٦)

تنص على ان وكيل التفليسة له وحده طالب عدم نفاذ التصرفات التي وقعت من المدين في حق جماعة الدائنين قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، وفقا لقانون المعاملات المدنية وذلك محافظة على حقوقهم والاسلام يأمر بالمحافظة على الحقوق وينهى عن الاضرار بها .

(المادة ٥٩٧)

لا تسمع الدعاوى الناشئة عن تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المواد ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس .

(مادة ٥٩٧)

تبين عدم سماع الدعاوى الناشئة عن تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المواد ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس . وهو اجراء تنظيقي لولى الامر اتخاذه للمصاحبة حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

الفرع الثاني - بالنسبة الى الدائنين

(المادة ٥٩٨)

١ - يترتب على صدور الحكم باشهار الافلاس وقف الدعاوى الانفرادية المقامة على المفلس من الدائنين العاديين او الدائنين اصحاب حقوق الامتياز العامة .

٢ - ولا يجوز للدائنين المشار اليهم في الفقرة السابقة اتخاذ اجراءات التنفيذ على اموال المفلس ولا اتمام الاجراءات التي بدأت قبل صدور الحكم باشهار الافلاس ، ومع ذلك اذا تحدد يوم لبيع عقار المفلس جاز الاستمرار في اجراءات التنفيذ باذن من قاضي التفليسة ويؤول الثمن الى التفليسة .

٣ - ولا يجوز بعد صدور الحكم باشهار الافلاس الاستمرار في الدعاوى المقامة او اقامة دعوى على التفليسة او اتخاذ اية اجراءات قضائية اخرى ضدها مالم ياذن قاضي التفليسة بذلك وبالشروط التي يقررها ، عدا الدائنين المرتهنين واصحاب حقوق الامتياز الخاصة فيجوز لهم اقامة الدعاوى والاستمرار فيها في مواجهة وكيل التفليسة، كما يجوز لهم التنفيذ او الاستمرار فيه على الاموال التي تقع عليها تأميناتهم .

٢ - وباخذ الدائن صاحب الرهن التالي لرهن المحكوم بعدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين مرتبة هذا الرهن . ومع ذلك لا يعطى الدائن المذكور من الثمن الناتج من بيع المال المقر عليه الرهن الا ما كان يحصل عليه بفرض نفاذ الرهن السابق ويؤول الفرق الى جماعة الدائنين .

(مادة ٥٩٤)

تجيز الحكم بعدم نفاذ حقوق الرهن او الامتياز المقررة على اموال المدين في مواجهة الدائنين ، اذا قيدت بعد تاريخ التوقف عن الدفع وبعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تقرير الرهن او الامتياز ، مع مراعاة المسافة بين محل تقرير الرهن او الامتياز ومحل القيد ، ذلك لان التأخر في التقييد مظنة التواطؤ مع المدين لتقرير الامتياز ، وفيه اضرار ببقية الدائنين والاسلام يمنع الاضرار ، واذا كان هناك دائن آخر بدين ممتاز حل محل من حكم بعدم نفاذ امتيازه لكن يأخذ من مال المدين ما كان سيأخذه لو نفذ حق الامتياز السابق عليه والباقي يؤول الى جماعة الدائنين ، وذلك لمصلحة الجميع ، ولا مانع من ذلك شرعا .

(المادة ٥٩٥)

١ - اذا حكم بعدم نفاذ تصرف في حق جماعة الدائنين التزم المتصرف اليه بان يرد الى التفليسة ما حصل عليه من المفلس بمقتضى هذا التصرف او قيمة الشيء وقت قبضه ويرد ما حصل عليه من ثمار .

٢ - ويكون للمتصرف اليه الحق في استرداد العوض الذي قدمه للمفلس اذا وجد هذا العوض بعينه في التفليسة . فاذا لم يوجد كان من حق المتصرف اليه ان يشترك في التفليسة بقيمة العوض بوصفه دائنا عاديا .

(مادة ٥٩٥)

تبين ان تصرف المدين في مواجهة الدائنين اذا حكم بعدم نفاذه يوجب على المتصرف اليه ان يرد الى اموال التفليسة ما اخذه من المفلس بمقتضى هذا التصرف او يرد قيمته وقت قبضه . وله حينئذ الحق في استرداد العوض الذي قدمه للمفلس اذا وجد بعينه في التفليسة ، والا دخل مع الفرء بحقه في مال المدين .

الحكم بعدم نفاذ التصرف يوجب ارجاع كل طرف ما اخذه الى الطرف الآخر ، فاذا رد الدائن الى المفلس ما اخذه منه كان للدائن الحق في اخذ ما اعطاه للمفلس مقابل التصرف اذا وجده عنده بعينه ، والا دخل مع الفرء بحقه .

وعذا مطابق لما ذهب اليه الشافعي واحمد بناء على حديث « أي رجل باع ساعة فادرك سلعتها بعينها عند رجل قد افلس ولم يكن قد قبض من ثمنها شيئا فهي له » انظر بتد ٦ في مقدمة هذا الفصل .

الفرع الثاني - بالنسبة الى الدائنين

(مادة ٥٩٨)

توقف الدعاوى الانفرادية من بعض الدائنين المقامة على الفلاس بعد صدور الحكم باسماء افلاسه ، ولا يجوز لهم اذا كانوا قد اقاموا دعاوى ان يتخذوا اجراءات التنفيذ على امواله ، او يتمموا الاجراءات التي بدأت قبل صدور الحكم باسماء افلاسه الا اذا تحدد يوم لبيع عقاره واذن القاضي فيجوز الاستمرار في اجراءات التنفيذ ويؤول ما ينفذ به الى التفليسة .

وبعد صدور الحكم باسماء افلاسه لا يجوز الاستمرار بالدعاوى المقامة او اقامة دعوى على التفليسة واتخاذ اية اجراءات قضائية اخرى ضدها الا باذن القاضي القاضي التفليسة والشروط التي يقررها . ماعدا اصحاب الحقوق الممتازة فيجوز لهم اقامة الدعاوى والاستمرار فيها في مواجهة وكيل التفليسة ، كما يجوز لهم التنفيذ او الاستمرار فيه على الاموال التي تقع عليها تأميماتهم .

وكل هذه اجراءات يجوز لولى الامر اتخاذها حفظا لحقوق الدائنين حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٥٩٩)

الحكم باسماء افلاسه يسقط آجال جميع الديون النقدية التي على الفلاس سواء كانت عادية او مضمونة بامتياز عام او خاص .

(مادة ٥٩٩)

تجعل الحكم باسماء افلاسه يسقطا لآجال جميع الديون النقدية على الفلاس ، اى تجعل الديون كلها حالة وذلك على راء الامام مالك (انظر بند ١٣ فى مقدمة هذا الفصل) .

(المادة ٦٠٠)

يجوز الاشتراك فى التفليسة بالديون المعلقة على شرط فاسخ مع تقديم كفيل . اما الديون المعلقة على شرط واقف فيجب نصيبها من التوزيعات اى ان تبين نتيجة الشرط .

(مادة ٦٠٠)

تجيز الاشتراك فى التفليسة بالديون المعلقة على شرط فاسخ ، وهى التى التزم بها الفلاس ولكن اجازتها متعلقة على شرط مستقبل كالصفقات ذات الخيار ، وذلك بشرط تقديم كفيل يرد المال اذا لم يتحقق الشرط اما الديون المعلقة على شرط واقف وهى التى ليس فيها التزام حال ، بل يحدث عند حدوث الشرط فيجب نصيبها من التوزيعات الى ان تبين نتيجة الشرط . وهى اجراءات من حق ولى الامر اتخاذها حفظا لحقوق ولا مانع منها شرعا .

(المادة ٦٠١)

١ - اذا وجد جملة ملتزمين بدين واحد واشهر افلاس احدهم فلا يترتب على هذا الافلاس اثر بالنسبة الى الملتزمين الاخرين مالم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - واذا تم الصلح مع الملتزم الذى افلس فلا تسرى شروطه على الملتزمين الاخرين .

(مادة ٦٠١)

تبين ان الدين الواحد اذا كان على جملة ملتزمين واشهر افلاس احدهم فلا يترتب على هذا الافلاس اثر بالنسبة الى الملتزمين الاخرين الا اذا نص القانون على غير ذلك . واذا تم الصلح مع الملتزم المسمى فلا تسرى شروطه على الملتزمين الاخرين .

فى هذه المادة عدم تعويق للنشاط الاقتصادى ، والاقتصار على قيد الضرورة لضمان الحق للدائن والنشاط الاقتصادى مطلوب شيئا ، لانه يحقق مصلحة الفرد والجماعة .

(المادة ٦٠٢)

اذا استوفى الدائن من احد الملتزمين بدين واحد جزءا من الدين ثم افلس باقى الملتزمين او احدهم فلا يجوز للدائن ان يشترك فى التفليسات الا بالباقي من دينه ، وبقي محتفظا بحقه فى مطالبة الملتزم غير الفلاس بهذا الباقي ويجوز لهذا الملتزم ان يشترك فى كل تفليسة بما وفاه عنها .

(مادة ٦٠٢)

تنص على ان الدائن اذا استوفى جزءا من دينه من احد الملتزمين بدين واحد ثم افلس باقى الملتزمين او احدهم فلا يجوز للدائن ان يشترك فى التفليسات الا بالباقي من دينه ، ومع اشتراكه يجوز ان يطالب الملتزم غير الفلاس بهذا الباقي . ويجوز لهذا الملتزم ان يشترك فى كل تفليسة بما وفاه عنها .

هذه اجراءات نوصول الدائن الى حقه دون زيادة عليه ، وعدم الظلم لاحد من الملتزمين اذا دفع شيئا من الدين الذى يشترك فى الالتزام به غيره ، والعدل يقضى بذلك وهو مطلوب شرعا .

(مادة ٦٠٣)

١ - اذا افلس جميع الملتزمين بدين واحد دفعة واحدة جاز للدائن ان يشترك فى كل تفليسة بكل دينه الى ان يستوفيه بتمامه من اصل ومصاريف .

٢ - ولا يجوز لتفليسة الرجوع على تفليسة اخرى بما اوفته عنها .
٣ - واذا كان مجموع ما حصل عليه الدائن بدينه وتوايعه عادت الزيادة الى تفليسة من يكون مكفولا من الاخرين بحسب ترتيب التزامهم بالدين . فاذا لم يوجد هذا الترتيب عادت الزيادة الى التفليسات التى دفعت اكثر من حصتها من الدين .

جماعة الدائنين وإذا كان الشئ أقل من الدين ، اشترك الدائن المرتن بالباقي له في التفليسة بوصفه دائنا عاديا بشرط أن يكون دينه قد حقق طبقا لأحكام القانون .

٢ - ويجوز لوكيل التفليسة أن يعذر الدائن المرتن بوجوب اتخاذ الإجراءات القانونية للتنفيذ على الأشياء المرهونة قبل انتهاء حالة الاتحاد ، فإذا لم يقم الدائن المرتن باتخاذ هذه الإجراءات جاز لقاضي التفليسة بناء على طلب وكيل التفليسة وبعد سماع أقوال الدائن المرتن الأذن للوكيل ببيع المنقولات المرهونة . ويبلغ قرار قاضي التفليسة بالأذن بالبيع إلى الدائن المرتن ويجوز لهذا الدائن الطعن في القرار ، ويترتب على الطعن وقف تنفيذ البيع .

(مادة ٦٠٦)

خاصة بالشروع في سداد الدين المضمون برهن ، فنص على أنه إذا بيع المنقول المرهون بناء على طلب الدائن وكان ثمنه أكثر من الدين يجب على وكيل التفليسة أن يضم الزائد لحساب جماعة الدائنين ، فإن كان ثمنه أقل من الدين أخذه المرتن واشترك بالباقي له في التفليسة اشتراكا عاديا كبقية الدائنين مادام دينه محققا طبقا لأحكام القانون وتجزئ المادة لوكيل التفليسة أن يبلغ الدائن المرتن بوجوب اتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذ على الأشياء المرهونة قبل انتهاء حالة اتحاد الدائنين ، فإن لم يقم الدائن بذلك جاز لقاضي التفليسة بناء على طلب الوكيل وبعد سماع أقوال الدائن أن يأذن للوكيل ببيع المنقولات المرهونة ، ويبلغ قرار هذا الأذن إلى الدائن المرتن ، ويجوز لهذا الدائن أن يطعن في هذا القرار ، وعليه يجب وقف تنفيذ البيع .

هذه التصرفات والاجراءات فيها اتصال الحق إلى صاحبه دون زيادة عليه أو نقص منه ، وفيها تحقيق للعدالة ، فلولى الأمر أن يقررها ويأمر بها لأن فيها مصلحة وليس فيها ضرر ، ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٦٠٧)

على وكيل التفليسة بعد استئذان قاضي التفليسة - أن يدفع خلال الأيام العشرة التالية لصدور الحكم بأشهر الإفلاس بها يكون تحت يده من نقود ، وبالوقت من وجوه أي دين آخر - الأجور والرواتب المستحقة للعاملين والمستخدمين قبل صدور الحكم بأشهر الإفلاس عن هذه التالين يوما . فإذا لم يكن لدى الوكيل النقود اللازمة لوفاء هذه الديون وجب الوفاء من أول نقود تدخل التفليسة وإلى وجبت ديون أخرى تسبقها في مرتبة الامتياز . ويكون لمبالغ المستحقة الزائدة على ما تقدم مرتبة الامتياز المقررة قانونا .

(مادة ٦٠٧)

خاصة بدفع وكيل التفليسة أجور ورواتب العاملين على التاجر الذي صدر الحكم بأشهر إفلاسه وكانت مستحقة لهم قبل صدور هذا الحكم ، وذلك عن ثلاثين يوما بصفة عاجلة وتجعل مستحقاتهم هذه وغيرها عن العمل عند التاجر امتيازاً على غيرها من الديون وهي اجراءات لتحقيق المصلحة لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٦٠٣)

تبين أن جميع الملتزمين بدين واحد إذا افلسوا دفعة واحدة جاز للدائن أن يشترك في كل تفليسة بكل دينه إلى أن يستوفيه بتماسه من أصل ومصاريف ، ولا يجوز لاية تفليسة منها الرجوع على تفليسة أخرى بها أوفته عنها . وإذا كان مجموع ما حصل عليه الدائن يورثد على ما يستحقه عادت الزيادة إلى تفليسة من يكون مكفولا من الآخرين بحسب ترتيب التزامهم بالدين ، فإذا لم يوجد هذا الترتيب عادت الزيادة إلى التفليسات التي دفعت أكثر من حصتها من الدين .

في هذه المادة تمكين للدائن من الحصول على كل حقه ، وعدم أخذ ما يزيد على حقه وعدم ظلم أحد من المدينين في دفع أكثر مما يلزمه وكل هذه اجراءات لتحقيق العدالة لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع الثالث - أصحاب الديون المضمونة

برهن أو امتياز على منقول

(مادة ٦٠٤)

تخرج في جماعة الدائنين أسماء دائني الفلاس الحائزين بوجه قانوني على رهن أو امتياز خاص على منقول على سبيل التذكيرة مع الإشارة إلى الرهن أو الامتياز .

الفرع الثالث - أصحاب الديون المضمونة

برهن أو امتياز على منقول

(المادة ٦٠٤)

توجب أن يدرج في قائمة الدائنين أسماء دائني الفلاس الحائزين بوجه قانوني على رهن أو امتياز على منقول ، وذلك على سبيل التذكيرة مع الإشارة إلى الرهن أو الامتياز ، هذا اجراء لحفظ حقوق هؤلاء الدائنين ولولى الأمر أن يتخذ لانه للمصلحة ولا يوجد ما يمنعها شرعا .

(مادة ٦٠٥)

يجوز لوكيل التفليسة في كل وقت بعد الحصول على إذن من قاضي التفليسة دفع الدين المضمون برهن واسترداد الأشياء المرهونة لحساب جماعة الدائنين

(المادة ٦٠٥)

تعطى الحق لوكيل التفليسة بعد الحصول على إذن من قاضي التفليسة أن يدفع الدين المضمون برهن ويسترد الشئ المرهون ليضمه لحساب الدائنين . هذا التصرف فيه مصلحة لأصحاب هذا الدين ولجماعة الدائنين دون أضرار بطرف منهما ولا يوجد ما يمنعها شرعا

(مادة ٦٠٦)

١ - إذا بيع المنقول المرهون بناء على طلب الدائن المرتن بشئ يجاوز الدين ، وجب على وكيل التفليسة قبض المبلغ الزائد لحساب

الفرع الرابع

أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على عقار

(المادة ٦١١)

إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصل لتوزيعها مما من للدائنين المرتهنيين أو الممتازين الذين لم يستوفوا ديونهم منها أو بعضها من ثمن العقارات أن يمتنعوا بألقابهم مع الدائنين العاديين في توزيع الأموال التي يتصلق بها حق جماعة الدائنين بشرط أن تكون ديونهم قد حقت .

(المادة ٦١٢)

١ - إذا جرى توزيع واحد أو أكثر لثمن المنقولات قبل توزيع ثمن العقارات كان للدائنين المرتهنيين أو الممتازين أن يشترطوا في التوزيعات بدل ديونهم بشرط أن تكون قد حقت .

٢ - وبعد بيع العقارات وأجراء التسوية النهائية بحسب مراتب الدائنين المرتهنيين والممتازين ، لا يجوز أن تؤهل مرتبة للحصول على كل دينه من ثمن العقارات المذكورة قبض الدين إلا بعد خصم المقدار الذي حصل عليه من قسمة القراء ، ويورد هذا المقدار إلى جماعة الدائنين العاديين .

٣ - وإذا كانت مرتبة دائن لا تؤهله للحصول إلا على جزء من دينه ، وجب أن يرد إلى جماعة الدائنين العاديين المقدار الزائد عما كان يحصل عليه لو أن توزيع ثمن العقارات المثقلة بالرهن أو الامتياز قد تم قبل توزيع ثمن المنقولات ويدخل في التفليسة بالباقي من دينه .

(المادة ٦١٣)

الدائنون المرتهنون أو الممتازون الذين لا يحصلون على شيء من ثمن العقارات التي تقع عليها تأميناتهم يعتبرون دائنين عاديين وتسرى عليهم بهذه الصفة جميع الآثار الناشئة عن أعمال جماعة الدائنين وعن الصالح القضائي أن وقع .

الفرع الرابع - أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على عقار

(٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣)

تبين نظام توزيع ثمن العقارات المتعلق بها حق امتياز . وهو من الاجراءات التي يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع الخامس

أثر الإفلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل اشهاره

(المادة ٦١٤)

١ - لا يترتب على الحكم باشهار الإفلاس فسخ العقود القائمة للجانبين التي يكون المفس طرفا فيها إلا إذا كانت قائمة على اعتبارات شخصية .

(المادة ٦٠٨)

يكون لمالك العين المؤجرة للمفس في حالة انتهاء الايجار طبقا للمادة ٦١٩ امتياز لضمان الاجرة المستحقة له عن السنة السابقة على صدور حكم اشهار الإفلاس وعن السنة الجارية . وإذا بيعت المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو نقلت ظل المؤجر محتفظا بحقه في الامتياز .

(مادة ٦٠٨)

تجعل لمالك العين المؤجرة للمفس عند انتهاء الايجار امتياز لضمان الاجرة المستحقة له عن السنة الجارية والسنة السابقة على صدور حكم اشهار الإفلاس . وتقرير الامتياز من حق ولى الامر وليس هناك ما يمنعه شرعا .

(المادة ٦٠٩)

لا يشمل الامتياز المقرر للحكومة بسبب الضرائب على اختلاف أنواعها إلا دين الضريبة المستحقة على المفس عن السنتين السابقتين على صدور الحكم باشهار الإفلاس . وتشترك الضرائب المستحقة الأخرى في التوزيعات بوصفها ديونا عادية .

(مادة ٦٠٩)

خاصة بما يكون للحكومة من مستحقات على المفس ، وتبين ما يكون منها ممتازا أو غير ممتاز ، وهذا من الامور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

(المادة ٦١٠)

يجوز للقاضي التفليسة بناء على اقتراح وكيلها أن يأمر عند الاقتضاء باستخدام أول نقود تدخل التفليسة في الوفاء بحقوق الدائنين الذين لهم امتياز على منقولات المفس بشرط أن تكون أسماؤهم قد وردت بالقائمة النهائية للديون غير المعترض عليها المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٦٤٧ . وإذا حصل اعتراض على الامتياز فلا يجوز الوفاء إلا بعد الفصل فيه .

(مادة ٦١٠)

تجيز لقاضي التفليسة بناء على اقتراح الوكيل أن يأمر عند الاقتضاء باستخدام أول نقود تدخل التفليسة في الوفاء بحقوق الدائنين الذين لهم امتياز على منقولات المفس وكانت أسماؤهم مدرجة بالقائمة النهائية للديون غير المعترض عليها وهذا من الامور المباحة التي يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة . حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع السادس - الاسترداد

(٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧)

تحدث عن الأشياء الموجودة عند المفسر وليست مملوكة له أو كانت تحت حيازته كامانة يتصرف فيها لصالح مالكها فتجيز لأصحابها استردادها بأعيانها أو ثمن ما بيع منها على أن يردوا إلى التفليسة كل ما هو مستحق للمفسر . وهذا حكم يمكن أصحاب الحقوق من استيلائهم عليها ، والاسلام يأمر بذلك احتراماً لحق الملكية ، والوفاء بالحقوق .

(مادة ٦١٨)

١ - إذا فسخ عقد البيع بحكم أو بمقتضى شرط في العقد قبل صدور الحكم بأشهار افلاس المشتري ، جاز للبائع استرداد البضائع كلها أو بعضها من التفليسة بشرط أن توجد عينا .

٢ - ويجوز الاسترداد ولو وقع الفسخ بعد صدور حكم أشهار افلاس بشرط أن تكون دعوى الاسترداد أو الفسخ قد رفعت قبل صدور هذا الحكم .

٣ - وللمتعاقدين الاشتراك في التفليسة كدائن عادي بالتعويض المترتب على الفسخ إلا إذا نص على احتفاظ التعويض بالامتياز المقرر له قانوناً .

(المادة ٦١٨)

تحدث عن فسخ عقد البيع فتجيز للبائع استرداد ما باعه من المشتري إذا فسخ العقد قبل صدور الحكم بأشهار افلاس المشتري ، وكذلك بعد صدور الحكم إذا كانت دعوى الاسترداد أو الفسخ قد رفعت قبله . وذلك لأن مقتضى فسخ العقد أن يأخذ كل طرف ما دفعه للآخر كما تجيز المادة للبائع أن يدخل في التفليسة كدائن عادي بالتعويض المترتب على الفسخ . لأن الاسلام لا يضر فيه ولا ضرار .

(مادة ٦١٩)

١ - إذا كان المفسر مستاجراً للعقار الذي يمارس فيه التجارة فلا يترتب على صدور الحكم بأشهار افلاس انتهاء الاجارة أو حلول الاجرة عن المدة الباقية لانقضاءها ، وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

٢ - وإذا كان المؤجر قد بدا في التنفيذ على المنقولات الموجودة في العقار ولم يكن التنفيذ قد تم عند صدور الحكم بأشهار افلاس وجب وقف التنفيذ لمدة ستين يوماً من تاريخ هذا الحكم مع عدم الاخلال بحق المؤجر في اتخاذ الاجراءات الاحتياطية وفي طلب اخلاء العقار وفقاً للقواعد العامة . وفي هذه الحالة يزول وقف التنفيذ دون حاجة الى صدور قرار بذلك . ويجوز لقاضي التفليسة أن يأمر باستمرار وقف التنفيذ لمدة ثلاثين يوماً أخرى إذا رأى ضرورة لذلك . وعلى وكيل التفليسة اخطار مؤجر العقار خلال مدة وقف التنفيذ برغبته في انتهاء الاجارة أو الاستمرار فيها .

٢ - وإذا لم ينفذ وكيل التفليسة العقد أو لم يستمر في تنفيذه جاز للطرف الآخر أن يطلب الفسخ . وكل فرار يتخذه وكيل التفليسة بشأن العقد يجب أن يعرض على قاضي التفليسة ليأذن به . ويجوز للطرف الآخر أن يعين لوكيل التفليسة مهلة لا يصاح موفقه من العقد .

الفرع الخامس - أثر الافلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل اشهار

(مادة ٦١٤)

تبين أن الحكم بأشهار افلاس لا يؤثر على العقود الملزمة للجانبين التي يكون المفسر طرفاً فيها ، ذلك لأن تصرفه وقع صحيحاً حيث لم يحجر عليه بعد ، وإذا لم يوجد السبب لا يوجد المسبب هذا إذا لم تكن هذه العقود قد أبرمت لاعتبارات شخصية يريد بها نفع الطرف الآخر والاضرار بالمدينين . فتبطل منعاً للضرر والاسلام لا يضر فيه ولا ضرار . وتبين أن وكيل التفليسة إذا لم ينفذ هذه العقود الصحيحة أو توقف عن تنفيذها يجوز للطرف الآخر طلب الفسخ ، وذلك حتى لا يضار بالدخول مع الدائنين الآخرين فلا يستوفى حقه كله ، والاسلام يمنع الضرر .

الفرع السادس - الاسترداد

(مادة ٦١٥)

١ - لكل شخص أن يسترد من التفليسة الأشياء التي تثبت له ملكيتها وقت اشهار افلاس .

٢ - ويجوز لوكيل التفليسة بعد أخذ رأى المراقب والحصول على إذن من قاضي التفليسة رد الشيء إلى مالكه .

(مادة ٦١٦)

١ - يجوز استرداد البضائع الموجودة في حيازة المفسر على سبيل الوديعة أو لاجل بيعها لحساب مالكها أو لاجل تسليمها اليه بشرط أن توجد في التفليسة عينا . كما يجوز استرداد ثمن البضائع إذا لم يكن قد تم الوفاء به نقداً أو بورقة تجارية أو بطريق قيده في حساب جار بين المفسر والمشتري .

٢ - وعلى المسترد أن يدفع لوكيل التفليسة الحقوق المستحقة للمفسر .

٣ - وإذا كان المفسر قد أودع البضائع لدى الغير جاز استردادها منه .

٤ - وإذا اقترض المفسر برهن البضائع وكان الدائن لا يعلم وقت انشاء الرهن بعدم ملكية المفسر لها فلا يجوز استردادها الا بعد وفاء الدين المضمون بالرهن .

(مادة ٦١٧)

يجوز استرداد الأوراق التجارية وغيرها من الأوراق ذات القيمة المسلمة إلى المفسر لتحصيل قيمتها أو أرباحها أو لتخصيصها لوفاء معين إذا وجدت عينا في التفليسة ولم تكن قيمتها قد دفعت .

ويكون التعويض الامتياز المقرر له قانونا في كلتا الحالتين . والقصد من هذه المادة حماية العامل من الضرر والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

(مادة ٦٢١)

١ - اذا افلس المشتري قبل دفع الثمن وكانت البضائع لا تزال عند البائع جاز له حبسها .

٢ - واذا افلس المشتري بعد ارسال البضائع اليه وقبل دخولها مخازنه او مخازن وكيله المكلف ببيعها ، جاز للبائع استرداد حيازتها ومع ذلك لا يجوز الاسترداد اذا فقدت البضائع ذاتيتها او تصرف فيها المفلس قبل وصولها - بغیر تدليس - بمقتضى وثائق الملكية ، او النقل الى مشتر حسن النية .

٢ - وفي جميع الاحوال يجوز لوكيل التفليسة بعد استئذان قاضي التفليسة ، ان يطلب تسليم البضائع بشرط ان يدفع البائع الثمن المدفوع عليه . فاذا لم يطلب الوكيل ذلك جاز للبائع ان يتمسك بحقه في الفسخ وطالب التعويض .

(مادة ٦٢٢)

١ - اذا افلس المشتري قبل دفع الثمن وبعد دخول البضائع لمخازنه او مخازن وكيله المكلف ببيعها ، فلا يجوز للبائع ان يطلب فسخ البيع او استرداد البضائع ، كما يسقط حقه في الامتياز .

٢ - وكل شرط يكون من شأنه تمكين البائع من استرداد البضائع او الاحتفاظ بامتيازها عليها لا يحتج به على جماعة الدائنين .

(المادتان ٦٢١ ، ٦٢٢)

تحدثان عن افلاس المشتري بعد عقد البيع وقبل دفع الثمن فاذا كان المبيع ما يزال عند البائع جاز له حبسه لان الحديث النبوي يحیی له ان يأخذه اذا كان عند غيره فجواز اخذه وحبسه اذا كان عنده من باب أولى ولانه في ضمانه قبل قبضه « انظر بند ١ مقدمة هذا الفصل ٣ وتحيز له استرداده اذا ارسل الى المشتري ولم يتم تسلمه بالطرق المعروفة الا اذا فقد المبيع ذاتيته او تصرف فيه المفلس بغیر تدليس قبل وصوله بمقتضى وثائق الملكية او النقل فباء الى مشتر حسن النية ، فليس للبائع الاول الا الثمن يأخذه من وكيل التفليسة اذا تسلم المبيع باذن القاضي ، فان لم يحدث هذا التصرف من الوكيل كان للبائع ان يتمسك بحقه في الفسخ وطلب التعويض .

عند عدم فقد المبيع ذاتيته وعدم تصرف المفلس فيه ، وهو لم يدخل في حيازته كان للبائع الحق في الاسترداد طبقا للحديث النبوي المذكور في البند رقم ١ من مقدمة هذا الفصل . وفي غير هذه الحالة يكون حق البائع في الثمن لانه مقتضى العدالة والعقد واما الفسخ والتعويض فلمنع الضرر عنه والاسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

٣ - واذا قرر وكيل التفليسة الاستمرار في الاجارة وجب ان يدفع الاجرة المتأخرة وان يقدم ضمانا كافيا للوفاء بالاجرة المستقبلية . ويجوز للمؤجر ان يطلب من قاضي التفليسة انتهاء الاجارة اذا كان الضمان غير كاف وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره برغبة وكيل التفليسة في الاستمرار في الاجارة .

٤ - ولوكيل التفليسة بعد الحصول على اذن من قاضي التفليسة تأجير العقار من الباطن او المساكن عن الايجار ولو كان المفلس مهووا من ذلك بمقتضى عقد الايجار بشرط الا يتربى على ذلك ضرر للمؤجر .

(المادة ٦١٩)

تحدثت عن الاجارة فتبين ان المفلس اذا كان مستاجرا لعقار يعاوس فيه التجارة ، فان الحكم باسهاار افلاسه لا ينهى الاجارة ولا يجعل الاجرة عن المدة الباقية لاتقضائها حالة . كما تبين الحكم اذا كان المؤجر قد بدا في التنفيذ على المنعولات الموجودة بالعقار من حيث وقف التنفيذ . وما يجب على وكيل التفليسة من اخطار المؤجر برغبته في انتهاء الاجارة او الاستمرار فيها ، ومن دفع الاجرة متأخرة عند قرار الوكيل الاستمرار فيها وتقديم ضمان كاف للمؤجر بالاجرة المستقبلية ، مع جواز ان يطلب المؤجر الانهاء اذا كان الضمان غير كاف . كما تجيز المادة اوكيل تفليسة بعد اذن القاضي تأجير العقار من الباطن او التنازل عن الايجار بشرط عدم الاضرار بالمؤجر .

وكل هذه احكام واجراءات لا تعطل سير الحركة التجارية وفي الوقت نفسه تضمن حق المؤجر لدى المفلس ، وكل ما فيه تحقيق مصلحة ودفع ضرر يجوز لولى الامر اتخاذ حيث لا يوجد ما يمنعه شرعا .

(مادة ٦٢٠)

١ - اذا افلس رب العمل وكان عقد العمل غير محدد المدة جاز للعامل ولوكيل التفليسة انتهاء العقد مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها في قانون العمل . ولا يجوز للعامل في هذه الحالة مطالبة التفليسة بالتعويض الا اذا كان الانهاء تعسفيا او بغیر مراعاة مواعيد الانذار .

٢ - واذا كان العقد محدد المدة فلا يجوز انهاءه الا اذا تقرر عدم الاستمرار في استثمار المتجر . ويجوز للعامل في هذه الحالة مطالبة التفليسة بالتعويض .

٣ - ويكون التعويض المستحق للعامل وفقا للفقرتين السابقتين الامتياز المقرر له قانونا .

(المادة ٦٢٠)

تحدثت عن افلاس رب العمل وأثره على عقد العمل فتجيز للعامل ولوكيل التفليسة انتهاء العقد اذا كان غير محدد المدة مع طلب العامل للتعويض اذا كان الانهاء من الوكيل تعسفيا او مخالفا لواعيد الانذار ، اما اذا كان العقد محدد المدة فلا يجوز انهاءه الا اذا تقرر عدم الاستمرار في استثمار المتجر ، مع مطالبة التفليسة بالتعويض ،

٢ - ويقوم قاضى التفليسة بوضع الاختتام فور صدور الحكم بأشهاد الإفلاس وله أن يندب احد موظى المحكمة لدكت ، وتبلغ كل محكمة يوجد في دائرتها مال للمفلس لتقوم بوضع الاختتام على هذا المال .

٣ - واذا تبين لقاضى التفليسة امكان جرد اموال المفلس في يوم واحد جاز له الشروع في الجرد فوراً دون حاجة الى وضع الاختتام .

٤ - ويجزر محضر بوضع الاختتام يوقعه من قام بهذا الاجراء ويسلم المحضر لقاضى التفليسة .

(مادة ٦٢٧)

لا يجوز وضع الاختتام على الملابس والمنقولات الضرورية للمفلس ولا ان يعولهم ويعين قاضى التفليسة هذه الاشياء وتسلم الى المفلس بقائمة يوقعها .

(مادة ٦٢٨)

١ - يجوز لقاضى التفليسة ان يامر من تلقاء ذاته او بناء على طلب وكيل التفليسة بعدم وضع الاختتام او برفعها عن الاشياء الآتية :

(ا) الدفاتر التجارية .

(ب) الأوراق التجارية وغيرها من الأوراق التى تستحق الوفاء في ميعاد قريب او التى تحتاج الى اجراءات للمحافظة على الحقوق الثابتة فيها .

(ج) النقود اللازمة لتصرف على الشئون العاجلة للتفليسة .

(د) الاشياء القابلة لتلف سريع او لتفقد عاجل في القيمة والتى تقتضى صيانتها بمصاريف باهظة .

(هـ) الاشياء اللازمة لتسيير التجار اذا تقرر الاستمرار في تسييرها .

٢ - تجرد الاشياء المذكورة في الفقرة السابقة بحضور قاضى التفليسة او من يندبه لذلك ، وتسلم الى وكيل التفليسة بقائمة يوقعها .

٣ - ولا يجوز تسليم الدفاتر التجارية الا بعد ان يقوم قاضى التفليسة باغفالها .

(مادة ٦٢٩)

١ - يامر قاضى التفليسة بشاء على طلب الوكيل برفع الاختتام للشروع في جرد اموال المفلس .

٢ - ويجب ان يبدأ رفع الاختتام والجرد خلال خمسة ايام من تاريخ صدور الحكم بأشهاد الإفلاس .

اما اذا دخل المبيع في حوزة المشتري فقد تمت الصفقة ودخل في ضمانه وليس للبائع استرداده ولا نسخ العقد ، بل ليس له امتياز في المطالبة بشمن المبيع ، لان وضعه اصبح كسائر الدائنين ، وهو الاصل في مطالبتهم للمدين المفلس . وهذا على ما ذهب اليه الاحناف (راجع بند (١) من مقدمة الافلاس) .

الفرع السابع - حقوق زوج المفلس

(مادة ٦٢٢)

١ - لا يجوز لأى من الزوجين أن يحتج على جماعة الدائنين في تفليسة زوجه بالتبرعات التى يقررها له هذا الزوج أثناء الزواج .

٢ - ولا يجوز لجماعة الدائنين في تفليسة الزوج الذى افلس ان تتمسك بالتبرعات التى يقررها له زوجه أثناء الزواج .

(مادة ٦٢٤)

يجوز لكل من الزوجين ايا كان النظام المالى المتبع في الزواج ، أن يسترد من تفليسة الآخر امواله المنسوبة وانصارية اذا اثبت مدعيه لها وبما لا قواعد العامة .

(مادة ٦٢٥)

١ - الاموال التى يشتريها زوج المفلس او التى تشتري لحساب هذا الزوج او لحساب القصر المشمولين بولاية المفلس من تاريخ احترافه التجارة تعتبر قد اشترت بنقود المفلس فتدخل في اصول تفليسته ما لم يثبت غير ذلك .

٢ - وكل ما يوفيه احد الزوجين من ديون على زوجه الذى افلس يعتبر ان الوفاء قد تم بنقود هذا الزوج مالم يثبت غير ذلك .

الفرع السابع - حقوق زوج المفلس

(مواد ٦٢٣ - ٦٢٥)

خاصة باثر الافلاس على زوج المفلس ، فلا تجيز لاحد الزوجين ان يحتج على جماعة الدائنين في تفليسة زوجه بالتبرعات التى يقررها له أثناء الزواج ، وليس لجماعة الدائنين ان تتمسك بهذه التبرعات وتجيز لكل من الزوجين ان يسترد من تفليسة الآخر ما تثبت ملكيته له طبقاً للمادة ٦١٥ ويرجع اليها .

ونقرر ان ما يشتريه زوج المفلس او يشتري لحساب هذا الزوج او لحساب القصر المشمولين بولاية المفلس من تاريخ احترافه التجارة يعتبر مشتري بنقود المفلس فتدخل في اصول التفليسة ما لم يثبت غير ذلك . وما يوفيه احد الزوجين من ديون عن زوجه المفلس يعتبر وفاء تم بنقود هذا الزوج مالم يثبت غير ذلك .

الفصل الثالث - ادارة التفليسة

الفرع الاول - ادارة الموجودات

(مادة ٦٢٦)

١ - توضع الاختتام على محال المفلس ومكاتبه وخزائنه ودفاتره وأوراقه ومنقولاته .

(مادة ٦٣٠)

١ - يحصل الجرد بحضور قاضي التفليسة أو من يندبه لذلك وكيل التفليسة وكاتب المحكمة ، ويجب أن يخطر به المفلس ويجوز له الحضور .

٢ - وتحرر قائمة جرد من نسختين يوقعهما قاضي التفليسة أو نائبه والوكيل وكاتب المحكمة وتودع أحدهما المحكمة وتبقى الأخرى لدى الوكيل .

٣ - ويذكر في القائمة الأموال التي لم توضع عليها الاختتام أو التي رفعت عنها .

٤ - وتجوز الاستعانة بخبير في إجراء الجرد وتقويم الأموال .

(مادة ٦٣١)

إذا أشهر الإفلاس بعد وفاة التاجر ولم تحرر قائمة جرد بمناسبة الوفاة أو إذا توفي التاجر بعد أشهر إفلاسه وقبل أنشروع في تحرير قائمة الجرد أو قبل التمامها وجب تحرير القائمة فوراً أو الاستمرار في تحريرها بالكيفية المبينة في المادة السابقة وذلك بحضور ورثة المفلس أو بعد إخطارهم بالحضور .

(مادة ٦٣٢)

يتسلم وكيل التفليسة بعد الجرد أموال المفلس ودفاتره وأوراقه ويوقع في نهاية قائمة الجرد بما يفيد ذلك .

(مادة ٦٣٣)

إذا لم يكن المفلس قد قدم الميزانية فعلى وكيل التفليسة أن يقوم بعملها وإيداعها المحكمة فور الانتهاء منها .

(مادة ٦٣٤)

يتسلم وكيل التفليسة الرسائل الواردة باسم المفلس والمتعلقة بأشغاله ويقوم الوكيل بنفسها والاحتفاظ بها . وينفلس إذا تلاحق عليها .

(مادة ٦٣٥)

١ - يقوم وكيل التفليسة بجميع الأعمال اللازمة للمحافظة على حقوق المفلس لدى الغير ويطالب بهذه الحقوق ويستوفيها .

٢ - وعليه أن يشهر ما للمفلس من حقوق عينية على عقارات مدينه إذا لم يكن المفلس قد أجرى الشهر .

٣ - وعليه أن يقدم إلى قاضي التفليسة تقريراً عن حالة التفليسة كل ثلاثة أشهر مرة على الأقل .

(مادة ٦٣٦)

١ - لا يجوز بيع أموال التفليسة خلال فترة الإجراءات التمهيدية، ومع ذلك يجوز لقاضي التفليسة ، بناء على طلب الوكيل ، أن يأذن ببيع الأشياء القابلة لتلف سريع أو انقاص عاجل في القيمة أو التي تقتضي

صيانتها مصاريف باهظة كما يجوز الأذن ببيع أموال التفليسة إذا كان البيع لازماً للحصول على نفود للصرف على شئونها أو كان البيع يحقق نفعا مؤكداً للدائنين أو للمفلس . ولا يجوز الأذن بالبيع في الحالة الأخيرة إلا بعد أخذ رأي المراقب وسماع أقوال المفلس أو إخطاره بالبيع .

٢ - ويتم بيع المنقول بالكيفية التي يعينها قاضي التفليسة . أما بيع العقار فيجب أن يتم طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية

٣ - ويجوز الطعن في القرار الصادر من قاضي التفليسة ببيع أموال المفلس .

(مادة ٦٣٧)

١ - يجوز لقاضي التفليسة ، بعد أخذ رأي المراقب وسماع أقوال المفلس أو إخطاره أن يأذن لوكيل التفليسة بالصالح أو بقبول التحكيم في كل نزاع يتعلق بالتفليسة ولو كان خاصاً بحقوق أو دعاوى عينية .

٢ - فإذا كان النزاع غير معين القيمة أو كانت قيمته تزيد على خمسمائة جنيه فلا يكون الصالح أو قبول التحكيم نافذاً إلا بعد تصديق قاضي التفليسة على شروطه .

وبكلف المفلس بالحضور عند التصديق وسمع قاضي التفليسة أقواله إذا حضر ، ولا يكون لاعتراضه أي أثر .

٣ - ولا يجوز لوكيل التفليسة التنازل عن حق المفلس أو الإقرار بحق للغير إلا بالشروط المبينة في هذه المادة .

٤ - ويجوز الطعن في قرار قاضي التفليسة إذا صدر برفض التصديق على الصالح أو التحكيم .

(مادة ٦٣٨)

١ - لقاضي التفليسة بناء على طلب وكيل التفليسة أو طلب المفلس وبعد أخذ رأي المراقب أن يأذن بالاستمرار في تشغيل المتجر إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة أو مصلحة المدين أو الدائنين .

٢ - ويعين قاضي التفليسة بناء على اقتراح الوكيل من يتولى إدارة المتجر وأجره . ويجوز تعيين المفلس للإدارة ويعتبر الأجر الذي يحصل عليه إعانة له .

٣ - ويشرف وكيل التفليسة على من يعين للإدارة وعليه أن يقدم تقريراً شهرياً إلى قاضي التفليسة عن سير التجارة .

٤ - ويجوز للمفلس ولوكيل التفليسة الطعن في اقرار الخاص بالاستمرار في تشغيل المتجر .

(مادة ٦٣٩)

في حالة وفاة المفلس يقوم ورثته مقامه في إجراءات الإفلاس . ولهم أن يسيروا عنهم من يمثلهم في ذلك . فإذا لم يتفقوا على إزابة أحدهم جاز لقاضي التفليسة بناء على طلب الوكيل إجراء ذلك . وله في كل وقت عزل من إزابه من الورثة وتعيين غيره .

مصحوبة ببيان هذه الديون وتأميناتها ان وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على اساس سعر الصرف الرسمي يوم صدور الحكم باشهار الافلاس . ويوقع الدائن او وكيله البيان ويحرر وكيل التفليسة ايضالا بتسليمه البيان ومستندات الدين .

٢ - ويجوز ارسال البيان والمستندات الى وكيل التفليسة بكتاب مسجل مع علم الوصول .

٣ - ويعد الوكيل المستندات الى الدائنين بعد انتهاء التفليسة ويكون مسؤولا عنها لمدة سنة من تاريخ انتهاء التفليسة .

(مادة ٦٤٣)

١ - اذا لم يقدم جميع الدائنين المقيمة لسماؤهم في الميزانية مستندات ديونهم خلال الاسباب العشرة التالية لنشر حكم اشهار الافلاس في الصحف ، وجب على وكيل التفليسة النشر فورا في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسة لدعوة الدائنين الى تقديم مستنداتهم مصحوبة بالبيان المشار اليه في المادة السابقة .

٢ - وعلى الدائنين تقديم مستندات ديونهم مصحوبة بالبيان خلال عشرة ايام من تاريخ النشر في الصحف ، ويكون الميعاد عشرين يوما بالنسبة الى الدائنين المقيمين خارج الجمهورية .

(مادة ٦٤٤)

١ - يحقق وكيل التفليسة الديون بمعاونة المراقب وبحضور المفلس او بعد اخطاره بالعضور .

٢ - واذا اعترض وكيل التفليسة او المراقب او المفلس على احد الديون او على مقداره او ضماناته وجب على الوكيل اخطار الدائن فورا بذلك ، وللدائن تقديم ايضاحات كتابية او شفوية خلال عشرة ايام من تاريخ تسلم الاخطار .

٣ - ولا تخضع الديون المستحقة للحكومة بسبب الضرائب على اختلاف انواعها لاجراءات التحقيق .

(مادة ٦٤٥)

١ - يودع وكيل التفليسة المحكمة بعد الانتهاء من تحقيق الديون فائحة بها تشتمل على بيان بمستنداتها واسباب الاعتراض عليها وما اراه بشأن قبولها او رفضها كما يودع كشفا باسماء الدائنين الذين يدعون ان لهم تأمينات خاصة على اموال المفلس ميينا مقدار ديونهم ونوع تأميناتهم والاموال المقررة عليها .

٢ - ويجب ان يتم هذا الابداع خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ الحكم باشهار الافلاس . ويجوز عند الاقتضاء اطالة الميعاد بقرار من قاضي التفليسة .

٣ - وعلى وكيل التفليسة خلال خمسة ايام من تاريخ الابداع ان ينشر في الصحف بيانا بوقوعه ، وان يرسل الى المفلس والى كل دائن نسخة من القائمة والكشف مع بيان المبالغ التي يرى قبولها من كل دين .

٤ - ولكل ذي مصلحة الاطلاع على القائمة والكشف المودعين بالمحكمة .

(مادة ٦٤٠)

١ - تودع المبالغ التي يحصلها وكيل التفليسة لحسابها خزانة المحكمة او مصرفا يعينه قاضي التفليسة وذلك في يوم التحصيل او في يوم العمل التالي له على الاكثر .

وعلى وكيل التفليسة ان يقدم الى قاضي التفليسة حسابا بهذه المبالغ خلال خمسة ايام من تاريخ الابداع .

٢ - ولا يجوز سحب تلك المبالغ او غيرها مما يودعه الغير لحساب التفليسة الا بأمر من قاضي التفليسة .

(مادة ٦٤١)

١ - يجوز عند الضرورة لقاضي التفليسة بعد اخذ رأى المراقب ان يأمر باجراء توزيعات على الدائنين الذين حققت ديونهم . ويكون التوزيع بمقتضى قائمة يعدها وكيل التفليسة ويؤشر عليها قاضي التفليسة باجراء التوزيع .

٢ - ويجوز للمفلس ولكل ذي مصلحة الطعن في قرار قاضي التفليسة الخاص باجراء توزيعات على الدائنين .

الفصل الثالث - ادارة التفليسة

الفرع الاول - ادارة الموجودات

(المواد من ٦٢٦ الى ٦٤١)

خاصة بنظام جرد اموال المفلس من وضع الاختام على ممتلكاته ماعدا الملابس والمنقولات الضرورية له ولمن يعولهم . وتبين مايجوز للقاضي عدم وضع الاختام عليه كالدفاتر التجارية والنقود اللازمة للصرف على الشؤون العاجلة للتفليسة ، ومايقبل التلف او نقص القيمة او يتطلب حفظه مصاريف باهظة وما يلزم لتشغيل المتجر اذا تقرر الاستمرار في تشغيله ، وامر القاضي برفع الاختام للبدء في الجرد ، ومن يحضر الجرد ونظام تحرير قائمته ، وتسليم ما يجرد او وكيل التفليسة ، وقيامه بعمل الميزانية ، وتسليم مايرد باسم المفلس من رسائل ، وقيامه بكل ما يلزم للمحافظة على حقوق المفلس لدى الغير ، ونظام بيع اموال التفليسة ، وجواز الاذن لوكيل بالصلح او قبول التحكيم في كل نزاع يتعلق بالتفليسة ، وما يتبع في هذا الصالح ، وجواز الاستمرار في تشغيل المتجر للمصلحة ، ونظام التشغيل ، وقيام ورثة المفلس مقامه في اجراءات الافلاس عند وفاته ، ونظام ايداع وسحب الاموال التي يحصلها الوكيل لحساب التفليسة ، وجواز امر القاضي باجراء توزيعات على الدائنين الذين حققت ديونهم ، وما يتبع في ذلك .

وكل هذه اجراءات تنظيمية للمحافظة على الحقوق وايصالها الى اصحابها يجوز لولى الامر اتخاذها حيث لم يرد ما يمنعها شرعا .

الفرع الثاني - تحقيق الديون

(مادة ٦٤٢)

١ - على جميع الدائنين ولو كانت ديونهم مضمونة بتأمينات خاصة او كانت ثابتة باحكام حائزة قوة الشيء المقضي ان يسلموا وكيل التفليسة عقب صدور الحكم باشهار الافلاس مستندات ديونهم

الفرع الثاني - تحقيق الديون

المواد (٦٤٢ - ٦٤٩)

خاصة بنظام تحقيق الديون ، من وجوب تقديم استندات الى وكيل التفليسة ونظام تقديمها ، وفيام وكيل التفليسة بتحقيق الديون والاجراءات المبعة في ذلك ، ونظام الاعتراض على الديون ، واضمن في قرار قاضي التفليسة بقبول الدين او رفضه ، ونظام التوزيعات على الدائنين . ولعل هذه الاجراءات تنظيمية يجوز لولى الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفرع الثالث - اغلاق التفليسة لعدم كفاية الاموال

(مادة ٦٥٠)

١ - اذا وقعت افعال التفليسة لعدم كفاية الاموال قبل التصديق على الصالح او قيام حاله الاصل ، يبار لقاضي استيفاسه من تلقاء ذاته او بناء على تقرير من الوكيل ان يامر بافائها .

٢ - ويرتب على القرار بافعال التفليسة لعدم كفاية اموالها ان يعود الى كل دائن الحق في اتخاذ الاجراءات ومباشرة الدعاوى الانفرادية ضد المفلس .

٣ - اذا كان دين الدائن قد حقق نهائيا في التفليسة جازله التنفيذ على اموال المفلس بناء على سहाده من قاضي استيفاسه بمقدار دينه .

(مادة ٦٥١)

١ - يجوز للمفلس ولكل ذي مصلحة ان يطلب في كل وقت من قاضي التفليسة القاء قرار اعلائها لعدم كفاية اموالها اذا اثبت وجود مان ناف لواجهة مصروفات التفليسة او سلم للوكيل مبلغا ناكيا لذلك .

٢ - كما يجوز لقاضي التفليسة ان يامر من تلقاء ذاته او بناء على طلب الوكيل باعادة فتح التفليسة والاستمرار في اجراءاتها .

٣ - وفي جميع الاحوال يجب ان تدفع بالااويه مصاريف الاجراءات التي تمت طبقا للفقرتين السابقتين .

الفرع الثالث - اغلاق التفليسة لعدم كفاية الاموال

المادتان (٦٥٠ ، ٦٥١)

تحدثان عن افعال التفليسة عند عدم كفاية الاموال لسداد الديون وتعطى الحق لكل دائن ان يتخذ الاجراءات اللازمة ضد المفلس كما تعطى الحق للمفلس ولكل ذي مصلحة ان يطلب القاء قرار الاغلاق ، وللقاضي ان يامر باعادة فتح التفليسة والاستمرار في اجراءاتها ، وكلها اجراءات لتحقيق المصلحة لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفصل الرابع - انتهاء التفليسة

انفرع الاول - زوال مصلحة جماعة الدائنين

(مادة ٦٥٢)

لقاضي التفليسة بعد وضع قائمة الديون المشار اليها في المادة ٦٤٧ ان يامر في كل وقت بناء على طلب المفلس بانتهاء التفليسة اذا اثبت المفلس انه اوفى كل ديون الدائنين الذين قدموا ديونهم في التفليسة او انه اودع المحكمة او وكيل التفليسة المبالغ اللازمة لوفاء تلك الديون من اصل ومصروفات .

(مادة ٦٤١)

للمفلس وبذل دائن ورد اسمه باسمه الديون ان يعارض في الديون للدرجة فيها خلال عسره ايام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول اديداع . ويستم الاعتراض الى اثنى اسبوعيه . ويجوز اوساده بكتاب مسجل او ببرقيه ، ولا يصح ان هذا الميعاد ميعاد للمساواة .

(مادة ٦٤٢)

١ - يقع قاضي التفليسة بناء انقضاء ميعاد الاعتراض على اعادة السامعة فانه نهائية بالديون غير المعرض عليها ، ويؤثر على البيان الذي يصحب مستندات هذه الديون . يفيد لقبولها ومقدار ما قبل من كل دين منها .

٢ - يجوز لقاضي التفليسة اعتبار الدين معترض عليه ولو اتم تقديم بشانه اي اعتراض .

٣ - ويفصل قاضي التفليسة في الديون المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض .

٤ - يحظر قاضي التفليسة ذوي الشأن بمصادر اجلسه قبل انعقادها بثلاثة ايام على الاقل . يبار يبارهم القرار الصادر في الاعتراض فور صدوره .

(مادة ٦٤٨)

١ - يجوز ائمن في القرار الصادر من قاضي التفليسة بقبول الدين او رفضه .

٢ - ولا يترتب على ائمن وقف اجراءات التفليسة الا اذا امر القاضي بذلك .

٣ - ويجوز لقاضي استيفاسه قبل الفصل في ائمن ان يامر بقبول الدين مؤقتا بمبلغ يحدده .

٤ - ولا يجوز قبول الدين مؤقتا اذا رفعت بشانه دعوى جارية .

٥ - واذا كان الاعتراض على الدين متعلق بتأميناته وجب قبوله مؤقتا بوصفه دينا عاديا .

٦ - ولا يشترك الدائن الذي لم يقبل دينه نهائيا او مؤقتا في اجراءات التفليسة .

(مادة ٦٤٩)

١ - لا يشترك الدائنون الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد القانونية في التوزيعات الجارية وانما يجوز لهم الاعتراض الى ان ينتهي توزيع المقود ويتحملون مصاريف هذا الاعتراض .

٢ - ولا يترتب على الاعتراض وقف تنفيذ التوزيعات التي امر بها قاضي التفليسة .

ومع ذلك يجوز للدائنين المذكورين الاشتراك في التوزيعات الجديدة بالمبلغ التي يقدروها قاضي استيفاسه تقديرا مؤقتا وتحفظ لهم حصصهم الى حين صدور القرار في الاعتراض .

٣ - واذا تمت ديونهم بعد ذلك فلا يجوز لهم ان ياخذوا من المبالغ المتبقية ، دون توزيع انصبه ديونهم التي كانت تؤول اليهم او انهم اشتركوا في التوزيعات السابقة .

٢ - يتلى تقرير الوكيل في جمعية الصلح ويسلم موقعه الى قاضي التفليسة وتسمع اقوال المفلس ويجرد قاضي التفليسة محضرا بما تم في الجمعية .

(مادة ٦٥٧)

لا يقع الصلح الا بموافقة اغلبيه الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا او مؤقتا بشرط ان يكونوا حائزين لثلثي قيمة هذه الديون . ولا يحسب في هاتين الاغليبتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب ديونهم .

(مادة ٦٥٨)

١ - لا يجوز لزوج المفلس او لاقربيه الى الدرجة الرابعة الاشتراك في مداوات الصلح او التصويت على شروطه .

٢ - واذا تنازل احد هؤلاء الدائنين عن دينه الى الغير بعد صدور الحكم باسهاد الافلاس فلا يجوز للمتنازل اليه الاشتراك في مداوات الصلح او التصويت عليه .

(مادة ٦٥٩)

١ - لا يجوز للدائنين اصحاب التامينات العينية المقررة على اموال المفلس الاشتراك في التصويت على الصلح بديونهم المقصومة بالتامينات المذكورة الا اذا تنازلوا عن هذه التامينات مقدما . ويجوز ان يكون التنازل مقصورا على جزء من التأمين بشرط الا يقل عما يقابل ثلث الدين . ويذكر التنازل في محضر الجلسة .

٢ - واذا اشترك احد الدائنين المذكورين في الفقرة السابقة في التصويت علم الصلح دون ان يصرح بالتنازل عن تأمينه كله او بعضه اعني ذلك تنازلا عن التأمين باجمعه .

٣ - وفي جميع الاحوال لا يكون التنازل عن التأمين نهائيا الا اذا تم الصلح .

٤ - واذا ابطال الصلح عاد التأمين الذي شمله التنازل .

(مادة ٦٦٠)

١ - يوقع محضر الصلح في الجلسة التي تم فيها التصويت عليه والا كان الصلح كان لم يكن .

٢ - واذا لم تتحقق احدى الاغليبتين المنصوص عليهما في المادة ٦٥٧ تاجلت المداولة عشرة ايام مهلة واحدة .

٣ - ويجوز للدائنين الذين حضروا الاجتماع الاول او كانوا ممثلين فيه ووقعوا محضر الجلسة الا يحضروا الاجتماع الثاني . وفي هذه الحالة تقم موافقتهم علم الصلح في الاجتماع الاول قائمة ونافذة في الاجتماع الثاني الا اذا حضر هذا الاجتماع وعلموا عن موافقتهم السابقة او اذا ادخل المدعى تقديرا محضرا في مقترحاته شأن الصلح في الفترة بين الاجتماعين .

(مادة ٦٥٣)

١ - لا يجوز للقاضي التفليسة ان يقرر انتهاء لزوال مصلحة جماعة الدائنين الا بعد الاطلاع على تقرير من الوكيل يبين فيه تحقق احد الشرطين المشار اليهما في المادة ٦٥٣ .

٢ - وتنتهي التفليسة بمجرد صدور القرار ويستعيد المفلس جميع حقوقه .

الفصل الرابع - انتهاء التفليسة

الفرع الاول - زوال مصلحة جماعة الدائنين

المادتان (٦٥٢ ، ٦٥٣)

تجيزان للقاضي بناء على طلب المفلس ان يأسر بانتهاء التفليسة اذا اثبت انه اوفى كل ديون الدائنين او اودع المبالغ اللازمة بالوفاء لدى المحكمة او وكيل التفليسة وذلك بعد اطلاع القاضي على تقرير الوكيل بالوفاء او الابداع المذكورين . وتنتهي التفليسة بمجرد صدور هذا القرار ويستعيد المفلس جميع حقوقه .

انتهاء التفليسة باعطاء المفلس للدائنين حقوقهم او ايداعها ، اساسه عدم الحاجة اليها لزوال سببها وعند عدم السبب يعلم السبب ، وهو من القواعد الفقهية المتفق عليها .

الفرع الثاني - الصلح القضائي

(مادة ٦٥٤)

١ - يدعو قاضي التفليسة الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا او مؤقتا لحضور المداولة في الصلح .

٢ - ويحضر الدائنون الجمعية بانفسهم او بوكلاء مفوضين في ذلك على الديون خلال الانيام الخمسة التالية لوضع قائمة الديون المشار اليها في المادة ٦٤٧ . وفي حالة حصول الاعتراض توجه الدعوة خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء معاد الاعتراض امام قاضي التفليسة في آخر قرار اصدره بشأن قبول الديون او رفضها .

٣ - وعلى وكيل التفليسة خلال المعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة ان ينشئ الدعوة لحضور المداولة في الصلح في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسة .

(مادة ٦٥٥)

١ - تتعقد جمعية الصلح برئاسة قاضي التفليسة في المكان والزمان اللذين يرضيهما .

٢ - ويحضر الدائنون الجمعية بانفسهم او بوكلاء مفوضين في ذلك . ويرعى القاضي ان لا يحضر احد الدائنين ولا يجوز له ان ينسب عنه غيره الا لاسبان جدية يقبلها قاضي التفليسة . واذا كان محجوزا وجب التصريح له باسم من القاضي بحضور الجمعية .

(مادة ٦٥٦)

١ - يقدم وكيل التفليسة تقريرا الى جمعية الصلح مشتملا على حالة التفليسة وما تم بشأنها من اجراءات ومقترحات المفلس للصلح وراي الوكيل فيها .

(مادة ٦٦١)

لا يجوز عقد الصلح مع مفلس حكم عليه بعقوبة الافلاس بالتدليس .
واذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتدليس وجب تاجيل
المداولة في الصلح .

(مادة ٦٦٢)

١ - لا يحول الحكم على المفلس بعقوبة الافلاس بالتقصير دون
الصلح معه .

٢ - . واذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتقصير
جاز للدائنين المداولة في الصلح او تاجيل المداولة .

(مادة ٦٦٣)

١ - يجوز أن يتضمن الصلح منح الدين آجالاً لوفاء الديون .
كما يجوز أن يتضمن ابراء الدين من جزء من الدين .

٢ - ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء اذا اسر الدين خلال
خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح . ولا يعتبر الدين قد اسر
الا اذا زادت قيمة موجوداته على الديون المترتبة عليه بما يعادل عشرة
في المائة على الأقل .

٣ - وللدائنين أن يطلبوا تقديم كفيل او أكثر لضمان تنفيذ
شروط الصلح .

(مادة ٦٦٤)

١ - لا يجوز تنفيذ الصلح الا بعد انقضاء خمسة ايام من تاريخ
التوقيع على محضره ، ويجوز اكل ذي مصلحة خلال هذا الميعاد أن
يبلغ قاضي التفليسة كتابة بما لديه من ملاحظات بشأن الصلح .

٢ - وعلى قاضي التفليسة خلال ثلاثة ايام من انقضاء الميعاد
المذكور في الفقرة السابقة أن يصدر قراراً بالفناء الصلح او بالتصديق
عليه .

٣ - يجب أن يكون قرار الفناء الصلح مسبباً ، ويكون هذا
القرار قابلاً للطعن .

٤ - يكون الصلح نافذا بمجرد صدور قرار التصديق عليه .
وتقوم مراقب التفليسة بملاحظة تنفيذ شروطه . واذا لم يكن
التفليسة مراقب أعيت المحكمة مراقباً لملاحظة تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٦٦٥)

يسرى الصلح في حق الدائنين الذين تتألف منهم جماعة الدائنين
ولو لم يشتركوا في اجراءاته او لم يوافقوا عليه .

(مادة ٦٦٦)

١ - يشهر القرار الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية التي
يشهر بها حكم الافلاس . ويشتمل الخصم الذي ينشر في الصحف
على اسم الدين ومحل اقامته ورقم قيده في السجل التجاري وتاريخ
قرار التصديق وملخص بأهم شروط الصلح .

٢ - وعلى وكيل التفليسة خلال عشرة ايام من تاريخ صدور
قرار قاضي التفليسة بالتصديق على الصلح قيد ملخصه باسم
مراقب الصلح بوصفه نائباً عن الدائنين في كل ادارة من ادارات الشهر
العقارى يقع في دائرتها عقار للمفلس . ويترتب على هذا القيد
انشاء رهن على العقارات المذكورة لضمان حقوق الدائنين الذين
يسرى عليهم الصلح مالم ينص في الصلح على غير ذلك . ويطلب
المراقب شطب الرهن بعد تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٦٦٧)

١ - فيما عدا سقوط الحقوق المشار اليها في المادة ٥٨١ ،
تؤول جميع آثار الافلاس بصور قرار قاضي التفليسة بالتصديق
على الصلح .

٢ - وعلى وكيل التفليسة ان يقدم الى المفلس حساباً ختامياً
وتحصل مناقشة هذا الحساب بحضور قاضي التفليسة .

٣ - تنتهي مهمة وكيل التفليسة وبسلام للمفلس امواله ودفاتره
وأوراقه بمقتضى ايصال . ولا يكون الوكيل مسئولاً عن هذه الاشياء
اذا لم يتسلمها المفلس خلال سنة من تاريخ اقرار الحساب الختامى .

٤ - ويحرر قاضي التفليسة محضراً بجميع ما تقدم . واذا قام
نزاع فصل فيه .

(مادة ٦٦٨)

١ - يطل الصلح اذا صدر بعد التصديق عليه حكم بادانة
المفلس في احدى حالات جريمة الافلاس بالتدليس .

٢ - وكذلك يطل الصلح اذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس
ناشئ عن اخفاء موجودات المفلس أو المبالغة في ديونه . وفي هذه
الحالة يجب طلب بطلان الصلح خلال ستة اشهر من اليوم الذى
بظهر فيه التدليس والا كان الطلب غير مقبول . وفي جميع الاحوال
لا يكون طالب ابطال الصلح مقبولاً اذا قدم بعد انقضاء سنتين من
تاريخ صدور قرار التصديق على الصلح .

٣ - ويترتب على ابطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذى يضمن
تنفيذ شروطه .

(مادة ٦٦٩)

اذا بوشر التحقيق مع المفلس في جريمة الافلاس بالتدليس بعد
التصديق على الصلح أو أقيمت عليه الدعوى الجنائية في هذه
الجريمة تمت التصديق على الصلح جاز للمحكمة التي اشتهرت
الافلاس نداء على طالب كل ذي مصلحة أن تلم باتخاذ مآثره من تدابير
للمحافظة على اموال الدين . وتنتهى هذه التدابير بحكم القانون اذا
تقرر حفظ التحقيق أو صدر قرار بالافراج عن المفلس أو حكم
ببراءته .

الفرع الثاني - الصلح القضائي

(المواد من ٦٥٤ - ٦٧٤)

تبين إجراءات الصلح لدى القضاء ، من دعوة قاضي التفليسة للدائنين ، وانعقاد جمعية الصلح برئاسة حضور الدائنين بأنفسهم أو من ينوب عنهم وحضور المفلس بشخصه أو نائبه عند الأسباب الجدية ، وتلاوة التقرير في الاجتماع ، واشتراط موافقة الأغلبية عليه ، ومنع زوج المفلس وأقاربه الأدنى من الاشتراك في المداولات والتصويت على شروط الصلح ، وتنازل الدائنين أصحاب التأمينات العينية المقررة على أموال المفلس لجواز اشتراكهم في التصويت على الصلح الخاص بها ، ونظام تأجيل المداولة عند عدم تحقق الأغلبية ، وعدم عقد الصلح مع المفلس المحكوم عليه بعقوبة الافلاس بالتدليس ، وجواز عقده مع المفلس المحكوم عليه بعقوبة الافلاس بالتقصير ، وجواز أن يتضمن الصلح منح الدين آجالاً الوفاء أو إبراءه من بعض الدين واشتراط الوفاء إذا أيسر خلال خمس سنوات ، وحق الدائنين في طلب تقديم كفيل لضمان تنفيذ شروط الصلح ، وما يتبع لتنفيذ

الصلح ، وسريان الصلح في حق الدائنين الذين تتألف منهم جماعة الدائنين ولو لم يشتركوا في إجراءاته أو لم يوافقوا عليه ، ونظام شهر قرار التصديق على الصلح ، والآثار المترتبة على قرار التصديق عليه من زوال جميع آثار الافلاس ، وتقديم وكيل التفليسة إلى المفلس حساباً ختامياً ، وانتهاء مهمة هذا الوكيل وتسليم الأموال والأوراق إلى المفلس ، وتحرير محضر بذلك . وبطلان الصلح عند الحكم بادانة المفلس في إحدى حالات جريمة الافلاس بالتدليس ، وعند ظهور تدليس ناشئ عن إخفاء موجودات المفلس أو المبالغة في الديون . وعند بطلان الصلح تبرأ ذمة الكفيل الذي يتضمن تنفيذه شروطه . وما يتبع للمحافظة على أموال المدين عند التحقيق في جريمة الافلاس بالتدليس ، وجواز طلب فسخ الصلح عند عدم قيام المفلس بتنفيذ شروطه ، وما يتبع إذا بطل الصلح أو فسخ من تعيين وكيل للتفليسة ووضع الاختام على أموال المفلس ونشر حكم البطلان أو الفسخ وعمل جرد لأموال المفلس ودعوة الدائنين الجدد لتقديم مستنداتهم ، والتحقيق فوراً في الديون الجديدة ، وحكم تصرف المدين بعد صدور قرار التصديق على الصلح وقبل إبطاله أو فسخه ، وعودة الديون إلى الدائنين بعد بطلان الصلح أو فسخه بالنسبة إلى المفلس فقط ، ونظام اشتراك هؤلاء الدائنين في جماعة الدائنين بديونهم الأصلية .

وكل هذه إجراءات لانتهاء النزاع بين المفلس والدائنين عن طريق التصالح ، والصلح في الإسلام جائز للحديث « الصلح جائز بين المسلمين الاصلح أجل حراماً أو حرم حلالاً » وكل هذه الإجراءات يجوز لولي الأمر اتخاذها لتحقيق الصلح حيث لا يوجد ما يمنعها شرعاً .

(مادة ٦٧٠)

١ - إذا لم يتم المفلس بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخه من المحكمة .

٢ - ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذي ضمن تنفيذ شروطه . ويجب تكليفه بحضور الجلسة التي ينظر فيها طلب الفسخ .

(مادة ٦٧١)

١ - تعين المحكمة في الحكم الصادر ببطلان الصلح أو فسخه قاضياً للتفليسة ووكيلاً لها وللمحكمة أن تأمر بوضع الاختام على أموال المفلس .

٢ - وعلى وكيل التفليسة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم ببطلان الصلح أو فسخه أن ينشر ملخص هذا الحكم في صحيفة يومية يعينها قاضي التفليسة .

٣ - ويقوم الوكيل بحضور القاضي أو من يندبه لذلك بعمل جرد تكميلي لأموال المفلس وبوضع ميزانية اضافية .

٤ - ويدعو وكيل التفليسة الدائنين الجدد لتقديم مستندات ديونهم لتحقيقها وفقاً لإجراءات تحقيق الديون .

(مادة ٦٧٢)

تحقق فوراً الديون الجديدة دون أن يعاد تحقيق الديون التي سبق قبولها ومع ذلك يجب استبعاد الديون التي دفعت بكاملها وتخفيض الديون التي دفع جزء منها .

(مادة ٦٧٣)

١ - التصرفات الحاصلة من المدين بعد صدور قرار التصديق على الصلح وقبل إبطاله أو فسخه تكون نافذة في حق الدائنين ، ولا يجوز لهم طلب عدم نفاذها في حقهم إلا طبقاً لأحكام قانون المعاملات المدنية .

٢ - لا تسمع دعوى عدم نفاذ التصرف المنصوص عليها في الفقرة السابقة بعد انقضاء سنتين من تاريخ إبطال الصلح أو فسخه .

(مادة ٦٧٤)

١ - تعود إلى الدائنين بعد بطلان الصلح أو فسخه ديونهم كاملة وذلك بالنسبة إلى المفلس فقط .

٢ - ويشترك هؤلاء الدائنون في جماعة الدائنين بديونهم الأصلية كاملة إذا لم يكونوا قد قبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح والا وجب تخفيض ديونهم الأصلية بنسبة ما حصلوا عليه من القدر المذكور .

٣ - وتدرى الأحكام المذكورة في الفقرتين السابقتين إذا اشهر افلاس المدين مرة أخرى دون أن يصدر حكم ببطلان الصلح أو فسخه .

(مادة ٦٧٩)

- ١ - يؤخذ رأى الدائنين خلال الاجتماع المنصوص عليه في المادة السابقة في أمر تقرير اعانة من اموال التفليسة للمدين او لمن يعولهم .
- ٢ - واذا وافقت اغلبية الدائنين الحاضرين على تقرير الاعانة للمفلس او لمن يعولهم وجب على قاضى التفليسة ، بعد اخذ رأى وكيل الاتحاد ورأى المراقب ، تعيين مقدار الاعانة .
- ٣ - ويجوز لوكيل الاتحاد دون غيره الطعن في قرار قاضى التفليسة بتعيين مقدار الاعانة وفي هذه الحالة يصرف نصف الاعانة لمن تقررت له احين الفصل في الطعن .

(مادة ٦٨٠)

- ١ - لايجوز لوكيل الاتحاد الاستمرار في تجارة المدين ولو كان مازونا في ذلك من قبل الا بعد الحصول على تفويض يصدر من اغلبية تمثل ثلاثة ارباع الدائنين عددا ومبلغا . ويجب ان يعين في التفويض مدته وسلطة الوكيل والمبالغ التى يجوز له استيقاؤها تحت يده لتشغيل التجارة .
- ٢ - ولا يجوز تنفيذ التفويض بالاستمرار في التجارة الا بعد تصديق قاضى التفليسة .
- ٣ - واذا نشأت عن الاستمرار في التجارة التزامات تزيد على اموال الاتحاد كان الدائنون الذين وافقوا على الاستمرار في التجارة مسئولين في اموالهم الخاصة دون تضامن بينهم عن الزيادة بشرط ان تكون ناشئة عن اعمال تدخل في حدود التفويض الصادر منهم . وتكون مسئولية كل دائن بنسبة دينه .

(مادة ٦٨١)

- ١ - لايجوز لوكيل الاتحاد بيع منقولات المفلس ومتجره واستثناء ماله من حقوق . اما بيع عقارات المفلس فيجب ان تتم من قبل قاضى التفليسة طبقا للاحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- ٢ - واذا لم يكن قد شرع في التنفيذ على عقارات المدين قبل قيام حالة الاتحاد ، كان للوكيل دون غيره حق التنفيذ عليها ، ويجب عليه الشروع في ذلك خلال الابرار العشرة التالية لقيام حالة الاتحاد مالم يأمر قاضى التفليسة بتأجيل التنفيذ .
- ٣ - ويجوز لوكيل الاتحاد الصلح وقبول التحكيم في جميع حقوق المفلس بشرط مراعاة الاحكام المنصوص عليها في المادة ٦٣٧ باستثناء دعوة المفلس لحضور التصديق على الصلح او التحكيم .

(مادة ٦٨٢)

- ١ - يجوز لقاضى التفليسة ان يعين لوكيل الاتحاد الكفية التى يبيع بها منقولات المفلس ومتجره .

الفرع الثالث - الصلح مع التخل عن الاموال

(مادة ٦٧٥)

- ١ - يجوز ان يعقد الصلح على ان يتخلى المدين عن امواله كلها او بعضها لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين .
- ٢ - تتبع فيما يتعلق بشروط هذا الصلح وآثاره وابطاله الاحكام الخاصة بالصلح القضائى ومع ذلك يظل المدين ممنوعا من التصرف في الاموال التى تخلى عنها وادارتها .
- ٣ - وتباع هذه الاموال ويوزع ثمنها بالكيفية المتبعة في بيع الاموال وتوزيعها في حالة الاتحاد .

(مادة ٦٧٦)

- ١ - اذا كان الثمن الناتج عن بيع الاموال التى تخلى عنها المدين يجاوز الديون المطلوبة منه رد المقدار الزائد اليه .

الفرع الثالث - الصلح مع التخل عن الاموال

المادتان (٦٧٥ ، ٦٧٦)

- ١ - تجيز ان عقد الصلح على ان يتخلى المدين عن امواله كلها او بعضها لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين ، مع منعه من التصرف فيها وادارتها ، وبيان كيفية بيعها وتوزيعها . ووجوب رد الزائد من ثمنها عن الديون الى المدين . والصلح اتفاق بين طرفين ، والاتفاق اساس المعاملات الدنيوية عند مالك ما دام لا يعارض الشرع ، ولا يوجد في هاتين المادتين ما يعارض الشرع .

الفرع الرابع - اتحاد الدائنين

(مادة ٦٧٧)

- ١ - يعتبر الدائنون في حالة اتحاد يحكم القانون في الاحوال الآتية :
١ - اذا لم يطلب المدين الصلح .
- ٢ - اذا طلب المدين الصلح ورفضه الدائنون او صلح حكم نهائى بالفائه .
- ٣ - اذا حصل المدين على الصلح ثم ابطال .

(مادة ٦٧٨)

- ١ - يدعو قاضى التفليسة الدائنين اثر قيام حالة الاتحاد للمداولة في شئون التفليسة والنظر في ابقاء وكيلها او تغييره ، وللدائنين اصحاب التامينات المعنية المقورة على اموال المفلس الاشتراك في هذه المداولات والتصويت دون ان يترتب على ذلك سقوط تاميناتهم .
- ٢ - واذا قررت اغلبية الدائنين الحاضرين تغيير الوكيل وجب على قاضى التفليسة تعيين غيره فورا . ويسمى الوكيل الجديد (وكيل اتحاد الدائنين) .
- ٣ - وعلى الوكيل السابقة ان يقدم الى وكيل الاتحاد في الموعد المحدد لاجتماع التفليسة بحضوره حسابا عن ادارته . ويخطر الدين بهيئة تقديم الحساب .

هذا التقرير الى الدائنين مع دعوتهم للاجتماع لمناقشته ويكون الاجراء كذلك كلما انقضت ستة اشهر دون أن ينجز الوكيل اعمال التصفية .

(مادة ٦٨٨)

١ - يقدم وكيل الاتحاد بعد الانتهاء من اعمال التصفية حسابا ختاميا الى قاضي التفليس ، وللقاضي ارسال نسخ من هذا الحساب الى الدائنين او دعوتهم للاطلاع عليه بعد نشره في لوحة الاعلانات في المحكمة .

وعلى القاضي في كلتا الحالتين دعوة الدائنين الى الاجتماع لمناقشة الحساب المذكور ويدعى المفلس لحضور هذا الاجتماع .

٢ - وينحل الاتحاد وتعتبر التفليس منتهية بحكم القانون بعد المصادقة على الحساب .

٣ - ويكون وكيل الاتحاد مسؤولا لمدة سنتين من تاريخ انتهاء التفليس عن الدفاتر والمستندات والاوراق المسلمة اليه .

(مادة ٦٨٩)

يعود الى كل دائن بعد انتهاء حالة الاتحاد الحق في التنفيذ على الدين للحصول على الباقي من دينه .

ويعتبر قبول الدين في التفليس بمثابة حكم حائز قوة الشيء المقضي فيما يتعلق بهذا التنفيذ .

الفرع الرابع - اتحاد الدائنين

المواد (من ٦٧٧ - ٦٨٩)

تبين ان حالة اتحاد الدائنين توجد اذا لم يطلب الدين الصلح ، او اذا طالبه ورفض الدائنون او صدر حكم نهائي بالفناء الصلح ، او ابطل بعد وقوعه . وتبين ما يجب على قاضي التفليس من دعوة الدائنين للمداولة في شئون التفليس والنظر في ابقاء وكيلها او تغييره وسلطة الاتحاد في ذلك ، والنظر في تقرير اعانة من اموال التفليس للمدين او لمن يعولهم ، وما يتبع عند تقرير الاستمرار في تجارة المدين ، وسلطة وكيل الاتحاد في جواز بيع منقولات المفلس ومتجره واستيفاء حقوقه وعدم جواز بيع العقارات ، وسلطته في الصلح وقبول التحكيم ، وما يتبع عند بيعه لموجودات التفليس ونظام ابداع وسحب المبالغ الناتجة عن البيع ، وما يخص منها من الرسوم ومصروفات التفليس والاعانات ومستحقات الدائنين الممتازين ، وكيفية التوزيع بين الدائنين ، ووجوب تقديم سندات الديون عند الوفاء ، وما يتبع عند عدم انجاز تصفية اعمال التفليس وعند الانتهاء من اعمالها ، وحق الدائنين في التنفيذ على المدين بعد انتهاء حالة الاتحاد .

وكل هذه تنظيمات يقصد بها تحقيق المصلحة ولولى الامر ان يامر بها حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

٢ - ولا يجوز لوكيل الاتحاد بيع موجودات التفليس دفعة واحدة مقابل مبلغ اجمالي الا بعد استئذان قاضي التفليس . ولا يجوز للقاضي اعطاء هذا الاذن الا بعد اخذ رأى المراقب .

٣ - ويجوز لكل ذي مصلحة الطعن في قرار قاضي التفليس بشأن تعيين كيفية بيع منقولات المفلس او الاذن ببيع امواله دفعة واحدة مقابل مبلغ اجمالي . وينترب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

(مادة ٦٨٣)

١ - يودع وكيل الاتحاد المبالغ الناتجة عن بيع اموال المفلس خزائن المحكمة او مصرفا يعينه قاضي التفليس وذلك في اليوم التالي لتحصيل .

٢ - ويقدم الوكيل الى قاضي التفليس بيانا شهريا عن حالة التصفية ومقدار المبالغ المودعة .

٣ - ولا يجوز سحب هذه المبالغ الا بامر من قاضي التفليس او بشيك يوقعه القاضي ووكيل الاتحاد .

(مادة ٦٨٤)

١ - تخصم من المبالغ الناتجة عن بيع اموال المفلس الرسوم ومصروفات ادارة التفليس والاعانات المقررة للمفلس لمن يعولهم والمبالغ المستحقة للدائنين الممتازين ويوزع الباقي بين الدائنين بنسبة ديونهم المحققة .

٢ - وتجنب انصبة الديون المعترض عليها وتحفظ حتى يفصل في شأن هذه الديون .

(مادة ٦٨٥)

يامر قاضي التفليس باجراء التوزيعات بين الدائنين ويعين مقدار المبالغ الذي يوزع وعلى وكيل الاتحاد اخطار الدائنين بذلك . وللقاضي التفليس عند الاقتضاء ان يامر بنشر قرار التوزيع في صحيفة يومية يعينها .

(مادة ٦٨٦)

١ - لا يجوز لوكيل الاتحاد الوفاء بالانصبة الا اذا قدم الدائن سند الدين مشمرا عليه بتحقيقه وقبضه . ويشر على سند الدين بالمبالغ المدفوعة .

٢ - اذا تعذر على الدائن تقديم سند الدين جاز لقاضي التفليس ان ياذن بدفع الدين بعد التحقق من قبضه .

٣ - وفي جميع الاحوال يجب ان يوقع الدائن بالتسليم على قائمة التوزيع .

(مادة ٦٨٧)

اذا انقضت ستة اشهر من تاريخ قيام حالة الاتحاد دون انجاز تصفية اموال المفلس وجب على المكل ان يقدم الى قاضي التفليس تقريرا عن حالة التصفية واسباب التأخير في انجازها ويرسل القاضي

(مادة ٦٩٢)

تسرى على افلاس الشركات بالإضافة الى الاحكام المذكورة في المواد
التقدمة من هذا الباب القواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

(مادة ٦٩٣)

١ - لا يجوز لمدير الشركة او للمصطفى على حسب الأحوال أن يطلب
اشهار افلاس الشركة الا بعد الحصول على اذن بذلك من اقلية
الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ومن الجمعية العامة
غير العادية في الشركات الأخرى .

٢ - يقدم التقرير المشار اليه في المادة الى المحكمة التي يقع
في دائرتها المركز الرئيسي للشركة .

٣ - ويجب أن يشتمل التقرير على أسماء الشركاء المتضامنين
الحاليين والذين خرجوا من الشركة بعد وقوفها عن الدفع مع بيان
محل اقامة كل منهم وتاريخ اشهار خروجه من الشركة في السجل
التجاري .

(مادة ٦٩٤)

يجوز لدائن الشركة طلب اشهار افلاسها ولو كان شريكا فيها .
أما الشركاء غير الدائنين فلا يجوز لهم بصفتهم الفردية طلب اشهار
افلاس الشركة .

(مادة ٦٩٥)

يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها او بناء على طلب الشركة أن تؤجل
اشهار افلاسها لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اذا كان من المحتمل دعم
مركزها المالي . وفي هذه الحالة تأمر المحكمة باتخاذ ما تراه من تدابير
للمحافظة على موجودات الشركة .

(مادة ٦٩٦)

١ - اذا اشهر افلاس الشركة وجب اشهار افلاس جهيم الشركاء
المتضامنين فيها ، ويشمل اشهار افلاس الشريك التضامن الذي خرج
من الشركة بعد توقفها عن الدفع بشرط الا يكون قد انقضى من تاريخ
اشهار خروجه من الشركة في السجل التجاري مدة تجاوز السنة .

٢ - وتقضي المحكمة بحكم واحد باشهار افلاس الشركة والشركاء
المتضامنين فيها ولو لم تكن مختصة باشهار افلاس هؤلاء الشركاء .

٣ - وتعين المحكمة لتفليسة الشركة وتقليسات الشركاء المتضامنين
وكيلا واحدا او خماة وكلاء . ومع ذلك تكون كل تفليسة مستقلة عن
غيرها من التفليسات من حيث ادارتها وتحقيق ديونها وكيفية انتهائها .

(مادة ٦٩٧)

اذا طلب اشهار افلاس الشركة جاز للمحكمة ان تقضي أيضا باشهار
افلاس كل شخص قام باسمها بأعمال تجارية لحسابه الخاص وتصرف
في أموالها كما لو كانت أمواله الخاصة .

الفصل الخامس

الاجراءات المختصرة

(مادة ٦٩٠)

اذا تبين بعد جرد أموال المفلس أن قيمتها لا تزيد على الف
وخمسمائة جنيه جاز لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه او بناء على
طلب الوكيل أو أحد الدائنين أن يأمر بإجراء التفليسة وفقا للأحكام
الآتية :

١ - تخفض الى النصف المواعيد المنصوص عليها في المواد ٦٤٣ ،
٦٤٤ فقرة ثانية و ٦٤٥ فقرة ثانية و ٦٤٦ و ٦٤٧ فقرة ثالثة .

٢ - تكون جميع قرارات قاضي التفليسة غير قابلة للطعن فيها .

٣ - لا يعين مراقب للتفليسة .

٤ - لا تقرر اعانة للمفلس أو لمن يعاولهم .

٥ - في حالة الاعتراض على الديون عند تحقيقها يدعى الدائنون
للمداولة في الصلح خلال خمسة ايام من تاريخ انتهاء الفصل في
الاعتراضات .

٦ - يكون الصلح نافذا بمجرد الموافقة عليه في اجتماع الدائنين ،
ويجب ان يصدق عليه قاضي التفليسة في هذا الاجتماع .

٧ - لا يفيز وكيل التفليسة عند قيام حالة الاتحاد .

٨ - لا يجري الا توزيع واحد على الدائنين بعد الانتهاء من بيع
أموال التفليسة

الفصل الخامس - الاجراءات المختصرة

(المادة ٦٩٠)

يجوز لقاضي التفليسة اذا تبين بعد جرد أموال المفلس أن
قيمها لا تزيد على ١٥٠٠ جنيه ، ان يأمر بإجراء التفليسة وفقا
لأحكام المذكورة فيها ولا يوجد شرعا ما يمنع هذا الاجراء .

الفصل السادس

افلاس الشركات

(مادة ٦٩١)

فهذا بابا شركات المحاصة يجوز اشهار افلاس كل شركة تجارية
اذا وقفت عن دفع ديونها التجارية اثر اضطراب أعمالها المالية .
ويجوز اشهار الافلاس ولو كانت الشركة في دور التصفية .

الموافقة لازمة في جميع الأحوال إذا تضمن الصلح شروطا لا تتفق والشروط التي صدرت السندات بمقتضاها .

٢ - يصدر قرار الجمعية العمومية لاصحاب السندات وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

٣ - وفي الأحوال التي تكون فيها موافقة الجمعية العمومية لاصحاب السندات لازمة تؤجل دعوة الدائنين إلى الاجتماع للمداولة في الصلح إلى أن يصدر قرار الجمعية العمومية .

(مادة ٧٠٤)

١ - إذا انتهت تفليسة الشركة وتم الصلح مع واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين فلا يجوز تخصيص أموال الشركة للوفاء بشروط هذا الصلح أو لضمان تنفيذها ويبرأ الشريك الذي حصل على الصلح من التضامن .

٢ - وإذا تم الصلح مع الشركة وانتهت تفليسات الشركاء المتضامنين بالاتحاد استمرت الشركة قائمة إلا إذا كان موضوع الصلح التخلي عن أموالها .

وإذا انتهت تفليسة الشركة وتفليسات الشركاء بالصلح اعتبر كل صلح مستقلا عن غيره ولا تسرى شروطه إلا على دائني التفليسة الخاصة به .

(مادة ٧٠٥)

لا تحل الشركة بانتهاء تفليساتها بالاتحاد . ومع ذلك يجوز لقاضي التفليسة أن يقرر حل الشركة إذا تبين أن ما بقي من موجوداتها لا يكفي لمتابعة أعمالها على وجه مفيد .

الفصل السادس - افلاس الشركات

المواد (من ٦٩١ - ٧٠٥)

تبين نظام اشهار الافلاس للشركات التجارية إذا وقعت عن دفع ديونها التجارية أثر اضطراب أعمالها المالية ، وتطبق عليها الأحكام المذكورة في الباب الخامس من الافلاس والصلح الواقع منه ، مع قواعد أخرى في هذا الفصل ، منها عدم جواز اشهار الافلاس للشركة إلا بعد إذن أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، واذن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الأخرى ، وتقديم التقرير المشار إليه في المادة (٥٤٩) وجواز أن يطلب دائن الشركة اشهار افلاسها حتى لو كان هو شريكا فيها ، وجواز أن تؤجل المحكمة اشهار افلاس الشركة - لاجتمالك دعم مركزها المالي ، وبيان نظام الاشهار لافلاس الشركة ولكل شخص يقوم باسمها بأعمال تجارية لحسابه الخاص وتصرف في أموالها كأنها أمواله الخاصة ، وحق القاضي في إسقاط الحقوق المنصوص عليها في المادة (٥٨١) عن أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها ، وفي الزائهم بدفع ديون الشركة إذا كان الموجود فيها لا يكفي لوفاء عشرين في المائة على الأقل من ديونها ، وقيام ممثل الشركة مقامها في كل أمر يستلزم فيه القانون أخذ رأي المفلس أو حضوره ، ووجوب حضوره أمام قاضي التفليسة أو وكيلها عند

(مادة ٦٩٨)

١ - يجوز لقاضي التفليسة من تلقاء ذاته أو بناء على طلب الوكيل أو المراقب أو أحد الدائنين أن يقرر إسقاط الحقوق المنصوص عليها في المادة ٥٨١ عن أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها الذين ارتكبوا خطأ جسيمة أدت إلى اضطراب أعمال الشركة أو توقفها عن الدفع .

٢ - وإذا تبين أن موجودات الشركة لا تكفي لوفاء عشرين في المائة على الأقل من ديونها جاز لقاضي التفليسة أن يأمر بالزام أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين كلهم أو بعضهم بالتضامن بينهم أو بغير تضامن بدفع ديون الشركة كلها أو بعضها إلا إذا أثبتوا أنهم بذلوا في تدبير شؤون الشركة عناية الرجل المعتاد .

٣ - وتكون قرارات قاضي التفليسة المشار إليها في هذه المادة قابلة للطعن .

(مادة ٦٩٩)

يقوم ممثل الشركة التي أشهر افلاسها مقامها في كل أمر يستلزم فيه القانون أخذ رأي المفلس أو حضوره . وعلى ممثل الشركة الحضور أمام قاضي التفليسة أو وكيلها متى طلب منه ذلك والإدلاء بما يطلب منه من معلومات أو إيضاحات .

(مادة ٧٠٠)

يجوز لوكيل التفليسة بعد استئذان قاضي التفليسة أن يطلب الشركاء بدفع الباقي من حصصهم ولو لم يحل ميعاد استحقاقه . ولقاضي التفليسة أن يأمر بقصر هذه المطالبة على القدر اللازم لوفاء ديون الشركة .

(مادة ٧٠١)

لاتخضع سندات القرض التي أصدرتها الشركة لإجراء تحقيق الديون وتقبل هذه السندات بقيمتها الاسمية بعد خصم ما تكون الشركة قد دفعته منها .

وإذا اشترط أداء مكافأة عند الوفاء بسند القرض وجب قبول السند بقيمته الاسمية مضافا إليها الجزء الذي استحق من المكافأة حتى صدور الحكم بأشهار الافلاس .

(مادة ٧٠٢)

١ - توضع مقترحات الصلح بموافقة أغلبية الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وبموافقة الجمعية العامة غير العادية في الشركات الأخرى .

٢ - وتؤلى ممثل الشركة تقديم مقترحات الصلح في جمعية الدائنين

(مادة ٧٠٣)

١ - إذا كان الصلح خاصا بشركة أصدرت سندات قرض تربو على عشرين في المائة من مجموع ديونها ، فلا يجوز منحها الصلح إلا إذا وافقت على شروط الجمعية العامة لاصحاب هذه السندات . وتكون

(مادة ٧١١)

إذا امتنع أحد الدائنين عن قبض دينه أو كان غائبا أو تعذر معرفة محل إقامته جاز إيداع الدين خزائن المحكمة ، ويعتبر إيصال الإيداع فيما يتعلق برد الاعتبار بمثابة مخالصة .

(مادة ٧١٢)

١ - يقدم طلب رد الاعتبار والمستندات المؤيدة له إلى المحكمة التي أصدرت حكم إشهار الإفلاس .

٢ - وترسل المحكمة فوراً صورة من الطلب إلى النائب العام ، وتقوم بإخطار الدائنين الذين قبلت ديونهم في التفليسة بطلب رد الاعتبار .

٣ - وينشر ملخص الطلب على نفقة المدين في إحدى الصحف اليومية التي تصدر في دائرة المحكمة .

ويجب أن يشتمل هذا الملخص على اسم المدين وتاريخ صدور حكم إشهار الإفلاس وكيفية انتهاء التفليسة والتنبيه على الدائنين بتقديم معارضتهم إن كان لها مقتضى .

(مادة ٧١٣)

يقدم النائب العام إلى المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه صورة طلب رد الاعتبار تقريراً يشتمل على بيانات عن نوع الإفلاس والأحكام التي صدرت على المفسر في جرائم الإفلاس أو المحاكمات أو التحقيقات الجارية معه في هذا الشأن ورأى النائب العام في قبول طلب رد الاعتبار أو رفضه ، على أن يكون هذا الرأي مسيحياً .

(مادة ٧١٤)

لكل دائن لم يستوف حقه أن يقدم اعتراضاً على طلب رد الاعتبار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الطلب في الصحف . ويكون الاعتراض بطلب كتابي يقدم إلى المحكمة مع المستندات المؤيدة له .

(مادة ٧١٥)

تقوم المحكمة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة بإخطار الدائنين الذين قدموا اعتراضات على طلب رد الاعتبار بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطلب .

(مادة ٧١٦)

١ - تفصل المحكمة في طلب رد الاعتبار بقدر ما يكون قابلاً للظن فيكون أمام محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

٢ - وإذا رفض طلب رد الاعتبار فلا يجوز له تقديم طلب جديد إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ صدور الحكم النهائي برفضه .

(مادة ٧١٧)

إذا أحرزت قبل الفصل في طلب رد الاعتبار ، تحقيقات مع المفسر بشأن أحدهم جرائم الإفلاس أو أقامت عليه الدعوى الجنائية بذلك وجب على النائب العام إخطار المحكمة فوراً .

الطلب ، وجواز أن يطلب وكيل التفليسة من الشركاء دفع الباقي من حصصهم حتى لو لم يحل ميعاد استحقاقه ، وعدم خضوع سندات القرض التي أصدرتها الشركة لإجراءات تحقيق الديون ، وبيان ما قبل به هذه السندات ، ونظام وضع مقترحات الصلح ، وسلطة الجمعية العمومية في منح الصلح للشركة التي أصدرت سندات قرض تربو على عشرين في المائة من مجموع ديونها ، وبيان ما يترتب على انتهاء تفليسة الشركة بالصلح مع بعض الشركاء المتضامنين أو مع جميعهم من بقائها قائمة أو حلها . وكل ذلك لم يرد ما يمنعه شرعاً .

الفصل السابع - رد الاعتبار التجاري

(مادة ٧٠٦)

فيما عدا حالة الإفلاس بالتدليس ، تعود جميع الحقوق التي سقطت من المفسر طبقاً للمادة ٥٨١ بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ انتهاء التفليسة .

(مادة ٧٠٧)

١ - يجب أن يرد الاعتبار إلى المفسر ولو لم ينقض الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠٦ إذا أوفى جميع ديونه من أصل ومصرفات .

٢ - وإذا كان المفسر شركاً متضامناً في شركة حكم بإشهار إفلاسها وجب رد اعتبارها إذا أوفى حصته في ديون الشركة من أصل ومصاريف .

(مادة ٧٠٨)

يجوز رد الاعتبار إلى المفسر ولو لم ينقض الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠٦ في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا حصل على صلح من دائنيه ونفذ شروطه . ويسرى هذا الحكم على الشريك المتضامن في شركة حكم بإشهار إفلاسها إذا حصل الشريك على صلح خاص به وقام بتنفيذ شروطه .

٢ - إذا أثبت أن الدائنين قد أبرأوه من جميع الديون التي بقيت في ذمتهم بعد انتهاء التفليسة .

(مادة ٧٠٩)

إذا حكم بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس ، التقصر قسرياً على الاعتراف التجاري المفسر الأحكام العامة لرد الاعتبار مع عدم الأخذ بالشروط المنصوص عليها في المادتين ٧٠٧ و ٧٠٨ .

(مادة ٧١٠)

يشترط لرد الاعتبار التجاري إلى المفسر الذي صدر عليه حكم بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس الأخذ بالشروط العامة في الأحكام العامة لرد الاعتبار أن يكون قد أوفى كلاً من الديون المطلوبة منه من أصل ومصرفات أو أجرى تسوية عنها مع الدائنين .

٢ - وللتاجر الذى توقف عن دفع ديونه ، ولو طلب اشهار افلاسه ان يطلب الصلح الوافى من الافلاس اذا توافرت فيه الشروط المذكورة في الفقرة السابقة وعدم طلب الصلح خلال التيسار المنصوص عليه في المادة ٥٤٩

٢ - وفيما عدا شروط المحاصة ، يجوز منح الصلح الوافى من الافلاس لكل شركة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين . ومع ذلك لا يجوز منح هذا الصلح للشركة وهى في دود الصلح .

بما أن يتم

قرار افتتاح

(مادة ٧٢٠)

١ - لا يقبل طلب الصلح الوافى الا اذا كان الطالب قد بقرار من القاضى بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم هذه المدة بما تعرضه عليه الاحكام الخاصة بالاستيصال التجارية . ان وقوعه في

٢ - ولا يجوز لمدير الشركة طلب الصلح الا بعد الحصول على امر الى بذلك من اكلية الشراء في شركات التضامن والتوصية ، ومن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الاخرى .

(مادة ٧٢١)

١ - يجوز لورثة التاجر ان يطلبوا الصلح اذا قرروا الاستمرار في التجارة وكان مورثهم ممن يجوز له الحصول عليه .

٢ - ويجب ان يطلب الورثة الصلح خلال ثلاثة اشهر من تاريخ وفاة مورثهم . واذا اغترض احد الورثة على طلب الصلح وجب ان تسمع المحكمة اقواله ثم تفصل في الطلب وفقا لمصلحة ذوى الشأن .

(مادة ٧٢٢)

لا يجوز للمدين اثناء تنفيذ الصلح ان يطلب منحه صلحا آخر .

(مادة ٧٢٣)

لا يجوز الفصل في اى طلب خاص باشهار افلاس المدين الا بعد ان يقضى برفض الصلح الوافى من الافلاس .

(مادة ٧٢٤)

يقدم طلب الصلح الى المحكمة الابتدائية المختصة باشهار الافلاس ويبين في الطلب اسباب اضطراب الاعمال ومقترحات الصلح وضمانات تنفيذها .

(مادة ٧٢٥)

١ - يقدم مع طلب الصلح ما يأتى :

(أ) الوثائق المؤيدة للبيانات المذكورة فيه .

(ب) شهادة من مكتب السجل التجارى تثبت مراعاة احكام السجل خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح .

وعلى المحكمة وقف الفصل في طلب رد الاعتبار حتى انتهاء التحقيقات او صدور الحكم النهائي في الدعوى الجنائية .

(مادة ٧١٨)

اذا صدر على المدين حكم بالادانة في احدى جرائم الافلاس بعد صدور امر رد الاعتبار . اعتبر انفراد كان لم يكن ولا يجوز للمدين الحصول على رد الاعتبار بعد ذلك الا بالشروط المنصوص عليها في المادتين ٧٠٩ و ٧١٠

الفصل السابع - رد الاعتبار التجارى

المواد (من ٧٠٦ - ٧١٨)

تقرر هذه المواد وجوب عودة جميع الحقوق التى سقطت عن المفسد طلب بمادة (٥٨١) بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء التفليس ، وذلك فيما عدا حالة افلاس بالتدليس - ولا تستلزم هذه المدة اذا اوى المفسد جميع ديونه ، او اوى حصته في ديون الشركة اذا كان شريكا مصصما في شركة حكم باشهار افلاسها ، ويجوز رد الاعتبار بدون اسقاط هذه المدة اذا حصل على صلح من دائنيه وبعد شروطه . او ايت ان الدائنين قد ابرأوه من جميع الديون الباقية في ذمته بعد انتهاء التفليس ، وفيها نظام رد الاعتبار لمن ادين في احدى جرائم الافلاس بالتفليس ، والافلاس بالتدليس . وتبين ان ايداع المدين خزائن المحكمة الدين الذى لم يقبضه احد الدائنين يكفى في رد اعتباره بطريق اوفاء فهو كمخالصة ، لما بين الاجراءات التى تتبع لرد الاعتبار من تقديم الطلب الى المحكمة واخطار الدائنين ونشر ملخص الطلب في احدى الصحف ، وما يقوم به النائب العام في هذا الصدد وحق الاعتراض ممن لم يستوف دينه على رد الاعتبار للتاجر وواجب المحكمة نحو هذا الاعتراض . كما تحكم يوقف الفصل في الطلب اذا اجريت قبل الفصل في رد الاعتبار تحقيقات مع المفسد بشأن احدى جرائم الافلاس او اقيمت عليه دعوى جنائية بذلك وتحكم بالغاء قرار رد الاعتبار اذا حكم بادانته في احدى هذه الجرائم بعد صدور هذا القرار .

ورد الاعتبار للتاجر حق اذا زال السبب الذى جرده من هذه الحقوق ، ومن المقرر شرعا : اذا زال السبب زال السبب . والاجراءات المذكورة امور تنظيمية لولى الامر ان يتخذها حيث لم يرد ما يمنعها شرعا .

الفصل الثامن - الصلح الوافى من الافلاس

(مادة ٧١٩)

١ - لكل تاجر لم يرتكب تدليسا او خطأ لا يصدر عن التاجر العادى ، ان يطلب الصلح الوافى من الافلاس اذا اضطرت أعماله المالية اضطرابا من شأنه ان يؤدى الى توقفه عن الدفع .

(مادة ٧٢٩)

إذا قضت المحكمة برفض طلب الصلح جاز أن تحكم على التاجر بعرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيها إذا تبين لها أنه تعهد بالإهم باضطراب أعماله المالية أو أحداث الاضطراب فيها . كما يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء ذاتها بإشهار الإفلاس إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك .

(مادة ٧٣٠)

١ - إذا قررت المحكمة قبول طلب الصلح وجب أن تأمر بافتتاح الاجراءات . وتعين المحكمة في قرارها وكلا أو أكثر لمباشرة اجراءات الصلح ومتابعتها .

٢ - وللمحكمة أن تأمر المدين بأن يودع خزانة المحكمة امانة نقدية لمواجهة مصروفات الاجراءات .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بإلغاء اجراءات الصلح أو بوقفها إذا لم يودع المدين الامانة في الميعاد الذي عينته .

(مادة ٧٣١)

١ - - تعين المحكمة التي قضت بافتتاح اجراءات الصلح احد قضاتها ليكون مشرفا عليه .

٢ - ولا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها القاضي المشرف على الصلح الا اذا نص القانون على جواز ذلك . وتسرى على الطعن الاحكام المنصوص عليها في المادة ٥٧٤ .

(مادة ٧٣٢)

يعين وكيل الصلح وفقا للمادة ٥٦٥ ، ويسرى عليه الحظر المنصوص عليه في المادة ٥٦٦

(مادة ٧٣٣)

١ - نبليح المحكمة الوكيل القرار الصادر بتعيينه في اليوم التالي لصدور القرار .

٢ - ويقوم الوكيل خلال خمسة ايام من تاريخ تبليغه بالتعيين بتنفيذ القرار الصادر بافتتاح اجراءات الصلح في السجل التجاري ونشر ملخصه مصحوبا بدعوة الدائنين الى الاجتماع في صحيفة يومية يعينها القاضي المشرف .

٣ - وعلى الوكيل أن يرسل في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة الدعوة الى الاجتماع مصحوبة بمقترحات الصلح الى الدائنين المعلومه عناوينهم .

(مادة ٧٣٤)

١ - يقوم القاضي المشرف فور صدور قرار افتتاح اجراءات الصلح باقفال دفاتر المدين ويضع عليها توقيعته .

٢ - ويباشر الوكيل فور تبليغه بالتعيين اجراءات الجرد بحضور المدين وكتاب المحكمة .

(ج) شهادة من غرفة التجارة تفيد مزاولة التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح .

(د) الدفاتر التجارية الالزامية .

(هـ) صورة من آخر ميزانية وحساب الارباح والخسائر .

(و) بيان اجمالي بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على طلب الصلح .

(ز) بيان تفصيلي بالاموال المنقولة وغير المنقولة وقيمتها التقريبية لطلب الصلح .

باسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم او اديان الضامنة لها .

فيما اذا كان الطلب خاصا بشركة وجب أن يكون مصحوبا بصورة من عقد تأسيسها مصدق عليها من مكتب السجل التجاري والوثائق المثبتة لصفة مقدم الطلب وصورة من قرار الشركاء او الجمعية العامة بطلب الصلح وبيان باسماء الشركاء المتضامنين وعناوينهم .

٣ - ويجب أن تكون الوثائق مؤرخة وموقعة من طالب الصلح . واذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن الطلب اسباب ذلك .

(مادة ٧٣٦)

للمحكمة التي تنظر في طلب الصلح ان تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على اموال المدين أو ادارتها الى أن يتم الفصل في الطلب .

(مادة ٧٣٧)

١ - يجوز للمحكمة أن تدب خيرا لاجراء تحريات عن حالة المدين المالية واسباب اضطرابها وتقديم تقرير بذلك .

٢ - وتفصل المحكمة في طلب الصلح على وجه السرعة .

(مادة ٧٣٨)

على المحكمة أن تقضى برفض طلب الصلح في الأحوال الآتية :

١ - اذا لم يقدم طالب الصلح الوثائق والبيانات المنصوص عليها في المادة ٧٣٥ أو قلّمها ناقصة دون مسوغ

٢ - اذا سبق الحكم على التاجر بالادانة في احدى جرائم الإفلاس بالتدليس أو في جريمة التزوير أو السرقة أو النصب أو خيانة الامانة أو الإفلاس أو اصدار شيك لا يقابله رصيد كاف للوفاء بقيمته .

٣ - اذا اعتزل التجارة أو لجأ الى الفرار .

بمقدار كل دين على حدة والمستندات التي تؤيده والتأمينات التي تضمنه ان وجدت وما يراه بشأن قبوله او رفضه .

٢ - ولوكيل ان يطلب من الدائنين تقديم ايضاحات عن الدين أو كلمة مستنداته أو تعديل مقداره أو صفاته .

(مادة ٧٤١)

١ - على الوكيل ايداع قائمة الديون بالمحكمة . ويجب أن يتم الايداع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار افتتاح اجراءات الصلح . ويجوز عند الاقتضاء اطالة الميعاد بقرار من القاضي المشرف .

٢ - ويقوم الوكيل في اليوم التالي للايداع بنشر بيان بوقوعه في صحيفة يومية يعينها القاضي المشرف وعلى الوكيل ان يرسل الى الدائنين وإلى كل دائن نسخة من قائمة الديون وبيان المبالغ التي يرى قبولها من كل دين .

٣ - ولكل ذي مصلحة الاطلاع على القائمة المودعة بالمحكمة .

(مادة ٧٤٢)

للمدين ولكل دائن ورد اسمه بقائمة الديون أن يعارض في الديون المدرجة بها خلال عشرة ايام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول الايداع . ويقدم الاعتراض الى القاضي المشرف ويجوز ارساله بكتاب مسجل أو ببرقية ، ولا يضاف الى هذا الميعاد ميعاد للمسافة .

(مادة ٧٤٣)

١ - يضع القاضي المشرف بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة نهائية بالديون غير المعترض عليها ويؤشر على البيان الخاص بالدين بما يفيد قبوله ومقدار ما قبل منه .

٢ - ويجوز للقاضي المشرف اعتبار الدين معترضا عليه ولو لم يقدم بشأنه أى اعتراض .

٣ - ويفصل القاضي المشرف في الديون المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض .

٤ - ويخطر القاضي المشرف ذوي الشأن بميعاد الجلسة قبل انعقادها بثلاثة ايام على الأقل كما يبلغهم القرار الصادر في الاعتراض فور صدوره .

(مادة ٧٣٥)

١ - يبقى المدين بعد صدور قرار افتتاح اجراءات الصلح قائما على ادارة امواله بإشراف الوكيل . وله أن يقوم بجميع التصرفات العادية التي تنفيها أعماله التجارية ومع ذلك لا تسرى على الدائنين التبرعات التي يجريها المدين بعد صدور القرار المذكور .

٢ - ولا يجوز للمدين بعد صدور القرار أن يعقد صلحا أو رهنا أو أن يجري تصرفا نافلا للملكية لا تستلزمه أعماله التجارية العادية الا بعد الحصول على اذن من القاضي المشرف . وكل تصرف يتم على خلاف ذلك لا يسرى على الدائنين .

(مادة ٧٣٦)

١ - توقف الدعاوى واجراءات التنفيذ الموجهة الى المدين بمجرد صدور قرار الصلح ولا يفيد من هذا الحكم المدينون المتضامنون مع المدين أو كفالؤه في الدين . أما الدعاوى المرفوعة من المدين واجراءات التنفيذ التي يشرها فتبقى سارية مع ادخال الوكيل فيها .

٢ - ولا يجوز بعد صدور قرار الصلح التمسك قبل الدائنين بقيود الرهون وحقوق الامتياز المقررة على اموال المدين .

(مادة ٧٣٧)

لا يترتب على صدور قرار افتتاح اجراءات الصلح حلول آجال الديون التي على المدين .

(مادة ٧٣٨)

إذا أخفى المدين بعد تقديم طلب الصلح جزءا من امواله أو أنفذه أو أجرى بسوء نية تصرفات ضارة بالدائنين أو تصرفات مخالفة لأحكام المادة ٧٣٥ جاز للمحكمة من تلقاء ذاتها أن تأمر بالغاء اجراءات الصلح .

(مادة ٧٣٩)

١ - على جميع الدائنين ، ولو كانت ديونهم غير حالة أو مضمونة بتأمينات خاصة أو ثابتة بأحكام نهائية ، أن يسلموا الوكيل خلال عشرة ايام من تاريخ نشر ملخص القرار الصادر بافتتاح اجراءات الصلح في الصحيفة مستندات ديونهم مصحوبة ببيان هذه الديون وتأميناتها ان وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي يوم صدور القرار . ويجوز ارسال البيان والمستندات الى الوكيل بكتاب مسجل مع عام الوصول .

٢ - ويكون الميعاد المذكور في الفقرة السابقة عشرين يوما بالنسبة الى الدائنين المقيمين خارج الجمهورية .

(مادة ٧٤٠)

١ - يضع الوكيل بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة باسماء الدائنين الذين طلبوا الاشتراك في اجراءات الصلح بيانا

(مادة ٧٤٤)

- ١ - يجوز الطعن في القرار الصادر من القاضي المشرف بقبول الدين أو رفضه .
- ٢ - ولا يترتب على الطعن وقف إجراءات الصلح إلا إذا أمر القاضي بذلك .
- ٣ - ويجوز للقاضي قبل الفصل في الطعن أن يأمر بقبول الدين مؤقتا بمبلغ يحدده .
- ٤ - ولا يجوز قبول الدين مؤقتا إذا رفعت بشأنه دعوى جنائية .
- ٥ - وإذا كان الاعتراض على الدين متعلقا بتأميناته ، وجب قبوله بوصفه ديناً عادياً .

(مادة ٧٤٥)

- ١ - لا يجوز أن يشترك في إجراءات الصلح الدائنون الذين لم يقدموا مستندات ديونهم في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٤٣ ولا الدائنون الذين لم تقبل ديونهم نهائياً أو مؤقتاً .

(مادة ٧٤٦)

- ١ - يعين القاضي المشرف بعد الانتهاء من تحقيق الديون ميعاداً لاجتماع الدائنين للمداولة في مقترحات الصلح . وترسل الدعوة إلى حضور هذا الاجتماع إلى كل دائن قبل دينه نهائياً أو مؤقتاً . ويجوز للقاضي المشرف أن يأمر بنشرها في صحيفة يومية يهيئها .

(مادة ٧٤٧)

- ١ - يودع الوكيل المحكمة قبل الميعاد المعين لاجتماع الدائنين بخمسة أيام على الأقل تقريراً عن حالة المدين المالية وأسباب اضطرابها وبياناً بأسماء الدائنين الذين لهم الحق في الاشتراك في إجراءات الصلح .
- ٢ - ويجب أن يتضمن التقرير رأي الوكيل في الشروط التي اقترحها المدين للصلح .

(مادة ٧٤٨)

- ١ - يتولى القاضي المشرف رئاسة اجتماع الدائنين .
- ٢ - ويجوز للدائن أن يقيم عنه وكيلًا خاصاً في حضور الاجتماع ويجب أن يحضر المدين بنفسه ولا يجوز أن يقيم عنه وكيلًا في الحضور بدلاً عنه إلا بعد أن يقبله القاضي المشرف .

(مادة ٧٤٩)

- ١ - لا تجوز المداولة في شروط الصلح إلا بعد تلاوة تقرير الوكيل عن حالة المدين المالية . ويجوز للمدين تعديل شروط الصلح في أثناء المداولة .

(مادة ٧٥٠)

- ١ - لا يقع الصلح إلا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائياً أو مؤقتاً بشرط أن يتبنوا حائزين لثلثي قيمة هذه الديون . ولا يحسب في هاتين الأغليبتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب ديونهم .

- ٢ - وإذا كان الصلح خاصاً بشركة أصدرت سندات قرض وجب مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٠٣ .

(مادة ٧٥١)

- ١ - يسرى على الصلح الوافى من الإفلاس الحظر المنصوص عليه في المادة ٦٥٨ .

- ٢ - ويسرى في شأن اشتراك الدائنين أصحاب التأمينات العينية في التصويت على الصلح الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٥٠ .

(مادة ٧٥٢)

- ١ - يوقع الصلح في الجلسة التي تم فيها التصويت عليه والا كان لاغياً .

(مادة ٧٥٣)

- ١ - يحذر محضر بما تم في جلسة الصلح يوقعه القاضي المشرف والوكيل والدائنين والمشترون الحاضرون .

- ٢ - ولا يجوز تنفيذ الصلح إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ التوقيع على محضره ويجوز لكل ذي مصلحة خلال هذا الميعاد أن يبلغ القاضي المشرف كتابة بما لديه من ملاحظات بشأن الصلح .

- ٣ - وعلى القاضي المشرف خلال ثلاثة أيام من انقضاء الميعاد المذكور في الفقرة السابقة أن يصدر قراراً بالغاء الصلح أو بالتصديق عليه .

- ٤ - ويجب أن يكون قرار الغاء الصلح مسبباً . ويكون هذا القرار قابلاً للطعن .

- ٥ - ويصبح الصلح نافذا بمجرد صدور قرار التصديق عليه ولا يجوز الطعن فيه .

- ١ - ويعين القاضي في هذا القرار من بين الدائنين مراقباً أو أكثر للإشراف على تنفيذ شروط الصلح وإبلاغ المحكمة بما يقع من المدين من مخالفات لهذه الشروط .

(مادة ٧٥٩)

- ١ - يطلب المراقب المعين للإشراف على تنفيذ شروط الصلح من المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من تنفيذ شروط الصلح اصدار قرار باقفال الاجراءات ويعلن هذا الطلب بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٧٣٣
- ٢ - ويصدر قرار اقفال الاجراءات خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الصحف ويسجل هذا القرار في السجل التجارى وفقا للاحكام الخاصة بهذا السجل .

(مادة ٧٦٠)

- ١ - يبطل الصلح اذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من جانب المدين ويحظر تدليس على وجه الخصوص اخفاء الاموال او ابطال الديون او تعمد المبالغة في تقديرها . ويجب ان يطلب ابطال الصلح خلال ستة اشهر من اليوم الذى يظهر فيه التدليس والا كان الطلب غير مقبول . وفي جميع الاحوال لا يكون طلب ابطال الصلح مقبولا اذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور قرار التصديق على الصلح .
- ٢ - ويترتب على ابطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذى ضمن تنفيذ شروطه .
- ٣ - ولا يلزم الدائنون برد الاجزاء التى قبضوها من الديون قبل الحكم بابطال الصلح .

(مادة ٧٦١)

- ١ - اذا لم يقم المدين بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخه .
- ٢ - ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذى ضمن تنفيذ شروطه . ويجب تكليفه بحضور الجلسة التى ينظر فيها طلب الفسخ .

(مادة ٧٦٢)

- ١ - يقدر القاضى المشرف اجر الوكيل ويودع القسار الصادر بذلك المحكمة فى اليوم التالى لصدوره .
- ٢ - ويجوز لكل ذى مصلحة ان يعترض على القرار خلال ثلاثة ايام من تاريخ الابداع ويكون القرار الصادر فى الاعتراض نهائيا .

الفصل الثامن - الصلح الواقعى من الافلاس

المواد (من ٧١٩ - ٧٦٢)

هذه المواد خاصة بطلب الصلح مع الدائنين قبل ان يشهر افلاس المدين ، فتجيزه لكل تاجر لم يرتكب تدليسا او خطأ لا يصدر عن التاجر العادى ، وتبين موعد تقديم الطلب وتشرط فى صاحبه ان يكون قد زوال التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب وقام خلالهما بما تفرضه الاحكام الخاصة بالسجل التجارى والدفاتر التجارية ، كما تشرط ان يحصل مدير الشركة الطالبة للصلح على اذن من اغلبيية الشركاء فى شركات التضامن والتوصية

(مادة ٧٥٤)

- ١ - يجوز ان يتضمن الصلح منح المدين آجالا لوفاء الديون كما يجوز ان يتضمن ابراء المدين من جزء من الدين .
- ٢ - ويجوز ان يعقد الصلح بشرط الوفاء اذا ايسر المدين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الصلح . ولا يعتبر المدين قد ايسر الا اذا زادت قيمة موجوداته على الديون المترتبة عليه .
- ٣ - وللدائنين ان يطلبوا كفيلا او أكثر لضمان تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٧٥٥)

- ١ - يعلن القرار الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية التى يشهر بها حكم الافلاس ويشتمل الملخص الذى ينشر فى الصحف على اسم المدين ومحل اقامته ورقم قيده فى السجل التجارى وتاريخ قرار التصديق وملخص اهم شروط الصلح .
- ٢ - وعلى المراقب المعين للإشراف على تنفيذ شروط الصلح بوصفه نائبا عن الدائنين وخلال عشرة ايام من تاريخ صدور قرار التصديق على الصلح قيد ملخص هذا القرار فى كل ادارة من ادارات الشهر العقارى يقع فى دائرتها عقار للمفلس . ويترتب على هذا القيد انشاء رهن على العقارات المذكورة لضمان حقوق الدائنين الذين يسرى عليهم الصلح ما لم ينص فى الصلح على غير ذلك .
- ٣ - ويطلب المراقب شطب الرهن بعد تنفيذ شروط الصلح .

(مادة ٧٥٦)

- ١ - يسرى الصلح على جميع الدائنين الذين تعتبر ديونهم عادية وفقا لاحكام الافلاس ولو لم يشتركوا فى اجراءاته او لم يوافقوا عليه .
- ٢ - ولا يفيد من الصلح المدينون المتضامنون مع المدين او كفلاءه فى الدين . ومع ذلك اذا وقع الصلح مع شركة افساد من شروطه الشركاء المسؤولون فى جميع اموالهم عن ديونها الا اذا نص الصلح على غير ذلك .
- ٣ - ولا يسرى الصلح على ديون النفقة ولا على الديون التى نشأت بعد صدور القرار بافتتاح اجراءات الصلح .

(مادة ٧٥٧)

يجوز للمحكمة ان تمنح المدين آجالا للوفاء بالديون التى لا يسرى عليها الصلح بشرط الا تتجاوز الاجل المقرر فى الصلح .

(مادة ٧٥٨)

لا يترتب على الصلح حرمان المدين من الاجال التى تكون ابعدهمى من الاجل المقرر فى الصلح .

فسخ الصلح إذا لم يتم المدين بتنفيذ شروطه ، وتقدير القاضي المشرف اجرا للوكيل ، وكل هذه اجراءات وتنظيمات يجوز لولي الامر اتخاذها لتحقيق المصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفصل التاسع

جرائم الافلاس والصلح الوافي منه

(مادة ٧٦٣)

تسرى في شأن الجرائم المتعلقة بالافلاس والصلح الوافي منه الاحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات .

(مادة ٧٦٤)

لا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية بالافلاس أو بالتدليس أو بالتفسير أى تعديل في الاحكام المتعلقة باجراءات التفليسة ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(مادة ٧٦٥)

١ - على وكيل التفليسة أو وكيل الصلح الوافي من الافلاس ان يقدم للنيابة العامة جميع ما تطلبه من وثائق ومستندات وايضاحات ومعاومات .

٢ - وتبقى الوثائق والمستندات اثناء التحقيق أو المحاكمة محفوظة لدى المحكمة الجنائية ويكون من حق الوكيل أو المراقب الاطلاع عليها وطلب نسخ رسمية منها ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك .

٣ - وترد الوثائق والمستندات بعد انتهاء التحقيق أو المحاكمة الى الوكيل أو المراقب مقابل ايصال .

(مادة ٧٦٦)

ينشر ملخص الحكم الذى يصدر بالادانة في جرائم الافلاس أو الصلح الوافي منه على نفقة التفليسة أو المحكوم عليه بالكيفية التى تقررها المحكمة .

(مادة ٧٦٧)

إذا كانت الجريمة تتفق باتفاق عقده المدين مع أحد الدائنين لمنع الدائن مزايا خاصة مقابل التصويت على الصلح أو اضرارا بباقي الدائنين جاز للمحكمة الجنائية أن تقضى من تلقاء ذاتها بابطال هذا الاتفاق وبإلزام الدائن برد ما استولى عليه بمقتضى الاتفاق الباطل ولو صدر الحكم في الجريمة بالبراءة . والمحكمة أن تقضى أيضا بناء على طلب ذوى الشأن بالتعويض عند الاقتضاء .

ومن الجمعية العامة غير العادية في الشركات الاخرى ، وتجزير للورثة طلب هذا الصلح بشروط معينة وفي ميعاد محدد ، وتبين انه لا يجوز للمدين اثناء تنفيذ الصلح ان يطلب صلحا آخر مع الدائنين انفسهم ، كما لا يجوز الفصل في أى طلب خاص باشهار افلاس المدين الا بعد رفض الصلح الوافي من الافلاس ، وتبين الجهة التى يقدم اليها الطلب وما يجب ان يرافقه من أوراق . وما تقوم به المحكمة نحو المحافظة على اموال المدين حتى يتم الفصل فى طلبه ، ونحو انتداب خبير لاجراء تحريات عن حالة المدين والفصل فى الطلب على وجه السرعة ، وتلزم المحكمة برفض طلب الصلح عند عدم تقديم الوثائق والبيانات المذكورة فى المادة (٧٢٥) كاملة ، وعندما يكون قد سبق عليه حكم بالادانة فى إحدى جرائم الافلاس بالتدليس أو فى جريمة التزوير وما يماثلها ، وعند اعتزاله التجارة أو لجوئه الى الفرار . وإذا حكمت برفض الصلح يجوز أن تحكم على التاجر بغرامة إذا تبين انه تعدد الابهام باضطراب اعماله المالية . وتبين ما تقوم به المحكمة اذا قررت قبول طلب الصلح ، وتوجب تعيين وكيل للصلح وتبين ما يجب عليه أن يعمل الوكيل والقاضى المشرف ، وتحدد الأعمال التى يجوز للمدين بعد صدور قرار افتتاح اجراءات الصلح أن يزاولها والتى يمنع منها وما يتبع بخصوص الدعاوى واجراءات التنفيذ الموجهة الى المدين ، وتذكر أن صدور هذا القرار لا يلزم منه حلول اجال الدين ، وان المحكمة يجوز لها أن تأمر بالغاء اجراءات الصلح اذا اخفى المدين بعد تقديم الطلب جزءا من امواله أو قام بأعمال تضر الدائنين أو بتصرفات مخالفة لاحكام المادة (٧٢٥) وتلزم الدائنين بتسليم مستنداتهم للوكيل خلال مدة معينة ، وعليه أن يضع قائمة بأسمائهم مع بيانات أخرى ، وان يودعها بالمحكمة فى موعد معين ، وان ينشر بيانا بذلك وتبين حق الاعتراض على الديون المدرجة فى القائمة ونظام تقديمه ، وما يقوم به القاضى المشرف ازاء ذلك .

كما تبين جواز الطعن فى قرار قبول الدين أو رفضه وآثاره ، ونظام اجتماع الدائنين للمداولة فى مقترحات الصلح ، ووجوب ايداع تقرير عن حالة المدين قبل موعد الاجتماع الذى يرأسه القاضى المشرف ويحضره الدائن أو وكيله ، ويحضره المدين بنفسه أو وكيله عند عذر مقبول ، وتبين نظام المداولة ووجوب موافقة الاغلبية على الصلح وتوقيعه فى الجلسة نفسها وسريان الحظر المنصوص عليه فى المادة (٦٥٨) على هذا الصلح ، ونظام تحرير محضر بما تم فى الجلسة وميعاد تنفيذ الصلح ، واصدار قرار الغاء الصلح أو التصديق عليه ،

وجواز تضمين الصلح منح المدين أجلا للوفاء أو ابراء من جزء من الدين وان يعقد بشرط الوفاء اذا أسرى فى موعد معين ، مع طلب الكفيل لضمان التنفيذ ، كما توجب اعلان القرار الصادر بالتصديق على الصلح وتبين كيفيته ، وما يلزم المعين للإشراف على التنفيذ نحو هذا القرار ، وفى هذه المواد بيان من يسرى الصلح عليه من الدائنين وما يسرى عليه من الديون ، وجواز منح المحكمة للمدين أجلا للوفاء بالديون التى لا يسرى عليها الصلح ، وحق المدين فى التمتع بالاجال الأبعد مدى ، وفيها نظام انتهاء الاجراءات عند انتهاء تنفيذ شروط الصلح ، وفيها بطلان الصلح اذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من المدين ، ونظام تقديم الطلب باطلاله ، وما يترتب عليه ، وجواز طلب

تتطلبه من وثائق وغيرها ، وتحفظ أثناء التحقيق لدى المحكمة الجنائية وترد بعد انتهاء التحقيق أو المحاكمة الى الوكيل مقابل ائصال ، وينشر ملخص حكم الادانة بالكيفية التي تقررها المحكمة ، وفيما أن الجريمة خاصة مقابل التصويت على الصلح ، أو اضرارا بباقي الدائنين يجوز اذا كانت تتعلق باتفاق عقده المدين مع أحد الدائنين لمنح الدائن مزايا للمحكمة ابطال هذا الاتفاق والزام الدائن برد ما استولى عليه ، والقضاء بالتعويض عند الاقتضاء .

مبدأ العقوبة على المخالفة مبدأ مقرر في الشريعة في باب التعزير على كل مخالفة لم يرد في شأنها عقوبة مقدرة من الشارع ، وما ذكر في هذه المواد من اجراءات يجوز لولى الأمر أن يتخذها للمصلحة حيث لا يوجد ما يمنعها شرعا .

الفصل التاسع

جرائم الافلاس والصلح الوافى منه

المواد (من ٧٦٣ - ٧٦٧)

فيها بيان سريان الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات على الجرائم المتعلقة بالافلاس والصلح الوافى منه ، وان اقامة الدعوى الجنائية بالافلاس بالتدليس أو التقصير لا يترتب عليها تعديل في الأحكام المتعلقة باجراءات التفليسة مالم ينص القانون على غير ذلك ، وفيها وجوب تقديم وكيل التفليسة أو الصلح للنيابة العامة كل ما

الفهرس

الصفحة	المواد	الموضوع
٥٤٤	—	(أولا) بيان السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس عن تشكيل لجان خاصة للنظر في أعمال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية ...
٥٤٥	—	(ثانيا) بيان السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس عن مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية ...
٥٤٦	—	(ثالثا) تقرير لجنة الشريعة الإسلامية عن الاقتراح بمشروع قانون التجارة : ألفاء السيد العضو الأستاذ الدكتور محمد كامل إيله (رئيس اللجنة) ...

الصفحة	المواد	البيان
		الباب الأول
		التجارة بوجه عام
٣	١ - ٢	أحكام عامة
٣ - ٤	٣ - ٨	الفصل الأول : الأعمال التجارية
٤ - ٥	٩ - ١٨	الفصل الثاني : التاجر
٥ - ٦	١٩ - ٢٨	الفصل الثالث : الدفاتر التجارية
٦ - ٩	٢٩ - ٥٠	الفصل الرابع : السجل التجاري
٩ - ١٠	٥١ - ٦١	الفصل الخامس : المتجر
		الباب الثاني
		الالتزامات التجارية
١١ - ١٣	٦٢ - ٨٥	أحكام عامة
١٣ - ١٤	٨٦ - ١٠٣	الفصل الأول : البيع التجاري
		الفرع الأول - أحكام عامة
		الفرع الثاني - بعض أنواع البيوع التجارية
١٤ - ١٥	١٠٤ - ١٠٦	١ - البيع بالتقسيط
		٢ - البيوع البحرية
		(أ) بيوع القيام
١٥ - ١٦	١٠٧ - ١١٧	البيع سيف
١٦ - ١٧	١١٨ - ١٢٦	البيع فوب
١٧	١٢٧	(ب) بيوع الوصول
١٧ - ١٨	١٢٨ - ١٣٧	٣ - عقد التوريد
١٨ - ١٩	١٣٨ - ١٤٨	الفصل الثاني : الرهن التجاري
١٩ - ٢٠	١٤٩ - ١٦٣	الفصل الثالث : الإيداع في المستودعات العامة
		الفصل الرابع : الوكالة التجارية
٢١ - ٢٢	١٦٤ - ١٨١	الفرع الأول - أحكام عامة
		الفرع الثاني - بعض أنواع الوكالة التجارية
٢٢ - ٢٣	١٨٢ - ١٩٢	١ - الوكالة بالعمولة
٢٣ - ٢٥	١٩٣ - ٢٠٦	٢ - وكالة العقود
٢٥	٢٠٧ - ٢١٥	٣ - التمثيل التجاري
٢٥ - ٢٧	٢١٦ - ٢٣٢	الفصل الخامس : السهمرة
		الفصل السادس : النقل

الصفحة	المواد	البيان
٢٧	٢٤١ - ٢٣٣	الفرع الأول - أحكام عامة
٣٢ - ٢٧	٢٧٨ - ٢٤٢	الفرع الثاني - نقل الأشياء
٣٤ - ٣٢	٢٩٦ - ٢٧٩	الفرع الثالث - نقل الأشخاص
٣٥ - ٣٤	٣٠٦ - ٢٩٧	الفرع الرابع - الوكالة بالعمولة للنقل
٣٦ - ٣٥	٣٢٠ - ٣٠٧	الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوى
		الفصل السابع : عمليات البنوك :
٣٧ - ٣٦	٣٢٩ - ٣٢١	الفرع الأول - وديعة النقود
٣٧	٣٣٦ - ٣٣٠	الفرع الثاني - وديعة الأوراق المالية
٣٩ - ٣٨	٣٤٥ - ٣٣٧	الفرع الثالث - إيجار الخزائن
٤٠	٣٥٥ - ٣٤٦	الفرع الرابع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي)
٤٠	٣٥٨ - ٣٥٦	الفرع الخامس - فتح الاعتماد
٤١ - ٤٠	٣٦٩ - ٣٥٩	الفرع السادس - الاعتماد المستندي
٤١	٣٧٢ - ٣٧٠	الفرع السابع - الخصم
٤٢ - ٤١	٣٧٨ - ٣٧٣	الفرع الثامن - خطاب الضمان
٤٣ - ٤٢	٣٩٤ - ٣٧٩	الفرع التاسع - الحساب الجارى
		الباب الثالث
		الفصل الأول : الأوراق التجارية :
٤٤ - ٤٣	٤٠٤ - ٣٩٥	الفرع الأول - إنشاء الكمبيالة
٤٥ - ٤٤	٤١٥ - ٤٠٥	الفرع الثاني - التظهير
٤٦ - ٤٥	٤٢٣ - ٤١٦	الفرع الثالث - مقابل الوفاء
٤٧ - ٤٦	٤٣٢ - ٤٢٤	الفرع الرابع - القبول
٤٧	٤٣٦ - ٤٣٣	الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي
٤٨ - ٤٧	٤٤١ - ٤٣٧	الفرع السادس - الاستحقاق
٤٩ - ٤٨	٤٥٤ - ٤٤٢	الفرع السابع - الوفاء
٥٢ - ٤٩	٤٦٧ - ٤٥٥	الفرع الثامن - الرجوع
٥٣ - ٥٢	٤٧٦ - ٤٦٨	الفرع التاسع - التدخل
٥٣	٤٧٩ - ٤٧٧	الفرع العاشر - تمديد النسخ
٥٤ - ٥٣	٤٨١ - ٤٨٠	الفرع الحادى عشر - الصور
٥٤	٤٨٢	الفرع الثانى عشر - التحريف

الصفحة	المواد	البيان
٥٤	٤٨٥-٤٨٣	الفرع الثالث عشر - إنقضاء الدعوى
٥٥-٥٤	٤٨٩-٤٨٦	الفصل الثاني : السند الإذني
٥٩-٥٥	٥٣٩-٤٩٠	الفصل الثالث : الشيك
٦٠-٥٩	٥٤٥-٥٤٠	الفصل الرابع : أحكام مشتركة
الباب الرابع		
الإفلاس والصلح الواقى منه		
٦٤-٦٠	٥٧٨-٥٤٦	الفصل الأول : إشهار الإفلاس
٢٢١	*	الفصل الثاني : آثار الإفلاس
٩٦-٦٤	٥٩٧-٥٧٩	الفرع الأول - بالنسبة إلى المدين
٩٧-٩٦	٦٠٣-٥٩٨	الفرع الثاني - بالنسبة إلى الدائنين
٦٨-٦٧	٦١٠-٦٠٤	الفرع الثالث - أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على منقول
٦٨	٦١٣-٦١١	الفرع الرابع - أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على عقار
٦٨	٦١٤	الفرع الخامس - أثر الإفلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل إشهاره
٦٩-٦٨	٦٢٢-٦١٥	الفرع السادس - الاسترداد
٧٠-٦٩	٦٢٥-٦٢٣	الفرع السابع - حقوق زوج المفلس
٧٠		الفصل الثالث : إدارة التفليسة
٧٢-٧٠	٦٤١-٦٢٦	الفرع الأول - إدارة الموجودات
٧٣-٧٢	٦٤٩-٦٤٢	الفرع الثاني - تحقيق الديون
٧٣	٦٥١-٦٥٠	الفرع الثالث - إغلاق التفليسة لعدم كفاية الأموال
٧٣		الفصل الرابع : انتهاء التفليسة
٧٣	٦٥٣-٦٥٢	الفرع الأول - زوال مصاحبة جماعة الدائنين
٧٦-٧٣	٦٧٤-٦٥٤	الفرع الثاني - الصلح القضائي
٧٦	٦٧٦-٦٧٥	الفرع الثالث - الصلح مع التخلي عن الأموال
٧٨-٧٦	٦٨٩-٦٧٧	الفرع الرابع - اتحاد الدائنين
٧٨	٦١٠	الفصل الخامس : الإجراءات المتبعة
٨٠-٧٨	٧٠٥-٦٩١	الفصل السادس : إفلاس الشركات
٨١-٨٠	٧١٨-٧٠٦	الفصل السابع : رد الاعتبار التجارى
٨٥-٨١	٧٦٢-٧١٩	الفصل الثامن : الصلح الواقى من الإفلاس
٨٦	٧١٧-٧٦٣	الفصل التاسع : جرائم الإفلاس والصلح الواقى منه

ثانيا : المذكرة الإيضاحية لأحكام الشريعة الإسلامية
في شأن مشروع قانون التجارة

الصفحة	المواد	البيان
٨٧ و ٩١		مقدمة
		الباب الاول
		التجارة بوجه عام
٩٢-٩١	٢- ١	أحكام عامة
٩٣-٩٢	٨- ٣	الفصل الأول : الأعمال التجارية
٩٦-٩٣	١٨- ٩	الفصل الثاني : التاجر
٩٨-٩٦	٢٨- ١٩	الفصل الثالث : الدفاتر التجارية
١٠٢-٩٨	٥٠- ٢٩	الفصل الرابع : السجل التجاري
١٠٤-١٠٢	٦١- ٥١	الفصل الخامس : المتجر
		الباب الثاني
		الالتزامات التجارية
١١١-١٠٤	٨٥- ٦٢	أحكام عامة
١١١		الفصل الأول : البيع التجاري
١١٧-١١١	١٠٣- ٨٦	الفرع الأول - أحكام عامة
١١٧		الفرع الثاني - بعض أنواع البيوع التجارية
١١٨-١١٧	١٠٦-١٠٤	١ - البيع بالتقسيط
		٢ - البيوع البحرية
		(١) بيوع القيام
١٢٠-١١٩	١١٧-١٠٧	البيع سيفف
١٢١-١٢٠	١٢٦-١١٨	البيع فوف
١٢١	١٢٧	(ب) بيوع الوصول
١٢٣-١٢١	١٣٧-١٢٨	٣ - عقد التوريد
١٢٦-١٢٣	١٤٨-١٣٨	الفصل الثاني : الرهن التجاري
١٣٢-١٢٧	١٦٣-١٤٩	الفصل الثالث : الإيداع في المستودعات العامة
١٣٢		الفصل الرابع : الوكالة التجارية
١٣٧-١٣٢	١٨١-١٦٤	الفرع الأول - أحكام عامة
١٣٧		الفرع الثاني - بعض أنواع للوكالة التجارية
١٤٠-١٣٧	١٩٢-١٨٢	١ - الوكالة بالعمولة
١٤٤-١٤٠	٢٠٦-١٩٣	٢ - وكالة القفود
١٤٦-١٤٤	٢١٥-٢٠٧	٣ - التمثيل التجاري
١٥٠-١٤٦	٢٣٢-٢١٦	الفصل الخامس : السمسرة
١٥٠		الفصل السادس : النقل

الصفحة	المواد	البيان
١٥٣-١٥٠	٢٤١-٢٣٣	الفرع الأول - أحكام عامة
١٦٦-١٥٣	٢٧٨-٢٤٢	الفرع الثاني - نقل الأشياء
١٧٠-١٦٦	٢٩٦-٢٧٩	الفرع الثالث - نقل الأشخاص
١٧٢-١٧٠	٣٠٦-٢٩٧	الفرع الرابع - الوكالة بالعمولة للنقل
١٧٤-١٧٢	٣٢٠-٣٠٧	الفرع الخامس - أحكام خاصة بالنقل الجوي
		الفصل السابع : عمليات البنوك :
١٧٦-١٧٤	٣٢٩-٣٢١	الفرع الأول - وديعة النقود
١٧٧-١٧٦	٣٣٦-٣٣٠	الفرع الثاني - وديعة الأوراق المالية
١٧٩-١٧٧	٣٤٥-٣٣٧	الفرع الثالث - إيجار الخزائن
١٨٠-١٧٩	٣٥٥-٣٤٦	الفرع الرابع - النقل المصرفي (التحويل الحسابي)
١٨١-١٨٠	٣٥٨-٣٥٦	الفرع الخامس - فتح الاعتماد
١٨٢-١٨١	٣٦٩-٣٥٩	الفرع السادس - الاعتماد المستندي
١٨٣-١٨٢	٣٧٢-٣٧٠	الفرع السابع - الخصم
١٨٤-١٨٣	٣٧٨-٣٧٣	الفرع الثامن - خطاب للضمان
١٨٦-١٧٤	٣٩٤-٣٧٩	الفرع التاسع - الحساب الجاري
		الباب الثالث
		الفصل الأول : الأوراق التجارية :
١٨٨-١٨٦	٤٠٤-٣٩٥	الفرع الأول - إنشاء الكمبيالة
١٩٠-١٨٨	٤١٥-٤٠٥	الفرع الثاني - التظهير
١٩١-١٩٠	٤٢٣-٤١٦	الفرع الثالث - مقابل الوفاء
١٩٣-١٩١	٤٣٢-٤٢٤	الفرع الرابع - القبول
١٩٤-١٩٣	٤٣٦-٤٣٣	الفرع الخامس - الضمان الاحتياطي
١٩٥-١٩٤	٤٤١-٤٣٧	الفرع السادس - الاستحقاق
١٩٧-١٩٥	٤٥٤-٤٤٢	الفرع السابع - الوفاء
٢٠١-١٩٨	٤٦٧-٤٥٥	الفرع الثامن - الرجوع
٢٠٤-٢٠٢	٤٧٦-٤٦٨	الفرع التاسع - التدخل
٢٠٤	٤٧٩-٤٧٧	الفرع العاشر - تعدد النسخ
٢٠٥-٢٠٤	٤٨١-٤٨٠	الفرع الحادي عشر - الصور
٢٠٥	٤٨٢	الفرع الثاني عشر - التحريف

الصفحة	المواد	البيان
٢٠٥	٤٨٥—٤٨٣	الفرع الثالث عشر — انقضاء الدعوى
٢٠٦—٢٠٥	٤٨٩—٤٨٦	الفصل الثاني : السند الاذنى
٢١٥—٢٠٦	٥٣٩—٤٩٠	الفصل الثالث : الشيك
٢١٦—٢١٥	٥٤٥—٥٤٠	الفصل الرابع : أحكام مشتركة
الباب الرابع		
الإفلاس والصلح للواقى منه		
٢٢١—٢١٦	٥٧٨—٥٤٦	الفصل الأول : إشهار الإفلاس
		الفصل الثاني : آثار الإفلاس
٢٢٥—٢٢١	٥٩٧—٥٧٩	الفرع الأول — بالنسبة إلى المدين
٢٢٧—٢٢٥	٦٠٣—٥٩٨	الفرع الثاني — بالنسبة إلى الدائنين
٢٢٨—٢٢٧	٦١٠—٦٠٤	الفرع الثالث — أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على منقول
٢٢٨	٦١٣—٦١١	الفرع الرابع — أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على عقار
٢٢٩—٢٢٨	٦١٤	الفرع الخامس — أثر الإفلاس في العقود الصحيحة المعبرمة قبل إشهاره
٢٣١—٢٢٩	٦٢٢—٦١٥	الفرع السادس — الاسترداد
٢٣١	٦٢٥—٦٢٣	الفرع السابع — حقوق زوج المفلس
		الفصل الثالث : إدارة التفليسة
٢٣٣—٢٣١	٦٤١—٦٢٦	الفرع الأول — إدارة الموجودات
٢٣٤—٢٣٣	٦٤٩—٦٤٢	الفرع الثاني — تحقيق الديون
٢٣٤	٦٥١—٦٥٠	الفرع الثالث — إغلاق التفليسة لعدم كفاية الأموال :
		الفصل الرابع : انتهاء التفليسة
٢٣٥—٢٣٤	٦٥٣—٦٥٢	الفرع الأول — زوال مصلحة جماعة الدائنين
٢٣٧—٢٣٥	٦٧٤—٦٥٤	الفرع الثاني — الصلح القضائي
٢٣٨	٦٧٦—٦٧٥	الفرع الثالث — الصلح مع التخلي عن الأموال
٢٣٩—٢٣٨	٦٨٩—٦٧٧	الفرع الرابع — اتحاد الدائنين
٢٤٠	٦٩٠	الفصل الخامس : الإجراءات المختصرة
٢٤٢—٢٤٠	٧٠٥—٦٩١	الفصل السادس : إفلاس الشركات
٢٤٣—٢٤٠	٧١٨—٧٠٦	الفصل السابع : رد لاعتبار التجارى
٢٤٨—٢٤٣	٧٦٢—٧١٩	الفصل الثامن : الصلح الواقى من الإفلاس
٢٥٠—٢٤٨	٧٦٧—٧٦٣	الفصل التاسع : جرائم الإفلاس والصلح الواقى منه